



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

www.

www.

www.

www.

Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir

تجلیات المعانی
فما فتح القول علیہ

تألیف

للشیخ الفاضل

الشیخ علی بن محمد بن الجهم

المرتب سنة ۹۵۰ هـ

الجزء الأول

تمت

بمطبع دارالکتب العلمیة بیروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامع المقاصد فى شرح القواعد

كاتب:

على بن حسين بن عبدالعالى محقق كركى

نشرت فى الطباعة:

موسسه آل البيت (عليهم السلام) لآحياء التراث

رقمى الناشر:

مركز القائمىة باصفهان للتحريات الكمبىوتريه

الفهرس

٥	الفهرس
١٥	جامع المقاصد فى شرح القواعد المجلد ١
١٦	اشاره
١٦	مقدمه التحقيق
١٧	المقدمه
٢٢	الفقه لغه و اصطلاحا:
٢٤	اشاره
٢٥	الغرض المتوخى من التدوين
٢٦	اشاره
٣٢	المذهب المالكي:
٣٤	اشاره
٣٧	الثالث:الفتاوى،
٣٩	المذهب الشافعي:
٤٣	طور التقليد:
٤٤	الوثوق بالمؤلفات:
٤٦	المدارس و أثرها:
٤٧	الفقه الشيعي
٤٧	اشاره
٤٧	الدور الأول(دور التشريع)
٥٢	الدور الثانى(دور التدوين)
٥٦	الدور الثالث:(دور التطور):
٥٨	الدور الرابع:(دور الجمود و التقليد)
٥٩	الدور الخامس(دور النهوض):
٦٠	الدور السادس:(دور الرشد و النمو)

٦٠	اشاره
٦٣	حلقة الوصل:
٦٥	الدور السابع:(دور التكامل)
٦٧	ترجمه المؤلف
٦٧	اشاره
٦٧	مولده و بلده:
٧٠	ظهور الدوله الصفويه و هجره الشيخ إلى إيران
٧٥	أسباب رجوع الشيخ إلى العراق:
٧٩	كلمات العلماء في المؤلف
٨٠	شيوخه و تلامذته:
٨١	مؤلفاته:
٨٥	وفاته:
٨٧	نحن و الكتاب:
٨٧	اشاره
٨٧	قواعد الأحكام:
٨٧	جامع المقاصد في شرح القواعد:
٨٩	في رحاب التحقيق:
٩٣	النسخ المخطوطه المعتمده في تحقيق الكتاب:
٩٤	منهجه التحقيق:
٩٨	نسخ
١٠٧	الخطبه
١١٠	كتاب الطهاره
١١٠	اشاره
١١٠	الأول:في المقدمات
١١٠	اشاره
١١٠	الأول:في أنواعها

١٢٣	الفصل الثاني: في أسبابها
١٣٥	الفصل الثالث: في آداب الخلوه و كيفية الاستنجاء
١٣٥	اشاره
١٤٨	فروع
١٤٨	اشاره
١٤٨	أ: لو توضأ قبل الاستنجاء صح وضوءه
١٥١	ب: لو خرج أحد الحدثين
١٥١	ج: الأقرب جواز الاستنجاء في الخارج
١٥١	د: لو استجمر بالنجس بغير الغائط وجب الماء
١٥١	المقصد الثاني: في المياه
١٥١	اشاره
١٥١	الأول: في المطلق
١٥١	اشاره
١٥٤	الأول: الجارى
١٥٤	اشاره
١٥٨	فروع
١٥٨	أ: لو وافقت النجاسه الجارى في الصفات فالوجه عندى الحكم بنجاسته
١٦٠	ب: لو اتصل الواقف القليل بالجارى لم ينجس بالملاقاه
١٦٠	ج: الجريات المازة على النجاسه الواقفه طاهره
١٦١	الثاني: الواقف غير البئر
١٦١	اشاره
١٦٤	فروع
١٦٤	أ: لو تغير بعض الزائد على الكر
١٦٥	ب: لو اغترف ماء من الكر المتصل بالنجاسه المتميزه
١٦٥	ج: لو وجد نجاسه في الكر
١٦٦	الثالث: ماء البئر

الفصل الثاني: في المضاف و الأسار - ١٦٨

اشاره - ١٦٨

فروع - ١٧١

اشاره - ١٧١

أ: لو نجس المضاف - ١٧١

ب: لو لم يكفه المطلق للطهاره - ١٧٢

ج: لو تغتير المطلق بطول لبثه - ١٧٢

الفصل الثالث: في المستعمل - ١٧٣

الفصل الرابع: في تطهير المياه النجسه - ١٧٩

اشاره - ١٧٩

فروع - ١٩١

اشاره - ١٩١

أ: أوجب بعض هؤلاء الجميع فيما لم يرد فيه نص - ١٩١

و كذا صغيره و كبيره، ذكره و أنثاه - ١٩١

ج: الحواله في الدلو على المعتاد - ١٩٣

د: لو تغتير البئر بالجيفه - ١٩٥

ه: لا يجب النيه في النزح - ١٩٥

و: لو تكثرت النجاسه - ١٩٥

ز: أما يجزئ العدد بعد إخراج النجاسه - ١٩٥

ح: لو غار الماء سقط النزح - ١٩٧

الفصل الخامس: في الأحكام - ١٩٨

المقصد الثالث: في النجاسات - ٢٠٩

اشاره - ٢٠٩

الأول: في أنواعها - ٢٠٩

اشاره - ٢٠٩

فروع - ٢١٦

٢١٦ - اشارة

٢١٦ - أ:الخمير المستحيل في بواطن حبات العنب نجس

٢١٨ - ب:الدود المتولد من الميتة أو من العذرة طاهر

٢١٨ - ج:الأدمى ينجس بالموت

٢١٨ - د:اللبن تابع

٢٢٠ - ه:الانفحة

٢٢٠ - و:جلد الميتة لا يطهر بالدباغ

٢٢١ - الفصل الثاني:في الأحكام

٢٢١ - اشارة

٢٣٦ - فروع

٢٣٦ - اشارة

٢٣٦ - أ:لو جبر عظمه بعظم نجس

٢٣٦ - ب:لا يكفي إزاله عين النجاسه بغير الماء كالفرک

٢٣٨ - ج:لو صلى حاملا لحيوان غير مأكول صحت صلاته

٢٣٩ - د:ينبغي في الغسل ورود الماء على النجس

٢٣٩ - ه:اللبن إذا كان ماؤه نجسا أو نجاسه طهر بالطبخ على اشكال

٢٤٠ - و:لو صلى في نجاسه معفو عنها-كالدّم اليسير

٢٤٠ - كلام في الآنيه

٢٤٠ - اشارة

٢٤٥ - فروع

٢٤٥ - اشارة

٢٤٥ - أ:لو تطهر من آنيه الذهب

٢٤٦ - ب:لا يمزج التراب

٢٤٧ - ج:لو فقد التراب أجزأ مشابهه من الأسنان و الصابون

٢٤٨ - د:لو تكرر الولوج لم يتكرر الغسل

٢٤٨ - ه:آنيه الخمر من القرع

- ٢٤٩ المقصد الرابع: في الوضوء
- ٢٤٩ اشاره
- ٢٤٩ الأول: في أفعاله
- ٢٤٩ اشاره
- ٢٤٩ أولاً: النيّة
- ٢٤٩ اشاره
- ٢٥٦ فروع
- ٢٥٦ أ: لو ضم التبرّد صح على اشكال
- ٢٥٨ ب: لا يفتقر الى تعيين الحدث و ان تعدد
- ٢٥٩ ج: لا تصح الطهاره من الكافر
- ٢٦٠ د: لو عزبت النيّة في الأثناء صح الوضوء
- ٢٦٠ ه: لو نوى رفع حدث و الواقع غيره، فان كان غلطاً صح
- ٢٦١ و: لو نوى ما يستحب له
- ٢٦١ ز: لو شك في الحدث بعد يقين الطهاره الواجبه فتوضأ احتياطاً
- ٢٦٣ ح: لو أغفل لمعه في الأولى
- ٢٦٤ ط: لو فرق النيّة على الأعضاء
- ٢٦٥ ي: لو نوى قطع الطهاره بعد الإكمال لم تبطل
- ٢٦٥ ك: لو وضأه غيره لعذر
- ٢٦٥ ل: كلّ من عليه طهاره واجبه ينوى الوجوب
- ٢٦٧ الثاني غسل الوجه
- ٢٧٠ الثالث: غسل اليدين
- ٢٧٠ اشاره
- ٢٧٢ فروع
- ٢٧٢ أ: لو افتقر الأقطع الى من يوضّؤه بأجره وجبت مع المكنه
- ٢٧٢ ب: لو طالت أظفارها، فخرجت عن حد اليد وجب غسلها
- ٢٧٤ ج: لو انكشطت جلده من محل الفرض و تدلّت منه وجب غسلها

٢٧٤	د:ذو الرأسين و البدنين
٢٧٤	الرابع:مسح الرأس
٢٧٤	الخامس:مسح الرجلين
٢٧٩	السادس:الترتيب
٢٨٠	السابع:الموالاه
٢٨٤	الفصل الثاني:فى مندوباته
٢٨٨	الفصل الثالث:فى أحكامه
٣١٠	المقصد الخامس:فى غسل الجنابه
٣١٠	اشاره
٣١١	الأول:فى سببه و كفيته
٣١١	اشاره
٣١١	الجنابه تحصل
٣١٧	و واجباته
٣٢١	الفصل الثاني:فى الأحكام
٣٢١	اشاره
٣٢٧	فروع
٣٢٧	اشاره
٣٢٧	أ:الكافر المجنب يجب عليه الغسل
٣٢٧	ب:يحرم مس المنسوخ حكمه خاصه
٣٢٩	ج:لو وجد بلا مشتها بعد الغسل لم يلتفت
٣٣٢	د:لا موالاه هنا:نعم يشترط عدم تجدد حدث أكبر أو أصغر
٣٣٤	ه:لا يجب الغسل بغيوبه بعض الحشفه
٣٣٥	و:لو خرج المنى من ثقبه فى الصلب
٣٣٦	ز:لا يجب نقض الضفائر إذا وصل الماء الى ما تحتها
٣٣٧	ح:لا يجزئ غسل النجس من البدن عن غسله من الجنابه
٣٣٨	ط:لو وجد المرتمس لمعه لم يصيها الماء

٣٣٨	المقصد السادس: في الحيض و فيه فصلان
٣٣٨	اشاره
٣٣٩	الأول: في ماهيته
٣٣٩	اشاره
٣٥٩	فروع
٣٥٩	اشاره
٣٥٩	أ: لو رأت ذات العاده المستقره العدد
٣٦٠	ب: لو رأت العاده
٣٦١	ج: لو ذكرت المضطربه العدد دون الوقت
٣٦٤	د: ذاكره العدد الناسيه للوقت
٣٦٥	ه: لو ذكرت الناسيه العاده
٣٦٦	و: العاده قد تحصل من حيض و طهر صحيحين
٣٦٧	ز: الأحوط ردّ الناسيه للعدد و الوقت الى أسوء الاحتمالات
٣٧٣	ح: إذا اعتادت مقادير مختلفه متّسقه
٣٧٥	الفصل الثاني: في الأحكام
٣٩٥	المقصد السابع: في الاستحاضه
٤٠٣	المقصد الثامن: في النفاس
٤٠٨	المقصد التاسع: في غسل الأموات
٤٠٨	اشاره
٤٠٨	مقدمه
٤١٤	الفصل الأول: في الغسل
٤١٤	اشاره
٤١٤	الأول: الفاعل و المحل
٤٢٦	المطلب الثاني: في الكيفيه
٤٢٦	اشاره
٤٣٥	فروع

٤٣٥	أ:الدلك ليس بواجب
٤٣٧	ب:الغريق
٤٣٧	ج:لو خرجت نجاسه بعد الغسل لم يعد
٤٣٨	الفصل الثاني:في التكفين
٤٣٨	اشاره
٤٣٨	الأول:في جنسه و قدره
٤٤٤	المطلب الثاني:في الكيفيه
٤٥٧	تتمه
٤٤٢	الفصل الثالث:في الصلاه عليه
٤٤٢	اشاره
٤٤٢	الأول:الصلاه واجبه على الكفايه
٤٤٧	المطلب الثاني:في المصلى
٤٧٣	المطلب الثالث:في مقدماتها
٤٨٠	المطلب الرابع:في كفيتهها
٤٨٨	المطلب الخامس:في الأحكام
٤٩٤	الفصل الرابع:في الدفن
٤٩٤	اشاره
٥٠٤	الفصل الخامس:في اللواحق
٥٠٤	اشاره
٥١٧	تتمه
٥٢٣	المقصد العاشر:في التيمم
٥٢٣	اشاره
٥٢٣	الأول:في مسوغاته
٥٢٣	اشاره
٥٢٥	الأول:عدم الماء
٥٣٠	الثاني:الخوف على النفس أو المال

الثالث:عدم الوصله ----- ٥٣٤

الفصل الثاني:فيما يتيمم به و يشترط كونه أرضا إما ترابا أو حجرا أو مدرا طاهرا ----- ٥٣٩

الفصل الثالث:في كفيته ----- ٥٤٨

الفصل الرابع:في الأحكام ----- ٥٥٩

تعريف مركز ----- ٥٧٦

سرشناسه: محقق کرکی ، علی بن حسین ، - ۹۴۰ق .

عنوان قراردادى: قواعد الاحكام فى معرفه الحلال و الحرام . شرح

عنوان و نام پديد آور: جامع المقاصد فى شرح القواعد/ تالیف علی بن الحسین الکرکی ؛ تحقیق موسسه آل البيت عليهم السلام لاحیاء التراث.

مشخصات نشر: قم: موسسه آل البيت (ع) لاحیاء التراث ، ۱۴۱۱ق . = ۱۹۹۱م . = ۱۳۷۰.

مشخصات ظاهرى: ۱۴ج.

یادداشت: کتاب حاضر شرحی بر کتاب " قواعد الاحكام فى معرفه الحلال و الحرام تالیف حسن بن یوسف علامه حلی " است.

یادداشت: کتابنامه .

مندرجات: الجزء الاول الطهاره .-- الجزء الثانى الصلاه .-- الجزء الثالث الزكاه والحج .-- الجزء الرابع المتاجر .-- الجزء الخامس الدين .-- الجزء السابع الاجاره .-- الجزء الثامن الوكاله .--

موضوع: علامه حلی ، حسن بن یوسف ، ۶۴۸ - ۷۲۶ق . قواعد الاحكام فى معرفه الحلال و الحرام -- نقد و تفسیر

موضوع: فقه -- قواعد

موضوع: فقه جعفرى -- قرن ۸ق .

شناسه افزوده: علامه حلی ، حسن بن یوسف ، ۶۴۸ - ۷۲۶ق . قواعد الاحكام فى معرفه الحلال و الحرام . شرح

شناسه افزوده: موسسه آل البيت عليهم السلام لاحیاء التراث (قم)

رده بندى کنگره: BP۱۸۲/۳ / ۸ع / ۹۰۲۱۷ ۱۳۷۰

رده بندى ديويى: ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسى ملی: ۲۵۰۰۸۷۳

ص: ۱

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على خير خلقه و أشرف برئته محمد و على آله الطيبين الطاهرين.

و بعد:

ان القانون-الوضعى-الذى يضعه البشر لأنفسهم لضمان مسيره المجتمع الذى يعيشون فيه محدود بمحدوديه الإنسان، لا يستطيع أن يغطى كّل المجتمعات البشريه، و لا- أن يستوعب كّل الأزمان، و لذا فهو يختلف باختلاف الأشخاص الذين يضعونه- فكرهم، مجتمعهم، حاجاتهم، مستواهم الحضارى- و يختلف باختلاف الأزمان فإنّ لكلّ زمن حاجاته التى يختلف فيها عن زمن آخر.

يقول القانونى الكبير الدكتور السنهورى عن نقص القانون الفرنسى و تغييره حسب الزمن:

«و التقنين الفرنسى قد قدم به العهد و هو اليوم متخلف عن العصر الذى يعيش فيه قرنا و نصف القرن، و فى خلال هذه الأجيال الطويله ارتقى التقنين المقارن إلى مدى جعل التقنين الفرنسى فى الصف الأخير من التقنيات الحديثه.

ص: ١

فهناك مسائل ذات خطر كبير نبتت في العقود الأخيرة، و نمت و ازدهرت فاحتوتها تقنيات القرن العشرين، و لا نجد لها أثرا في التقنين الفرنسي و قد ولد في فجر القرن التاسع عشر، و لا في تقنيننا المدني-أى المصرى-الذى أخذ عنه فمبدأ التعسف في استعمال الحق، و نظريه الاستغلال، و نظام المؤسسات، و تنظيم الملكيه فى الشيوع و عقود التزام المرافق العامه، و عقد التأمين، و حواله الدين، و الإعسار المدني، كل هذه المسائل الخطيره لا- نعثر على نص واحد فيها لا فى التقنين الأصل، و لا فى التقنين المقلد، و حتى فيما احتواه هذان التقنينان من النظريات و الأحكام نرى الكثير منها ناقصا مبتورا» (١).

ثم يستطرد قائلا: «تقرّر تنقيح القانون الفرنسى و شكّلت لهذا الغرض فى سنة ١٩٤٥ لجنة من كبار رجال القانون فى فرنسا و على رأسهم عميد كليته الحقوق بجامعة باريس الأستاذ جوليودى لامورانديير» (٢) و قد بحث هنا بحثا مفصّلا عن العيوب الشكلية للتقنين المدني القديم.

هذا و لم يقتصر التعديل و التصحيح على القانون الفرنسى وحده بل انظر إلى القانون إيطالى و السويسرى اللّذين تحدّث السنهورى عن تبدّلهما بتبدّلهما بتبدّل الزمان قائلا:

«المشروع الفرنسى الإيطالى أكسب التقنيات اللا-تينية العتيقه جدّه لم تكن لها، و نفخ فيها روح العصر، و جمع بين البساطه و الوضوح مع شىء كثير من الدقه و التجديد، على أنّ المشروع يكاد يكون محافظا إذا قيس إلى التقنيات العالميه الأخرى.

و التقنين الالمانى يعدّ أضخم تقنين صدر فى العصر الحديث، و هو خلاصه النظريات العلميه الألمانية مدى قرن كامل، و يبرّز من الناحيه الفقهيّه أى تقنين آخر، فقد اتّبع طريقه تعدّد من أدقّ الطرق العلميه و أقربها إلى المنطق القانونى،

ص: ٢

١-١) الوسيط ٤: ١.

٢-٢) الوسيط ٥: ١.

و لكن هذا كان عائقا له عن الانتشار، فإن تعقيدته الفنّي و دقّته العلميّه أقصياه بعض الشّيء عن منحى الحياه العمليّه، و جعلاه مغلق التركيب، عسر الفهم.

و التقنين النمساوي يرجع عهده إلى أوائل القرن التاسع عشر، فقد ظهر في سنه ١٨١٢ عقب التقنين الفرنسي، و لكنّه لم يتح له من النجاح ما اتيح لهذا التقنين، لذلك بقي محدود الانتشار في اوربا حتّى غمره التقنين الألماني، و قد قام النمساويون بتنقيح تقنينهم في أول سنّي الحرب العالميه الأولى، و ظهر التنقيح في سنه ١٩١٦. فأعاد لهذا التقنين العتيق شيئا من الجدّه و المسايه لروح العصر.

أمّا التقنين السويسري-تقنين الالتزامات و التقنين المدنيّ- فقد كان المنتظر أن يكون- و هو من عمل «فيك و هو بر»- عملا فقهيا، فإذا به ذو صفه عمليّه بارزه، و يجمع التقنين السويسري إلى الوضوح و البساطه الدقّه و التعمق، و إن كان خداعا في بعض المواطن فيما يتّسم به من وضوح و دقّه» (١).

و لكنّ المؤسف حقّا عند ما نرى الدكتور السنهوري يجعل الفقه الإسلامي المصدر الثالث للقانون المدنيّ بعد النصوص التشريعيه و العرف (٢).

و يأمل في هامش تلك الصفحه أن تكون الشريعه الإسلاميه هي الأساس الأوّل الذي يبتنى عليه التشريع المدنيّ.

و يطالب بعد ذلك بالقيام بنهضه علميّه قويّه لدراسه الشريعه الإسلاميه في ضوء القانون المقارن، و يرجو أن يكون من وراء جعل الفقه الإسلامي مصدرا رسميا للقانون الجديد ما يعاون على قيام هذه النهضه.

و مع مطالبته بالدراسات الجادّه للشريعه الإسلاميه نراه يقول: «إنّ كتب الفقه الإسلامي بالدرجه الثانيه من الأهميّه». مع علمه بأهميّتها، و مدى تأثيرها على القانون المدنيّ الخاص. و يكون ذلك في موارد لم تتعرض لها بقيه القوانين الأخرى.

و يقول أيضا: «يجب أن يراعى في الأخذ بأحكام الفقه الإسلامي

ص: ٣

١- ١) مجله القانون و الاقتصاد ٥٥٥: ١٢-٥٥٩ نقلا عن الوسيط ٥٠: ١ الهامش.

٢- ٢) الوسيط ٤٨: ١.

التنسيق ما بين هذه الأحكام و المبادئ العامه التي يقوم عليها التشريع المدني في جملته، فلا يجوز الأخذ بحكم في الفقه الإسلامي يتعارض مع مبدأ من هذه المبادئ، حتى لا يفقد التقنين المدني تجانسه و انسجامه، و فيما قدّمناه من الرخصه في الأخذ بمذاهب الفقه جميعا-دون تمييز بين مذهب و مذهب- ما يجعل تحقيق هذا التنسيق ميسورا فلا يضلّ الباحث في تفصيلات الفقه الإسلامي و لا يختار منها إلا ما يتسق مع المبادئ العامه للتشريع المدني» (١).

يقول هذا متناسيا قوله: «فمن المبادئ العامه التي أخذ بها النزعه الموضوعيه التي نراها تتخلل كثيرا من نصوصه. و هذه هي نزعه الفقه الإسلامي و القوانين الجرمائيه، أثرها التقنين الجديد على النزعه الذاتيه التي هي طابع القوانين اللاتينيه و جعل الفقه الإسلامي عمدته في الترجيح.

و من هذه المبادئ أيضا نظريّه التعسف في استعمال الحق».

«و من الأحكام التي استحدثها التقنين الجديد مسائل تفصيليه اقتبسها من الفقه الإسلامي، و من هذه المسائل الأحكام الخاصيه بمجلس العقد، و بإيجار الوقف، و بالحكر، و بإيجار الأراضي الزراعيه، و بهلاك الزرع في العين المؤجره، و بانقضاء الإيجار بموت المستأجر، و فسخه للعدر، و بوقوع الإبراء من الدين بإرادته الدائن وحده» (٢).

هذا، و للقانون الوضعي مصادر متعدده- كما يقول البدر اوى- هي في الغالب: التشريع و العرف و الشريعة الإسلاميه و مبادئ القانون الطبيعي و قواعد العدالة (٣). و قد أفاض أساطين علماء القانون الوضعي في مدح الفقه الإسلامي و الإشاد به، و وصلوا إلى أنّ القوانين الصالحه التي سنّها علماء القانون هي من وحي فكر علماء الإسلام و جهابذته إلا ما خرج عن نطاق الإسلام بإباحه ما حرّمه الله أو تحريم ما أباحه الله.

ص: ٤

١- (١) الوسيط ٥٠، ٤٩: ١.

٢- (٢) الوسيط ٤٧: ١.

٣- (٣) المدخل للعلوم القانونيه: ٥٨.

فالفقه الإسلامى كان مصدرا هاما من مصادر التقنين و التشريع فى مختلف العصور و الأزمنه، و ما زال كذلك مرجعا لكل من أراد الحصول على الطريق الصحيح للحياه.

و اتجهت الإنظار إلى هذا الفقه الشامل لكل مرافق الحياه رغبه فى الاستفاده و الاقتباس من درره و جواهره.

فالقانون الإسلامى هو قانون واحد يستمد مشروعيته و قوته و قدسيته من الشارع الواحد الذى اتفق عليه جميع علماء المسلمين و هو الله جلّت قدرته، و هذا القانون الواحد يتمثل فى القرآن الكريم و السنه المطهره.

و لذا ترى إطلاق(الشارع)على الله تعالى أمرا متفقا عليه بين علماء المسلمين، فهم يعدونه المشرع الأول و لا مشرع غيره، و إذا وجدت إطلاق هذا اللفظ على الرسول الأعظم صلى الله عليه و آله فإنما هو تجوز و مراعاة لمقام رساله، و لأنه-صلى الله عليه و آله-المبلغ للأحكام عن الله تعالى.

و هذا القانون الشامل تجده فى العلم المختص به، و الذى أطلق عليه اسم (علم الفقه).

الفقه فى اللّغه هو الفهم كما فى الصحاح (١) و المصباح (٢)، و هو العلم بالشىء كما فى القاموس المحيظ (٣).

أمّا فى اصطلاح الفقهاء فالفقه كان فى الصدر الأول يستعمل فى فهم أحكام الدين جميعها، سواء كانت متعلّقه بالايمان و العقائد و ما يتّصل بها، أم كانت أحكام الفروج و الحدود و الصلاه و الصيام.

و بعد فتره تخصص استعماله فصار يعرف بأنّه علم الأحكام من الصلاه و الصيام و الفروض و الحدود...

ص:٥

١-١) ج ٦ ص ٢٢٤٣ (فقه).

٢-٢) ج ٢ ص ٤٧٩.

٣-٣) ج ٤ ص ٢٨٩.

وقد استقرّ تعريف الفقه-اصطلاحاً كما يقول الشهيد-على «العلم بالأحكام الشرعيه العمليّه عن أدلّتها التفصيليّة لتحصيل السعاده الأخرويّه» (١).

١-١) الذكرى: ١.

أرسل الله تعالى محمدا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ خَاتَمَ أَنْبِيَائِهِ وَمَكْمَلَ شَرِيعَتِهِ لِلْبَشَرِيَّةِ، فَبَلَّغَ مَا أَرْسَلَهُ اللهُ بِهِ، وَدَلَّ النَّاسَ عَلَى مَا يَسْعُدُهُمْ وَيُنْجِيهِمْ فِي مَعَاشِهِمْ وَمَعَادِهِمْ، وَبَيَّنَّ لَهُمْ أَحْكَامَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، الْكِتَابِ الشَّامِلِ الْكَامِلِ الَّذِي فِيهِ تَفْصِيلُ كُلِّ شَيْءٍ.

وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ فِي أَيَّامِ حَيَاتِهِ الشَّرِيفَةِ لَا يَحْتَاجُونَ إِلَى غَيْرِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي مَعْرِفَةِ أَحْكَامِ دِينِهِمْ، وَتَبْيِينِ مَا أَبْهَمَ عَلَيْهِمْ مِنْهَا، أَوْ مَا لَمْ تَصِلْ إِلَيْهِ إِفْهَامُهُمْ.

وَكَانَ بَدَأَ تَدْوِينَ الْفَقْهِ فِي حَيَاتِهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ- فَقَدْ كَتَبَ لِعَمْرُو بْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ كِتَابَ الصَّدَقَاتِ وَالذِّيَّاتِ وَالْفَرَائِضِ وَالسَّنَنِ، وَكَانَ عِنْدَ عَلِيِّ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- صَحِيفَةً فِيهَا الْعَقْلُ وَفِكَائِكُ الْأَسِيرِ وَالْأَلَّ يَقْتُلُ مُسْلِمًا بِكَافِرٍ.

ثُمَّ كَثُرَ التَّدْوِينَ بَعْدَ وَفَاتِهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ- وَقَدْ صَارَتْ لِلْمُسْلِمِينَ دَوْلَةٌ كَبِيرَةٌ، وَجَدَّتْ لَهُمْ حَاجَاتٌ مَتَشَعِّبَةٌ فِي الْبُلْدَانِ الْمَفْتُوحَةِ، فَدَوَّنُوا مَا أَثَرُوهُ عَنِ رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ-.

قَالَ سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَمَرْنَا عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِجَمْعِ السَّنَنِ فَجَمَعَتْ دَفْتَرًا دَفْتَرًا، فَبَعَثَ إِلَى كُلِّ أَرْضٍ لَهَا عَلَيْهَا سُلْطَانٌ دَفْتَرًا.

وَكَانَ اللهُ وَرَدِي (الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ١٨٦): أَوَّلُ مَنْ دَوَّنَ الْعِلْمَ وَكَتَبَهُ ابْنُ شَهَابٍ الزَّهْرِيُّ (الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٤).

وَكَانَ دَوَّنَ ابْنُ جَرِيحٍ وَابْنُ عَرُوبَةَ وَابْنُ عَيْنَةَ وَالثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَدَوَّنَ سَائِرَ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ وَأَصْحَابِهِمْ (١).

ص: ٦

لم تكن الغايه من التدوين منحصره فى سبب واحد، وإنما تجمعت عدّه أسباب اضطرت المسلمين إلى تدوين علومهم جملة، و منها علم الفقه.

و من هذه الأسباب:

- ١- كانت العرب أمه تقلّ فيها الكتابه و القراءه، و كانوا يعتمدون على حافظتهم فى خزن ما يريدون نقله إلى أخلافهم.
- و لما استبحر بهم العمران، و اختلطوا بالأمم الأخرى التى دخلت فى الإسلام، و اتسعت العلوم إلى حدّ لا يمكن معه الاعتماد على الذاكره فى استيعاب فنونها المتشعبه.
- لذلك دوّنوا ما حفظوه فى الصدور من العلوم الإسلاميه، لئلا يضيع و يذهب بذهاب أهله.
- ٢- ترتيب المسائل ترتيباً منسقاً من غير تصرّف فى العبارات، و حفظ كلّ كلام بنصه.
- ٣- تدوين اختلاف الفقهاء من الصحابه و التابعين.
- ٤- العناية بآيات الأحكام، و بيان أقوال العلماء و المجتهدين فيها، و العناية بأحاديث الأحكام و السير فى شرح هذه الآيات و معرفه المراد بها.
- ٥- تدوين القواعد الكليه و أصول المسائل التى يبنى عليها التفريع فى المذاهب المختلفه.
- ٦- تدوين فتاوى مفت معين أو مفتين معروفين فى إقليم من أقاليم الدوله الكبيره.
- ٧- الانتصار لرأى معين و الرد على من خالفه، كردّ محمد على أهل المدينه، و ردّ الشافعى على محمد بن الحسن.
- ٨- الجمع بين المسائل المتشابهه المختلفه الأحكام، و بيان ما بينها من فروق دقيقه دعت الى اختلاف أحكامها.

كانت كلمه الفقيه فى القرن الأول الهجرى تعنى العالم بسائر الأحكام من أصوليه و تعبدية و أخلاقيه و عمليه، و كان المفروض فى الفقيه أن يكون حافظا لآيات من القرآن الكريم، يعرف ناسخها و منسوخها و متشابهها و محكمها و المراد منها.

و كانت التسميه الشائعه للفقهاء هى كلمه القراء أى يقرؤون القرآن الكريم و يعرفون معانيه باعتبار تميزهم عن عامه الناس، و لما نما علم الفقه و استقلّ بنفسه أبدل هذا الاسم ب(الفقهاء).

و قد كتبت فى هذا الدور الأحكام الشرعيه و سميت تلك الكتب الصحائف:

منها ما أمر رسول الله صلى الله عليه و آله بكتابته بعد هجرته إلى المدينه مثل أحكام الزكاه و ما تجب فيه و مقادير ذلك، و قد كتبت فى صحيفتين.

و منها ما أعطاه رسول الله صلى الله عليه و آله إلى عمرو بن حزم لما ولاه اليمن حيث كتب له أحكام الفرائض و الصدقات و الديات و غير ذلك.

و منها ما أعطاه لعبد الله بن حكيم من الكتاب الذى فيه أحكام الحيوانات الميتة.

و منها ما دفعه الرسول الأكرم (صلى الله عليه و آله) إلى وائل بن حجر عندما أراد الرجوع إلى بلاده (حضر موت) من الكتاب الذى فيه أحكام الصلاه و الصوم و الربا و الخمر و غيرها.

و منها صحيفه أمير المؤمنين علي (عليه السلام) التي ذكرتها كتب الفريقين.

و ممّا كتب من الصحائف في هذا الدور أيضا صحيفه عبد الله بن عمرو ابن العاص، و قد ذكروا أنّ فيها ما يكفى في معرفه الشريعه كلّها في جميع أبواب الفقه، و إن كنا لا نؤمن بهذه المبالغه لأنّ عبد الله و أباه أسلما قبل وفاه الرسول (صلى الله عليه و آله) بسنتين و كان لعبد الله من العمر خمسه عشر عاما، و لم يكن له من الصلّه مع الرسول الأكرم (صلى الله عليه و آله) ما يؤهله لذلك، و قد طعن في صحيفه عبد الله هذه الحافظ ابن كثير في المجلد الأول من تاريخه البدايه و النهايه.

و من هذه الصحف أيضا صحيفه سعد بن عباده الأنصارى، و صحيفه عبد الله بن أبي أوفى، و صحيفه جابر بن عبد الله، و صحيفه سمره بن جندب، و صحف ابن عباس.

و كان المعروفون بالفتوى في هذا الدور كثيرين، منهم الإمام علي -عليه السلام- و ابن عباس و عمر بن الخطاب و أبو بكر و عثمان بن عفان و عمار ابن ياسر و معاذ بن جبل و أبو سعيد الخدرى و سلمان الفارسى و زيد بن ثابت.

و كان الإمام علي (عليه السلام) هو المرجع في تشخيص الحكم الشرعى، فعن ابن عباس أنّه قال: إذا حدّثنا ثقه عن علي بفتيا فلا نعدوها (١).

و قد تواتر عن عائشه أنّ عليا أعلم الناس بالسنة (٢).

و ممّا يدلّ على ذلك قول عمر: «أفضانا علي» (٣).

و روى صاحب الاستيعاب بسنده عن المغيرة: «ليس أحد منهم أقوى قولا في الفرائض من علي» (٤).

و قد اجتمع عند أهل المدينة و أهل الكوفه و بقيه الأمصار الإسلاميه

ص: ٩

١ - ١) الطبقات الكبرى ٢: ٣٣٨.

٢ - ٢) الاستيعاب ٣: ٤٠.

٣ - ٣) صحيح البخارى ٦: ٢٣، طبقات ابن سعد ٢: ٣٣٩، أخبار القضاة ١: ٨٨، المستدرک على الصحيحين ٣: ٣٠٥، الاستيعاب

٣: ٣٨، تاريخ ابن عساكر ٣: ٢٨.

٤ - ٤) الاستيعاب ٣: ٤١.

مسائل كثيرة في كل باب، و صار لكل عالم من التابعين مذهب معين، فكان سعيد بن المسيب بالمدينة، و عطاء بمكة، و إبراهيم النخعي بالكوفة، و الحسن البصري بالبصرة، و طاوس باليمن، و مكحول بالشام.

و أهمّ فقهاء هذا الدور عبد الله بن عباس المتوفى بالطائف سنة ٦٨ هـ، و كان يسمى ترجمان القرآن، و كان عالم أهل مكة في التفسير و الفقه.

و سعيد بن جبير، و هو من خريجي مدرسه الكوفة، و قد شهد له جماعه بالفقه و العلم.

كان ابن عباس إذا سأله أهل الكوفة عن أمور دينهم يقول: أ ليس فيكم سعيد بن جبير؟ (١).

و قال فيه ميمون بن مهران: مات سعيد و ما على وجه الأرض رجل إلا و هو يحتاج إلى علمه.

و عدّه يعقوبى من الفقهاء الذين يفتون الناس في عصر الوليد و سليمان ابني عبد الملك (٢).

و قال فيه ابن حجر: فقيه ثبت (٣).

و قد قتل سعيد صبيرا على يد الحجاج بن يوسف سنة ٩٥ هـ.

و سعيد بن المسيب، و هو من الفقهاء، و كان زعيم مدرسه أهل الحديث حكى عن الذهبي أنّه قال فيه: أعلم الناس بالقضاء، و سيّد التابعين، و ليس فيهم أحد أوسع علما منه.

و ذكر أرباب التراجم أنّه أبى أن يزوّج ابنته للوليد بن عبد الملك، و زوّجها لأحد الفقهاء المسّمى (أبو وداعة)، و كان لا يقبل جائزه السلطان. و كان بينه و بين الحسن البصري مكاتبه.

و كان هو و القاسم بن محمد بن أبى بكر، و أبو خالد الكابلي من ثقات الإمام عليّ بن الحسين عليه السلام و حواريه.

ص: ١٠

١-١) تهذيب التهذيب ١١: ٤.

٢-٢) تاريخ يعقوبى ٢: ٢٩٢.

٣-٣) تقريب التهذيب ١: ٢٩٢، ١٣٣.

و قد توفي سعيد سنة ٩٤ هـ.

و إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي المتوفى سنة ٩٦ هـ كان له مذهب، و هو رئيس مدرسه أهل الرأي و القياس، و كان شيخا لحمد بن أبي سليمان الذي هو شيخ أبي حنيفة.

كان يذهب إلى أنّ الأحكام الشرعية لها علل، و أنّ على الفقيه إدراكها، ليجعل الأحكام الشرعية تدور مدارها خلافا لمذهب داود الظاهري و سعيد بن المسيب.

و قد نقل حديثه البخاري و مسلم.

و قد كثرت المذاهب و جاوزت الحد، فكان لكل بلد فقيه الذي يسود رأيه الفقهي بقيه الآراء، و لكل عالم منهجه في استنباط الأحكام، و قد قيل أنّ المذاهب بلغت أكثر من خمسين مذهباً، و ذلك لانتساع رقعه البلاد الإسلامية و دخول أمم مختلفه في الدين الإسلامي الحنيف، و لا يمكن -طبعاً- تخلصها من ماضيها بين يوم و ليله، فكان الفقيه هو الذي يوائم بين الأحكام الإسلامية و بين الظروف المحيطه بها.

هذه المذاهب منها ما رزق الاتباع فبقى، و منها ما اندثر، نذكر من المذاهب المندثره على سبيل المثال:

مذهب عبد الرحمن الأوزاعي المتوفى سنة ١٥٧ هـ، الذي انتشر بالشام حتى ولى قضاء دمشق أبو زرعه محمد بن عثمان من أتباع الشافعي الذي أدخل مذهبه بالشام و عمل على نشره، و كان يهب لمن يحفظ مختصر المزني مائه دينار، و بالدعوه إلى هذا المذهب انقرض أتباع الأوزاعي بالشام في القرن الرابع، و كان مذهب الأوزاعي الغالب على أهل الأندلس ثم انقطع هناك بعد المائتين و تغلب مذهب مالك (١).

مذهب سفيان الثوري المتوفى عام ١٦١ هـ، و قد كان سفيان متسترا خائفاً من سلطان زمانه، و كان قد أخذ عنه أناس منهم باليمن، و آخرون بأصفهان

ص: ١١

و جماعه بالموصل، و قد انقرض مذهبه بعد فتره و جيزه.

المذهب الظاهري: و هو مذهب داود بن علي بن خلف الأصفهاني المعروف بالظاهري، و ولد بالكوفه سنه ٢٠٢ هـ و نال رئاسه العلم في بغداد و كان شافعيًا في أول أمره ثم استقل بمذهب خاص، و انتقل سنه ٢٢٣ هـ إلى نيسابور ثم رجع منها إلى بغداد، و توفي فيها سنه ٢٧٠ هـ.

و قد اتخذ لنفسه مذهبا خاصا و هو العمل بظاهر الكتاب و السننه ما لم يقيم دليل على خلافهما، و كان لا يرى البحث عن علل الأحكام، و إن لم يجد نصا عمل بإجماع الصحابه أو إجماع العلماء. و قد أبعد عن استنباطاته القياس و الاستحسان و التقليد و الرأي، و ادعى أنّ في عمومات النصوص من الكتاب و السننه ما يكفي لكل سؤال.

و يقول ابن فرحون المتوفى سنه ٧٩٩ هـ، عن المذهب الظاهري و مؤسسّه داود بن علي: إنّ داود بن عليّ المتوفى سنه ٢٧٠ هـ كثر أتباعه، و انتشر مذهبه ببلاذ بغداد و بلاد فارس، و أخذ به قليلون من أهل إفريقيه و أهل الأندلس، و هو ضعيف الآن- أي في عصر ابن فرحون.

و يقول ابن خلدون المتوفى سنه ٨٠٨: إنّ مذهب أهل الظاهر قد اندرس اليوم بدروس أئمتّه، و إنكار الجمهور على منتحليه، و لم يبق إلاّ- في الكتب المجامده، و ربما عكف عليها كثير من الطالبين الذين تكلفوا انتحال هذا المذهب ليأخذوا منه مذهبهم و فقههم، فلا يظفرون بطائل، و لا ينالون إلاّ مخالفه الجمهور و إنكارهم عليهم، و ربما عدّوا مبتدعين بنقلهم العلم من الكتب من غير مفتاح المعلمين.

و قد فعل ذلك ابن حزم بالأندلس على علو مرتبه في حفظ الحديث، و صار إلى مذهب أهل الظاهر، و مهر فيه باجتهاد زعمه، و خالف إمامهم داود، و تعرّض للكثير من أئمه المسلمين، فنقم لذلك الناس عليه، و أوسعوا مذهبه استهجانا و إنكارا، و تلقّوا كتبه بالإغفال و الترك، حتّى أنّه ليحظر بيعها بالأسواق، و ربما مزّقت في بعض الأحيان.

و هذا الطبري أبو جعفر محمد بن جرير المتوفى سنه ٣١٠ أخذ الفقه عن

داود، و درس فقه أهل العراق و مالك و الشافعي على رجاله، و لم ير أحمد فقيها و ما رآه إلا محدثاً، و لذا شنعوا عليه بعد موته، و بعد أن نضح كان له مذهب في الفقه اختاره لنفسه، و كان له أتباع، من أجلهم المعافى النهروانى القاضى، و كانت له و لأتباعه مؤلفات فقهية لكنها لم تصل إلينا، و لو لا تفسيره الجليل ما وصل إلينا هذا القدر القيم من مذهبه، و لم نقف حتى الآن على أنه كان له أتباع موجودون بعد القرن الرابع (١).

و بعد اندثار القسم الكبير من هذه المذاهب بقيت مذاهب اخرى منها ما شاع في أقطار خاصه بعيدة عن مركز الدوله كالأباضيه: و هم أتباع عبد الله بن إباض الخارجى المعروف المتوفى سنة ٨٦ هجرية فى عهد عبد الملك بن مروان، و قد وجدت الحركة الإباضيه تربتها الخصبه فى بلاد العرب، و بخاصه فى عمان، حيث أصبحت بتوالى الزمن المذهب السائد بها، و دخل هذا المذهب المغرب و انتشر بين البربر.

ينتسب إلى مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المتولّد عام ٩٣ هـ بالمدينة و والده غير أنس الصحابي المعروف، و توفي عام ١٧٩، عاش ردحا من عمره في دولة الأمويين، و استمرّ به الشوط إلى دولة العباسيين.

تفقه على الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) و ربيعه الرأي التابعي و سمع الحديث من نافع مولى ابن عمر و الزهري.

و أشهر تلاميذه الشافعي و محمد بن الحسن الشيباني و أسد بن الفرات و عبد الله بن وهب.

بزغ نجمه في زمن المنصور، و قد ألح عليه المنصور أن يكون مفتي الدولة و قد ضمن له حمل الرعيه على آرائه الفقهيّه، و لعلّ ذلك كان من المنصور حدا من تمادي انتشار مدرسه الإمام الصادق (عليه السلام).

و انتشر مذهبه في الأندلس و شمال إفريقيا.

و لمالك كتاب أسماه (الموطأ) و كيفيه تأليفه للكتاب أنّه لقي المنصور في

موسم الحج و اعتذر منه عمياً صدر من عامله بحقه، و طلب منه أن يؤلف كتاباً في الحديث يكون عليه المعول في الفتوى و القضاء.

و قال له: ضع الفقه و دوّن منه كتاباً، و تجنّب شذائد عبد الله بن عمر، و رخص عبد الله بن عباس، و شوارد عبد الله بن مسعود، و اقصد إلى أواسط الأمور، و ما اجتمع عليه الأئمة و الصحابه لنحمل الناس إن شاء الله على علمك و كتبك، و نبثها في الأمصار و نعهد إليهم أن لا يخالفوها، فكتب مالك الموطأ.

و اهتمّ الخلفاء العباسيون و أعوانهم في إطرئه بألقاب كثيره حتى قالوا: إنّ رسول الله سمّاه بهذا الاسم، و أن لا مثيل له بعد كتاب الله.

و اختلفوا في منزلته من بين كتب السنّه، فمنهم من جعله مقدّماً على الصحيحين كابن العربي و ابن عبد البر و السيوطي و غيرهم (١).

قال الليث بن سعد: أحصيت على مالك سبعين مسأله، و كلّها مخالفه لسنّه الرسول، و قد اعترف مالك بذلك (٢).

و أشهر الكتب في المذهب المالكي هو المدوّنه لتلميذه أسد بن فرات و التي أخذها سحنون و رتبها و نشرها باسم المدوّنه الكبرى.

و أهم المصادر التي اعتمد عليها في استنباطه للأحكام و في فقهه، مضافاً للكتاب و السنّه هي:

١- الاستحسان ٢- الاستصحاب ٣- المصالح و الذرائع ٤- العرف و العاده و القياس عنده في مرتبه ضعيفه.

١- ١) الإمام الصادق و المذاهب الأربعة ٥٥٦: ٢، و مقدّمه مستدرک الوسائل ٢١: ١.

٢- ٢) أضواء على السنّه المحمديّه: ٣٤٦.

يتنسب إلى النعمان بن ثابت بن زوطى بن ماه (أبو حنيفه) المولود فى الكوفه سنه ٨٠هـ، وقد تفقه فيها و كانت دراسته و تلقية للفقه عن شيخه حماد بن أبى سليمان (المتوفى سنه ١٢٠هـ) تلميذ إبراهيم بن يزيد النخعى (المتوفى سنه ٩٦هـ).

و قد توفى أبو حنيفه فى بغداد سنه ١٥٠هـ.

و تتلمذ أيضا على الإمام جعفر الصادق، و على أبيه الإمام محمد الباقر عليهما السلام، و على زيد بن علي، و قد أكثر تلميذاه أبو يوسف و محمد بن الحسن الشيباني من الروايه عن الصادق (عليه السلام) في مسنديهما لأبي حنيفة (١).

و كان أبو حنيفة معتزًا بالسنتين اللتين درس فيهما على الإمام الصادق (عليه السلام) و قد عبر عنهما بقوله: «لو لا السنتان لهلك النعمان».

و كانت طريقه أبي حنيفة في الاستنباط للأحكام الشرعيه على ما نقل عنه من الأخذ بكتاب الله فإذا لم يجد فيه أخذ بسنة رسول الله (صلى الله عليه و آله) المتواتره. أو ما اتفق علماء الأمصار على العمل بها، أو ما رواها صحابي أمام جمع منهم و لم يخالف فيها أحد، فإذا لم يجد ذلك أخذ بإجماع الصحابه، فإذا لم يجد ذلك اجتهد و عمل بالقياس، فإذا قبح القياس عمل بالاستحسان. و كان تشدده في عدم العمل بالسنة سببا في كثره أخذه بالقياس و الاستحسان و الاجتهاد بالرأى (٢).

و قد اشتهر قول الصادق (عليه السلام) في رد القياس و نفيه عن أن يكون مصدرا من مصادر التشريع «إنّ دين الله لا يصاب بالعقول، و إنّ أول من قاس إبليس قال: أنا خير منه خلقتني من نار و خلقتة من طين».

و نتيجة لذلك المنهج الفقهي فقد حدثت بين أبي حنيفة و بين علماء عصره منازعات، و من ذلك ما حدث من وحشه و نفره بين أبي حنيفة و بين عظماء فقهاء أهل الكوفه، كسفيان بن سعيد الثوري المتوفى سنة ١٦١ هـ، لأنّ أبا حنيفة من أهل الرأي و سفيان من أئمة الحديث، و شريك بن عبد الله النخعي قاضي الكوفه المتوفى سنة ١٧٧ هـ، و محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى المتوفى سنة ١٤٨ هـ، و كان من أصحاب الرأي و هو الذي يقول الثوري فيه و في ابن شبرمه «فقهائنا ابن ابى ليلى و ابن شبرمه».

ص: ١٥

١-١) أدوار علم الفقه: ١٤٢.

٢-٢) نفس المصدر: ١٤٢.

وقد طعن الظاهريه بالمذهب الحنفي بأنه فلسفه فارسىه، ورمى ابن حزم أبا حنيفه و أتباعه بالكلام القارص فوصف أقوال أبى حنيفه و أتباعه بالكذب و بالكلام الأحمق البارد، و سدّد الخطيب البغدادي سهامه فى تاريخه بعبارات خشنه عليه و على أتباعه (١).

وقد روى عنه تلاميذه فى الحديث مسانيد عديده بلغت على ما يحكى خمسه عشر مسندا، منها مسند القاضى أبى يوسف يعقوب المتوفى سنة ١٨٢ هـ، و مسند محمد بن الحسن الشيبانى المتوفى سنة ١٨٩ هـ، و غيرها جمعها قاضى القضاة محمد الخوارزمى المتوفى سنة ٦٦٥ هـ، فى كتاب واحد أسماه (جامع المسانيد).

و لكن ابن خلدون يذكر فى مقدمته أنّ الأحاديث المرويه عن أبى حنيفه تبلغ سبعة عشر حديثا أو نحوها.

و هى المسائل التى أفتى بها مجتهد و الحنفية المتأخرون فيما لم يرووا فيه روايه عن أبى حنيفه و لا عن أصحابه، و لكن كانت الفتوى تخريجاً على مذهبه، و يقال إنَّ أوَّل كتاب عرف فى هذا القسم -أعنى فتاوى الحنفية- هو

كتاب «النوازل» لأبي ليث السمرقندي المتوفى سنة ٣٧٦ هـ (١).

وقد كان لأبي حنيفة تلاميذ شاع ذكرهم وولوا لبنى العباس القضاء، فخدموا مذهب استاذهم بما استطاعوا من نفوذ.

وأشهر تلاميذه هم: أبو يوسف مؤلف كتاب «الخراج» الذي تناول فيه الدستور المالي للدولة الإسلامية فقها مجرّداً. وكذلك محمد بن الحسن الشيباني، له كتب ستّة، جمع فيها مسائل الأصول في مذهب إمامه، وهي: المبسوط (الأصل) و الجامع الصغير، و الجامع الكبير و الزيادات و السير الصغير و السير الكبير، وهذه الكتب سمّيت بكتب ظاهر الرواية لأنها رويت عنه برواية الثقات، و قد جمع هذه الكتب الستة الحاكم الشهيد في كتاب أسماه «الكافي» و شرحه السرخسي في كتابه المبسوط، كما جمع الحاكم الشهيد أيضاً كتب النوادر لمحمد بن الحسن في كتاب واحد سماه «المنتقى» (٢).

و كانت هناك منافرة شديدة بين أبي يوسف و محمد بن الحسن الشيباني.

و ثالثهم: زفر بن الهذيل الكوفي.

و رابعهم الحسن اللؤلؤي الكوفي، و كان هؤلاء الأربعة نسبتهم لأبي حنيفة نسبة التلاميذ لاستاذهم، لا نسبة المقلدين إلى مرجعهم، لاستقلالهم بما به يفتون، و قد يخالفونه في الفتوى.

١-١) أدوار علم الفقه: ١٤٤.

٢-٢) مناهج الاجتهاد في الإسلام: ٣٦-٣٧.

ينتسب الى أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع و إليه ينسب الشافعي.

ولد بغزّه سنه ١٥٠ هـ، و توفي بمصر سنه ٢٠٤ هـ، و تلمّذ على مالك صاحب الموطأ و على إبراهيم بن محمد بن يحيى المديني تلميذ الإمام الصادق (عليه السلام) و أكثر الشافعي من الروايه عنه، ثم ذهب لليمن و قد بلغ سن الثلاثين للقيام بعمل يساعده على دهره، و أتهم هناك بالتشيع فأمر هارون الرشيد بحمله إليه سنه ١٨٤ هـ، و جرى به للرشيد و هو بمدينه الرقه، و بعد ذا أمر بإطلاقه

و اتصل بمحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة- ثم رجع لمكة المكرمة، ثم عاد للعراق مره ثانيه سنه ١٩٥ هـ زمان خلافه محمد الأمين، ثم عاد للحجاز، و فى سنه ١٩٨ هـ قدم العراق مره ثالثه، و منه سار إلى مصر و نزل بالفسطاط و لم يزل بها حتى مات سنه ٢٠٤ هـ (١).

و من أشهر تلاميذ الشافعى أبو ثور و أحمد بن حنبل و الحسن الزعفرانى و الحسين الكرايسى و أحمد بن يحيى البغدادى.

قال الدهلوى:

جاء الإمام الشافعى فى أوائل ظهور مذهب الإمام أبى حنيفة، و الإمام مالك، و ترتيب أصولها و فروعها، فنظر فى صنيع الأوائل، فلم يأخذ ببعض ما أخذوا به كالحديث المرسل، و كمل بعض النواقص الموجوده فى تلك المذاهب حسب اعتقاده- فوضع أصولاً، و قواعد دونها فى كتاب يعتبر أول تدوين وصلنا فى أصول الفقه، و عمل بالأحاديث التى لم تبلغ من قبله، أو لم تصح فى نظرهم، فاجتهدوا بآرائهم أو اتبعوا العمومات، أو اقتدوا ببعض الصحابه، أو ظهرت بعد الأئمه، و تركها الأتباع، ظنوا عدم أخذ الإمام بها، و ترك شيوخ أهل البلد إياها علّه قادحه فيها، و ترك بعض أقوال بعض الصحابه لكونه مخالفاً للحديث، و أبطل العمل بالرأى الذى هو بمعنى نصب مظنه الحرج، أو مظنه المصلحه علّه للحكم و الذى اختلط بالقياس الذى يجيزه الشرع (٢).

و طريقه الشافعى فى الاستنباط أن يأخذ بظواهر القرآن إلا إذا قام الدليل على عدم إرادته ظاهراً، و بعده بالسنة، و كان يعمل بخبر الواحد الثقة الضابط و لو لم يكن مشهوراً خلافاً للحنفيه، و لا- موافقاً لعمل أهل المدينة خلافاً لمالك، ثم يعمل بعد ذلك بالإجماع و عدم الخلاف، ثم بعد ذلك يعمل بالقياس إذا كانت علته منضبطه.

و ردّ أشدّ الرد على عمل الحنفية بالاستحسان، و ألف فيه كتاباً سماه

ص: ١٨

١- ١) أدوار علم الفقه: ١٥٧.

٢- ٢) حجه الله البالغه، للدهلوى ٣٠٤: ١.

«إبطال الاستحسان» و ردّ عمل المالكيه بعمل أهل المدينة، و أبطل العمل بالمصالح المرسله، و أنكر الأخذ بقول الصحابي لأنه يحتمل أن يكون عن اجتهاد أخطأ فيه، و رفض الحديث المرسل، إلا مراسيل ابن المسيب لأنه يرى أن القوم متفقون على صحتها (١).

و«إنّ الذي أملاه الإمام الشافعي على تلاميذه بمسجد عمرو بن العاص بالفسطاط بمصر و قدم له برساله في أصول الفقه، و قد عرف هذا الكتاب باسم «الام» و كانت الرساله هي أول ما كتب و دوّن في علم الأصول كما يروى ذلك ابن خلدون و غيره، و كما ينبى عنه الواقع، و أنّه كان ابن النديم في الفهرست يقول: إنّ أبا يوسف الفقيه الحنفي سبق الشافعي في هذا، و الشيعة الإماميه يقولون أيضا أنّهم أول من كتب فيه» (٢).

و يحكى عن الغزالي في إحياء العلوم، و عن أبي طالب المكي في كتاب قوت القلوب أنّ كتاب الام لم يصنّفه الشافعي و إنّما صنّفه تلميذه أبو يعقوب البويطي، ثم زاد عليه الربيع بن سليمان و تصرّف فيه و أظهره بهذه المظهر (٣).

و له في الفقه مذهبان قديم و هي آراؤه المذكوره في كتبه نحو: الأمالي، و مجمع الكافي، و عيون المسائل، و البحر المحيط و جديد، و هي: الأم، و المختصرات و الرساله، و الجامع الكبير، و الإملاء، فالقديم ما عليه أهل مصر، و الجديد ما عليه أهل العراق، و قيل: له مذهب ثالث بين المذاهب كما هو الظاهر من كتاب المجموع للنووي في نقله للأقوال في موارد متعدده.

-
- ١- ١) أدوار علم الفقه: ١٥٨.
 - ٢- ٢) مناهج الاجتهاد: ٣٧.
 - ٣- ٣) أدوار علم الفقه: ١٥٩.

السند لا حسب أبواب الفقه فجمع لكل صحابي أحاديثه، وقد توفى قبل أن ينقحه و يهدّبه، وقد رواه عنه ابنه عبد الله بعد أن نقّحه و هدّبه، و اتّهم بأنّه أضاف للمسند بعض الأخبار الموضوعه.

و لم يكتب فى الفقه إلاّ- ما أجاب به عن بعض المسائل، و المنقول عنه أنّه حرم على تلاميذه كتابه الفقه إلا أنّهم كتبوا الفقه، و ممّن كتب من تلاميذه عبد الملك بن مهران و جمع هو و غيره فتاويه و أقواله الفقيهيه و جعلوها أساسا لمذهبه الذى نسبوه إليه.

و من أشهر أصحاب أحمد و تلاميذه أحمد بن هانى الأثرم الذى روى عنه الفقه و الحديث، و عبد الملك الذى كتب الفقه عنه، و ولداه صالح الذى ورث الفقه عن أبيه و ولى القضاء على خلاف سنه أبيه، و عبد الله الذى ورث الحديث عن أبيه و أشهر ما رواه المسند.

و طريقه أحمد فى الاستنباط الفقهى أن يأخذ بالنص كتابا أو سنّه حتى المرسل و الضعيف منها، و كان يقدم الكتاب على السنّه، عند التعارض فى الظاهر، و كان إذا أعوزه النص أخذ بفتاوى الصحابه التى لم يختلفوا فيها. و عند الاختلاف بين الصحابه يرجح قول من كان أقرب للكتاب أو السنّه، فان لم يظهر له ما هو أقرب حكى الخلاف.

و كان أحمد- كما نقل عنه- يقدم الحديث المرسل على القياس و الرأى إذا لم يكن ما يعارضه من الكتاب أو السنّه أو قول الصحابي أو اتفاق على خلافه، و إلاّ استعمل القياس و الاستصحاب و الذرائع، و المصالح المرسله.

و كانت القاعده عنده فى العقود و الشرائط هى قاعده الإباحه إلاّ إذا قام الدليل على المنع (١).

و يحكى أنّ محمدا بن جرير الطبرى صاحب التفسير و التاريخ ألف كتابا ذكر فيه اختلاف الفقهاء و لم يذكر أحمد بن حنبل فقيل له فى ذلك فقال: لم يكن فقيها و إنّما كان محدثا (٢).

ص: ٢

١- ١) انظر أدوار علم الفقه: ١٦٤.

٢- ٢) انظر أدوار علم الفقه: ١٦٥.

وقد ظهر كما قلنا أكثر من خمسين مذهبا كل له إمامه المجتهد الخاص به، ثم عملت السلطه على حصر المذاهب فى أربعة مختاره هى: الحنفى و الشافعى و المالكى، و الحنبلى، و بدأ بذلك طور التقليد.

طور التقليد:

يتحدّد هذا الطور بأوائل القرن الرابع الهجرى حيث انسدّ باب الاجتهاد عند أهل السنه، و لم ير مجتهد بعد محمد بن جرير الطبرى المتوفى سنه ٣١٠هـ، و قد اختفى فى هذا الطور-تقريبا-ظهور أئمّه مجتهدين مستقلين معترف لهم بذلك من الرأى العام الفقهى.

على أنه لم يخل ممّن ادّعى الاجتهاد المطلق، فهذا عبد الوهاب السبكى صاحب الجوامع و الطبقات يكتب فى ورقه لنائب الشام:

«أنا اليوم مجتهد الدنيا على الإطلاق، و لا يقدر أحد يرد علىّ هذه الكلمه» (١).

و كثر فى هذا الطور المجتهدون المنتسبون، و هم الذين اجتهدوا فى حدود المذهب الذى يتبعونه.

و من هؤلاء عند الحنفية: أبو جعفر الطحاوى المتوفى ٣٢١هـ، و الجصاص المتوفى ٣٧٠هـ، و شمس الأئمه السرخسى المتوفى ٤٨٣هـ.

و منهم عند الشافعية: القفال الكبير الشاشى المتوفى ٥٠٧هـ، و إمام الحرمين المتوفى ٤٧٨هـ، و الرافعى المتوفى ٤٢٣هـ، و الغزالى المتوفى ٥٠٥هـ، و النووى المتوفى ٤٧٦هـ.

و منهم عند المالكية: ابن أبى زيد القيروانى المتوفى ٣٨٦هـ، و ابن رشد المتوفى ٥٢٠هـ، و اللخمي المتوفى ٤٧٨هـ.

و منهم عند الحنابلة: أبو بكر الخلال المتوفى ٣١١هـ، و موفق الدين بن قدامه المتوفى ٤٢٠هـ، و ابن القيم المتوفى ٧٥١هـ.

ص: ٣

و تلاحظ كثره المجتهدين المنتسبين عند الشافعيه، فهذا السيوطي في القرن العاشر الهجري يدعى الاجتهاد المطلق.

«و بعد أوائل القرن العاشر الهجري لم يبق سلطان غير سلطان التقليد، و جاء زمان لم يبق من الاجتهاد إلا اسمه، و أصبح دعواه بل دعوى إمكان وجوده ذنبا لا يغتفر، و اقتصرت وظيفه العلماء في اختصار الكتب و شرحها و التعليق عليها.

نعم ظهر علماء أمثال: الإمام الشوكاني و ادعوا الاجتهاد المطلق، أو قيل: أنهم مجتهدون، لكن ظهور هؤلاء يشبه ظهور بعض النجوم في ليل مظلم، انقشع عنها السحاب لمحبه و أخفاها عن الأنظار ساعات طوالا».

و قد شكوا بعض العلماء من زوال سلطان العلم و سيطره الجهل على العقول (١).

الوثوق بالمؤلفات:

كان الوثوق بالمؤلفات يعتمد أسسا معينه، فالروايه المشهوره أقوى من الروايه النادره أو الروايه غير المقبول بها.

و لذا ترى الحنفية يقدمون ما في كتب ظاهر الروايه - كتب محمد السنه - على ما يخالفه مما جاء في كتب النوادر، لأن الروايه الأولى مشتهره دون الثانيه.

و الشافعيه يقدمون ما رواه الربيع المؤذن في (الأم) على ما رواه الزعفراني عن الشافعي للسبب نفسه.

و المالكيه يقدمون ما في مدونه سحنون على ما روى في غيرها.

و قد عنى الفقهاء بالقواعد الفقهيّه و كان أكثر من عنى بالقواعد فقهاء الحنفية فقد كانوا أسبق من غيرهم في وضع القواعد و الاحتجاج بها، و ذلك لأن طبيعه فقهم و اتجاهم نحو الرأى و وجود الفقه الافتراضى بينهم و توسعهم في

ص: ٤

١ - ١) انظر: فلسفه التشريع الإسلامى للأستاذ صبحى محمصانى: ١٨٣، و الفكر السامى في تاريخ الفقه الإسلامى للحجوى ٢٦٩: ٤، و الرساله الحميديه للشيخ حسين بن محمد الطرابلسى: ٢٤٥، و أعلام الموقعين لابن القيم ٣٥٦: ٢، و الاجتهاد: ٩١.

الفروع بناء على ذلك جعلهم يعملون على إيجاد قواعد كليته تحكم هذه الفروع المتنافرة.

وقد جمع أبو طاهر الدباس فقيه الرأى بالعراق أهمّ قواعد المذهب فى سبع عشره قاعده كليته، ثمّ أضاف إليها الفقيه الكرخى المتوفى سنة ٣٤٠ هـ و المعاصر للدباس بعض ما يمكن اعتباره قواعد حتى أوصلها إلى سبع و ثلاثين، ثمّ جاء الدبوسى الحنفى المتوفى سنة ٤٣٠ هـ فألف كتاب «تأسيس النظر» و جعله مشتملا على ست و ثمانين قاعده.

ثمّ وضع العز بن عبد السلام الفقيه الشافعى المتوفى سنة ٦٦٠ هـ كتابه «قواعد الأحكام فى مصالح الأنام» كما وضع القرافى المالكى المتوفى سنة ٦٨٤ هـ كتاب «الفروق»، ثمّ جاء السبكى المتوفى سنة ٧٥٦ فوضع كتابه «التاج»، ثمّ ابن رجب الفقيه الحنبلى المتوفى سنة ٧٩٥ فوضع كتابه «القواعد الفقيهيه» ثمّ جاء السيوطى الفقيه الشافعى المتوفى سنة ٩١١ هـ من بعد هؤلاء فوضع كتابه «الأشباه و النظائر» ثمّ جاء ابن نجيم المصرى الفقيه الحنفى المتوفى سنة ٩٧٠ فوضع كتابا أيضا أسماه «الأشباه و النظائر»، ثمّ جاء أبو سعيد الخادمى المتوفى حوالى ١١٥٤ هـ فسرده فى خاتمه كتابه «مجامع الحقائق» مجموعته كبيره من القواعد الفقيهيه مرتبه ترتيبا أبجديا (١).

و بمرور الزمن و قلّه النوايع من الفقهاء و قلّه المتجرّدين منهم فقد سار أكثرهم -بعد حصر المذاهب- فى ركاب السلطه، و تحوّلت الدراسه و الاعتماد العملى، إلى المختصرات و المتون، و انصرفت الهمم إلى شرحها و التعليق عليها.

فاشتهرت عند الحنفيه مختصرات الطحاوى و الكرخى و القدورى و غيرها.

و اشتهر عند الشافعيه مختصر المزنى و المهذب و التنبيه للشيرازى و الوجيز للغزالى و غيرها.

و اشتهر عند المالكيه مختصر ابن أبى زيد و تهذيب البرادعى و مختصر ابن الحاجب.

ص: ٥

و كان هذا التهاون في دراسه الفقه و الترك لمنابعه الأصليه، و اعتماد كتب انقطعت سلسله الروايه لها، من عوامل تأخر علم الفقه. لقد فتح هذا التهاون بابا واسعا من الشرّ، حتى حمل التلمساني و المقرئ من فقهاء المالكيه على القول بأنّ كثره التأليف قد أفسدت الفقه، لأنّ الروايه قد تركت و انقطعت سلسله الاتّصال، فكثير التصحيف، و نقلت الأحكام من كتب لا يدري ما زيد فيها و ما نقص، و قد كان أهل المائه السادسه و صدر من السابعه لا يجوزون الفتيا من كتاب «التبصره» للخمي، لأنّها لم تصحح على مؤلّفها و لم تؤخذ عنه، و أكثر الناس اليوم لا يسيرون على هذا النمط، و لهذا كان التأليف سببا لفساد الفقه (١).

المدارس و أثرها:

كانت الدراسه الدينيه عموما من مهام المساجد و بيوت العلماء، و قد استمرت على ذلك عدّه قرون. و كان هذا من الأمور التي تفسح بعض الحرّيه أمام الأساتذه و الطلاب في البحث و النقد و التحليل.

ثمّ كانت أوّل مدرسه هي المدرسه النظاميه التي أنشأها الوزير نظام الملك بنيسابور، ثم توالى إنشاء المدارس النظاميه في بغداد و دمشق و غيرها من البلاد.

و كثر إنشاء المدارس في عهد الأيوبيين و المماليك في بلاد مصر و الشام و ما والاها، كما كثرت في عهد الأتراك العثمانيين، و كان من أشهرها مدارس الأستانه الثمان (٢).

و كانت المدارس تقبل من يخضع لقوانينها، و تترك الفضلاء الذين همهم حرّيه الدرس و البحث (٣).

ص: ٦

١- ١) موسوعه جمال ٥١: ١.

٢- ٢) انظر موسوعه جمال: ٤٠.

٣- ٣) يلاحظ أن المدارس الشيعيه لم تخضع لنظام الحاكم يوما ما على طول تاريخها من صدر الإسلام إلى الآن، فكانت حرّه في البحث و الدرس و استمر الاجتهاد إلى يوم الناس هذا.

وقد كان بناء أتباع السلطان للمدارس ووقفهم لها الأوقاف التي تديمها سببا لتدخل الحكومات في شأن هذا العلم الجليل، ثم في الإشراف عليها، ثم تولّى أمرها جملة و تفصيلا كما هو الحال في مصر و في أكثر البلاد.

و بذلك انقضى عهد التعليم و التعلّم الفقهي الحر، اللهم إلا في اليسير من الأماكن.

و قد حمل التلمساني و المقرئ من فقهاء المالكية في القرن الثامن الهجري على أن قالا: إن المدارس كانت سببا في ضياع الفقه (١).

الفقه الشيعي

إشاره

-أسسه و أدواره-

إنّ القرآن الكريم هو رساله الله إلى الناس عموما، و هو الكتاب الخالد الذي ينطق بالحق، و الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه، الكتاب الذي تكفل الله تعالى بحفظه فقال «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ» (٢).

القرآن الكريم هو المصدر الأوّل للشيعة في كلّ ما يهمهم من أمور دينهم و دنياهم، لا يقدمون عليه شيئا مهما كان.

و نحن نعلم أنّ النبي (صلى الله عليه و آله) انشغل في مكّه المكرّمه، بتثبيت أصول العقيدة الإسلاميه في النفوس، و كان القرآن الكريم و اكب هذه البدايه الرائعه للدين الإسلامى، فكانت الآيات القرآنيه النازله في مكّه المكرمه تعالج في الأعم الأغلب- هذه الناحيه المهمه.

فآيات القرانیه المكيه و التي تمثّل ثلثي القرآن. تعنى بالجانب العقائدى و الدعوه لله و للرسول و لآخره، و ذكر بعض الحوادث الهامه، كمعركه بدر و الأحزاب و ما شاكلها.

الدور الأوّل (دور التشريع)

ثمّ هاجر صلوات الله عليه و آله إلى المدينه، فأسس الدوله الإسلاميه

ص: ٧

١- ١) انظر موسوعه جمال: ٤٠.

٢- ٢) الحجر ٩: ١٥.

الأولى، والدولة- كما نعلم- تحتاج إلى قوانين لتنظيم أمور المجتمع الاقتصادي والسياسي. فكان القرآن الكريم ينزل مبيّن الطريق الصحيح للإنسان في هذه الحياة.

وأما الآيات القرآنية النازلة على الرسول الأعظم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ فَهِيَ ثَلَاثُ الْقُرْآنِ تَقْرِيْبًا تَبَيَّنَ الْأَحْكَامَ وَالْقَوَانِيْنَ الشَّرْعِيَّةَ، كَمَسَائِلِ الْبَيْعِ وَالرَّهْنِ وَالْإِجَارَةِ وَالْحَقُوقِ وَالْحُدُودِ، إِضَافَةً لِلْأَحْكَامِ الْعِبَادِيَّةِ كَالْحَجِّ وَالزَّكَاةِ وَالْجِهَادِ وَغَيْرِهَا.

هذه الآيات الكريمة التي نزلت في المدينة المنورة هي التي أصبحت- فيما بعد- المصدر الأساس لفقهاء المسلمين في استنباط الأحكام التي يحتاجها المجتمع الإسلامي، والتي تنظّم حياة المسلمين، وتضمن لهم سعادة الدارين.

وكان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَبَيِّنُ لِلنَّاسِ هَذِهِ الْأَحْكَامَ.

واستمر بعد النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) الْأَثْمَةُ الْمَعْصُومُونَ مِنْ آلِهِ يَقُومُونَ مَقَامَهُ فِي تَبْيِينِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

وقد دوّن أمير المؤمنين (عليه السلام) كتاب «الجامع» وهي من إملاء رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) وَخَطَّ عَلَيَّ (عليه السلام) وهي في جلد آدم طولها سبعون ذراعاً، وقد تواتر نقل مضمونها في أحاديث الأئمة (عليهم السلام).

وكان لسلمان رضي الله عنه مدونه من حديث النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ).

وهذا الدور هو دور التشريع، وهو أول أدوار الفقه الشيعي، وقد استمر إلى سنة ٢٦٠ هـ.

ويخطئ من يظن أنه لم يكن في هذا الدور فقهاء وعلماء في الشريعة فقد كان النبي والأئمة عليهم السلام يؤكّدون لإعلام شيعتهم على الإكثار من البحث في أمّهات المسائل العلميّة، وما إرسال الإمام الصادق عليه السلام لهشام إلّا- إحدى تلك الصور، فكانوا يهيّئونهم لمراحل أقوى وأكثر.

و كان الإمام عليه السلام يقول: «علينا إلقاء الأصول و عليكم بالتفريع» (١).

فَعَيَّن الإمام الأصول و القواعد الكليَّة، و ما على العلماء من الأتباع إلا الاستنتاج و التفريع و الاستنباط (٢).

و من أهم فقهاء هذا العصر هم الأئمة عليهم الصلاة و السلام، و كان جمع كثير من شيعة أمير المؤمنين عليه السلام من أتباع هذه المدرسة، منهم: أبو رافع إبراهيم مولى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله، و كان من خيار الشيعة، و لأبي رافع كتاب «السنن و الأحكام و القضاء» (٣).

قال الذهبي في ميزان الاعتدال: فهذا - أي التشيع - كثر في التابعين و تابعيهم مع الدين و الورع و الصدق، فلو ردّ حديث هؤلاء - أي الشيعة - لذهب جملة الآثار النبوية (٤).

في كتاب الكافي عن إسحاق بن جرير، قال: قال أبو عبد الله الصادق عليه السلام: «كان سعيد بن المسيب و القاسم بن محمد بن أبي بكر و أبو خالد الكابلي من ثقات علي بن الحسين عليه السلام» (٥).

و قال ابن حجر عن الإمام الصادق عليه السلام: «و نقل الناس عنه من العلوم ما سارت به الركبان، و انتشر صيته في جميع البلدان، و روى عنه الأئمة الأكابر كيجي بن سعيد و ابن جريج و مالك و السفينيين و أبي حنيفة و شعبه و أيوب السختياني» (٦).

فكانت المدينة في عهد الإمام الباقر و الصادق عليهما السلام مدرسة كبرى للفقهاء الشيعة، و مركزا عظيما من مراكز الإشعاع الفكري.

ص: ٩

١ - ١) وسائل الشيعة ٤١: ١٨.

٢ - ٢) انظر الكافي ٣: ٣٣٨٣، ٨٨، التهذيب ٣: ٣٦٣، الاستبصار ١: ٧٧، ٧٨، الوسائل ١: ٣٢٧، جامع أحاديث الشيعة ١١٨، ١١٦: ١.

٣ - ٣) أعيان الشيعة ١: ١٢٣.

٤ - ٤) ميزان الاعتدال ١: ٥.

٥ - ٥) الكافي ١: ٣٩٣.

٦ - ٦) الصواعق المحرقة: ١٩٩.

و كان من جراء ذلك أن شدد الجهاز الحاكم على الإمام الصادق عليه السلام، و راقبه مراقبه شديده، للحدّ من نشاطه و إيقاف المدّ السارى نحوه من قبل الفقهاء و العلماء و الناس عامّه للانتهال من ندير علمه الفياض، و لكن التيار أخذ طريقه، و اكرتج العلماء من ذلك المنهل الصافى رغم تشديد السلطه.

و كان طلاب العلم يتحينون الفرص للوصول إلى الامام عليه السلام، و خوفا من عيون الخلفاء كانوا يقصدونه ليلا، و مع كل ذلك سار الفقه الشيعى شوطا و اسعا، و ترك لنا التاريخ تراثا عظيما من ذلك الفكر الثابت.

و قد ضبط الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملى فى آخر الفائده الرابعه من الوسائل (١) من الكتب المصنّفه خلال حياه الأئمه الاثنى عشر عليهم السلام (سته آلاف و ستمائه كتاب).

كما و يجب أن لا ننسى أنّ دور الفقهاء أنفسهم بإعطاء الزخم المعنوى و الفكر الثقافى، و إمدادهم بما يوجد به فكرهم الصائب من إرشادات قيمه كان عاملا حساسا و هاما فى تقدم تلك المدرسه.

و لأصحاب الأئمه آراء كثيره تعارض أقوال الأصحاب الآخريين، و مع ذلك فلم يطعن عليهم أى أحد. و اعتمد الشيعه فى اجتهادهم على الاستدلال المنطقى و التحليل العقلى فى اطار القرآن و السنه.

و قد اعتمد الكثير من أصحاب الأئمه عليهم السلام على الاستدلال العقلى، و اتهموا بذلك أنّهم يعملون بالقياس، منهم: الفضل بن شاذان النيشابورى القمى المتوفى سنه ٢٦٠هـ، المتكلم الشيعى المعروف و مؤلّف كتاب الإيضاح و آراؤه معتبره و مورد بحث فى الطلاق و الإرث و مسائل متفرقه أخرى (٢).

و منهم: يونس بن عبد الرحمن الذى تعدّ نظراته فى مباحث خلل الصلاه و الزكاه و النكاح و الإرث مورد الاعتماد (٣).

و زراره بن أعين و جميل بن دراج من أخصّ صحابه الإمام الصادق

ص: ١٠

١- ١) وسائل الشيعه ٢٠: ٤٩.

٢- ٢) الكافى ٩٣: ٦، و ١١٦، ٩٥، ٩٠، ٨٨: ٧.

٣- ٣) الكافى ١٢٥، ١٢١، ١١٥، ٨٤، ٨٣: ٧.

عليه السلام، و عبد الله بن بكير من فقهاء الشيعة و فتاواهم كثيره (١) و كان علماء الشيعة في تلك العصور من أعظم العلماء على الإطلاق، فلم يعد هناك متكلم يمكنه الوقوف أمام هشام بن الحكم.

علما أنّ التعصب المذهبي بلغ بهم إلى أن يقول أبو الحسين الكرمي رئيس الفقه الحنفي في العراق، المتوفى سنة ٣٤٩ هـ: «إنّ كلّ آية أو حديث يخالف ما عليه أصحابنا فهو مؤول أو منسوخ».

فكان لعلماء الشيعة الفضل في إرجاع العلماء إلى التأليف على ضوء الكتاب و السنّه.

و قد كانت لهم اليد الطولى في إخراج فقهاء السنّه من التقليد، لكثرة احتجاجهم عليهم، و مباحثتهم معهم فيه، ففي بغداد عاصمه الدوله الإسلاميه تجد فقهاء الشيعة قد ناقشوا أرباب المذاهب السنيّه بصوره حادّه في النوادي و المجالس العامه.

و كان الفقهاء أحرارا في انتخاب الآراء حسب الاستنباطات التي يتوصّل إليها عقولهم، حتّى وصل الحد إلى أنّ فقهاء الشيعة يعارض بعضهم بعضا في ذلك الوقت، و في حضور الإمام و لم يردّهم عليه السلام عن ذلك، و من تلك المناظرات ما كتبه هشام في رد مؤمن الطاق (٢).

و كانت المدوّنات الحديثيه في تلك الفتره ناقصه و غير كامله إلاّ مدوّنه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، كما و لم تكن في تلك الفتره كتب فقهيّه تعنى بنقل الفتاوى، بل إنّ الموجود هو تلك الموسوعات الحديثيه، كما هو الحال في صياغه المقاييس الخاصه بالاجتهاد و معالجه الأحاديث المتعارضه، فكانوا يرجعون إلى الإمام عليه السلام مباشره لوجوده بين ظهرانيهم يستمدون منه القول الفصل.

فتتحدّد معالم هذه المدرسه في عدّه نقاط هامه من أنّ الاجتهاد لا زال بدائيا في محتواه، لوجود الرسول الأعظم صلّى الله عليه و آله و الأئمه الميامين

ص: ١١

١- ١) راجع كشف القناع: ٢٤٤، ١٩٨، ٨٣، ٨٢.

٢- ٢) رجال النجاشي: ٤٣٣.

عليهم السلام، و لعدم حصول البون الشاسع بظهور المسائل الخلافية بين المذاهب الإسلامية، أو بالأحرى عدم وجود مثل تلك المدارس.

الدور الثاني (دور التدوين)

يبدأ هذا الدور من بدايه الغيبه الصغرى سنة ٢٦٠ هـ الى انتقال الشيخ الطوسى رحمه الله الى النجف الأشرف سنة ٤٤٨.

و هذا الدور يتصل بالدور السابق عن طريق كتب الحديث التى جمعت أصولها فى المرحله السابقه، و كانت الستة آلاف كتاب و الأربعمائه الأصول.

و قد كان فقهاء هذا الدور ينقسمون الى فئات ثلاث:

١- علماء الفقه الذين يعتمدون الحديث، و يتأثرون خطى أهل البيت (عليهم السلام) و قد أثر مسلكهم هذا فى كتبهم، فهى كتب فقهية لا تتجاوز ألفاظ الأحاديث الشريفه.

و من هؤلاء الفقهاء:

أ- على بن بابويه-والد الشيخ الصدوق- و من كتبه الفقهية كتاب الشرائع و هو رسالته الى ولده.

ب- ولده الشيخ الصدوق، و له كتاب المقنع، و كتاب الهداية.

ج- ثقة الإسلام الكلينى، و له الكتاب المعروف بالكافى و قد استغرقت الأحاديث الفقهية خمسة أجزاء من أجزاء الثمانية.

و قد كان المحدثون الأوائل كالصدوق و الكلينى و غيرهم، و خصوصا خريجو مدرسه قم ينظرون الى الاستدلالات العقلية بأنها نوع من القياس الذى نهى عنه الامام، و لكن البعض رأوا ذلك مشروعاً و عملوا على ضوئه. و ان أصحاب الحديث كانوا يرون أن النهى الوارد من الأئمة عن العمل بالقياس فى الروايات شامل لتلك الاستدلالات.

و قد كتب الكثير من علماء الشيعة فى رد الاجتهاد كالنوبختين و أبو القاسم على بن أحمد الكوفى (١).

ص: ١٢

٢- علماء يعتمدون على مبانيهم الأصولية العقلية، ولهم طريقتهم الخاصه بهم فى الاستدلال الفقهي، و كانوا يستدلون بالعقل على كثير من الأمور منهم:

أ- أبو محمد الحسن بن علي بن أبي عقيل العماني الحذاء (ابن أبي عقيل) شيخ فقهاء الشيعة، و الظاهر أنّ الزعامه الدينيه الشيعيه كانت له بعد الغيبه الصغرى، انتقلت إليه بعد آخر السفراء الأربعة.

و هو أول من أدخل الاجتهاد بشكله المعروف إلى الأبحاث العلميه، و صنف (المستمسك بحبل آل الرسول) الكتاب الذى كان فى القرنين الرابع و الخامس من أهم المراجع الفقهيه عند الشيعة، و هو أول من حرّر المسائل الفقهيّه، و ذكر لها الأدله، و فرع عليها الفروع فى ابتداء الغيبه الكبرى.

و قد أثنى الشيخ المفيد على كتابه (المستمسك).

و كان ابن أبي عقيل أول من طرح مسأله (عدم انفعال الماء القليل) و تبعه على ذلك آخرون، و للسيد صاحب الرياض رساله فى ذلك.

و قد أدرك زمان السمرى آخر السفراء الأربعة، و عاصر الكليني و الصدوق على بن بابويه، و قد استجازه جعفر بن قولويه صاحب «كامل الزياره» المتوفى ٣٦٨ هـ، و قام بشيخوخه مذهب آل البيت (عليهم السلام) بعده ابن الجنيد.

ب- أبو عليّ محمد بن أحمد بن الجنيد الكاتب الإسكافى المتوفى عام ٣٨١ هـ، من أعلام القرن الرابع الهجرى، و مؤلف كتاب «تهذيب الشيعة لأحكام الشريعه» و «الأحمدى فى الفقه المحمدى»، و الأخير من الكتب التى كانت موجوده حتى عصر العلامه الحلى، و لكنّها تلفت بعد ذلك، و لم يعد لها أى خبر يذكر.

و قد أطلق اصطلاح القديمين على هذين العلمين و هو من إبداع ابن فهد الحلى العالم الشيعى فى القرن التاسع الهجرى.

و لكن الطائفه لم تأخذ بأقوال ابن الجنيد و ابن أبي عقيل لأنهما كانا يعملان بالقياس و الرأى، و كانا يعتبرانه حجّه، و لذا لم يعتمد على أقوالهم.

وكان ابن أبي عقيل لا يرى حججه خبر الواحد، وكانت فتاواه تعتمد على الأمور المسلّمه في القرآن والحديث، ولم يعتمد إلا على الأحاديث التي لا شك ولا شبهة فيها، والتي هي قوّيه محكمه، وكانت آراء ابن أبي عقيل مورد تقدير واحترام العلماء الأعلام.

و اما ابن الجنيد فقد كان يرى حججه الأحاديث المذهبيه، الغير القطعيه.

و لأجل الدفاع عن نفسه أمام هجمات علماء زمانه أَلّف كتباً عديدة منها «كشف التمويه والإلباس على أغمار الشيعة في أمر القياس» و«إظهار ما سرّه أهل العناد من الروايه عن أئمه العتره في أمر الاجتهاد» وهو أثر بين في كيفية استدلاله في الفقه، و كتابه «المسائل المصريه» أثر بين في طريقته الفقهيّه.

وقد ظهر نتيجة لاختلاف مسلك المحدثين، و مسلك القديمين في الفقه، مسلك ضعيف لم يستمر طويلاً، وهو مسلك يعتمد الظاهر في الأحكام الفقهيّه، و من أهمّ القائمين به أبو الحسين الناشي على بن عبد الله بن وصيف، المتوفّى ٣٦٦هـ، وقد انقرض و لم يبق منه أثر في الفقه الشيعي.

٣- علماء جمعوا بين المباني العقلية والحديث في استنباط الأحكام الشرعية، و من إعلامهم:

أ- الشيخ المفيد المتوفى سنة ٤١٣.

كان مجدداً في الفقه والكلام بلا شكّ وقد استطاع أن يفرض وجود مدرسه أهل البيت عليهم السلام على الأجواء العلميه المتحكّمه آنذاك في بغداد.

قال اليافعي في مرآه الجنان: عالم الشيعة، وإمام الرافضة، صاحب التصانيف الكثيره، المعروف بالمفيد، و بـابن المعلم أيضاً، البارع في الكلام والجدل والفقه، و كان ينازع كلّ عقيدته بالجلاله والعظمه، و مقدّماً في الدوله البويهيه، و كان كثير الصدقات عظيم الخشوع و كثير الصلاه و الصوم حسن اللباس (١).

وقد تمكّن المفيد من أن يكهرب الجو بنداوتة العلميه، و يوجه إليه الأنظار و تطلع إليه الأفئده تروم الارتشاف من ينابيع علمه، و تجتذب نحوه القلوب

ص: ١٤

١- (١) مرآه الجنان ٢٨: ٣.

للاستزاده من منهله، و كاد أن يستحوذ على لب أصحاب المذاهب الأخرى، و كانت ندوته عامره بالنقد و الإبرام و النقاش الحر، و قصده القاصدون من أقطار نائيه للاعتراف من معينه، و منهم الشيخ أبو جعفر الطوسي.

و هو من أجله تلاميذ ابن الجنيد و قد استفاد منه كثيرا (1).

و كان يؤكّد على مدى استعداده و عظمه فكره، و لكنّه عارضه و حارب طريقته في الاستدلال و خطّاه في موارد عديده، و ألف كتباً عديده في ردّه، منها:

المسائل الصاغانيه، و المسائل السرويّه، و رسالتان الاولى في ردّ المسائل المصريه باسم نقض رساله الجنيدى إلى أهل مصر، و الأخرى باسم النقض على ابن الجنيد في اجتهاد الرأى.

تتلمذ المفيد على جعفر بن محمد بن قولويه، و لكنّه تأثر بأفكار و آراء ابن أبى عقيل.

و قد اعتمد تلاميذ المفيد على آراء استاذهم في ردّ ابن الجنيد.

علما بأنّ الشيخ المفيد كان صريحاً، و شديد اللّهجه في ردّ تلك الأفكار التى نشأت عن طريقه أهل الأخبار، حتّى ظنّ البعض أنّ ذلك منه - رحمه الله - ليس لصراحه لهجته، و لكنّه كان يرى أن لا طريق إلى إصلاح العلم و دوام الدين إلاّ بالشّدّه معهم، و إلاّ لا ندرت معالم الدين.

و قد ألف «مقابس الأنوار في الرد على أهل الاخبار» في هذا الباب.

و أهمّ كتبه الفقهيّه كتاب «المقنعه» و هو المتن الذى شرحه الشيخ الطوسى في كتابه الكبير «تهذيب الأحكام».

ب- الشريف المرتضى علم الهدى المتوفى ٤٣٦ هـ.

و قد اتبع أستاذه في ردّ المحدّثين، و ألف عدّه مسائل في ذلك، من أهمّها: جوابات المسائل الموصليه الثالثه، و رساله في الردّ على أصحاب العدد، و رساله في إبطال العمل بأخبار الآحاد.

و من أهمّ كتبه الفقهيّه: كتاب الانتصار، و الناصريات، و عشرات

ص: ١٥

الرسائل الفقهية. و هو من كبار علماء هذا الدور بل علماء الشيعة على الإطلاق.

و كان من نتيجة حملات المفيد و المرتضى أن اندثر مكتب القميين و أهل الحديث.

ج-سلار بن عبد العزيز، المتوفى ٤٦٣هـ-و من أهم كتبه الفقهية كتاب المراسم.

الدور الثالث: (دور التطور):

و فارس هذا الدور الخطير من أدوار الفقه الشيعي هو شيخ الطائفة محمد ابن الحسن الطوسي المولود سنة ٣٨٥ هـ و المتوفى سنة ٤٦٠ هـ.

قصد الشيخ بغداد للاستفادة من علوم المفيد و المرتضى، فكان له ما كان و لازمهم ملازمه الظل، و عنى به المفيد و المرتضى معا، و عين له المرتضى في كل شهر اثني عشر دينارا، و لازمه ثلاثا و عشرين سنة حتى استقل شيخ الطائفة بالزعامة و الإمامة للطائفة، فأصبح علم الشيعة و منارها، يقصده الوفاة لحل مشاكلهم، و إيضاح مسائلهم و التلمذ على يده.

كانت مدرسه بغداد تمهيدا لبلوره الأفكار و لجعلها ممتازة في كفيته الاستنباط، و فتحا جديدا في عالم الفقه الشيعي، و الخروج عن حدود استعراض السنه و نقل الحديث.

لقد كان لتمرکز الفقه الشيعي في بغداد و في تلك الظروف الغامضة المشحونه بالفتن و الاضطرابات أثر بالغ في بلورته حيث تمكن من فرض وجوده على تلك الأجواء العلميّه، فألف الشيخ الطوسي كتابه «الخلافة» ليكون في مقابلهم، و تفرغ بعد ذلك فقهاء الشيعة في كتابه الكتب عن الخلافة و الفقه المقارن و بشكل موضوعي و مسهب كالغنيه و التذكرة و ما شاكلها.

و بعد أحداث بغداد المؤلمة هاجر الشيخ الطوسي إلى النجف ليؤسس مدرستها العلميّه و يبدأ بتربيته جيل جديد، مع تطوير في منهجيته الحوزه العلميّه و ممارسه زعامه الطائفة.

و كانت مدرسه الشيخ تقوم على أساس مدرسه المتكلمين و مدرسه أهل

الحديث، وقد تمكّن باستدلالاته العلميه القويّه، وتفرّيعاته على أمّهات المسائل الفقهيّه من تأليف كتاب «المبسوط» وكتاب «الخلاف»، والكتابان ذوا محتوى علمي جبار، يعكس مدى مستوى الفكر الشيعي آنذاك.

و كان الشيخ الطوسي أول من عالج الفقه الاستدلالي مشروحا مبسّطا في كتابه «المبسوط» وقد كتب في مقدمه كتابه أنّ الإماميه لم يكونوا يفرعون الفروع إلى زمانه، وكانوا يقفون عند النصوص التي وصلت إليهم من المتقدّمين من المحدثين.

و لقد اعتمد الشيخ على الإجماعات كثيرا، وذلك عند إعواز النصوص و عدم وجود دليل، معتقدا أنّ إجماع الطائفة يوحي بوجود قول في الأمر، فخطا الفقه و البحث المنهجي خطوات نحو الإمام في هذه المرحله الجديده، فدخل دورا آخر بعد أن ترك أدوارا خاض غمارها في ثلاثه قرون.

و قد أوجب الشيخ الطوسي في كتاب «العدّه» العمل بالخبر من طريق المخالفين إذا لم يكن للشيعة في حكمه خبر مخالف، و لا يعرف لهم فيه قول كيف و قد عملت الشيعة بما رواه حفص بن غياث العامي الكوفي القاضي و غيره من غير الشيعة.

و أنّهم يأخذون بالإجماع إذا كان كاشفا كاشفا قطعيا عن سنّه الرسول (صلى الله عليه و آله) و قد ملئت كتبهم الفقهيّه من الاستدلال به، ككتب الشيخ و السيد المرتضى و العلّامه و غيرهم، حتّى أنّ بعض علماء الشيعة يعمل بالإجماع الذي ينقله مالك عن أهل المدينة في موطنه، لكشفه عن رأى المعصوم عنده، و يعمل الشيعة بالرأى إن كشف عن الحكم الشرعي كاشفا قطعيا لا ظنيا لعدم حجيه الظن (١).

و ألف الشيخ كتاب «النهايه» الذي كان محور الدراسات الحوزويّه لعدّه قرون.

و كان فقه شيخ الطائفة - بما فيه من تطوّر ملحوظ و دقّه متناهيه و تطوّر في

ص: ١٧

أساليب الاستنباط - حاكما على الأوساط العلميه الشيعيه لقرون متماديه و مسيطرا على الفكر الإمامي قاطبه.

و بقى علماء الشيعه مدّه طويله لا يتعدّون فى أفكارهم نقل أقوال الشيخ و شرحها، فلذلك سمّوا بالمقلّده، لأنهم كانوا لا يتعدّون تقليد الشيخ.

الدور الرابع: (دور الجمود و التقليد)

و قد أثرت شخصيه الشيخ الطوسى العلميه العظيمة فيمن جاء بعده من فقهاء الشيعه. فكانوا لا يخرجون عن نتائج استنباطه، فلم يبرز فى هذا الدور فقيه مستقل غير تابع لمدرسه الشيخ الطوسى و كانوا مهتمين بنقل آراء الشيخ أو شرحها و إيضاها، فسّموا بالمقلّده.

استمرّ هذا الدور حدود قرن من الزمان أى منذ وفاه الشيخ رحمه الله إلى ظهور ابن إدريس فى منتصف القرن السادس الهجرى. يقول سديد الدين الحمصى العالم الشيعى المشهور فى نهايه القرن السادس: إنّ الشيعه بعد الشيخ الطوسى لم يكن لهم فقيه و صاحب نظر، بل كان كلّ الفقهاء يعبرون عن آراء الشيخ و ينقلون أفكاره فقط.

و من أشهر فقهاء هذا الدور نجله أبو على الحسن بن محمد بن الحسن الطوسى المتوفى حدود سنه ٥١٥ هـ.

و نظام الدين سليمان بن حسن الصهرشتى مؤلّف كتاب «إصباح الشيعه بمصباح الشريعه».

و علاء الدّين على بن الحسن الحلبي مؤلّف كتاب «إشاره السبق إلى معرفه الحق».

و أبو على الفضل بن الحسن أمين الإسلام الطبرسى (٥٤٨ هـ) مؤلّف كتاب «المنتخب من مسائل الخلاف».

و عماد الدين محمد بن على بن حمزه الطوسى المتوفى بعدمؤلّف كتاب «الوسيله إلى نيل الفضيله».

و قطب الدين سعيد بن هبه الله الراوندى (٥٧٣ هـ) مؤلف «فقه القرآن» و عدّه شروح على النهايه.

و قطب الدين محمد بن الحسن الكيدري البيهقي (كان حيا إلى ٥٧٦) مؤلف «الإصباح».

و رشيد الدين محمد بن علي بن شهر آشوب السروي المازندراني المتوفى عام (٥٨٨ هـ) مؤلف «متشابه القرآن و مختلفه».

الدور الخامس (دور النهوض):

كان الدور الرابع هو دور التقليد للشيخ الطوسي و الجمود على آرائه التي استنبطها. و لم يكن يجرأ أحد من علماء الشيعة على نقدها أو مخالفتها.

و لكن العلم لمّا كان لا يعرف الحدود و القيود، فقد ظهر في علماء الشيعة من تجاوز بفكره و اجتهاده الصائب كثيرا من آراء الشيخ الطوسي.

فلاحت في أفق الفقه الشيعي تباشير نهضة علميه تتقدم أشواطا بعيدة إلى الامام، و كانت بدايه هذه النهضة قائمه على نقد بعض آراء الشيخ الطوسي و مخالفتها.

و قد كان حامل لواء هذه النهضة الشيخ محمد بن إدريس الحلّي مؤلف «السرائر» المتوفى عام ٥٩٨ هـ و كان أشدهم جرأه، و أكثرهم نقدا لطريقه الشيخ الطوسي، حتّى لامه الكثيرون على هذه الطريقه، و لولاه لم يكن ليجرأ أحد على معارضه أفكار الشيخ الطوسي، بل رأى البعض أنّ ابن إدريس قد تجاوز الحد في معارضه للشيخ.

و لم يلق ابن إدريس أى ترحيب أو استقبال بل جوبه بمعارضه شديده، و لكنّه كان الفاتح لنقد الشيخ الطوسي و المحطم للفكر التقليدي الجاف الجامد، و قد أسدى بذلك خدمه كبرى للطائفة في انفتاح باب الاجتهاد و الاعتماد على الفكر الحرّ المشوب بالصدق و الصفاء.

و من أهمّ الذين انتقدوا الطوسي أيضا: سديد الدين محمود بن علي الحمصي الرازيو أبو المكارم عزّ الدين حمزه بن علي بن زهره الحلبي

مؤلف «غنيه النزوع».

و معين الدين سالم بن بدران المصرى، و نجيب الدين محمد بن جعفر بن هبه الله بن نما، و العلامة الحلّى سديد الدين يوسف بن مطهر الحلّى، و أحمد بن موسى بن طاوس الحلّى، و يحيى بن سعيد الحلّى، و عماد الدين الحسن بن على الطبرسى.

الدور السادس: (دور الرشد و النمو)

إشاره

أهمّ أعلام هذا الدور المحقّق الحلّى أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الحلّى المتوفى عام ٦٧٦ هجرية.

و من آثاره كتاب شرائع الإسلام (١)، و المعتبر، و المختصر النافع، و نكت النهاية.

و قد هذب المحقّق آراء الشيخ الطوسى و بلورها و دون أصولها، و استفاد كثيرا من اعتراضات و انتقادات ابن إدريس، و قابل تلك الانتقادات بالدفاع عن مدرسه الشيخ.

و بعده العلامة الحلّى الحسن بن يوسف بن المطهر، المتوفى عام ٧٢٦ هجرية، و له من الكتب الفقهيّه تذكرة الفقهاء، و قواعد الأحكام، و منتهى المطلب، و نهايه الأحكام، و غيرها.

و قد تطوّر فى أيامه الفقه الاستدلاليّ المقارن، و كان جلاً من سبقه يعتمدون على كتاب الخلاف للشيخ الطوسى، و لكن بعد العلامة رفعت اليد عن آراء علماء السنّه -نوعاً ما- و انصبّ البحث على آراء علماء الشيعة بتأثير كتب العلامة و أهمّها فى هذا المجال كتاب «منتهى المطلب» و جاء من بعده المحقّق الآبى، و فخر المحققين -ولد العلامة- فنقلوا الفقه المقارن نقله متميّه، فمقارنوا بين آراء علماء الشيعة و أعملوا فيها النقد و الإبرام مكان آراء علماء السنه.

ص: ٢٠

١- ١) و هو من المتون الفقهيّه التى حظيت باهتمام العلماء الكبار شرحاً و تدريساً، و قد كتبت عليه عشرات الشروح و الحواشى، و هو من أهمّ الكتب الدراسيه من أيام مؤلفه و لحد الآن، و يمتاز بجمعه للفروع الفقهيّه بعبارة سهله موجزه و بيان بليغ.

و كان العلامه من أوائل الفقهاء الذين أدخلوا الرياضيات إلى الفقه، علما بأن معين الدين المصرى، و نصير الدين الطوسى -تلميذ العلامه- أدخلوا الرياضيات فى بحث الإرث.

و من أهم تلامذه العلامه أبو محمد الحسن الآبى، ابن أبى زينب مؤلف كشف الرموز.

و عميد الدين عبد المطلب بن محمد الأعرجى، مؤلف كنز الفوائد .

و فخر المحققين محمد بن الحسن الحلّى مؤلف إيضاح الفوائد، و حاشيه الإرشاد.

و يعدّ الشهيد الأول المتوفى ٧٨٦ هـ قدس سره من أتباع مدرسه العلامه الحلّى، و قد فتح الشهيد للفقه الشيعى آفاقا واسعاه جديده، كانت من أسباب ترقّيه و ازدهاره و تطوره.

و قد ألّف الشهيد فى الفقه الاستدلالى التفرعى، فثبت أركانه، و شيّد معالمه، متأثرا خطى العلامه، الذى هو بدوره قد تابع الخطوه التى بدأها الشيخ الطوسى فى المبسوط.

كما تمكّن الشهيد من تنقيح الاستدلال على أسس و مبان و قواعد فى كتاب أسماه (القواعد و الفوائد) ليكون باكوره القواعد الفقيهيه.

و قد استمرت مدرسه الشهيد التى كان لها أتباع كثيرون مدّه قرن أو أكثر.

و كان فكر الشهيد قدس سره تطوّرا ملحوظا فى هذا الدور من أدوار الفقه الشيعى.

و من أشهر السائرين على خطاه هو الفاضل المقداد بن عبد الله السيورى مؤلف التنقيح الرائع، و كتاب نضد القواعد و الفوائد للشهيد، و ابن فهد أحمد بن محمد بن فهد الحلیم مؤلف المهذب البارع، و مفلح بن حسين الصيمرى (بعد عام ٨٧٨) مؤلف غايه المرام، و على بن محمد بن هلال الجزائرى (بعد عام ٩٠٩) أستاذ المحقّق الكركى، و إبراهيم بن سليمان القطيفى، و الشهيد

الثانى زين الدين بن على بن أحمد الجبعى العاملى مؤلف الروضه البهىه، و روض الجنان، و مسالك الأفهام.

و فى أيام المحقق و العلامه بدأت آراء ابن الجنيد تطرح نفسها فى الدراسه الفقهيه، بعد أن كانت محاربه إلى أيام المحقق، أى مدّه ما يقارب القرنين من وفاه ابن الجنيد.

و كان ابن الجنيد يعتمد على العقل بمثابه الوسيله الأساسيه لاستنباط الأحكام الشرعيه، و يعدّه مساعدا كبيرا للأحاديث المرويّه. و قد بدأ المحقق بطرح آراء ابن الجنيد باحترام كبير و إجلال فائق.

و كان العلامه يرى أنّ ابن الجنيد من أكبر علماء الشيعه و أعلاهم مرتبه فى الاستدلال الفقهي، و قد نقل كثيرا من آرائه فى كتبه باحترام و إجلال.

و اهتمّ الفاضل المقداد و ابن فهد بالاعتناء بآرائه و نقلها، و كان الشهيد الثانى يقول: إنّ ابن الجنيد قليل النظير فى دقه النظر و التحقيق العلمى.

و كان من نتيجة هذا التطور فى الدراسات الفقهيه ان اختلفت تقسيمات الفقهاء لفروع علم الفقه و أبوابه.

فهذا ابن البراج قسم الأحكام الشرعيه فى المهذب إلى قسمين:

١- ما هو مورد الابتلاء.

٢- ما ليس مورد الابتلاء.

و قسم أبو الصلاح الحلبي التكليف الشرعيه إلى ثلاثه أقسام: العبادات و المحرمات و الأحكام (١).

و فى تقريب المعارف: قسم التكليف الشرعيه إلى قسمين.

١- الأفعال، ٢- التروك.

و قد كان كلّ فقيه يقسم الفقه حسب منظاره و مرآه، و يعدّد الموضوعات حسب ذوقه الفنّى، و قد عدّ الشيخ الطوسى و ابن زهره أقسام العبادات خمس (٢)،

ص: ٢٢

١- (١) الكافى ١٠٩

٢- (٢) الغنيه: ٤٨٧، الاقتصاد: ٢٣٩.

و أما سلّار فقد عدّها في مراسمه ستة (١)، و أبو الصلاح الحلبي و ابن حمزه و المحقّق الحلّي عشره (٢)، و يحيى بن سعيد عدّها خمسه و أربعين (٣)، و أما سلّار فقسمّ الفقه إلى قسمين: العبادات و المعاملات.

و قسمّ المعاملات إلى العقود و الأحكام، و قسمّ الأحكام إلى الأحكام الجزائية و سائر الأحكام. و على اثر ذلك ألف المحقّق الحلّي كتابه «الشرائع» و ذكر فيه أربعة أسس، هي: العبادات و العقود و الإيقاعات و الأحكام (٤)، و صار ذلك طريقه لمن تبعهم بعد ذلك كالشهيد الأوّل (٥).

و كان للمحقّق الفاضل المقداد (٨٢٦هـ) طريقه اخرى مختصّه به، و اختلفوا في تقسيم الأبواب كذلك، فالنهايه للشيخ أحد و عشرون بابا، و مبسوطه في ٧١ بابا، و المحقّق في شرائعه في ٥٧ بابا، و القواعد للعلّامه في ٣١ بابا، و اللّمعه الدمشقيه في ٥١ بابا، و الدروس في ٤٨ بابا، و الفيض في مفاتيح الشرائع ١٢ بابا.

حلقة الوصل:

من المعلوم أنّ لكلّ دور متقدّم علميا ممهّد يسبق الدور المتقدّم و يؤمن له الاتّصال بالدور السابق، كي لا يظهر الدور المتقدّم بمظهر النشاز و عدم الأصاله.

و كان المحقّق الكركي على بن الحسين بن عبد العالى المتوفى سنة ٩٤٠ هـ - الذى اشتهر بلقب المحقّق الثانى، و هى درجه علميه عاليه لم تعط إلاّ للكبار الفطاحل من رجال العلم - هو الممهّد - بحق - لدور التكامل و الرابط له بدور الرشد و النمو.

ص: ٢٣

١-١) المراسم: ٢٨.

٢-٢) الكافي ١١٣، الوسيله: ٣٣، الشرائع ٨: ١.

٣-٣) نزّه الناظر: ٧.

٤-٤) الشرائع: ٥: ٢، ٨: ١، و ٥: ٤، ٥: ٣.

٥-٥) القواعد و الفوائد: ٤.

و كانت حلقة الاتصال بالدور السابق هي كتابه «جامع المقاصد» الذي شرح فيه قواعد العلامه الحلّي، و قد كان عمله هذا رابطاً- بحق- بين عصرين من عصور تطوّر الفقه الشيعي.

و كان فقه المحقق الكركي في القرن العاشر الهجري هو الفقه السائد في الأوساط الشيعيه، لقوّه استدلاله و مبانيه العلميه، و استدلالاته في الفقه. فكان يناقش آراء السابقين بمتانه خاصه بعد ذكر آرائهم و دلائلهم و براهينهم، و من ثمّ يفنّدها بأسلوب أجود و أمتن و أدقّ، مع أنّ طريقه الاستدلال لم تكن قويّه إلى هذا الحد قبل زمانه.

علما بأنّه قد بحث في أمور لم يعر لها السابقون أيّ أهميه تذكر، كحدود اختيارات الفقيه، و صلاه الجمعه، و الخراج، و المقاسمه، و ذلك لاحتياج الدوله الشيعيه الحاكمه في إيران خلال تلك الفتره، و لابتلاء الناس بهذه المسائل، و قد بحثها المحقق الكركي مفصّلاً في «جامع المقاصد».

و قد تأثر أكثر الفقهاء بمدرسته العلميه و استدلالاته القويّه، و أهمهم حسين بن عبد الصمد العاملي مؤلف العقد الطهماسبي، و عبد العالي بن علي ابن عبد العالي الكركي المتوفّي مؤلف شرح الإرشاد، و بهاء الدين محمد بن حسين العاملي (١٠٣١). و المير داماد الأسترآبادي (١٠٤٠). و سلطان العلماء المرعشي (١٠٦٤). و آقا حسين الخوانساري مؤلف مشارق الشموس (١٠٩٨).

و من القمم الشامخه في هذه الفتره المقدّس الأردبيلي أحمد بن محمد المتوفّي سنه ٩٩٣ هـ مؤلف كتاب «مجمع الفائده و البرهان» و هو شرح لكتاب العلامه الحلّي «إرشاد الأذهان».

و كانت له طريقته الخاصه في الاستدلال الفقهي، فقد كان قدس سرّه يعتمد في استدلاله على الفكر و الاجتهاد التحليلي من دون نظر إلى آراء بقيّه العلماء.

و مع أنّه لم يكن ذا تجديد خاص به لكن كانت له طريقته الخاصه.

و كان لمدرسته أتباع مشاهير، و من أهمهم:

محمد بن علي الموسوي العاملي (١٠٠٩) مؤلف «مدارك الأحكام».

و الحسن بن زين الدين العاملي ابن الشهيد الثاني (١٠١١) مؤلف «معالم الدين» و «منتقى الجمان». و محمد باقر بن محمد مؤمن السيزواري (١٠٩٠) مؤلف كتاب «كفايه الأحكام» و «ذخيرته المعاد».

و كان المحقق ملاً محسن الفيض الكاشاني (١٠٩١) مؤلف كتاب الوافي و مفاتيح الشرائع مّمن يدينون بالودّ و الإخلاص لطريقه المقدّس الأردبيلي، حيث كان أخبارياً.

و يعتبر صاحب الجواهر عن صاحب المدارك و السيزواري و الفيض بأنهم أتباع المقدّس. علماً بأنّ العلامة المجلسي مؤلف البحار كان من المتعلّقين بحبّ المقدّس الأردبيلي.

الدور السابع: (دور التكامل)

و هو الدور الذي بلغ الفقه الشيعي فيه درجه عاليه من الدقه و الضبط، و أحكام الأسس، و تفرّيع الفروع، و جوده الاستنباط.

و كان الفضل كما قرأت للمحقق الكركي -رحمه الله- في ربط هذا الدور بالدور السابق، حيث كان حلقة الوصل بين دورين متميّزين من أدوار الفقه الشيعي.

و في أوائل القرن الثالث عشر ظهر العلامة الوحيد البهبهاني. و كان من كبار علماء هذا الدور، و قد بقي أثره في الفقه الشيعي إلى هذا اليوم، فالحوزه العلميه الآن تعيش دور مدرسه الشيخ الأنصاري و الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر المستمده من آراء و فكر الشيخ الأكبر الوحيد البهبهاني.

ظهر الشيخ الوحيد في عصر كانت طريقه الأخباريه فيه سائده فاشيه، فاستطاع الشيخ الوحيد أن يحدّد من غلبتها على الرأى العام، و أن يسير بالفقه الشيعي خطوات واسعه.

و قد تخرّج من مدرسته المئات من كبار العلماء المجدّدين و أساطين العلم

كصاحب الرياض و المهادى الأربعة (١) و شريف العلماء و كثيرون غيرهم.

و مدارس الفقه الشيعى الموجوده الآن كلها تابعه لهذا الدور الذى يعتبر إحدى القمم السامقه فى تطوّر فقه آل البيت عليهم السلام، و فى الحقيقه أنّ مدرسه الشيخ الوحيد هى السائده فىمن جاء بعده إلى عصرنا الحاضر، فلا تكاد ترى فقيها من فقهاء الشيعة خارجا عن اطر هذه المدرسه فى مناهج الاجتهاد و كيفيه استنباط الأحكام.

و هذا ناظر إلى عظمه الدور الذى قام به الشيخ الوحيد و أهميته.

ص: ٢٦

١ - ١) المهادى الأربعة هم: السيد محمد مهدي بحر العلوم، السيد محمد مهدي الشهرستاني، الشيخ محمد مهدي النراقي، الشيخ محمد مهدي الفتونى.

الفقيه الأعظم وجه وجوه الطائفة، وحيد عصره، وفريد دهره، قدوه المحققين، الشيخ الجليل نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين بن عبد العالي العاملي الكركي، الفقيه، الملقب تاره بالشيخ العلائي، و اخرى بالمحقق الثاني (١).

مولده و بلده:

ولد في كرك نوح (٢) عام ٨٤٨ هـ.

و كانت بلده الكرك معقلا للشيعة منذ الفتح الإسلامي، بسبب وجود بعض القبائل المواليه للإمام علي (عليه السلام) مع الجيوش التي فتحت بلاد الشام و دخلت البقاع، أمثال الهمدانين و خزاعه التي تفرّج منها الحرافشه، و حتى الأموزاعي الذي درس في الكرك يبدو متأثرا بطريقه الشيعة في الروايه عن أهل البيت (٣).

و انحصرت تراجم الأعلام الكركيين الذين عثرت عليهم في بطون الكتب خلال قرون عدّه على الشيعة فقط، و لم أقع على ترجمه واحده لعالم كركي من

ص: ٢٧

١ - ١) ما أكثر المحققون عند الشيعة و لكنّها لم تصر علما إلاّ - للمحقق الحلّي جعفر بن الحسن، و المحقق الكركي علي بن الحسين بن عبد العال. كما اختصّ لقب العلامة بالحسن بن المطهر، أو الشهيد بمحمد بن مكّي العاملي و زين الدين بن علي العاملي الجبعي، و لقب بحر العلوم بالسيد محمد مهدي الطباطبائي، و الفاضل للمقداد السيوري و.

٢ - ٢) كرك نوح: أي مدينه نوح، أو حصن نوح، و قيل: كرك لفظه سريانيه (كركو) بمعنى حصن أو معقل، و ورد أيضا بالعبريه (كركونوه) مدينه السلام، و ضبطها العرب بفتح الكاف و سكون الراء بمعنى الجبل. انظر معجم أسماء المدن و القرى اللبنانيه: ١٤٥ لسان العرب: ١٠: ٤٨١. و روى سبط ابن الجوزي (المتوفى ٦٥٤ هـ) قال: «ببلد بعلبك في البقاع قريه يقال لها: الكرك فيها قبر يقال أنه قبر نوح» سبائك الذهب في معرفه قبائل العرب: ١٠ عن تاريخ كرك نوح: ١٠٠.

٣ - ٣) تاريخ كرك نوح: ٨٤ للدكتور حسن نصر الله.

و ازدهرت مدرسه الكرك في القرنين العاشر و الحادى عشر و بلغت درجه مرموقه من حيث عدد العلماء و الطلاب، و أنواع العلوم التى تعطى و طرق التدريس، فقصدتها طلاب المعرفة من مختلف الأقطار، و خصوصا من جبل عامل، أمثال الشهيد الثانى زين الدين الجبعى، الذى رحل إلى كرك نوح طلبا للأخذ من مشايخها، يرافقه الشيخ حسين بن عبد الصمد-والد البهاء- و من العلماء الذين أموا الكرك و قرأوا على مشايخها على بن هلال الجزائرى (١).

ولد المحقق الثانى فى هذا البلد العريق فى تشييعه و الشهير بكثرة علمائه، فدرس فى هذا الجو العابق بالولاء لآل محمد(صلّى الله عليه و آله) و الوفاء لعلومهم بنشرها و دراستها و إيصالها إلى الأخلاف يدا بيد.

فدرس الفقه على المذهب الشيعى فى بلده على شيوخ العلم فى زمانه كالشيخ على بن هلال الجزائرى.

و كان رحمه الله طموحا لا يشبع من العلم، و ضاق عن بلده الصغير فخرج طالبا لعلوم الفرق الإسلاميه الأخرى فهاجر إلى مصر لدراسة فقه المذاهب الأربعة، فأخذ هناك عن علمائها، و حصل الإجازات من شيوخها بالروايه.

و يسكت التأريخ عن أخبارنا بتفصيل أحوال الشيخ و دراسته فى هذه الفتره، إلا ما ذكره هو فى إجازاته لطلابيه.

منها ما قاله فى إجازته للمولى برهان الدين أبى إسحاق إبراهيم بن زين الدين أبى الحسن على الخانيسارى الأصفهانى، على ما رأيت به خطه الشريف على ظهر نسخه كشف الغمه لعلّى بن عيسى الإربلى التى قد قرأها المولى برهان الدين المذكور عليه بهذه العبارة:

ص: ٢٨

«و أمّا كتب أهل السنه فى الفقه و الحديث فإنّى أروى الكثير منها عن مشايخنا رضوان الله عليهم و عن مشايخ أهل السنّه، خصوصاً الصحاح السنّه، و خصوصاً الجامع الصحيح للبخارى، و صحيح أبى الحسين بن الحجاج القشيرى النيسابورى، فأما روايتى لذلك عن أصحابنا فإنّما هى بالإجازة، و أمّا عن مشايخ أهل السنّه فبالقراءة لبعض المكمله بالمناوله، و بالسماع لبعض و بالإجازة لبعض فقرأت بعض صحيح البخارى على عدّه: منهم الشيخ الأجلّ العلامة أبو يحيى زكريا الأنصارى، و ناولنى مجموعه مناوله مقرونه بالإجازة، و أخبرنى أنّه يروى عن جمع من العلماء، منهم: قدوه الحفظ و محقق الوقت أبو الفضل أحمد بن على بن حجر، قال أخبرنا به العفيف أبو محمد عبد الله بن محمد بن محمد بن سليمان النيسابورى سماعاً لمعظمه و إجازة دائره، قال أخبرنا به الوفى أبو إبراهيم بن محمد الطبرى، أخبرنا به أبو القاسم عبد الرحمن بن أبى حرقى سماعاً إلا شيئاً يسيراً، قال أخبرنا به أبو الحسن على بن حميد بن عمّار الطرابلسى، أخبرنا به أبو مكتوم عيسى ابن الحافظ أبو ذر عبد بن أحمد الهروى، قال أخبرنا به أبى مآل، أخبرنا به أبو العباس أحمد بن أبى طالب بن أبى النعم نعمه بن حسن بن على بن بيان الصالحى الحجار، عرف بابن الشحنة سماعاً لجميعه، قال أيضاً: و أنبأ به أم محمد ستّ الوزراء وزيره ابنه عمر بن أسعد بن المنجا التنوخيه سماعاً لجميعه إلا يسيراً مجبوراً بالإجازة، قالت أخبرنا به أبو عبد الله الحسين بن أبى بكر المبارك بن محمد ابن يحيى الزبيدى سماعاً، قال أخبرنا به أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب السجزي الهروى سماعاً عليه لجميعه، قال أخبرنا به أبو الحسن عبد الرحمن ابن محمد بن المظفر بن داود الداودى، قال: أخبرنا به أبو محمد عبد الله بن حمويه، أخبرنا به أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر القربرى، قال أخبرنا به مؤلفه الحافظ الناقد أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى.

و أمّا صحيح مسلم فإنّى قرأت بعضه على الشيخ العلامة الرحله عبد الرحمن ابن الإبانه الأنصارى بمصر فى ثانى عشر من شعبان من سنه خمس و تسعمائه، و ناولنى باقيه مأوله مقرونه بالإجازة، و له إسناد عال مشهور بالصحيح المذكور، و سمعته إلا مواضع بدمشق بالجامع الأموى على العلامة الشيخ علاء الدين

البصرويّ و أجازني روايته و روايه جميع مروياته، و كذا سمعت عليه معظم مسند الفقيه الرئيس الأعظم محمد بن إدريس الشافعي المطلبى.

و أما موطن الامام العالم مالك بن أنس نزيل دار الهجرة المقدسه فأنى أرويه بعدّه طرق عن أشياخ علماء الخاصه و العامه، و كذا مسند الإمام المحدث الجليل أحمد بن حنبل و مسند أبى يعلى و سنن البيهقي و الدارقطني و غير ذلك من التصانيف الكثيره الشهيره و قد اشتمل عليها مواضع و مظان هي معادنها، فليرجع إليها عند الحاجه» انتهى ما أردنا نقله منها من موضع الحاجه (1).

و قد قصد الشيخ بلاد العراق حوالى سنه ٩٠٩هـ، فوصل إلى النجف الأشرف عاصمه علوم آل محمد (صلّى الله عليه و آله) و حضره الفقه الشيعى و معدن علماء المذهب.

و فى هذا البلد المبارك أخذ الشيخ ينهل من ينابيع كبار العلماء، حتّى صار نادره زمانه، و وحيد أوانه، و طار صيته فى الآفاق.

ظهور الدوله الصفويه و هجره الشيخ إلى إيران

ظهرت الدوله الصفويه بعد فتره طويله من اضطهاد الشيعه، و تلاعب الدول التى تعتنق المذاهب الإسلاميه الأخرى بمقدراتهم و اضطهادها لهم، و مطارده علمائهم و حرق كتبهم. ممّا لا نرغب فى بحثه، و التاريخ مملوء من مساوئها التى ساهمت فى تأخر المسلمين عموماً، و طمع الأجانب فى بلادهم.

و قد احتاجت الدوله الصفويه فى أوّل أمرها إلى فقهاء يعلمون الناس أمور دينهم، و يتولّون منصب القضاء لإداره شؤون الناس، و لتكوين الغطاء الشرعى الذى يكون بديلاً للخلافه التى تركز إليها الدوله العثمانيه، فاستفادوا من المجتهدين الذين هم فى المذهب الشيعى نواب للإمام عليه السلام.

ص: ٣٠

و كان لعلماء جبل عامل السهم الأوفر في هذا المضمار، فقد هاجروا إلى إيران، و تولّوا أمور الدولة، و سيّروا عجلتها بما يذكر لهم في التاريخ بمداد من نور.

و كانت بلده الشيخ-رحمه الله-تعجّ بالعلماء، فقد كان فيها أكثر من ثلاثين عالماً، درسوا في بلدتهم، و نالوا درجة عالية في العلم، و ضاقت الكرك عن طموحاتهم، و صادف ظهور الدولة الصفوية فهاجروا إلى إيران.

و فوّض الشاه الصفوي إليهم تنظيم شؤون الدولة حسبما يقتضيه الشرع الحنيف، و شغل علماء جبل عامل في الدولة الصفويّة مناصب حسّاسه مهمّة منها:

الأمير، و شيخ الإسلام في أصفهان، و نائب الإمام، و المفتي، و مروّج المذهب، و شيخ الإسلام في طهران.

و كان الشيخ الكركي رحمه الله على رأس المهاجرين إلى إيران في أوّل نشوء الدولة و نجاح الشاه إسماعيل في الاستيلاء على مقاليد الحكم، فولّاه الشاه منصب شيخ الإسلام في أصفهان.

و انطلاقاً من مبدأ الكلمة و المعرفة أسّس المدارس لتخريج الكوادر المسؤوله عن نشر المذهب الإمامي بين الناس، و كتب إلى علماء الكرك و جبل عامل و حثّهم على النهوض إليه للجهاد في نشر الدين الحنيف. و لما توافر لديه عدد من رجال الدين المخلصين أخذ يوجّه النشاط الديني في إيران كلّها، من خلال مجموعه علماء مؤمنه و مدّربه على العمل الاجتماعي و السياسي، و عيّن في كلّ بلد و قرية إماماً يعلم الناس شرائع الإسلام، و يؤمّهم في الصلاة، ثمّ نصب نفسه لتعليم كبار رجال الدولة أمثال الأمير جعفر النيسابوري وزير الشاه، و قدّم له الرسالة الجعفريه، و أمده الشاه إسماعيل بسبعين ألف دينار شرعي سنويًا ليصرفها على المدارس (1)، و تخريج العلماء قاده الأئمة، لأنّهم أقدر على إقامة العدل و سياسته الناس، و لما تولّى الشاه طهماسب سنه 930 هـ، قرّب المحقّق الكركي، و منحه

ص: 31

و كان علماء الكرك يبعثون الرسائل من إيران إلى إخوانهم في الكرك و بعلبك و جبل عامل يحثونهم على الالتحاق بأصفهان للعمل على نشر المذهب الإمامي، و تثبت دعائمه، فالمحقق الكركي أرسل إلى الشيخ حسين بن عبد الصمد -والد البهائي- الذي كان يدرّس في (نوريه) بعلبك و أغراه بالسفر إلى أصفهان، و لعب الكركيون دورا فعّالا- في تنظيم الحياه العلميه و الثقافيه و الاقتصاديه و العمرانيه في إيران إذ فتحو المدارس، و صرفوا على الطلاب، و نظّموا الخراج و القضاء، و ضبطوا اتّجاه القبله في أكثرية بلاد العجم، و هندسوا المساجد و المآذن و القباب، و حثّوا الناس على الالتزام بالدين، و ألفوا الكتب في الدفاع عن مذهبهم و ردّوا على علماء السنّه و جادلوههم، و ردّوا على رهبان النصارى (١).

قال المحقق البحراني في لؤلؤه البحرين: «كان (المحقق) من علماء دوله الشاه طهماسب الصفويّ، جعل أمور المملكه بيده، و كتب رقما إلى جميع الممالك بامثال ما يأمر به الشيخ المذكور و إنّ أصل الملك إنّما هو له، لأنّه نائب الإمام (عليه السّلام)، فكان الشيخ يكتب إلى جميع البلدان كتبا بدستور العمل في الخراج، و ما ينبغي تدبيره في شؤون الرعيه.» (٢).

قال السيد نعمه الله الجزائري في كتابه شرح غوالي اللآلي: «مكّنه السلطان العادل الشاه طهماسب، من الملك و السلطان، و قال له: أنت أحقّ بالملك لأنك النائب عن الإمام، و إنّما أكون من عمالك أقوم بأوامرك و نواهيك» (٣).

«و كان الشاه يكتب إلى عماله بامثال أوامر الشيخ، و أنّه الأصل في تلك الأوامر و النواهي، و أكد أنّ معزول الشيخ لا يستخدم، و منصوبه لا يعزل» (٤).

١-١) تاريخ كرك نوح ص ٨٨-٨٩.

٢-٢) لؤلؤه البحرين: ١٥٢.

٣-٣) لؤلؤه البحرين: ١٥٣.

٤-٤) تاريخ كرك نوح: ٩٠.

كتب الشاه طهماسب بخطه في جملة ما كتبه في ترقية هذا المولى المنيف. بسم الله الرحمن الرحيم چون از مودای. «حيث أنه يبدو و يتضح من الحديث الصحيح النسبه إلى الإمام الصادق (عليه السلام) انظروا إلى من كان منكم، قد روى حديثنا، و نظر في حلالنا و حرامنا، و عرف أحكامنا، فارضوا به حكما فإني قد جعلته حاكما، فإذا حكم بحكم فمن لم يقبله منه فإنما بحكم الله استخف و علينا رد، و هو راد على الله و هو على حد الشرك، و واضح أن مخالفه حكم المجتهدين، الحافظين لشرع سيد المرسلين، هو و الشرك في درجه واحده. لذلك فإن كل من يخالف حكم خاتم المجتهدين، و وارث علوم سيد المرسلين، نائب الأئمة المعصومين، لا زال اسمه العلي عليا عاليا، و لا يتابعه، فإنه لا محاله ملعون مردود، و عن مهبط الملائكة مطرود، و سيؤاخذ بالتأديبات البليغه و التدبيرات العظيمة» كتبه طهماسب بن شاه إسماعيل الصفوى الموسوى (١).

و قال حسن بك روملو في تأريخه: «لم يسع أحد بعد الخواجه نصير الدين الطوسى مثل ما سعى الشيخ على الكركى هذا، في إعلاء أعلام المذهب الجعفرى، و ترويح دين الحق الاثنى عشرى، و كان له في منع الفجره و الفسقه و زجرهم، و قلع قوانين المبتدعه بأسرهم، و في إزالة الفجور و المنكرات، و إراقه الخمر و المسكرات، و إجراء الحدود و التعزيرات، و إقامة الفرائض و الواجبات، و المحافظه على أوقات الجمعات و الجماعات، و بيان مسائل الصلوات و العبادات، و تعهد أموال الأئمة و المؤذنين، و دفع شرور الظالمين و المفسدين، و زجر المرتكبين الفسوق و العصيان، و ردع المتبعين لخطوات الشيطان، مساع بليغه، و مراقبه شديده، و كان يرغب عامه الناس في تعلم شرائع الدين، و مراسم الإسلام و يحثهم على ذلك بطريق الالتزام» (٢).

فالمحقق الكركى يعتبر باعث النهضة الشيعيه فى إيران، و مجدد المذهب و واضح الأسس الشرعيه الدستوريه لدوله الصفويين.

ص: ٣٣

١-١) الفوائد الرضويه: ٣٠٥، روضات الجنات ٣٦٢: ٤-٣٦٣، و تاريخ كرك نوح: ٩١.

٢-٢) أحسن التواريخ: ١٩٠، و تاريخ كرك نوح: ٩١.

و من طريق ما وقع له في مجلس السلطان أن في عصره الشريف ورد سفير مقرب من جهة سلطان الروم على حضره ذلك السلطان الموسوم، فاتفق ان اجتمع به يوما جناب شيخنا المعظم المحقق الكركي في مجلس الملك، فلما عرفه السفير أراد أن يفتح عليه باب الجدل، فقال: يا شيخ إن مادة تاريخ مذهبكم و اختراع طريقتكم (مذهب ناحق) و هو أول سلطنه الصفويه أي مذهب غير حق و فيه إشاره إلى بطلان طريقتكم. فالهم الشيخ في الجواب و قال ارتجالا و بديهه: بل نحن قوم من العرب، و ألسنتنا تجرى على لغتهم. لا على لغة العجم، و عليه فمتى أضفت المذهب إلى ضمير المتكلم يصير الكلام (مذهبا حق) فيبته الذي كفر و بقي كأنما ألقم الحجر (١).

و للشيخ رأى في معاملة علماء أهل السنه فقد كان يعارض الضغط السياسي و استعمال القوه ضدهم، و كان يأمل أن يلتئم شمل المسلمين بالحجه و البرهان.

و يوضح ذلك موقفه من مقتل المولى سيف الدين التفتازاني في هراه، فقد ذكر الشيخ النورى أنّ الشيخ «سافر إلى بلاد العجم في زمن سلطنه الشاه إسماعيل سنه غلبه السلطان على الشاه بيك خان ملك الاوزبك، و ذلك بعد ظهور دولته بعشر سنين، و بعد دخوله هرات دخل عليه الشيخ بها و اتصل بصحبته، و كان المولى سيف الدين أحمد بن يحيى بن محمد بن المولى سعد الدين التفتازاني المعروف يومئذ شيخ الإسلام بها. قال الميرزا بيك المنشئ الجنابذي المعاصر للشاه عباس الماضى في تاريخه كما فى الرياض أنّ المولى سيف الدين المذكور قد كان فى جملة علماء السنّه الذين جمعوا فى داره الاماره بهراه لتعيين المنزل لحضره الشاه إسماعيل الماضى الصفوىّ يوم وصل خبر فتحه إلى هرات و غلبته على شاه بيك خان ملك الاوزبيك و قهره و قتله، ثمّ قال: إنّ السلطان شاه إسماعيل أمر بقتل المولى سيف الدين أحمد بن يحيى المذكور لأجل تعصّبه فى مذهب التسنن فقتل، و قد دخل على هرات خاتم المجتهدين الشيخ على بن عبد العالى الكركى و اعترض

ص: ٣٤

عليهم في قتلهم إِيَّاه و خطأهم في ذلك، وقال: لو لم يقتل لأمكن أن يتمّ عليه بالحجج و البراهين العقليّة و النقلية حقيّة مذهب الإمامية، و بطلان مذهب أهل السنه و الجماعة، و يردع عن مذهبه الباطل، و يلزم بذلك و يسكت، و يدعن من إلزامه جميع أهل ما وراء النهر و خراسان بحقيّة مذهب الشيعة الاثني عشرية، و لذلك كان الشيخ المذكور متأسفا دائما» (١).

أسباب رجوع الشيخ إلى العراق:

بالرغم من عظمه الشيخ و جلالته، و إخلاصه في تثبيت قواعد المذهب الشريف، و حياطته للدولة الناشئة، و إجلال السلطان له و تقريبه إياه و تواضعه للعلم و العلماء، فقد كان يعاملهم معاملة خاصّه، و قد مرّ بنا رأيه في معاملة علماء أهل السنه فكيف بعلماء الإماميّة! قال السيد الخوانساري:

إنّ المسموع عن المترجم أنّه كان له وثوق بديانته مولانا شمس الدين محمد ابن أحمد الفارسي المتكلّم الحكيم المشتهر بالفاضل الخفري صاحب الحواشي المشهوره على شرح التجريد و غيرها بحيث أنّه أجلسه في مجلسه في بعض أسفاره، و أذن للناس إليه في الرجوع إلى أمور دينهم و دنياهم، فلمّا رجع وجد أعماله موافقه للصواب فازداد به وثوقا و العهده على الراوي (٢).

قال صاحب رياض العلماء أنّه اتفق مع الصدر الكبير الأمير جمال الدين محمد الأسترآبادي الذي كان صدرا عند الشاه إسماعيل و ولده الشاه طهماسب، و كان من العلماء على أن يقرأ الشيخ على عند الصدر المذكور شرح التجريد الجديد و يقرأ الصدر على الشيخ على قواعد العلّامه، فقرأ الشيخ عليه درسين من شرح التجريد، و لم يقرأ الصدر على الشيخ ثمّ تعارض الصدر. و في ذلك من الدلاله على علوّ همّته و تواضعه للعلم و أهله و لو كانوا من الأمراء (٣).

ص: ٣٥

١- ١) مستدرک الوسائل ٣: ٤٣٢.

٢- ٢) أعيان الشيعة ٨: ٢١٠.

٣- ٣) أعيان الشيعة ٨: ٢١٠.

و لكنّه مع كلّ هذا لم يسلم من الحساد و المناوئين، فقد حكى صاحب رياض العلماء عن تأريخ حسن بيك روملو الفارسي: إنّ الأمير نعمه الله الحلّي كان من تلامذه الشيخ علي الكركي، ثمّ رجع عنه و اتّصل بالشيخ إبراهيم القطيفي الذي كان خصما للشيخ علي الكركي و دافع مع جماعه من العلماء في ذلك العصر كالمولى حسين الأردبيلي و القاضي مسافر-يعني المولى حسين- و غيرهم ممّن كان بينهم و بين الشيخ علي كدوره على أن يباحث مع الشيخ علي الكركي في مجلس السلطان شاه طهماسب المذكور في مسأله صلاه الجمعة حتّى يعاونه في البحث تلك الجماعه من العلماء في المجلس، و كان يعاونهم في ذلك جماعه من الأمراء أيضا عداوه للشيخ علي، و لكن لم يتفق هذا المقصود و لم ينعقد ذلك أصلا، و كان من غرائب الأمور أن في تلك الأوقات قد كتب بعض الأشرار مكتوبا مشتملا على أنواع الكذب و البهتان بالنسبه إلى الشيخ علي، و رماه إلى دار السلطان شاه طهماسب المذكور بصاحب آباد في تبريز، التي كانت بجنب الزاويه النصرية، بخط مجهول لا يعرف من كان كاتبه، و نسب إليه قدس سره فيه أقساما من المناهي و الفسوق، لكن لم يؤثّر ذلك المكتوب في ذلك السلطان بتأييد الله تعالى، و اجتهد و بالغ في استعلام الكاتب في الغايه حتى ظهر أنّ الأمير نعمه الله المشار إليه قد كان له اطلاع على ذلك المكتوب، ثمّ انجزّ الكدوره بينه و بين الأمير نعمه الله المذكور إلى أن أمر السلطان المشار إليه بنفى الأمير نعمه الله من البلد و إذهابه إلى بغداد، الى غير ذلك من المراتب التي ذكرت في ترجمه السيد نعمه الله المذكور، فاتفق أن كان بين وفاه الشيخ علي و بين وفاه الأمير نعمه الله المذكور ببغداد عشره أيام» (1).

و كان من جمله الكرامات التي ظهرت في شأن الشيخ علي أنّ محمود بيك مهردار كان من ألدّ الخصام و أشدّ الأعداء للشيخ علي، فكان يوما بتبريز في ميدان صاحب آباد يلاعب بالصولجان بحضره ذلك السلطان يوم الجمعة وقت العصر، و كان الشيخ علي في ذلك العصر حيث ان الدعاء فيه مستجاب يشتغل لدفع شرّه

ص: ٣٦

و فتنته و فساده بالدعاء السيفى، و دعاء الانتصاف للمظلوم من الظالم، المنسوب إلى الحسين عليه السلام، و لم يتمّ الدعاء الثانى بعد و كان على لسانه قوله عليه السلام: «قرب أجله و أ يتم ولده» حتى وقع محمود بيك المذكور عن فرسه فى أثناء ملاعبته بالصولجان، و اضمحلّ رأسه بعون الله تعالى (١).

قال: «و رأيت فى بعض التواريخ الفارسيه المؤلفه فى ذلك العصر أنّ محمود بيك المخذول كان قد أضمر فى خاطره المشؤوم أن يذهب فى عصر ذلك اليوم إلى بيت الشيخ على بعد ما يفرغ السلطان من لعب الصولجان، و يقتل الشيخ بسيفه، و واضع على ذلك جماعه من الأمراء المعادين للشيخ، فلما فرغ من لعب الصولجان و أراد الذهاب إلى بيت الشيخ سقطت يد فرسه و هو فى أثناء الطريق فى بئر هناك، فوقع هو و فرسه فى تلك البئر، و اندقّ عنقه و كسر رأسه و مات من ساعته» (٢).

و قد أظنّب سيّد الأعيان بذكر الخلاف الذى كان بين المحقّق الكركى و الشيخ القطيفى.

فقد عاب عليه معاصره و منافسه الشيخ إبراهيم القطيفى قبوله جوائز السلاطين، فقد كان يصل إليه فى كلّ سنه من الشاه إسماعيل سبعون ألف دينار شرعى، لينفقها فى تحصيل العلم، و يفرّقها فى جماعه الطلاب و المشتغلين، و يظهر من أخبار تلك المنافسه بينهما أن عيبه عليه ذلك كان بزمان وجوده بالغرى و أنّ تلك الإنعامات كانت ترد من السلطان إلى النجف، فلعلّ ذلك قبل ذهابه إلى بلاد العجم.

ثمّ يستطرد سيّد الأعيان ليقول: و هذا جمود من الشيخ إبراهيم القطيفى، فمن أحقّ بمال الأئمّه، و أعرف بوجوه صرفه، و التخلّص من وجوه إشكاله، من نواب الأئمّه العاملين؟ و هل كان يتمكّن الشيخ على الكركى من القيام بما قام لو لا المال. (٣).

ص: ٣٧

١-١) رياض العلماء ٤٥٣:٣.

٢-٢) أعيان الشيعة ٢٠٩:٨.

٣-٣) أعيان الشيعة ٢٠٩:٨.

عين له الشاه طهماسب مبلغ سبعمائه تومان في كل سنه بعنوان السيور غال في بلاد عراق العرب، و كتب في ذلك فرمانا، و ذكر اسمه الشريف فيه مع نهايه الإجلال و الإعظام (١).

و قد ذكر سيّد الأعيان جانبا مشبعا و مفضّلا عن ردّ الشيخ إبراهيم القطيفي، و منافرته للشيخ الكركي، و بذاءه كلامه له، خصوصا في معرض الردّ على رسالته الرضاويه التي ألفها عام ٩٢٦ هجريه. ثمّ يستطرد ليقول: فانظر و أعجب على هذه الجرأه العظيمه من القطيفي على الشيخ على الكركي الذي اعترف جميع العلماء بعلوّ مكانه حتّى لقبوه بالمحقّق الثاني، و تداولوا تواليفه العظيمه النافعه في كل عصر و زمان، و انظر كيف يصف الطائي بالبخل مادرا، و يعيّر قسا بالفهامه بأقل (٢).

و يستفاد من كلامه أنّه قد كان ترك بلاد العجم مع ما كان له فيها من الجاه الطويل العريض لأسباب قاهره و سكن العراق، و أنّ الضروره دعتّه إلى تناول شيء من خراج العراق من يد السلطان لأمر معاشه، و أنّ بعض من يتّسم بالعلم أنكر عليه ذلك و تبعه جماعه من الغوغاء و لعلّه الشيخ إبراهيم القطيفي - كما ذكر في ترجمته - أو غيره فشنع عليه بسبب ذلك، و قد ردّ القطيفي على هذه الرساله برساله سمّاها «السراج الوهاج لدفع عجاج قاطعه اللجاج» قال في أولها: «و أنّ بعض إخواننا في الدين، قد ألف رساله في حلّ الخراج و سمّاها قاطعه اللجاج، و أولى باسمها أن يقال: مشيره العجاج كثيره الاعوجاج، و لم أكن ظفرت بها منذ ألفها إلّا مرّه واحده في بلد سمنان، و ما تأملتها إلّا - كجلسه العجلان، فأشار إليّ من تجب طاعته بنقضها، ليتخلف من رآها من الناس برفضها، فاعتذرت و ما بلغت منها حقيقه تعريضه بل تصريحه بأنواع الشنع، فلما تأملته الآن مع علمي بأنّ ما فيها أو هي من نسج العناكب، فدمع الشريعه ما فيها من مضادها ساكب. إلى آخره» (٣).

ص: ٣٨

١-١) أعيان الشيعة ٢٠٩: ٨.

٢-٢) أعيان الشيعة ٢١١: ٨.

٣-٣) أعيان الشيعة ٢١٢: ٨.

إلى أن يقول. فاستخرت الله على نقضها، وإبانه ما فيها من الخلل و الزلل، ليعرف أرباب النظر الحق فيتبعوه، و الباطل فيجتنبوه، فخرج الأمر بذلك، فامتثلت قائلا من قريحتي الفاتره على البديهه الحاضره ثلاثه أبيات:

فشمرت عن ساق الحميه معربا لتمزيقها تمزيق أيدي بنى سبا

و تفريقها تفريق غيم تقيضت له ريح خسف صيرت جمعه هبا

أبى الله أن يبقى ملاذا لغافل كذاك الذى لله يفعل قد أبى (١)

كلمات العلماء فى المؤلف

و قد ترجم للشيخ كل من جاء بعده، و أطروه و أثنوا عليه، و وصفوه بألفاظ التبجيل و التعظيم، تقتصر على بعض هذه الشهادات.

فهذا الشهيد الثانى قدس سره يقول فى إجازته الكبيره: الإمام المحقق نادره الزمان، و يتيمه الأوان، الشيخ نور الدين على بن عبد العالى الكركى العاملى. إلى أن يقول. فكان الشيخ يكتب إلى جميع البلدان كتبا بدستور العلم فى الخراج، و ما ينبغى تدبيره فى أمور الرعيه، حتى أنه غير القبلة فى كثير من بلاد العجم، باعتبار مخالفتها لما يعلم من كتب الهيئه. (٢).

و قال مولانا السيد نعمه الله الجزائرى فى صدر كتابه «شرح غوالى اللالى»: و أيضا الشيخ على بن عبد العالى -عطر الله مرقده- لما قدم أصفهان و قزوین فى عصر السلطان العادل شاه طهماسب -أنار الله برهانه- مكنه من الملك و السلطان، و قال له: أنت أحق بالملك، لأنك النائب عن الإمام، و إنما أكون من عمالك، أقوم بأوامرك و نواهيك.

و رأيت للشيخ أحكاما و رسائل إلى الممالك الشاهيه إلى عمالها أهل الاختيار فيما تتضمن قوانين العدل، و كيفيه سلوك العمال مع الرعيه فى أخذ الخراج، و كميته و مقدار مدته، و الأمر لهم بإخراج العلماء من المخالفين لئلا يضلوا

ص: ٣٩

١- ١) أعيان الشيعة ٢١٢: ٨.

٢- ٢) روضات الجنات ٣٦١: ٤.

الموافقين لهم و المخالفين، و أمر بأن يقرّر فى كلّ بلد و قرية إماما يصلّى بالناس، و يعلّمهم شرائع الدين، و الشاه يكتب إلى أولئك العمّال بامثال أوامر الشيخ، و أنّه الأصل فى تلك الأوامر و النواهي (١).

و هذا إسكندر بك صاحب (تاريخ عالم آرا) يقول ما ترجمته: «إنّ الشيخ عبد العالى المجتهد كان من علماء دوله السلطان الشاه طهماسب و بقى بعده أيضا، و كان رئيس أهل عصره فى العلوم العقلية و النقلية، و كان حسن النظر جيد المحاوره صاحب أخلاق حسنه جلس على مسند الاجتهاد بالاستقلال، و كانت أغلب إقامته بكاشان. و اشتغل فيها بالتدريس و إفاده العلوم و الفصل فى القضايا، و إذا حضر مجلس الشاه بالغ فى تعظيمه و إكرامه».

و ينقل المولى عبد الله الأفندى عن مؤرخ آخر فارسى: «قال حسن بيك روملو المعاصر للشيخ على الكركى هذا فى تاريخه بالفارسيه. ان بعد الخواجه نصير الدين الطوسى فى الحقيقه لم يسمع أحد أزيد ممّا سعى الشيخ على الكركى هذا فى إعلاء أعلام المذهب الحقّ الجعفرى، و دين الأئمه الاثنى عشر، و كان له فى منع الفجره و الفسقه و زجرهم، و قلع قوانين المبتدعه و قمعها، و فى إزالة الفجور و المنكرات، و إراقه الخمر و المسكرات، و إجراء الحدود و التعزيرات، و إقامة الفرائض و الواجبات، و المحافظه على أوقات الجمعه و الجماعات، و بيان أحكام الصيام و الصلوات، و الفحص عن أحوال الأئمه و المؤذنين، و دفع شرور المفسدين و المؤذنين، و زجر مرتكبى الفسوق و الفجور حسب المقدور، مساعى جميله، و رغب عامّه العوام فى تعلّم الشرائع و أحكام الإسلام و كلّفهم بها (٢).

شيوخه و تلامذته:

روى الشيخ و درس عند كثير من علماء عصره، و هم:

١- الشيخ شمس الدين محمد بن خاتون العالمى.

ص: ٤٠

١- ١) روضات الجنات ٤:٣٦١.

٢- ٢) رياض العلماء ٣:٤٥١.

- ٢-زين الدين أبي الحسن علي بن هلال الجزائري.
- ٣-الشيخ شمس الدين محمد بن داود، عن ابن الشهيد، عن أبيه.
- ٤-الشيخ أحمد بن الحاج علي العاملي العينائي.
- ٥-زين الدين جعفر بن حسام العاملي.
و ربي في مده يسيره ما يزيد على أربعمائه مجتهد، أشهرهم:
- ١-الشيخ علي بن عبد العالي الميسي.
- ٢-الشيخ زين الدين الفقعاني.
- ٣-الشيخ أحمد بن محمد بن أبي جامع، المعروف بابن أبي جامع.
- ٤-الشيخ أحمد بن محمد بن خاتون العاملي.
- ٥-الشيخ نعمه الله بن جمال الدين أحمد بن محمد بن خاتون العاملي.
- ٦-الشيخ علي المنشار زين الدين العاملي.
- ٧-الشيخ كمال الدين درويش محمد بن الشيخ حسن العاملي.
- ٨-الشيخ عبد النبي الجزائري، صاحب الرجال.
- ٩-السيد شرف الدين علي الحسيني الأسترآبادي النجفي.
- ١٠-الشيخ أبو القاسم نور الدين علي بن عبد الصمد العاملي.
- ١١-السيد الأمير محمد بن أبي طالب الأسترآبادي الحسيني.
- ١٢-الشيخ ظهير الدين إبراهيم بن علي الميسي.
- ١٣-الشيخ برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن علي الخانيساري الأصفهاني.
- ١٤-الأمير نعمه الله الحلبي.

للمترجم مؤلفات كثيرة، نذكر منها:

١- شرح قواعد الأحكام باسم «جامع المقاصد في شرح القواعد» في خمس مجلدات، وهو كتابنا الذي سيأتي الكلام عنه.

٢- الرسالة الجعفرية.

ص: ٤١

٣-الرساله الخراجيه(قاطعه اللجاج فى تحقيق حلّ الخراج).

٤-الرساله الرضاويه.

٥-رساله الجمعه.

٦-حواشى مختلف الشيعه.

٧-حواشى كتاب شرائع الإسلام.

٨-حواشى إرشاد الأذهان، كما صرح بذلك فى إجازته للشيخ على بن عبد العالى الميسى و الشيخ إبراهيم ولده.

٩-نفحات اللاهوت فى لعن الجبت و الطاغوت.

١٠-شرح الألفيه.

١١-رساله فى الغيبه.

١٢-حاشيه المختصر النافع.

١٣-رساله صيغ العقود و الإيقاعات.

١٤-رساله السجود على التربه.

١٥-رساله السبجه.

١٦-رساله الجنائز.

١٧-رساله أحكام السلام و التحيه.

١٨-المنصوريه.

١٩-رساله فى تعريف الطهاره.

٢٠-الرساله الاثنى العشريه فى الردّ على الصوفيه.

٢١-رساله النجميه فى الكلام.

٢٢-رساله فى العداله.

٢٣- حاشيه على اللّمعه.

٢٤- حاشيه على تحرير الفقه للعلامه.

٢٥- رساله فى التعقيبات.

٢٦- رساله الحج.

ص: ٤٢

٢٧-رساله الجبيره.

٢٨-الرساله الكثرية.

٢٩-رساله فى المنع من تقليد الميت.

٣٠-الرساله الخياريه.

٣١-الرساله المواتيه، أو رساله تقسيم الأرضين.

٣٢-الرساله المحرميه.

وفاته:

تضاربت الأقوال فى تحديد سنه وفاته.

فقد قال الحر العاملى فى أمل الآمل (١):أنه توفى سنه ٩٣٧هـ، و قد زاد عمره على السبعين.

و قال التفرشى فى نقد الرجال (٢)أنه مات فى شهر جمادى الأولى سنه ٩٣٨هـ.

و فى تاريخ حسن بك روملو، و تاريخ جهان آراء، و روضات الجنات، و رياض العلماء، و مستدرک الوسائل، و نظام الأقوال، و أعيان الشيعة، و سفينه البحار و غيرها، أنه توفى فى ذى الحجه سنه ٩٤٠هـ.

و قال ابن العودى:توفى مسموماً ثانياً عشر ذى الحجه سنه ٩٤٥هـ، و هو فى الغرى على مشرفه السلام (٣).

و الحق ما عليه الأكثر من مترجميه، و هو وفاته سنه ٩٤٠هـ:

لأنه الموافق لما ذكروه من تأريخ موته بحساب الجمل، و هو جمله (مقتداى شيعة).

و قد جاء فى إحدى المنظومات الرجاليه:

ثم على بن عبد العالى محقق ثان و ذو المعالى

ص: ٤٣

١- ١) أمل الآمل ١:١٢٢.

٢- ٢) نقد الرجال: ٢٣٨.

٣- ٣) الدر المنثور ٢:١٦٠.

بالحق أمحى السنّه الشنيعه*** للفوت قيل: (مقتداى شيعه) (١)

و لأنّ الشاه طهماسب الصفوى كتب له الفرمان الكبير، المذكوره صورته فى (رياض العلماء) فى سنه ٩٣٩ هـ (٢)، ففى خاتمه هذا الفرمان تأريخه و هو ١٦ ذو الحجه الحرام سنه ٩٣٩ هـ.

و قد توهم صاحب (الأعلام) نتيجته لتضارب المصادر المترجمه للشيخ فى تأريخ وفاته حين جعل ولادته فى جبل عامل، و توهم حين ترجم له مرتين: الاولى باسم على بن الحسين بن عبد العالى المتوفى عام ٩٤٠ هـ (٣) و الثانيه باسم على بن عبد العالى، و جعل وفاته ٩٣٧ هـ (٤).

و قد قيل أنه مات شهيدا مسموما، و قد قاله الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثى والد الشيخ البهائى، كما نقله عنه صاحب رياض العلماء (٥) و صاحب مستدرک الوسائل (٦).

ص: ٤٤

١- ١) فوائد الرضويه: ٣٠٥-٣٠٦.

٢- ٢) الذريعه ٥:٧٢ و ٧٣.

٣- ٣) الأعلام ٤:٢٨١.

٤- ٤) الأعلام ٤:٢٩٩.

٥- ٥) رياض العلماء ٣:٤٤٢.

٦- ٦) مستدرک الوسائل ٣:٤٣٤.

يعتبر كتاب جامع المقاصد فى شرح القواعد للمحقق الكركى من أهم الكتب الفقهيّه و من أوثق المراجع التى يعول عليها أساطين الفقهاء فى استنباط الحكم الشرعى، و تنطوى أهميته القصوى تلك على صعيد الدراسات العليا فى الحوزات العلميه على عده عوامل، قد يكون أبرزها ما تميّزت به عبارته المؤلف رضوان الله عليه من متانه علميه و رصانه فقيهيه، فرضت نفسها على الوسط الحوزوى من جهه، و ما يحتلّه متن الكتاب-قواعد الأحكام- للعلامة الحلى، من مكانه مرموقه يشار لها بالبنان ضمن النصوص الفقهيّه التى يعتدّ بها العلماء فى الدراسات الدينيه.

قواعد الأحكام:

يعدّ كتاب «قواعد الأحكام» من أروع ما جادت به يراعه العلامة الحلى (٧٢٦هـ) من جمله ما كتب، حتّى كان بعد ظهور الدوله الصفويه فى إيران دستور البلاد، و المنهل القانونى الذى يعتمد عليه الحكام آنذاك، و تبرز أهميته العلميه بجلاء من خلال كثره الشروح المكتوبه عليه، فقد تناوله عشرات من فطاحل علمائنا بالتمحيص و التدقيق و الشرح و التفصيل، حتى ألفت فى ذلك موسوعات فقيهيه متكامله، منها على سبيل المثال كتاب «مفتاح الكرامه فى شرح قواعد العلامه» (١).

جامع المقاصد فى شرح القواعد:

و من أهمّ تلك الشروح، كتابنا المائل بين يديك، فهو-بحق-موسوعه فقيهيه قيمه لا يمكن الاستغناء عنها، فقد نقل عن صاحب الجواهر-رحمه الله-قوله:

من كان عنده جامع المقاصد و الوسائل و الجواهر فلا يحتاج إلى كتاب للخروج عن عهده الفحص الواجب على الفقيه فى آحاد المسائل الفرعيه (٢).

ص: ٤٥

١- ١) ذكر الشيخ الطهرانى سردا ببلوغرافيا بشروح كتاب قواعد الأحكام فى كتابه الذريعه ١٧: ١٤.

٢- ٢) جواهر الكلام ١٤: ١.

و نقل عن صاحب العروه أنه يكفى للمجتهد فى استنباطه للأحكام أن يكون عنده كتاب جامع المقاصد و الوسائل و مستند النراقى.

و هاتان الشهادتان من هذين العلمين من أعلى الأوسمه التى يتحلّى بها صدر الكتاب، و تعكس بوضوح أنّ هذا الأثر القيم من أئمن مقتنيات الفقيه.

و قال السيد الأمين فى الأعيان: «جامع المقاصد فى شرح القواعد خرج منه ست مجلدات إلى بحث تفويض البضع من كتاب النكاح، و هو شرح لم يعمل قبله أحد مثله فى حلّ مشكله مع تحقيقات حسنه و تدقيقات لطيفه خال من التطويل و الإكثار، و شارح لجميع ألفاظه المجمع عليه و المختلف فيه، و قد اشتهر هذا الشرح اشتهارا كثيرا و اعتمد عليه الفقهاء فى أبحاثهم و مؤلفاتهم (١).

و قال الشيخ الطهرانى فى الذريعه: جامع المقاصد فى شرح القواعد، تأليف آيه الله العلامة الحلى رحمه الله و هو شرح مبسوط للمحقق الكركى الشيخ نور الدين على بن الحسين بن عبد العالى الكركى، المتوفى بالنجف. و قد خرج من هذا الشرح ست مجلدات مع أنه لم يتجاوز بحث تفويض البضع من كتاب النكاح، و قد وصل إلى هذا الحدّ فى ج ١ من ٩٣٥ و لم يتيسّر له إتمامه بعد ذلك فتّممه الفاضل الهندى بكتابه «كشف اللثام عن وجه قواعد الأحكام» فابتدأ بشرح كتاب النكاح إلى آخر القواعد، ثمّ شرح بعد ذلك الحج و الطهاره و الصلاه، و قد مرّ آنفا جامع الفوائد فى شرح القواعد، و تتميم جامع المقاصد للمولى التسترى، و للشيخ لطف الله الميسى المتوفى بأصفهان (١٠٣٢) تعليقه على جامع المقاصد يأتى بعنوان الحاشيه عليه فى الحاء. و قد طبع بإيران ما برز منه فى مجلّد كبير أوّله: «الحمد لله العلىّ الكبير، الحكيم الخبير، العليم، القديم، الذى خلق الخلق بقدرته، و ميّز ذوى العقول من بريته- إلى قوله ثم شرعت فى شرح طويل يشتمل من المقاصد على كلّ دقيق و جليل» (٢).

و كل ما تقدّم- إن دلّ على شيء- فإنّما يدلّ على أنّ الكتاب غنى عن

ص: ٤٦

١-١) أعيان الشيعه ٢١٠: ٨.

٢-٢) الذريعه ٧٢: ٥.

كل إطرء و ثناء، و أنه السفر القيم الذي سدّ فراغا في المكتبة الإسلاميه طالما ظلّ شاغرا، و بذلك صار الكتاب منيه الفقيه، و طلبه المجتهد.

في رحاب التحقيق:

قد يكون من السابق لأوانه أن نقول: إنّ المؤسسه-بكوادرها كافه-لم تدّخر جهدا مخلصا إلاّ و وظفته لإخراج هذه الموسوعه الفقيهيه بما تستحق، أو أن نتحدّث عمّا واجهته من مشاكل و مصاعب في مسيره تحقيقه و تنميته ممّا لا يخفى على أصحاب الخبره في هذا الميدان، إلاّ أنّنا نودّ أن نشير هنا إلى بعض الملاحظات التي ترتبط بمنهج تحقيق الكتاب، و ما اكتشفناه من نكات علميه، نراها جديره بالتأمّل و النظر:

١-لم نعتد طريقه ثابتة لتحقيق الكتاب، و إنّما اختلفت من جزء لآخر حسب ما توفّر لنا من مخطوطات الكتاب، فتارة نعتد على نسخه معينه نعتبرها أصلا في التحقيق، نعارضها بنسخ اخرى إن وجدت، كما حصل في الجزء الأول و الثاني، حيث اعتمدت نسخه مسجد أعظم أصلا للكتاب، و تارة نعتد طريقه التلفيق بين عدّه نسخ لإظهار النصّ أقرب ما يكون لما تركه المؤلف لعدم وجود نسخه يمكن الاعتماد عليها كأصل يعول عليه في عمليه التحقيق.

٢-بعد معارضه الكتاب مع النسخ الخطيه، وجدنا أنّ هناك عبارات و جمل مطوله قد سقطت بأكملها من الطبعه الحجريه، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

ج ٢ ص ٣٣٠ [ج ١ ص ١٢٤ حجري] سقطت جمله: و لم نظفر بنقل في ذلك سوى ما في عباره بعض الأصحاب، و هنا بحث و هو: أنّ المعقول من استحباب الإيماء.

ج ٢ ص ٣٦٢ [ج ١ ص ١٢٩ حجري] سقطت جمله: و الأنين على ما فسرّه أهل اللغه: التأوه، و إنّما كره كلّ منهما إذا كان بحيث لا يظهر منه حرفان.

ج ٤ ص ٦٣ [ج ١ ص ٢١٠ حجري] سقطت جملة: من الإغارة له، أى:

للعبد الكافر فإنه جائز قطعاً.

ج ٤ ص ٧٢ [ج ١ ص ٢١١ حجري] سقطت جملة: وإنما يتصور ذلك عندنا: إذا تصرف للطفل على خلاف المصلحه، أمّا عند الأشاعره فتصوره ظاهر.

ج ٤ ص ١٣٦ [ج ١ ص ٢٢١ حجري] سقطت جملة: و لقائل أن يقول:

ان الجهاله ثابتة هنا.

ج ٤ ص ١٦٦ [ج ١ ص ٢٢٥ حجري] سقطت جملة: قوله: (و لو تضرّرا منها) إذ ليس لأحدهما الإضرار بنفسه و صاحبه.

ج ٤ ص ١٥٠ [ج ١ ص ٢٢٣ حجري] سقطت جملة: للاستبراء الواجب على المشتري يصلح.

٣- تبين لنا أثناء التحقيق أنّ نسخه كتاب «قواعد الأحكام» التي اعتمدها المحقق الكركي رضوان الله عليه في شرحه «جامع المقاصد» لم تكن سليمة، ممّا جعلته يسهب في كثير من الأحيان في شرح عبارته مضافه أو حرف مضاف، و في النهايه يحتمل زيادته أو تصحيفه، و عند ما نرجع إلى النسخه التي اعتمدها من كتاب «قواعد الأحكام» و التي جعلت في متن الكتاب، نراها تختلف مع نسخه المحقق الكركي، بعدم وجود عبارته المذكوره.

فمثلاً- ورد في ج ٢ ص ٢٩٠ من كتابنا هذا- في نسختنا من قواعد الأحكام- ما نصّه «و لو شرع في الذكر الواجب قبل انتهاء الركوع، أو شرع في النهوض قبل إكماله بطلت صلاته».

و في نسخه قواعد الأحكام التي اعتمدها المحقق الكركي في شرحه ورد ما نصّه «و لو شرع في الذكر الواجب قبل انتهاء الركوع، أو شرع في النهوض قبل إكماله عامدا و لم يعده بطلت صلاته».

و في شرحه لهذه العبارة، قال رضوان الله عليه: «و يفهم من قول المصنّف:

(عامدا و لم يعده) أنّ الناسي لا تبطل صلاته، و كذا العامد إذا أعاد الذكر، و ليس بجيّد، لثبوت النهي-المقتضى للفساد- في العامد، و الإخلال بالواجب لو

تذكر الناسى فى حال الركوع و لم يعد الذكر، مع احتمال الأجزاء بالمأتى به هنا، لأن الناسى معذور، و لو ترك المصنف قوله: (و لم يعده) لكان أسلم للعبارة.

بينما لم ترد العبارة المذكوره فى نسختنا المعتره من قواعد الأحكام كما تقدم.

و من ذلك أيضا ما ورد فى ج ٢ ص ٧٣ من نسختنا ما لفظه: «و يتخير فى الساقطه و المأتى بها»، بينما الموجود فى نسخه المحقق الكركى: «و يتخير فى الساقطه أو المأتى» و تعقيبا على هذه العبارة قال المحقق الكركى: و لو حذف الألف، و حملت الساقطه و المأتى بها على معنى الجنس يشمل الجميع و هو أوفق لعبارة التذكرة.

و فى ج ٤ ص ١٢٦ ورد ما نصه:

قوله: (إذا سبوا).

صوابه: سبوا بغير ياء، مثل دعوا و نهوا، لكنه منقول عن خط المصنف كذلك، و لعل الخطاء من الناقل.

بينما الموجود فى نسختنا لقواعد الأحكام التى وضعناها متنا: سبوا.

و فى ج ٤ ص ١٧٩ ورد ما نصه:

قوله: (و لو اشترى لقطه من الخضراوات فامتزجت بالمتجدده من غير تميز فالأقرب مع مماكحه البائع ثبوت الخيار للمشتري بين الفسخ و الشركه).

الصواب: مماكحه، فإن المماكحه لا أصل لها فى اللغة، و لكن قلم المصنف سبق الى غير المراد.

بينما الموجود فى نسختنا لقواعد الأحكام التى وضعناها متنا: مماكحه.

٤- توجد عبارات كثيره أقحمت فى متن الطبعة الحجرية من جامع المقاصد، و هى لا تعدو كونها تعليقات و حواشى، لم ترد فى النسخ الخطيه المعتمده لدينا، انظر على سبيل المثال لا الحصر:

ج ١ ص ٢١١ [ج ١ ص ٢٤ حجرى]: فإن قيل: متى اعتقد صحه نيه الوجوب فى موضع نيه الندب بطريق شرعى فطهارته صحيحه قطعاً فلا يستقيم ما

ص: ٤٩

ذكره.

قلنا: ربما كان اعتقاده في أول الأمر عدم الصحه ثم بعد الصلاه الأولى تغير الاجتهاد إلى اعتقاد الصحه فإنه يأتي ما ذكرناه.

ج ١ ص ٢١٨ [ج ١ ص ٢٥ حجري]: في النسخ الخطيه هكذا: قوله:

(و الواجب أقل ما يقع عليه اسمه).

أى: اسم المسح، والمراد: الصدق عرفا، لإطلاق الأمر بالمسح فلا يتقدر بقدر مخصوص.

بينما في الحجريه أدخلت عدّه هوامش في هذا الكلام فجاء كما يلي:

أى: و الواجب من مسح الرأس مسح شىء منه هو أقل ما يقع عليه اسم المسح، والمراد: الصدق عرفا لا جميعه و لا ربه، لإطلاق الأمر بالمسح ببعض الرأس في قوله تعالى (وَ امْسِئُحُوا بِرُؤُوسِكُمْ) لاقتضاء الباء فيه التبعض عند بعض [جمع من خ] أئمه العربيه، و به ورد النقل الصحيح عن أهل البيت عليهم السلام فلا يتقدر بقدر مخصوص.

ج ١ ص ٢٢٩ [ج ١ ص ٢٧ حجري]: أدخلت هذه العبارة التوضيحيه - بعد جمله: لورود النصّ به - في خبر محمد بن أحمد قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن غسل الجنابه فقال: تغسل يدك اليمنى من المرفق إلى أصابعك.

ص: ٥٠

اعتمدنا في تحقيق الكتاب على اثنتي عشرة مخطوطه: هي كالاتي:

١- النسخه المحفوظه في مكتبه آيه الله السيد أحمد الزنجاني، وهي من بدايه الكتاب إلى آخر صلاه العيدين، كتبها بخط النسخ تلميذ المصنف و أخو زوجه الشهيد الثاني الشيخ إبراهيم بن علي بن عبد العالي الميسي سنة ٩٣٤هـ، و عليها حواشي لطف الله الميسي، تقع النسخه في ٣٤١ ورقه، كل ورقه تحتوى على ٢٥ سطرا، بحجم ٢٦X١٨، و رمزنا لها في هامش الكتاب بالحرف «ح».

٢- النسخه المحفوظه في مكتبه مسجد أعظم في قم المشرفه، تحت رقم ١٣٣٦، تحتوى على كتابي الطهاره و الصلاه، مجهوله النسخ، و غير واضحه التأريخ، يوجد في الورقه الأخيره منها تاريخ ٩١٥هـ، و يستبعد صحته، لأن المؤلف انتهى من كتابه كتابه إلى آخر صلاه العيدين في سنة ٩٢١هـ، و تتصف هذه النسخه بعبارتها المضبوطه و دقتها، و قد وردت في حاشيتها عدّه عبارات و تعليقات ختمت بجمله «منه مدّ ظلّه» ممّا يدلّ على أنّها مقروءه أو منقوله من نسخه الأصل، و جعلت هذه النسخه أصلا في ضبط النص، و رمزنا لها في هامش الكتاب بالحرف «ع».

٣- النسخه المحفوظه في مكتبه مدرسه سليمان خان في مشهد المقدسه، و هي من كتاب الحيض إلى كتاب الأمر بالمعروف، كتبها بخط نسخي قريب من النستعليق محمد بن علي بن محمد الحسيني بتاريخ ٩٦٩هـ، تقع النسخه في ٣٨٣ ورقه، كل ورقه تحتوى على ٢٥ سطرا، و رمزنا لها في هامش الكتاب بالحرف «ن». انظر: «فهرس النسخ الخطيه لأربع مكاتب في مشهد ص ٨».

٤- النسخه المحفوظه في مكتبه سپهسالار تحت رقم ٢٥٣٨، و هي من صلاه الكسوف إلى أوائل المتاجر، مجهوله التاريخ، كتبت بخط النستعليق غير منقط، و احتمال فهرس المكتبه كونها بخط المؤلف، و عند مقابلتها ظهر فيها بعض الأخطاء ممّا يدلّ على أنّها ليست بخط المؤلف، تقع هذه النسخه في ١٠٤ أوراق،

كُلُّ ورقة تحتوى على ٢١ سطرا، بحجم ٢٠X١٥ سم، و رمزنا لها فى هامش الكتاب بالحرف «س»، انظر فهرس مكتبه سبها سالار ١:٣٨٥.

٥-النسخه المحفوظه فى مكتبه الإمام الرضا عليه السلام فى مشهد المقدسه، و هى من المتاجر إلى آخر الشفعه، فرغ من كتابتها بخط النسخ محمد بن أحمد المرندى فى ١٨ ربيع الثانى عام ٩٥٣ هـ، و فى الورقه الأخيره يظهر ما نصّه «قوبل من أوله إلى آخره بنسخه قوبلت تلك النسخه بنسخه قوبلت تلك النسخه بنسخه المصنّف إلا ما زاغ عنه البصر، و حسر عنه النظر، و كان قد حصل نسخه ثانيه و قد كتبها على الهامش. على الجميع عند الحاجه إليها، و الحمد لله» تقع النسخه فى ٤٤١ ورقه، كَلُّ ورقه تحتوى على ٢٠ سطرا، بحجم ٨ ر ٣٠X٢٠ سم، و رمزنا لها فى هامش الكتاب بالحرف «م».

٦-النسخه المحفوظه فى مكتبه كليه الحقوق فى جامعه طهران، و هى من أول الحجر إلى نهايه الشفعه، و جزء من الدين و السبق و الرمايه، فرغ من كتابتها بخط النسخ ابن محمد حسن الموسوى بتأريخ ٥ رمضان ٩٨٥ هـ، و مصحّحه من قبل صاحب الرياض و ولده، تقع النسخه فى ١٧٠ ورقه، كَلُّ ورقه تحتوى على ٢٥ سطرا، و رمزنا لها فى هامش الكتاب بالحرف «ق».

٧-النسخه المحفوظه فى مكتبه آيه الله المرعى العامه فى قم المشرفه تحت رقم ٢١٥٢، و هى من الإقرار إلى آخر الوصايا، فرغ من كتابتها بخط النسخ حسين بن مظفر بن محمود بن جلال الدين السمنانى فى شوال سنه ٩٨٣ هـ، فى حواشيه تصحيح، تقع فى ٢٥٨ ورقه، كَلُّ ورقه تحتوى على ٢١ سطرا، بحجم ٢٥X١٩ سم، و رمزنا لها فى هامش الكتاب بالحرف «ص»، انظر فهرس المكتبه ٦:١٥٩.

٨-النسخه المحفوظه فى مكتبه مسجد گوهرشاد فى مشهد المقدسه، و هى من أول الإجاره إلى بدايات الإقرار، و فى الورقه الاولى توجد عبارته: هذه النسخه الشريفه تمام خط المؤلف على ما رقم فى الحواشى بخطه، و احتمل المفهرس أن

تكون بخط المؤلف مستندا-حسب الظاهر-على ورود عبارات و تعليقات في الحواشي تنتهي بعبارته «منه»، تتصف هذه النسخه بعبارتها المضبوطة و عدم السقط فيها، و تقع في ٢٠٩ ورقه، كل ورقه تحتوى على ٢٢ سطرًا، رمزنا لها في هامش الكتاب بالحرف «ك».

٩-النسخه المحفوظه في مكتبه الإمام الرضا عليه السلام في مشهد المقدسه، و تحتوى على كتاب النكاح فقط، كتبها عبد الله بن على بن سيف الصيمرى بتاريخ ٩٥٥هـ، و تقع في ٣٠٤ ورقه، كل ورقه تحتوى على ١٩ سطرًا، و رمزنا لها في هامش الكتاب بالحرف «ض».

١٠-النسخه المحفوظه في مكتبه آيه الله المرعشى العامه في قم المشرفه تحت رقم ١١١١، تحتوى على كتاب النكاح فقط، فرغ من كتابتها بخط النسخ غياث الدين محمود بن محمد بن عبد الخالق بن غياث الدين جمشيد بتاريخ ١٨ ذى الحجه ٩٩١هـ، و تقع في ٢٣٥ ورقه، كل ورقه تحتوى على ٢١ سطرًا. بحجم ٣١X٢١ سم، رمزنا لها في هامش الكتاب بالحرف «ش».

١١-النسخه المحفوظه في مكتبه غرب همدان تحت رقم ٣٩٣، و هى من أول صلاه العيدين إلى آخر الأمر بالمعروف، و من بدايه إحياء الموات إلى آخر الهبات، كتبها نصر الله بن برقع بن صالح بن تركى الطرفى بتاريخ ٩٦٨، تقع في ٢٣٤ ورقه، كل ورقه تحتوى على ٢٧ سطرًا، رمزنا لها في هامش الكتاب بالحرف «ه».

١٢-اعتمدنا في تصحيح كتاب «قواعد الأحكام» و الذى جعلناه في متن الكتاب، على النسخه المحفوظه في مكتبه مجلس الشورى الإسلامى في طهران تحت رقم ٥٦٤٣، و هى نسخه كامله مشكوله ثمينه، كتبت بخط النسخ بتاريخ ٧٢٦، تقع في ٣٤٠ ورقه، كل ورقه تحتوى على ٢٣ سطرًا بحجم ١٨X٢٥، انظر فهرس المكتبه ٩٧:٧.

كان من الطبيعي -و نحن نبدأ بتحقيق كتاب «جامع المقاصد» بما يمثله من ثقل علمي في الأوساط الحوزويه- أن نحاول جهد الإمكان إخراجه بصورة مثلى، وبالمستوى الذى يتناسب و حجم الكتاب من الناحيه العلميه من جهه، و ما توصلت إليه حركه إحياء التراث فى العالم الإسلامى من جهه أخرى.

فكان أن جئدت مؤسسه آل البيت-عليهم السلام- لإحياء التراث ما يقارب العشرين محققاً، وزعتهم حسب الاختصاصات العلميه فى عدّه لجان تلخص بمجموعها منهجيه التحقيق الجماعى، و هى كالآتى:

١-لجنة المقابله: و عملها مقابله النسخ المخطوطه-التي مرّ وصفها-بعضها على البعض الآخر، و تثبيت الاختلافات إن وجدت، و قد تكوّنت هذه اللجنه من الاخوه: الحاج عزّ الدين عبد الملك، و الأخ حمزه الكعبى، و الأخ عبد الرضا كاظم كرىدى، و الأخ محمد عبد على محمد.

٢-لجنة الاستخراج: و عملها استخراج الأقوال الفقهيّه التى عرضها المصنّف و ناقشها أثناء بحثه، و استخراج الأحاديث الشريفه التى استدلّ بها، و تكوّنت هذه اللجنه من أصحاب السماحه حجج الإسلام: الشيخ محمد الباقرى، و السيد هادى حمزه لو، و الشيخ محمد الميرزائى، و أصحاب الفضيله الشيخ شاکر آل عبد الرسول السماوى، و الشيخ محمد على السماوى، و الشيخ عطاء الله رسولى.

٣-لجنة تقويم النص: و عملها تقطيع النصّ إلى عدّه فقرات حسب ما تقتضيه عباره، ثمّ النظر فى الاختلافات الموجوده بين النسخ الخطيه و ترجيح الصحيح منها، و الإشاره إلى ذلك فى الهامش، و استخراج معانى الكلمات الغريبه و شرحها، و تكوّنت هذه اللجنه من: صاحب الفضيله الشيخ محمد الحسون مسؤول تحقيق كتاب جامع المقاصد و الأخ الفاضل فارس الحسون.

٤-كتابه الهامش: و قد قام بهذه المهمه الأخ الفاضل السيد غياث طعمه مستفيداً من كلّ ما تقدم فى اللجان الآنفه الذكر فى صياغه الهوامش النهائيه.

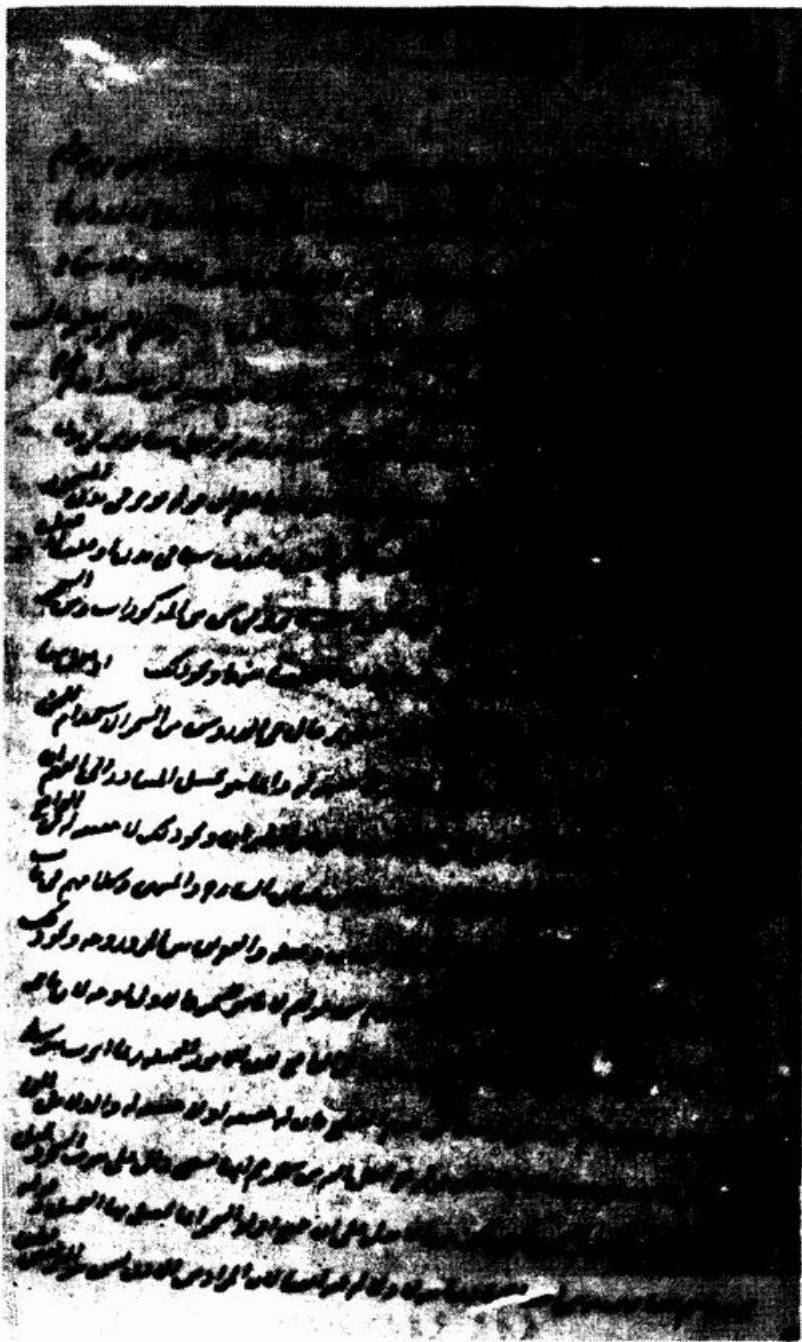
٥- مهمه الإشراف النهائى على الكتاب، و سبر الغور فى زواياه و إبداء الملاحظات النهائيه، كانت على عاتق أصحاب السماحه حجج الإسلام المحقق السيد على الخراسانى و السيد صالح الحكيم.

جواد الشهرستانى ٩ ربيع الأول ١٤٠٨ هـ

ص: ٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم
 كذا
 الاجارة وتوا
 قول وهي عقد مبرور بقدر النافع بعوض معلوم مع بقا المالك على الصلح هذا بيان صحة
 لكن يسكن بعد الاجارة في العقد لجزئتك وهو الاحاب وانه لا يراد به العقد انما هو
 القبول من المتبرع وانه لو كان معناه العقد لم يقع موقع ملكك المنفعة بهذا
 المراد في الاحاب معنى اخر وهو غير المعنى الرعي وهو عليك المنفعة العرفية ولو
 عبارة عن عليك المنفعة معينة مدة معينة بعوض معلوم مع تسليم من هذا اذا عرفت
 عقوله الجس والباقي كالمفصل فخرج البيع لان كونه نقل الاعيان وبعوض معلوم يخرج
 والتكليف والعري ومع بقا المالك على الصلح يخرج ما لا يقع الاستقلال به الا مع دهاب عينه
 على العين ومنفعة معينة ان حوزناه لكن لا يجوز للزقل العين من حين العقد بعد
 المنفعة المملوكة للناقل فتمتنع نقلها بسبب اخر ولان العقق ما الملقى من الشئ ولم يمت
 هذا ويرى ان هذا البيع لان ما نقل للمنافع لكن لا يقع بقا المالك على الصلح ولما لم يمت
 بالبيع للملك في حدود العوض في انما هو في مقابل العين واعلم ان البيع على التعريف
 بالمفعل مع العوض والهبة كذلك يجعل المنفعة معينة صدقا ولا يملك ان العوض في
 الاسراع ما المضاع غير معلوم لانا نقول ان في المتعة معلوم وربما دفع ذلك نقوله
 من العقق المذكور لمتى يمتد هذا وقد نظر لان ذكر وان لم يكن مبرور العقد الذي هو
 فانه من بعض انواعه وهو عقد الاحاب فيحق المقرب ولو كان عقد شرعي موقوف
 للمنافع مع تسليم عن هذا واعلم ان الاحبار يقولون مع بقا المالك على الصلح غير ما لا يقع
 الا مع دهاب عينه لا يتم لان ذكر لا يعد عقدا وانه المنافع في اماله ذكر وانما الاذن
 حوازا للاسراع بالالاف مصير مملوكا بنفسه لا يصح فلو كان التواضع لاحد من
 ولا بد من الاحاب والقبول الصادر من الكائن الخايز المشرف كما سطره على
 في مثلها العقق اللازم على ما سبق مثل العريه ووفيق القبول على الفور وتقدرا

الصفحة الأولى من نسخة مكتبة مسجد گوهرشاد في مدينة مشهد المقدسة.



الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة مدرسة سبهسالار في طهران.



بجانب المفاصل

في شرح القواعد

تأليف

المحقق الثاني

الشيخ علي بن الحسين الكركي

الطبعة ٩٤٠ هـ

المجلد الأول

تحقيق

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على سوابغ النعماء، و ترادف الآلاء، المتفضل بإرسال الأنبياء، لإرشاد الدهماء، و المتطول بنصب الأوصياء لتكميل الأولياء، و المنعم على عباده بالتكليف، المؤدى إلى أحسن الجزاء، رافع درجات العلماء، و مفضل مدادهم على دماء الشهداء، و جاعل أقدامهم واطئه على أجنحه ملائكه السماء.

أحمده على كشف البأساء، و دفع الضراء، و أشكره فى حالتى الشده و الرخاء، و صلى الله على سيد الأنبياء محمد المصطفى و عترته الأصفياء صلاه تملأ أقطار الأرض و السماء.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله العلى الكبير، الحكيم الخبير، الذى خلق الخلق بقدرته، و ميّز ذوى العقول من بريته بمعرفته، و كلفهم بسلوك جاده شريعته، و إقامه أعلام ملته.

أحمده حمدا يستوجب المزيد من كرمه، و يرتبط العتيد من نعمه، و أشكره شكرا

أما بعد: فهذا كتاب قواعد الأحكام في معرفه الحلال و الحرام لخصت فيه لب الفتاوى خاصه، و بينت فيه قواعد أحكام الخاصه، إجابته لالتماس أحب الناس إليّ، و أعزهم عليّ، و هو الولد العزيز محمد، الذي أرجو من الله تعالى طول عمره بعدى، و أن يوسدني في لحدى، و أن يترحم عليّ بعد مماتى كما كنت أخلص له الدعاء في خلواتى، رزقه الله سعادته الدارين، و تكميل الرئاستين، فإنه برّ بى فى جميع الأحوال، مطيع لى فى الأقوال و الأفعال، و الله المستعان و عليه التكلان، و قد رتبت هذا الكتاب على عده كتب:

يقتضى الوافر من سيب (1) قسمه، و الهامر (2) من مدارر ديمه، و الصلاه على رسوله محمد المصطفى، رافع أعلام الإيمان، و ناهج سبيل الجنان، و على آله حماه الدين، و ولاء مشارع اليقين، صلاه تملأ أفطار السماوات و الأرضين، و تبلغ أسماع الخلائق أجمعين.

و بعد: فإن كتاب (قواعد الأحكام فى مسائل الحلال و الحرام) لشيخنا الأعظم، شيخ الإسلام، مفتى فرق الأنام، بحر العلوم، محبى دارس الرسوم، حبر الأمم، مميت البدعه، ناصر السنه، جمال المله و الحق و الدين، أبى منصور الحسن بن الشيخ الفقيه السعيد، الأجل المقدس، سديد المله و الدين، يوسف بن المطهر الحلّى، سقى الله تعالى ضريحه مياه الرضوان، و رفع قدره فى فرايس (3) الجنان.

كتاب لم يسمح الدهر بمثاله، و لم ينسج ناسج على منواله، قد احتوى من الفروع الفقيهيه، على ما لا يوجد فى مصنف، و لم يتكفل ببيانه مؤلف، و لم يتفق له شرح يبرز حقائقه من مكنونها و يظهر دقائقه من مصونها.

ص: ٦٦

١ - ١) السيب: العطاء. قاله الجوهرى فى الصحاح ١: ١٥٠ مادة «سيب».

٢ - ٢) الهمر: صب الدمع و الماء و المطر. قاله ابن منظور فى لسان العرب ٥: ٢٦٦ [١] مادة «همر».

٣ - ٣) فرايس جمع مفرده الفردوس: هى البستان الذى فيه الكرم و الأشجار. قاله الطريحي فى مجمع البحرين ٤: ٩١ [٢] مادة «فردس».

وإني كنت على قديم الزمان أوّمل أن أصنع له شرحا يتكفل ببيان مشكلاته، و إبراز مخدراته، على ما أنا فيه من قصر الباع عن هذا المرام، و القصور المانع عن الوصول الى هذا المقام، إلى أن مضى على ذلك مده طويله، كتبت في خلالها أشياء متفرقه على أبواب الكتاب، حسن وقعها عند اولي الألباب.

ثم شرعت في وضع شرح طويل، يشتمل من المقاصد على كلّ دقيق و جليل، و بعد الشروع رأيت عند مذاكره جمع من العلماء، أن أعلّق على مسائل الكتاب ما يكون عوناً على حلّ عباراته، و بيان مشكلاته، و إظهار نكاته، متعرضاً فيه الى الخلاف الواقع بين العلماء، و الإشاره إلى الدلائل المتداوله على ألسنه الفقهاء، و ما عسى أن يسنح لهذا خاطر الفاتر، و ينساق إليه النظر القاصر، مشيراً الى ما هو الحقّ بأوجز عبارته، مكتفياً بأقصر إشاره.

و لما كان هذا الكتاب مميّاً منّ الله عليّ بإنشائه في حرم سيدي و مولاي أمير المؤمنين، و سيّد الوصيين صلوات الله عليه تترى، بعد أخيه صفوه الله من النبيين و آلهما المعصومين، واقعا في أيام الدوله العاليه الساميه، القاهره الباهره، الشريفه المنيفه، العليه العلويه، الشاهيه الصفويه الموسويه، أيدها الله تعالى بالنصر و التأييد، و قرن أيامها بالخلود و التأييد، و زالت جباه الملوك و السلاطين معفره على أعتابها، و رؤوس العتاه و المتمردين من الجبابره ملقاه على أبوابها، و لا زال الدهر ساعدا على ما يطلب في أيامها الزاهره، من إقامه عمود الدين، و القدر موافقا لما يرام في أزمته الباهره، من إعلاء معالم اليقين بمحمد و آله الأطهار المعصومين.

أحبت أن أجعله تحفه، أوّدي بها بعض حقوقها عندي، و وسيله لاستحصال الدعاء لها على مرور الأعصر، و ذلك غايه جهدي.

و أرجو أن تهب عليه نسّمات القبول، و يفوز من وفور المرحمه، و عميم المعاطفه، بغايه المأمول [و سميته بجامع المقاصد في شرح القواعد] (1) و الى الله أرغب في تيسير المراد، و نيل السداد، و هو حسبي و نعم الوكيل.

ص: ٦٧

كتاب الطهارة و فيه مقاصد:

الأول: في المقدمات

إشاره

الأول: في المقدمات، و فيه فصول:

الأول: في أنواعها

الأول: في أنواعها.

الطهارة: غسل بالماء أو مسح بالتراب، متعلق بالبدن على وجه له صلاحية التأثير في العبادة، و هي وضوء و غسل و تيمم، و كل واحد منها إما واجب أو ندب.

فالوضوء يجب للواجب من الصلاة، و الطواف، و مسّ كتابه القرآن. «كتاب الطهارة» قوله رحمه الله: (فالوضوء يجب للواجب من الصلاة و الطواف و مسّ كتابه القرآن).

وجوب الصلاة و الطواف ثابت بأصل الشرع، غير متوقف على إحداث المكلف سببا يقتضيه. و أما مسّ كتابه القرآن-بناء على تحريم مسّها للمحدث- فلا يجب غالباً، إلا بسبب من قبل المكلف، كندب و ما يجرى مجراه، و لا شبهه في انعقاد نذره لو نذر، لأن المسّ عبادة كما صرح به جمع من المفسرين، و كذا حمل المصحف، و النظر إلى الكتابه فمن ثم قالوا: إن القراءة في المصحف أفضل.

و ربما وجب المس لإصلاح في المصحف لا يمكن بدونه، أو لجمع ما تناثر من ورقة كذلك و نحوه.

و يستحب للصلاه و الطواف المندوبين، و لدخول المساجد، و قراءه القرآن، و حمل المصحف، و النوم، و صلاه الجنائز، و السعى فى الحاجه، و زياره المقابر، و نوم الجنب، و جماع المحتم، و ذكر الحائض، و الكون على طهاره، و التجديد.

قوله: (و يستحب للصلاه و الطواف المندوبين).

لا شبهه فى استحبابه لهما، لا متناع و جوب شىء لغايه مندوبه، لكنه شرط فى الصلاه، إذ لا صلاه إلا بوضوء (١)، بخلاف الطواف المندوب لصحته من المحدث على الأصح، و سيأتى فى الحج إن شاء الله تعالى فهو مكمل له. و كان عليه أن يذكر مس كتابه القرآن المستحب، فإن الوضوء مستحب له، و إن كان مع ذلك شرطاً له إذ (لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ) (٢).

و لا منافاه بين كون الشىء مستحباً لا يستقر فى الذمه تحتم فعله، و كونه لا بد منه فى شىء مندوب، بمعنى أنه لا يباح بدونه، و ربما أطلق بعضهم على هذا القسم اسم الواجب، و لا- يريد به إلا- المجاز، و علاقته التجوز أنه لا بد منه فى ذلك الشىء، فأشبهه الواجب الذى لا بد منه.

قوله: (و لدخول المساجد).

إنما استحب الوضوء لدخول المساجد لورود النص عليه (٣)، و لاستحباب صلاه التحيه و هى تقتضيه، و استحبابه لزياره القبور مقيد فى الخبر بقبور المؤمنين (٤).

ص: ٦٩

١- ١) هذا اقتباس من حديث ورد فى التهذيب ١: ٤٩ حديث ١٤٤ و نصه: (لا صلاه إلا بطهور)

٢- ٢) الواقعه: ٧٩ [١]

٣- ٣) أمالى الصدوق ٢٩٣، التهذيب ٣: ٢٦٣ حديث ٧٤٣

٤- ٤) قال السيد العاملى فى مفتاح الكرامه ٩: ١ (و [٢] لم أظفر لخصوصه بنص) و الذى يظهر من عبارات الفقهاء وجود النص بذلك. قال الشهيد الأول فى الذكرى: ٢٣ (و [٣] يستحب الوضوء. و زياره قبور المؤمنين - الى أن قال - كل ذلك للنص). و فى مدارك الأحكام: ٢ (و [٤] الذى يجتمع من الأخبار و كلام الأصحاب: يستحب الوضوء للصلاه و الطواف المندوبين - الى أن قال - و زياره قبور المؤمنين). و قال السيد الحكيم - طاب ثراه - فى مستمسك العروه الوثقى ٢٩٠: ٢ (و [٥] يظهر عن الذكرى و المدارك [٦] أن به روايه، بل عن الدلائل ان فى الخبر تقييدها بالمؤمنين)

و استحباب الوضوء للكون على طهاره، معناه استحباب فعله للبقاء على حكمه، و هذا معنى صحيح لا فساد فيه، و ما يوجد فى الحواشى المنسوبه إلى شيخنا الشهيد من أنّ ذلك فى قوه: يستحب الوضوء للكون على وضوء. و هو ظاهر الفساد، فأنكر قراءة الكون بالجر، و كذا بالرفع، عطفاً على المستتر فى: يستحب للصلاه و الطواف. لأنه يصير حينئذ فى قوه يستحب الوضوء، و يستحب الكون على طهاره، و هو تكرار لا حاصل له.

و اختار قراءته بالرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر، و ما ذكره تكلف، و التكرار الذى ادعاه غير لازم، لأنّ المعنى على ذلك التقدير: يستحب الوضوء لهذه الأشياء، و يستحب الكون على طهاره، و هذا معنى صحيح لا تكرار فيه.

و يرد على ما اختاره ارتكاب التقدير، و هو خلاف الأصل، و عدم الخروج عن المعنى الذى فرّ منه فى العطف، مع عطف الاسميه على الفعلية.

و يستحب الوضوء تجديداً، و إن لم يصل بالأول، وفاقاً لما فى التذكرة (١)، و إن توقف شيخنا فى الذكرى (٢) لعموم قوله عليه السلام: «الوضوء على الوضوء كفاره من غير استغفار» (٣).

و ينبغى أن يقرأ قوله: (و التجديد) بالرفع عطفاً على المرفوع فى قوله:

(و يستحب)، إذ لو قرئ بالجر لكان المعنى: يستحب الوضوء للتجديد، و لا- ريب أن التجديد هو فعل الوضوء ثانياً بعد وضوء مبيح، فيكون فعل الوضوء مستحباً لفعل الوضوء ثانياً، و هو مستهجن.

و يستحب الوضوء فى مواضع آخر غير ما ذكر [تصل] (٤) إلى سته و ثلاثين موضعاً.

ص: ٧٠

١- ١) تذكرة الفقهاء ١: ٢١

٢- ٢) ذكرى الشيعة: ٩٦ [١]

٣- ٣) الفقيه ١: ٢٦ حديث ٩ و فيه ان (الوضوء على الوضوء نور على نور و من جدد وضوءه من غير حدث آخر جدد الله عز و جل توبته من غير استغفار) و فى ص ٣١ حديث ١٥ ورد (من توضأ فذكر اسم الله طهر جميع جسده و كان الوضوء الى الوضوء كفاره لما بينهما من الذنوب، و من لم يطهر من جسده الا ما أصابه الماء).

٤- ٤) لم ترد فى «ع» و «ح» و أثبتناها ليستقيم المعنى.

و هنا فائدتان ينبغى التنبيه لهما:

(أ): هل يعتبر فى الوضوء لواحد من الأمور المذكوره نيه الرفع، أو الاستباحه لمشروط بالطهاره لتتحقق غايته، أم تكفى نيه الغايه؟
ينبغى أن يقال بابتناء ذلك على أنّ نيته بالطهاره-مكمله له و ليست من شرطه-هل هى كافيه فى رفع الحدث، أم لا؟.

فإن قلنا بالأول كفت الغايه، و الأ فلا بد من أحد الأمرين، و بدونهما لا يقع الوضوء صحيحا، كما يظهر من كلامهم فى نيه الوضوء
(١)، بناء على اشتراط نيه الرفع أو الاستباحه.

و يحتمل الاكتفاء بنيه الغايه، تمسكا بعموم قوله عليه السلام: «إنما لكل امرئ ما نوى» (٢) و يظهر من كلام المصنف فى الوضوء
للتكفين، فإنه استحبه لذلك، و تردد فى الدخول به فى الصلاه، و هذا فى غير الوضوء لنوم الجنب، و جماع المحتلم و التجديد و
نحوها، كمريد غسل الميت و هو جنب، لامتناع الرفع فى هذه المواضع.

(ب): الوضوء المجدد لا-تتصور فيه الإباحه، لأن وضعه على أن يكون بعد وضوء مبيح، لكن لو فعل كذلك، و ظهر فى الأول
خلل، هل يكون رافعا أم لا؟ قولان للأصحاب (٣)، و لا شبهه فى كونه رافعا بناء على الاكتفاء بالقربه، و كذا على اعتبار نيه الوجه
معها، إنما الخلاف بناء على اعتبار أحد الأمرين.

و منشؤه، من ظاهر قوله عليه السلام: «إنما لكل امرئ ما نوى» (٤) و من أن شرعيته لتدارك ما عساه فات فى الوضوء الأول.

و يظهر من الدروس الميل اليه، حيث قال: و فى المجدد قول قوى

ص: ٧١

١ - ١) المبسوط ١: ١٩، الكافى فى الفقه: ١٣٢، الوسيله: ٣٧، غنيه النزوع (الجوامع الفقيهه): ٤٩١، السرائر: ١٧، المختلف: ٢٠، منتهى
المطلب ١: ٥٥

٢ - ٢) صحيح البخارى ٢: ١، سنن أبى داود ٢: ٢٦٢ حديث ٢٢٠١.

٣ - ٣) قال العلامة الحلى فى التذكرة ١: ١٥، و الشهيد الأول فى البيان ٨: بعدم الرفع، أمّا المحقق الحلى فقال فى المعتبر ١: ١٤٠
بالرفع.

٤ - ٤) راجع الهامشالمتقدم.

و الغسل يجب لما وجب له الوضوء، و لدخول المساجد و قراءه العزائم إن وجبا، و لصوم الجنب مع تضيق الليل إلا لفعله، و لصوم المستحاضه مع غمس القطنه. بالرفع (١)، و لعل الأقرب العدم، للشك في سبب الشرعيه الذي ادعاه الخصم، و لو سلم فلا يتعين لذلك رفع الحدث، لجواز أن يكون لتدارك المستحبات.

قوله: (و الغسل يجب لما يجب له الوضوء، و لدخول المساجد و لقراءه العزائم إن وجبا).

قيد وجوب الغسل لهما بكونهما واجبين بنذر و شبهه، لامتناع استقرار وجوب الغسل لهما في الذمه مع عدم وجوبهما، لكن يجب ان يستثنى من دخول المساجد الاجتياز في غير المسجدين، إذ ليس بمحرّم على الجنب، و شبهه للنص (٢).

و يجب أن يقيد الغسل في قوله: (و الغسل يجب). بما عدا غسل المس، فإن حدث المس لا تحرم معه قراءه العزائم، كما صرح به شيخنا في البيان، و لا دخول المساجد مطلقا، وفاقا لابن إدريس (٣) للأصل، و لنقله الإجماع، و منعه المصنف في التذكرة (٤) و هو ضعيف، و لا يخفى أن المراد بالعزائم: سور السجديات الواجبه.

قوله: (و لصوم الجنب مع تضيق الليل إلا لفعله، و لصوم المستحاضه مع غمس القطنه).

يجب أن يقيد صوم كل منهما بكونه واجبا، على حد ما سبق في نظائره، إذ لو كان غير واجب لكان الغسل شرطا و لا يكون واجبا، و هذا بناء على ما استقر عليه مذهب الأصحاب، من اشتراط صحه صوم الجنب بتقديم الغسل على الفجر.

و الاستثناء من محذوف، أى: مع تضيق الليل لكل شيء إلا لفعله، و كأنه إنما ترك التقييد هنا اكتفاء بما ذكره في نظائره.

ص: ٧٢

١- ١) الدروس: ٢

٢- ٢) التهذيب ١: ٣٧١ حديث ١١٣٢

٣- ٣) السرائر: ٣٢.

٤- ٤) التذكرة ١: ٥٦. [١]

و لا- يرد عليه أنه يرى وجوب الغسل للجنابه لنفسه، فتعليق وجوبه بالصوم ينافى مذهبه، لأن وجوبه لنفسه لا- ينافى وجوبه لأمر آخر، لكونه شرطاً فيه، لأن علل الشرع معرّفات للأحكام، فلا محذور في تعددها.

و لا يخفى أن تضييق وجوب الغسل و ضده دائر مع تضيق الغايه و عدمه، لا مع وجوبه لنفسه، فيظهر به اختلاف منشأ الوجوب.

و أما صوم المستحاضه مع غمس الدم القطنه- سواء سال مع ذلك أم لا فاشترطه بالغسل إجماعى، و إن اختلف الأصحاب فى كميّه الغسل بالنسبه إلى الحاليتين.

و ينبغي التنبه لشيء و هو: أن الغمس لو صادف الليل هل يجب تقديم الغسل على الفجر، بحيث يقارن طلوعه علماً أو ظناً، أم يجوز تأخيره إلى وقت صلاته؟ فيه وجهان، يلتفتان إلى أن الغسل شرط للصوم، و الشرط مقدم، و أن شرطيته للصوم فى الاستحاضه دائره مع شرطيته للصلاه و جوداً و عدماً، و كذا سعته و ضيقه، و من ثم يبطل الصوم بالإخلال بالغسل الواجب بها نهاراً، بخلاف الجنابه الطارئه بعد الفجر.

و لو تجدد الغمس بعد صلاه الفجر فلا غسل، لعدم وجوبه للصلاه، إلا أن تسيل، فيجب لوجوبه للظهرين حينئذ.

فإن اعتبرنا فى قله الدم و كثرته الموجه للغسل- متعدداً تاره و متحداً اخرى- أوقات الصلاه، كما يلوح من الاخبار (1)، فلا بد من بقاء الكثره إلى وقت الظهرين، و بدونها ينتفى الوجوب، لعدم الخطاب بالطهاره قبل الوقت.

و ان لم نعتبر فى ذلك وقت الصلاه، روعى فى وجوب الغسل وقت الصلاه لها، و للصوم وجود الغمس وقتاً ما، نظراً إلى أن الدم حدث، و الحدث مانع سواء طرأ فى الوقت أم قبله.

و فى الأول قوه، لأن حدث الاستحاضه إنما يعتبر فيه ما سبق إذا انقطع للبرء،

ص: ٧٣

١- (١) الكافى ٣: ٩٥ حديث ١، و التهذيب ١: ١٦٨ و ٣٨٨ حديث ٤٨٢ و ١١٩٧، و الاستبصار ١: ١٤٠ حديث ٤٨٢.

و يستحب للجمعه من طلوع الفجر إلى الزوال، و يقضى لو فات إلى آخر السبت، و كلما قرب من الزوال كان أفضل، و خائف الإعواز يقدمه يوم الخميس، فلو وجد فيه أعاده.

و أول ليله من رمضان، و نصفه، و سبع عشره، و تسع عشره، و احدى و عشرين، و ثلاث و عشرين، و ليله الفطر، و يومى العيدين، و ليلتى و لهذا لو تجددت القله بعد السيلان فى خلال الغسل، و استمر ذلك الى وقت صلاه أخرى لم يجب الغسل.

و من هذا يعلم أن إطلاق المصنف وجوب الغسل للصوم مع غمس القطنه لا يستقيم على إطلاقه.

و إنما غير المصنف الأسلوب فى العبارة—حيث غير وجوب الغسل بوجوب الأمور السابقه، و أطلق فلم يقيد بجنب و لا بغيره—لعدم التفاوت المقتضى لخفاء الحكم بترك التفصيل، بخلاف الصوم لشده الاختلاف بين الجنب و المستحاضه فى وجوب الغسل له، فمن ثم أطلق فى الأول، و فصل هاهنا.

و كان عليه أن يذكر حكم الحائض و النفساء، فإنه إذا انقطع دمهما قبل الفجر بمقدار الغسل، و جب تقديمه عليه للصوم الواجب كالجنب، و قد صرح المصنف بهذا الحكم فى أكثر كتبه (١)، و فى بعض الأخبار ما يدل عليه (٢).

قوله: (و كل ما قرب من الزوال كان أفضل).

هذا يقتضى أفضليته آخر الأداء، و التقديم، و أول القضاء، و ما قرب من الأفضل فيليه فى الفضل.

قوله: (و أول ليله من رمضان).

ليله نصف رمضان مولد الحسن و الجواد عليهما السلام، و ليله سبع عشره ليله التقاء الجمعين ببدر، و ليله تسع عشره يكتب و فد الحاج، و ليله احدى و عشرين

ص: ٧٤

١- ١) تذكرة الفقهاء ٥٦٦: ١، و المختلف: ٢٢٠، و تحرير الأحكام ١: ٧٨ [١]

٢- ٢) التهذيب ١: ٣٩٣ حديث ١٢١٣.

نصف رجب و نصف شعبان، و يوم المبعث، و الغدير، و المباهله، و عرفه، و نيروز الفرس، و غسل الإحرام، و الطواف و زياره النبي و الأئمه عليهم السلام، و تارك الكسوف عمدا مع استيعاب الاحتراق، و المولود، أصيب فيها أو صياء الأنبياء، و فيها رفع عيسى بن مريم و قبض موسى عليهما السلام، و ليله ثلاث و عشرين ترجى فيها ليله القدر، و يستحب فيها غسلان، أول الليل و آخره، و يستحب الغسل لجميع فرادى رمضان.

قوله: (و يوم المبعث).

يوم المبعث: هو السابع و العشرون من رجب، و يوم الغدير: الثامن عشر من ذى الحجه، و يوم المباهله: الرابع و العشرون منه على الأشهر، و يوم عرفه: هو اليوم التاسع منه.

و أما نيروز الفرس فهو أول سنه الفرس، و فسر بحلول الشمس [ببرج] (١) الحمل، و بعاشر أيار، و بأول يوم من شهر فروردين القديم الفارسي.

قوله: (و تارك الكسوف عمدا مع استيعاب الاحتراق).

لا فرق بين كسوف الشمس و القمر في ذلك، لدلاله الأخبار عليه (٢).

قوله: (و المولود).

أى: يستحب له الغسل، و وقته حين ولادته، و قيل بوجوب الغسل (٣).

ص: ٧٥

١- زيادة من النسخه الحجريه، و بها يستقيم الكلام.

٢- ٢) ورد فى هامش النسخه المعتمده ما لفظه: «عن أبى عبد الله عليه السلام قال: إذا انكسف القمر فاستيقظ الرجل فكسل أن يصلى فليغتسل من غد و ليقض الصلاه، [١] أن لم يستيقظ و لم يعلم بانكساف القمر فليس عليه إلا القضاء بغير غسل. مد ظله». و انظر من لا يحضره الفقيه ١: ٤٤ حديث ١٧٢، و التهذيب ١: ١١٤ حديث ٣٠٢ و ٣: ١٥٧ حديث ٣٣٧.

٣- ٣) قاله ابن حمزه فى الوسيله: ٤٣. [٢]

و للسعى إلى رؤيه المصلوب بعد الثلاثه،و التوبه عن فسق أو كفر،و صلاه الحاجه و الاستخاره،و دخول الحرم و المسجد الحرام و مكه و الكعبه و المدينه و مسجد النبي عليه السلام،و لا تداخل و ان انضم إليها واجب،و لا يشترط قوله: (و للسعى إلى رؤيه المصلوب بعد ثلاثه).

المراد بعد ثلاثه أيام من صلبه،و قيل بوجوبه حينئذ (١)،و المستند ضعيف.

و لا فرق بين من صلب بحق أو ظلماً،و بين من صلب على الهيئه المعتبره شرعاً و غيره، عملاً بظاهر اللفظ،و التقييد بخلاف ذلك لا يعتد به.

قوله: (و التوبه عن فسق أو كفر).

لا فرق في الفسق بين كونه عن صغيره أو كبيره،و عن المفيد رحمه الله التقييد بالكبائر (٢)،و الخبر يدفعه (٣).

قوله: (و صلاه الحاجه و الاستخاره).

ليس المراد أى صلاه اقترحها المكلف لأحد الأمرين،بل المراد بذلك ما نقله الأصحاب عن الأئمه عليهم السلام (٤)،و له مضان فليطلب منها.

قوله: (و لا تداخل و إن انضم إليها واجب).

الصواب في تداخل قراءتها بفتح الخاء،و ضم اللام مع تخفيف الدال على حذف تاء المضارعه،و ما أفتى به المصنف من عدم تداخلها عند الاجتماع،أى: عدم الاكتفاء بغسل واحد لأسباب متعدده-سواء عتبتها في النيه أم لا،و سواء كان معها غسل واجب أم لا-هو القول المنصور،لعدم الدليل الدال على التداخل.

و ليست كالأغسال الواجبه،لأن المطلوب بها و هو الرفع أو الاستباحه أمر واحد،بخلاف المندوبه،و مع انضمام الواجب فعدم التداخل أظهر،لاختلاف الوجه

ص: ٧٦

١-١) قاله أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه: ١٣٥

٢-٢) المقنعه: ٦.

٣-٣) التهذيب ١: ١١٦، حديث ٣٠٤

٤-٤) الكافي ٣: ٤٧٠، ٤٧٦، الفقيه ١: ٣٥٠، ٣٥٥، التهذيب ١: ١١٦، ١١٧، حديث ٣٠٥، ٣٠٦، و ان شئت الاستزاده راجع الوسائل: ٥

أبواب صلاه الاستخاره و باب ٢٨ من أبواب بقيه الصلاه المندوبه. [١]

فيها الطهاره من الحدثين، و يقدم ما للفعل و ما للزمان فيه.

و التيمم يجب للصلاه و الطواف الواجين، بالوجوب و الندب، و هما متضادان.

و قيل: بالتداخل مطلقا، و قيل: مع انضمام الواجب (١)، استنادا الى بعض الأخبار التي لا تدل على ذلك صريحا (٢)، مع معارضتها بأقوى منها.

و لم يذكر الأصحاب في الوضوء إذا اجتمع له أسباب، هل يكفي عنها وضوء واحد أم لا- بد من التعدد؟ لكن يلوح من كلامهم، أن الوضوء الرفع للحدث كاف في مثل التلاوه، و دخول المساجد، و الكون على طهاره، و زياره المقابر، و السعي في حاجه، و حيث يمتنع الرفع، كما في نوم الجنب، و جماع المحتلم و أمثالهما، مما شرع الوضوء فيه مع وجود المانع من الرفع فينبغي التعدد.

قوله: (و يقدم ما للفعل).

ما يستحب للمكان من قبيل ما للفعل، لأنه يستحب لدخوله، و يرد عليه: أن بعض ما يستحب للفعل من الغسل إنما يستحب بعد الفعل، و هو غسل تارك الكسوف بالقيدين، و غسل السعي إلى رؤيه المصلوب، و غسل التوبه عن فسق أو كفر، و غسل قتل الوزغ.

و اعتذر شيخنا الشهيد عن ذلك، بأن اللام في قوله: (للفعل) لام الغايه، أي: يقدم ما غايته الفعل، و هذه المذكورات أسباب لاستحباب الغسل، لا غايات (٣).

و هو دفع بمحض العناية، فإن اللام للتعليل مطلقا، و إرادته الغايه منه تحتاج إلى قرينه، و مع صحه إرادته ذلك فأى شيء في العبارة يدل على تعيين ما غايته الفعل، و تمييزه عن غيره.

قوله: (و التيمم يجب للصلاه و الطواف الواجين).

الحصر لوجوب التيمم فيما ذكره،

ص: ٧٧

١- ١) قاله الشيخ الطوسي في المبسوط ١: ٤٠، و الخلاف ١: ٣٦ مسألة ١٨٩ كتاب الطهاره

٢- ٢) الكافي ٣: ٤١ حديث ١، التهذيب ١: ١٠٧ حديث ٢٧٩

٣- ٣) حكاه السيد العاملي في مفتاح الكرامه ١: ٢٥ و [١] لم نقف عليها في كتبه المتوفره لدينا.

و لخروج المجنب فى المسجدين. المستفاد من السياق، و من قوله: (و المندوب ما عداه) ينافيه الاعتراف بوقوع التيمم بدلا من كل من الطهارتين، و أنه يستباح به ما يستباح بهما، و هكذا صنع فى كتبه (١)، و ليس بجيد.

و قد عدل شيخنا الشهيد فى كتبه إلى أن التيمم يجب لما تجب له الطهارتان، و ينفرد بخروج الجنب و شبهه من المسجدين (٢)، و هو الصواب، لأنه إن كان بدلا من الوضوء فغايه الوضوء غايه له، و ان كان بدلا من الغسل فكذلك، حتى فى صوم الجنب، و شبهه على الأصح، تمسكا باستصحاب المنع من الصوم إلى أن يتحقق المزيل.

و بعد التيمم يتحقق الاذن فيه اتفاقا فيتعين، و تجب استدامته إلى طلوع الفجر، إلا أن يعرض ما لا يمكن دفعه من نوم فلا حرج.

قوله: (و لخروج المجنب من المسجدين).

ظاهر العبارة، أن المراد به: من أجنب فى أحد المسجدين، و هو قريب من مورد الخبر (٣)، فان مورد المحتلم فى أحدهما، و إلحاق من عرض له الجنابه فيه بسبب آخر - كما هو ظاهر العبارة - من أجنب خارجا، و دخل إلى أحد المسجدين عامدا، أو ناسيا، أو جاهلا، لعدم تعقل الفرق بين من ذكر و بين المحتلم، رجوع الى ظن لا يفيد النص.

إذ عرفت ذلك، فاعلم: أن مورد الخبر التيمم للخروج، فلو أمكن الغسل فهل يقدم؟ يحتمل ذلك، لعدم شرعية التيمم مع التمكن من مبدله، و خصوصا مع مساواه زمانه لزمان التيمم، أو قصوره عنه، و الأصح العدم و قوفا مع ظاهر النص، و لعدم العلم بإرادته حقيقه الطهاره، و لأن الخروج واجب، و لو جاز الغسل لم يجب.

و الظاهر: أن هذا التيمم لا يبيح و إن صادف فقد الماء، و الا لم يجب

ص: ٧٨

١ - ١) المنتهى ١: ١٥٤، و التحرير ١: ٢٢ [١]

٢ - ٢) الذكري: ٢٥، و [٢] الدروس: ٢٠، و البيان: ٣٤، و [٣] للمعه: ٢٦

٣ - ٣) الكافي ٣: ٧٣ حديث ١٤، التهذيب ١: ٤٠٧، حديث ١٢٨٠

و المندوب ما عداه، و قد تجب الثلاثة باليمين و النذر و العهد. الخروج عقبيه بغير فصل متحريرا أقرب الطرق، و التالي باطل، فعلى هذا لا ينوى فيه البديله.

و لم يذكر المصنف وجوب التيمم على الحائض، و الأصح إلحاقها بالجنب فى ذلك، لروايه أبى حمزه الثمالى عن الباقر عليه السلام (١). و الظاهر: مساواه النفساء لها، لأنها حائض فى المعنى، دون المستحاضه الكثيره الدم لعدم النص.

قوله: (و المندوب ما عداه).

قد ذكر استحباب التيمم فى مواضع مخصوصه كالتيمم للنوم، و لصلاه الجنازه و لو مع وجود الماء، و لا كلام فى استحبابه فى تلك المواضع، لكن هل يستحب فى كل موضع يستحب فيه الوضوء و الغسل؟ لا إشكال فى استحبابه إذا كان المبدل رافعا أو مبيحا، إنما الإشكال فيما سوى ذلك.

و الحق أن ما ورد النص به، أو ذكره من يوثق به من الأصحاب، كالتيمم بدلا من وضوء الحائض للذكر يصار اليه، و ما عداه فعلى المنع، إلا أن يثبت بدليل.

قوله: (و قد تجب الثلاثة باليمين و النذر و العهد).

لما كان الأكثر وجوب الطهارات بأصل الشرع، صدّر ب(قد) الداله على التقليل إذا دخلت على المضارع غالبا فى الوجوب، بأحد الأسباب الصادره من المكلف.

و لا ريب انه يراعى فى صحه تعلق الثلاثة بالثلاثة شرعيتها، فلا ينعقد اليمين و أخواه على الوضوء إلا إذا كان مشروعاً.

و إطلاق بعضهم انعقاد اليمين عليه و أخويه (٢) فاسد، إذ لا ينعقد اليمين على الوضوء مع غسل الجنابه، نعم شرعيه الوضوء غالبه، و القول فى الغسل كذلك، فلا ينعقد اليمين على مجرد الغسل الذى لم تثبت شرعيته، كغسل فى غير وقته.

ص: ٧٩

١- ١) الكافى ٣: ٧٣ حديث ١٤

٢- ٢) أطلق ذلك الشهيد الأول فى الألفيه: ٢٦.

و ما قيل من ابتناؤه على الانعقاد، لو تعلق بمباح متساوى الطرفين فاسد، لأن العباده لا تتصور فيها الإباحه بهذا المعنى، لأنها قربه، فلا بد فيها من الرجحان، و من هذا يعلم حكم التيمم.

و قد تجب الطهاره بالتحمل عن الغير، إما لها بأن يستأجر عن ميت لوضوء نذره و أخل به، أو لما هي شرط فيه، و هو ظاهر.

الفصل الثاني: في أسبابها يجب الوضوء بخروج البول، والغائط، والريح من المعتاد وغيره مع اعتياده، قوله: (الفصل الثاني: في أسبابها، يجب الوضوء بخروج البول، والغائط، والريح من المعتاد، وغيره مع اعتياده).

اعلم أن السبب في عرف الأصوليين هو الوصف الوجودي الظاهر المنضبط، الذي دل الدليل الشرعي على أنه معرّف لحكم شرعي، وهو أحد متعلقات خطاب الوضع.

وقول المصنف: (في أسبابها).

أراد بها: الأمور التي يترتب عليها فعل الطهاره في الجملة، أعم من أن تكون واجبه أو مندوبه، إذ لا تجب إلا بوجوب شيء من الغايات السابقه، إلا غسل الجنابه عند المصنف وجماعه (١).

و ربما هذه موجبات، نظرا إلى ترتب الوجوب عليها مع وجوب الغايه، وتسمى نواقض أيضا، باعتبار طروء شيء منها على الطهاره غالبا، وإنما قيد به لأن دائم الحدث لا ينقض حدثه الدائم إلا على بعض الوجوه، والأول أعم مطلقا، وبين الأخيرين عموم من وجه.

وقوله: (من المعتاد).

أراد بالمعتاد هاهنا: الذي اعتيد خلق مثله مصرفا للفضله المعلومه، وهو المخرج الطبيعي، وأراد بالاعتیاد في قوله: (مع اعتياده) تكرر خروج الفضله مرّه بعد أخرى، لأنه حينئذ يصير مخرجا عرفا، فيتناول إطلاقات النصوص الوارده بالنقض بالخارج من السيلين، ما يخرج منه (٢).

ص: ٨١

١ - ١) منهم والد العلامة كما في المختلف: ٢٩، وابن حمزه في الوسيله: ٤٢.

٢ - ٢) الكافي: ٣: ٣٥، ٣٦، [١] الاستبصار ١: ٨٦ و للمزيد راجع الوسائل ١: ١٧٧ الباب الثاني من نواقض الوضوء.

و النوم المبطل للحاستين مطلقا، و كلما أزال العقل، و إطلاق الشيخ النقض بالخارج مما تحت المعده دون غيره (١) ضعيف، و اعتبر بعضهم في صيرورته معتادا خروج الخارج منه مرتين متواليتين عادة، فيثبت النقض في الثالثه.

و في صيرورته بذلك مخرجا عرفا نظرا، و لو اعتبر فيه صدق الاسم عليه عرفا، من غير تعيين عدد لكان وجهها، لأن الحقيقه الشرعيه إذا تعذرت، أو لم توجد صير إلى العرفيه.

و ليس هذا كعاده الحيض، للإجماع على عدم اشتراط ما زاد على المرتين فيه، مع أنه مبني على التغليب، فلو خرج أحد الثلاثه من غير الطبيعي قبل اعتياده فلا نقض، و منه كل من قبلي المشكل، و هذا إنما هو إذا لم ينسد الطبيعي، فإذا انسد نقض الخارج من غيره، بأول مره، كما ذكره المصنف في المنتهى، و حكى فيه الإجماع (٢).

و ينبغي أن يعلم أن الجار في قوله: (من المعتاد)، متعلق بخروج المعبر في كل من الثلاثه، فلا نقض بخروج الريح من ذكر الرجل، و لا من قبل المرأه، إلا مع الاعتقاد-على الأصح-في قبل المرأه.

و ينبغي أن يراد بالخروج: المتعارف، و هو خروج الخارج بنفسه منفصلا عن حد الباطن، فلو خرجت المقعده ملوثة ثم عادت فلا نقض على الأصح.

قوله: (و النوم المبطل للحاستين مطلقا).

أراد بالحاستين: السمع و البصر، و إنما خصّيهما لأنهما أعم الحواس الخمس إدراكا، فإنّ بطلان الإدراك بهما غالبا يستلزم بطلان الإدراك بغيرهما، دون العكس، و في النصوص ما يصلح وجهها لهذا التخصيص (٣).

ص: ٨٢

١- (١) المبسوط ١: ٢٧، الخلاف ١: ١٢ مسألة ٥٨.

٢- (٢) منتهى المطلب ١: ٣١. [١]

٣- (٣) علل الشرائع: ٢٥٧، عيون أخبار الرضا ٢: ١٠٤.

و الاستحاضه القليله، و تعبيره ب(المبطل)،أولى من تعبیر غيره بالغالب (١)،لأنه أصرح فى نفى النقض عن السنه،و هى مبادئ النوم.

و أراد بقوله(مطلقاً):تعميم النقض فى جميع الحالات،سواء كان النائم قاعداً،أو منفرجاً،أو قائماً،أو راكعاً،لأن قوله عليه السلام:«فمن نام فليتوضأ» (٢)للعوم،و تخصيص ابن بابويه الحكم بالمنفرج (٣)ضعيف.

و لو شك هل خفى عليه الصوت أم لا؟و أن ما خطر له منام،أم حديث النفس؟بنى على استصحاب الطهاره،و لو كان فاقد الحاسه قدر وجودها،و عمل بما يغلب على ظنه.

قوله: (و الاستحاضه القليله).

أورد على العبارة شيخنا الشهيد قسمى المتوسطه فى غير الصبح،فإنهما يوجبان الوضوء خاصه (٤)،فكان عليه أن يذكرهما،ليكون كلامه حاصراً لأسباب الوضوء،كما صنع شيخنا فى كتبه.

و يمكن دفع الإيراد،بأن المتوسطه من أسباب الغسل،لأنها سبب له بالنسبه إلى الصبح،أو يقال:إذا انقطع دمها للبرء فى وقت الظهرين،أو العشاءين وجب الغسل إذا كان فى وقت الصبح يوجبه،فالمتوسطه من أسباب الغسل،و إن تخلف الحكم لعارض.

و كل هذا لا يشفى،لأن غايته أن يكون من أسباب الوضوء وحده تاره،و من أسباب الغسل أخرى،فلا بد من ضم كل إلى بابه،ليكون المذكور حاصراً لأسباب كل منهما.

ص:٨٣

١ - ١) منهم:الشيخ المفيد فى المقنعه:٣،و الشيخ فى المبسوط ١:٢٦،و المحقق فى الشرائع ١:١٧،و ابن حمزه فى الوسيله:٤٢،و الشهيد فى البيان:٥ و فيه:(المزيل للحواس)،و غيرهم.

٢ - ٢) سنن ابن ماجه ١:١٦١ باب ٦٢ حديث ٤٧٧،سنن أبى داود ١:٥٢ حديث ٢٠٣ مسند أحمد بن حنبل ١:١١١،السنن الكبرى للبيهقى ١:١١٨.

٣ - ٣) المقنعه:٧.

٤ - ٤) الذكري:٢٥،الدروس:٧،البيان:٥،اللمعه:٢١.

و المستصحب للنواقض كالردود المتلطف ناقض أمّا غيره فلا، ولا يجب غيرها كالمذى و القىء و غيرهما.

و يجب الغسل بالجنابه، و الحيض، و الاستحاضه مع غمس القطنه، و النفاس، قوله: (و المستصحب للنواقض كالردود المتلطف ناقض، أمّا غيره فلا).

فى هذه العبارة مناقشه ما، لأن المستصحب للنواقض ليس النقض مستندا اليه، بل إلى ما صاحبه، و كأنه ارتكب فى ذلك ضربا من التجوّز لعدم اللبس، و الضمير فى قوله: (أمّا غيره) يعود الى المستصحب لأنه المحدث عنه، أو الى الردود لقربه.

قوله: (و لا يجب غيرها كالمذى).

أراد بذلك الرد على من يقول بانتقاض الوضوء بغير هذه الأسباب، من أصحابنا (١) و من العامه (٢).

و ما ورد فى أخبارنا من وجوب الوضوء بغير ما ذكر، مما لا يقول به الأصحاب، أمّا لضعف الحديث، أو لشذوذه (٣).

و المذى بالذال المعجمه: ماء رقيق أصفر، يخرج عقيب شهوه الجماع و الملاعبه غالبا.

و المذهب انه ليس بناقض، و انه طاهر، و قول ابن الجنيد بنقضه عقيب الشهوه ضعيف (٤)، كما ضعف قول أبى حنيفه بالنقض بالقىء إذا ملأ الفم (٥).

قوله: (و الاستحاضه مع غمس القطنه).

لم يورد عليه شيخنا هاهنا وجوب التقييد فى المتوسطه بوقت الصبح، مع أنه وارد

ص: ٨٤

١-١) نسب فى المختلف: ١٨ هذا القول لابن الجنيد.

٢-٢) ذهب الى ذلك أبو حنيفه كما فى اللباب فى شرح الكتاب ١:١٧، و الشافعى فى الأم ١:١٧.

٣-٣) انظر: ما رواه الشيخ الطوسى فى التهذيب ٢٢، ٢٣، ١٢، ١١، ١:١١ حديث ١٢٧، ٥٦، ٢٩، ٢٣، ١٩، و الاستبصار ٨٨، ٨٦، ٨٥، ٨٢:١ حديث ٢٨٤، ٢٨٠، ٢٧٣، ٢٦٨، ٢٥٧.

٤-٤) المختلف: ١٨.

٥-٥) المبسوط للسرخسى ١:٧٥، و شرح فتح القدير ١:٣٤، و بدايه المجتهد ١:٣٤، و المحلى ١:٢٥٧.

و مسّ الميت من الناس بعد برده قبل الغسل، أو ذات عظم منه و ان أبيت من حى عليه،لما عرفت من أنها فى غير الصحيح من أسباب الوضوء خاصّه،و ليس له أن يقول:

أراد أنّها من أسباب الغسل فى الجملة،لأن الظاهر أن المراد فى جميع الأسباب،أنها أسباب متى حصلت.

و اعلم أن قوله:(و يجب الغسل بالجنابه و الحيض)يحتاج إلى فضل تكلف،لأن الحيض هو الدم،و المراد بإيجاب الغسل به إيجابه بخروجه،إذ لا معنى للإيجاب به نفسه،لما عرفت من أن السبب هو الوصف.

و الجنابه:هى الحاله التى تحصل بالإنزال أو بالجماع،فهى غنيه عن تقدير شىء،و لو قدرت معها الخروج الذى لا بد من تقديره مع الحيض فسد المعنى،فحينئذ يجب أن تكون العبارة هكذا،يجب الغسل بالجنابه،و بخروج الحيض،و أخويه،إلى آخره.

قوله: (و مسّ الميت من الناس بعد برده قبل الغسل، أو ذات عظم منه و إن أبيت من حى).

قيد الميت بكونه من الناس،لأن ميته غير الآدمى لا يجب بمسها غسل،و قيد المس بكونه بعد برد الميت بالموت،إذ لو مسه حارًا لم يجب الغسل،لأن الحرارة من توابع الحياه و للنص (١).

و قيده أيضا بكونه قبل الغسل،كما دلّت الأخبار عليه،فى نحو خبر عبد الله بن سنان،عن أبى عبد الله عليه السلام:«إذا مسّه و قبله و قد برد،فعليه الغسل،و لا بأس أن يمسه بعد الغسل و يقبله» (٢).

و المراد بالغسل:الغسل المعهود،و هو المعتبر فى حال الاختيار،لأنه المتبادر الى الفهم،و لأنه المطلوب شرعا، و سقوط الطلب عن بعضه لتعذره لا يقتضى عدم اعتباره فى مسمى الغسل، و من ثم لو غسّل للضروره بغير خليط،أو يّمّ عن بعض الغسلات،و أمكن الغسل المعتبر

ص: ٨٥

١- (١) الكافى ٣:١٦٠ حديث ١،٢، [١] التهذيب ١:٤٣٨ و ٤٣٩ حديث ١٣٦٦،١٣٦٤

٢- (٢) الكافى ٣:١٦٠ حديث ٣، [٢] التهذيب ١:١٠٨ حديث ٢٨٤،الاستبصار ١:٩٩ حديث ٢٢٢

و غسل الأموات، و لا يجب بغيرها.

و يكفى غسل الجنابه عن غيره منها لو جامعه دون العكس، قبل الدفن، كان المتجه وجوب الإعادة، و لأن استصحاب ما كان قبل غسل الضروره الى أن يحصل الناقل يقتضى ذلك.

فعلى هذا يندرج فيه: من لم يغسل أصلاً بعد البرد، و من غسل فاسداً، و منه:

تغسيل الكافر عند فقد المسلم إن قلنا به، و من سبق موته قتله و قد اغتسل، أو قتل بغير السبب الذى اغتسل له، و من فقد فى غسله أحد الخليطين، و الميمم و لو عن بعض الغسلات، و الكافر و إن فعل به صورته الغسل.

و يخرج عنه من لم يبرد بالموت، و من غسل صحيحاً، و ان تقدم الغسل إذا قتل بالسبب الذى اغتسل له، و الشهيد، و المعصوم.

و فى عضو كمل الغسل بالنسبه إليه قولان، و سيأتى تحقيقه إن شاء الله تعالى.

و حكم القطعه ذات العظم حكم الميت فى ذلك، سواء أبيت من حى أو ميت، و فى العظم المجرد قول بالمساواه لا بأس به.

فعلى هذا كل من يجب تغليله يجب بمسّه الغسل، و من لا فلا.

و فى قوله: (أو ذات عظم منه، و إن أبيت من حى) مناقشه، لأن الضمير المجرور يعود الى الميت، فعطف المبانه من حى ب(أن) الوصلية حينئذ لا يستقيم.

قوله: (و غسل الأموات).

هو مبتدأ محذوف الخبر، أى: واجب، و إنما غيّر الأسلوب فى العبارة لأن غسل الأموات ليس على نهج الأغسال السابقه، و لا يخفى أن المراد الميت المسلم و من بحكمه.

قوله: (و يكفى غسل الجنابه عن غيره منها لو جامعه دون العكس).

الضمير فى قوله: (منها) يرجع الى الأغسال، و المستتر فى قوله: (لو جامعه) يرجع الى غسل الجنابه، و الآخر يعود الى الغير، و معناه: انه إذا اجتمع على المكلف غسلان فصاعداً من هذه الأغسال - أحدهما غسل الجنابه - فإذا اغتسل غسل الجنابه كفى عن ذلك الغير و ارتفع الحدث، دون العكس، فلو اغتسل عن ذلك الغير و لم يتوضأ، فقد جزم المصنف بأنه لا يكفى عن الجنابه، و يبقى على الحدث، و قيل: بأنه

يجزئ عن غسل الجنابه كما يجزئ غسل الجنابه عنه من غير احتياج إلى الوضوء.

أما وجه الفرض الأول مضافا إلى الإجماع، فهو أنّ الحدث-الذى هو عبارته عن النجاسه الحكيمه-متحد-كما سننبه عليه-و إن تعددت أسبابه، فإذا نوى ارتفاعه بالسبب الأقوى ارتفع بالإضافة إلى غيره، وسيأتي-فى دلائل الفرض الثانى-من الأخبار ما يصلح دليلا لهذا.

و أما وجه القول الأول من الفرض الثانى-و هو الذى جزم به المصنف-فهو:

أن غسل الجنابه أكمل من غيره من الأغسال، لأنه فى قوه طهارتين، و غيره طهاره واحده و أقوى، لأنه يرفع الحدثين الأكبر و الأصغر، و غيره إنما يرفع حدثا واحدا، و الأضعف لا يقوم مقام الأقوى، و لا يجزئ عنه للأصل.

و يدل على القول الثانى وجوه:

(أ): إن الأحداث التى هى أسباب الطهاره، و إن تعددت، فإن مسببها-و هو النجاسه الحكيمه، التى هى المانع من الأشياء المخصوصه، و يعبر عنها بالحدث أيضا- متحد، و هى مشتركه فى الدلاله عليه، فإذا نوى المكلف الغسل لرفع الحدث، مضافا إلى واحد من الأسباب عند تعددها، فقد نوى رفع ذلك المشترك فيجب ارتفاعه، لأن «لكل امرئ ما نوى» (1) فيزول المانع المضاف إلى جميعها.

بيان اتحاد المانع أنه لو تعدد لوجب لرفع كل واحد من أفراده غسل، و التالى باطل، فالمقدم مثله.

بيان الملازمه: أن الأسباب المتعدده إذا اجتمعت فالأصل عدم تداخل مسيبتها، و من ثم لم تعدد الطهاره الصغرى بتعدد أسبابها. و فى بيان الملازمه نظر.

(ب): انه لو لم يكتف بغسل الحيض عن الجنابه مثلا عند اجتماعهما، لم يكن لوجوب غسل الحيض فائده أصلا، و كان وجوده كعدمه، و التالى ظاهر البطلان، فالمقدم مثله.

بيان الملازمه: أن وجوب الغسلين معا، إما أن يكون بمعنى تحتمهما معا، أو

التخيير بينهما على أن يجزئ كل منهما عن الآخر في التعبد به، أو بمعنى أجزاء أحدهما عن الآخر خاصة، دون العكس، و الأول معلوم البطلان، و الفرض بطلان الثاني، فتعين الثالث، و حينئذ فلا يكون لوجوب ذلك الآخر فائده، لأنه لو أتى به لم يكن مجزئاً، و لو أتى بغيره أجزأ عنه، و ذلك يقتضى أن لا يكون لوجوبه فائده، و أن يكون وجوده كعدمه.

و يمكن أن يساق الدليل على وجه أوضح من هذا، بأن يقال: لو لم يجزئ غسل الحيض عن الجنابه عند وجوبها امتنع وجوبه، و التالى واضح البطلان.

بيان الملازمه: أن وجوب الفعل يقتضى القطع بترتب الأجزاء على الإتيان به مشتملاً على جميع وجوه الوجوب، و سقوط الطلب عن المكلف، و غسل الحيض على ذلك التقدير لا يترتب على فعله الأجزاء، و لا سقوط الطلب و الخروج عن عهده التكليف، و إنما يترتب الأجزاء على فعل الغسل المقارن له - و هو الجنابه - و وجوده كعدمه، فيكون التكليف به تكليفاً بما لا يجزئ، و هو محال، فيمتنع.

أو يقال: وجوب غسل الحيض على تقدير عدم اجزائه عن الجنابه - ليس واحداً من أقسام الوجوب، فيجب انتفاؤه.

بيان الملازمه: أن الوجوب ينقسم باعتبار الفعل إلى الحتمى، و المرتب، و المخير، و وجوب غسل الحيض فى الفرض المذكور على تقدير عدم الأجزاء عن الجنابه ليس واحداً منها، فينتفى وجوبه، و إذا انتفى وجوبه - على تقدير عدم الأجزاء عن الجنابه - وجب بحكم العكس أن يجزئ عنه، على تقدير الوجوب.

(ج): النص، فمنه روايه حريز عن أبى جعفر عليه السلام قال: «إذا حاضت المرأة و هى جنب أجزأها غسل واحد» (١) فإن أريد أجزاء كل منهما عن الآخر فهو المدعى، و إلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، و هو محال.

و منه حسنه زراره، عن أحدهما عليهما السلام أنه قال فى حديث طويل: «المرأه يجزئها غسل واحد لجنابتها، و إحرامها، و جمعتها، و غسلها من حيضها، و عيها» (٢)

١- (١) التهذيب ١: ٣٩٥ حديث ١٢٢٥، الاستبصار ١: ١٤٦ حديث ٥٠٢

٢- (٢) الكافي ٣: ٤١ باب ٢٧ حديث ١، [١] التهذيب ١: ١٠٧ حديث ٢٦٩

فان انضمّ الوضوء فإشكال، و نيه الاستباحه أقوى إشكالا. و تقريبه ما تقدم.

و عليه إشكال: فإن الاكتفاء بغسل واحد، بحيث يكفى عن الأغسال المندوبه إن كان مع اشتماله على نيتها يلزم وقوع غسل واحد على وجهين متنافيين، و إلاّ- لزم وقوع عمل بغير نيه، مع لزوم استعمال الأجزاء فى حقيقته و مجازة، إذ هو حقيقه فى الخروج عن عهده الواجب، فيمكن أن يراد بالواحد: الواحد فى النوع، مع أنه بعيد، و لا- ريب أن القول بالأجزاء قوى، و هو مختار صاحب المعبر (١)، و شيخنا الشهيد (٢)، و الأول أحوط.

قوله: (فان انضمّ الوضوء فإشكال).

بناء على ما اختاره المصنف من الجزم بعدم إجراء العكس تردد فى الأجزاء على تقدير انضمام الوضوء إلى غير غسل الجنابه.

و منشأ الاشكال من أن غير الجنابه مع الوضوء يكافئ غسل الجنابه، لثبوت إباحه الصلاه و نحوها بكل واحد منهما عند الانفراد، و كل من المتكافئين يقوم مقام الآخر فيجزى عنه، و من أن الغسل وحده لا يجزئ عن الجنابه لضعفه و قصوره، و الوضوء لا مدخل له فى رفع حدث الجنابه، فيبقى الحدث بحاله.

و لا شبهه فى ضعف الوجه الأول، لأن جزء السبب لا بد أن يكون صالحا للتأثير، و ليس للوضوء مدخل فى رفع حدث الجنابه أصلا، بل وجوده كعدمه، و جزء السبب لا يكون سببا برأسه.

قوله: (و نيه الاستباحه أقوى إشكالا).

المراد: أن عدم الأجزاء بالنسبه إليها أقوى إشكالا، فيكون الأجزاء أقوى، كما يدل عليه سوق العبارة، حيث انتقل مما لا يجزئ عنده جزما الى ما فى إجزائه إشكال، استوى طرفاه، و مقتضاه الانتقال الى ما يكون جانب الأجزاء فيه أقوى.

و منشأ الاشكال: من أن غسله صالح لكل من الأضعف و الأقوى، و الرفع إنما

ص: ٨٩

١- (١) المعبر ٣٦١: ١

٢- (٢) الذكرى: ٢٥

و يجب التيمّم بجميع أسباب الوضوء و الغسل، و كلّ أسباب الغسل أسباب الوضوء إلاّ الجنابه فإنّ غسلها كاف عنه، و غسل الأمتوات كاف عن فرضه. يتحقّق بانصرافه إلى الأقوى، و انصرافه إليه ترجيح من غير مرجح، و من عموم قوله عليه السّلام: «إنما لكل امرئ ما نوى» (١) و قد نوى بالاستباحة زوال المانع، فيجب أن يحصل له، و إنّما يتحقّق برفع حدث الجنابه فيرتفع، و قوّه هذا الوجه ظاهره.

و لو نوى رفع الحدث و أطلق فكالاتباحه، و هذا كله بناء على أن العكس لا يجزئ.

قوله: (و يجب التيمّم بجميع (٢) أسباب الوضوء و الغسل).

أما وجوب التيمّم بدلا من الغسل بجميع أسبابه فظاهر، لأن المتيمّم بدلا من الغسل لو أحدث حدثا أصغر وجب عليه التيمّم بدلا من الغسل لا من الوضوء على الأصح، كما سيجيء بيانه، و أما التيمّم بدلا من الوضوء فإنما يجب بأسباب الوضوء.

و لا- ريب أن المتيمّم لو وجد الماء و تمكن من استعماله في الطهاره انتقض تيمّمه، فإذا فقد وجب التيمّم، فيكون التمكن من استعمال الماء سببا ناقضا لوجوب التيمّم.

قوله: (و كلّ أسباب الغسل أسباب الوضوء إلاّ الجنابه، فإنّ غسلها كاف عنه، و غسل الأمتوات كاف عن فرضه).

لما كان غسل الجنابه لا يجمعه الوضوء لا فرضا و لا نفلا كان ضميمته إليه بدعه، و اكتفى بالغسل في استباحه الصلاه، فمن ثم كان غسل الجنابه كافيا عن الوضوء، لأنه يفيد فائدته، فيكون حدث الجنابه بعد الوضوء ناقضا للوضوء، غير موجب له.

و انما قلنا: ان الوضوء لا يجمعه مطلقا، لروايه عبد الله بن سليمان قال: سمعت

ص: ٩٠

١- (١) صحيح البخارى ١: ٢، و سنن ابى داود ٢: ٢٦٢ حديث ٢٢٠١.

٢- (٢) ورد في هامش النسخه المعتمده ما لفظه: «يجب أن يكون الحكم على طبيعه التيمّم لا على كل فرد فرد، لان كل فرد فرد لا يجب بجميع موجبات الوضوء و الغسل «منه مد ظله».

أبا عبد الله عليه السلام يقول: «الوضوء بعد الغسل بدعه» (١) و مرسله [محمد بن أحمد بن يحيى]: «الوضوء قبل الغسل و بعده بدعه» (٢).

و المراد: غسل الجنابه، لروايه محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن أهل الكوفه يروون عن علي عليه السلام أنه كان يأمر بالوضوء قبل الغسل من الجنابه، قال: «كذبوا علي علي عليه السلام» (٣) الحديث، و لا شك أن إطلاق الروايتين الأوليين يقتضى كون الوضوء بدعه، سواء كان واجبا أو مندوبا.

و نزلهما الشيخ فى التهذيب (٤) على الوضوء واجبا، و أفتى باستحباب الوضوء مع الغسل، محتجا بروايه أبى بكر الحضرمى، عن أبى جعفر عليه السلام، و قد سأله:

كيف أصنع إذا أجنبت؟ فقال: «اغسل كفك و فرجك، و توضأ» (٥) الحديث.

و جوابه: أن تنزيل هذه على التقيه، و اجراء الروايتين على ظاهرهما أولى، لأن ظاهرهما وجوب الوضوء، و هو موافق لمذهب العامه (٦).

و الذى عليه الأصحاب نفى استحباب الوضوء، قال المصنف فى المنتهى (٧): لا يستحب الوضوء عندنا فيه، خلافا للشيخ فى التهذيب (٨) و عبارته الكتاب تنفيه أيضا، حيث نفى الوضوء مع غسل الجنابه، و نفى فرضه مع غسل الأموات، فظهر من تقييده فى الثانى إرادته الإطلاق فى الأول.

و أما غسل الأموات فإنما يكفى عن فرض الوضوء، أى لا يجمعه الوضوء واجبا، كما هو مذهب أكثر الأصحاب (٩)، و هو الأصح لقول الصادق عليه السلام فى

ص: ٩١

١- (١) الكافى ٣: ٤٥ حديث ١٢، [١] التهذيب ١: ١٤٠ حديث ٣٩٥.

٢- (٢) التهذيب ١: ١٤٠ حديث ٣٩٤، الاستبصار ١: ١٢٦ حديث ٤٣٠

٣- (٣) التهذيب ١: ١٤٢ حديث ٤٠٠، الاستبصار ١: ١٢٥-١٢٦ حديث ٤٢٦

٤- (٤) التهذيب ١: ١٤٠ ذيل حديث ٣٩٣، و كذا الاستبصار ١: ١٢٦ ذيل حديث ٤٢٩

٥- (٥) التهذيب ١: ١٤٠ حديث ٣٩٣، الاستبصار ١: ١٢٦ ذيل حديث ٤٢٩

٦- (٦) انظر: الام ١: ٤٢، و المجموع ٢: ١٨٦، و عمده القارئ ٣: ١٩١، و مغنى المحتاج ١: ٧٦.

٧- (٧) المنتهى ١: ٩٠. [٢]

٨- (٨) التهذيب ١: ٣٠٢ حديث ٨٧٨، الاستبصار ١: ٢٠٦-٢٠٧ حديث ٧٢٦

٩- (٩) كالشيخ الطوسى فى الخلاف ١: ١٦١ مسألة ٧ كتاب الجنائز، و ابن إدريس فى السرائر: ٣١

عده أخبار: «يوضأ وضوء الصلاة» (١) وهو منزل على الاستحباب لأصاله البراءة من الوجوب، ولأن الجملة الخبرية غير صريحة في الوجوب، مع أن أكثر الأصحاب على نفي الوجوب.

وقيل بالوجوب لظاهر قوله عليه السلام: «في كلِّ غسل وضوء، إلا الجنابه» (٢) ونقل سلال عن شيخه: أنه لا يرى وضوءه (٣)، والعمل على الاستحباب.

ص: ٩٢

١- ١) التهذيب ١: ٣٠٢ حديث ٨٧٨ و ٨٧٩، والاستبصار ١: ٢٠٦-٢٠٧ حديث ٧٢٦-٧٢٧.

٢- ٢) الكافي ٣: ٤٥ حديث ١٣، [١] التهذيب ١: ١٣٩، الاستبصار ١: ١٢٦ حديث ٤٢٨ وفي المصادر كلها «كل غسل قبله وضوء إلا الجنابه».

٣- ٣) المراسم: ٤٨.

الفصل الثالث: في آداب الخلوه و كيفية الاستنجاء يجب في البول غسله بالماء خاصة أقله مثلاه، قوله: (أقله مثلاه).

هذا هو المشهور بين الأصحاب، و به رواه نشيط بن صالح، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته كم يجزئ من الماء في الاستنجاء من البول؟ قال: «مثلا ما على الحشفه من البلل» (١) و لا يضرّ قرح المصنف فيها- بأن في طريقها مروك بن عبيد، و ليس بمعلوم حاله- لاشتهار مضمونها بين الأصحاب.

و الظاهر أن المراد وجوب غسل مخرج البول مرتين، و التعبير بالمثلين لبيان أقل ما يجزئ، و قد وردت عدّه أخبار بوجوب غسل البول مرتين (٢)، فهي مؤيّده لهذه الروايه. و أنكر بعض الأصحاب وجوب المثلين، و اكتفى بالغسل مرّه، سواء كان مثلين أو أقل (٣)، استضعافا للروايه، و شيخنا في البيان قال: ان الاختلاف في مجرّد العبارة (٤)، و ليس بجيد.

و في الذكرى اعتبر الفصل بين المثلين (٥)، و الظاهر أنه أراد به تحقق الغسلتين، فهو اعتراف بأن الخلاف معنوي، و في الدروس اعتبر الغسل بما يزيل العين و يرد بعد الزوال (٦)، و هو كما في الذكرى، و العمل على المشهور.

ص: ٩٣

١- ١) التهذيب ١: ٣٥ حديث ٩٣، الاستبصار ١: ٤٩ حديث ١٣٩.

٢- ٢) منها ما رواه في الكافي ٣: ٢٠ حديث ٧، التهذيب ١: ٢٤٩ حديث ٧١٤، السرائر: ٤٧٣.

٣- ٣) منهم المرتضى في الانتصار: ١٦، و جمل العلم و العمل: ٥٠، و أبو الصلاح في الكافي في الفقه: ١٢٧، و الشيخ في الجمل و العقود: ١٥٧.

٤- ٤) البيان: ٦ [١]

٥- ٥) الذكرى: ٢١

٦- ٦) الدروس: ٢

و فى الغائط المتعدى كذلك حتى تزول العين و الأثر، و ما اعتبره فى الذكرى، من اشتراط تخلل الفصل بين المثلين، ليتحقق تعدد الغسل (١) حق، لا لأن التعدد لا يتحقق إلا بذلك، بل لأن التعدد المطلوب بالمثلين لا يوجد بدون ذلك، لأن ورود المثلين دفعه واحده غسله واحده، و لو غسل بأكثر من المثلين بحيث تراخى أجزاء الغسل بعضها عن بعض فى الزمان، لم يشترط الفصل قطعاً.

إلا- أن هنا سؤالاً، و هو أن الغسل إنما يتحقق إذا ورد الماء على محل النجاسة شاملاً له، مع الغلبه و الجريان، و ذلك متفق مع كل واحد من المثلين، فان المماثل للبلل الذى على الحشفه كيف يكون غالباً عليه؟ و الذى سنع لى فى الاعتذار عن هذا هو: أن الحشفه تتخلف عليها بعد خروج البول قطره، فلعل المماثله بين هذه و بين الماء المغسول به، و لا ريب أن القطره يمكن إجراؤها على المخرج، و أغلبيتها- على البلل الذى يكون على حواشى المخرج- طاهر.

و اعلم: أنه يجب على الأغلف فى الاستنجاء من البول كشف البشره، و تطهير محل النجاسة لأن ما تحتها من الظواهر، و لو ارتقت أمكن القول بوجوب التوصل اليه بحسب الممكن، و قد صرح المصنف فى المنتهى (٢) و شيخنا فى الذكرى (٣)، بإلحاقه بالبواطن، فيغسل ما ظهر، و للنظر فيه مجال.

و كذا يجب على الثيب أن تغسل ما يبدو من الفرج عند الجلوس على القدمين، و لو علمت وصول البول إلى مخرج الولد و الحيض غسلت ما ظهر منه وجوباً.

قوله: (حتى تزول العين و الأثر).

المراد بالعين معلوم، و أما الأثر: فهو فى الأصل رسم الشىء و بقاياه، و المراد به هنا، هو ما يتخلف على المحل عند مسح النجاسة و تنشيفها، و ليس المراد به الرطوبه التى تتخلف بعد قلع جرم النجاسة لأن ذلك من العين، و انما يجب إزاله الأثر لأن الغسل يأتى عليه، بخلاف الاستجمار.

ص: ٩٤

١- (١) الذكرى: ٢١

٢- (٢) المنتهى ١: ٤٣

٣- (٣) الذكرى: ٢١

و لا عبره بالرائحه. و غير المتعدى يجزى ثلاثه أحجار و شبهها من خرق، و خشب، و جلد مزيله للعين، قوله: (و لا عبره بالرائحه).

يدل على ذلك ما روى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام (١)، و اعترض على ذلك شيخنا، بأن وجود الرائحه يرفع أحد أو صاف الماء، و ذلك يقتضى النجاسه (٢).

و أجاب مژه بالعفو عن الرائحه للنص و الإجماع- و فى الدلاله نظر- و اخرى بأن الرائحه إن كان محلها الماء نجس لانفعاله، و ان كان محلها اليد أو المخرج فلا حرج، و هذا أجود، و عليه تنزل الروايه و كلام الأصحاب، و لو شك فالعفو بحاله.

قوله: (و شبهها من خرق و خشب و جلد).

ربما أفاد حصر الشبه فيما ذكره، نظرا الى أن (من) إمّا للتبيين أو للتبعيض، و كلاهما يعطى ذلك، فكان ينبغى أن تكون العبارة أشمل ممّا ذكره، كأن يقول:

من نحو خرق و خشب.

و اعلم: أنه لا فرق فى الجلد بين أن يدبغ أم لا، كما يستفاد من إطلاق اللفظ.

و يحتمل أن يقال: ما لم يدبغ من قبيل المحترم لأنه مطعوم، فإن أكل الجلد مع اللحم شائع فى السخال (٣) و فى غيرها فى بعض البلدان كمصر، و هو بعيد، إذ ليس مقصودا بالأكل عادة.

قوله: (مزيله للعين).

احترز به عما يكون صقيلا جدا يزلق عن النجاسه، أو خشنا جدا لا يمكن الاعتماد عليه فى قلعها، أو رخوا كذلك، و يستفاد من قوله: (مزيله للعين) أن زوال

ص: ٩٥

١- ١) الكافى ٣: ١٧ حديث ٩، التهذيب ١: ٢٨ حديث ٧٥

٢- ٢) قال السيد العاملى فى المفتاح ١: ٤٤ (و قال الفاضل الكركى: لو شك فى أن الرائحه فى الماء أو غيره فالعفو بحاله، و نقل هو و صاحب المدارك و الدلائل عن الشهيد انه استشكل بأن وجود الرائحه ان كان محلها الماء نجس لانفعاله).

٣- ٣) جمع سخل، يقال لأولاد الغنم ساعه تضعه، من الضأن و المعز جميعا ذكرا كان أو أنثى، الصحاح (سخل) ٥: ١٧٢٨.

و الماء أفضل، كما أنّ الجمع فى المتعدى أفضل. و يجرى ذو الجهات الثلاث، الأثر فى الأحجار غير لازم لتعذره، فيعفى عنه، حتى لو عرض للمحل بلل بعد ذلك كان طاهرا.

قوله: (و الماء أفضل، كما أن الجمع فى المتعدى أفضل).

إن قيل: الماء أحد الواجبين تخيرا فكيف يكون أفضل؟ قلنا: الوجوب التخييري لا ينافى الاستحباب العينى، لأن متعلق الوجوب فى المختير ليس عين واحد من الافراد، بل الأمر الكلى - كما حقق فى الأصول (١) - فتعلق الاستحباب و الأفضليه بواحد منها لا محذور فيه.

و أورد: ان الجمع فى غير المتعدى أيضا أفضل، فلم خص المتعدى بالذكر؟ و أجيب: بأن الأفضل فى غير المتعدى هو الماء، و أما الجمع بينه و بين الأحجار فيه فإنه أكمل، لانه المرتبه الثانيه فى الفضل، فحاول المصنف الإشعار بمرتبه كل واحد فى الفضل.

و وجه أفضليه الماء على الأحجار ظاهر، فإنه يزيل العين و الأثر بخلافها، و أما وجه أفضليه الجمع فأظهر، فإن فيه تنزيها لليد عن مخامره (٢) النجاسه، و قد اثنى الله تعالى على أهل قبا بمحبه التطهير لذلك (٣).

قوله: (و يجرى ذو الجهات الثلاث).

هذا أصح القولين (٤)، لأنه ثلاثة أحجار قوه، و لان المطلوب تعدد موضع

ص: ٩٦

١ - ١) ورد فى هدايه المسترشدين: ٢٤٨ [١] ما لفظه: (و منها ان الواجب فى المقام مفهوم أحدهما و المنع من الترك حاصل بالنسبه اليه و اختاره جماعه من الخاصه و العامه منهم العلامه فى النهايه و نهج الحق و السيد العميدى و الشهيد و المحقق الكركى و شيخنا البهائى و المحقق الخونسارى و الحاجبى و البيضاوى و عن القاضى حكايه إجماع سلف الأمة عليه و حكاه فى العده عن شيخنا المفيد و عزاه فى نهج الحق إلى الإماميه مؤذنا بإطباقهم عليه.

٢ - ٢) المخامره: المخالطه، انظر الصحاح (خمر) ٢: ٦٥٠.

٣ - ٣) التبيان ٥: ٣٠٠، مجمع البيان ٣: ٧٣.

٤ - ٤) ذهب الى الاجزاء الشيخ فى المبسوط ١: ١٧، و المحقق فى المعتبر ١: ١٣١، و [٢] ذهب الى عدم الاجزاء ابن البراج فى المهذب ١: ٤٠ و قيده بما إذا لم يقدر على ثلاثه أحجار، و يحيى بن سعيد فى الجامع للشرائع: ٢٧، و الشهيد فى الدروس: ٢.

والتوزيع على أجزاء المحل، و ان لم ينق بالثلاثة وجب الزائد، و يستحب الوتر، و لو نقي بدونها وجب الإكمال. المسح، كما دل عليه قوله عليه السلام في بعض الأخبار: «فليتمسح ثلاث مسحات» (١).

و قيل: لا يجزئ، و قوفا مع ظاهر النص الوارد بثلاثة أحجار (٢).

و جوابه: أن الحكم مستفاد من نص آخر، على أن ظاهره - لو أريد - لم يجز إلا الأحجار دون الخرق و نحوها. قوله: (و التوزيع على أجزاء المحل).

هذا أحد القولين (٣)، و معناه المسح ببعض أدوات الاستنجاء بعض محل النجاسة، و ببعض آخر بعضها آخر، و بما بقي ما بقي، مع حصول النقاء المعبر.

و وجه إجزائه تناول إطلاق النص له، و ليس في شيء من النصوص ما يدل على استيعاب المحل كله بجميع المسحات.

و قيل (٤): بعدم الاجزاء، لأنه خلاف المتبادر من الإطلاق، و لأن الثلاث حينئذ، في قوه مسحه واحده، و هذا أحوط القولين. قوله: (و لو نقي بدونها وجب الإكمال).

هذا أصح القولين (٥)، لإطلاق النصوص اعتبار مسحات ثلاث (٦)، فيجب الوقوف معها، و لأن زوال النجاسة حكم شرعي، فيتوقف على سببه الشرعي.

و قيل: لا يجب، لأن المعبر النقاء و قد حصل (٧). و فيه منع، و إنما المعبر

ص: ٩٧

١- ١) في التهذيب ١: ٤٦، ٢٠٩، حديث ١٢٩، ٦٠٤، وورد مضمون الحديث، و ورد النص في مسند أحمد ٣: ٣٣٦.

٢- ٢) قاله جماعة منهم: الشيخ في النهاية: ١٠، و [١] ابن إدريس في السرائر: ١٦، و ابن حمزه في الوسيله: ٣٥.

٣- ٣) قاله الشيخ في المبسوط ١: ١٧، و الشهيد في الذكري: ٢٠.

٤- ٤) القول للمحقق الحلبي في شرائع الإسلام ١: ١٩.

٥- ٥) قاله ابن إدريس في السرائر: ١٦، و المحقق في الشرائع ١: ١٩.

٦- ٦) التهذيب ١: ٤٦، حديث ١٢٩-١٣٠.

٧- ٧) قاله جماعة منهم: الشيخ في النهاية: ١٠، و الخلاف ١: ١٠، مسأله ٤٩ كتاب الطهاره، و ابن حمزه في الوسيله: ٣٥.

و لا يجزئ المستعمل، و لا النجس، و لا ما يزلق عن النجاسه.

و يحرم بالروث، و العظم، و ذى الحرمة كالمطعم، و تربه الحسين عليه السلام و يجزئ. النقاء على الوجه المخصوص، فعلى هذا، هل الحكم بطهاره المحل موقوف على الإكمال، أم الطهاره دائره مع النقاء، و الإكمال واجب؟ الظاهر الأول لما قلناه، فلو تركه و صلى لم تصح صلاته.

قوله: (و لا يجزئ المستعمل، و لا النجس).

إنما لا يجزئ المستعمل إذا كان نجسا، حتى لو طهر جاز استعماله ثانيا، فالجمع بينه و بين النجس لا فائده فيه.

و يمكن أن يقال: المستعمل بعد نقاء المحل بما دون الثلاث ليس بنجس مع صدق الاستعمال عليه، ففائده الجمع: التنبيه على عدم إجزائه. و فيه بعد، بل الظاهر إجزاؤه لا تنفاه المانع، فإنه طاهر.

قوله: (و يحرم بالروث، و العظم).

لورود النهى عن الاستنجاء بهما، معللا بأنهما طعام الجن و دوابهم (١)، و منه يستفاد تحريم الاستنجاء بمطعم الانس.

قوله: (و تربه الحسين عليه السلام).

يوجد فى عبارته بعض الأصحاب: ما كتب عليه القرآن، و فيه شىء، فان هذا يقتضى كفر فاعله. و فى التربه المقدسه، إن دل استعمالها على الاستخفاف بالحسين عليه السلام كذلك.

قوله: (و يجزئ).

أى: كل واحد من الأمور المذكوره، من الروث و ما بعده- و هذا أصح القولين (٢)- لعدم المنافاه بين النهى و الاجزاء فى نحوه مما ليس بعباده، إذ ليس مطلوبا

ص: ٩٨

١- (١) الفقيه ١: ٢٠ حديث ٥٨، التهذيب ١: ٣٥٤ حديث ١٠٥٣.

٢- (٢) ذهب إليه العلامة فى المختلف: ١٩، و الشهيد فى الذكري: ٢١.

و يجب على المتخلى ستر العوره. و يحرم استقبال القبلة و استدبارها مطلقا، للقربه فينافيه النهى، كما لو استنجى بحجر أو ماء مغصوبين، و قيل: لا يجزئ للنهى (١).

و قد عرفت أنه إنما يقتضى الفساد فى العباده المطلوبه للقربه، لا مطلقا.

قوله: (و يجب على المتخلى ستر العوره).

أى: جلوسه بحيث لا ترى عورته، و معلوم: أن ذلك حيث يكون النظر محرما، فالزوجه و المملوكه التى يباح وطؤها، و من حضوره و غيبته سواء، من الحيوان و الطفل الذى لا يميز، لا يجب التستر عنهم.

قوله: (و يحرم استقبال القبلة و استدبارها مطلقا).

المراد: الاستقبال و الاستدبار بالبدن فى حال قضاء الحاجه، و توهم بعضهم أن تحريم ذلك منوط بالعوره حتى لو حرفها زال المنع (٢) ليس بشىء، لدلاله النصوص صريحا على ما قلناه.

و المراد بالقبلة: العين للقريب، و الجبهه للبعيد، و سيأتى تحقيقه إن شاء الله تعالى.

و أراد بقوله: (مطلقا) استواء الصحراء و البنيان فى التحريم.

و قال بعض الأصحاب بکراهه الاستقبال و الاستدبار مطلقا (٣).

و بعضهم بالتحريم فى الصحراء، و الكراهه فى البیان (٤)، و هما ضعيفان.

و اعلم: ان الاستقبال و الاستدبار بالنسبه إلى القائم و الجالس معلوم، أما بالنسبه إلى المضطجع و المستلقى، فإن بلغ بهما العجز الى هذا الحد، فلا بحث فى ان الاستقبال و الاستدبار- بالنسبه إليهما فى التخلی- يحال على استقبالهما فى الصلاه، و الا ففيه تردد ينشأ من أن هذه حاله استقبال و استدبار فى الجملة، و من أن ذلك إنما هو

ص: ٩٩

١- ١) ذهب إليه الشيخ فى المبسوط ١: ١٦، و المحقق فى المعبر ١: ١٣٢، و الشرائع ١: ١٩. [١]

٢- ٢) يلوح هذا المذهب من كلام الشيخ فى المبسوط ١: ١٦، و قاله الشهيد فى الألفيه: ٣٧.

٣- ٣) نسبه العلامة فى التذکره ١: ١٢ لابن الجنيد.

٤- ٤) ذهب إليه سلالر فى المراسم: ٣٢.

و ينحرف في المبني عليهما. و يستحب ستر البدن، و تغطيه الرأس، و التسميه، و تقديم اليسرى دخولا و اليمنى خروجاً، و الدعاء عندهما و عند الاستنجاء و الفراغ منه. و الاستبراء في البول للرجل، بالنسبه إلى العاجز، و لهذا لو حلف ليستقبلن لم يبرأ بهذه الحاله مع القدره على غيرها، و لعل هذا أقرب.

قوله: (و ينحرف في المبني عليهما).

أى: وجوباً، بحيث يخرج عن الاستقبال و الاستدبار.

قوله: (و يستحب ستر البدن).

المراد به: جلوسه للحاجه حيث لا يرى، إما بان يلج حفيه، أو يدخل بناينا، أو يبعد بحيث لا يرى.

قوله: (و التسميه).

المراد بها قول: (بسم الله و بالله، أعوذ بالله من الرجس النجس، الى آخره) (١).

قوله: (و تقديم اليسرى دخولا).

هذا في البنيان ظاهر، أما في الصحراء فلا يصدق الدخول و الخروج، و يمكن أن يقال: التقديم هنا منوط بموضع الجلوس، على ما فيه من التكلف.

قوله: (و الاستبراء في البول للرجل).

قال الشيخ في الاستبصار بوجوبه، و به روايه محموله على الاستحباب (٢)، و تقييده بالرجل يشعر بعدم استحبابه للمرأة، و قوفاً مع ظاهر النص، و ربما قيل باستحبابه لها، فتستبرئ عرضاً (٣). فان قلنا به، فهل تتعدى إليها فائدته، بحيث يحكم

ص: ١٠٠

١- ١) الكافي ٣: ١٦ حديث ١، [١] التهذيب ١: ٢٥ حديث ٦٣ مع اختلاف يسير في المصدرين، و في السرائر: ١٦. (فالمستحب أن يقول: أعوذ بالله من الرجس النجس - بكسر الراء من الرجس و كسر النون من النجس - لأن هذه اللفظه إذا استعملت مع الرجس قيل: رجس نجس بخفض الراء و النون، و إذا استعملت مفرداً قيل: نجس بفتح النون و الجيم معاً).

٢- ٢) الاستبصار ١: ٤٩ حديث ١٣٨.

٣- ٣) قاله العلامة في المختلف: ٢٠.

بأن يمسح من المقعده إلى أصل القضيب ثلاثا، و منه الى رأسه ثلاثا، و ينتره ثلاثا، فان وجد بللا بعده مشتبهها لم يلتفت، و لو لم يستبرئ أعاد الطهاره.

و لو وجده بعد الصلاه أعاد الطهاره خاصه، و غسل الموضع و مسح بطنه عند الفراغ. و يكره استقبال الشمس و القمر بفرجه فى الحديثين، بطهاره البلل المشتبه بعده، و عدم كونه ناقضا؟ و جهان، و يحتمل قويا الحكم بطهاره الخارج منها، و عدم النقض به مع اشتباهه و إن لم تستبرئ، و القول بتعديه الحكم باستحباب الاستبراء إليها ضعيف، لان فيه خروجا عن المنصوص، مع انتفاء محله.

قوله: (و لو وجده بعد الصلاه أعاد الطهاره خاصه).

لأن ذلك حدث متجدد.

قوله: (و مسح بطنه عند الفراغ).

أى: بعده قائما بيده اليمنى، قاله المفيد رحمه الله (١)، و من تبعه (٢).

قوله: (و يكره استقبال الشمس و القمر بفرجه فى الحديثين).

لثبوت النهى عن ذلك - و المراد: نفس القرص دون الجبهه، بخلاف القبلة - عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: لا يبولن أحدكم، و فرجه باد للقمر» (٣).

قال المصنف فى المنتهى: لو استتر عنهما بشيء فلا بأس، لأنه لو استتر عن القبلة بالانحراف جاز، فهاهنا أولى (٤).

ص: ١٠١

١ - ١) المقنعه: ٤.

٢ - ٢) تبعه سائر فى المراسم: ٣٣، و الشهيد فى البيان: ٦.

٣ - ٣) التهذيب ١: ٣٤ حديث ٩٢ و فى آخره «يستقبل به».

٤ - ٤) المنتهى ١: ٤٠. [١]

و استقبال الريح بالبول في الصلبيه، و قائما و مطمحا، و في الماء جاريا و راكدا. قوله: (و استقبال الريح بالبول).

للهي عنه (١)، و لثلا يعكس الريح البول فيرده على جسد المتخلى و ثيابه.

و في الذكرى عدّ في المكروهات: استقبال الريح و استنباره (٢)، معللا- بنهي الحسن عليه السلام عنه (٣) قوله: (و البول في الصلبيه).

لثلا يعود عليه، و كذا ما في معناها، كالجلوس في أسفل المنحدره، و يشهد لذلك قول الرضا عليه السلام: «من فقه الرجل أن يرتاد لبوله» (٤) أي: يتخير موضعا مناسبا، كالمرتفع، أو كثير التراب.

قوله: (و قائما و مطمحا).

عللت كراهيه البول قائما في الأخبار بأنه من الجفاء (٥)، أي: البعد عن الآداب، و لأنه يعود عليه غالبا.

و نهى أن يطمّح (٦) الرجل ببوله من السطح في الهواء (٧)، و هو قريب من البول قائما في العله.

قوله: (و في الماء جاريا و راكدا).

علل في الاخبار بأن للماء أهلا (٨)، و لا ريب أن الراكد أشد كراهيه، لأنه أشد قبولا للانفعال، و لما روى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بأن يبول الرجل في الماء الجاري» (٩).

ص: ١٠٢

١- (١) الكافي ٣:١٥ حديث ٣، [١] الفقيه ١:١٨ حديث ٤٧، التهذيب ١:٢٦، ٣٣، ١:٢٦، ٣٣، ٤٧، الاستبصار ١:٤٧ حديث ١٣١.

٢- (٢) الذكرى: ٢٠.

٣- (٣) الفقيه ١:١٨ حديث ٤٧.

٤- (٤) الكافي ٣:١٥ حديث ١، [٢] التهذيب ١:٣٣ حديث ٨٦.

٥- (٥) الكافي ٣:١٥ حديث ٤، الفقيه ١:١٦، ١٩، ١:١٦، ١٩، ٣٦، ٥١، علل الشرائع: ٢٧٨ باب ١٨٦.

٦- (٦) طمّح ببوله و بالشىء: رمى به في الهواء (طمح) لسان العرب ٥:٣٥٥، ٢: [٣].

٧- (٧) الكافي ٣:١٥ حديث ٤، [٤] الفقيه ١:١٩ حديث ٥٠.

٨- (٨) التهذيب ١:٣٤ حديث ٩٠، الاستبصار ١:١٣ حديث ٢٥.

٩- (٩) التهذيب ١:٣١ حديث ٨١، الاستبصار ١:١٣ حديث ٢٣.

و الحدث فى الشوارع و المشارع، و مواضع اللعن، و تحت المثمره، و فىء النزّال، و لا- يبعد أن يقال: أن الماء المعدّ فى بيوت الخلاء لأخذ النجاسه و اكتنافها - كما يوجد فى الشام، و ما جرى مجراها من البلاد الكثيره الماء- لا يكره قضاء الحاجه فيه.

قوله: (و الحدث فى الشوارع و المشارع).

الشوارع، جمع شارع: و هو الطريق، و المشارع، جمع مشرعه: و هى طريق الماء للوارده.

قوله: (و مواضع اللعن).

عن زين العابدين عليه السلام: أنها أبواب الدور (١)، و قيل: مجمع النادى (٢) لتعرضه للعنهم.

قوله: (و تحت المثمره).

أى: الأشجار المثمره، و الظاهر أنه لا يراد بها ذات الثمر بالفعل، بل ما من شأنها ذلك، كما فى شاه لبون على ما صرحوا به، و لان المشتق لا- يشترط فى صدقه بقاء أصله، و لان ذلك موجب لبقاء النفره من ثمرها فى النفس، و هذا إنما هو فى المملوك له أو المباح، أما ملك الغير فلا يجوز قطعاً إلا بأذنه، و يضمن ما يتلف.

قوله: (و فىء النزّال).

المراد به: موضع الظل المعد لنزول القوافل و المترددين، كموضع ظل جبل، أو شجره، و نحو ذلك.

و يمكن أن يراد به: أعم من ذلك، و هو الموضع المعد لنزولهم مطلقاً، نظراً إلى أنهم يرجعون فى النزول إليه، من فاء إذا رجع و فيه تجوز، و الأول هو الموجود فى الأخبار (٣).

ص: ١٠٣

١- ١) الكافى ٣: ١٥، حديث ٢، [١] الفقيه ١: ١٨، حديث ٤٤، التهذيب ١: ٣٠، حديث ٧٨.

٢- ٢) مجمع النادى: مجلس القوم و متحدّتهم. انظر الصحاح (ندا) ٦: ٢٥٠٥.

٣- ٣) الكافى ٣: ١٦، حديث ٥، ٦، الفقيه ١: ١٨، حديث ٤٥، المقنع: ٣، التهذيب ١: ٣٠، حديث ٧٩، ٨٠.

و جحره الحيوان، و الأفييه، و مواضع التأذى، و السواك عليه، و الأكل و الشرب. و الكلام إلا بالذكر، أو حكاية الأذان، أو قراءه آيه الكرسى، أو طلب الحاجه المضر فوتها، قوله: (و جحره الحيوان).

هى: بكسر الجيم و فتح الحاء و الراء المهملتين جمع جحر للنهى عنه (١)، و لأنه لا يؤمن خروج حيوان يلسعه، فقد حكى: أن سعد بن عباده بال فى جحر بالشام فاستلقى ميتا، فسمعت الجن تنوح عليه بالمدينه، و تقول:

نحن قتلنا سيد الخزرج سعد بن عباده

و رمينا به سهمين فلم نخط فؤاده (٢)

قوله: (و الأفييه).

هى: جمع فناء بكسر الفاء، و هو ما امتد من جوانب الدار (٣)، و المراد به:

حريمها خارج المملوك منها.

قوله: (و السواك عليه).

أى: حاله الحدث، فالمضاف محذوف، و علل فى الأخبار (٤) بأنه يورث البخر (٥).

قوله: (و الكلام إلا بالذكر، أو حكاية الأذان، أو قراءه آيه الكرسى، أو طلب الحاجه المضر فوتها).

أما الذكر، فيدل عليه حديث: «ذكرى على كل حال حسن» (٦).

و أما حكاية الأذان: فحكاية شيخنا، فى الذكرى، بقوله: و قيل (٧)،

ص: ١٠٤

١- ١) سنن أبى داود ١: ٨ حديث ٢٩، و مستدرک الصحيحين ١: ١٨٦.

٢- ٢) أسد الغابه ٢: ٢٨٤، [١] الاستيعاب ٢: ٤٠، [٢] تنقيح المقال ٢: ١٦. [٣]

٣- ٣) الصحاح (فنى) ٦: ٢٤٥٧.

٤- ٤) الفقيه ١: ٣٢ حديث ١١٠، التهذيب ١: ٣٢ حديث ٨٥.

٥- ٥) البخر: نتن الفم. الصحاح ٢: ٥٨٦ (بخر).

٦- ٦) التهذيب ١: ٢٧ حديث ٦٨.

٧- ٧) الذكرى: ٢٠. [٤]

و طول الجلوس، و الاستنجاء باليمين، و اليسار فيها خاتم عليه اسم الله تعالى أو أنبيائه أو الأئمة عليهم السلام، أو فضّه من حجر زمزم، و مستنده عموم الأمر بالحكاية، و أنه ذكر.

و ربما قيل باستثناء الصلاة على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله عند ذكره.

و أما قراءه آيه الكرسي، فلقول أبي عبد الله عليه السلام: «لم يرخص في الكنيف في أكثر من آيه الكرسي، و حمد الله، أو آيه» (١).

و يجب رد السلام، كما صرح به المصنف في المنتهى (٢).

و استحباب الحمد له (٣) للعاطس و هي ذكر، و التسميت، و فيه شيء.

قوله: (و طول الجلوس).

لما ورد في الأخبار أنه يورث الناسور (٤)، و الناسور بالنون: عله في حوالى المقعده.

قوله: (و الاستنجاء باليمين).

لما روى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله أنه قال: «من الجفاء الاستنجاء باليمين» (٥). و روى الجمهور عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله أنه نهى عنه و عن مسّ الذكر باليمين (٦)، و مع الحاجة تزول الكراهه.

قوله: (و باليسار و فيها خاتم عليه اسم الله تعالى، أو أنبيائه، أو الأئمة عليهم السلام، أو فضّه من حجر زمزم).

كراهه الاستنجاء باليسار إذا كان فيها خاتم كذلك، لا مطلقا، فلا يبعد أن يكون استئناف الجار للإشعار بأن الجملة الحاليه مختصه باليسار.

ص: ١٠٥

١- (١) الفقيه ١: ١٩ حديث ٢٢، التهذيب ١: ٣٥٢ حديث ١٠٤٢. و فيهما: «و يحمد الله».

٢- (٢) المنتهى ١: ٤١.

٣- (٣) هي قول: الحمد لله.

٤- (٤) الفقيه ١: ١٩ حديث ٢١ و فيه: الباسور، و هي الدامل في المقعده كما في مجمع البحرين (بسر) ٣: ٢٢١.

٥- (٥) الخصال ١: ٥٤ و فيه: «الاستنجاء باليمين من الجفاء».

٦- (٦) صحيح البخارى ١: ٥٠ باب ١٩، صحيح مسلم ١: ٢٢٥ باب ١٨، سنن ابن ماجه ١: ١٣ حديث ٣١٠، سنن النسائي ١: ٤٣.

فإن كان حوله.

فروع

إشارة

فروع:

أ: لو توضأ قبل الاستنجاء صحّ وضوءه

أ: لو توضأ قبل الاستنجاء صحّ وضوءه، وعندى أنّ التيمم إن كان لعذر لا يمكن زواله كذلك، و الظاهر: إن اسم فاطمه عليها السلام كأسماء الأئمة عليهم السلام.

و أما إذا كان فسه من حجر زمزم، فقد روى مقطوعاً جواز الفص منه، و كراهه الاستنجاء و هو فى اليد، و الأمر بنزعه عند إرادته [\(١\)](#).

و أورد عليه: أن إخراج الحصى من المسجد غير جائز، و أجيب: باستثناء ذلك للنص، و بأن هذا الحكم مبنى على الوقوع لا على الجواز، فلا يلزم من وقوعه جوازه.

لكن قال شيخنا فى الذكري: و فى نسخه الكافى للكلينى رحمه الله إيراد هذه الروايه بلفظ من حجاره زمرد، فعلى هذا يكون هو المراد من زمزم، قال: و سمعناه مذاكره [\(٢\)](#)، فحينئذ يسقط السؤال أصلاً.

و الفص بفتح الفاء، و الزمرد بالزاء و الذال المعجمتين، قال فى القاموس:

الزمرد بالضمات و شد الزاء: الزبرجد معرب [\(٣\)](#).

قوله: (فإن كان حوله).

أى: من تلك اليد الى غيرها.

قوله: (و عندى أنّ التيمم إن كان لعذر لا يمكن زواله كذلك).

هذا مبنى على أنّ التيمم إن كان لعذر لا- يرجى زواله-عاده-يجوز فعله مع سعه الوقت، فإنه حينئذ يتيمم، ثم يزيل النجاسه بالاستنجاء و يصلى.

و على هذا: فلو كان العذر مرجو الزوال لم يصح التيمم قبل الاستنجاء، لوجوب مراعاة ضيق الوقت فى صحه فعل التيمم.

-
- ١ - ١) الكافي ٣:١٧ حديث ٦ و فيه «من زمرد»، التهذيب ١:٣٥٥ حديث ١٠٥٩ و قد وردت اللفظتان (زمرد، زمرد) كما في القاموس (زمرد) ١:٢٩٨.
- ٢ - ٢) الذكري: ٢٠. [١]
- ٣ - ٣) القاموس (الزمرد) ١:٣٥٤.

و لو صَلَّى و الحال هذه أعاد الصلاة خاصة. فإذا وقع قبل الاستنجاء، لم يكن بدّ من زياده الوقت على وقت التيمم و الصلاة، إذ لا بد للاستنجاء من وقت، فيلزم وقوع التيمم مع السعه - مع كون العذر مرجو الزوال.

و على القول بجواز التيمم مع السعه مطلقا (1)، يصح التيمم قبل الاستنجاء مطلقا، و ينعكس الحكم على القول بمراعاة التضييق مطلقا.

و ربما قيل بجواز التيمم قبل الاستنجاء، من غير التفات الى هذا التفصيل، فلا يكون الحكم بجوازه حينئذ مبنيًا على القول بجوازه مع السعه، إما مطلقا، أو مع عدم رجاء زوال العذر، و ذلك لأن الاستنجاء و نحوه من إزاله النجاسه عن الثوب و البدن من جمله مقدمات الصلاة، فيجب أن يستثنى وقته مع وقت الصلاة، فلا ينافى التضييق - على القول به - كستر العوره، و استقبال القبلة.

و لأن الظاهر: أن المراد بالتضييق: العادى فلا ينافيه بقاء زمان يسير، و الآ لم يجز التيمم فى موضع يحتاج أن ينتقل عنه إلى مصلاه، و لا فعل الأذان و الإقامة، و هذا قوى متين.

و لا يخفى أن المراد بقول المصنف: (لا يمكن زواله) عدم الإمكان عادة، أى:

لا يرجى زواله.

قوله: (و لو صلى و الحال هذه أعاد الصلاة خاصة).

هذا أصح القولين، و قيل: إن ترك غسل مخرج البول لزمه إعادة الطهاره أيضا، بخلاف مخرج الغائط، فيقتصر فيه على إعادة الصلاة (2)، و هو ضعيف.

ص: ١٠٧

١- ١) قاله ابن بابويه فى المقنع: ٨-٩.

٢- ٢) قال الشيخ الصدوق فى المقنع: ٥) (و ان نسيت أن تستنجى بالماء فأعد الوضوء و الصلاة). و قال فى الفقيه ٢١: ١) (و من نسى أن يستنجى من الغائط حتى صلى لم يعد). و قال العلامة فى المختلف: ١٩) (و قال أبو جعفر بن بابويه: من صلى و ذكر. و من نسى أن يستنجى من الغائط حتى يصلى لم يعد الصلاة)، فتأمل.

ب: لو خرج أحد الحدثين

ب: لو خرج أحد الحدثين اختص مخرجه بالاستنجاء.

ج: الأقرب جواز الاستنجاء في الخارج

ج: الأقرب جواز الاستنجاء في الخارج من غير المعتاد إذا صار معتادا.

د: لو استجمر بالنجس بغير الغائط وجب الماء

د: لو استجمر بالنجس بغير الغائط وجب الماء، و به يكفي الثلاثة غيره.

المقصد الثاني: في المياه

إشارة

المقصد الثاني: في المياه، و فصوله خمسة:

الأول: في المطلق

إشارة

الأول: في المطلق، و المراد به ما يستحق إطلاق اسم الماء عليه من غير قيد و يمتنع سلبه عنه، قوله: (الأقرب جواز الاستنجاء في الخارج من غير المعتاد إذا صار معتادا).

لو قال بدل هذا: الأقرب جريان أحكام الاستنجاء، الى آخره لكان أوضح، إذ ربما يتبادر الى الفهم من الاستنجاء غسل المحل، فربما أوهم أن مقابل الأقرب عدم جوازه، و ليس بفاسد، لأن المراد بالاستنجاء غسل مخصوص يتعلق به حكم طهاره الماء المنفصل، أو مسح مخصوص بالأحجار و نحوها، فإذا لاحظ الذهن هذا المعنى فلا وهم.

و وجه القرب: أنه باعتياده صار مخرجا حقيقيا تتناوله إطلاقات النصوص، فتتعلق به أحكام الاستنجاء، كما تتعلق به أحكام النقض، و يحتمل ضعيفا العدم، لاختصاص الاستنجاء بتخفيف في الأحكام، فيقتصر فيه على موضع اليقين، و ضعفه ظاهر.

قوله: (و به يكفي الثلاثة غيره).

أى: لو استجمر بالنجس بالغائط يكفي الثلاثة- أى: الأحجار الثلاثة أو ما في حكمها المعلومه مما سبق- غيره، أى: غير ذلك النجس بالغائط، لامتناع اعتبار النجس في التطهير، و وجهه: ان نجاسه الغائط واحده، فلا يتفاوت الحكم بطريانه على المحل، و إلا

لزم اجتماع الأمثال، و يحتمل تعين الماء لأن الاستجمار رخصه، فيختص بنجاسه المحل.

قوله: (المقصد الثاني: في المياه، و فصوله خمسة: الأول: في المطلق، و المراد به ما يستحق إطلاق اسم الماء عليه من غير قيد و يمتنع سلبه عنه).

هذا بيان لمدلول لفظ الماء المطلق، فهو تعريف لفظي على قانون أهل اللغة،

ص: ١٠٨

و هو المطهر من الحدث و الخبث خاصه ما دام على أصل الخلقه، فإن خرج عنها بممازجه طاهر فهو على حكمه و إن تغير أحد أوصافه، ما لم يفتر صدق اسم الماء عليه الى قيد فيصير مضافا، و عزفه بخاصتى الحقيقه اللتين أحدهما ثبوتيه، و الأخرى سلبيه.

و المراد بقوله (ما يستحق) ثبوت ذلك له عند أهل العرف، و المراد ب(إطلاق اسم الماء عليه): جعله بإزائه بحيث يستفاد منه من غير توقف على قرينه.

و لا- يخفى: أن استحقاق إطلاق اسم الماء عليه لا- ينافى جواز تقييده مع ذلك، كما يقال: ماء الفرات و ماء البحر، فالاستحقاق ثابت و إن جاز مثل هذا التقييد، بخلاف المضاف، فإن تقييده لازم، و لا يستحق الإطلاق المذكور.

و المراد بامتناع سلبه عنه: عدم صحته عند أهل الاستعمال، بحيث يخطئون من سلب اسم الماء عن المستحق لإطلاقه عليه.

قوله: (و هو المطهر من الحدث و الخبث خاصه).

أكد بقوله: (خاصه): ما استفيد من الحصر فى قوله: (و هو المطهر)، فهى حال مؤكده.

و المراد: اختصاصه بالأمرين معا، من بين سائر المائعات، فلا- يرد المضاف عند بعض الأصحاب (١) إذ ليس كذلك، و لا التراب، على أن تطهيره غير تام، فإن إناء الولوج إنما يطهر بالتراب و الماء معا.

و قوله: (ما دام على أصل الخلقه) ظرف للحصر المذكور، فإن (ما) هذه بمعنى: المدّه، أى الاختصاص المذكور ثابت للمطلق فى مده دوامه على أصل خلقته.

قوله: (فان خرج عنه بممازجه طاهر).

الممازجه: هى المخالطه، و هى انما تتحقق فى الشيتين إذا وصل أحدهما إلى الآخر، و اختلط به كالزعفران و غيره من الأصباغ التى تنماع (٢) فى الماء.

و قد اقتصر المصنّف على بيان حكم الممازج من الطاهر و النجس، فبقى

ص: ١٠٩

١-١) كابين بابويه فى الهدايه: ١٣.

٢-٢) تنماع: من انماع السمن أى ذاب، انظر القاموس ٣: ٨٦ ماده (ممع).

و ان خرج بممازجه النجاسه فأقسامه ثلاثه:

الأول: الجارى

اشاره

الأول: الجارى، و أنّما ينجس بتغير أحد أوصافه الثلاثه-أعنى:

اللون، و الطعم، و الرائحة-التي هي مدار الطهوريه، و زوالها- حكم تغير الماء بنحو الجيفه على الشاطئ، و وقوع الأشياء غير الممازجه، مثل الخشب و عظم نجس العين بغير بيان.

اللهم إلا أن يقال: أراد بالممازج للماء الواقع فيه مطلقا.

و حكم التغير بالجيفه يعلم بأدنى تأمل للاحكام التي أوردها في هذا البحث.

و اعلم أنه يندرج في قوله: (بممازجه طاهر) ما يقع في الماء بنفسه و ما يطرح فيه، سواء كان مما لا- ينفك الماء عنه غالبا كالطحلب و التراب و مطلق ما في مقرّه و ممره كالنوره، أم لا.

قوله: (فأقسامه ثلاثه).

إنما كانت أقسامه ثلاثه نظرا الى اختلاف أحكامه باختلاف هذه الأقسام الثلاثه عند أكثر الأصحاب، فكان انقسامه إليها باعتبار أحكامه.

قوله: (الأول الجارى).

المراد به النابع، لأن الجارى لا- عن نبع من أقسام الراكد، تعتبر فيه الكريه اتفاقا ممن عدا ابن أبي عقيل رحمه الله (1) بخلاف النابع.

قوله: (التي هي مدار الطهوريه و زوالها).

أى: أوصاف الماء الأصليه، التي هو عليها فى أصل خلقتة.

و المراد بأصل خلقتة: الحاله التي يخرج عليها من منبعه إن كان نابعا.

و المراد برائحه الماء: سلامته من رائحه مكتسبه، سواء كان له رائحه فى أصله، أم لا.

و اعلم: أن الدوران، هو ترتب الشئ على الشئ الذى له صلوح العليه، و الأول يقال له: الدائر، و الثانى يقال له: المدار، و هو قد

يكون مدارا للوجود خاصه كالهيه بالنسبه إلى الملك، و للعدم خاصه كالطهاره بالنسبه إلى الصلاه، و لهما معا

ص: ١١٠

١-١) حكاة العلامه في المختلف ٢: ١.

لا-مطلق الصفات كالحراره بالنجاسه إذا كان كرا فصاعدا،و لو تغيّر بعضه- نجس دون ما قبله و بعده. كالأوصاف الثلاثة الأصليه فى الماء بالنسبه إلى الطهوريه،فإنها مدار لوجودها،بمعنى أن وجودها يتبعه وجود الطهوريه،و لعدمها بمعنى أن عدمها يتبعه عدم الطهوريه.

و لما كان عدم المجموع يكفى فيه عدم جزء من أجزائه،كان عدم واحد من الأوصاف يتبعه عدم الطهوريه.

و الجار فى قوله(بالنجاسه)يتعلق بالمصدر فى قوله:(بتغير أحد أوصافه).

و استفاد من الحصر ب(إنما)أن التغير بالمتنجس لا يقتضى نجاسه الماء إذا كان كثيرا.

و الفعل فى قوله:(و إنما ينجس)مفتوح العين و مضمومها،على حدّ يعلم، و يكرم،نص عليه فى القاموس (١)،فعين الماضى مضمومه و مكسوره.

قوله: (إذا كان كرا فصاعدا).

أفاد بذلك اشتراط الكريه فى الجارى فينجس بالملاقاه لو كان دون الكر عنده،و مستنده عموم اشتراط الكريه،لعدم قبول النجاسه بالملاقاه،و هو ضعيف،مع مخالفته لمذهب الأصحاب،فإنه مما تفرد به المصنف،و ما احتج به من العموم معارض بعموم نفى البأس عن البول فى الماء الجارى من غير تقييد (٢)،و الترجيح معنا للأصل و الشهره،و العليه المستفاده من تعلق الحكم على وصف الجريان.

قوله: (و لو تغيّر بعضه نجس،دون ما قبله،و ما بعده).

لا ريب أن ما قبل المتغير لا ينجس على حال،لكونه نابعا،و على ما اختاره المصنف لا بد من بقاء كَرّ غير متغير.

و أما ما بعده،فان لم يستوعب التغير عمود الماء-أى:جميع أجزائه فى العرض و العمق-فكذلك،و لا تشتط الكريه لبقاء الاتصال بالنابع،و ان استوعب فلا بد فيه

ص: ١١١

١-١) القاموس ٢:٢٥٣.

٢-٢) الكافى ٣:١٢ حديث ١، التهذيب ١:٤٣ حديث ١٢١، ١٢٠، الاستبصار ١:١٣ حديث ٢٢، ٢١ و ان شئت المزيد فراجع الوسائل ١:١٠٧ باب ٥.

و ماء المطر حال تقاطره كالجارى، فإن لاقته نجاسه بعد انقطاع تقاطره فكالواقف. و ماء الحمام كالجارى، ان كانت له ماده هى
كر فصاعدا و إلا فكالواقف.

من الكريه، لتحقق الانفصال و إلا كان نجسا.

و إطلاق عبارته المصنف يتخرج على مذهب الأصحاب، لا على اشتراط الكريه فى الجارى، و هكذا صنع فى غير ذلك من مسائل
الجارى.

قوله: (و ماء المطر حال تقاطره كالجارى).

فلا تشترط فيه الكريه، و لا يعتبر جريانه من ميزاب، لإطلاق الخبر (١)، خلافا للشيخ رحمه الله (٢).

و على ما اختاره المصنف من اشتراط الكريه فى الجارى يلزمه اشتراطها هنا.

قوله: (كالجارى) مع قوله: (فان لاقته نجاسه بعد انقطاع تقاطره، فكالواقف) انما يظهر -لاختلاف التشبيه فيه معنى - على مقاله
الأصحاب، أما على مقالته فالكل سواء.

قوله: (و ماء الحمام كالجارى، إن كانت له ماده هى كر فصاعدا).

ينبغى أن يراد بماء الحمام ما فى حياضه الصغار، مما لا - يبلغ الكثر كما يليق بالمقام، إذ لا - يحسن البحث عن ما كان منه كثرًا
فصاعدا، و كما هو مفروض فى غير هذا الكتاب، مع إمكان أن يراد به الأعم، و اشتراط الكريه فى الماده إنما هو مع عدم استواء
السطوح بأن تكون الماده أعلى أو أسفل، لكن مع اشتراط القاهريه بفوران و نحوه فى هذا القسم، أما مع استواء السطوح فيكفى
بلوغ المجموع كثرًا، كالغديرين إذا وصل بينهما بساقيه، بل أولى لعموم البلوى هنا.

و اعلم أن اشتراط الكريه فى الماده هو أصح القولين للأصحاب (٣)، لانفعال

ص: ١١٢

١ - ١) الكافى ٣: ١٣ حديث ٣، الفقيه ١: ٧ حديث ٤.

٢ - ٢) انظر المبسوط ١: ٦.

٣ - ٣) منهم الشيخ فى النهايه: ٥، و العلامه فى المنتهى ١: ٦. [١]

أ: لو وافقت النجاسه الجارى فى الصفات فالوجه عندى الحكم بنجاسته

أ: لو وافقت النجاسه الجارى فى الصفات فالوجه عندى الحكم بنجاسته، إن كان يتغير بمثلها على تقدير المخالفه، وإلا فلا. ما دون الكرّ بالملاقاه، فلا يدفع النجاسه عن غيره.

وقال أبو القاسم بن سعيد رحمه الله: لا يشترط، لإطلاق الروايه بالماده عن الباقر عليه السلام (1) مع عموم البلوى بالحمام (2).
و جوابه وجوب التقييد بالكريه لعموم اشتراطها ترجيحاً للشهره.

و ينبغى التنبيه بشيء و هو أن الماده لا بد أن تكون أزيد من الكرّ، إذ لو كانت كرا فقط لكان ورود شيء منها على ماء الحمام موجبا لخروجها عن الكريه، فيقبل الانفعال حينئذ.

و معنى قوله: (و الا فكالواقف) أن الماده لو لم تكن كرا كان ماء الحمام كالواقف، يتنجس بالملاقاه مع القله.

و لا- يخفى أن اعتبار الكريه فى ماده ماء الحمام إنما هو حيث لا يكون منتزعا من الجارى، لأن الجارى لا يفعل بالملاقاه و إن كان قليلا- على الأصح- كما سبق.

قوله: (لو وافقت النجاسه الجارى فى الصفات فالوجه عندى الحكم بنجاسته، إن كان يتغير بمثلها على تقدير المخالفه، وإلا فلا).

كان حق العبارة أن يقول: لو وقعت نجاسه مسلوبه الصفات فى الجارى و الكثير لأن موافقه النجاسه الماء فى الصفات صادق على نحو الماء المتغير بظاهر أحمر إذا وقع فيه دم، فيقتضى ثبوت التردد فى تقدير المخالفه.

و ينبغى القطع بوجوب تقدير خلوّ الماء عن ذلك الوصف، لأن التغير هنا- على تقدير حصوله- تحقيقي، غايه ما فى الباب انه مستور على الحس، و قد نبه عليه شيخنا

ص: ١١٣

١- (١) الكافي ٣: ١٤ حديث ٢، التهذيب ١: ٣٧٨ حديث ١١٦٨.

٢- (٢) المعتمد ١: ٤٢.

فى البيان (١).

و التقييد بالجارى يمكن أن يكون خرّج مخرج التصوير للمسأله، مع أنه فى بحثه.

وفقه المبحث: أنه إذا وقعت النجاسه المذكوره فى الماء هل يبقى على طهارته مطلقا، أم يجب تقدير النجاسه على أوصاف مخالفه له؟ ثم يستفتى القلب على ذلك التقدير، فان شهد بتغير الماء بها حينئذ حكم بنجاسته، و الأ فهو على أصل الطهاره.

و فى المسأله قولان:

الأول منهما: قال به شيخنا فى الذكرى (٢)، محتجا بأن النص (٣) دال على انحصار نجاسه الماء فى تغير أحد أوصافه، و التغير حقيقه إنما هو الحسى، و اختيار المصنف هو الثانى، لأن التغير الذى هو مناط النجاسه دائر مع وجود الأوصاف، فإذا فقدت وجب تقديرها، و هو إعادة لمحل النزاع.

و احتج الفاضل ولد المصنف فى الشرح بأن الماء مقهور، لأنه كلما لم يصير الماء مقهورا لم يتغير بها على تقدير المخالفه، و ينعكس بعكس النقيض إلى قولنا: كلما تغير على تقدير المخالفه كان مقهورا (٤)، و كليه الأولى ممنوعه، فإن صوره النزاع صيروره الماء مقهورا [لا ينفك عنه] (٥) على تقدير المخالفه، فكيف يكون الحكم بعدم التغير التقديرى لازما لعدم صيروره الماء مقهورا لا ينفك عنه.

و يمكن الاحتجاج بأن المضاف المسلوب الأوصاف لو وقع فى الماء وجب

ص: ١١٤

١-١) البيان: ٤٤.

٢-٢) الذكرى: ٨.

٣-٣) الكافى ٣:٤ حديث ٦، ٣، الفقيه ١:١٢ حديث ٢٢، التهذيب ١:٢١٦ حديث ٦٢٥، ٦٢٤، الاستبصار ١:٩ حديث ٩، ١٠، و للمزيد راجع الوسائل ١:١٠٢ باب ٣ من أبواب الماء المطلق.

٤-٤) إيضاح الفوائد فى شرح القواعد ١:١٦.

٥-٥) ما بين المعقوفين زياده من نسخه «ح»

ب: لو اتصل الواقف القليل بالجارى لم ينجس بالملاقاه

ب: لو اتصل الواقف القليل بالجارى لم ينجس بالملاقاه، و لو تغير بعضه بها اختص المتغير بالتنجيس.

ج: الجريات المازة على النجاسه الواقفه طاهره

ج: الجريات المازة على النجاسه الواقفه طاهره و إن قلت عن الكرم مع التواصل. اعتبره، إما بقله الاجزاء و كثرتها، أو بتقديره مخالفا فى الأوصاف، على اختلاف القولين، و إذا وجب الاعتبار فى الجملة للمضاف، فللنجاسه أولى، و لأن عدم وجوب التقدير يفضى إلى جواز الاستعمال، و إن زادت النجاسه على الماء أضعافا، و هو كالمعلوم البطلان، فوجب تقدير الأوصاف، لأنها مناط التنجيس و عدمه.

و هذا القول أرجح و أقرب إلى الاحتياط.

فعلى هذا يمكن أن تقدر المخالفه على وجه أشد، كحدّه الخل، و ذكاء المسك، و سواد الحبر، لمناسبه النجاسه تغليظ الحكم.

و الظاهر اعتبار الوسط، اعتبارا للأغلب، لرجحانه.

و هل تعتبر أوصاف الماء وسطا، نظرا إلى شدة اختلافها كالعدوبه و الملوحة، و الرقه و الغلظه، و الصفاء و الكدوره؟ فيه احتمال، و لا يبعد اعتبارها، لأن له أثرا بينا فى قبول التغير و عدمه.

قوله: (لو اتصل الواقف القليل بالجارى لم ينجس بالملاقاه).

يشترط فى هذا الحكم علو الجارى، أو مساواه السطوح، أو فوران الجارى من تحت القليل إذا كان الجارى أسفل، لانتفاء ثبوته بدون ذلك.

قوله: (الجريات الماره على النجاسه الواقفه طاهره و إن قلت عن الكرم مع التواصل).

الجريه: هى الدفعه من الماء الجارى بين حافتى النهر عند جريانه على سطح منحدر.

و قد ذهب بعض العامه الى أن الجريات الحاصله فى الماء عند جريانه متفاصله معنى، و إن تواصلت حسا، فلكل جريه حكم نفسها، فيعتبر فيها الكثره، و الآ

الثانى:الواقف غير البئر ان كان كرا فصاعدا مائعا على اشكال هو ألف و مائتا رطل بالعراقى،أو ثلاثه أشبار و نصف طولاً فى عرض فى عمق لا ينجس بملاقاه النجاسه،بل بتغيره بها فى أحد أو صافه.

تنجست عند ملاقاه النجاسه لها،فلو مرت الجريات على نجاسه واقعه فى النهر،و كانت كل واحده منها لا تبلغ الكثره تنجست جميعها (١).

و لما كان هذا من الأوهام الفاسده التى لا يدل عليها دليل،تبه المصنف على الحكم مع الرد على المخالف.

قوله: (مائعا على إشكال).

الإشكال فى اشتراط المائعيه،و منشؤه:من أن الجمود لا- يخرج الماء عن حقيقته،و من أنه بجموده خرج عن صدق اسم الماء عليه،و الأحكام دائره مع الأسماء لوجوب اعتبار الدلاله الوضعيه،و لأن الجمود أخرجه عن شيوع الأجزاء،فلا يتقوى بعضها ببعض و لا يسرى الحكم من بعضها الى بعض،بل يختص موضع ملاقاه النجاسه بالتنجيس،و الأصح اعتبار المائعيه.

قوله: (هو ألف و مائتا رطل بالعراقى).

للأصحاب قولان:فى أن الأرتال عراقيه- كل رطل منها أحد و تسعون مثقالاً (٢)-أم مدنيه- كل رطل منها رطل و نصف بالعراقى (٣)-و المشهور بين الأصحاب الأول،و عليه الفتوى.

قوله: (أو ثلاثه أشبار و نصف طولاً فى عرض فى عمق).

أراد ب(فى)ضرب الحساب ليكون الحكم دائرا مع هذا المقدار،و إن تغيرت هذه الصوره،فيكون مجموع تكسيورها اثنين و أربعين و سبعة أثمان شبر.

و قال القطب الراوندى رحمه الله:إنه إذا بلغ مجموع الأبعاد الثلاثه للماء عشره

ص: ١١٤

١- ١) قاله الشافعى فى الأم ١:٤.

٢- ٢) ذهب اليه جمع منهم:المفيد فى المقنع:٨ و فيه(بالبغدادى)،و الشيخ فى المبسوط ١:٦،و ابن البراج فى المهذب ١:٢١،و الشهيد فى البيان:٤٤،و [١]اللمعه:١٥.

٣- ٣) ذهب اليه جمع منهم:الصدوق فى الفقيه ١:٦ حديث ٢ و أطلق فى المقنع:١٠،و المرتضى فى الناصريات (ضمن الجوامع

و ان نقص عنه نجس بالملاقاه لها و ان بقيت أوصافه،سواء قلّت النجاسه كرؤوس الابير من الدم أو كثرت،و سواء كان ماء غدیر،أو آنيه، أو حوض،أو غيرها. و الحواله فی الأشبار علی المعتاد،و التقدير تحقیق لا تقرب. أشبار و نصفا كان كرا،سواء كان تكسیره يبلغ ذلك أم لا.

قوله: (سواء قلّت النجاسه كرؤوس الابير من الدم أو كثرت).

خالف الشيخ رحمه الله في الحكم الأول فقال:ان القليل من الدم جدّا بحيث لا يدركه الطرف-أى لا يكاد يدركه لقلته،و مثل له المصنف برءوس الابير،و الأمر قريب-لا ينجس الماء القليل (١)تعويلا-على روايه (٢)لا-دلاله فيها على ذلك،و الأصح ما فى الكتاب.

قوله: (و سواء كان ماء غدیر أو آنيه أو حوض أو غيرها).

خالف المفيد (٣)و سلار (٤)رحمهما الله في ماء الآنيه و الحوض،فحكما فيه بالنجاسه و إن كان كثيرا،و ضعفه بين.

قوله: (و الحواله فى الأشبار على المعتاد).

المراد بالمعتاد:الموجود مثله غالبا،و هو الذى يراد بمستوى الخلقه.

قوله: (و التقدير تحقیق لا تقرب).

يظهر من كلام ابن الجنيد:أن الكثر ما بلغ تكسیره نحو من مائه شبر (٥)أن التقدير تقرب،لأن نحو الشىء ما شابهه و كان قريبا منه،فلو نقص شيئا يسيرا لم يقدر،و هو مذهب الشافعى (٦)من العامه.

ص: ١١٧

١- ١) المبسوط ١:٧. [١]

٢- ٢) الكافي ٣:٧٤ حديث ١٦، التهذيب ١:٤١٢ حديث ١٢٩٩، الاستبصار ١:٢٣ حديث ٥٧.

٣- ٣) المقنع: ٩.

٤- ٤) المراسم: ٣٦.

٥- ٥) نقله العلامة فى المختلف: ٣.

٦- ٦) المجموع ١:١٢٣، و كفايه الأخيار ١:٨.

أ: لو تغير بعض الزائد على الكر

أ: لو تغير بعض الزائد على الكر، فإن كان الباقي كرا فصاعدا اختص المتغير بالتنجيس، وإلا عمّ الجميع.

و الأصح: أنه تحقيق، فلا يغتفر نقصان شيء وإلا لم يكن الحدّ حداً.

و هنا سؤالان: أحدهما: إن أحد الحديد للكّر مرجعه إلى الأشبار، وهي متفاوتة، حتى أنه قلّ أن يكون شبر شخص مطابقاً لشبر آخر، ومع التفاوت كيف يكون تحقيقاً؟!.

الثاني: إن مقدار كل من تحديدي الكر لا ينطبق على الآخر ولا يساويه، على أنه قد قيل: بأن الكر ما كان كل واحد من أبعاده الثلاثة ثلاثة أشبار، وهو قول القميين (١)، واختاره المصنف في المختلف (٢)، وحينئذ فتظهر شدة التفاوت، وكيف يحدّ مقدار واحد بحدين مختلفين، وقد كان اللازم الحكم للأقلّ بكونه الحدّ المعتمد دون الآخر؟!

و الجواب عن الأول: أنه ليس المراد من التقدير التحقيقي عدم التفاوت أصلاً، فإن الموازين تتفاوت فكيف الأشبار؟ بل المراد عدم جواز نقصان شيء مما جعل حداً بعد تعيينه في قدر مخصوص، وعلى التقريب يجوز.

و عن الثاني: أن الظاهر أن اختلاف الحديد لاختلاف المياه في الوزن باعتبار الرقّة والصفاء و مقابلهما، فربما بلغ مقدار من ماء مخصوص الكريه بأحدهما دون الآخر، و ينعكس ذلك في ماء آخر مع فرض الاستواء، فالحدّ الحقيقي هو الأقل، والزائد منزل على الاستحباب.

قوله: (لو تغير بعض الزائد على الكر).

المراد بعض المجموع الزائد على الكر، لا بعض ما به الزيادة، وإلا لم ينتظم معه قوله: (فإن كان الباقي كرا فصاعداً). (٣)

١-١) الفقيه ١: ٦.

٢-٢) المختلف: ٤.

٣-٣) هكذا ورد هذا القول من دون شرح.

ب: لو اغترف ماء من الكر المتصل بالنجاسة المتميزه

ب: لو اغترف ماء من الكر المتصل بالنجاسة المتميزه، كان المأخوذ طاهرا و الباقي نجسا، و لو لم يتميز كان الباقي طاهرا أيضا.

ج: لو وجد نجاسة في الكر

ج: لو وجد نجاسة في الكر، و شكَّ في وقوعها قبل بلوغ الكريه أو بعدها فهو طاهر، قوله: (لو اغترف ماء من الكر المتصل بالنجاسة المتميزه كان المأخوذ طاهرا و الباقي نجسا، [و لو لم يتميز كان الباقي طاهرا أيضا]) (١).

المراد ب(المتميزه): ما لم تكن مستهلكه، لتشمل الجامده و المائعه، فتكون غير المتميزه-في الحكم الثاني-هي المستهلكه.

و يجب أن يكون الاغتراف بآله على وجه يكون الماء مستوليا عليها، فلو كان الماء يدخلها شيئا فشيئا فالجميع نجس، لنقصان الكر بأول دخول شيء منه في آله الاغتراف.

و لو اغترف النجاسة انعكس الحكم: فيكون المأخوذ و باطن الإناء نجسا، و الباقي و ظاهر الإناء طاهرا.

قوله: (لو وجد نجاسة في الكر، و شكَّ في وقوعها قبل بلوغ الكريه أو بعدها فهو طاهر).

لا ريب أن النجاسة سبب في تنجيس ما تلاقيه مع اجتماع جميع المعدّات لقبول التنجيس، و كذا لا ريب أن بلوغ الماء حدّ الكريه سبب لزوال التنجيس، و لمنع قبوله مع انتفاء المانع من ذلك، فإذا وجدت النجاسة و بلوغ حدّ الكريه في ماء، و لم يعلم السابق و اللاحق، كان محكوما بطهارته، لأن المقتضى للطهاره هنا موجود-و هو بلوغ الكريه-و المانع هنا-و هو سبق النجاسة لا غيره-مشكوك فيه، فينتفى بالأصل، فيعمل المقتضى عمله.

و أما المقتضى للتنجيس-و هو النجاسة-فإن تأثيره مشروط بعدم الكريه، و لا يكون ذلك إلا مع السبق، و هو غير معلوم، فينتفى بالأصل.

ص: ١١٩

و لو شكّ في بلوغ الكريّه فهو نجس.

الثالث: ماء البئر

الثالث: ماء البئر ان غيرت النجاسه أحد أوصافه نجست إجماعاً، و ان لاقته من غير تغيير فقولان، أقربهما البقاء على الطهاره. قوله: (و لو شك في بلوغ الكريه فهو نجس).

لأن المقتضى للتنجيس موجود، و المانع مشكوك فيه، فينتفى بالأصل - كما سبق - لكن الحكم بالنجاسه هنا مطلقاً مشكلاً، لوجوب اعتبار هذا الماء إذا تعين للاستعمال، لأنه إذا توقف تحصيل الماء الطاهر على الاعتبار و جب الاعتبار، و لم يجز التيمم و لا الصلاه بالنجاسه من دونه، فيمكن حمل ذلك على ما إذا تعدّر اعتباره بوقوع ماء آخر فيه حصل به الجهل، بقدر ذلك الماء حين وصول النجاسه إليه، و نحو ذلك.

قوله: (ماء البئر إن غيرت النجاسه).

عرّف شيخنا الشهيد في شرح الإرشاد البئر بأنها: مجمع ماء نابع من الأرض لا يتعدّها غالباً، و لا يخرج عن مسماها عرفاً (١).

و القيد الأخير موجب لإجمال التعريف، لأن العرف الواقع لا يظهر أي عرف هو، أعرف زمانه صلّى الله عليه و آله، أم عرف غيره؟ و على الثاني، فيراد العرف العام، أم الأعم منه و من الخاص؟ مع أنه يشكل إرادته عرف غيره صلّى الله عليه و آله، و الآ لزم تغير الحكم بتغيير التسميه، فيثبت في العين حكم البئر لو سميت باسمه، و بطلانه ظاهر.

و الذي يقتضيه النظر: أنّ ما ثبت إطلاق اسم البئر عليه في زمنه صلّى الله عليه و آله، أو زمن أحد الأئمه المعصومين صلوات الله عليهم، كالتى في العراق و الحجاز، فثبوت الأحكام له واضح، و ما وقع فيه الشك فالأصل عدم تعلق أحكام البئر به، و إن كان العمل بالاحتياط أولى.

قوله: (و إن لاقته من غير تغيير فقولان: أقربهما البقاء على الطهاره).

إذا لم تغير النجاسه ماء البئر للأصحاب في المسأله أقوال، و قول المصنف:

إن فيها قولين تسامع، لأن البقاء على الطهاره قول، و مقابله كأنه قول آخر، و حاصل

ص: ١٢٠

[١ - ١) غايه المراد في شرح الإرشاد: ٧. [١]

الخلافا يرجع الى اربعة أقوال:

الأول:الحكم بالنجاسه بالملاقاه مطلقا،و اليه ذهب أكثر الأصحاب (١).

و الثانى:الحكم ببقاء الطهاره و النزع مستحب،و إليه ذهب المصنف و جماعه (٢).

الثالث:القول بعدم النجاسه مع وجوب النزع تعبدا،و هو قول الشيخ فى التهذيب (٣).

الرابع:القول بعدم النجاسه إن كان ماؤها كرا و إلا تنجس (٤).

و هذان القولان نادران،و أما الأولان فالأخبار فى الدلاله عليهما مختلفه (٥)، و لا يكاد يوجد خبر واحد من الأخبار الداله على النجاسه سليما عن الطعن،و أخبار الطهاره (٦)-مع سلامتها عن ذلك-أقوى دلالة و متأيده بالأصل،و بدلائل أخرى:

منها:ما ذكره المصنف فى المنتهى:لو نجست البئر بالملاقاه لما طهرت، و التالى ظاهر البطلان (٧).

بيان الملازمه:أن الدلو و الرشا (٨)و جوانب البئر تتنجس بملاقاه الماء النجس، و نجاستها مانعه من حصول الطهاره فى الماء بالنزع لدوام ملاقاتها،و كذا المتساقط من الدلو حال النزع خصوصا الدلو الأخير،و ليس ارتكاب الحكم بطهارتها،بعد

ص:١٢١

١ - ١) من القائلين به:المفيد فى المقنعه:٩،و المرتضى فى الانتصار:١١،و أبو الصلاح فى الكافى فى الفقه:١٣٠، و عبارته غير صريحه،و الشيخ فى المبسوط ٩:١،و الشهيد فى البيان:٤٥،و اللمعه ٣٤:١-١٥:٣٥.

٢ - ٢) منهم:الفاضل فى إيضاح الفوائد ١٧:١ و نقله عن ابن عقيل و الشيخ.

٣ - ٣) اضطرب النقل عن الشيخ فى هذه المسأله فقد نسب اليه ذلك تاره و تاره عكسه كما هو الظاهر،انظر: التهذيب ٢٣٢:١ و

٤٠٩،و الاستبصار ٣٢:١،و مفتاح الكرامه ٧٩:١-٨٠،و [١]المدارك:١٤. [٢]

٤ - ٤) حكاه السيد فى المدارك:١٦،عن أبى الحسن محمد بن محمد البصرى من المتقدمين.

٥ - ٥) الكافى ٥:٣، حديث ١، التهذيب ٢٤٤،٢٣٧:١، حديث ٧٠٥،٦٨٦، الاستبصار ٤٤،٣٧:١، حديث ١٢٤،١٠١.

٦ - ٦) قرب الاسناد:٨٤، التهذيب ٢٤٦،٢٣٤:١، حديث ٧٠٩،٦٧٦، الاستبصار ٤٢:١، حديث ١١٨.

٧ - ٧) المنتهى ١٠:١. [٣]

٨ - ٨) الرشاء:الحبل الذى يوصل به الى الماء.لسان العرب ٣٢٢:١٤ [٤] (رشا).

الفصل الثاني: في المضاف و الأسار المضاف: هو ما لا يصدق إطلاق اسم الماء عليه، و يمكن سلبه عنه كالمعتصر من الأجسام، استيفاء ما يجب نزحه بأولى من القول بعدم النجاسه بالملاقاه.

و منها: أنه لو تنجست البئر بالملاقاه لكان وقوع الكر من الماء المصاحب للنجاسه فيها موجبا لنجاسه جميع الماء، و التالي ظاهر البطلان، لأن الملاقى للنجاسه إذا لم يتغير بها-قبل وقوعه-محكوم بطهارته، فتمتنع نجاسته بغير منجس، و للاستصحاب.

بيان الملازمه: ان نجاسه ماء البئر بملاقاه النجاسه يقتضى نجاسه الماء الواقع، لاستحاله أن يكون بعض الماء الواحد طاهرا و بعضه نجسا، مع عدم التغير.

و منها: العمومات الداله على عدم انفعال الماء إلا مع تغيره بالنجاسه، إلا ما أخرجه دليل، فالأصح حينئذ القول بعدم التنجيس.

قوله: (الفصل الثاني: في المضاف و الأسار).

السؤر لغه: هو ما فضل من شرب الحيوان (1)، و يراد به هنا: ما بشره جسم حيوان مع قلته، فان البحث عنه من جهه طهارته و نجاسته و كراهته، و ذلك لا اختصاص له بالشرب.

قوله: (المضاف: هو ما لا يصدق إطلاق اسم الماء عليه، و يمكن سلبه عنه).

المراد بعدم الصدق، و بإمكان السلب، أى: جوازه عند أهل العرف-كما تقدم فى بيان مدلول المطلق-و لما كان المضاف مقابلا للمطلق كانت خاصيته مقابلتين لخاصتى المطلق، و إذ قد بينا-فى ما سبق-أن التعريف لفظى لم يكن عموم تعريف المضاف المستفاد من قوله: (ما لا- يصدق) قادحا فى صحه التعريف، لأن التعريف اللفظى يطلب به بيان موضوع اللفظ فيكفى فيه الإتيان بلفظ آخر هو أشهر استعمالا

و الممتزج بها مزجا يخرجها عن الإطلاق، فهو طاهر غير مطهر لا من الحدث و لا من الخبث، فان وقعت فيه نجاسه فهو نجس قليلا كان أو كثيرا. فان مزج طاهره بالمطلق، فإن بقى الإطلاق فهو مطلق و إلا فمضاف.

فى ذلك، أو أوضح دلالة مثل الحنطه برّ، و العشرق نبت (١).

قوله: (و هو طاهر غير مطهر لا من الحدث و لا من الخبث).

يمكن أن تكون إعادة (لا) مع العطف فى قوله: (و لا- من الخبث) للاعتناء بالرد على المخالف فى ذلك، فان كلاً من الأمرين قد وقع الخلاف فيه، فقال ابن بابويه بتطهيره من الحدث (٢) تعويلا على روايه شاذه (٣).

و قال المرتضى بتطهيره من الخبث، لصدق اسم المأمور به على إزاله النجاسه، (٤) و هما ضعيفان، و ما ادعاه من الصدق ممنوع.

و قد استدلوا على انحصار الطهوريه فى المطلق بقوله تعالى (وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا) (٥).

أما من حيث أن ذلك وقع فى معرض الامتنان، فلو لا- الانحصار المذكور، لكان المناسب للغرض الامتنان بالأعم، و لأن رفع الحدث و زوال الخبث حكم شرعى، فيتوقف على ورود الشرع به، و لم يرد ثبوت ذلك للمضاف، فلا يكون استدلالا بمفهوم اللقب الضعيف.

قوله: (فان مزج طاهره بالمطلق، فإن بقى الإطلاق فهو مطلق).

أى: فان بقى الإطلاق فى المطلق، إذ بالمزج يحدث الإطلاق فى المجموع على ذلك التقدير، فلا- ينتظم بقاء الإطلاق فيه بالمزج، إلا- أن يراد بالبقاء الحصول، و الضمير فى قوله: (فهو مطلق) ينبغى على الأول أن يعود الى المجموع، و إن كان خلاف المتبادر من سوق الكلام، إذ لو أعيد إلى المطلق لصار هكذا فالمطلق مطلق،

ص: ١٢٣

١- ١) انظر: لسان العرب ٢٥٢: ١٠ ([١] عشرق).

٢- ٢) الهدايه: ١٣، [٢] الفقيه ١: ٦.

٣- ٣) الكافي ٣: ٧٣ حديث ١٢، التهذيب ١: ٢١٨ حديث ٦٢٧، الاستبصار ١: ١٤ حديث ٢٧.

٤- ٤) اختلف الفقهاء فى اسناد هذا القول الى السيد، راجع مفتاح الكرامه ١: ٥٩.

٥- ٥) الفرقان: ٤٨. [٣]

و سؤر كل حيوان طاهر طاهر، و سؤر النجس- و هو الكلب و الخنزير و الكافر-نجس.

و يكره سؤر الجلال، و آكل الجيف مع طهاره الفم، و الحائض المتهمه، و الدجاج، و البغال، و الحمير، و الفأره، و الحيه، و هو تكرار عرى عن الفائده إلا أن يراد بالمطلق الثاني لازمه مجازا، فيكون تقديره: فإن بقى الإطلاق فيه فهو مطهر.

و لو جعل الضمير للمجموع، أمكن أن يستفاد منه الرد على بعض العامه الذى يقول: إذا استهلك المطلق المضاف، و يجب أن يبقى منه قدر المضاف، فلا يتطهر به (١)، و فساده ظاهر، لأن الحكم تابع للإطلاق و قد تحقق.

قوله: (و هو الكلب و الخنزير و الكافر).

يمكن أن يقال: المتولد من الكلب و الخنزير، إذا لم يغلب عليه اسم واحد منهما، لاستواء الشبهين و ارد على عبارته لأنه نجس.

قوله: (و الحائض المتهمه).

أى: بعدم التحفظ من النجاسه و المبالاه بها- على الأصح- جمعا بين روايه النهى عن الوضوء بفضلها (٢)، و نفى البأس إذا كانت مأمونه (٣)، و تعديه الحكم إلى كل متهم تصرف فى النص.

قوله: (و البغال و الحمير).

و كذا الدواب- على الأصح- لكراهه لحمها، و المراد بالحمير الأهليه، إذ الوحشيه لا كراهه فيها.

قوله: (و الفأره و الحيه).

لنهى عن سؤرهما (٤)، و ربما قيل بالمنع منه (٥).

ص: ١٢٤

١- (١) المجموع ١: ٩٩، و الوجيز ١: ٦.

٢- (٢) الكافي ٣: ١١ حديث ٤.

٣- (٣) التهذيب ١: ٢٢١ حديث ٦٣٢، الاستبصار ١: ١٦ حديث ٣٠.

٤- (٤) الكافي ٣: ٧٣ حديث ١٥، [١] التهذيب ١: ٤١٣ حديث ١٣٠٢، الاستبصار ١: ٢٥ حديث ٦٣، ٦٢، و للمزيد راجع الوسائل

١: ١٧١ باب ٩. [٢]

٥- (٥) قاله الشيخ فى النهايه: ٦. [٣]

فروع

اشاره

فروع:

أ: لو نجس المضاف

أ: لو نجس المضاف، ثم امتزج بالمطلق الكثير، فغير أحد أوصافه، فالمطلق على طهارته. فان سلبه الإطلاق خرج عن كونه مطهرا لا طاهرا. قوله: (و ولد الزنا).

على الأصح، وقيل بالمنع للحكم بعدم إسلامه، وهو ضعيف.

قوله: (لو نجس المضاف، ثم امتزج بالمطلق الكثير، فغير أحد أوصافه، فالمطلق على طهارته، فان سلبه الإطلاق خرج عن كونه مطهرا لا طاهرا).

الحكم الأول واضح، وإن خالف فيه الشيخ (١) إلحاقا للتغير بالمتنجس بالتغير بالنجاسه (٢)، وهو ضعيف.

و أما الثانى:- أعنى الحكم بطهاره المضاف النجس، مع بقاء الإضافه باختلاطه بالكثير الطاهر- فهو مختار المصنف فى هذا الكتاب و فى غيره (٣)، و هو مشكل، لأن طهاره النجس متوقفه على شيوع الماء الطاهر فى جميع أجزائه و اختلاطها به، و ذلك غير معلوم، على أنه بالشيوع تنفصل أجزاء المطلق بعضها عن بعض، فيزول وصف الكثره، فيتنجس بالملاقاه، و الأصح الخروج عن الطهاره أيضا.

و ينبغى أن يعلم، أن موضع النزاع ما إذا أخذ المضاف النجس و ألقى فى المطلق الكثير، فسلبه الإطلاق، فلو انعكس الفرض وجب الحكم بعدم الطهاره جزما، لأن موضع المضاف النجس نجس لا محاله، فيبقى على نجاسته، لأن المضاف لا يطهره، و المطلق لم يصل اليه، فيتنجس المضاف به على تقدير طهارته.

ص: ١٢٥

١- (١) المبسوط ٥: ١.

٢- (٢) فى نسخه «ح»: للتغير بالنجاسه بالتغير بالمتنجس.

٣- (٣) التذكرة ٤: ١.

ب: لو لم يكفه المطلق للطهاره

ب: لو لم يكفه المطلق للطهاره، فتمم بالمضاف الطاهر و بقى الاسم، صحّ الوضوء به، و الأقرب وجوب التيمم.

ج: لو تغير المطلق بطول لبته

ج: لو تغير المطلق بطول لبته، لم يخرج عن الطهوريه ما لم يسلبه التغير الإطلاق.

قوله: (لو لم يكفه المطلق للطهاره، فتمم بالمضاف الطاهر و بقى الاسم، صحّ الوضوء به، و الأقرب وجوب التيمم).

الذى يظهر من عباره المختلف (١) أن خلاف الشيخ رحمه الله (٢) فى وجوب التيمم خاصه، و كأن وجوب الوضوء بعده لا نزاع فيه، و كذا يدل آخر كلام الشارح - ولد المصنف (٣) - و يظهر من أوله: أن الشيخ يقول بصحة الوضوء بعد التيمم و لا يوجبه.

و الذى يفهم من كلام الشيخ و المصنف - و المناسب لصحيح النظر - هو الأول، إذ بعد المزج و صدق الإطلاق و صحه الوضوء لا يكاد يتردد أحد فى وجوبه، إنما الكلام فى وجوب المزج.

و وجه ما قربه المصنف: أن الطهاره واجب مطلق فيجب تحصيل شرطها، و لا يتم إلا بالمزج، و ما لا يتم الواجب المطلق إلا به فهو واجب.

و أزم المصنف الشيخ بتنافى قوله بصحة الطهاره و عدم وجوب المزج، لأن الماء المطلق إن تحقق وجوده بالمزج، صحّ الوضوء به و وجوب المزج، و إلا وجب الحكم بعدم صحه الوضوء (٤).

و دفعه الشارح بأن الطهاره واجب مشروط بوجود الماء و التمكن منه، فلا يجب إيجادها، لأن شرط الواجب المشروط غير واجب.

و جوابه: أنه إن أراد بإيجاد الماء ما لا يدخل تحت قدره المكلف، فاشترط الأمر

ص: ١٢٦

١- (١) المختلف: ١٤.

٢- (٢) المبسوط ٩: ١٠-١٠.

٣- (٣) إيضاح الفوائد ١٨: ١.

٤- (٤) نقل هذا التضاد فى كلام الشيخ ولد المصنف فى إيضاح الفوائد ١٨: ١، و السيد العاملى فى مفتاح الكرامه ٨٧: ١. [١]

الفصل الثالث: في المستعمل.

أمّا ماء الوضوء فإنه طاهر مطهّر، وكذا فضلته وفضله الغسل. و أمّا ماء الغسل من الحدث الأكبر، فإنه طاهر إجماعاً، و مطهر على الأصح. بالطهارة به حق ولا يضرنا، وإن أريد به الأعم فليس بجيد، إذ لا دليل يدل على ذلك، والإيجاد المتنازع فيه معلوم كونه مقدوراً للمكلف، والأمر بالطهارة خال من الاشتراط، فلا يجوز تقييده إلا بدليل.

و الأصح مختار المصنف، و أراد بوجوب التيمم الحتم، إن لم يجد ماء آخر، و إلاّ وجب تخييراً.

قوله: (الفصل الثالث: في المستعمل: أمّا ماء الوضوء فإنه طاهر مطهّر، و كذا فضله و فضله الغسل).

لا خلاف عندنا في أن ماء الوضوء على حكمه قبل الاستعمال، من أنه طاهر مطهر، و قد خالف في الأمرين بعض العامة (١).

قوله: (و أمّا ماء الغسل من الحدث الأكبر فإنه طاهر إجماعاً، و مطهر على الأصح).

يلوح من العبارة، أن الخلاف في رفع الحدث به ثانياً، و إزاله الخبث حيث جعل مناطه كونه مطهراً و أطلق، و الشارح نقل الإجماع على جواز إزالته الخبث به (٢)، و حكى شيخنا في الذكري في ذلك خلافاً (٣) و لعله الصواب، و القائل: بأنه غير مطهر الشيخان (٤) و جماعه (٥)، استناداً إلى أخبار ضعيفه (٦)، و الأصح مختار المصنف.

ص: ١٢٧

١- (١) المغنى لابن قدامه ١: ٤٧، المجموع ١: ١٥١.

٢- (٢) إيضاح الفوائد ١: ١٩.

٣- (٣) الذكري: ٩.

٤- (٤) المفيد في المقنعه: ٩، و الطوسي في المبسوط ١: ١١، و [١] الخلاف ١: ٢٥ مسألة ١٢٦ كتاب الطهارة.

٥- (٥) منهم: ابن بابويه في الفقيه ١: ١٠، و المحقق الحلّي في الشرائع ١: ١٦.

٦- (٦) التهذيب ١: ٢٢١ حديث ٦٣٠، المعتمد ١: ٨٦ و راجع الوسائل ١: ١٥٣ باب ٩ من أبواب الماء المضاف و المستعمل. [٢]

و المستعمل فى غسل-النجاسه نجس و ان لم يتغير بالنجاسه، و يستفاد من ظاهر قول المصنف:(أما ماء الغسل من الحدث الأكبر) أن الخلاف غير مختص بالغسل من الجنابه، كما صرح به فى المختلف (١).

و اعلم: أن المراد بماء الوضوء و الغسل الماء القليل المنفصل عن أعضاء الطهاره، إذ الكثير لا يتصور فيه الاستعمال، و المتردد على الأعضاء لا يمكن الحكم باستعماله، و إلا لا تمتنع فعل الطهاره.

قوله: (و المستعمل فى غسل النجاسه نجس و إن لم يتغير بالنجاسه).

هذا هو القول الأشهر بين متأخرى الأصحاب، و الأشهر بين المتقدمين أنه غير رافع، كالمستعمل فى الكبرى.

و قال المرتضى (٢) و ابن إدريس - (٣) و قواه فى المبسوط (٤)، - بعدم نجاسته إذا لم يتغير، و إلا لم يطهر المحل، لأنه إذا تنجس لوروده لم يفد المحل طهاره.

و التزم المصنف بعدم نجاسته حين الورود، بل بعد الانفصال، و فيه اعتراف بالعجز عن دفع ما استدل به من مكان قريب، فإن القول بنجاسه القليل الملاقى للنجاسه - بعد مفارقتها - لا يعقل وجهه.

و قال الشيخ فى الخلاف بطهاره ماء الغسل الأخير (٥)، و الظاهر أن موضع الخلاف ماء الغسل المعتبر فى التطهير، دون ما سواه.

و حكى بعضهم عن المصنف و شيخه ابن سعيد (٦)، القول بنجاسه الغساله مطلقا، و ان زاد الغسل على العدد المعتبر، و لعله فهمه من قوله آخرا: (و المتخلف فى الثوب بعد عصره.)، و لا دلالة فيه، لأن هذا حكم الماء الوارد على المحل

ص: ١٢٨

١- (١) المختلف: ١٢.

٢- (٢) جمل العلم و العمل: ٤٩.

٣- (٣) السرائر: ٧.

٤- (٤) المبسوط ١١: ١.

٥- (٥) الخلاف ١: ٢٦ مسألة ١٣٥ كتاب الطهاره.

٦- (٦) المصنف فى تحرير الأحكام ١: ٥، [١] مختلف الشيعه ١٣: ١، تذكره الفقهاء ٥: ١، و الظاهر انه أراد باین سعيد المحقق الحلى كما يتضح - من شرائع الإسلام ٥٥: ١.

عدا ماء الاستنجاء، فإنه طاهر مطهر ما لم يتغير بالنجاسة، أو يقع على نجاسة خارجه، والمستعمل في الأغسال المندوبه مطهر إجماعا.

النجس، و بعد الغسل المعتبر يحكم بالطهاره، فلا مقتضى لانفعال الماء، والعمل على المشهور بين المتأخرين وقوفا مع الشهره و الاحتياط، فعلى هذا يكون ماء الغسله كمغسولها قبلها.

قوله: (عدا ماء الاستنجاء فإنه طاهر مطهر، ما لم يتغير بالنجاسة، أو يقع على نجاسة خارجه).

استثنى الأصحاب من غسله النجاسة ماء الاستنجاء من الحديثين، فاتفقوا على عدم تنجسه، و حكم الصادق عليه السلام - بعدم نجاسة الثوب الملاقى له (1) - يدل على ذلك، و لا فرق بين المخرجين و لا بين المتعدى و غيره، إلا أن يتفاحش التعدى، و لا بين الطبيعي و غيره إذا صار معتادا لإطلاق الحكم.

لكن يشترط لطهارته أمور دلت على اشتراطها دلائل أخرى، أن لا يتغير بالنجاسة، و لا يقع على نجاسة خارجه، مماثلة كانت أو لا، و قد ذكرهما المصنف، و اشتراطهما ظاهر. و يشترط أيضا - زياده على ما ذكره - أن لا تنفصل مع الماء أجزاء من النجاسة متميزه، لأنها كالنجاسة الخارجه، يتنجس الماء بها بعد مفارقه المحل، و أن لا تخالط نجاسة الحديثين بنجاسة أخرى.

و لا يعتد بما يقال من اشتراط سبق الماء اليد إلى المحل، أو مقارنتها له، لأن اليد تنجس على كل حال، و لا أثر للتقدم و التأخر فى ذلك.

نعم، ثبوت العفو مخصوص بما إذا كانت نجاستها لكونها آله للغسل، فلو تنجست لا لذلك ثم حصل الاستنجاء فلا عفو.

و هل يعتبر عدم زياده الوزن؟ فيه وجهان: أظهرهما العدم، لأن التنجيس لتغير شيء من الأوصاف الثلاثة، لا مطلقا.

و اعلم أن قول المصنف: (فإنه طاهر)، مقتضاه أنه كغيره من المياه الطاهره فى

ص: ١٢٩

١ - ١) الكافي ٣: ١٣ حديث ٥، الفقيه ١: ٤١ حديث ١٦٢، التهذيب ١: ٨٥، ٨٦ حديث ٢٢٧، ٢٢٣، ٢٢٨، و للاستزاده راجع الوسائل ١: ١٦٠ باب ١٣.

و تكره الطهارة بالشمس في الآنيه، ثبوت الطهارة له، و نقل في المنتهى على ذلك الإجماع (١)، و قال المحقق في المعبر:

ليس في الاستنجاء تصريح بالطهارة، إنما هو بالعمو (٢)، و تظهر الفائدة في استعماله [ثانيا] (٣).

قال شيخنا في الذكرى: و لعله أقرب، لتيقن البراءة بغيره (٤).

قلت: اللانزم أحد الأمرين: إما عدم إطلاق العفو عنه، أو القول بطهارته، لأنه إن جاز مباشرته من كل الوجوه لزم الثاني، لأنه إذا باشره بيده، ثم باشر به ماء قليلا - و لم يمنع من الوضوء به - كان طاهرا لا محاله، و إلا وجب المنع من مباشره نحو ماء الوضوء به إذا كان قليلا، فلا يكون العفو مطلقا، و هو خلاف ما يظهر من الخبر (٥) و من كلام الأصحاب، فلعل ما ذكره المصنف أقوى، و إن كان ذاك أحوط.

قوله: (و تكره الطهارة بالشمس في الآنيه).

الأصل في كراهته ورود النص بالنهي عنه معللا بخوف البرص (٦)، و الظاهر: أنه لا فرق في الكراهية بين الآنيه المنطبعة و غيرها (٧)، و كون ذلك في قطر حار أو لا، و قوفا مع إطلاق النص، و التعليل بخوف البرص تنبيه على الحكمه في النهي عنه، و لا يفيد تخصيصا و لا تقييدا، و ربما خص الكراهية بعض بكون ذلك في إناء منطبع، و قطر حار، و قد دللنا على ضعفه.

و كذا لا يشترط القصد إلى التشميس، فيعم الحكم ما تشمس بنفسه. و لا

ص: ١٣٠

١- (١) المنتهى ١: ٢٢. [١]

٢- (٢) قال السيد العاملي في مفتاح الكرامه ١: ٩٤: (و [٢] لقد تتبعت المعبر [٣] غير مره فما وجدت ما يناسب ما نحن فيه الا قوله: «و أما طهاره ماء الاستنجاء فهو مذهب الشيخين. و قال علم الهدى رحمه الله في المصباح: لا بأس بما ينضح من ماء الاستنجاء على الثوب و البدن» المعبر ١: ٩١. و [٤] كلامه صريح في العفو و ليس بصريح في الطهاره).

٣- (٣) زياده من النسخه الحجرية.

٤- (٤) الذكرى: ٩. [٥]

٥- (٥) الكافي ٣: ١٣ حديث ٥، [٦] الفقيه ١: ٤١ حديث ١٦٢، التهذيب ١: ٨٥ حديث ٢٢٣، العلل: ٢٨٧: باب ٢٠٧، و للمزيد راجع الوسائل ١: ١٦٠ باب ١٣ من أبواب الماء المضاف و المستعمل.

٦- (٦) الكافي ٣: ١٥ حديث ٥، علل الشرائع: ٢٨٠ باب ١٩٤ حديث ٢، التهذيب ١: ٣٧٩ حديث ١١٧٧.

٧- (٧) الأوانى المنطبعة: هي الأوانى المصنوعه من الفلزات كالحديد و الرصاص و النحاس و غيرها عدا الذهب و الفضة، لأن الشمس إذا أثرت فيها استخرجت منها زهومه تعلق الماء و منها يتولد المحذور. اما الذهب و الفضة فلصفاء معدنهما لا تؤثر فيهما الشمس هذا التأثير. و غير المنطبعة: هي الأوانى الأخرى المصنوعه من الخزف أو الخشب و غيرها. (انظر للتفصيل: نهايه الأحكام ٢٢٦١ و [٧] الحدائق ٢: ٤٠٩).

و تغسيل الميت بالمسخن بالنار إلا- مع الحاجة. و غسله الحمام لا يجوز استعمالها إلا مع العلم بخلوها من النجاسة يشترط بقاء السخونه استصحابا لما كان، و القول باشتراكهما ضعيف، فعلى هذا لو قال المصنف: (المتشمس) بدل (المشمس) لكان أولى.

و هل الكراهه هنا للإرشاد على حد قوله تعالى (وَ أَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ) (١) أم للعباده؟ كل محتمل، و لعل الأول أوضح.

فإن قيل: لم يكن استعماله محرما لوجوب دفع الضرر؟ قلنا: ليس بمعلوم الوقوع و لا مظنون، و إنما هو ممكن، نظرا الى صلاحيته له، و كما تكره الطهاره يكره العجن به، لورود الخبر به (٢).

و هل تكره باقى استعمالاته؟ لا يبعد القول به نظرا الى المحذور.

و اعلم: أن التقييد بالآنيه يشعر باختصاص الحكم بالمتشمس بها، و هو كذلك، فلو تشمس الماء فى حوض أو ساقية لم يكره استعماله.

و هل يختص هذا الحكم بالقليل، أم يعم الكثير؟ لا- يحضرنى الآذن نص على شىء بخصوصه، لكن إطلاق النص (٣)، و كلام الأصحاب يتناوله، و كذا خوف تولد المحذور.

و معلوم أن الكراهه إنما هى مع وجود ماء آخر للطهاره، فإن لم يوجد وجب استعماله حينئذ.

قوله: (و تغسيل الميت بالمسخن بالنار، إلا مع الحاجة).

علل فى الأخبار بأن فيه أجزاء ناريه تعجل للميت، و لأن فيه تفاوتًا- له بالحميم (٤)، و لأنه يعد بدن الميت لخروج شىء من النجاسات لأنه يرخيه.

قوله: (و غسله الحمام لا يجوز استعمالها، إلا مع العلم بخلوها من

ص: ١٣١

١- (١) البقره: ٢٨٢. [١]

٢- (٢) الكافى ٣: ١٥١ حديث ٥، علل الشرائع: ٢٨٠ باب ١٩٤ حديث ٢، التهذيب ١: ٣٧٩ حديث ١١٧٧.

٣- (٣) الكافى ٣: ١٥١ حديث ٥، علل الشرائع: ٢٨٠ باب ١٩٤ حديث ٢، التهذيب ١: ٣٧٩ حديث ١١٧٧.

٤- (٤) الكافى ٣: ١٤٧ حديث ٣، التهذيب ١: ٣٢٢ حديث ٩٣٧، ٩٣٩ و التعليل الأخير قد يكون للفقهاء.

و المتخلف في الثوب بعد عصره طاهر، فإن انفصل فهو نجس. (النجاسة).

لم يصرح المصنف بنجاستها، لعدم التصريح بذلك في الأخبار، إنما الذي ورد النهي عن استعماله في الغسل (١)، مع ضعف السند، وقيل بنجاستها (٢). استنادا إلى هذا النهي، و ضعفه ظاهر.

و اختار المصنف في المنتهى طهارتها (٣)، لحكم الكاظم عليه السلام بنفى البأس عن إصابتها الثوب (٤)، و لا- يكاد يظهر منه مخالفه ما هنا، و الذي يقتضيه النظر، أنه مع الشك في النجاسة يكون على حكمها الثابت لها قبل الاستعمال، و إن كان اجتنابها أحوط.

قوله: (و المتخلف في الثوب بعد عصره طاهر، فإن انفصل فهو نجس).

إنما كان كذلك، لأن المصنف التزم عدم نجاسة الماء الوارد على المحل النجس ما دام لم ينفصل عنه، و إلا لم يطهر المحل، فإذا انفصل ظهر أثر ملاقاته النجاسة فيه، فينجس حينئذ- كما سبق- (٥)، فإذا عصر الثوب من الغسل المعتبر في تطهيره حكم بطهارته قطعاً، و لا ريب أن المتخلف فيه من الماء على حكم الطهارة، فلو بالغ أحد في عصره، فانفصل منه شيء كان نجساً، لما عرفت من أن أثر ملاقاته للمحل النجس إنما يظهر بعد انفصاله، و قد عرفت ما فيه.

و الظاهر: أن هذا الحكم عنده مختص بالغسل المقتضى لحصول الطهارة، فلو غسل زياده عن الموظف كان ماء الغسل الزائد طاهراً، لعدم ملاقاته للمحل في حال نجاسته، مع إمكان أن يقول بنجاسته أيضاً لانفصال شيء من الماء المتخلف في المحل معه، و التنجيس فيه بعد انفصاله، و هو بعيد، مع أن الأصل العدم.

ص: ١٣٢

١- (١) الكافي ٤: ٤٩٨ و ٥٠٣ حديث ٣٨، ١٠، العلل ٢٩٢: ١، التهذيب ١: ٣٧٣ حديث: ١١٤٣، و للمزيد راجع الوسائل ١: ٥٨

باب ١١.

٢- (٢) قاله المحقق في المعتبر ١: ٩٢.

٣- (٣) المنتهى ١: ٢٥.

٤- (٤) الكافي ٣: ١٥ حديث ٤، الفقيه ١: ١٠ حديث ١٧، التهذيب ١: ٣٧٩ حديث: ١١٧٦.

٥- (٥) قد سبق قول المصنف ص ٤٧.

الفصل الرابع: في تطهير المياه النجسه أمّا القليل، فإنّما يطهر بإلقاء كَرّ دفعه عليه لا. بإتمامه كرا على الأصح، قوله: (الفصل الرابع: في تطهير المياه النجسه: أمّا القليل فإنّما يطهر بإلقاء كَرّ دفعه عليه لا بإتمامه كرا على الأصح).

المراد بحصر تطهيره- فيما ذكره-: بالإضافة إلى إتمامه كَرّا، لأنه يطهر بوصول الماء الجارى و ماء المطر اليه، وكذا القول في المادة المشتمله على الكَرّ، لأنها لا تختص بالحمام كما سبق.

و المراد بالدفعه: وقوع جميع أجزاء الكَرّ في زمان قصير، بحيث يصدق اسم الدفعه عليه عرفا، لامتناع ملاقاه جميع الأجزاء في آن واحد، ولأن الاستعمال العرفى هو المراد في نحو ذلك، تقول: جاؤوا دفعه، ولا تريد إلا هذا المعنى.

وقد عبّر في الذكرى بإلقاء كَرّ عليه متصل (١)، وفيه تسامح، لأن وصول أقل جزء إلى النجس يقتضى نقصانه عن الكَرّ، فلا يطهر حينئذ، ولورود النص بالدفعه (٢) وتصريح الأصحاب بها (٣)، ويمكن أن يريد به هذا المعنى، لأن اتصال جميع الأجزاء حين إلقاءه لا يتحقق إلا بهذا المعنى، وإن كان خفيا.

إذا تقرر ذلك، فقد اختلف الأصحاب في طهر القليل النجس إذا تم كَرّا، على أقوال ثلاثه (٤)، ثالثها يفرق فيه بين الإتمام بالطاهر و النجس، وأكثر المحققين

ص: ١٣٣

١- (١) الذكرى: ٨.

٢- (٢) الفقيه ١: ٦ حديث ٢، انظر: هامش مفتاح الكرامه ١: ٩٩. [١]

٣- (٣) منهم: المحقق في الشرائع ١: ١٢، والعلامه في التذكرة ٢: ١.

٤- (٤) القول الأول: عدم التطهير و ذهب اليه الشيخ في الخلاف ١: ٣٠ مسأله ١٤٩ كتاب الطهاره، و المحقق في المعبر ١: ٥١ و الشرائع ١: ١٢: و العلامه في التذكرة ١: ٤. و القول الثانى: التطهير ان تمم بطاهر و ذهب اليه ابن حمزه فى الوسيله: ٦٨.

و لا- بالنبع من تحته. كالشيخ (١)، و ابن البراج (٢)، و المرتضى (٣)، و ابن إدريس (٤)، و يحيى بن سعيد (٥) على الطهاره مطلقا، لقوله عليه السلام: «إذا بلغ الماء كترًا لم يحمل خبثًا» (٦)، فان الماء مطلق فيجرى فى الطاهر و النجس، و الخبث نكره فى سياق النفى فيعم.

و معنى لم يحمل خبثًا: لم يظهر فيه، قال فى القاموس: و حمل الخبث أظهره، قيل: و منه: لم يحمل خبثًا أى: لم يظهر فيه الخبث (٧)، و فى نهايه ابن الأثير: لم يحمل خبثًا أى: لم يظهره، و لم يغب الخبث عليه، من قولهم: فلان يحمل غضبه، أى: لا يظهره، و قيل: معنى لم يحمل خبثًا أنه يدفعه عن نفسه، كما يقال: فلان لا يحمل الضيم، إذا كان يأباه و يدفعه عن نفسه (٨)، و فى المجمل: و حكى ناس أن معنى قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثًا» (٩) إنما أراد لم يظهر فيه الخبث، قالوا: و تقول العرب: فلان يحمل غضبه، أى: يظهر غضبه (١٠).

و المتأخرون على استصحاب حكم النجاسه (١١)، و ارتكبوها فى الحديث تأويلات لا يدل عليها دليل، و طعنوا فيه بمطاعن ضعيفه، و لا شبهه فى أن الاحتياط هو العمل بقولهم، و للتحقيق حكم آخر.

قوله: (و لا بالنبع من تحته).

هذا الحكم مشكل، و يمكن حمل كلامه على نبع ضعيف يترشح ترشحا، أو نبع لا ماده له، فلو نبع ذو ماده من تحته مع قوه و فوران، فلا شبهه فى حصول الطهاره.

ص: ١٣٤

١- (١) المبسوط ١: ٧. [١]

٢- (٢) المهذب ١: ٢٣.

٣- (٣) جوابات المسائل الرسيه الأولى (ضمن رسائله، المجموعه الثانيه): ٣٦١.

٤- (٤) السرائر: ٨.

٥- (٥) الجامع للشرائع: ١٨.

٦- (٦) عوالى اللآلى ٢: ١٦ حديث ٣٠ و [٢] أورد الروايه الشيخ فى المبسوط ١: ٧. [٣]

٧- (٧) القاموس المحيط ([٤] حمل) ٣: ٣٦٢.

٨- (٨) النهايه ([٥] حمل) ١: ٤٤٤ و ما بين المعقوفين من المصدر.

٩- (٩) سنن أبى داود ١: ١٧ حديث ٦٣، و سنن الترمذى ١: ٤٦ حديث ٦٧، و سنن النسائى ١: ٤٦ و ١٧٥.

١٠- (١٠) المجمل لابن الفارس ١: ٢٥٣.

١١- (١١) منهم: الشهيد فى الدروس: ١٤ و البيان: ١٤.

و أما الكثير، فإنما يطهر بذلك ان زال التغير، وإلا وجب إلقاء كثر آخر، فان زال وإلا فأخر، وهكذا.

و لا- يطهر بزوال التغير من نفسه، أو بتصفيق الرياح، أو بوقوع أجسام طاهره فيه غير الماء، فيكفى الكر و ان لم يزل التغير به لو كان، و لو تغير بعضه و كان الباقي كرا طهر بزوال التغير بتموجه.

و الجارى يطهر بتكاثر الماء و تدافعه حتى يزول التغير. قوله: (و الا وجب إلقاء كثر آخر).

أى: دفعه، اكتفاء بما سبق، و إنما يجب إلقاء كثر آخر إذا تغير الكر الأول بالنجاسه، فلو بقى على حكمه، فالمتغير كنجاسه متصله به، فإذا امتزج أحدهما بالآخر و زال تغير المتغير حكم بالطهاره، و لم يحتج إلى كثر آخر، و ليس هذا بأدون مما لو تغير بعض الزائد على الكر، و بقى الباقي كرا.

قوله: (و لا يطهر بزوال التغير من نفسه).

خلافًا ليحيى بن سعيد (١).

قوله: (فيكفى الكثر و إن لم يزل به لو كان).

أى: لو وقعت أجسام طاهره فى الماء المتغير بالنجاسه، فأزالت عنه التغير، بحيث لم يبق فيه تغير أصلاً، لا- أن سترته فلم يدرك بالحس، فإنه يكفى الكر لتطهيره حينئذ، لعدم وجود التغير، و إن كان التغير السابق لا يزول بالكثر لو لا الأجسام الطاهره، لحصول المطلوب بزواله.

قوله: (و الجارى يطهر بتكاثر الماء و تدافعه حتى يزول التغير).

هكذا وقع فى عبارته و عباره غيره، و الظاهر: أن الحكم بالطهاره فى الجارى غير موقوف على التكاثر و التدافع، بل لو زال التغير- بأى وجه كان- حكم بالطهاره لمكان الماده.

اللهم إلا- أن يقال: بأن مجرد اتصال الماء الطاهر بالنجس لا- يقتضى طهاره النجس، بل لا- بد من الامتزاج مع صلاحيته للتطهير، فيستوى فى ذلك الجارى،

ص: ١٣٥

١- ١) الجامع للشرائع: ١٨.

و المضاف بإلقاء كثر دفعه و ان بقى التغير ما لم يسلبه الإطلاق فيخرج عن الطهوريه، أو يكن التغير بالنجاسه فيخرج عن الطهاره. و الواقف، و ماء الحمام، و ماء الكوز النجس إذا غمس فى الكثير، و الأصح: أن الامتزاج غير شرط، للأصل، و لأنه ليس للامتزاج معنى معتمد محصل.

قوله: (و إن بقى التغير ما لم يسلبه الإطلاق فيخرج عن الطهوريه).

خالف الشيخ رحمه الله فى الحكم الأول، فحكم بأن حصول التغير فى المطلق بالمضاف النجس موجب لنجاسته، و إن بقى إطلاق الاسم، لأنه متغير بنجس (1)، و هو ضعيف، لأن تغيره بغير النجاسه، و المقضى للتنجيس هو الأول دون الثانى، و لأن المضاف يصير طهوراً بأول خروجه عن الإضافة، لقبوله الطهاره، فإنه ليس عين نجاسه.

و هذا إذا لم يسلب المضاف المطلق إطلاقه، فإن سلبه خرج عن الطهوريه، لا عن الطاهره عند المصنف، و قد علم فيما مضى خروجه عنهما، و ضعف ما ذهب اليه.

و علم أيضاً، أن تصوير المسأله يجب أن يكون بأن يلقى المضاف النجس على الكثير المطلق، و إن كان ظاهر قوله: (بالقاء كثر) قد يشعر بخلافه.

قوله: (أو يكن التغير بالنجاسه فيخرج عن الطهاره).

أى: إذا كان التغير فى المطلق حين إلقائه على المضاف بأوصاف النجاسه لوجودها فى المضاف - كلون الدم فى ماء الورد - فإن المطلق حينئذ يخرج عن الطهاره، و هو واضح.

و اعلم أن جمله (إن) الوصلية لتأكيد إطلاقه الحكم بطهر المضاف بإلقاء كثر، و ما فى (ما لم يسلبه) - ظرف بمعنى المده هى فى معنى الاستثناء من الحكم السابق، لأنه فى قوه عود المضاف طهوراً، و إلا لما صح الاستثناء، و المستتر فى (يسلبه) للمضاف، و الآخر للمطلق، و المعطوف ب(أو) على ما فى خبر لم، و المعنى: يعود طهوراً ما لم يكن هذا أو ذاك.

ص: ١٣٦

و ماء البئر بالنزح حتى يزول التغير. قوله: (و ماء البئر بالنزح حتى يزول التغير).

لما لم يحكم بنجاسه البئر إلا- مع التغير بالنجاسه، حكم بعود الطهاره بزواله بالنزح، و ظاهره: أن ذلك طريق تطهيرها، و هو مشكل، و قد كان اللازم الحكم بطهرها بزوال التغير بأى طريق كان، اعتبارا بماده النبع، كما دلّ عليه حديث الرضا عليه السلام (١)، و كما يظهر من احتجاجة بوجود الماده المقتضى لعدم النجاسه إلا بالتغير.

لكن بناء على أصله من اعتبار الكريه فى الجارى، يجب اعتبارها هنا بطريق أولى، و على ما اخترناه، فينبغى الحكم بطهرها إذا غلب ماؤها الطاهر، و استهلك المتغير، و إن كان النبع من تحت، إذا كان غزيرا، و لو سبق إليها الجارى، أو وقع عليها ماء الغيث، أو ألقى عليها ماء كثير فزال تغيرها، فلا ريب فى عود الطهاره.

و اعلم أن المصنف لم يذكر حكم تغير البئر عند القائلين بالنجاسه بالملاقاه، فإن لهم أقوالا:

منها: النزح حتى يزول التغير كما سبق (٢).

و منها: نزح الجميع، فان تعذر نزح حتى يزول التغير، و يستوفى المقدّر (٣).

و منها: نزح الجميع، فان تعذر وجب التراوح (٤).

و منها: نزح أكثر الأمرين من المقدر، و ما به يزول التغير فى النجاسه المنصوصه (٥) و فى غيرها نزح الجميع، بناء على أن غير المنصوصه ينزح لها جميع الماء، و اختاره ابن إدريس (٦)، و هو الأقوى، تفريعا على القول بالنجاسه.

ص: ١٣٧

١- ١) الاستبصار ١: ٣٣ حديث ٨٧.

٢- ٢) ذهب إليه الصدوق فى المقنع: ١١، و أبو الصلاح فى الكافى فى الفقه: ١٣٠.

٣- ٣) قاله الشيخ فى المبسوط ١: ١١، و [١] النهاية: ٧.

٤- ٤) ذهب إليه الصدوق فى الفقيه ١: ١٣، و الشيخ فى التهذيب ١: ٢٤٠، و المحقق فى الشرائع ١: ١٤.

٥- ٥) ذهب إليه أبو المكارم ابن زهره فى الغنيه (ضمن الجوامع الفقيهيه): ٤٩٠، و يحيى بن سعيد فى الجامع للشرائع: ١٩، و الشهيد فى الذكرى: ٩.

٦- ٦) السرائر: ١٠.

و أوجب القائلون بنجاستها بالملاقاه نزع الجميع بوقوع المسكر، أو الفقاع، أو المنى، أو دم الحيض أو الاستحاضه أو النفاس، أو موت بعير، قوله: (لوقوع المسكر).

لا- فرق فيه بين الخمر و غيره، لأن كل مسكر خمر، والمراد به: المائع بالأصالة، لعدم نجاسه الجامد، ولا فرق أيضا بين كثيره و قليله، حتى القطره، كما يظهر من عبارته، وقد فرق بعض الأصحاب، فأوجب في القطره عشرين (١).

و الفقاع خمر، كما ورد به النص (٢)، و سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى.

قوله: (أو منى).

اشتهر القول بذلك بين الأصحاب، و لا نص فيه، على ما ذكره الشيخ أبو علي ابن الشيخ أبي جعفر في شرح نهايه والده.

قوله: (أو دم الحيض، أو الاستحاضه، أو النفاس).

ذهب إلى ذلك الشيخ (٣) و عامه الأصحاب (٤)، نظرا إلى أنها كالمنى، و لغلظ نجاستها، و أطلق المفيد القول بأن الدم الكثير ينزح له عشر، و للقليل خمس (٥)، و كذا ابنا بابويه (٦)، و ان خالفاه في مقدّر الكثير و القليل، و الاحتياط العمل بالمشهور.

قوله: (أو موت بعير).

هو للجنس، يتناول الذكر و الأنثى، و مثله الثور عند الأكثر - و هو ذكر البقر - لصحيحه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام (٧)، خلافا لابن إدريس فإنه

ص: ١٣٨

١- ١) و هو الصدوق في المقنع: ١١.

٢- ٢) الكافي ٣: ٤٠٧، حديث ١٥، التهذيب ١: ٢٨٢، حديث ٨٢٨.

٣- ٣) المبسوط ١: ١١.

٤- ٤) منهم: ابن حمزه في الوسيله: ٦٩، و ابن البراج في المهذب ١: ٢١، و المحقق في الشرائع ١: ١٣.

٥- ٥) المقنعه: ٩.

٦- ٦) المقنع: ١١، ١٠، الفقيه ١: ١٣، المختلف: ٦.

٧- ٧) التهذيب ١: ٢٤١، حديث ٦٩٥، الاستبصار ١: ٣٤، حديث ٩٣.

فان تعذّر تراوح عليها أربعه رجال يوماً، كل اثنين دفعه. اكتفى بالكر (١)، و الشيخان (٢) و أتباعهما (٣) لم يذكروا حكمه، لأنهم أوجبوا لنزح البقره كراً، و لم يتعرضوا للثور، و لفظ البقره لا- يدل عليه، و نقل صاحب الصحاح إطلاق لفظ البقره على الذكر (٤)، فيجب الكر حينئذ، حكى ذلك المصنف في المختلف (٥).

قوله: (فان تعذر تراوح عليها أربعه رجال يوماً، كل اثنين دفعه).

التراوح: تفاعل من الراحة، لأن كل اثنين يريحان صاحبيهما دفعه.

و لا- يجزئ فيه ما دون الأربعه، لقول الصادق عليه السلام: «يقام عليها قوم اثنين اثنين» (٦)، و يجزئ ما فوقها ما لم يتصور بطنه بالكثرة.

و لا- غير الرجال من نساء، أو صبيان، أو خنثى للفظ القوم، و اجتراً بهم بعض الأصحاب (٧) لشمول الاسم، و اختلف تفسير أهل (٨) اللغه له، و الآيه (٩) ترجح القول بأن القوم للرجال.

و المعتبر يوم الصوم من طلوع الفجر الثاني إلى الغروب، و هو الظاهر من عباره الأصحاب، و لا فرق بين الطويل و القصير، نظراً الى شمول الإطلاق، و لا- يجزئ الليل، و لا الملقق منهما اقتصاراً على المنصوص، و يجب إدخال جزء من الليل أولاً و آخراً من باب المقدمه، و يستثنى الاجتماع في الأكل و الصلاه.

و الظاهر: أن التأهب للنزح داخل في اليوم، لأنه من مقدماته، مع إمكان

ص: ١٣٩

١- (١) السرائر: ١٠.

٢- (٢) المفيد في المقنعه: ٩، و الطوسى في المبسوط ١: ١١.

٣- (٣) منهم: سلار في المراسم: ٣٥، و المحقق في الشرائع ١: ١٣، و الشهيد في اللمعه: ١٥.

٤- (٤) الصحاح ٥٩٣، ٥٩٤: ٢ ماده (بقر، بعر).

٥- (٥) المختلف: ٨.

٦- (٦) التهذيب ١: ٢٨٤ حديث ٨٣٢.

٧- (٧) قاله العلامه في التذكرة ١: ٤.

٨- (٨) قال الجوهري في الصحاح ٥: ٢٠١٦ [١] ماده (قوم): القوم الرجال دون النساء، و فى القاموس ([٢] قوم) ٤: ١٦٨، الرجال و

النساء معا أو الرجال خاصه أو تدخله النساء على تبعيته و يؤنث، و فى اللسان ([٣] قوم) ١٢: ٥٠٤ الجماعه من دون النساء، و عن

الصنعانى: و ربما دخل النساء تبعاً لان قوم كل نبى رجال و نساء.

٩- (٩) الحجرات: ١١.

و نرح كثر لموت الدابه، أو الحمار، أو البقره. و سبعين دلوا لموت الإنسان، و جوب تقديمه عليه نظرا الى ظاهر قوله عليه السلام: «يقام عليها قوم اثنين اثنين ينزفون يوما إلى الدليل» (١).

قوله: (و نرح كر لموت الدابه، أو الحمار، أو البقره).

البغل كالحمار في ذلك، و ان لم يذكر في بعض الروايات، لوجوب قبول الزيادة غير المنافيه، و أما الدابه و البقره فللشهره، إذ هما مما لا نص فيه، ذكره في المعتمر (٢)، و في المختلف لم نقف على حديث يتعلق بالبقره (٣).

قوله: (و سبعين دلوا لموت الإنسان).

سيأتي أنه لا فرق في الإنسان بين المسلم و الكافر، و كذا لا فرق بين موته في البئر و وقوعه ميتا، و عبارته قاصره عن الثاني، فلو قال لمباشره ميت الإنسان كان أشمل و يشترط كون الميت نجسا، فلو طهر بال غسل أو لم يجب غسله لم يجب النرح، بخلاف ما لو يمم أو غسل فاسدا و نحوه.

و اعلم: أن الميت في البئر، إذا كان كافرا، يجب أن ينرح له أكثر الأمرين من الواجب لما لا- نص فيه، و الواجب لنجاسه الموت، فيبني على الخلاف فيما لا- نص فيه، فان قيل بوجوب الجميع فلا- بحث، و إلا فسبعون، مع احتمال التضاعف لاختلاف النجاسه.

و إنما لم يكتف بالسبعين لملاقاته البئر في حال الحياه، و تلك نجاسه غير منصوصه، و عروض الموت له موجب لنجاسه أخرى.

و وجه التداخل: أنها نجاسه ذات واحده في حالين.

ص: ١٤٠

١- ١) التهذيب ١: ٢٨٤ حديث ٨٣٢.

٢- ٢) المعتمر ١: ٦٣.

٣- ٣) المختلف: ٨.

و خمسين للعدرة الرطبه و الدم الكثير كذبح الشاه، غير الدماء الثلاثه.

و أربعين لموت الثعلب، أو الأرنب، أو الخنزير، أو السّور، أو الكلب، أو لبول الرجل. قوله: (و الدم الكثير).

هذا مختار الشيخ (١) و اتباعه (٢)، قال المصنف فى المختلف: ما قدّره الشيخ لم أقف فيه على حديث مروى (٣). هذا كلامه، و فى حسنه على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام: «ما بين الثلاثين إلى الأربعين» (٤) و الأ-كثر طريق إلى اليقين، و أسنده فى المختلف (٥) إلى الصدوق، و لا بأس به.

و اعلم أن إطلاق الأصحاب يقتضى عدم الفرق بين دم نجس العين و غيره و يحتمل قويا الفرق لغلظ نجاسته، إذ هو فى قوّه نجاستين، و من ثم لم يعف عن قليله فى الصلاه، فيكون مما لا نص فيه.

قوله: (أو الخنزير).

الظاهر: أن الخنزير إذا وقع حيّا ثم مات، ينزح له أكثر الأمرين من الأربعين، و مقدر ما لا- نص فيه على القول به، مع احتمال التضاعف-على ما سبق فى الكافر- (٦)، إذ لا نص فى نجاسته حال الحياه، و لم أجد فى ذلك كلاما لأحد.

قوله: (أو الكلب).

يجرى فيه احتمال التضاعف لو وقع حيا فمات، و يلحق بموت الخنزير و الكلب كلّ ما ماثلهما فى قدر الجسم، ككلب الماء و خنزيره.

قوله: (و لبول الرجل).

لما رواه على بن أبى حمزه عن أبى عبد الله عليه السلام (٧) و لا يلحق به بول

ص: ١٤١

١- ١) المبسوط ١: ١٢، النهاية: ٧. [١]

٢- ٢) منهم سلار فى المراسم: ٣٥، و ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٩٠، و الشهيد فى الذكرى: ١٠. [٢]

٣- ٣) المختلف: ٦.

٤- ٤) قرب الاسناد: ٨٤، [٣] الكافى ٣: ٦، حديث ٨، [٤] الفقيه ١: ١٥، حديث ٢٩ التهذيب ١: ٤٠٩، حديث ١٢٨٨.

٥- ٥) المختلف: ٦.

٦- ٦) سبق فى صفحه ١٤٠ [٥] عند قوله: و اعلم أن الميت إذا كان كافرا.

٧- ٧) التهذيب ١: ٢٤٣، حديث ٧٠٠، الاستبصار ١: ٣٤، حديث ٩٠.

و ثلاثين لماء المطر المخالط للبول، و العذره، و خرة الكلاب. و عشر للعذره اليابسه و الدم القليل، كذبح الطير و الرعاف القليل. و سيع لموت الطير، كالحمامه و النعامه و ما بينهما، المرأه، خلافا لابن إدريس (١) لعدم النص، و بطلان القياس، فيجب له ما يجب لما لا نص فيه، و كذا الخنثى على الأقرب، و لو قيل: يجب له أكثر الأمرين من الأربعين، و ما يجب لما لا نص فيه كان وجهها.

قوله: (و ثلاثين لماء المطر المخالط للبول و العذره و خرة الكلاب).

مستند هذا الحكم روايه كردويه عن أبي الحسن موسى عليه السلام: «و لو خالط ماء المطر أحد هذه أجزاء الثلاثون بطريق أولى» (٢).

و هنا إشكال هو: أن ترك الاستفصال عن النجاسات المذكوره يقتضى المساواه فى الحكم بين جميع احتمالاتها، لأن ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال يدل على العموم، فيستوى حال العذره رطبه و يابسه، و حال البول إذا كان بول رجل، أو امرأه، أو خنثى، أو غيرهم، مع أن ظاهر عباره بعضهم أن خرة الكلاب مما لا نص فيه.

و قد أطلق المصنف فى المختلف، القول: بأن بول و روث ما لا- يؤكل لحمه مما لا- نص فيه (٣)، و مع الحمل على نجاسات بخصوصها، لا يتم ذلك عند القائل بتضاعف النزح، لاختلاف النجاسات.

و يمكن تنزيل الروايه (٤) على ماء المطر المخالط لهذه النجاسات، مع استهلاك أعيانها، إذ لا بعد فى أن يكون ماء النجاسه أخف منها، فيندفع الاشكال.

قوله: (و سيع لموت الطير كالحمامه و النعامه و ما بينهما) (٥).

فيه مناقشه لطيفه، لأن المراد بالطير هنا: هو الحمامه، و النعامه، و ما بينهما،

ص: ١٤٢

١- (١) السرائر: ١٢.

٢- (٢) الفقيه ١: ١٦ حديث ٣٥، التهذيب ١: ٤١٣ حديث ١٣٠٠، الاستبصار ١: ٤٣ حديث ١٢٠.

٣- (٣) المختلف: ٥.

٤- (٤) الفقيه ١: ١٦، حديث ٣٥، التهذيب ١: ٤١٣ حديث ١٣٠٠، الاستبصار ١: ٤٣ حديث ١٢٠.

٥- (٥) جاء فى هامش الصفحه من النسخه الخطيه المعتمده ما لفظه: «التشبيه بالحمامه و النعامه صحيح بالنسبه إلى نحوهما و ما فى حجمها. أمّا ما بينهما فإنه لا شبهه بالنسبه إليه لعموم اللفظ (منه مد ظله)».

و للفأره مع التفسيخ أو الانتفاخ، و لبول الصبي، و اغتسال الجنب، و لخروج الكلب منها حيا. و التشبيه يقتضى صدقه على غير ذلك، لأن المشبه غير المشبه به و يمكن دفعها بأن وجود الحمامه و نحوها، و النعامه و نحوها و ما بينهما مصحح للتشبيه.

قوله: (و لبول الصبي و اغتسال الجنب).

المراد بالصبي: الفطيم الذى لم يبلغ، و لا- تلحق به الصبيه لعدم النص، و المراد بالجنب: الخالى بدنه من نجاسه عينيه، و ظاهر قول المصنف: (و اغتسال الجنب) يؤذن بأن النزع إنما هو إذا اغتسل فى البئر لا- بمجرد الملاقاه، و النصوص الوارده فى هذا الباب ظاهرها عدم الفرق، لأنها وارده بنزول الجنب إلى البئر، و دخوله إليها، و وقوعه فيها (١)، و ابن إدريس خصّ الحكم بالمرتمس (٢)، و لا وجه له.

و بعد، ففى هذا الحكم إشكال، لأن النزع لا يستقيم كونه لنجاسه البئر هنا، و إن كان ظاهر كلام القوم، لأن نجاسه البئر بلا منجس معلوم البطلان، إذ الفرض إسلام الجنب، و خلو بدنه من نجاسه عينيه، و إلا لم يجرى السبع، و لا يستقيم كون النزع لصيروره الماء باغتسال الجنب مستعملا عند من يقول به، فيكون النزع لعود الطهاره، لأن ذلك مشروط باغتساله على الوجه المعبر و ارتفاع حدثه، و إلا لم يثبت الاستعمال.

و مورد الأخبار أعم من الاغتسال كما قدمناه، و حديث عبد الله بن أبى يعفور عن الصادق عليه السلام بالنهاى عن نزوله إلى البئر (٣) يقتضى فساد غسله، فلا يرتفع حدثه، كما صرح به الشيخ (٤)، فلا- يظهر للنزع هنا وجه، و لو قلنا به فهل تلحق به الحائض و النفساء و المستحاضه الكثيره الدم؟ فيه احتمال.

قوله: (و لخروج الكلب حيا).

أوجب ابن إدريس نزع أربعين إذ لا نص فيه (٥)، و التقدير بالأربعين لأنها

ص: ١٤٣

١- ١) التهذيب ١: ٢٤٠ حديث ٦٩٤ و ٦٩٥، و الاستبصار ١: ٣٤ حديث ٩٢ و ٩٣.

٢- ٢) السرائر: ١٢.

٣- ٣) الكافي ٣: ٦٥ حديث ٩، التهذيب ١: ١٤٩ حديث ٤٢٦، الاستبصار ١: ٢٧ حديث ٤٣٥.

٤- ٤) المبسوط ١: ١٢.

٥- ٥) السرائر: ١١.

و خمس لذرق جلال الدجاج، و ثلاث للفأره و الحيه، و يستحب للعقرب و الوزغه. و دلو للعصفور و شبهه، و بول الرضيع قبل اغتذائه بالطعام. تجرى لموته، فلو قوعه حيا أولى، و لولاه لوجب نزع الجميع، و جوابه وجود النص بالسبع (١).

قوله: (و خمس لذرق جلال الدجاج).

لم يقيده الشيخ بكونه جلالا (٢)، بناء منه على أن ذرقه مطلقا نجس، و فى المختلف بعد حكاية الخلاف قال: و على القولين لم يصل إلينا حديث يتعلق بالنزع لهما (٣)، و يمكن أن يقال: التقدير بالنزع مستفاد من الإجماع.

قوله: (و ثلاث للفأره و الحيه).

المراد بالفأره، إذا خلت من الأمرين، و وجوب الثلاث فى الحيه إما بالإحالة على الفأره و الدجاجة المروى فيهما دلوان أو ثلاث- على ما ذكره فى الذكرى (٤)- و هو ضعيف. و حكى عن المعبر التعليل بأن لها نفسا سائله، و فى التعليل بعد.

و حكى عنه أيضا الإيماء إلى الثلاث، لقول الصادق عليه السلام: «للحيوان الصغير دلاء» (٥)، و أقل احتمالاته الثلاث (٦).

قوله: (و يستحب للعقرب و الوزغه).

المراد بالاستحباب عند القائلين بالنجاسة بالملاقاه، لانتفاء النجاسة إذ ليس لهما نفس، و عدم يقين الضرر، و هو حسن.

قوله: (و بول الرضيع قبل اغتذائه بالطعام).

المراد: اغتذائه كثيرا بحيث يساوى اللبن، فلا يضر القليل، و لا بدّ من كونه فى سن الرضاع، و لا تلحق به الرضيعه لعدم النص.

ص: ١٤٤

١- ١) التهذيب ١: ٢٣٧ حديث ٦٨٧، الاستبصار ١: ٣٨ حديث ١٠٣.

٢- ٢) المبسوط ١: ١٢، النهاية: ٧. [١]

٣- ٣) المختلف: ٩.

٤- ٤) الذكرى: ١١. [٢]

٥- ٥) الكافي ٣: ٦ حديث ٧، التهذيب ١: ٢٤٠ حديث ٦٩٤.

٦- ٦) المعبر ١: ٧٥، و [٣] نقله عنه فى الذكرى: ١١. [٤]

أ: أوجب بعض هؤلاء الجميع فيما لم يرد فيه نص

أ: أوجب بعض هؤلاء الجميع فيما لم يرد فيه نص، و بعضهم أربعين.

و كذا صغيره و كبيره، ذكره و أنثاه

ب: جزء الحيوان و كله سواء، و كذا صغيره و كبيره، ذكره و أنثاه، قوله: (أوجب بعض هؤلاء نرح الجميع (١)، فيما لم يرد فيه نص، و بعضهم أربعين) (٢).

و أوجب بعضهم ثلاثين (٣)، و حكى شيخنا الشهيد فى بعض ما نسب إليه قولاً بعدم وجوب شىء، و اختار المصنف فى المختلف القول بالثلاثين (٤) محتجاً بروايه كردويه (٥)، و هو عجيب، إذ لا دلالة فيها على المتنازع بوجه، و لو دلت عليه كان ما لا نص فيه منصوصاً، لأن المراد بالنص الدليل النقلى من الكتاب أو السنّه، لا ما يدل على المعنى، مع عدم احتمال النقيض، و إلا لكان كثير مما عدوه منصوصاً من قبيل ما لا نص فيه، فيضعف القول بالثلاثين و مثله القول بالأربعين، و عدم إيجاب شىء مع القول بنجاسه الماء ظاهر البطلان، فلم يبق إلا القول بوجوب الجميع، و هو المعتمد.

قوله: (جزء الحيوان و كله سواء).

أى: فى الاجتزاء بمنزوح الكلّ للجزء بطريق أولى، و فى وجوب منزوح الكل للجزء، لأن يقين زوال النجاسه يتوقف عليه، لانتفاء الدليل الدال على الاكتفاء بما دونه.

و أما الصغير و الكبير، و الذكر و الأنثى، فلأن اسم الجنس يقع عليها، كما فى الإنسان و البعير، و لورود الحكم للذكر كالثور، أو ما يتعلق به كبول الرجل، اختص

ص: ١٤٥

١- ١) منهم: الشيخ فى المبسوط ١: ١٢ [١] قال: (فالاحتياط يقتضى نرح جميع الماء)، و ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٩٠، و الشهيد فى الذكرى: ١٠.

٢- ٢) ذهب إليه الشيخ فى المبسوط ١: ١١، و ابن حمزه فى الوسيله: ٦٩.

٣-٣) قال السيد العاملي في مفتاح الكرامه ١:١٢١: (و [٢] نفى عنه الشهيد البأس و هو المنقول عن البشري).

٤-٤) المختلف: ٩.

٥-٥) الفقيه ١:١٦ حديث ٣٥، التهذيب ١:٤١٣ حديث ١٣٠٠، الاستبصار ١:٤٣ حديث ١٢٠.

و لا فرق فى الإنسان بين المسلم و الكافر.

ج: الحوالة فى الدلو على المعتاد

ج: الحوالة فى الدلو على المعتاد، فلو اتخذ آله تسع العدد فالأقرب الاكتفاء. بمورده، و يحكى عن الصهرشتى شارح النهايه إلحاق صغار الطيور بالعصفور.

قوله: (و لا فرق فى الإنسان بين المسلم و الكافر).

خالف ابن إدريس فى ذلك، فحكم بوجوب نزع الجميع، لمباشره الكافر ميتا، محتجا بأن مباشرته حيا يوجب نزع الجميع، إذ لا نص فيه، فبعد الموت أولى، لأن الموت ينجس الطاهر، و يزيد النجس نجاسه (١). و أجاب المصنف فى المختلف بأن نجاسته حيا بسبب اعتقاده، و قد زال بالموت (٢). و ليس بجيد، لأن أحكام الكفر باقيه بعد الموت، و من ثم لا يغسل و لا يدفن فى مقابر المسلمين.

و التحقيق: أن ما احتج به ابن إدريس استدلال فى مقابل النص (٣)، لوروده بوجوب سبعين لموت الإنسان، الصادق على المسلم و الكافر، و وجوب الجميع فيما لا نص فيه - إذ تم - فغير منصوص عليه، فكيف يعارض به المنصوص.

قوله: (الحوالة فى الدلو على المعتاد).

أى: على تلك البئر، لعدم انضباط العاده مطلقا، و قيل: المراد بها الدلو الهجريه (٤)، و وزنها ثلاثون رطلا، و قيل: أربعون، و الأول هو الوجه.

قوله: (فلو اتخذ آله تسع العدد، فالأقرب الاكتفاء).

وجه القرب أن الغرض إخراج ذلك القدر من الماء، و قد حصل.

و أنت خبير بورود المنع على المقدمه الأولى، و الإجزاء إنما يتحقق بالإتيان بالمأمور به على وجهه، فيبقى فى العهده، فالأقرب عدم الاكتفاء.

و لا يخفى أن تفریع هذا الحكم على ما قبله غير ظاهر، فلو عطفه بالواو مكان الفاء لكان أولى.

ص: ١٤٦

١-١) السرائر: ١١.

٢-٢) المختلف: ٦.

٣-٣) التهذيب ١: ٢٣٤ حدیث ٦٧٨.

٤ - ٤) قال ابن البراج فى المهذب ١:٢٣: ذهب اليه قوم. الهجريه: نسبه الى هجر، و هى قريه قرب المدينه كانت تجلب منها القلال. معجم البلدان ٣٩٣:٥. [١]

د: لو تغيرت البئر بالحيفه

د: لو تغيرت البئر بالحيفه، حكم بالنجاسه من حين الوجدان.

ه: لا يجب التيه في النزح

ه: لا يجب التيه في النزح، فيجوز ان يتولاه الصبي و الكافر مع عدم المباشره.

و: لو تكثرت النجاسه

و: لو تكثرت النجاسه، تداخل النزح مع الاختلاف و عدمه.

ز: انما يجزئ العدد بعد إخراج النجاسه

ز: انما يجزئ العدد بعد إخراج النجاسه، أو استحالتها. قوله: (لو تغيرت البئر بالحيفه حكم بالنجاسه من حين الوجدان).

لأن الأصل عدم التقدم، و مستنده خبر الدجاجه (1).

إن قيل: لا بدّ من الحكم بسبقها على الوجدان بزمان ما، لامتناع وقوعها حال الوجدان، قلنا: على القول بعدم النجاسه بالملاقاه لا إشكال، لإمكان حصول التغير في ذلك الوقت، و على القول بالنجاسه لا يلزم من وقوعها وصولها إلى الماء، فيمكن تجدد الوصول وقت الوجدان.

قوله: (فيجوز أن يتولاه الصبي).

يستثنى منه التراوح إن قلنا بأن لفظ القوم لا يقع عليه.

قوله: (لو تكثرت النجاسه تداخل النزح مع الاختلاف و عدمه).

أى: فيكفى منزوح الأكثر، لصدق الامتثال، و قيل بعدم التداخل (2)، لأن الأصل في الأسباب إذا اجتمعت عدم تداخل مسيبتها، و صدق الامتثال ممنوع.

و ربما فرق بين اختلاف النجاسه في النوع و عدمه، و الظاهر عدم التداخل مطلقاً، و يستثنى من ذلك اختلاف نجاسه الواقع بالكم، فان الدم الواقع إذا كان قليلاً، فوقع -بعد- ما يخرج من القله إلى حد الكثره، يجب منزوح الأكثر خاصه لانتفاء التكثر حينئذ.

قوله: (إنما يجزئ العدد بعد إخراج النجاسه، أو استحالتها).

الحكم الأول لا- كلام فيه، إذ مع بقاء عين النجاسه التي لا- تستهلك بالماء - كجلد الميتة- لا- فائده في النزع لدوام الملاقاه المقتضى للتنجيس.

و أما الحكم الثانى، فإنما يستقيم على ظاهره إذا قيل بوجوب نزع المتغيره

ص: ١٤٧

١- ١) التهذيب ١:٢٣٣ حديث ٦٧٥، الاستبصار ١:٣٧ حديث ١٠٢.

٢- ٢) القائل هو الشهيد فى الدروس: ١٥، والبيان: ٤٥.

ح: لو غار الماء سقط النرح، فان عاد كان طاهراً، و لو اتصلت بالنهر الجارى طهرت. و لو زال تغيرها بغير النرح و الاتصال فالأقرب نرح الجميع، و ان زال ببعضه- لو كان- على اشكال. بالنجاسه، حتى يزول التغير، ثم يستوفى المقدر، فعلى ما اخترناه- من الاكتفاء بأكثر الأمرين- يجرى النرح مع وجود نجاسه الدم المغيره.

قوله: (و لو اتصلت بالنهر الجارى طهرت).

هذا إذا كان الاتصال على وجه لا يتسنىها (١) من علو، لاتحادها به حينئذ، أما إذا تسنىها من علو فيشكل، لأن الحكم بالطهاره دائر مع النرح، و كذا القول فى ماء المطر و الكثير إذا ألقى دفعه، و روايه كردويه (٢) تشعر بعدم حصول الطهاره بذلك.

قوله: (و لو زال تغيرها بغير النرح و الاتصال، فالأقرب نرح الجميع، و إن زال ببعضه لو كان، على اشكال).

أى: الأقرب و جوب نرح الجميع فى النجاسه التى يكفى لها نرح البعض، و إن زال التغير بنرح بعض الماء، لو كان التغير باقياً.

و وجه القرب، أن المقدار الذى نرحه غير معلوم حيث زال التغير، لأن زوال التغير بالنرح له مدخل فى حصول الطهاره، و الماء محكوم بنجاسته، فيتوقف الحكم بطهارته على نرح الجميع و منشأ الإشكال من ذلك، و من أن البعض يجرى على تقدير بقاء التغير، فإجزاؤه مع زواله أولى.

و لما لحظ المصنف هذا الوجه رجح عن الفتوى إلى التردد، و لا يخفى ضعفه، و أن الأولويه التى ادعت ممنوعه، و لو سلمت فمقدار ذلك البعض غير معلوم، فعلى هذا ما قرّبه أولاً هو الأقرب.

ص: ١٤٨

١- ١) تسنى الشيء: علاه، الصحاح (سنى) ١٩٥٥: ٥.

٢- ٢) الفقيه ١: ١٦ حديث ٣٥، التهذيب ١: ٤١٣ حديث ١٣٠٠، الاستبصار ١: ٤٣ حديث ١٢٠.

الفصل الخامس: في الأحكام يحرم استعمال الماء النجس في الطهاره و ازاله النجاسه مطلقا، و فى الأكل و الشرب اختيارا، فان تطهر به لم يرتفع حدثه، و لو صلى أعادهما مطلقا. قوله: (الفصل الخامس: في الأحكام).

قد جرت عاده المصنف فى هذا الكتاب، و فى غيره، بأن يذكر بعد المباحث التى هو بصدد بيانها مثل أقسام المياه، و أعداد النجاسات، و كيفية الوضوء إلى غير ذلك من المباحث، فصلا يذكر فيه أحكام ما سبق، مع كون المباحث السابقه أيضا مشتمله على بيان أحكام، فكأنه يريد بذلك الأحكام الثانيه التى تترتب على الأحكام الأولى، أو أن المباحث السابقه غالبا تتضمن أحكام الوضع، و أحكام التكليف لازمه لها، فلذلك تذكر بعدها كالطهاره و النجاسه، و الإضافة التى تضمنتها المباحث السالفه من هذا المقصد.

قوله: (يحرم استعمال الماء النجس فى الطهاره و ازاله النجاسه مطلقا).

المراد بالتحريم هنا هو المتعارف، أعنى طلب الترك المانع من النقيض، الذى يترتب على فعل متعلقه الدم و العقاب، و إنما كان كذلك لأن استعمال المكلف الماء النجس فيما يعد طهاره فى نظر الشارع أو ازاله نجس، يتضمن إدخال ما ليس من الشرع فيه، فيكون حراما لا محاله و المراد بالإطلاق فى قوله: (مطلقا) شمول حالتى الاضطرار و الاختيار، مقابل القيد الذى فى المسأله التى بعده.

قوله: (و فى الأكل و الشرب اختيارا).

أى: من غير ضروره، فيستفاد من القيد إباحته عند الضروره، و إنما يباح القدر الضرورى كما تشعر به الضروره.

قوله: (فان تطهر به لم يرتفع حدثه، و لو صلى أعادهما مطلقا).

أما الحكم الأول فلأن النجس لا يطهر غيره، و أما الثانى فلأنه صلى محدثا

أما لو غسل ثوبه به، فإنه يعيد الصلاة ان سبقه العلم مطلقا، وإلا ففي الوقت خاصه، و حكم المشتبه بالنجس حكمه. فتقع صلاته فاسده، و يجب إعادتها في الوقت - و هو ظاهر - و في خارجه لأنه لم يأت بالأداء، و عموم: (من فاتته صلاه فريضه فليقضها) (١) يقتضى وجوب القضاء، و معلوم أن مراده بقوله: (مطلقا) الوقت و خارجه، و سبق العلم و عدمه، في مقابل التقييد في المسأله التي بعده.

قوله: (أما لو غسل ثوبه به فإنه يعيد الصلاة، إن سبقه العلم مطلقا، و إلا ففي الوقت خاصه).

ما تقدم فهو بيان حكم استعماله في رفع الحدث، و هذا بيان حكم استعماله في إزالة الخبث، و حكمه إن فعل ذلك و صلى بالثوب عامدا و جوب الإعادة في الوقت و خارجه، و هو ظاهر، و أما إذا علم بالنجاسه في الماء، ثم نسي وقت فعل الصلاة و قد أزال نجاسه ثوبه به، فقد قيل بوجوب الإعادة في الوقت دون خارجه (٢)، و الأصح وجوب الإعادة مطلقا، كالعائد لظاهر الاخبار (٣).

فقول المصنف: (إن سبقه العلم) شامل للقسمين، لأن سبق العلم صادق مع طروء النسيان و عدمه.

و قوله: (و إلا) أى: و إن لم يسبقه العلم أعاد في الوقت دون خارجه، إذا ثبت أن النجاسه كانت في الماء وقت الاستعمال، و مستند ذلك خبران مطلقان بالإعادة (٤)، و بعدمها (٥)، فجمع بينهما بحمل خبر الإعادة على الوقت، و الآخر على خارجه، و هو جمع ظاهر.

قوله: (و حكم المشتبه بالنجس حكمه).

أى: حكم النجس في وجوب اجتنابه في الصلاة و إزالة النجاسه و عدم جوازه

ص: ١٥٠

١- ١) عوالى اللآلى ٢:٥٤ حديث ١٤٣. [١]

٢- ٢) قاله الشيخ فى المبسوط ١:٣٨، و النهايه: ٥٢. [٢]

٣- ٣) الكافى ٣:٥٩ حديث ٣، التهذيب ١:٢٥٤ حديث ٧٣٦، ٧٣٧.

٤- ٤) التهذيب ١:٥٠ حديث ١٤٦، الاستبصار ١:٥٥ حديث ١٦٢.

٥- ٥) التهذيب ١:٤٨ حديث ١٤٠، الاستبصار ١:٥٤ حديث ١٥٧.

و لا يجوز له التحرى و ان انقلب أحدهما، بل يتيمم مع فقد غيرهما، و لا تجب الإراقة، بل قد تحرم عند خوف العطش. و لو اشتبه المطلق بالمضاف، تطهر بكل واحد منهما طهاره، فى الأكل و الشرب اختيارا.

قوله: (و لا يجوز التحرى و إن انقلب أحدهما).

المراد بالتحرى: الاجتهاد فى طلب الأحرى بالاستعمال، و هو الظاهر، لقربه ثبوت النهى عن استعمالهما، و القرينه التى لا تثمر اليقين غير كافيه فى الخروج عن النهى الشرعى، و لأنه لا يأمن أن يكون استعماله للنجس، فيتنجس به مع بقاءه على حدثه، و ليس هذا كالاجتهاد فى القبلة، و جوزه الشافعى هنا (١).

و مع انقلاب أحد الإناءين، فالتحرى عند بعض الشافعيه ثابت، - كما إذا لم ينقلب - و عند بعضهم يتعين استعمال الباقي لعدم القطع بوجود النجس، و قد كان الأصل الطهاره (٢)، و ليس بشىء، فحاول المصنف الرد عليهم، مشيرا الى الوجه الأخير بقوله: (و إن انقلب أحدهما)، فإن الانقلاب مفض إلى الطهاره عند البعض - كما عرفت - فجواز التحرى معه أولى، و فى العبارة شائبه التكلف.

قوله: (و لا تجب الإراقة، بل قد تحرم عند خوف العطش).

خالف الشيخ (٣) فى ذلك فقال بوجوب الإراقة لورود الأمر بها فى بعض الاخبار (٤)، و هو ضعيف، و ربما كانت حراما لخوف العطش و نحوه.

قوله: (و لو اشتبه المطلق بالمضاف تطهر بكل واحد منهما طهاره).

لا- ريب أن التطهر بهما محصل للطهاره بالمطلق المأمور بها، فيكون مقدمه للواجب المطلق، و لا يضر عدم جزمه بالتيه عند كل طهاره، لأن الجزم إنما يعتبر بحسب الممكن، لكن يشترط لصحته فقد ما ليس بمشتبه، و إلا تعين استعماله.

ص: ١٥١

١- ١) المجموع شرح المذهب ١: ١٨٠، و فتح العزيز بهامشه ١: ٢٧٣.

٢- ٢) انظر: المجموع ١: ١٨٥.

٣- ٣) التهذيب ١: ٢٤٧.

٤- ٤) التهذيب ١: ٢٢٩، حديث ٦٦٢، الاستبصار ١: ٢١، حديث ٤٨.

و مع انقلاب أحدهما فالوجه الوضوء و التيمم، و كذا يصلّى في الباقي من الثوبين، و عاريا مع احتمال الثاني خاصة.

و لو اشتبه بالمغصوب و جب اجتنابهما، قوله: (و مع انقلاب أحدهما فالوجه الوضوء و التيمم).

وجهه: أنه مقدمه لتحصيل الطهاره بالمطلق في الجملة فيجب، و لأن الحكم بوجوب الاستعمال تابع لوجود المطلق، و قد كان وجوده مقطوعا به، و لم يقطع بانقلابه، فيبقى الحكم بالوجوب الى أن يتحقق الناقل.

و يحتمل -ضعيفا- عدم الوجوب فيتيمم خاصة، لأن التكليف بالطهاره مع وجود المطلق: و هو منتف، و لأصالة البراءه من وجوب طهارتين، و الفتوى على الأول، و لا يخفى أنه يجب تقديم الوضوء على التيمم.

قوله: (و كذا يصلّى في الباقي من الثوبين و عاريا).

أى: و كذا الوجه في وجوب فعل الصلاه مرتين، كما ذكره، لو كان عنده ثوبان، أحدهما نجس لم يتعين، فتلف أحدهما و بقي الآخر، و وجهه أنه مقدمه للواجب المطلق، و للقطع بوجوده قبل تلف واحد كما سبق.

و يحتمل الاقتصار على الصلاه عاريا، نظرا إلى عدم تحقق ثوب طاهر، و هذا بناء على أن من لم يجد ساترا إلا النجس، و لم يقدر على إزاله النجاسه ينزعه و يصلّى عاريا، و سيأتى أن الأصح أفضلية الصلاه فيه، فلا- تتعين الصلاه عاريا، بل و لا يجب، و إنما الواجب فعلها في الباقي من الثوبين خاصة.

و اعلم أن قول المصنف: (مع احتمال الثاني خاصة) يريد به الاقتصار على التيمم و الصلاه عاريا في المسألتين، و قد عرفت ضعفه، بل ضعف ما اختاره في المسأله الثانيه.

قوله: (و لو اشتبه بالمغصوب و جب اجتنابهما).

و ذلك لأن اجتناب إتلاف مال الغير واجب مطلق، و لا يتم إلا باجتنبهما، و ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

فان تطهر بهما فالوجه البطلان. و لو غسل ثوبه أو بدنه من النجاسه به أو بالمشتبه به طهر. و هل يقوم ظن النجاسه مقام العلم؟ فيه نظر، قوله: (فان تطهر بهما فالوجه البطلان).

وجهه ثبوت النهى عن استعمال كل منهما، لما عرفت من ثبوت النهى عن إتلاف مال الغير عدوانا، و مع الاشتباه، فاستعمال أيهما كان معرض لاستعمال مال الغير، و النهى فى العباده يقتضى الفساد، و توهم القلب هنا ضعيف، لأن مقدمه الواجب المطلق لا بد من كونها مباحه، لا امتناع كون الحرام مقدمه الواجب.

و يحتمل ضعيفا الصحه، ليقين الطهاره بماء مملوك مباح عند تطهيره بها، و قد عرفت دليل التحريم فى كل منهما، فلا يتم هذا الوجه.

قوله: (و لو غسل ثوبه أو بدنه من النجاسه به أو بالمشتبه به طهر).

أى: بالمغصوب أو بالمشتبه بالمغصوب، و ذلك لأن إزاله النجاسه ليس مأمورا به على وجه القربه، فلا يكون عباده محضه، فلا يؤثر فيه النهى فسادا.

قوله: (و هل يقوم ظن النجاسه مقام العلم؟ فيه نظر).

المراد بقيامه مقام العلم إجراؤه مجرى العلم بحصول النجاسه، أو مكافأته للعلم بطهاره المحل السابق على حصول ظن النجاسه، و منشأ النظر من اختلاف الأصحاب، فقال أبو الصلاح: تثبت النجاسه بكل ظن، لأن الظن مناط الشرعيات (١)، و هو ظاهر الفساد، لأن مناطها ظن مخصوص أجراه الشارع مجرى اليقين لا مطلقا.

و قال ابن البراج: لا تثبت النجاسه بالظن مطلقا (٢)، أى و إن كان الظن بسبب شرعى، كشهاده العدلين تمسكا باليقين السابق. و فيه ضعف، لأن المشر للظن شرعا جار مجرى اليقين عند الشارع، و لأن المشتري لو ادعى العيب فى المبيع لكونه نجسا، و شهد له عدلان، فلا بد من القول بالثبوت، لأن حقوق العباده تثبت بالعدلين

ص: ١٥٣

١- ١) نقله العاملى فى المفتاح ١: ١٣٠ عنه.

٢- ٢) جواهر الفقه (الجوامع الفقيهيه): ٤١٠.

أقربه ذلك إن استند الى سبب، وإلا فلا. و لو شهد عدل بنجاسه الماء لم يجب القبول، وإن أسند إلى السبب. و يجب قبول العدلين، فإن عارضهما مثلهما فالوجه الحاقه بالمشتبه، إجماعاً، وثبوت الحكم في هذا الفرد يقتضى الثبوت مطلقاً، لعدم الفصل.

قوله: (أقربه ذلك إن استند الى سبب، وإلا فلا).

أى: أقرب وجهى النظر القول بقيام الظن مقام العلم، إذا كان الظن مستندا إلى سبب، والمراد به: ما اعتبر الشارع سببته، كشهادة العدلين، ومثله إخبار المالك لا نحو شهادته العدل الواحد، أو كون الشيء مظنه للنجاسة عادة، ونحو ذلك.

و فى هذه العبارة إجمال يتأكد بقوله: (و لو شهد عدل). بالواو و كان حقه الإتيان بالفاء و يزيده قوله: (و يجب قبول العدلين) وإن كان قد يعتذر له بكونه توطئه لما بعده، و الحق أن نظم العبارة غير حسن.

قوله: (و لو شهد عدل بنجاسه الماء لم يجب القبول، وإن استند الى السبب).

أى: إلى السبب المقتضى للتنجيس، كأن المصنف حاول بهذا، الرد على أبى الصلاح الذى يكتفى فى حصول النجاسة بمطلق ما يحصل به الظن، و الشافعى القائل بقبول العدل الواحد إذا بين سبب التنجيس (1) لا إن أطلق، لاختلاف الناس فى أسباب التنجيس اختلافاً ظاهراً.

قوله: (فإن عارضهما مثلهما فالوجه الحاقه بالمشتبه).

المراد بالمعارضه: استجماع كل من الشهادتين ما به يتحقق التنافى بينهما بحيث لا يمكن الجمع، فلو شهدت إحداهما بالنجاسة، و الأخرى بعدم الاطلاع على سبب يقتضى التنجيس فلا تعارض، إذ لا يلزم من عدم الاطلاع بعدم، أما لو ضبط الزمان كيوم كذا مثلاً، و شهدت إحداهما بحصول النجاسة فى هذا اليوم، و الأخرى بالعلم بعدم النجاسة فيه، لملاحظتها له تمام اليوم فقد ثبت التعارض.

ص: ١٥٤

و لو أخير الفاسق بنجاسه مائه أو طهارته قبل.

و لو علم بالنجاسه بعد الطهاره، و شك فى سبقها عليها، فالأصل الصحه.

و لو علم سبقها و شك فى بلوغ الكريه أعدد.

و لو شك فى نجاسه الواقع بنى على الطهاره، و ينجس القليل بموت ذى نفس السائله فيه دون غيره، و إن كان من حيوان الماء كالتمساح. ثم هو إما فى إناء واحد، أو فى إنائين، و فى الفرض الأول أقوال:

الطهاره (١) إما لترجيح بينه الطهاره بالأصل، أو للتساقط، و النجاسه (٢) ترجيحاً للناقل على المقرر، و الحاقه بالمشتبه لتكافؤ البيئتين و هذا أحوط، و إن كان القول بالطهاره لا يخلو من وجه.

أما الفرض الثانى فيحتمل فيه القول بالطهاره، للتعارض الموجب للتساقط، و الرجوع إلى حكم الأصل. و فيه نظر، لأنهما إنما تعارضتا فى تعيين النجس لا- فى حصول النجاسه، لاتفاقهما على نجاسه أحدهما و مثله القول بالنجاسه تقريراً للبيئتين، لاتفاقها على طهاره واحد، فلم يبق إلا إلحاقه بالمشتبه لاتفاقهما على نجاسه واحد، و انتفاء المقتضى للتعيين لتعارضهما، و لا معنى للاشتباه إلا ذلك، و هذا هو الأصح.

قوله: (و لو علم بالنجاسه بعد الطهاره).

قد سبق ما يعلم منه وجه ذلك، و ما يجب أن يقيد به الحكم الثانى.

قوله: (و ينجس القليل بموت ذى النفس السائله فيه دون غيره، و إن كان من حيوان الماء كالتمساح).

رد على الشافعى بقوله: (دون غيره) أى: دون غير ذى النفس، فإن الشافعى يرى أن ما لا نفس له ينجس الماء بموته إذا لم يكن من حيوان الماء (٣).

و بجملة (إن) الوصلية المؤكده لما دل عليه قوله: (و ينجس القليل بموت ذى النفس) ردّ على أبى حنيفه القائل: بأن موت حيوان الماء فيه لا ينجسه، و إن قل الماء

ص: ١٥٥

١- ١) نقل هذا القول عن الشيخ فى إيضاح الفوائد ٢٤: ١.

٢- ٢) ذهب إليه ابن إدريس فى السرائر: ١٤.

٣- ٣) الأم ٥: ١.

و لو اشتبه استناد موت الصيد فى القليل الى الجرح أو الماء،احتمل العمل بالأصلين،و الوجه المنع. و يستحب التباعد بين البئر و البالوعه بقدر خمس أذرع مع صلابه الأرض، أو فوقه البئر،و إلا فسبح. و كان الحيوان ذا نفس (١).

قوله: (و لو اشتبه استناد موت الصيد فى القليل إلى الجرح أو الماء احتمل العمل بالأصلين،و الوجه المنع).

أما الأصلان فالمراد بهما:طهاره الماء-فإن الأصل فيه الطهاره-و تحريم الصيد،لأن الأصل عدم حصول شرائط التذكيه،و وجه العمل بهما أصاله كل منهما فى نفسه،و وجوب التمسك بالأصل إلى أن يحصل الناقل و وجه ما اختاره المصنف أن العمل بهما يفضى الى الجمع بين المتنافيين،لأن طهاره الماء يقتضى عدم نجاسه الصيد المقتضى لعدم موته حتف أنفه،و تحريمه يقتضى عدم ذكاته المقتضى لموته حتف أنفه.

و التحقيق،أن يقال:إن تحريم الصيد إن كان مستندا الى عدم التذكيه-التي هى عباره عن موته حتف أنفه-تم التنافى الذى ادعى لزومه،و امتنع العمل بهما،و إن كان مستندا إلى عدم العلم بالتذكيه لم يتم ما ادعاه من التنافى،لأن الحكم بطهاره الماء يستلزم عدم العلم بوجود النجاسه فيه،لا عدم النجاسه فى الواقع،فإنه لو شك فى نجاسه الواقع لم ينجس الماء قطعاً.

على أن العمل بالأصلين المتنافيين واقع فى كثير من المسائل،مثلا لو ادعت وقوع العقد فى الإحرام حلف،و لم يكن لها المطالبه بالنفقه،و لا له التزوج بأختها، و هذا قوى،و إن كان الحكم بالنجاسه أحوط و أوفق لما يلمحه الأصحاب غالباً.

قوله: (و يستحب التباعد بين البئر و البالوعه بقدر خمس أذرع مع صلابه الأرض،أو فوقه البئر،و إلا فسبح).

هذا هو المشهور بين الأصحاب (٢)،و قال ابن الجنيدي:إن كانت الأرض

ص: ١٥٦

١- ١) شرح فتح القدير ١:٧٣،و الهداياه(بهامشه)١:٧٣،و المجموع شرح المذهب ١:١٣٢.

٢- ٢) منهم:الشيخ فى المبسوط ١:١٣،و [١]النهايه:٩،و [٢]المحقق فى المعتبر ١:٧٩. [٣]

رخوه، و البئر تحت البالوعه فليكن بينهما اثنتا عشر ذراعاً، و إن كانت صلبه، أو كانت البئر فوق البالوعه فليكن بينهما سبع أذرع (١)، و المعتمد الأول.

لنا: إن فيه جمعا بين روايه حسن بن رباط الداله على اعتبار الفوقيه و التحتيه فى الخمس و السبع (٢)، و مرسل قدامه بن أبى [يزيد] الحمّار الداله على اعتبار السهوله و الجبلية فيهما أيضا (٣).

و يدل على تقدير ابن الجنيد، ما رواه محمد بن سليمان الديلمى عن أبيه قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البئر يكون إلى جنبها الكنيف، فقال: «إن مجرى العيون كلها مع مهب الشمال، فإذا كانت البئر النظيفه فوق الشمال و الكنيف أسفل منها لم يضرها إذا كان بينهما أذرع و إن كان الكنيف فوق النظيفه فلا أقل من اثني عشر ذراعاً، و إن كانت اتجاهها بحذاء القبلة و هما مستويان فى مهب الشمال فسبع أذرع» (٤).

كذا احتج له فى المختلف (٥) و فى دلاله هذه الروايه على مذهبه نظر، و طريق الجمع حمل ما دل على الزيادة على المبالغه فى الاستحباب، و حينئذ فتعتبر الفوقيه و التحتيه باعتبار المجرى، فإن جهه الشمال فوق بالنسبه (إلى) ما يقابلها كما دلت عليه هذه الروايه، و إنما يظهر أثر ذلك مع التساوى فى القرار، و يضم إلى الفوقيه و التحتيه باعتبار القرار، و الى صلابه الأرض و رخاوتها، فنحصل أربع و عشرون صوراً، لأن البئر و البالوعه إما أن يكون امتدادهما بين الشمال و الجنوب و له صورتان: كون البئر فى الشمال و عكسه، أو بين المشرق و المغرب، و له صورتان.

و على كل تقدير إما أن تكون الأرض صلبه أو لا، و على التقديرات إما أن يكون البئر أعلى قراراً أو جهه أو البالوعه، أو يستويا، و حاصل ذلك أربع و عشرون صوراً، فى

ص: ١٥٧

١-١) نقل قوله فى المختلف: ١٥.

٢-٢) الكافى ٣:٧ حديث ١، التهذيب ١:٤١٠ حديث ١٢٩٠، الاستبصار ١:٤٥ حديث ١٢٦.

٣-٣) الكافى ٣:٨ حديث ٣، [١] التهذيب ١:٤١٠ حديث ١٢٩١، الاستبصار ١:٤٥ حديث ١٢٧.

٤-٤) التهذيب ١:٤١٠ حديث ١٢٩٢.

٥-٥) المختلف: ١٥.

و لا- يحكم بنجاسه البئر مع التقارب ما لم يعلم وصول ماء البالوعه إليها مع التغير عندنا، و مطلقا عند آخرين. و يكره التداوى بالمياه الحاره من الجبال التي يشم منها رائحه الكبريت، و ما مات فيه الوزغه أو العقرب أو خرجا منه. سبع عشره منها يكفى الخمس- و هي كل صوره توجد فيها صلابه الأرض، أو فوقيه البئر بأحد الاعتبارين- و السبع فى الباقي و هي كل صوره ينتفى فيها الأمران. و اعلم أن قول المصنف: (و إلا فسبع) يحتاج إلى تقدير مبتدأ أو خبر، و لو قال: (و إلا فسبع) لأغنى عن ذلك، مع ما فيه من السلامه و الجزاله.

قوله: (مع التغير عندنا، و مطلقا عند آخرين).

يريد بذلك البناء على الخلاف، فى أن نجاسه البئر بالملاقاه أو بالتغير. قال المصنف، فى المنتهى: فرع: لو تغير ماؤها تغيرا يصلح استناده إلى البالوعه فهو على الطهاره ما لم يحصل اليقين بالاستناد، و كذا غير البالوعه من النجاسات (١)، و ما قاله جيد. قوله: (و يكره التداوى بالمياه الحاره).

قيل: إن الطهاره بها مكروهه (٢)، و لم يثبت، لكن روى ابن بابويه كراهه التداوى بها لأنها من فيح جهنم (٣).

قوله: (و ما مات فيه الوزغه أو العقرب، أو خرجتا منه).

الوزغه محركه: سام أبرص، لأمر الباقر عليه السّلام بإراقه ما وقع فيه العقرب (٤)، و الأمر بالنزح للوزغه (٥) و لا- يمنع من استعماله، لأن الأمر بذلك محمول على الندب للتنزه أو السم، إذ لا نفس لهما، و ضررهما غير متيقن و لا مظنون.

ص: ١٥٨

١- ١) المنتهى ١: ١٩. [١]

٢- ٢) ذهب إليه الصدوق فى الفقيه ١: ١٣، و الشيخ فى النهاية: ٩. [٢]

٣- ٣) الفقيه ١: ١٤ حديث ٢٥.

٤- ٤) التهذيب ١: ٢٣٠، حديث ٦٦٤، الاستبصار ١: ٢٧، حديث ٦٩.

٥- ٥) التهذيب ١: ٢٣٨، حديث ٦٨٨، الاستبصار ١: ٣٩، حديث ١٠٦.

و لا- يطهر العجين النجس بخبزه، بل باستحاله رمادا، و روى بيعه على مستحل الميتة أو دفنه. قوله: (و لا- يطهر العجين النجس بخبزه، بل باستحاله رمادا).

خالف فى ذلك الشيخ رحمه الله فقال فى النهايه: إنه يطهر بخبزه (١)، استنادا إلى مرسله ابن أبى عمير الصحيحه (٢)، و لا صراحه فيها مع مخالفه الحكم أصول المذهب، فان النار إنما تطهر ما أحالته رمادا أو نحوه، لأن المراد بالاستحاله المطهره زوال الصوره النوعيه، التى هى مناط تعليق الاسم المفضى إلى زوال الاسم الأول، كما فى صيروره العذره دودا أو ترابا، فيتمسك باستصحاب النجاسه إلى أن يحصل المطهر.

و قد يتوهم من قول المصنف: (بل باستحاله رمادا) سدّ باب طهارته بغير ذلك، كما تشعر به صحاح ابن أبى عمير الوارده بدفنه (٣)، و بيعه على مستحل الميتة (٤)، و طهره بالخبز (٥).

قال فى الذكرى إلا أن يقيد بالمعهود من القليل، و مال الى طهارته إذا (رقق) و تخلله الماء (٦)، و هو حسن. و لا- ريب أن تخلل الماء له بعد خبزه أظهر، لأن النار تعده لذلك لتصلبه بها، و حدوث المسام له.

قوله: (و روى بيعه على مستحل الميتة أو دفنه).

الروايتان صحيحتان من مراسيل ابن أبى عمير الملحقه بالمسانيد (٧)، قال المصنف فى المنتهى: الأقرب أنه لا يباع، و حمل الروايه على البيع من غير أهل الذمه، و قال: و إن لم يكن ذلك يباع فى الحقيقة، فصرف لفظ البيع عن حقيقته إلى الاستنقاذ لأن مال من لا ذمه له فىء لنا (٨).

ص: ١٥٩

١- ١) النهايه: ٨.

٢- ٢) الفقيه ١: ١١ حديث ١٩، التهذيب ١: ٤١٤، الاستبصار ١: ٢٩، حديث ٧٥.

٣- ٣) التهذيب ١: ٤١٤، حديث ١٣٠٦، الاستبصار ١: ٢٩، حديث ٧٧.

٤- ٤) التهذيب ١: ٤١٤، حديث ١٣٠٥، الاستبصار ١: ٢٩، حديث ٧٦.

٥- ٥) الفقيه ١: ١١، حديث ١٩، التهذيب ١: ٤١٤، حديث ١٣٠٤، الاستبصار ١: ٢٩، حديث ٧٥.

٦- ٦) الذكرى: ١٤. [١]

٧- ٧) التهذيب ١: ٤١٤، حديث ١٣٠٦، ١٣٠٥، الاستبصار ١: ٢٩، حديث ٧٦، ٧٧.

٨- ٨) المنتهى ١: ١٨. [٢]

المقصد الثالث: فى النجاسات، و فيه فصلان:

الأول: فى أنواعها

الأول: فى أنواعها، و هى عشره: البول، و الغائط من كل حيوان ذى نفس سائله غير مأكول، و ان كان التحريم عارضا كالجلال، و فيما قال إشكال، أما أولا فلأن طهارته ممكنه كما عرفت، و أما ثانيا فلأنه بنجاسته لم يخرج عن كونه مالا حتى لا يقابل بمال، إذ ليس هو عين نجاسه، و الانتفاع به ثابت، فى نحو علف الدواب، و أما ثالثا فلأنه لا ضروره إلى ارتكاب المجاز فى الحديث، بحمل البيع على الاستنقاذ و تخصيصه بمن عدا أهل الذمه، فإنه لا مانع من جواز البيع لهم و لغيرهم حتى المسلمين، لما قلناه من كونه مالا فيصح أن يقابل بمال.

و لا دلالة فى الحديث على ما ينافى ذلك بوجه من الوجوه، و تقييد البيع فى الحديث بمستحل الميتة، الظاهر أنه عليه السلام أراد به مع عدم الإعلام بالنجاسه، أما معه فيجوز مطلقا.

قوله: (المقصد الثالث فى النجاسات: و فيه فصلان: الأول: فى أنواعها، و هى عشره: البول و الغائط من كل حيوان ذى نفس سائله).

النفس هنا هى الدّم قال:

تسيل على حدّ الطّبات (١) نفوسنا (٢).

و المراد بالنفس السائله: الدم الذى يجتمع فى العروق و يخرج إذا قطع شىء منها بقوه و دفع، بخلاف دم ما لا نفس له، فإنه يخرج ترشيفا.

قوله: (و إن كان التحريم عارضا كالجلال).

و مثله موطوء الإنسان، و المراد بالجلال: الحيوان الذى يغتذى بعذره الإنسان محضاً، الى أن يسمى فى العرف جلالاً، و أن (٣) ينبت بها لحمه و يشتد عظمه، لانه بذلك يصير جزءاً و عضواً له، و سيأتى تحقيقه فى موضعه ان شاء الله تعالى.

ص: ١٦٠

١- (١) الطّبات: حد السيوف، لسان العرب (ظبا) ٢٢: ١٥.

٢- (٢) قاله السموأل، و عجز البيت.. و ليست على غير الطّبات تسيل.

و المنى من كل حيوان ذى نفس سائله، و ان كان مأكولا، و الدم من ذى النفس السائله مطلقا، و الميته منه، و الكلب، و الخنزير و أجزاءهما و إن لم تحلها الحياه كالعظم. و المسكرات. قوله: (و الميته منه).

أى من ذى النفس السائله مطلقا، فيشمل الآدمى، لكن يجب أن يستثنى منه ما إذا حكم بطهره شرعا، اما لتطهيره بالغسل، أو لسبق غسله، أو لكونه لم ينجس بالموت لكونه شهيدا أو معصوما.

قوله: (و الكلب و الخنزير).

و كذا المتولد بينهما إذا أشبهه أحدهما بحيث يعدّ من نوعه، و يطلق عليه اسمه، و لو انتفى عنه الشبهان و الإسمان، ففي الحكم بطهارته أو نجاسته تردد، و لو قيل بالنجاسه لم يكن بعيدا، و لا يحضرني الان فيه تصريح لأحد من الأصحاب بشىء.

قوله: (و أجزاءهما و إن لم تلجها الحياه).

خالف المرتضى رحمه الله في ذلك (١) فحكم بطهاره ما لا تلجه الحياه منهما، استنادا الى عموم عدم تنجس ما لا تلجه الحياه بالموت. و فيه ضعف، لأن ذلك إنما يتم فيما كان طاهرا حال الحياه، و هما نجسان عينا حينئذ، لقول الصادق عليه السلام فى الكلب: «رجس نجس» (٢) و هو يقتضى أن تكون عينه نجاسه، فتدخل فيه جميع أجزائه.

قوله: (و المسكرات).

أى: المائعه بأنواعها من خمر و غيره، دون الجامده بالأصالة، قال المصنف فى المنتهى: لم أقف على قول لعلمائنا فى الحشيشه المتخذة من ورق القنب، و الوجه أنها إن أسكرت فحكمها حكم الخمر فى التحريم لا النجاسه (٣)، و هو يعطى توقفه فى كونها مسكره.

ص: ١٦١

١-١) الناصريات (الجوامع الفقيهيه): ٢١٨.

٢-٢) التهذيب ١: ٢٢٥، حديث ٦٤٦، الاستبصار ١: ١٩، حديث ٤٠.

٣-٣) المنتهى ١: ١٦٨. [١]

و يلحق بها العصير إذا غلا و اشتد، و الفقاع، و الكافر سواء كان أصليا أو مرتدا، و سواء انتمى الى الإسلام كالخوارج و الغلاة أو لا.

قوله: (و يلحق بها العصير إذا غلا و اشتد).

المراد بغليانه: صيروره أعلاه أسفله، و باشتداده: حصول الثخانه المسببه عن مجرد الغليان، و يبقى كذلك حتى يذهب ثلثاه أو يصير دسبا، و هذا هو المشهور بين الأصحاب كما ذكره في المختلف (١).

و عباره الذكري (٢) تدل على خلاف ذلك، و على النجاسه، فإذا حكم بطهره طهر كل ما يزاوله. و هذا إنما هو في عصير العنب، و أما عصير الزبيب، فهو على أصل الطهاره على الأصح.

قوله: (و الفقاع).

المراد به: المتخذ من ماء الشعير، كما ذكره المرتضى في الانتصار (٣)، لكن ما يوجد في أسواق أهل السنه يحكم بنجاسته إذا لم يعلم أصله، عملا بإطلاق التسميه.

و اعلم أن سوق العباره يدل على أن الملحق بالمسكرات نوع من النجاسات برأسه، و تحته شيئان الفقاع و العصير العنبي، فلو قدم الفقاع لكان أولى، لكونه خمرا كما وردت به الاخبار (٤)، و للإجماع على نجاسته، بخلاف العصير كما عرفته.

قوله: (أو مرتدا).

يندرج فيه المرتد بنوعيه، سواء في ذلك المرتد عن فطره، و المرتد عن مله.

قوله: (و سواء انتمى إلى الإسلام).

انتمى إليه: انتسب ذكره في القاموس (٥) و المراد به: إظهار الشهادتين المقتضى لكونه من جملة المسلمين مع ارتكابه ما يقتضى كفره، بنحو إنكار شيء من ضروريات الدين.

ص: ١٦٢

١- (١) المختلف: ٥٨.

٢- (٢) الذكري: ١٣. [١]

٣- (٣) الانتصار: ١٩٨-١٩٩.

٤- (٤) الكافي ٤: ٤٢٣، حديث ٧، التهذيب ٢: ٢٧٩، ٢٨٢، حديث ١: ٨٢٨، ٨٢١.

٥- (٥) القاموس ٤: (نمی) ٣٩٧.

و يلحق بالميتة ما قطع من ذى النفس السائلة حيا و ميتا، و لا ينجس من الميتة ما لا تحلّ الحياه كالعظم و الشعر إلا ما كان من نجس العين، كالكلب و الخنزير و الكافر.

و الدم المتخلف فى اللحم مما لا يقذفه المذبوح طاهر، و كذا دم ما لا نفس له سائله، كالسمك و شبهه و كذا ميتة.

و الأقرب طهاره المسوخ، قوله: (و لا ينجس من الميتة ما لا تحلّه الحياه).

قد صرح فى ذلك فى عشره أشياء و هى هذه: العظم، و السن، و الظفر، و الظلف، و القرن، و الحافر، و الشعر، و الوبر، و الصوف، و الأنفحة.

قوله: (و الدم المتخلف فى اللحم مما لا يقذفه المذبوح طاهر).

لما كان التحريم و النجاسه معا إنما يثبتان فى الدم المسفوح-و هو الذى يخرج عند قطع العروق-كان ما سواه، مما يبقى بعد الذبح و القذف المعتاد، طاهرا و حلالا أيضا، إذا لم يكن جزءا من محرم، سواء بقى فى العروق أم فى اللحم، أم فى البطن.

و لو علم دخول شىء من الدم المسفوح إلى البطن، إما فى البطن.

و لو علم دخول شىء من الدم المسفوح إلى البطن، إما بجذب الحيوان له بنفسه، أو لأنه ذبح فى أرض منحدره و رأسه أعلى، و نحو ذلك فان ما فى البطن نجس حينئذ.

و ينبغى أن يقرأ قوله: (المتخلف) بصيغه اسم المفعول.

قوله: (و كذا دم ما لا نفس له سائله كالسمك و شبهه).

خالف فى ذلك الشيخ رحمه الله فى الجمل (1)، و المبسوط (2)، و هو محجوج بنقله الإجماع على عدم النجاسه فى الخلاف (3).

قوله: (و الأقرب طهاره المسوخ).

روى الصدوق بإسناده إلى أبى عبد الله عليه السلام، عن أبيه، عن جده

ص: ١٦٣

١- (١) الجمل (الرسائل العشره): ١٧٠-١٧١.

٢- (٢) المبسوط ٣٥: ١.

٣- (٣) الخلاف ١٩٣: ٣ مسأله ٣٦ كتاب الصيد و الذبائح.

و من عدا الخوارج، و الغلاة، و النواصب، و المجسّمه من المسلمين، عليهم السلام: «أن المسوخ من بنى آدم ثلاثه عشر صنفا» (١) الحديث، قال: و المسوخ جميعها لم تبق أكثر من ثلاثه أيام ثم ماتت، و لم تتوالد، و هذه الحيوانات على صورها سميت مسوخا استعاره.

و قد اختلف الأصحاب فى طهارتها، فقال الشيخ: إنها نجسه (٢)، محتجا بالمنع من بيعها، و لا مقتضى له إلا النجاسه، و احتج على الأولى بما روى من النهى عن بيع القرد (٣)، و المنع متوجه الى المقدمتين، و الروايه ضعيفه السند. قوله: (و من عدا الخوارج، و الغلاة، و النواصب، و المجسّمه).

المراد بالخوارج: أهل النهروان و من دان بمقاتلهم.

و الغلاة جمع غال: و هم الذين زادوا فى الأئمه عليهم السلام فاعتقدوا فيهم أو فى أحد منهم أنه آله، و نحو ذلك.

و النواصب جمع ناصب: و هم الذين ينصبون العداوه لأهل البيت عليهم السلام، و لو نصبوا لشيعتهم لأنهم يدينون بحبهم فكذلك.

و أما المجسّمه فقسمان: بالحقيقه، و هم الذين يقولون: إن الله تعالى جسم كالأجسام، و المجسّمه بالتسميه المجرّده، و هم القائلون بأنه جسم لا كالأجسام، و ربما تردد بعضهم فى نجاسه القسم الثانى، و الأصح نجاسه الجميع.

إذا تقرر ذلك، فنجاسه هؤلاء الفرق الأربع لا- كلام فيها، إنما الخلاف فى نجاسه كل من خالف أهل الحق مطلقا- كما يقوله المرتضى (٤)- أو نجاسه المجبره من أهل الخلاف- و هو قول الشيخ (٥)- و القولان ضعيفان.

و اعلم أن حكم المصنف بطهاره من عدا الفرق الأربع من المسلمين مشكل، فإن من أنكر شيئا من ضروريات الدين، و لم يكن أحد هؤلاء لا ريب فى نجاسته.

ص: ١٦٤

١- ١) علل الشرائع: ٤٨٧ حديث ٤، [١] الخصال: ٤٩٣ حديث ١.

٢- ٢) المبسوط ١٦٦: ٢، الخلاف ٢: ٤٩ مسألة ٣٠٧، ٣٠٥ كتاب البيوع.

٣- ٣) الكافي: ٢٢٧: ٥، حديث ٧، التهذيب ٧: ١٣٤ حديث ٥٩٤.

٤- ٤) الانتصار: ١٠.

٥- ٥) المبسوط ١٤: ١.

و الفأره، و الوزغه، و الثعلب، و الأرنب، و عرق الجنب من الحرام، و الإبل الجلاله. قوله: (و الفأره و الوزغه).

أى: الأقرب طهارتهما، و قال الشيخ بنجاستهما (١)، لأمر الكاظم عليه السلام بغسل أثر الفأره (٢)، و قول أبى عبد الله عليه السلام عن الوزغه: (لا ينتفع بما تقع فيه) (٣).

و يعارضان بحديث الفضل أبى العباس (٤)، و بنفى البأس عن السمن و الزيت تقع فيه الفأره، مع الاعتضاد بالأصل و الشهره، فالقول بالنجاسه ضعيف.

قوله: (و الثعلب و الأرنب).

قال أيضا بنجاستهما، (٥) لأمر مائيهما بغسل يده (٦)، و فى الاستدلال نظر، و فى الإسناد إرسال، و حديث الفضل حجه على الطهاره فى الجميع، و هو الأصح.

قوله: (و عرق الجنب من الحرام، و الإبل الجلاله).

أى: الأقرب طهارتهما، و قال الشيخان (٧)، و ابن البراج (٨) بالنجاسه، لورود الأمر بغسله (٩)، و إن لم تكن دلالة الخبر صريحه فى أن الغسل من عرق الجنب، و هو معارض بما دل بعمومه على طهاره عرق الجنب من حلال و حرام، و الأمر بغسل عرق الإبل الجلاله لا يدل على النجاسه صريحا، فيحمل على الاستحباب، لأنها طاهره العين إجماعا، و هو المختار.

و ربما قيد عرق الجنب من الحرام بكونه حال الفعل، و ما ظفرنا به من عبارات

ص: ١٤٥

١- (١) المبسوط ١: ٣٧.

٢- (٢) التهذيب ١: ٢٤١ حديث ٧٦١، و ج ٢: ٣٦٦ حديث ١٥٢٢.

٣- (٣) التهذيب ١: ٢٣٨ حديث ٦٩٠، الاستبصار ١: ٢٤٤ حديث ٥٩.

٤- (٤) التهذيب ١: ٢٢٥ حديث ٦٤٦، و الاستبصار ١: ١٩٩ حديث ٤٠.

٥- (٥) المبسوط ١: ٣٧. [١]

٦- (٦) التهذيب ١: ٢٤٢ حديث ٧٦٣.

٧- (٧) المفيد فى المقنعه: ١٠، و الطوسى فى المبسوط ١: ٣٨، و النهايه: ٥٣.

٨- (٨) المهذب ١: ٥١.

٩- (٩) الأمر بغسل عرق الجنب من الحرام: التهذيب ١: ٢٧١ حديث ٧٩٩، الاستبصار ١: ١٨٧ حديث ٦٥٥، الذكرى: ١٤، الأمر بغسل

عرق الإبل الجلاله: الكافى ٦: ٢٥١، [٢] التهذيب ١: ٢٦٣ حديث ٧٦٧.

و المتولد من الكلب و الشاه يتبع الاسم، و كلب الماء طاهر. و يكره ذرق الدجاج، و بول البغال و الحمير و الدواب و أرواثها.

فروع

إشارة

فروع:

أ: الخمر المستحيل في بواطن حبات العنب نجس

أ: الخمر المستحيل في بواطن حبات العنب نجس. القوم خال من هذا القيد.

قوله: (و المتولد من الكلب و الشاه يتبع الاسم).

تنقيحه: أنه إذا كان بصوره أحد النوعين، بحيث استحق إطلاق اسم ذلك النوع عليه عرفاً، لحقته أحكامه، لأنه إذا سمي بأحدهما اقتراحاً تلحقه الأحكام، و لو لم تغلب عليه صورته أحد النوعين فهو طاهر غير حلال، تمسكاً بالأصل في الأمرين.

قوله: (كلب الماء طاهر).

اقتصاراً في نجاسة الكلب على المتعارف المتفاهم، و كلامه في الذكرى (١) يدل على خلاف فيه، و كذا خنزير الماء، و لا مانع من وقوع الذكاه عليهما.

قوله: (و يكره ذرق الدجاج).

أى: غير الجلال لحل لحمه، و نجسه الشيطان (٢)، و في المستند ضعف، فيحمل على الكراهية.

قوله: (و بول البغال و الحمير و أرواثها).

قيل بنجاسة بولها للأمر بغسله (٣)، و المشهور الطهاره مع الكراهه و هو الأصح.

قوله: (الخمر المستحيل في بواطن حبات العنب نجس).

مراده: أن المستحيل خمراً في بواطن حبات العنب نجس، خلافاً لبعض العامة (٤)، و إن كانت عبارته غير فصيحة في تأديه هذا المعنى، لدلالاتها على أن الاستحالة للخمر، و ليس كذلك، و الأمر في ذلك هين.

١-١) الذكري: ١١.

٢-٢) المفيد في المقنعه: ٩، والطوسي في المبسوط ١٢: ١، و [١] النهاية: ٧.

٣-٣) قاله ابن الجنيّد كما في المختلف: ٥٦، والشيخ في النهاية: ٥١. [٢]

٤-٤) المجموع ١٥٩: ١، والسراج الوهاج: ٢٣.

ب:الدود المتولد من الميتة أو من العذرة طاهر

ب:الدود المتولد من الميتة أو من العذرة طاهر.

ج:الآدمى ينجس بالموت

ج:الآدمى ينجس بالموت،و العلقه نجسه و ان كانت فى البيضه.

د:اللبن تابع

د:اللبن تابع. قوله: (الدود المتولد من الميتة،أو من العذرة طاهر).

و كذا القول فى باقى النجاسات،لأن الأحكام تابعه للصوره النوعيه و الاسم و قد زال،و كما لا يكون المتولد عين نجاسه لا يكون متنجسا إلا مع بقاء شىء من عين النجاسه عليه،و من هذا منى ذى النفس السائله إذا صار حيوانا.

قوله: (الآدمى ينجس بالموت).

هذا هو الأصح و المشهور بين الأصحاب،و خالف فيه المرتضى (١)،و سيأتى الكلام عليه-إن شاء الله تعالى-فى غسل مس الأموات.

قوله: (و العلقه نجسه و إن كانت فى البيضه).

وجهه ظاهر،فإن العلقه دم حيوان له نفس،أما ما يوجد فى البيضه أحيانا من الدم-و هو الذى أراد المصنف بقوله:(و إن كانت فى البيضه)-ففى النفس منه شىء،إذ لا يعلم كونها من دم ذلك الحيوان،فالعلم بكونها علقه له أشد بعدا،و قد نبه،فى الذكرى (٢)على ذلك.

قوله: (اللبن تابع).

أى:تابع للحيوان المتكون فيه،فان كان طاهرا فهو طاهر،و إلا-فهو نجس،و فى طهاره لبن الحيوان الذى عرضت له النجاسه بالموت قول،و به أخبار صحيحه (٣)، و المشهور النجاسه،و هو الموافق لأصول المذهب،و عليه الفتوى.

و يمكن أن تكلف عبارته المصنف إفاده هذا المعنى،باعتبار أن الميتة نجسه فتبعها لبنها فى النجاسه.

١-١) جمل العلم و العمل: ٥١٦.

١-٢) الذكرى: ١٣.

١-٣) الفقيه ٣:٢١٦ حديث ١٠٠٦، التهذيب ٩:٧٥،٧٦ حديث ٣٢٤، ٣٢٠.

ه:الانفحة- و هي لبن مستحيل في جوف السخلة-طاهره و ان كانت مئته.

و:جلد الميتة لا يطهر بالدباغ

و:جلد الميتة لا- يطهر بالدباغ،و لو اتخذ منه حوض لا يتسع للكر نجس قوله: (الإنفحة-و هي لبن مستحيل في جوف السخلة- طاهره،و إن كانت مئته).

اختلف الكلام في تفسير الإنفحة،قال في الجمهرة:و الانفحة-و قالوا:إنفحة- كرش الحمل،أو الجدى،قبل أن يستكرش (١).

و في الصحاح (٢)الانفحة-بكسر الهمزة و فتح الفاء مخففه- كرش الحمل أو الجدى ما لم يأكل،فإذا أكل فهو كرش.

و عباره ابن إدريس في السرائر (٣)هي هذه بعينها.

و قال في القاموس:الإنفحة-بكسر الهمزة و قد تشدد الحاء،و قد تكسر الفاء-و المنفحة و البنفجة شيء يستخرج من بطن الجدى الرضيع أصفر،فيعصر في صوفه فيغلظ كالجبن،فإذا أكل الجدى فهي كرش (٤)،و هذه عبارته تقرب من تفسير المصنف،و عبارته (الذكري)-مع خلوها عن تفسيرها-تشر بالأول،لأن فيها،و الأولى تطهير ظاهرها من الميتة (٥).

و حمل ذلك على اللبن مما لا يستقيم،و عده إنفحة بعيد عن شبه أكثر الأشياء التي لا تحلها الحياه،على أنه يلزم إما نجاسته لما يعينه و نجاسته محلّه،أو طهاره محلّه،و هذا هو الأظهر.

قوله: (جلد الميتة لا يطهر بالدباغ).

هذا هو المشهور بين الأصحاب،بل هو إجماعى لانفراض المخالف،فان ابن الجنيّد (٦)طهر بالدباغ ما كان طاهرا في حال الحياه،و لم يجوز الصلاه فيه،استنادا إلى

ص:١٦٨

١- (١)الجمهرة ١٧٨:٢. [١]

٢- (٢) الصحاح ١:٤١٣ [٢] ماده «نفح».

٣- (٣) السرائر:٣٦٩.

٤- (٤) القاموس ١:٢٥٣ [٣] ماده «نفح».

٥- (٥) الذكري:١٤. [٤]

٦- (٦) حكاه عنه العلامه في المختلف:٦٤.

الماء فيه، و ان احتمله فهو نجس و الماء طاهر، فإن توضحاً منه جاز إن كان الباقي كرا فصاعداً.

الفصل الثاني: في الأحكام

إشاره

الفصل الثاني: في الأحكام تجب إزاله النجاسه عن البدن و الثوب للصلاه و الطواف و دخول المساجد و عن الأواني لاستعمالها لا مستقراً، بعض الاخبار التي لا تنهض حجه مع وجود المعارض الأقوى (١).

قوله: (الفصل الثاني: في الأحكام: تجب إزاله النجاسه عن البدن و الثوب للصلاه، و الطواف، و دخول المساجد).

لا يخفى أنه إنما تجب إزاله النجاسه لشيء مما ذكره، مع كون أحدها واجبا لا مطلقاً، و هو معلوم مما سبق في أول الكتاب، لكن يعتبر في الوجوب لدخول المساجد كون النجاسه متعديه إلى المسجد، أو شيء من آلاته على الأصح، و لما لم يكن الوجوب مشروطاً بذلك عند المصنف أطلقه.

قوله: (و عن الأواني لاستعمالها).

إنما يتحقق ذلك إذا كان الاستعمال في أمر مشروط بعدم النجاسه كالأكل و الشرب اختياراً.

قوله: (لا مستقراً).

معطوف على محذوف، تقديره تجب إزاله النجاسه عن الثوب و البدن و وجوباً متعلقاً بالصلاه و الطواف، و عن الأواني وجوباً معلقاً باستعمالها، لا وجوباً مستقراً في الذمه غير معلق بشيء في جميع ما ذكر.

و تجب مستقراً على الفور إزالتها عن المساجد و آلتها، لحديث (جنبوا) (٢)، و عن المصحف، و آلاته، و منسوباته كجلده و غلافه إذا كان فيه، أما منفرداً فيحتمل، و عن الضرائح المقدسه و المشاهد الشريفه و آلتها.

ص: ١٦٩

١- (١) التهذيب ٩: ٧٨ حديث ٣٣٢.

٢- (٢) ذكره الشهيد في الذكري و قال: (و لم أقف على اسناد هذا الحديث النبوي).

سواء قلت النجاسه أو كثرت عدا الدم، فقد عفى عن قليله فى الثوب و البدن، و هو ما نقص عن سعه الدرهم البغلى، إلا- دم الحيض و الاستحاضه و النفاس و نجس العين. قوله: (و هو ما نقص عن سعه الدرهم البغلى).

هو بإسكان الغين و تخفيف اللام منسوب إلى رأس البغل، ضربه الثانى فى خلافته بسكه كسرويه، وزنته ثمانيه دوانيق كالدراهم الكسرويه، و هذا الاسم حدث فى الإسلام، و الوزن كما كان، و جرت فى المعامله مع الطبريه، و هى أربعه دوانيق، و فى زمن عبد الملك جمع بينهما، و اتخذ الدراهم منهما، و استقر أمر الإسلام على ذلك، نقل ذلك شيخنا، فى الذكري عن ابن دريد (1)، و قيل بفتح الغين و تشديد اللام، منسوب الى بغل قريه بالجامعين، كان يوجد بها دراهم.

قال ابن إدريس: شاهدتها تقرب سعتها من أخمص الراحه (2)- و هو ما انخفض من باطن الكف- قال فى القاموس: و الأخمص من باطن القدم ما لم يصب الأرض (3)، و لا نزاع فى التسميه، و إن كان الرجوع إلى المنقول أولى، و شهاده ابن إدريس فى قدره مسموعه.

قوله: (إلا دم الحيض، و الاستحاضه، و النفاس، و نجس العين).

فى موقوف أبى بصير: إن دم الحيض لا- يعفى عن كثيره و لا- قليله (4)، و عليه الأصحاب، و ألحقوا به دم الاستحاضه و النفاس، لاشتراكها فى إيجاب الغسل، و هو مشعر بغلظ الحكم، و لأن دم النفاس حيض، و ألحق بها جمع من الأصحاب دم نجس العين- و هو الكلب و الخنزير و الكافر و الميتة- لتضاعف النجاسه (5).

ص: ١٧٠

١- (١) الذكري: ١٦. [١]

٢- (٢) السرائر: ٣٥.

٣- (٣) القاموس (خمص) ٣٠٢: ٢.

٤- (٤) الكافي ٣: ٤٠٥، حديث ٣، [٢] التهذيب ١: ٢٥٧، حديث ٧٤٥.

٥- (٥) منهم: الشهيد فى الدروس: ١٧، و البيان: ٤١. [٣]

و عفى أيضا عن دم القروح اللآزمه، و الجروح الداميه و ان كثر مع مشقّه الإيزاله، و عن النجاسه مطلقا فيما لا تتم الصلاه فيه منفردا، كالتكه و الجورب و القلنسوه و الخاتم و النعل و غيرها من الملابس خاصه، إذا كانت فى محالها. قوله: (و عفى أيضا عن دم القروح اللآزمه، و الجروح الداميه، و إن كثر مع مشقه الإيزاله).

ظاهر هذه العبارة يقتضى كون العفو منه مخصوصا بما إذا شق إزالته، و الروايه عن الصادق عليه السلام تدل على خلافه (١). و لا يجب تخفيفه و إن أمكن، و لا عصبه، لظاهر قوله عليه السلام: «تصلى و إن كانت الدماء تسيل» (٢) و قوله عليه السلام:

«لست أغسل ثوبى حتى يبرأ» (٣).

قوله: (فيما لا تتم الصلاه فيه منفردا).

أراد بذلك إمّا البناء على الغالب، أو أنه لا- تتم الصلاه فيه باعتبار وضعه المعين، و ليس من ذلك العمامه التى يمكن الستر بها، خلافا لابن بابويه (٤).

قوله: (من الملابس خاصه إذا كانت فى محالها).

فلا يعفى عن نجاسه نحو الدراهم، و لا عن نجاسه الأشياء المذكوره، إذا كانت محموله فى غير محالها، قصرا للرخصه على الأشياء التى يغلب كونها مع المصلى، على الحاله الغالبه.

و يشكل كل من الحكمين، بعموم الحديث الدال على الجواز مطلقا من غير منافاه شىء آخر له، فإنه ورد بهذا اللفظ: «كل ما كان على الإنسان، أو معه مما لا يجوز الصلاه فيه» الحديث، (٥) إلا أن اشتراط ذلك أحوط.

ص: ١٧١

١- (١) التهذيب ١: ٢٥٦، حديث ٧٤٤، الاستبصار ١: ١٧٧، حديث ٦١٥.

٢- (٢) التهذيب ١: ٢٥٨، حديث ٧٤٩.

٣- (٣) الكافي ٣: ٥٨، حديث ١، [١] التهذيب ١: ٢٥٨، حديث ٧٤٧.

٤- (٤) الهدايه: ١٥. [٢]

٥- (٥) التهذيب ١: ٢٧٥، حديث ٨١٠.

و لو زاد الدم عن سعه الدرهم مجتمعا وجبت إزالته، والأقرب في المتفرق الإزالة إن بلغه لو جمع. و يغسل الثوب من النجاسات العتيه حتى تزول العين، أما الحكميه، كالبول اليابس في الثوب، فيكفي غسله مره. قوله: (و الأقرب في المتفرق وجوب الإزالة إن بلغه لو جمع).

وجه القرب صحيحه ابن أبي يعفور، عن الصادق عليه السلام، المتضمنه للأمر بإزاله المتفرق إذا كان مقدار الدرهم مجتمعا (1)، و هو نص في الباب، و ليس مجتمعا خبرا لكان، و لا حالا مقدره، لأن المقدره هي التي زمانها غير زمان عاملها، بل هي حاله محققه.

فإن قيل: يجوز أن يكون خبرا بعد خبر، قلنا: فالحجه حينئذ عموم قوله تعالى:

(وَ ثِيَابَكَ فَطَهِّرْ) (2) و نحوه، و لا دليل على ثبوت العفو هنا، و قيل بعدم وجوب الإزالة و إن كثر، و الأول أقوى.

و لا فرق بين الثوب الواحد و الثياب المتعدده في الحكم بوجوب الإزالة، لو بلغه على تقدير الاجتماع، و منه يعلم أن المجتمع لو بلغه تجب إزالته بطريق أولى.

و لو أصاب الدم وجهي الثوب، فإن تفشى من جانب إلى آخر قدم واحد، و إلا فدمان، و لو أصاب الدم المعفو عنه مائع طاهر فالعفو بحاله على الأصح، لعدم زياده الفرع على أصله، لكن بشرط أن لا يبلغ المجموع الدرهم.

قوله: (أما الحكميه كالبول اليابس في الثوب فيكفي غسله مره).

للعينه في كلام الفقهاء إطلاقات - و يقابلها الحكميه -:

الأول: ما تتعدى نجاسته مع الرطوبه، و هو مطلق الخبث، و هو أكثر معانيها دورانا على ألسنه الفقهاء، و تقابلها الحكميه، و هي ما لا تتعدى، و يتوقف رافعها على النيه.

الثاني: ما كان عينا محسوسه مع قبول الطهاره كالدم، و الغائط، و البول قبل

ص: ١٧٢

١ - ١) التهذيب ١: ٢٥٥ حديث ٧٤٠، و الاستبصار ١: ١٧٦ حديث ٦١١.

٢ - ٢) المدثر: ٤. [١]

و يجب العصر إلا في بول الرضيع، فإنه يكتفى بصب الماء عليه، جفافه، و يقابلها الحكميه بهذا الاعتبار، كالبول اليابس في الثوب.

الثالث: ما كان عينا غير قابل للتطهير كالكلب و الخنزير، و يقابلها الحكميه بهذا الاعتبار أيضا.

إذا تقرر ذلك، فالذى اختاره المصنف من الاكتفاء بغسل البول عن الثوب مرّه، أحد القولين للأصحاب (١)، و الأصح و جوب المرتين في غسله عن الثوب و البدن، كما وردت به الأخبار الكثيره الصريحه (٢)، و أسانيد معظمها صحيحه، و تعديه هذا الحكم إلى غيره من النجاسات إما بطريق مفهوم الموافقه، أو بما أشير إليه في بعض الأخبار: من أن غسله تزيل و أخرى تطهر (٣) هو الظاهر.

قوله: (و يجب العصر إلا في بول الرضيع، فإنه يكتفى بصب الماء عليه).

لا ريب في وجوب العصر إذا كان الغسل في غير الكثير و الجارى، لأن النجاسه تزول به، و لأن الماء القليل ينجس بها، فلو بقى في المحل لم يحكم بطهره (إذ لا- يطهر أثر النجاسه إلا- بعد الانفصال، على ما ذكره المصنف) (٤). فعلى هذا لو جفّ الماء على المحل و لم ينفصل لم يطهر، و هذا إنما هو فيما لا يعسر عصره، أما نحو الحشايا فيكفى فيها الدق و التغميز للروايه (٥).

و يستثنى من ذلك بول الرضيع الذى لم يفتد بغير اللبن كثيرا بحيث يزيد على اللبن أو يساويه، و لم يتجاوز سن الرضاعه، لأن غير من ذكر لا يعد رضيعا، فإنه يكتفى بصب الماء على محلّه، و لا يشترط جريانه على المحل، و لا انفصاله بطريق أولى، بخلاف

ص: ١٧٣

١ - ١) ذهب الى القول بالغسل مره: المرتضى فى الانتصار: ١٦، و الجمل: ٥٠، و أبو الصلاح فى الكافى فى الفقه: ١٢٧، و الشيخ الطوسى فى الجمل و العقود: ١٥٧ و لمزيد الاطلاع راجع مفتاح الكرامه ١: ٤٢. و ذهب الى القول بالغسل مرتين: الصدوق فى الفقيه ١: ٢١، و سلالر فى المراسم: ٣٣، و المحقق فى المعتمد ١: ١٢٧، و الشهيد فى الدروس: ١٧.

٢ - ٢) الكافى ٣: ٥٥ حديث ١، التهذيب ١: ٢٤٩ حديث ٧١٤-٧١٨.

٣ - ٣) عوالى الآلى ١: ٣٤٨ حديث ١٣١.

٤ - ٤) ما بين الهالين زياده من نسخه «ح».

٥ - ٥) الكافى ٣: ٥٥ حديث ٢، التهذيب ١: ٢٥١ حديث ٧٢٤.

و لو اشتبه موضع النجاسه وجب غسل جميع ما يحتمل ملاقاتها له، و كل نجاسه عيَّته لاقت محلا طاهرا، فان كانا يابسين لم يتغير المحل عن حكمه، إلا الميت فإنه ينجس الملاقى له مطلقا. و يستحب رش الثوب الذى أصابه الكلب، أو الخنزير، أو الكافر يابسين. و لو كان أحدهما رطبا نجس المحل.

و لو صَلَّى و على بدنه أو ثوبه نجاسه مغلظه، و هى التى لم يعف عنها عالما أو ناسيا أعاد مطلقا.

بول الرضيعه للأمر بغسله.

و اعلم أن المصنف جعل مراتب إيراد الماء ثلاثا، النضح لجميع المحل بالماء مجردا عن الغلبه، و مع الغلبه و مع الجريان، و لا حاجه فى الصب إلى الجريان، بل النضح مع الغلبه، و كذا الرش، إذ لا بد من كون الماء قاهرا للنجاسه، أما الغسل فلا يصدق إلا مع الجريان، و قد ورد استحباب الرش فى مواضع و سيأتى بعضها فى كلام المصنف.

قوله: (و لو اشتبه موضع النجاسه وجب غسل جميع ما يحتمل ملاقاتها له).

لأن الدخول به فى الصلاه موقوف على القطع بطهارته، و هو موقوف على غسل الجميع، أما الحكم بعدم تعدى النجاسه منه فليس موقوفا على ذلك.

قوله: (إلا الميت فإنه ينجس الملاقى له مطلقا).

أى: ميت آدمى، و المراد بالإطلاق مع الرطوبه و عدمها، استنادا الى الأمر بغسل اليد من ملاقاته من غير تقييد، و يعارض بقوله عليه السلام: «كل يابس ذكى» (١) و الأصح اشتراط الرطوبه كغيره.

قوله: (و لو صَلَّى و على بدنه أو ثوبه نجاسه مغلظه— و هى التى لم يعف عنها).

قد سبق الكلام على هذه المسأله فى أحكام المياه، و إنما أعاد الكلام عليها

ص: ١٧٤

و لو جهل النجاسه أعاد فى الوقت لا- خارجه، و لو علم فى الأثناء ألقى الثوب و استتر بغيره و أتم، ما لم يفتقر الى فعل كثير، أو استدبار فيعيد. و تجتري المربيه للصبى ذات الثوب الواحد أو المربى بغسله فى اليوم مره هاهنا، لأن موضع البحث عنها فى الحقيقه هو أحكام النجاسات، فأعادها مع زياده.

قوله: (و لو علم فى الأثناء ألقى الثوب و استتر بغيره و أتم).

هذا إذا لم يعلم سبق النجاسه بأن جوّز حصولها حين الوجدان، لأن الأصل عدم التقدم، أما لو علم سبقها، فعلى القول: بأن الجاهل بالنجاسه يعيد فى الوقت، يجب الإعاده، و قد نبه على ذلك فى الذكرى (١)، فلا بد من تقييد عبارته الكتاب بما يدفع عنها التنافى.

و لو علم بعد خروج الوقت و هو متلبس بالصلاه، لم يبعد البناء على صلاته مع طرح ما بقى فيه لثلا- يلزم وجوب القضاء على الجاهل بالنجاسه.

قوله: (ما لم يفتقر إلى فعل كثير أو استدبار فيستأنف).

إذا كان فى الوقت سعه فلا إشكال فى الاستئناف هنا، أما مع الضيق ففيه إشكال ينشأ: من أن النجاسه مانع الصحه، و من أن أداء الفريضه فى الوقت واجب بحسب الإمكان، و أفتى فى البيان بالاستمرار مع الضيق (٢).

قوله: (و يجزئ المربيه للصبى- ذات الثوب الواحد- و المربى بغسله فى اليوم مرّه).

مورد الروايه- عن الصادق عليه السلام- مولود (٣)، و المتبادر منه الصبى، و هكذا فهم الأصحاب، و لا يبعد أن يقال بشمول الحكم الصبيه لصدق المولود عليها، و احترز بكونها ذات واحد عن ذات الثوبين، فلا تنالها هذه الرخصه و قوفا مع ظاهر الروايه، و هذا إنما يكون حيث لا- تحتاج الى لبس الثوبين دفعه، فان احتاجت إلى ذلك لبرد و شبهه فكالثوب الواحد، و المراد باليوم الليل و النهار، إما لأن مسمى اليوم ذلك، أو

ص: ١٧٥

١- ١) الذكرى: ١٧. [١]

٢- ٢) البيان: ٤٢.

٣- ٣) الفقيه ١: ٤١ حديث ١٦١، التهذيب ١: ٢٥٠ حديث ٧١٩.

ثم تصلى باقيه فيه ان نجس بالصبي لا بغيره. و لو اشتبه الطاهر بالنجس و فقد غيرهما، صلى فى كل واحد منهما الصلاه الواحده.
بالتبعيه و التغليب.

و مورد الروايه تنجس الثوب بالببول، فيمكن قصر الحكم عليه بالعفو اقتصارا على المنصوص، و ربما كنى بالببول عن النجاسه الأخرى، كما هو قاعده لسان العرب فى ارتكاب الكنايه فيما يستهجن التصريح به، و الظاهر اعتبار كون الغسل فى وقت الصلاه، لأن الأمر بالغسل يقتضى الوجوب، و لا- وجوب فى غير وقت الصلاه، و لو جعلته آخر النهار كان أولى لتصلى أربع صلوات فيه.

و هل يجب إيقاع الصلاه عقب الغسل؟. الروايه مطلقه، و الوجوب بعيد، نعم هو أولى، و ألحق المصنف بالمربيه المربى، و غيره بالمولود المتحد المتعدد، نظرا إلى الاشتراك فى المشقه و عدم تعقل الفرق، و هو محتمل.

قوله: (ثم تصلى باقيه فيه، و إن نجس بالصبي لا بغيره).

المراد باقى اليوم مع الليل، و قوله: (و إن نجس بالصبي) يعم نجاسه البول و الغائط، و ربما أورد عليه أنه لا حاجه إلى الواو لحصول المعنى بدونها، و أوجب بأن حذفه يقتضى فساد المعنى، لأن النجاسه بالصبي حينئذ تكون شرطا لصحه الصلاه، فلا تصح بدونها.

و فيه نظر، لأن صحتها مع النجاسه تدل على صحتها بدونها بطريق أولى، و لأن المتبادر من قوله: (ثم تصلى باقيه فيه) مع قوله: (و تجتزئ) التخفيف فى باقى الزمان بعدم إيجاب الغسل، و لا يتحقق التخفيف إلا مع النجاسه، و لأنه يصح الاشتراط بالإضافه إلى قوله: (لا بغيره).

و الحق أن كلا- من الأمرين جائز، و إن كان مع الواو أحسن، لدلالته حينئذ بمنطوقه على الصورتين، و لَمَّا كان العفو عن نجاسه الصبي بعد الغسل مَرّه هو مورد الروايه، و محل الحاجه، لم يثبت العفو فيما لو تنجس بغيره.

قوله: (و فقد غيرهما).

إنما اشترط ذلك لأن الجزم فى النيه شرط الصحه، و مع الصلاه فى الثوبين لا

و لو تعدد النجس زاد فى الصلاه على عدده بواحد، و مع الضيق يصلّى عاريا، و لو لم يجد إلا النجس تعيّن نزعه و صلّى عاريا، و لا إعادته عليه، جزم، إذ لا يعلم أى الصلاتين فرضه لعدم علمه بالثوب الطاهر.

أما مع فقد غيرهما فلا- مانع، لأن الجزم إنما يجب بحسب الممكن، و خالف ابن إدريس فمنع من الصلاه فيهما مطلقا، و حتم الصلاه عاريا مع فقد غيرهما، احتجاجا بما سبق (١)، و جوابه ما تقدم.

و يمكن الجواب بأن الجزم فى المتنازع أيضا حاصل، لأن كلا من الصلاتين واجب، لأن يقين البراءة متوقف عليهما، و هذا المقدار كاف فى حصول الجزم.

قوله: (و مع الضيق يصلّى عاريا).

لتعذر العلم بالصلاه فى الطاهر يقين، و الأصح يقين الصلاه فى واحد من الثوبين أو الثياب، استصحابا لما كان قبل الضيق، و لإمكان كون الصلاه واقعه فى ثوب، و النجاسة مغتفره مع تعذر إزالتها، كما سيجىء.

و لا- يخفى أنه يجب رعايه الترتيب فى الثياب و الصلوات المتعدده، فلو صلّى الظهر فى أحد المشتبهين، ثم صلى العصر فى الآخر، ثم الظهر، ثم نزعه و صلى العصر فيما صلّى به الظهر أولا لم يبرأ، لإمكان كون الطاهر هو الثانى، فيختل الترتيب.

قوله: (و لو لم يجد إلا النجس تعيّن نزعه، و صلى عاريا، و لا إعادته عليه).

هذا مذهب الشيخ (٢) و جمع من الأصحاب (٣)، للأمر بالصلاه عاريا فى عدّه أخبار (٤)، و الحق ما ذهب اليه المصنف فى المنتهى (٥) من التخيير بين الصلاه فيه

ص: ١٧٧

١- (١) السرائر: ٣٧.

٢- (٢) المبسوط ٣٩: ١، النهايه: ٥٥، [١] الخلاف ١: ٨١ مسأله ٩٧ كتاب الصلاه.

٣- (٣) منهم: المحقق فى الشرائع ٥٤: ١، و ابن إدريس فى السرائر: ٣٨، و السيورى فى التنقيح الرائع ٥٣: ١.

٤- (٤) الكافى ٣: ٣٩٦ حديث ١٥، التهذيب ٤٠٦، ٤٠٥: ١ حديث ١٢٧٨، ١٢٧١ و ج ٢: ٢٢٣ حديث ٨٨١، ٨٨٢.

٥- (٥) المنتهى ١: ١٨٢. [٢]

و لو لم يتمكن من نزع لبرد أو غيره صَلَّى فيه و لا إعادته. و تطهر الحصر، و البواري، و الأرض، و النبات، و الأبنية بتجفيف الشمس خاصة من نجاسه البول و شبهه كالماء النجس، لا ما تبقى عين النجاسه فيه.

و عاريا لروايه على بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام (١) و الصلاة فيه أفضل، لحصول الستر و استيفاء جميع أفعال الصلاة، و مانعيه النجاسه على بعض الأحوال، و على كل تقدير فلا إعادته، قال في المنتهى: لو صلى عاريا فلا إعادته، قولا واحدا (٢).

قوله: (و لو لم يتمكن من نزع لبرد أو غيره صلى فيه و لا إعادته).

أوجب الشيخ الإعادة إذا لم يجد ما يغسله به فتييم و صلى فيه، ثم وجد الماء (٣)، و مستنده ضعيف.

قوله: (و تطهر الحصر و البواري و الأرض و النبات بتجفيف الشمس خاصة من نجاسه البول و شبهه كالماء النجس).

و قيل: إن الحكم مقصور على الحصر و البواري و الأرض و النبات بتجفيف الشمس خاصة من نجاسه البول و شبهه كالماء النجس).

و قيل: إن الحكم مقصور على الحصر و البواري و الأرض و أنها لا- تطهر، بل تجوز الصلاة عليها (٤)، و عموم النص المصرح بالطهاره يدفعها (٥)، نعم لا- تطهر المنقول عاده، سوى ما ذكره، و ما لا- ينقل عاده كالأخشاب، و الأبواب المثبتة في البناء، و الأشجار، و الفواكه الباقية على أصولها، و الزرع القائم لا- الحصيد إذا جف بالشمس طهر و لا- بد في التجفيف من كونه بإشراق، فلا- يكفى التجفيف بالحراره و الريح، خلافا للشيخ في الخلاف (٦)، و لا- ريب أن ما يبقى عين النجاسه فيه لا- يطهر كصفرة البول المتغير، و متى أشرق الشمس مع رطوبه المحل طهر الظاهر و الباطن (٧)،

ص: ١٧٨

١- ١) قرب الاسناد: ٨٩، التهذيب ٢: ٢٢٤ حديث ٨٨٤.

٢- ٢) المنتهى ١: ١٨٢. [١]

٣- ٣) المبسوط ١: ٣٩.

٤- ٤) حكاه المحقق الحلبي في «المعتبر» عن الراوندي و ابن حمزه، و استحسنة هو أيضا، و حكاه العاملی في «مفتاح الكرامه» [٢] عن

ابن الجنيد أيضا. انظر:المعتبر ١: ٤٤٦، [٣] الوسيله ١: ٧٥-٧٦، و [٤] مفتاح الكرامه ١: ١٨٣. [٥]

٥- ٥) الفقيه ١: ١٥٧، حديث ٧٣٢، التهذيب ١: ٢٧٣، حديث ٨٠٤ و ج ٢: ٣٧٧، حديث ١٥٧٢.

٦- ٦) الخلاف ١: ٣٦، مسأله ١٨٦ كتاب الطهاره.

٧- ٧) في نسخه «ح» الباطن و الظاهر.

و تطهّر النار ما أحالته، و الأرض باطن النعل و أسفل القدم. و تطهر الأرض بإجراء الماء الجارى أو الزائد على الكر عليها، لا بالذنوب و شبهه. إذا جف الجميع بها.

قوله: (و تطهّر النار ما أحالته).

المراد بالإحالة: صيرورته رمادا أو دخانا بالإجماع، أو فحما على أظهر الوجهين.

قوله: (و الأرض باطن النعل و أسفل القدم).

و كذا أسفل الخف و ما يتتعل عاده كالتقباب، للنص (1) و الإجماع، و لا- بد من زوال عين النجاسة بالأرض و اجزائها التي لم يخرج عنها بالاستحالة، و يشترط طهارتها و جفافها، و لا يشترط المشى بل يكفى المسح المزيل للعين، و كذا لا يشترط جفاف النجاسة، و لا كونها ذات جرم للعموم.

قوله: (أو الزائد على الكر عليها).

الظاهر أنه لا- تشترط الزيادة على الكر إذا صب الماء عليها دفعه، نعم لو أجرى منه ساقيه بحيث يخرج الماء إلى النجس شيئا فشيئا، فلا بد من الزيادة، بحيث يبقى بعد وروده على المحل النجس كثر.

قوله: (لا بالذنوب و شبهه).

بفتح الذال المعجمه: الدلو فيها ماء، أو الملقى، أو دون الملاء، ذكره فى القاموس (2)، و إنما لم يطهر به، لأنه إنما يطهر بالغسل بالقليل ما ينفصل الماء المغسول به عنه كما سيأتى، و ليست الأرض كذلك.

و قال الشيخ يطهر بذلك (3)، لأمر النبى صلى الله عليه و آله بإلقائه على بول الأعرابى فى المسجد (4)، و لا دلالة فيه على كونه قليلا، و لا على حصول الطهاره بإلقائه،

ص: ١٧٩

١- ١) الكافى ٣: ٣٨ باب الرجل يظأ على العذره.

٢- ٢) القاموس (ذنب) ١: ٧١.

٣- ٣) المبسوط ١: ٩٢.

٤- ٤) صحيح البخارى ١: ٦٥ باب ٥٨، صحيح مسلم ١: ٢٣٦ حديث ٩٩، سنن أبى داود ١: ١٠٣ حديث ٣٨٠.

و يطهر الخمر بالانقلاب خلا و إن طرح فيها أجسام طاهره، و لو لاقتها نجاسه أخرى لم تطهر بالانقلاب.

و طين الطريق طاهر ما لم يعلم ملاقاته النجاسه له، و يستحبّ إزالته بعد ثلاثه أيام. و دخان الأعيان النجسه و رمادها طاهران.

و فى تطهر الكلب و الخنزير إذا وقعا فى المملحه فصارا ملحا، فر بما جعل معدا لتجفيف الشمس، و نحو ذلك.

قوله: (و يطهر الخمر بالانقلاب خلا و إن طرح فيها أجسام طاهره).

و كذا العصير بعد غليانه المنجس له، و النييد، و يطهر الإناء و إن كانت قد غلت ثم نقصت، و لا فرق فى الأجسام الطاهره بين كونها جامده و مائعه، ما لم يتطرق إلى المائعه إمكان الاستهلاك ظاهرا للغلبه مع بقاء الخمريه.

قوله: (و طين الطريق طاهر ما لم يعلم ملاقاته النجاسه له).

المراد بالطريق: ما يعم شوارع البلد التى يستطرقها الناس كثيرا، و إن كانت مظنه النجاسه.

قوله: (و يستحبّ إزالته بعد ثلاثه أيام).

لقول أبى الحسن عليه السلام فى طين الطريق: «لا بأس به أن يصيب الثوب ثلاثه أيام، إلا أن يعلم أنه قد نجسه شىء بعد المطر، و إن أصابه بعد ثلاثه أيام فاغسله، و إن كان الطريق نظيفا لم يغسله» (١)، و المراد بالأمر بالغسل الاستحباب، كما فهمه الأصحاب، لعدم المقتضى للتنجيس.

قوله: (و دخان الأعيان النجسه).

سيأتى فى الاستصباح بالدهن النجس فى التجاره كلام لبعض الأصحاب يقتضى نجاسه دخان النجس، و أن الأصح الطهاره.

قوله: (و فى تطهر الكلب و الخنزير إذا وقعا فى المملحه فصارا ملحا،

ص: ١٨٠

و العذره إذا امتزجت بالتراب، و تقادم عهدها حتى استحالت ترابا نظر.

و العذره إذا امتزجت بالتراب، و تقادم عهدها حتى استحالت ترابا نظر).

ينشأ من أن اجزاء النجاسه باقيه لم تزل، و إنما تغيرت الصوره، و كما أن النجاسه حكم شرعى لا يثبت إلا بدليل، كذا حصول الطهاره موقوف على الدليل و لم يثبت، و من أن مناط النجاسه هو تلك الصوره مع الاسم، لأن أحكام الشرع جاربه على المسميات بواسطه الأسماء، لأن المخاطب بها كافه الناس، فينزل على ما هو المتفاهم بينهم عرفا أو لغه كما يليق بالحكمه، و لا ريب أن الذى كان من أفراد نوع الكلب قبل الاستحاله، بحيث يصدق عليه اسمه، قد زال عنه ما كان، و صار فى الفرض من أفراد الملح، بحيث لا يصدق عليه ذلك الاسم، بل يعد إطلاقه غلطا.

و كذا القول فى العذره بعد صيرورتها ترابا، فيجب الآن أن يجرى عليها الأحكام المرتبه شرعا على التراب و الملح، على أن جميع ما أجمعوا على طهارته من نحو العذره تصير دودا، و المنى يصير حيوانا طاهر العين، و نحو ذلك، لا يزيد على هذا، فكان التوقف فى الطهاره هنا لا وجه له.

و قد خرّج الشارح الفاضل ولد المصنف بقاء النجاسه، تاره على كونها ذاتيه لهذه الأعيان، و أخرى على أن الباقي مستغن عن المؤثر، و زوالها على احتياجه (1)، و هو تخريج غير واضح، لأن المراد بكون النجاسه ذاتيه للشيء حكم الشارع بها، لا باعتبار طروء شيء آخر عليه، و هذا لا دخل له فى بقاء النجاسه و زوالها، و ليس المراد بكونها ذاتيه معنى آخر، و لو أريد لم يستقم.

و بناء الطهاره على احتياج الباقي غير واضح، لأن احتياجه فى الإبقاء لا يقتضى زواله باختلاف الزمان، و لا بتغير محله، و إلا لكان الحكم الشرعى الثابت -بدليل- فى كل آن زائلا، أو بكل تغير يعرض لمحله، و هو معلوم الفساد، و قد تقرر فى الأصول: أن استصحاب الحال حجه إلى أن يحصل الناقل.

فان قيل: لما كان المقتضى للنجاسه هو تعليق الشارع إياها بالاسم و الصوره

ص: ١٨١

و تكفى إزاله العين و الأثر و ان بقيت الرائحة، و اللون العسر الإزاله كدم الحيض، و يستحب صبغه بالمشق و شبهه. المخصوصين و جب أن يعتبر بقاؤهما فى بقاءه.

قلنا: ليس المقتضى للنجاسه هنا ذلك، بل المقتضى لها نص الشارع على نجاسه الجسم المعين، و لا يعتبر لبقاء الحكم إلا بقاء ذلك الجسم، و لا دخل لاحتياج الباقي و استغنائه فى بقاء الحكم و زواله، مع بقاء المحل، فان ذلك محل بحجيه الاستصحاب.

على أن هذا البناء لا يستقيم أصلاً، لأن احتياج الباقي و عدمه، إنما هو فى العلل الحقيقه المؤثره دون علل الشرع، فإنها معرفات الأحكام، و الحكم بعد ثبوته بدلاله معرّفه عليه مستغن عن التعريف الى أن يثبت معرّف بحكم آخر.

و الحق أن تخريج مسائل الفقه على مثل هذه القواعد بعيد، و ينبغى أن تفرض المسأله فيما إذا كانت العذره يابسه، إذ لو كانت رطبه لتنجست الأرض بها، فإذا استحالت اختلطت أجزاؤها بالمتنجسه، فلا تكون طاهره، نعم لا تكون عين نجاسه.

قوله: (و إن بقيت الرائحة و اللون العسر الإزاله).

هذا إذا لم تكن الرائحة فى الماء، فان علم تغيره بها نجس، و إلا فلا عبره بها، و كذا لا عبره باللون العسر الإزاله، فيعفى عنه للروايه (١) و المشقه، و المراد العسر عاده، فلو كان بحيث يزول بمبالغه كثيره لم يجب.

و هل يتعين له نحو الأسنان و الصابون، أم يتحقق العسر بمجرد الغسل بالماء إذا لم يزل به؟ كل محتمل و الأصل يقتضى الثانى، و الاحتياط الأول.

قوله: (و يستحب صبغه بالمشق و شبهه).

هو بكسر الميم، و إسكان الشين المثلثه: المغره محرکه، و مستند ذلك النص (٢)، و المتبادر صبغ موضع الدم، و يحتمل صبغ جميع الثوب، لأن الظاهر أن المراد زوال صورته من النفس، و لا يتحقق إلا بالجميع.

ص: ١٨٢

١- (١) الكافى ٣: ١٧ حديث ٩، الفقيه ١: ٤٢ حديث ١٦٥، التهذيب ١: ٢٨ حديث ٧٥.

٢- (٢) التهذيب ١: ٢٥٧ حديث ٧٤٦، و المغره: طين أحمر تصبغ به الثياب (الصحاح ٢: ٨١٨-مغر-).

و يستحب الاستظهار بتثنيه الغسل و تثليثه بعد إزاله العين. و انما يطهر بالغسل ما يمكن نزع الماء المغسول به عنه، لا ما لا يمكن كالمائعات و ان أمكن إيصال الماء إلى أجزائها بالضرب. قوله: (و يستحب الاستظهار بتثنيه الغسل و تثليثه بعد إزاله العين).

هو إمّا استفعال من الطهاره، أو من الظهور، أى: طلب الطهاره، أى المبالغه فيها، أو طلب ظهورها، فيصح كون الطاء مهمله و معجمه، و هذا إنما يتمشى على الاكتفاء بغسله واحده، أما على القول بوجود التعدد فتستحب الثالثه حيث لا يجب، و إنما يعتد بالغسل الذى تذهب به العين، أما غيره فلا عبره به.

قوله: (و إنما يطهر بالغسل ما يمكن نزع الماء المغسول به عنه، لا- ما لا يمكن كالمائعات، و إن أمكن إيصال الماء إلى أجزائه بالضرب).

لما ثبت اشتراط انفصال الماء المغسول به عن محل النجاسه إذا كان قليلا، إما بنفسه أو بالعصر فيما يعصر، أو بآله كخرقه أو إناء، و جب قصر الحكم على ما يمكن نزع الماء عنه كالخشب، و الحجر، و الثوب، و البدن، و لا تضر الثقوب و المسام التى لا يمتنع نزع الماء منها، أما نحو الصابون، و الورق، و الطين و الحبوب، و الجبن ذى المسام المانعه من فصل الماء، و المائعات فلا تطهر بالقليل، بل يتخلل الكثير لها، و قد سبق فى بحث المياه بيان تطهير المائعات من ماء و غيره.

و فى طهاره الدهن المائع بالكثير إذا ضرب و شاع فيه الماء قول، اختاره المصنف فى المنتهى (1)، و التذكرة (2) إذا علم وصول الماء إلى جميع أجزائه، و هو حق على هذا التقدير، إلا- أنه لا- يعلم، بل قد يعلم خلافه، لأن الدهن يبقى فى الماء مودعا فيه غير مختلط به، و إنما يصيب سطحه الظاهر، و لو كان الدهن جامدا جدا كسائر الجامدات طهر ظاهره بالغسل، كالأليه قبل أن تذاب، و إلا فيكشط ما يكتنف النجاسه كالسمن.

و لو كان منه على البدن شىء طهر بالغسل، إذا لم يكن له جرم، لما ورد من

ص: ١٨٣

١- (١) المنتهى ١: ١٨٠.

٢- (٢) التذكرة ٩: ١. [١]

أ: لو جبر عظمه بعظم نجس

أ: لو جبر عظمه بعظم نجس وجب نزعہ مع الإمكان.

ب: لا يكفي إزالة عين النجاسه بغير الماء كالفرک

ب: لا يكفي إزالة عين النجاسه بغير الماء كالفرک، و لو كان الجسم صقيلا كالسيف لم يطهر بالمسح. كراهه الادهان قبل الغسل (١)، و لأن هذا القدر غير مانع من وصول الماء إلى البدن، و ضمير (اجزائه) في العبارة يعود إلى (ما) في قوله: (لا ما لا يمكن)، و في كثير من النسخ اجزاؤها للمائعات، و هو حسن.

قوله: (لو جبر عظمه بعظم نجس وجب نزعہ مع الإمكان).

الظاهر أن المراد به نجس العين كعظم الكلب، لأن المسألة مفروضة فيه، لكن على ما اختاره أصحابنا، لا فرق بين نجس العين و المتنجس، و المراد بإمكان النزع عدم حصول مشقه كثيره لا- يتحمل مثلها عادة، سواء خشى تلف عضو أم لا، و مثله ما لو خاط جرحه بخيط نجس، فلو صلي مع إمكان النزع بطلت، لأنه حامل نجاسه مغلظه.

و احتمال في الذكرى (٢) مع اكتساء اللحم عدم الوجوب، أي: و إن لم يكن في النزع مشقه لالتحاق ذلك بالباطن، و هو بعيد عن البواطن المعهودة للنجاسات المختصة بها، و قال الشافعي: يجب النزع إلا- أن يخشى تلفه، أو تلف عضو من أعضائه (٣)، و نفى الحرج الحاصل بالمشقه يدفعه.

قوله: (لا يكفي إزالة عين النجاسه بغير الماء كالفرک).

خالف أبو حنيفة في ذلك، فاجترأ بفرک المنى عن الثوب يابسا (٤).

قوله: (و لو كان الجسم صقيلا كالسيف لم يطهر بالمسح).

خالف في ذلك السيد المرتضى، فحكم بطهاره الصيقل بالمسح (٥)، و هو

- ١-١) الكافي ٣:٥١ حديث ٦، التهذيب ١:١٢٩ حديث ٣٥٥، الاستبصار ١:١١٧ حديث ٣٩٣.
- ٢-٢) الذكرى: ١٧. [١]
- ٣-٣) المجموع شرح المهذب ٣:١٣٧.
- ٤-٤) المبسوط للسرخسي ١:٨١، شرح فتح القدير ١:١٧٣، اللباب في شرح الكتاب ١:٥١.
- ٥-٥) لم نجد القول في كتب السيد المتوفره لدينا و نقله عنه العلامه في المختلف: ٦٣.

ج: لو صَلَّى حاملاً لحيوان غير مأكول صحَّت صلاته

ج: لو صَلَّى حاملاً لحيوان غير مأكول صحَّت صلاته، بخلاف القاروره المصمومه المشتمله على النجاسه، و لو كان وسطه مشدوداً بطرف جبل طرفه الآخر مشدود في نجاسه صحَّت صلاته و ان تحركت بحرسته. ضعيف، لأن زوال النجاسه حكم شرعى، فيتوقف على الشرع.

قوله: (لو صلى حاملاً لحيوان غير مأكول صحت صلاته، بخلاف القاروره المصمومه المشتمله على النجاسه).

الحجه في ذلك حمل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَمَامَهُ بِنْتِ أَبِي الْعَاصِ وَهُوَ يَصَلِي (١)، و للأصل السالم عن معارضه ما يقتضى المنافاه، و ليست القاروره المصمومه الرأس -أى: المسدوده الرأس برصاص و نحوه، فان صم القاروره، بالصاد المهملة: سدها- كالحیوان غير المأكول على الأصح، و إن تردد فيه الشيخ في الخلاف (٢) و فى المنتهى بعد أن قوى المنع من ذلك قال: و إن كان لم يقم عندى عليه دليل (٣)، و جوزه فى المعبر مطالباً بدليل المنع فى مثله (٤)، فعلى قوله لا حاجه إلى سدّ رأس القاروره.

و من اشترطه من العامه (٥) إنما أراد به القياس على الحيوان المحمول، إذ لا يقولون بالعفو عن نجاسه ما لا تتم فيه الصلاه، و لو كان الحيوان مذبوحاً فكالقاروره، لصيروره الظاهر و الباطن -المشتمل على النجاسه- سواء بعد الموت، و لأن حمل جلد غير المأكول لحمه ممنوع منه فى الصلاه.

قوله: (و لو كان وسطه مشدوداً بطرف جبل، طرفه الآخر مشدود فى نجاسه صحت صلاته و إن تحركت بحرسته).

لانتفاء اللبس و الحمل، و المنع منوط بهما، و كذا لو نجس طرف ثوبه الذى لا

ص: ١٨٥

١ - ١) صحيح البخارى ١:١٣٧ باب ١٣٧، صحيح مسلم ١:٣٨٥ حديث ٥٤٣ سنن النسائي ٢:٩٥، سنن أبى داود ١:٢٤١، الموطأ ١:١٧٠ حديث ٨١.

٢ - ٢) الخلاف ١:١٠٩ مسأله ١٩١ كتاب كيفية الصلاه.

٣ - ٣) المنتهى ١:١٨٤. [١]

٤ - ٤) المعبر ١:٤٤٣.

٥ - ٥) المجموع شرح المهذب ٣:١٥٠ و فى ص ١٤٨ شرط بالنجس الا يتحرك بتحريك المصلى فتصح الصلاه.

د:ينبغي فى الغسل وروود الماء على النجس

د:ينبغي فى الغسل وروود الماء على النجس،فان عكس نجس الماء و لم يطهر المحل.

ه:اللبن إذا كان ماؤه نجسا أو نجاسه طهر بالطبخ على اشكال

ه:اللبن إذا كان ماؤه نجسا أو نجاسه طهر بالطبخ على اشكال،و لو كان بعض أجزائه نجاسه كالعذره.

يقله فى شىء من أحوال الصلاه-كالعمامه الطويله-لانتفاء الحمل و اللبس على موضع النجاسه،كما ذكره الشيخ فى المبسوط (١) و جماعه (٢).

قوله: (ينبغي فى الغسل وروود الماء على النجس،فلو عكس نجس الماء و لم يطهر المحل).

ينبغي قد تستعمل فى الوجوب،و الأ-كثراستعمالها فى الندب،و المراد بها هنا الوجوب،بدليل قوله:(فلو عكس.)و إنما اشترط الورود،لأن الوارد عامل فلا يتنجس،بل يفيد المحل الطهاره.

و هذا فيما يمكن فيه الورود،أما ما لا يمكن كالإناء،فيحتمل عدم الاشتراط إلا أن يكتفى بأول وروده.كذا قيل (٣)،و الحق أنه لا يراد بالورود أكثر من هذا،و إلا لم يتحقق الورود فى شىء مما يحتاج فصل الغساله عنه إلى معونه شىء آخر.

و يحتمل عدم اشتراط الورود مطلقا،لأن ملاقاه الماء القليل للنجاسه حاصل على التقديرين،و وروده لا يخرجه عن كونه ملاقيا،و فيه ضعف،خصوصا على القول بأن النجاسه فى الماء بعد انفصاله لا قبله،فيلزم تنجس القليل بالملاقاه و عدمه.

قوله: (اللبن إذا كان ماؤه نجسا،أو نجاسه طهر بالطبخ على إشكال).

ينشأ من ادعاء صدق الاستحاله،و قول أبى الحسن عليه السلام فى الجص يوقد عليه بالعذره و عظام الموتى:«إن الماء و النار قد طهراه» (٤)،و من أن الاستحاله إنما تتحقق مع زوال الصوره النوعيه،التي هى مدار التسميه و الاسم،و لم يحصل،

ص: ١٨٦

١- (١) المبسوط ٩٤:١.

٢- (٢) منهم:العلامه فى التذكره ٩٤:١،و [١]الشهيد فى الذكرى:١٥٠. [٢]

٣- (٣) قاله السيد المرتضى فى الناصريات(الجوامع الفقهيه):٢١٥.

٤- (٤) الكافى ٣:٣٣٠ حديث ٣، [٣]الفقيه ١:١٧٥ حديث ٨٢٩،التهذيب ٢:٢٣٥ حديث ٩٢٨.

و:لو صَلَّى في نجاسه معفو عنها- كالدّم اليسير، أو فيما لا تتم الصلاة فيه منفردا- في المساجد بطلت.

كلام في الآنيه

إشاره

كلام في الآنيه: و أقسامها ثلاثه:

الأول: ما يتخذ من الذهب أو الفضة، و يحرم استعمالها في أكل و شرب و غيره. و الحديث لا دلالة فيه. و لو في قوله: (و لو كان بعض أجزاءه نجاسه.) وصلية.

قوله: (لو صَلَّى في نجاسه معفو عنها- كالدّم اليسير أو فيما لا تتم الصلاة فيه منفردا- في المساجد بطلت).

لا- يجوز إدخال النجاسه الملوّثه للمسجد أو لشيء من آلاته اليه، لقوله عليه السلام: «جنبوا مساجدكم النجاسه» (١)، قال في الذكري (٢): الظاهر أن المسأله إجماعيه.

أما غير الملوّثه، فمذهب المصنف عدم جواز إدخالها الى المسجد، و إن عفى عنها في الصلاة إما لقلتها، أو باعتبار محلّها، و الأصح عدم التحريم، للأصل السالم عن معارضه النص السابق، و للإجماع، و للاتفاق على دخول الحيض من النساء اجتيازاً مع عدم الانفكاك من النجاسه، و الصبيان و الغالب عليهم النجاسه، و كذا القول في المجروح، و السلس، و المستحاضه.

قوله: (كلام في الآنيه).

هي جمع إناء، و قد جرت العاده بالبحث عنها في آخر أحكام النجاسات، لأن معظم أحكامها تتعلق بزوال النجاسه.

قوله: (و يحرم استعمالها في أكل و شرب و غيره).

لقول النبي صَلَّى الله عليه و آله: «الذي يشرب في إناء الفضة إنما يجر جر في جوفه نار جهنم» (٣) يقال: جرجر الشراب، أي: صوت، و المراد انه بفعله ذلك مستحق

ص: ١٨٧

١- ١) ذكره الشهيد في الذكري و قال: (و لم أقف على اسناد هذا الحديث النبوي).

٢- ٢) الذكري: ١٤. [١]

٣- ٣) المجازات النبويه: ١٤٣ حديث ١٠٨ [٢] البحار ٥٣١: ٦٦ حديث ٢١ و [٣] فيه: (آنيه)، صحيح البخاري ١٤٦: ٧.

و هل يحرم اتخاذها لغير الاستعمال، كترتين المجالس؟ فيه نظر أقربه التحريم. و يكره المفضض، و قيل: يجب اجتناب موضع الفضه. للعذاب على أبلغ وجوهه، فالمجرى في جوفه ليس الا- نار جهنم، و الوعيد بالنار إنما يكون على فعل المحرم، و إذا حرم الشرب حرم غيره، لأنه أبلغ، و لعدم القائل بالفصل، و يلزم من تحريم ذلك في إناء الفضه تحريمه في الذهب بطريق أولى.

قوله: (و هل يحرم اتخاذها لغير الاستعمال كترتين المجالس؟ فيه نظر أقربه التحريم).

ينشأ من الأصل، و من نهى الباقر عليه السلام عن آنيه الذهب و الفضه (١)، و النهى للتحريم، و لما امتنع تعلقه بالأعيان لأنه لفعل المكلف، و جب المصير إلى أقرب المجازات إلى الحقيقة، و اتخاذ أقرب من الاستعمال لأنه يشمل، بخلاف العكس، و في قول الكاظم عليه السلام: «إنيه الذهب و الفضه متاع الذين لا يوقنون» (٢) إيماء إلى ذلك، و كذا ما روى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله من قوله: «إنها لهم في الدنيا و لكم في الآخرة» (٣) و منه يظهر وجه القرب، و هو الأصح.

فرع هذا التحريم مشترك بين: الرجال و النساء اتفاقاً.

قوله: (و يكره المفضض).

هذا أصح القولين، لقول الصادق عليه السلام: «لا بأس بأن يشرب الرجل في القدح المفضض» (٤)، و قيل: يحرم (٥) للنهي عنه في حديث آخر (٦)، و هو محمول على الكراهيه، أو على تحريم الأكل و الشرب من موضع الفضه جمعاً بين الأخبار.

قوله: (و قيل: يجب اجتناب موضع الفضه) (٧).

أى: حال الأكل و الشرب، فيعزل الفم عنه لقوله عليه السلام: «و اعزل فاك

ص: ١٨٨

١- ١) الكافي ٦: ٢٦٧ حديث ٤. [١]

٢- ٢) الكافي ٦: ٢٦٨ حديث ٧، [٢] التهذيب ٩: ٩١ حديث ٣٨٩.

٣- ٣) صحيح البخارى ٧: ٩٩ و ١٤٦.

٤- ٤) التهذيب ٩: ٩١ حديث ٣٩٢.

٥- ٥) قاله الشيخ فى الخلاف ١: ٤ مسألة ١٥ كتاب الطهاره.

٦- ٦) التهذيب ٩: ٩٠ حديث ٣٨٦.

٧- ٧) قاله الشيخ فى المبسوط ١: ١٣، و ابن البراج فى المهذب ١: ٢٨.

الثاني: المتخذ من الجلود، ويشترط طهاره أصولها و تذكيته، سواء أكل لحمها أو لا. نعم يستحب الدبغ فيما لا يؤكل لحمه، أما المتخذ من العظام فإنما يشترط فيه طهاره الأصل خاصة.

الثالث: المتخذ من غير هذين، ويجوز استعماله مع طهارته و ان غلا ثمنه. و أواني المشركين طاهره و ان كانت مستعمله، ما لم يعلم مباشرتهم لها برطوبه. عن موضع الفضة» (1) و الأمر للوجوب، و هو الأصح.

قوله: (و يشترط طهاره أصولها و تذكيته).

إنما يشترط التذكيه فيما ينجس بالموت، و هو ماله نفس دون ما لا نفس له.

قوله: (نعم يستحب الدبغ فيما لا يؤكل لحمه).

و قيل بالوجوب (2)، و مقتضى كلام القائلين به: ان الطهاره تحصل بالدبغ، و هو مردود، لأن الطهاره حاصله بالتذكيه، إذ لولاها لكان ميته، فلم يطهر بالدبغ، و الأصح عدم الوجوب، و إن كان العمل به أحوط، و ربما اعتبر الدبغ إن استعمل في مائع، و فيه ضعف.

قوله: (المتخذ من غير هذين).

أراد بهذين القسمين المذكورين - أعنى آنيه الذهب و الفضة، و آنيه الجلود و العظام - إذ لو لا ذلك لدخل بعض الأقسام الثلاثه في بعض.

قوله: (و يجوز استعماله مع طهارته و إن غلا ثمنه).

المراد مع طهاره أصله.

قوله: (و أواني المشركين طاهره ما لم يعلم مباشرتهم لها برطوبه).

للأصل و النصوص الداله على ذلك (3)، و لا فرق بين أوانيهم و سائر ما بأيديهم و عليهم، إلا - الجلد و اللحم، لا اشتراط العلم بالذكاه.

ص: ١٨٩

١ - ١) التهذيب ٩:٩١ حديث ٣٩٢ و فيه: (و اعزل فمك).

٢ - ٢) القائل به الشيخ في المبسوط ١:١٥، [١] الخلاف ٣:١:٣: مسألة ١١ كتاب الطهاره، و الشهيد في البيان: ٤٣: [٢]

٣ - ٣) الكافي ٦:٢٦٤: حديث ١٠، السنن الكبرى للبيهقي ١:٣٢.

و تغسل الآنيه من ولوغ الكلب ثلاث مرات أولاًهن بالتراب، قوله: (و يغسل الآنيه من ولوغ الكلب ثلاث مرّات أولاًهن بالتراب).

الأصل فى ذلك النص الوارد عن النبىِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَ عَنِ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، كَخَبْرِ الْفَضْلِ أَبِي الْعَبَّاسِ، عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اغسله بالتراب أول مره، ثم بالماء مرّتين» (١) و الولوغ هو شرب الكلب ممّا فى الإناء بطرف لسانه، نص عليه صاحب الصحاح (٢) و غيره (٣).

و هل يلحق بالولوغ ما لو لطح الإناء بلسانه؟ الظاهر نعم لمفهوم الموافقه، و لا يلحق به مباشرته بسائر أعضائه، و لا وقوع لعابه فى الإناء، بل هى كسائر النجاسات، و كذا الحكم فى غساله الولوغ، و لا يتفاوت الغسل منها بكونها الأولى أو الأخيره، لبقاء النجاسه بحالها ما بقى شىء من الغسل، لامتناع تأثير جزء السبب.

و ربما يوجد فى كلام بعض الأصحاب و جوب تعدد الغسل من إصابه ماء الغسله، بقدر ما بقى من الغسل الواجب قبل ورودها، لأن الغساله كالمحل قبلها (٤)، و هو ضعيف، و على هذا يتخرج الحكم فى غساله ولوغ الخنزير و غيره.

و لا يلحق بالإناء غيره من ثياب و غيرها، بل يغسل منه كسائر النجاسات.

و القول بوجوب الغسل ثلاثا هو المشهور بين الأصحاب، و النصوص المعتبره و ارده به (٥)، و قال ابن الجنيد: يغسل سبعا، و يجب كون التراب أولاً (٦)، خلافا للمفيد حيث اعتبر الغسل به ثانيا (٧)، و حديث الفضل حجه عليه (٨)، و لا- يعتبر تجفيف الإناء بعد الغسل خلافا له، فإن الرطوبه لو كانت نجسه لم يطهر الإناء.

ص: ١٩٠

١- (١) التهذيب ١: ٢٢٥ حديث ٦٤٦، الاستبصار ١: ١٩ حديث ٤٠ و ليس فيهما (مرتين)، المعتبر ١: ٤٥٨ و [١] فيه: مرتين.

٢- (٢) الصحاح (ولغ) ٤: ١٣٢٩.

٣- (٣) القاموس (ولغ) ٣: ١١٥.

٤- (٤) الشهيد فى اللغه الدمشقيه: ١٧. [٢]

٥- (٥) مستدرک الوسائل ١: ١٦٧ باب ٤٣ من أبواب النجاسات.

٦- (٦) حكاه عنه فى المعتبر ١: ٤٥٨، و [٣] المختلف: ٦٣.

٧- (٧) المقنع: ٩.

٨- (٨) التهذيب ١: ٢٢٥ حديث ٦٤٦.

و من ولوغ الخنزير سبع مرات بالماء، و من الخمر و الجرذ ثلاث مرات و يستحب السبع، و يشترط في التراب الطهاره على أظهر الوجهي، لظاهر قوله عليه السلام:

«اغسله» فإن الحقيقه إذا تعذرت يجب المصير إلى أقرب المجازات، و الغسل إنما يكون بطاهر.

و ربما يوجد في بعض الأخبار: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب» الحديث (١)، و الطهور هو المطهر، و لا يلحق به ولوغ الخنزير، خلافاً للشيخ (٢) نظراً إلى صدق اسم الكلب عليه، و فيه منع، فإنه قد غلب على هذا النابح.

قوله: (و من ولوغ الخنزير سبع مرات بالماء).

هذا هو الأصح، لنص الكاظم عليه السلام (٣)، و قيل: تجزئ الثلاث (٤)، أما نجاسه بدنه فكسائر النجاسات.

قوله: (و من الخمر و الجرذ ثلاث مرات، و يستحب السبع).

الأصح وجوب السبع فيهما، لخبري عمار عن الصادق عليه السلام الدالين على وجوب السبع فيهما (٥)، و ضعف عمار منجبر بالشهره، و لا تضرّ المعارضه بخبره الدال على الثلاث، لأن الشهره مرجحه، و ليس الحكم مقصوراً على الخمر، بل المسكر المائع كله كذلك، و لا يبعد إلحاق الفقاع بها.

و أما الجرذ، فهو بضم الجيم و فتح الراء المهمله و الذال المعجمه آخراً: ضرب من الفأر، و المراد الغسل من نجاسه موته، و هل يكون الغسل من غير هذا الضرب من الفأر؟ الظاهر عدم التفاوت، نظراً إلى إطلاق اسم الفأر على الجميع، و قد صرح به جمع من الأصحاب (٦)، و إن توقف فيه صاحب المعتمد (٧).

ص: ١٩١

١- ١) مستدرک الوسائل ١: ١٦٧ باب ٤٣ من أبواب النجاسات. [١]

٢- ٢) المبسوط ١: ١٥. [٢]

٣- ٣) التهذيب ١: ٢٦١ حديث ٧٩٠.

٤- ٤) قاله الشيخ في المبسوط ١: ١٥، و [٣] الخلاف ١: ٢٨ المسألة ١٤٣ كتاب الطهاره.

٥- ٥) التهذيب ١: ٢٨٤ حديث ٨٣٢، التهذيب ٩: ١١٦ حديث ٥٠٢.

٦- ٦) منهم: العلامه في المختلف: ٦٤.

٧- ٧) المعتمد ١: ٤٦١.

و من باقى النجاسات ثلاثا استحبابا، و الواجب الإنقاء، و هذا الاعتبار مع صب الماء فى الآنيه، أما لو وضعت فى الجارى أو الكر فإنيها تطهر مع زوال العين بأول مره.

فروع

اشاره

فروع:

أ: لو تطهر من آنيه الذهب

أ: لو تطهر من آنيه الذهب، أو الفضة، أو المغصوبه، أو جعلها مصبا لماء الطهاره صحت طهارته، و ان فعل محرما. قوله: (و من باقى النجاسات ثلاثا استحبابا، و الواجب الإنقاء).

الأصح وجوب الثلاث، لروايه عمّار، عن الصادق عليه السلام (1) و يستفاد من قوله: (و الواجب الإنقاء) أن الغسل الوارد على عين النجاسه- إذا أزالها- محسوب من الغسل الواجب، بخلاف ما لو لم تزل به العين، فإنه لا أثر له. و يحتمل أن لا يحسب إلا ما ورد بعد زوال العين إن كانت موجوده، نظرا الى أن سبب التنجيس موجود، فلا أثر للماء الوارد معه.

قوله: (و هذا الاعتبار مع صب الماء فى الآنيه).

لا- يخفى أن الماء الكثير لما لم يفعل بملاقاه النجاسه، لم يكن كالقليل الذى يفعل بها فى تطهير المحل المتنجس، فاعتبر فى الغسل به عدد مخصوص بخلاف الكثير، فيكفى الغسل به مره، لكن يعتبر فى الولوج غسل الإناء بالتراب قبله على الأصح، لإطلاق الأمر به.

قوله: (لو تطهر من آنيه الذهب، أو الفضة، أو المغصوبه، أو جعلها مصبا لماء الطهاره صحت طهارته، و إن فعل محرما).

إما آنيه النقدين فلأن المنهى عنه فيهما هو أخذ الماء منهما، أو جعلها مصبا (2)، لا- إفاضه الماء على محل الطهاره، و لا تبطل العباده بمقارنه فعل محرم لفعلها، و لو تطهر فيهما فالظاهر عدم البطلان، لرجوع النهى إلى أمر خارج عن العباده.

ص: ١٩٢

١- (١) التهذيب ١: ٢٨٤ حديث ٨٣٢.

٢- (٢) التهذيب ١: ٤٢٥ حديث ١٣٥٣.

بخلاف الطهارة في الدار المغصوبه.

ب: لا يمزج التراب

أما إذا تطهر من المغصوبه أو جعلها مصبًا لماء الطهارة، فإن النهي حينئذ متوجه إلى العبادة، نظرًا إلى منافاتها لحق آدمي مضيق، فإن رد الإناء المغصوب على مالكة واجب على الفور، فيقتضى الفساد، كما هو مختار بعض الأصحاب في الصلاة إذا نافت حق آدمي مضيق (1)، إلا أن يراد فعل الطهارة آخر الوقت.

ولا ريب أن هذا أحوط، إلا أنّ الدليل لا يساعد عليه، لأن النهي في العبادة إنما يتحقق بتوجهه إلى نفس العبادة من حيث هي، أو إلى جزئها أو شرطها، والمنهى عنه في المتنازع إنما هو ترك الرد على المالك، لأن الأمر يقتضى الرد على وجه يمنع من نقيضه، وهو الترك.

و تحقق ترك الرد في ضمن فرد مخصوص - كالطهارة في المثال - لا يقتضى كون الطهارة منهيًا عنها إلا بالواسطة والعرض و ما هذا شأنه فليس بمنهى عنه من حيث هو، فلا يتطرق الفساد إلى الطهارة. و مثله لو تطهر مكشوف العوره اختيارا مع ناظر محترم، أو أخرج الخمس، أو الزكاة، أو الكفارة في الدار المغصوبه، أو نوى الصوم إلى غير ذلك من المسائل الكثيره.

قوله: (بخلاف الطهارة في الدار المغصوبه).

أى: فإنها تبطل، و مثله لو تطهر في نفس الإناء المغصوب، و اعلم أن وجه الفرق المقتضى للبطلان هنا دون الأول غير واضح، فإن النهي عن شغل المغصوب بالكون فيه لا يقتضى النهي عن مقارناته التي من جملتها الطهارة، لأنها أمر خارج عن التصرف فيه، إذ هي عبارة عن جريان الماء على البدن بفعل المكلف، و ليس للكون بها تعلق في نظر الشارع، نعم يتخرج على القول السابق - إن تم لقائله - البطلان مع سعة الوقت لا مع ضيقه، و أكثر المتأخرين حكموا بالبطلان هنا مطلقا، لما فيه من الزجر عن الاستيلاء على مال الغير عدوانا، و المصير إليه هو المختار.

قوله: (لا يمزج التراب بالماء).

ص: ١٩٣

(١ - ١) منهم: السيد المرتضى في الناصريات (الجوامع الفقيهيه): ٢٣١، و الشهيد في الذكري: ١٤٩. [١]

ج: لو فقد التراب أجزاءً مشابهه من الأسنان و الصابون

ج: لو فقد التراب أجزاءً مشابهه من الأسنان و الصابون، و لو فقد الجميع اكتفى بالماء ثلاثا يجوز الكسر في الجيم على أنه مجزوم بلا، و أنها للنهي، و الكسر للساكنين، و يجوز الرفع على أنه خبر بمعنى النهي، و يحتمل أن يكون المعنى: لا يجب أن يمزج التراب، و المخالف في ذلك هو ابن إدريس فاعتبر المزج، لأن الغسل حقيقه إجراء المائع (١)، و قد ورد الأمر بالغسل بالتراب (٢)، فيجب المزج تحصيلًا للحقيقه.

و هو خيال ضعيف، فان الغسل حقيقه إجراء الماء، فالمجاز لازم على كل تقدير، مع أن الأمر بغسله بالتراب، و الممزوج ليس ترابًا، فعلى هذا لو مزج هل يتحقق معه الامتثال أم لا؟ لا أعلم تصريحًا بالمنع، مع أن الحاجه قد تدعو اليه، كما في الإناء الضيق الرأس إذا أريد تعفيره، فإنه بدون المزج متعذر أو متعسر.

قوله: (لو فقد التراب أجزاءً مشابهه من الأسنان و الصابون).

يظهر من تعليق أجزاء ما شابه التراب على فقدته عدم الإجزاء مع وجوده، و فيه إشكال يلتفت إلى أن الأمر بالتراب إن كان لخصوصيه قائمه به لكونه طهورًا، و جب أن لا يجزئ غيره اضطرارًا و اختيارًا، لأن النجاسه مانع، و مزيلها سبب، و كلاهما من خطاب الوضع الذي لا يتفاوت الحال فيه بالضروره، و الاختيار، و الاضطرار، و إلا لم يكن سببًا مطلقًا.

و المتبادر من النص خلافه (٣)، و لم تكن خصوصيته معتبره، و المفروض خلافه و إن لم يكن لخصوصيه فيه، و إنما أريد به الاستعانه بجرمه على قلع لزوجه النجاسه، و ذكره بخصوصه، لأنه أعم وجودًا و أسهل و جب الاجتزاء بغيره اختيارًا، و المتجه هو الأول اتباعًا للمنصوص، إلا أن جمعا من الأصحاب (٤) ذكروا الاجتزاء بمشابهه مع فقدته، و الخروج عن مقالتهم أشد إشكالا، و إن كان الاحتياط تحرى التراب مطلقًا.

قوله: (و لو فقد الجميع اكتفى بالماء ثلاثا).

هذا فتوى المصنف

ص: ١٩٤

١- ١) السرائر: ١٥.

٢- ٢) التهذيب ١: ٢٢٥ حديث ٦٤٦.

٣- ٣) التهذيب ١: ٢٢٥ حديث ٦٤٦.

٤- ٤) منهم: الشيخ في المبسوط ١: ١٤، و العلامه في المختلف: ٦٤ حكاه عن ابن الجنيده.

و لو خيف فساد المحل باستعمال التراب فكالفاقد، و لو غسله بالماء عوض التراب لم يطهر على إشكال.

د: لو تكرر الولوج لم يتكرر الغسل

د: لو تكرر الولوج لم يتكرر الغسل، و لو كان في الأثناء استأنف.

ه: آنية الخمر من القرع

ه: آنية الخمر من القرع، و الخشب، و الخزف غير المغصور كغيره. و الشيخ (١)، مع أن عبارته الشيخ تقتضى الاكتفاء بالماء عند فقد التراب، و يحتمل الاجتزاء بغسلتين عند فقده، كما يجبان عند وجوده.

و الذى يقتضيه النظر بقاء المحل على نجاسته، الى أن يوجد الذى عينه الشارع لتطهيره، فان الماء لو فقد لم تطهر النجاسه بالمسح، و التراب فى الولوج أحد جزأى المطهر، و مثله لو خيف فساد المحل باستعمال التراب.

قوله: (و لو غسله بالماء عوض التراب لم يطهر على إشكال).

ينشأ: من أن الماء أبلغ من التراب فيجزي عنه، و من أن النص (٢) ورد على أن المطهر له هو الماء و التراب فلا يتعدى، و هو الأصح.

قوله: (آنية الخمر من القرع، و الخشب، و الخزف غير المغصور كغيره).

المراد بالمغصور: المدهون بشيء يقويه، و يمنع نفوذ المائع فى مسامه، كالدهن الأخضر الذى تدهن به الأواني غالباً، و مقصود المسألة أن ما له منافذ من الآنية كالقرع، و ما ليس كذلك كالزجاج و المغصور، سواء فى طهارتها من الخمر إذا غسلت على الوجه المعتبر على أصح القولين.

و قيل: إن القسم الأول لا يطهر، و لا يجوز استعماله و إن غسل (٣)، و هو ضعيف، نعم طهارته باطنا موقوف على تخلل الماء بحيث يصل إلى ما وصل إليه أجزاء الخمر، و متى طهر ظاهره و علم ترشح شيء من أجزاء الخمر المستكنه فى البواطن نجس، و إلا فلا.

ص: ١٩٥

١- (١) المبسوط ١: ١٤.

٢- (٢) التهذيب ١: ٢٢٥ حديث ٦٤٦.

٣- (٣) حكاة عن ابن الجنييد المحقق الحلبي فى المعتبر ١: ٤٦٧.

إشارة

المقصد الرابع: في الوضوء، و فصوله ثلاثة:

الأول: في أفعاله

إشارة

الأول: في أفعاله و فروضه سبعة:

أولاً: النية

إشارة

أولاً: النية، و هي إرادته إيجاد الفعل على الوجه المأمور به شرعاً، قوله: (المقصد الرابع: في الوضوء: و فصوله ثلاثة).

لا- ريب أن مباحث الطهارة هي المقصود الحقيقي في هذا الكتاب، و ما سبق من المباحث بالنسبة إليها كالمقدمات، و الوضوء، بالضم: الفعل من الوضوء، و هي الحسن، و بالفتح: الماء المعد له.

قوله: (و فروضه سبعة: الأول: النية، و هي إرادته إيجاد الفعل على الوجه المأمور به شرعاً).

يمكن أن يراد بالأفعال جملة ما يتوقف عليه الشيء، فلا- ينافية قوله بعد (و هي شرط في كل طهاره،). بل هو الأنسب، لأن النية بالشرط أشبه لسبقها على باقي الأفعال و مصاحبتها إلى الآخر، و هكذا شأن الشروط، و اللام في النية للعهد كما هو المتبادر، لأن الظاهر أن المراد بالنية نية الوضوء، و مقتضى قوله: (و هي) أن التعريف لها، فيكون تعريفاً بالأعم، و لا يتعين أن يراد بالفعل الوضوء كما قيل، و إن كان صادقاً عليه.

و الظاهر أن المصنف لما أراد تعريف نية الوضوء، و رأى أنّ تعريف مطلق النية أنفع لعمومه و أليق، لأن الوضوء أول العبادات فيناسبه البحث عما يشترك فيه جميعها، و هو النية، و المطلوب- و هو معرفه نية الوضوء- حاصل، عدل إلى تعريف مطلق النية، و إن كان نظم عبارته ليس بذلك الحسن، و الإرادة جنس يتناول كلاً- من النية و العزم، لأنها أعم من أن تقارن الفعل أولاً، و من وقوعها جنساً لتعريف النية يعلم أن النطق لا دخل له في النية أصلاً، و بإضافتها إلى إيجاد الفعل تخرج إرادته ترك المنهيات على الوجه المعبر من أنها نية.

و كذا تخرج نية الصوم و الإحرام، لأن كلا منهما عبارته عن الإمساك عن أمور

و هي شرط في كل طهاره عن حدث لا- عن خبث، لأنها كالترك. مخصوصه، و ما قيل من أن التكليف فيهما، و في التروك بالكف عن تلك الأشياء (١)، و الكف فعل، لا يجدى نفعاً، إذ ليس ثم إيجاد فعل بل إبقاؤه.

و الجار في قوله: (على الوجه المأمور به) إن علق بإيجاد- هو المتبادر- صدق على العزم، فلم يكن التعريف مانعاً، و كذا يصدق على إرادة الله- تعالى- أفعال العباد، و إن علق بإرادته لم ينتقض بهما، لكن لا يكون دالاً على اعتبار مشخصات الفعل في النيه إلا بطريق اللزوم، لأن الوجه المأمور به على ذلك التقدير للإرادة لا للفعل.

ثم المأمور به إن أريد به الواجب- لأن الأمر حقيقه في الوجوب، و مجاز في غيره-، انتقض التعريف في عكسه بخروج نيه المندوب، و إن أريد به مطلق المطلوب فعله، و لو على وجه الإباحه، كالمطلوب في قوله تعالى (وَ إِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا) (٢) لزم مع ارتكاب المجاز صدقه على إرادته إيجاد المباح، كالأصطياد في الآيه على الوجه المطلوب فيها، و في عد ذلك نيه عند الفقهاء بعد.

و أيضاً فإن الوجه محتمل أن يراد به الإجمالي، فينتقض في طرده بإرادته أى عبادته فرضت للقربه، و أن يراد به التفصيلي، فلا يصدق على شىء من نيات العبادات، و إن أريد غير ذلك، فلا بد من شىء يعينه، و أخذ الألفاظ المجمله في التعريف يناهى المطلوب منه من التبيين و الإيضاح. و أورد عليه انه شرعا مستدرك، لأن النيه تكون للتكليفات العقلية، و أوجب بأن التكليفات العقلية معتبره بالشرع فهي شرعية أيضاً.

قوله: (و هي شرط في كل طهاره عن حدث لا عن خبث، لأنها كالترك).

لا ريب أن الطهاره عن الحدث فعل مطلوب للقربه، و هو اتفاقى. و وقوعه على وجوه متعدده- بعضها معتبر عند الشارع، و بعضها غير معتبر- أمر معلوم، و ما هذا شأنه فلا بد فيه

ص: ١٩٧

١- ١) قاله الشهيد فى اللمعه: ٥٦.

٢- ٢) المائده: ٢. [١]

و محلّها القلب، فان نطق بها مع عقد القلب صحّ، وإلا فلا، و لو نطق بغير ما قصده كان الاعتبار بالقصد.

من النيّة، لأنّ بها يصير واقعا على الوجه المطلوب شرعا، لأنّ المؤثر في وجوه الأفعال هو النيّة، كما دل عليه قوله عليه السلام: «إنما الأعمال بالنيات، و إنما لكل امرئ ما نوى» (١).

أما طهاره الأخبات- أعنى إزاله النجاسات- فان المطلوب ترك النجاسه، و الفعل الموصل إلى ذلك غير مقصود إلا بطريق العرض و التروك باعتبار كونها مراده للشارع، لا- على وجه مخصوص بأى وجه تحققت حصل المطلوب شرعا، فليس هناك وجوه متعدده لمتعلق التكليف يتوقف الامتثال على تعيين بعضها بالنيّة، فمن ثم لم يحتج فى التروك و فى الأفعال- التى المطلوب بها ترك شىء آخر- إلى النيّة، بخلاف الأفعال التى تقع على وجوه متعدده بعضها غير مطلوب شرعا، فإنه لا بد فيها من النيّة كما قدمناه.

و فى حكمها التروك التى ألحقت بالأفعال، و أجريت مجراها فى وقوعها عباده على وجه مخصوص- و هو الصوم و الإحرام- فيتحصل أن متعلق التكليف منحصر بالاستقراء فى أربعة: فعل محض، ترك محض، فعل كالترك، ترك كالفعل، و قد علم حكمها فى اعتبار النيّة، و عدم اعتبارها.

و اعلم أن قول المصنف: (كالترك) أراد به أنّ إزاله النجاسه لما كان المراد بها تركها أشبهت التروك باعتبار المعنى المراد منها.

قوله: (و محلها القلب).

هذا معلوم بطريق اللزوم من قوله: (أراد به) ذكره للتصريح به، و ليبنى عليه ما بعده، و ليعلم أن النطق لا تعلق له بالنيّة أصلا.

قوله: (فان نطق بها مع عقد القلب صحّ، و إلا فلا).

فيه تسامح، لأنّ الذى يسبق الى الفهم من العبارة أن يكون المراد صحت النطق، و المراد معلوم، بنى الأمر فيه و فى أمثاله على المسامحه، كأنه أراد صح فعل النيّة.

ص: ١٩٨

١-١) صحيح البخارى ١:٢، و سنن أبى داود ٢:٢٦٢. [١]

و وقتها استحبابا عند غسل كفيه المستحب، و وجوبا عند ابتداء أول جزء من غسل الوجه، قوله: (و وقتها استحبابا عند غسل كفيه المستحب).

لا- يخفى أن محل التيه عند أول العبادة، لأنها لو تقدمت عليه لكانت عزما، و لو تأخرت عنه خلا بعض العبادة عن التيه، و أول واجبات الوضوء الذى يتصور إيقاع النيه عنده أول غسل الوجه، فلا يجوز تأخيرها عنه.

و أما غسل اليدين، و المضمضه و الاستنشاق، فإنها لما كانت من الأفعال المستحبه، كان أول الوضوء الكامل عند غسل اليدين، فيكون إيقاع التيه عنده جائزا، بل مستحبا، ليتحقق بها كون الغسل و المضمضه و الاستنشاق مستحبه، إذ لو خلت من التيه لم يقع من مستحبات الوضوء، و لا ينافى استحباب النيه حينئذ كونها واجبه على معنى التوسع، لأن أول وقت الموسع أفضل من غيره، كقضاء الصلوات الواجبه فإن أوله أفضل مع ثبوت الوجوب.

و قيد الغسل بكونه مستحبا، إذ لا يكون من أفعال الوضوء إلا مع الاستحباب، و مراده استحبابه للوضوء، كما يشعر به السياق، و يرشد إليه التعليل، فلو وجب الغسل لنحو إزاله النجاسه، أو حرم لصيروره ماء الطهاره بسببه قاصرا عنها، أو كره لتوهم قصوره مع ظن العدم، أو أبيع كأن تتوضأ من كر فصاعدا أو مما لا يمكن الاغتراف منه.

و احتمل فى الذكرى (1) الاستحباب هنا، لحصول مقصود الغسل بالإضافه إلى باقى الأعضاء، أو لم يكن الوضوء من حدث النوم، و البول، و الغائط، أو استحباب لغير الوضوء مما يتعلق به كالغسل للاستنجاء، أو لما لا يتعلق به كالغسل للأكل لم يجز إيقاع التيه فى شىء من هذه المواضع، لا لتفاء كونه من أفعال الوضوء.

و اعلم أن قوله: (استحبابا) منصوب على التمييز، و كذا قوله (وجوبا)، و أراد بالوجوب فيه المضيق الذى لا- يجوز التأخير عنه، و (ابتداء) فى قوله: (عند ابتداء أول جزء من غسل الوجه) مستدرك، مع أنه ليس لأول جزء من غسل الوجه ابتداء.

و اعلم أيضا أنه لما كان إدخال جزء من الرأس فى غسل الوجه واجبا من باب

ص: ١٩٩

و يجب استدامتها حكما الى آخر الوضوء. و يجب فى التيه القصد الى رفع الحدث، أو استباحه فعل مشروط بالطهاره، و التقرب الى الله تعالى، و أن يوقعه لوجوبه أو نديه أو لوجههما على رأى. المقدمه، كان غسل ذلك الجزء أول جزء، فيجب الابتداء به، أو بضمه إلى جزء أول من الوجه و يتدئ بهما.

قوله: (و يجب استدامتها حكما إلى آخر الوضوء).

قد كان الواجب استدامه التيه فعلا- الى آخر الوضوء و كل عبادته، لأن كل جزء من الاجزاء عبادته، فلا بد له من النيه، الا أن هذا متعذر أو متعسر فاكتمى بالاستدامه حكما، و فسرهما أكثر الأصحاب بأمر عدمى (١)، و هو أن لا يأتي بنيه تنافى الأولى.

و شيخنا الشهيد فسرهما بأمر وجودى، و هو البقاء على حكمها، و العزم على مقتضاها، و جعل فى رساله الحج مبنى القولين على مسأله كلاميه اختلف فيها، و هى أن الممكن الباقي هل هو محتاج إلى المؤثر، أو مستغن عنه؟ و ما ذهب اليه من التفسير لا حاصل له، فان الذهول لا ينافى صحه العباده اتفاقا، و لا يجتمع معه ما فسر به، و البناء المذكور مع بعده غير مستقيم فى نفسه، فالقول ما قاله الأكثر.

قوله: (و يجب فى النيه القصد الى رفع الحدث، أو استباحه فعل مشروط بالطهاره، و التقرب الى الله تعالى، و أن يوقعه لوجوبه أو نديه، أو لوجههما على رأى).

اختلف فى تيه الوضوء على أقوال: فقيل بالاكتفاء بالقربه- و هو قول الشيخ فى النهايه (٢)- و قيل بالاكتفاء برفع الحدث، أو استباحه فعل مشروط بالطهاره- و هو قوله فى المبسوط (٣)- و الظاهر أنه يريد به مع القربه.

و قيل باعتبار الاستباحه، و ينسب إلى المرتضى (٤)، و قيل بالقربه و الوجوب أو

ص: ٢٠٠

١- ١) منهم: الشيخ فى المبسوط ١: ١٩، و المحقق فى المعبر ١: ١٣٩، و [١] العلامه فى التذكره ١: ١٥. [٢]

٢- ٢) النهايه: ١٥.

٣- ٣) المبسوط ١: ١٩. [٣]

٤- ٤) الناصريات (الجوامع الفقهيّه): ٢٢٣، ٢١٩.

الندب، و هو مذهب صاحب المعبر في الشرائع (١)، و قيل بهما مع الرفع و الاستباحه معا، و هو مذهب أبي الصلاح (٢) و جماعه (٣)، و قيل بالقربه و الوجه من الوجوب و الندب أو وجههما، و أحد الأمرين من الرفع و الاستباحه، و هو اختيار المصنف و جمع من الأصحاب (٤)، و هو الأصح.

أما القربه، فلأن الإخلاص يتحقق بها، و أما الوجه، فلأن الامتثال في العباده إنما يتحقق بإيقاعها على الوجه المطلوب، و لا يتحقق ذلك الوجه في الفعل المأتي به إلا- بالتيه، بدليل «إنما لكل امرئ ما نوى» (٥)، و منه يستفاد اعتبار أحد الأمرين من الرفع و الاستباحه، و لا يجبان معا لتلازمهما فيما عدا التيمم، و طهاره دائم الحدث.

إذا تقرر ذلك، فاعلم أن المراد بالقربه اما موافقه إرادته الله تعالى، أو القرب منه المتحقق بحصول الرفع عنده، و نيل الثواب لديه مجازا عن القرب المكاني، و إثثار القربه لتحصيل الإخلاص، لتكرر ذكرها في الكتاب و السنه، في مثل قوله تعالى (وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَ صَلَوَاتِ الرَّسُولِ أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ) (٦) و قوله عليه السلام:

«أقرب ما يكون العبد الى ربه إذا سجد» (٧).

و المراد برفع الحدث زوال المانع، أعني النجاسه الحكميه المتوهم حصولها في البدن، فإنّ الحدث يطلق عليها و على مبطلات الطهاره بالاشتراك اللفظي، و المتعلق رفعه- أي زواله- هو الأول دون الثاني.

و أما الاستباحه فالمراد بها طلب الإباحه، أي: زوال المنع من العباده التي منع من فعلها شرعا ذلك الحدث، و إنما يزول المنع بزوال المانع إذا أمكن زواله بتلك

ص: ٢٠١

١- (١) الشرائع ٢٠: ١.

٢- (٢) الكافي في الفقه: ١٣٢. [١]

٣- (٣) منهم: ابن البراج في المهذب ١: ٤٣، و ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٩١، و العلامه في التذكره ١: ١٤.

٤- (٤) منهم: الشيخ في المبسوط ١: ١٩، و ابن حمزه في الوسيله: ٤٠، و المحقق في المعبر ١: ١٣٩، و الشهيد في الذكري: ٨٠. [٢]

٥- (٥) صحيح البخارى ٢: ١، و سنن أبي داود ٢: ٢٦٢.

٦- (٦) التوبه: ٩٩. [٣]

٧- (٧) الكافي ٣: ٦٤، حديث ١، الفقيه ١: ٢٠٦، حديث ٩٣٠، عيون أخبار الرضا ٢: ٧، حديث ١٥.

الطهاره، لامتناع زوال الحكم مع بقاء مقتضيه، وإنما يتخلف هذا الحكم فى التيمم للاتفاق على أنه لا يرفع الحدث، و فى دائم الحدث لمقارنه حدثه للطهاره، و فيما عدا هذين فالامران متلازمان، فمتى حصلت الإباحه بنيتها زال المنع و المستلزم زوال المانع، و متى ارتفع الحدث زال المانع فيزول المنع.

و اعلم أن قوله: (أو استباحه فعل مشروط بالطهاره) لا يتمشى على ظاهره، بل لا بد أن يكون المنوى استباحه مشروط بالوضوء، و تنكيره يشعر بأن المراد: الاجتزاء بتيه استباحه أى مشروط اتفاق، فلو نوى استباحه الطواف و هو بالعراق مثلاً صح، كما يحكى عن ولد المصنف (١)، و صرح به شيخنا الشهيد فى البيان (٢)، لأن المطلوب بالطهاره كذلك كونه بحيث يباح له لو أراد، و يشكل بأنه نوى أمراً ممتنعاً عاده فكيف يحصل له؟ و المراد بوجه الوجوب و الندب: السبب الباعث على إيجاب الواجب و ندب المندوب، فهو على ما قرره جمهور العدلين من الإماميه، و المعتزله: ان السمعيات ألطاف فى العقلية، و معناها: إن الواجب السمعى مقرب من الواجب العقلى، - أى امتثاله باعث على امتثاله - فان من امثال الواجبات السمعيه كان أقرب الى امثال الواجبات العقليه من غيره، و لا معنى للطف إلا ما يكون المكلف معه أقرب الى الطاعه، و كذا الندب السمعى مقرب من الندب العقلى، أو مؤكد لامثال الواجب العقلى، فهو زياده فى اللطف، و الزيادة فى الواجب لا يمتنع أن تكون ندباً.

و لا نغنى أن اللطف فى العقلية منحصر فى السمعيات، فان النبوه و الإمامه، و وجود العلماء، و الوعد و الوعيد، بل جميع الآلام تصلح للإلطف فيها، و إنما هى نوع من الألفاف، و إنما كانت تيه الوجه كافيه لأنه يستلزم نيه الوجوب و الندب، لاشتماله عليهما و زياده، فكان أبلغ.

ص: ٢٠٢

١ - ١) فى مفتاح الكرامه ٢١٧: ١ [١] قلت: هذا الذى نقله عن ولد المصنف وجدته فى حاشيه الإيضاح عندى و هى نسخه عتيقه معربه محشاه عن [من] خطه، ذكر ذلك ثم كتب فى آخر الحاشيه محمد بن المطهر).

٢ - ٢) البيان: ٧.

و ذو الحدث الدائم، كالمبتون و صاحب السلس و المستحاضه ينوى الاستباحه، فإن اقتصر على رفع الحدث فالأقوى البطلان.

فروع

فروع:

أ: لو ضم التبرد صح على اشكال

أ: لو ضم التبرد صح على اشكالو لو ضم الرياء بطل.

قوله: (و ذو الحدث الدائم كالمبتون و صاحب السلس، و المستحاضه ينوى الاستباحه، فإن اقتصر على رفع الحدث فالأقوى البطلان).

المراد به: ينوى الاستباحه سواء اقتصر عليها أو ضم إليها الرفع، فإن طهارته تصح على التقديرين، لأن ضميمه الرفع - وإن لم تكن معتبره - فإنها لا تؤثر فسادا على أقوى الوجهين، بل تقع لغوا.

و لو اقتصر دائم الحدث على نيه رفع الحدث فقولان: أحدهما الصحه (١)، لأنه نوى رفع المانع المستلزم لرفع المنع، فيحصل له ما نواه بحسب الممكن في حقه، و الثاني:

البطلان (٢)، لأنه نوى أمرا ممتعا بالنسبه إليه، فكيف يحصل له؟ و التحقيق: أنه إن نوى رفع الحدث السابق مع المقارن للطهاره و أطلق، فالأصح البطلان، لأنه نوى أمرا ممتعا، فإن مقتضى الإطلاق رفع المانع مطلقا، و إن قصد رفع السابق خاصه فالأصح الصحه، كما خرّجه صاحب المعتبر (٣)، و شيخنا الشهيد (٤)، لإمكان ذلك فيه، و الحدث المقارن و الطارئ معفو عنه في تلك الصلاه، فهو في معنى الاستباحه.

قوله: (لو ضمّ التبرد صح على إشكال).

أى: لو ضمه إلى نيّه الوضوء المعتبره، و منشأ الاشكال من منافاته للقربه و الإخلاص، إذ هو أمر خارج عن العباده، و من أنه لازم لفعلها، سواء نوى أم لا، و الأصح الأول، لأن لزومه لفعل الطهاره لا يقتضى جواز نيّته، و مثل التبرد التسخن، و زوال الوسخ، و لو ضم الرياء بطل قولوا واحدا، و حكى عن المرتضى: ان عبادته الرياء

ص: ٢٠٣

١ - ١) ذهب إليه الشهيد في الذكرى: ٨١. [١]

٢ - ٢) قاله فخر المحققين في إيضاح الفوائد ١: ٣٦.

٣-٣) المعتبر ١٣٩:١.

٤-٤) الذكرى: ٨١.

ب: لا يفتقر الى تعيين الحدث و ان تعدد

ب: لا يفتقر الى تعيين الحدث و ان تعدد، و لو عيّن ارتفع الباقي.

و كذا لو نوى استباحه صلاه معيّنه استباح ما عداها و ان نفاها، سواء كانت المعينه فرضا أو نفلا. تسقط الطلب عن المكلف، و لا يستحق بها ثوابا (١)، و ليس بشيء.

إذا تقرر ذلك فالضمائم أربع:

أ: ضميمه اللازم المؤكد كضميمه الرفع إلى الاستباحه، و لا شبهه في صحتها.

ب: ضميمه اللازم الأجنبي كضميمه التبرّد، و قد سبق حكمها.

ج: ضميمه المنافي كالرياء، و بطلانه معلوم.

د: ضميمه الأمر الأجنبي الغريب كدخول السوق، و في البطلان به وجهان، أحدهما البطلان.

قوله: (و كذا لو نوى استباحه صلاه معينه استباح ما عداها و إن نفاها سواء كانت المعينه فرضا أو نفلا).

الضمير في (نفاها) يعود إلى (ما)، أي: و ان نفى ما عداها، و وجه ما ذكره أنه نوى استباحه، فيجب أن يحصل له عملا بالحدِيث، و حينئذ فيستباح ما سواها، لأن الاستباحه تقتضى زوال المانع فيقع النفي لغوا.

و فيه نظر، فإنه نوى استباحه و عدمها، فإنه كما ان استباحه صلاه تقتضى استباحه غيرها، كذا نفى استباحه صلاه أخرى يقتضى عدم الاستباحه مطلقا، لاستلزامه بقاء المانع، و الأصح البطلان، كما اختاره شيخنا الشهيد (٢)، لأن الحدث متحقق و لم يحصل الرفع له يقينا، و لا فرق بين كون المعينه فرضا أو نفلا.

و ينبغي أن يستثنى من ذلك نحو المستحاضه، فإن وضوءها إنما يبيح صلاه واحده، و من ذلك يعلم حكم ما لو نوى رفع حدث و نفى غيره.

ص: ٢٠٤

١-١) الانتصار: ١٧.

٢-٢) الذكرى: ٨١.

ج: لا تصح الطهارة من الكافر، لعدم التقرب في حقه إلا الحائض الطاهر تحت المسلم، لإباحه الوطء ان شرطنا الغسل للضرورة، فإن أسلمت أعادت و لا يبطله الارتداد بعد الكمال، و لو حصل في الأثناء أعاد. قوله: (لا تصح الطهارة من الكافر، لعدم التقرب في حقه).

أى: لا متناعه، و إن اعتقد الطهارة قربه، كالمرتد بإنكار بعض ضروريات الدين، لبعده عن الله - سبحانه - بكفر.

قوله: (إلا الحائض الطاهر تحت المسلم، لإباحه الوطء إن شرطنا الغسل للضرورة، فإن أسلمت أعادت).

المراد بالحائض الطاهر: التي حصل لها الطهارة بعد حصول دم الحيض، فإن هذه لو كانت كافر زوجها لمسلم، و قلنا بأن و طء الحائض قبل الغسل لا- يجوز، تغتسل غسل الحيض لضرورة حل الوطء لزوجها المسلم، و لا يكون غسلا حقيقيا، و لا يعد في ذلك، فقد شرعت صورته الطهارة للضرورة في مواضع منها: تغسيل الكافر للميت المسلم إذا فقد المماثل، و المحرم من المسلمين، و منها تيمم الجنب مع وجود الماء، و كذا للخروج من المسجدين، و غير ذلك.

و مال في (الذكري) (١) إلى إباحه الوطء بغير غسل هنا- و إن منعنا في غيره- التفاتا الى ان تجوز الوطء بغير غسل للضرورة أولى من ارتكاب غسل بغير نية صحيحه، و الاكتفاء بالضرورة في مواضع للنص (٢) لا يقتضى جواز غيرها و فيه قوه، و لو قلنا بالغسل ففعلته ثم أسلمت، فلا- شك في وجوب الإعادة لبقاء الحدث، و كونها في عهده التكليف، و أبعد منه غسل المجنون بتولى الزوج، و إن سوغه المصنف.

قوله: (و لا تبطل بالارتداد بعد الكمال).

لارتفاع الحدث، و عوده يحتاج إلى الناقض.

قوله: (و لو حصل في الأثناء أعاد).

ظاهر العبارة يدل على أن المراد: إعادته الطهارة بعد العود إلى الإسلام، و وجهه

ص: ٢٠٥

١- (١) الذكري: ٨٢. [١]

٢- (٢) الكافي ٣: ٨٢، حديث ٣، التهذيب ١: ٤٠٠، حديث ١٢٥٠.

د:لو عزبت التيه فى الأثناء صحّ الوضوء

د:لو عزبت التيه فى الأثناء صحّ الوضوء و ان اقترنت بغسل الكفين، نعم لو نوى التبرّد فى باقى الأعضاء بعد عزوب التيه فالوجه البطلان.

ه:لو نوى رفع حدث و الواقع غيره،فان كان غلطا صحّ

ه:لو نوى رفع حدث و الواقع غيره،فان كان غلطا صحّ، بطلان حكم التيه بتخلل الردّه،و الحق أنه إنما يعيد إذا جف البلل لفوات الموالاه حينئذ،و بدونه يستأنف التيه لما بقى و يتم طهارته،سواء فى ذلك المرتد عن فطره و غيره.

قوله: (لو عزبت التيه فى الأثناء صحّ الوضوء و إن اقترنت بغسل الكفين).

عزبت،بالعين المهمله و الزاى:معناه ذهبت صورتها عن الذهن،و قد عرفت فيما مضى أنه لا- يجب الاستداه فعلا- الى آخر الوضوء اتفاقا،لكن قيل بوجوبها إن اقترنت التيه بغسل الكفين،بناء على عدم الاجتزاء بتقديمها عنده،و يلوح ذلك مما حكاه فى الذكري (١)عن ابن طاوس،و الفتوى على ما ذكره المصنف.

قوله: (نعم لو نوى التبرّد فى باقى الأعضاء بعد عزوب التيه فالوجه البطلان).

استثنى مما سبق،ما لو نوى التبرّد بعد عزوب التيه فى باقى الأعضاء،و ليس قيدا للحكم،فتيته فى بعض ما بقى كتيته فى الجميع،و اختار البطلان هاهنا لفقد التيه فعلا،و الاستداه ضعيفه جدا،فإذا نوى التبرّد تمحض الفعل لذلك و خرج عن كونه عباده.

و يحتمل ضعيفا الصحه نظرا إلى وجود الاستداه،و أن المنوى حاصل على كل تقدير،و ليس بشىء،و لو حاول أحد إلزامه بالصحه-بناء على ما اختاره سابقا-لوجد إلى ذلك سبيلا،لأن تيه التبرّد إن كانت منافيه للإخلاص أبطلت مع ضمها (٢)إلى تيه الوضوء،و إلا لم تؤثر،لبقاء الإخلاص فى الموضوعين.

قوله: (لو نوى رفع الحدث و الواقع غيره،فان كان غلطا صحّ).

أى:فان كان ذلك غلطا منه فى التيه،لاعتقاده كون الواقع هو المنوى،و وجه

ص:٢٠٦

١- (١) الذكري:٨٠ نقله عن البشرى لابن طاوس.

٢- (٢) فى النسخ المخطوطه (ضميمتها).

وإلا بطل.

و:لو نوى ما يستحب له

و:لو نوى ما يستحب له كقراءه القرآن فالأقوى الصحه.

ز:لو شك فى الحدث بعد يقين الطهاره الواجبه فتوضاً احتياطاً

ز:لو شك فى الحدث بعد يقين الطهاره الواجبه فتوضاً احتياطاً، ثم تيقن الحدث فالأقوى الصحه أنه قصد رفع المانع، غايه ما فى الباب أنه غلط فى تعيين سببه، و ذلك لا يخل بكونه منوياً.

قوله: (و إلا بطل).

أى:و إن لم يكن غلطاً بأن تعمّد ذلك بطل، لأنه كلاتيه، واستقرب فى الذكرى البطلان مطلقاً لفقد التيه المعبره (١)، و فيما اختاره المصنف قوه.

قوله: (لو نوى ما يستحب له كقراءه القرآن فالأقوى الصحه).

ليس المراد بما يستحب له الوضوء ما هو شرط فى صحته، كالصلاه المندوبه، فإن تيه استباحته معتبره قولاً واحداً، إنما المراد ما يستحب له الوضوء، لكونه مكملًا له كقراءه القرآن، و فى صحه الوضوء بذلك، و كونه رافعا قولان: أحدهما الصحه و اختاره المصنف، لأنه نوى شيئاً من ضرورته صحه الطهاره، و هو إيقاع القراءه على وجه الكمال، و لا يتحقق الا برفع الحدث، فيكون رفع الحدث منوياً.

و فيه نظر، لأن المفروض هو تيه قراءه القرآن لا تيته على هذا الوجه المعين، إذ لو نواه على هذا الوجه ملاحظاً ما ذكر لكان ناوياً رفع الحدث، فلا يتجه فى الصحه حينئذ إشكال، فعلى هذا الأصح فى المتنازع البطلان، و إليه ذهب الشيخ (٢)، و ابن إدريس (٣)، و جماعه (٤)، و هذا بناء على اعتبار تيه الرفع أو الاستباحه، فعلى القول بعدم اعتبارهما فى التيه لا إشكال فى الصحه.

قوله: (لو شك فى الحدث بعد يقين الطهاره الواجبه، فتوضاً احتياطاً، ثم تيقن الحدث فالأقوى الإعاده).

ص:٢٠٧

[١ - ١] الذكرى: ٨١.

[٢ - ٢] المبسوط ١٩: ١.

[٣ - ٣] السرائر: ١٧.

٤-٤) منهم ولد المصنف فى إضاح الفوائد ١:٣٧.

ح: لو أغفل لمعه في الأولى

ح: لو أغفل لمعه في الأولى، فانغسلت في الثانية على قصد الندب فالأقوى البطلان. لأن نيتته غير مجزوم بها للحكم بكونه متطهرا، و عدم توجه الخطاب بالطهارة اليه، و عدم الجزم إنما يغتفر إذا كان مأمورا بالفعل، كالمصلي في الثوبين المشتبهين.

و قيل: لا يجب (1)، لإتيانه بالطهارة على الوجه المعتبر، لأنه المفروض، و لو لا أجزاءها مع تيقن الحدث لانتفت فائده الاحتياط، و فيهما منع، و هذا بناء على ما تقدم اشتراطه في التيه، و لو اكتفينا بالقربه فلا إشكال في الإجزاء.

و اعلم أنه لو عبر بالمبيحه بدل الواجبه، فقال: (بعد يقين الطهارة المبيحه) لكان أشمل و أبعد عن الوهم.

قوله: (لو أغفل لمعه في الأولى، فانغسلت في الثانية على قصد الندب فالأقوى البطلان).

اللمعه، بضم اللام: الموضع الذي لم يصبه الماء، أى لو ترك غسل لمعه في عضو من الغسله الاولى -اعنى الواجبه- غير عالم بها، فانغسلت في الثانية، ثم علم بعد جفاف البلل، فالأصح بطلان الطهارة، بناء على ما تقدم من اشتراط نيه الرفع أو الاستباحه، لعدم تأثير الغسله الثانيه فيهما، فلا ينوى بها واحدا منهما، فيبقى الخلل في الطهارة بحاله.

و يمكن القول بالصحه، إما على الاكتفاء بالقربه فواضح، و كذا على الاكتفاء بها مع الوجه إذا كانت الطهارة مندوبه، أو كانت الغسله الثانيه واجبه بنذر و شبهه.

و أما على اشتراط الرفع أو الاستباحه، فلأن الثانيه إنما شرعت استظهارا على ما لم ينغسل في الاولى، و فيه منع.

و اعلم أن قول المصنف: (فانغسلت في الثانية على قصد الندب) قد يفهم من التقييد بالندب، أنها لو انغسلت فيها على قصد الوجوب بالنذر و شبهه يجزئ، و ليس كذلك، لاشتراط الرفع أو الاستباحه، و لو قال: فانغسلت في الثانية باعتقاده، بدل قوله: (على قصد الندب) لكان أولى و أشمل، لاندراج ما إذا كانت الثانيه واجبه فيه، و ما إذا لم يقصد شيئا عند فعل الثانيه، على أنه يمكن إدراج الأخيره في العبارة، فإن فعله

و كذا لو انغسلت في تجديد الوضوء.

ط: لو فرق التيه على الأعضاء

ط: لو فرق التيه على الأعضاء، بأن قصد عند غسل الوجه رفع الحدث عنه، و عند غسل اليدين الرفع عنهما لم يصح. أما لو نوى غسل الوجه عنده الرفع الحدث، و غسل اليمنى عنده لرفع الحدث، و هكذا فالأقرب الصحة.

محمول على قصده الواقع في التيه.

قوله: (و كذا لو انغسلت في تجديد الوضوء).

بقرينه تعرف مما سبق، و أبعده منه ما لو انغسلت في ثانيته.

قوله: (لو فرق التيه على الأعضاء).

لتفريق التيه صور:

الاولى: أن ينوى عند كل عضو رفع الحدث عن ذلك العضو، أو عنه و عن عضو آخر، و الأصح البطلان هنا، لأن الحدث متعلق بالجملة لا بالأعضاء المخصوصه، و لأن رفعه لا يتبعض، و لأن الوضوء عباده واحده اتفاقا، و لفعل صاحب الشرع -عليه السلام- في وضوء البيان (1).

الثانية: أن ينوى عند كل عضو غسل ذلك العضو، لرفع الحدث مطلقا، فيمكن الصحة كما اختاره المصنف، لأن غسل جميع الأعضاء بتيه واحده يجزئ، فغسل كل عضو بتيه تخصه أولى بالإجزاء، لأن ارتباط التيه الخاصه بالعضو أقوى من ارتباط العامه به، و لأن إطلاق الآيه (2) يتناول ذلك، و الأصح البطلان لأن الوضوء عباده واحده، و الأولويه التي ادعت ممنوعه، و إطلاق الآيه منزل على فعل صاحب الشرع عليه السلام.

الثالثه: أن ينوى في ابتداء الوضوء رفع الحدث عن الأعضاء، و فيه الوجهان كما في الاولى، و الأصح البطلان أيضا.

ص: ٢٠٩

١ - ١) الكافي ٣: ٢٤ باب صفه الوضوء، الفقيه ١: ٢٤ باب صفه وضوء رسول الله (صلى الله عليه و آله)، التهذيب ١: ٥٦، ٧٥ حديث ١٥٨، ١٨٩.

٢ - ٢) المائده: ٦.

ي: لو نوى قطع الطهاره بعد الإكمال لم تبطل

ي: لو نوى قطع الطهاره بعد الإكمال لم تبطل، و لو نواه فى الأثناء لم تبطل فيما مضى، إلا أن يخرج عن الموالاه.

ك: لو وضأه غيره لعذر

ك: لو وضأه غيره لعذر تولى هو التيه.

ل: كل من عليه طهاره واجبه ينوى الوجوب

ل: كل من عليه طهاره واجبه ينوى الوجوب، وغيره ينوى الندب، فان نوى الوجوب و صلى به فرضا أعاد، فإن تعددتا مع تخلل الحدث أعاد الأولى خاصه، قوله: (و لو نواه فى الأثناء لم تبطل فيما مضى، إلا أن يخرج عن الموالاه).

و ذلك بأن يجف البلل، لا- مطلق الخروج عن الموالاه، و إنما لم تبطل فيما مضى، لأن الوضوء لا يشترط لصحة فعل من أفعاله صحه باقى الأفعال، و إن توقف تأثيره على المجموع، و لهذا لو نكس لم يبطل، بل يعيد على ما يحصل معه الترتيب، و مثله الغسل، فإذا أعاد و البلل موجود استأنف نيه لما بقى من الأفعال، بأن ينوى فعلها لا تمام الوضوء، و لا يضر هذا التفريق لأنه تدارك لما فات من التيه الأولى.

قوله: (لو وضأه غيره لعذر تولى هو التيه).

لأن التكليف منوط به، و فعل الغير قائم مقام فعله، و لأن العذر إنما هو فيما عدا التيه، فلا تجوز التولية فيها، و لو نوى معا كان حسنا. قوله: (فان نوى الوجوب و صلى به فرضا أعاد).

و ذلك لأن نيه الوجوب لا تجزئ عن الندب على الأصح لتباينهما، و لاشتراط نيه الوجه فى الوضوء- كما سبق-، فمع المخالفه لا يكون المأتى به معتبرا، و يحتمل الاكتفاء به لاشتراك الوجوب و الندب فى ترجيح الفعل، و اعتقاد المنع من الترك مؤكدا، و ليس بشيء، لأن المباين للشئ ينافية فكيف يؤكد؟! قوله: (فان تعددتا مع تخلل الحدث أعاد الأولى خاصه).

أى: فان تعددت الطهاره و الصلاه، و احترز بذلك عما لو اتحدت الطهاره فإنه يعيد جميع ما صلى بها قولاً واحداً، و إنما اعتبر تخلل الحدث ليكون معتقدا للوجوب اعتقاداً مطابقاً للواقع، إذ بدونه يكون معتقداً للطهاره، فتكون نيه الوجوب لغواً، و إنما اكتفى بإعادته الأولى لأن المكلف عند نيه الوجوب فى البواقي كان مشغول الذمه

و لو دخل الوقت فى أثناء المندوبه فأقوى الاحتمالات الاستئناف. بالصلاه الأولى، فصادف نيته للوجوب ما فى ذمته فأجزأه.

و يشكل بأنه لم يكن يشعر بهذا الوجوب الذى فى نفس الأمر، و اعتقاده خلو ذمته، فتكون نيته للوجوب منه كلاتيه، و يمكن أن يجاب بأنه قصد الى الوجوب الحقيقى حيث أقامه مقام الندب، فلم يكن لغوا فصادف ما فى ذمته، فيجب أن يجزئ.

و لا يبعد أن يقال: إن كان المكلف معتقدا صحه نيه للوجوب فى موضع الندب باجتهاد أو تقليد لأهله، لم يكن القول بالإجزاء بذلك البعيد، و إن كان لا يخلو من شىء، و إن اعتقد خلاف ذلك، أو لم يكن له علم بهذا الحكم، بل نوى ذلك اقتراحا، فالقول بالإجزاء بعيد جدا، لأن نيته للوجوب باعتقاده لغو محض.

قوله: (و لو دخل الوقت فى أثناء المندوبه فأقوى الاحتمالات الاستئناف).

وجه ما قواه توجه الخطاب إليه بفعل الطهاره، لدخول الوقت عليه و هو محدث، و فى كبرى القياس منع، و لأن طهاره واحده لا يكون بعضها واجبا و بعضها مندوبا، لأن الفعل الواحد لا يتصف بالوجهين المختلفين، و هو منقوض بالمندوب الذى يجب بالشروع.

و اعلم أن الذى بلغنا أن المصنف أفتى فى هذه المسأله أولا- بإعادته جميع الصلوات، فلما روجع فى ذلك رجع إلى الاكتفاء بإعادته الأولى، نظرا الى اشتغال ذمته عند باقى الطهارات، و بما قرناه يعلم أن بديته أولى من رويته.

و يحتمل الإتمام بنيه للوجوب لأصالة الصحه فيما مضى، و العمل بمقتضى الخطاب فيما بقى، و لا يخلو من قوه، و يحتمل بناء ما بقى على ما مضى، لوقوع التيه فى محلها على الوجه المعبر، و هو أضعفها، و العمل على الأول، و ينبغى أن يكون موضع المسأله ما إذا لم يعلم بضيق ما بقى إلى دخول الوقت عن فعل الطهاره.

الثانى غسل الوجه بما يحصل به مسماه، و ان كان كالدهن مع الجريان. و حدّه من قصاص شعر الرأس إلى محادر شعر الذقن طولاً، و ما اشتملت عليه الإبهام و الوسطى عرضاً. قوله: (الثانى غسل الوجه بما يحصل به مسماه، و ان كان كالدهن مع الجريان).

الواجب فى غسل الوجه و غيره-مما يغسل فى الطهارات-هو اجراء الماء على المحل، إما بنفسه أو بنحو اليد، و لا- يشترط المبالغه، فلو كان كالدهن أجزاء، إذا جرى لا مطلقاً، خلافاً للشيخ (١).

قوله: (و حده من القصاص الى محادر شعر الذقن طولاً).

القصاص: هو آخر منابت شعر الرأس، و المراد به هنا: من جانب الوجه، لأنه فى تحديده، و انما يستقيم هذا بالنسبه إلى الناصيه إذا كان مستوى الخلقه، أما التزعتان محرکه-: و هما البياضان اللذان يحيطان بالناصيه، فلا يستقيم هذا التحديد بالنسبه إليهما، إذ لا يجب غسلهما لكونهما من الرأس، بل يغسل من محاذاه قصاص الناصيه.

و كذا بالنسبه إلى موضع التحذيف-و هو الشعر الذى بين النزعه و الصدغ-على القول بوجوب غسله، و هو الأولى، فإنه داخل بين اجزاء الوجه و ان اتصل بالرأس، و انما سمي موضع التحذيف لكثرة حذف الشعر منه.

و المحادر-بالحاء المهمله، و الدال و الراء المهملتين-جمع محدر، و هو: طرف الذقن، بالمعجمه محرکه، أعنى: مجمع اللحين اللذين عليهما الأسنان السفلى من الجانبين، و يجب إدخال جزء من غير محلّ الفرض فى الابتداء و الانتهاء من باب المقدمه، و كذا فى غسل أعضاء جميع الطهارات و المسح المغتبا بغايه، فيجب حينئذ أن يراعى فى التيه مقارنتها لجزء من الرأس و الوجه معا.

قوله: (و ما اشتملت عليه الإبهام و الوسطى عرضاً).

هذا التحديد و الذى قبله مستفاد من الأخبار المرويه عنهم عليهم السلام (٢)،

ص: ٢١٢

١- (١) المبسوط ١: ٢٣.

٢- (٢) الكافي ٣: ٢٧ باب حد الوجه، الفقيه ١: ٢٨ باب ١٠ حد الوضوء، التهذيب ١: ٥٤ حديث ١٥٤.

و يرجع الأنزع و الأغم و قصير الأصابع و طويلها الى مستوى الخلقه، و يغسل من أعلى الوجه، فان نكس بطل. فالصدغ-و هو:الذى يتصل أسفله بالعذار-ليس من الوجه قطعاً، و كذا اليباض الذى بين العذار و الأذن، و العذار:هو الشعر المحاذى للأذن، يتصل أعلاه بالصدغ، و أسفله بالعارض، و فى وجوب غسله قولان، و التحديد بما اشتملت عليه الإبهام و الوسطى لا يناله.

و يمكن أن يحتج لوجوبه بأن غسله من باب المقدمه، و بأن شعر الخدين يجب غسله و هو متصل به، و بعدم مفصل يقف الغسل عليه دون العذار، و الوجوب أحوط.

أما العارض: و هو الشعر المنحط عن العذار المحاذى للأذن فقد قطع فى الذكري بوجوب غسله (١)، و ما سفل منه تناله الإبهام و الوسطى فيجب غسله.

قوله: (و يرجع الأنزع، و الأغم، و قصير الأصابع و طويلها الى مستوى الخلقه).

المراد بالأنزع: من انحسر الشعر عن بعض رأسه، و يقابله الأغم، و هو الذى نبت الشعر على بعض جبهته، و فرضهما غسل ما يغسله مستوى الخلقه.

قوله: (و يغسل من أعلى الوجه، فان نكس بطل).

هذا أصح القولين، و قال المرتضى (٢)، و ابن إدريس (٣) بالصحة لإطلاق الآيه (٤)، و قول الصادق عليه السلام: «لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً و مدبراً» (٥).

و جوابه: أن الإطلاق مقيد ببيان النبى صلى الله عليه و آله (٦)، و قوله: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به» (٧) و المسح غير الغسل، و لا يخفى أن الوضوء إنما يبطل

ص: ٢١٣

١- ١) الذكري: ٨٣. [١]

٢- ٢) قاله السيد المرتضى فى المصباح كما نقله عنه فى الجواهر ١٤٨: ٢. [٢]

٣- ٣) السرائر: ١٧.

٤- ٤) المائده: ٦.

٥- ٥) التهذيب ١: ٥٨، حديث ١٦١.

٦- ٦) الكافي ٣: ٢٤، باب صفه الوضوء، الفقيه ١: ٢٤، باب صفه وضوء رسول الله (صلى الله عليه و آله)، التهذيب ٧٥، ٥٦: ١، حديث ١٥٨، ١٩٠.

٧- ٧) الفقيه ١: ٢٥، حديث ٦٧.

و لا يجب غسل مسترسل اللحية و لا تخليلها، و ان خفت وجب، و كذا لو كانت للمرأة، بل يغسل الظاهر على الذقن، و كذا شعر الحاجب و الأهداب و الشارب.

بالنكس، إذا لم يتداركه على الوجه المعتبر قبل الجفاف، و المراد بالنكس: ما قابل الغسل من الأعلى.

قوله: (و لا يجب غسل مسترسل اللحية).

المراد به: الشعر الخارج عن حدّ الوجه، فإنه ليس من الوجه اتفاقاً منا، و إنما يجب غسل ما حاذى الوجه من الشعور.

قوله: (و لا تخليلها، و إن خفت وجب، و كذا لو كانت للمرأة).

المراد بالشعر الخفيف: ما تترأى البشرة من خلاله فى مجلس التخاطب، و الكثيف: مقابله، و لا خلاف فى عدم وجوب تخليله، إنما الخلاف فى وجوب تخليل الخفيف بحيث يصل الماء إلى ما تحته، و المشهور عدم وجوبه، لقول الباقر عليه السلام:

«كل ما أحاط به الشعر فليس على العباد أن يطلبوه، و لا أن يبحثوا عنه، لكن يجرى عليه الماء (١)»، و هو شامل للخفيف، و قول أحدهما عليهما السلام، و قد سئل عن الرجل يتوضأ، أ يبطن لحيته؟ قال: «لا» (٢) و لم يستفصل عن كونها خفيفه أو كثيفه، فيكون للعموم.

و المصنف و جمع (٣) على الوجوب، نظراً إلى أن المواجهه لما لم تكن بالشعر الخفيف لم ينتقل الحكم إليه، قلنا: ينتقل فيما ستر من البشرة بالشعر، فإن كل شعره تستر ما تحتها قطعاً، و أما ما بين الشعر، فلا كلام فى وجوب غسله، و العمل على المشهور.

و أشار بقوله: (و كذا لو كانت للمرأة، و كذا شعر الحاجب و الأهداب-أى:

شعر الأجنان-و الشارب) إلى رد خلاف العامه القائلين بوجوب التخليل (٤) فى هذه

ص: ٢١٤

١-١) الفقيه ١: ٢٨ حديث ٨٨، التهذيب ١: ٣٦٤ حديث ١١٠٦.

٢-٢) الكافي ٣: ٢٨ حديث ٢، [١] التهذيب ١: ٣٦٠ حديث ١٠٨٤.

٣-٣) منهم: ابن الجنيد كما فى المختلف: ٢١، و المرتضى فى الناصريات (الجوامع الفقيهية): ٢١٩، و الشهيدان فى الروضة ٧٤: ١.

٤-٤) بلغه السالك لأقرب المسالك ١: ٤٢، كفايه الأخيار ١: ١٢، المجموع ٣: ٧٤، بدايه المجتهد ١: ١١.

الثالث: غسل اليدين من المرفق إلى أطراف الأصابع، المذكورات مطلقا، خفيفه كانت أو كثيفه، لأن كثافتها على خلاف الغالب، و ألزمه فى الذكري (١) بمخالفة المشهور عندهم، و ظاهر مذهب الأصحاب، لأن عبارة البعض -و إن أشعرت بوجوب تخليل الخفيف- إلا أنها عند التحقيق تفيد خلافه كما عليه الباقر، فيكون تفصيل المصنف غير منطبق على واحد من المذهبيين.

و اعلم أن قوله: (بل يغسل الظاهر على الذقن) معطوف على قوله: (و لا تخليلها)، أى: لا يجب تخليل اللحية، بل يغسل ظاهر الشعر الذى على الذقن دون ما استرسل منه.

قوله: (غسل اليدين من المرفق إلى أطراف الأصابع).

المرفق كمنبر و مجلس: موصل الذراع فى العضد، ذكره فى القاموس (٢)، و لا كلام فى وجوب غسله، إنما الكلام فى أن وجوبه بالأصالة كسائر أعضاء الوضوء، أو من باب المقدمه؟ الأرجح: الأول، إما لأن (الى) فى الآية بمعنى مع، كما ذكره المرتضى (٣) و جماعه (٤) من الموثوق بهم، و ورودها فى الاستعمال كذلك كثيرا يؤيده، و كذا فعله صلى الله عليه و آله فى وضوء البيان، أو لأن الغايه إذا لم تتميز يجب دخولها فى المغيا و يشهد لهذا القول شهرته بين العلماء، و قول الكاظم عليه السلام فى مقطوع اليد من المرفق: «يغسل ما بقى» (٥) فإن غسله لو وجب مقدمه لغسل اليد لسقط بسقوطه، فلما لم يسقط علم أن وجوبه بالأصالة.

قوله: (فان نكس أو لم يدخل المرفق بطل).

ص: ٢١٥

١- ١) الذكري: ٨٤.

٢- ٢) القاموس (رفق) ٢٣٦: ٣.

٣- ٣) الانتصار: ١٧، الناصريات (الجوامع الفقيهيه): ٢٢٠.

٤- ٤) منهم: الشيخ فى التبيان ٤٥٠: ٣، و [١] الراوندى فى فقه القرآن ١٤: ١. [٢]

٥- ٥) الكافي ٣: ٢٩ حديث ٩، [٣] التهذيب ١: ٣٦٠ حديث ١٠٨٦.

فإن نكس أو لم يدخل المرفق بطل. و تغسل الزائدة مطلقا ان لم تتميز عن الأصلية،و إلا غسلت إن كانت تحت المرفق،و اللحم و الإصبع الزائدان إن كانا تحت المرفق،و لو استوعب القطع محل الفرض سقط الغسل،و إلا غسل ما بقى.

خالف المرتضى (١)،و ابن إدريس (٢)فى البطلان بالنكس هنا أيضا، و الكلام عليه كما سبق فى الوجه.

قوله: (و تغسل الزائدة مطلقا إن لم تتميز عن الأصلية).

المراد بقوله:(مطلقا):تعميم الحكم بالغسل،سواء كانت تحت المرفق،أو فوقه، أو من نفس المرفق،لعدم تحقق الامتثال بدونه.

قوله: (و إلا غسلت إن كانت تحت المرفق).

أى:و إن لم تكن كذلك بأن تميزت عن الأصلية،غسلت وجوبا-إن كانت تحت المرفق-لتبعيةها لما يجب غسله،إذ هى من جملة اليد كاللحم الزائد و الإصبع،و لو كانت فوق المرفق-و هى متميزه-لم يجب غسلها،كما دلّ عليه مفهوم الشرط فى العبارة.

و فى المختلف:يجب غسلها لصدق اسم اليد عليها (٣)،و يشكل بوجوب الحمل على المعهود،و هو الغالب.و لو نبتت من نفس المرفق فظاهر العبارة عدم وجوب غسلها إن تميزت،و هو مشكل على القول بوجوب غسل المرفق لتبعية المحل كالتى تحته، و لو قيل بالوجوب لم يكن بذلك البعيد (٤).

و تعلم الزائدة بالقصر الفاحش،و نقص الأصابع،و فقد البطش و ضعفه،و ما أحسن قوله:(و لو استوعب القطع محل الفرض سقط الغسل،و إلا غسل ما بقى)

ص:٢١٤

١-١) الانتصار:١٦.

٢-٢) السرائر:١٧.

٣-٣) المختلف:٢٣.

٤-٤) فى نسخه(ح):«التبعية».

أ: لو افتقر الأقطع الى من يوضؤه بأجره وجبت مع المكنه

أ: لو افتقر الأقطع الى من يوضؤه بأجره وجبت مع المكنه، وان زاد عن اجره المثل و إلا سقطت أداء و قضاء.

ب: لو طالت أظفاره، فخرجت عن حد اليد وجب غسلها

ب: لو طالت أظفاره، فخرجت عن حد اليد وجب غسلها، و لو كان تحتها وسخ يمنع وصول الماء، و جب إزالته مع المكنه.

قوله: (لو افتقر الأقطع إلى من يوضؤه بأجره وجب مع المكنه، وإن زادت عن أجره المثل).

لأن ذلك من باب مقدمه الواجب المطلق، و إنما تتحقق المكنه إذا لم يضر بحاله، و يحتمل عدم وجوب ما زاد عن أجره المثل، لأن الغبن ضرر، و الفتوى على الوجوب لصدق التمكّن.

قوله: (و إلا سقطت أداء و قضاء).

أى: و إن لم يتمكن، و إنما تسقط مع تعذر الطهاره بنوعيتها، و على القول بأن فاقد الطهورين يقضى (١) يتجه القضاء هاهنا.

قوله: (لو طالت أظفاره فخرجت عن حدّ اليد وجب غسلها).

لأنها من أجزاء اليد، و يحتمل عدم الوجوب، كما ذكره فى المنتهى (٢)، لخروجها عن محل الوجوب كمسترسل اللحيه، و فرق فى الذكري (٣) بما ليس بظاهر.

قوله: (و لو كان تحتها وسخ).

احتمل فى المنتهى (٤) عدم الوجوب لأنه سائر عاده، فلو وجب إزالته لبينه عليه السلام، و لما لم يبيّنه دل على عدم الوجوب. و هو ضعيف، لأنها فى حدّ الظاهر، و يكفى فى البيان الحكم بوجوب غسل جميع اليد.

١- ١) قاله الشيخ فى المبسوط ١: ٢٣، و ابن حمزه فى الوسيله: ٤٠، و الشهيد فى الذكري: ٨٦. [١]

٢- ٢) المنتهى ٥٩: ١.

٣-٣) الذكري: ٨٥.

٤-٤) المنتهى ١:٥٩. [٢]

ج: لو انكشطت جلده من محل الفرض و تدلت منه وجب غسلها

ج: لو انكشطت جلده من محل الفرض و تدلت منه وجب غسلها، و لو تدلت من غير محله سقطت، و لو انكشطت من غير محل الفرض و تدلت منه وجب غسلها.

د: ذو الرأسين و البدنين

د: ذو الرأسين و البدنين يغسل أعضائه مطلقا.

الرابع: مسح الرأس

الرابع: مسح الرأس، و الواجب أقل ما يقع عليه اسمه، و يستحب بقدر ثلاث أصابع مقبلا، و يكره مدبرا، و محله المقدم، قوله: (ذو الرأسين و البدنين يغسل أعضائه مطلقا).

أى: على كل حال، سواء حكمتنا بأنه واحد فى الميراث أو اثنان، نظرا إلى صورته الاثنيني، و لأن يقين البراءة إنما يحصل بذلك، و يراعى فى صحه الفعل مباشره كل منهما غسل أعضائه.

قوله: (و الواجب أقل ما يقع عليه اسمه).

أى: اسم المسح، و المراد: الصدق عرفا لإطلاق الأمر بالمسح فلا يتقدر بقدر مخصوص.

قوله: (و يستحب بقدر ثلاث أصابع).

و هل يوصف ما زاد عن المسمى بالوجوب، أو بالاستحباب؟ قولان أصحابهما الأول، و لا يضر جواز ترك الزائد، لأن الواجب هو الكلى، و أفراده مختلفه بالشده و الضعف، فأى فرد أتى به تحقق الامثال به، لأن الواجب يتحقق به.

و عبارته المصنف تحتل الأمرين، لأن الاستحباب العيني لا ينافى الوجوب التخييري، فيمكن أن يريد أفضليه هذا الفرد، و أن يريد استحباب الزائد على المسمى الذى به يكون استحباب المجموع من حيث هو، و اعلم أن المراد بمقدار ثلاث أصابع فى عرض الرأس، أما فى طوله فمقداره ما يسمى به ماسحا، و يتأدى الفضل بمسح المقدار المذكور و لو بإصبع.

قوله: (مقبلا و يكره مدبرا).

أى: مستقبل الشعر، لقول الصادق عليه السلام: «لا بأس بمسح الوضوء مقبلا

فلا- يجزئ غيره. و لا- يجزئ الغسل عنه، و لا المسح على حائل و ان كان من شعر الرأس غير المقدم، بل اما على البشره أو على الشعر المختص بالمقدم إذا لم يخرج عن حده، فلو مسح على المسترسل أو على الجعد الكائن في حد الرأس إذا خرج بالمد عنه لم يجز.

و مدبرا (١) و قال المرتضى (٢)، و ابن إدريس لا يجوز (٣)، و فيه ضعف.

و اعلم أن الكلام في استحباب المسح مقبلا كالكلام في استحباب المسح بثلاث أصابع، بل كراهيه المسح مدبرا كذلك، إذا لا يراد بالكراهيه هنا إلا خلاف الأولى، فيرجع إلى الاستحباب.

قوله: (و لا يجزئ الغسل عنه).

إما بأن يستأنف ماء جديدا، أو بان يقطر ماء الوضوء على محل المسح، أو يجريه على المحل بآله غير اليد اختيارا، و بعض العامه اجترأ به (٤).

قوله: (و لا المسح على حائل و إن كان من شعر الرأس غير المقدم).

و إن وصل البلل إلى الرأس، و كذا لو مسح بآله غير اليد، تأسيًا بفعل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله (٥)، و لأن الباء في قوله تعالى (وَ امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ) (٦)، يقتضى الإلصاق، لأنه أعمّ معانيها، و يجب كون المسح بباطن اليد للتأسي.

قوله: (بل إما على البشره أو على الشعر المختص بالمقدم، إذا لم يخرج عن حده).

البشره في العبارة تصدق على موضع الشعر إذا أزيل بشيء، و بموضع النزع

ص: ٢١٩

١- (١) التهذيب ١: ٥٨، حديث ١٦١، الاستبصار ١: ٥٧، حديث ١٦٩.

٢- (٢) الانتصار: ١٩.

٣- (٣) قال السيد العاملي في مفتاح الكرامه ١: ٢٤٩ و [١] اختلف النقل عن ابن إدريس فالمحقق الثاني و جماعه نسبوا اليه التحريم، و المصنف في المختلف و جماعه نسبوا اليه القول بالكراهه و هو الحق. انظر: السرائر: ٢٤٩، المختلف: ٢٤.

٤- (٤) ذهب إليه أحمد بن حنبل، انظر: المغنى لابن قدامه ١: ١٤٧، مسأله ١٧٢.

٥- (٥) الكافي ٣: ٢٥، حديث ٤، الفقيه ١: ٢٤، باب صفه وضوء رسول الله (صلى الله عليه و آله)، التهذيب ١: ٥٦، ٧٥، ٧٦، حديث ١٥٨، ١٩١، ١٩٠.

٦- (٦) المائده: ٦.

الخامس: مسح الرجلين، والواجب أقل ما يقع عليه اسمه، ويستحب بثلاث أصابع، ومحله ظهر القدم من رؤوس الأصابع إلى الكعبين، وهما حد المفصل بين الساق و القدم، الذى لا- يثبت عليه الشعر، مع كونه من الرأس باعتبار الغالب، والمراد ب(المختص بالمقدم) فى العبارة: النابت فى المقدم، وقيد بعدم الخروج عن حده احترازاً عن الطويل، الذى إذا مَدَّ خرج عن حد المقدم، فإنه لا يجوز المسح على ما طال منه، لأنه خارج عن محل الفرض، والجعد-بفتح الجيم و إسكان العين-ضد السبط: وهو الكثيف من الشعر الملتف المجتمع بعضه على بعض، وأراد بالمسترسل: مقابله.

قوله: (الخامس: مسح الرجلين، والواجب أقل ما يقع عليه اسمه).

المراد بذلك: فى عرض القدم، أما فى طوله فسيأتى أنه من رؤوس الأصابع إلى الكعبين، واحتمل فى الذكرى (1) أجزاء مسح جزء من ظهر القدم، كما يجوز مسح جزء من مقدم الرأس، ويكون التحديد للقدم الممسوح لا للمسح، وهو بعيد.

قوله: (وهما حد المفصل بين الساق و القدم).

ما ذكره فى تفسير الكعبين خلاف ما عليه جميع أصحابنا (2)، وهو من متفرقاته، مع أنه ادعى فى عده من كتبه (3) أنه المراد فى عبارات الأصحاب، وان كان فيها اشتباه على غير المحصل، واستدل عليه بالأخبار و كلام أهل اللغة، وهو عجيب، فان عبارات الأصحاب صريحه فى خلاف ما يدعيه، ناطقه بأن الكعبين هما العظامان النابتان فى ظهر القدم أمام الساق، حيث يكون معقد الشراك غير قابله للتأويل و الأخبار كالصريحه فى ذلك، و كلام أهل اللغة مختلف، وان كان اللغويون من أصحابنا، مثل عميد الرؤساء لا يرتابون فى أن الكعب هو الناتئ فى ظهر القدم، وقد أطنب عميد الرؤساء فى كتاب الكعب فى تحقيق ذلك، و أكثر فى الشواهد على

ص: ٢٢٠

١- ١) الذكرى: ٨٩. [١]

٢- ٢) منهم: المفيد فى المقنعه: ٥، و الشيخ فى المبسوط ٢٢: ١، و ابن البراج فى المهذب ٤٤: ١، و المحقق فى المعتمد ١٤٨: ١.

٣- ٣) انظر: المختلف: ٢٤، المنتهى ٦٤: ١.

و لو نكس المسح جاز. و لو استوعب القطع محل الفرض سقط المسح، و إلا مسح على الباقي، و يجب المسح على البشرة، و يجوز على الحائل -كالخف و شبهه- للضرورة أو التقيه خاصه، فإن زال السبب ففي الإعادة من غير حدث اشكال. ذلك، على ما حكى من كلامه.

على أن القول بأن الكعب هو المفصل بين الساق و القدم، إن أراد به: أن نفس المفصل هو الكعب، لم يوافق مقاله أحد من الخاصة و العامه، و لا كلام أهل اللغة، و لم يساعد عليه الاشتقاق الذى ذكروه، فإنهم قالوا: إن اشتقاقه من كعب إذا ارتفع (١)، و منه: كعب ثدى الجاربه، و إن أراد به أن ما نتئ عن يمين القدم و شماله هو الكعب -كمقاله العامه (٢)-، لم يكن المسح منتهاها الى الكعبين، و المعتمد ما قدمنا حكايته عن الأصحاب، و عليه الفتوى.

و يجب إدخال الكعبين فى المسح، إما لأن (إلى) بمعنى مع، أو لأن الغايه التى لا تتميز يجب إدخالها، و لو بلغ بالمسح، إلى المفصل خروجاً من الخلاف لكان أحوط.

قوله: (و لو نكس المسح جاز).

و قيل: لا يجوز (٣)، لأن (إلى) للانتهاه، و جوابه: أنها على تقدير أن تكون للانتهاه، لا يلزم ما ذكر من عدم جواز النكس، لأن الانتهاه كما يكون للكفيه كذا يكون للكميه، مثل أعطه من عشره إلى واحد، و مع الاحتمال لا- يتعين واحد، و كذا القول فى (إلى المرافق)، و قول الصادق عليه السلام: «لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً و مدبراً» (٤) يدل على الجواز، نعم هو مكروه.

و ما أحسن قوله: (و لو استوعب القطع محل الفرض سقط المسح، و إلا مسح على الباقي) فإنه شامل للمطلوب، جار على جميع الأقوال.

قوله: (فان زال السبب ففي الإعادة إشكال).

ينشأ من أنها طهاره ضروره، فيتقدر بقدرها، و من أن زوال السبب المبيح

ص: ٢٢١

١- ١) انظر: لسان العرب ١: ٧١٨ ماده (كعب).

٢- ٢) انظر: المغنى لابن قدامه ١: ١٥٥، الشرح الكبير ٣: ١٧٣، [١] المجموع ١: ٤٢٢، و انظر تهذيب الأسماء و اللغات ٤: ١١٦. [٢]

٣- ٣) قاله ابن إدريس فى السرائر: ١٧، و الشهيد فى الألفيه: ٢٩.

٤- ٤) التهذيب ١: ٥٨، حديث ١٦١، الاستبصار ١: ٥٧، حديث ١٦٨.

و لا- يجزئ الغسل عنه إلا- للتقيّه، و يجب أن يكون مسح الرأس و الرجلين ببقية نداوه الوضوء، للرخصه بعد الحكم بصحه الطهاره، و كونها رافعه للحدث لا يقتضى البطلان، إذ ليس هو من جمله الأحداث، و تحقيق البحث يتم بمقدمات.

أ: امثال المأمور به يقتضى الاجزاء، و الإعادة على خلاف الأصل، فيتوقف على الدليل، و بيانها في الأصول.

ب: يجوز أن ينوى صاحب هذه الطهاره رفع الحدث لانتفاء المانع، و متى نواه حصل له، لقوله عليه السلام: «و إنما لكل امرئ ما نوى» (١).

ج: بعد ارتفاع الحدث إنما ينقض الرفع له حدث مثله، و زوال السبب ليس من الأحداث إجماعاً، فيجب استصحاب الحكم إلى أن يحصل حدث آخر، و متى تقرر هذه المقدمات لزم الجزم بعدم الإعادة هنا، و في الجبيرة، و هو الأصح.

و تقدّر الطهاره بقدر الضروره، إن أريد به عدم جواز الطهاره كذلك بعد زوال الضروره فحقّ، و إن أريد به عدم إباحتها فليس بحق، لأن المتقدر هي لا إباحتها، فإن ذلك هو محل النزاع.

قوله: (و لا يجزئ الغسل عنه إلا للتقيّه).

و لا تجب الإعادة بزوالها قولاً واحداً فيما أظنه، و لا يشترط في الصحه عدم المندوحه لإطلاق النص (٢).

قوله: (و يجب أن يكون المسح ببقية نداوه الوضوء).

هذا ما استقر عليه مذهب الأصحاب، و لا يعتد بخلاف ابن الجنيّد (٣)، فلو استأنف ماء جديداً، أو مسح بماء الثالثه لم يصح قطعاً، و لو غمس أعضاء الوضوء في الماء فقد منع بعض الأصحاب من المسح بمائه (٤)، لما يتضمن من بقاء آن بعد الغسل، فيلزم الاستثناف.

ص: ٢٢٢

١- ١) صحيح البخارى ١: ٢، و سنن ابى داود ٢: ٢٦٢.

٢- ٢) التهذيب ١: ٨٢، حديث ٢١٤، الاستبصار ١: ٣٧، حديث ٢١٩.

٣- ٣) نقله العلامة في المختلف: ٢٤.

٤- ٤) المنتهى ١: ٦٤ و نسب فيه هذا القول الى والده، و هو اختيار العلامة في المختلف: ٢٦.

فإن استأنف بطل. و لو جفّ ماء الوضوء قبله أخذ من لحيته و حاجبيه و أشفار عينه و مسح به، فإن لم تبق نداؤه استأنف.

السادس: الترتيب

السادس: الترتيب، يبدأ بغسل وجهه، ثم بيده اليمنى، ثم اليسرى، ثم يمسح رأسه، ثم يمسح رجليه، و يشكل بأن الغمس لا يصدق معه الاستئناف عرفاً، فإن المحكم في أمثال ذلك إنما هو العرف، و لو أريد الاحتياط نوى الغسل عند آخر ملاقاته الماء للعضو حين إخراجها، تفادياً مما حذره.

و لو مسح العضو و عليه بلل ففي صحه المسح قولان (١)، يلتفتان إلى أن بلل المحل يختلط ببلل الوضوء، فيلزم استئناف الجديد، و ان المرجع في معنى الاستئناف إلى العرف، و هو غير صادق على هذا الفرد، و للأصل، و عموم النصوص (٢) يتناوله، فإخراجه يحتاج إلى دليل، و لو منع المسح مثل هذا البلل لمنعه الوضوء في موضع لا- ينفك من العرق كالحمام، و فيما إذا كان على الأعضاء بلل سابق على الوضوء للقطع ببقاء شيء منه. و في الذكرى (٣) لو غلب ماء الوضوء رطوبه الرجلين ارتفع الاشكال، و فيه نظر، فإن التعليل يقتضى بقاءه، و أصح القولين الثاني، و هو مختار المحقق (٤)، و ابن إدريس (٥)، و الأول أحوط.

قوله: (فإن استأنف بطل).

أى: الوضوء إن اكتفى بهذا المسح إلى أن جف البلل، أو تعذر المسح بالبله، و إلا أعاد المسح بها، و صح وضوءه، و ذلك بأن يجفف ما على محل الاستئناف، و يأخذ من نداؤه الوضوء. و يمكن عود الضمير إلى المسح، و حينئذ فيستفاد بطلان الوضوء، إذا تعذر تدارك المسح على الوجه المعتبر بدليل من خارج.

ص: ٢٢٣

١ - ١) قال بالصحه ابن الجنيد كما في المختلف: ٢٦، و ابن إدريس في السرائر: ١٨، و المحقق في المعتمد ١: ١٦٠، و قال بعدمها العلامه و والده في المختلف: ٢٦.

٢ - ٢) الكافي ٣: ٢٩ حديث ٢، التهذيب ١: ٩١ حديث ٢٤٣، الاستبصار ١: ٦٢ حديث ١٨٤.

٣ - ٣) الذكرى: ٨٩. [١]

٤ - ٤) الشرائع ١: ٢٤.

٥ - ٥) السرائر: ١٨.

و لا- ترتيب بينهما.فإن أخلّ به أعاد مع الجفاف،و إلّا- على ما يحصل معه الترتيب،و النسيان ليس عذرا.و لو استعان بثلاثه للضروره فغسلوه دفعه لم يجزئ.

السابع:الموالاه

السابع:الموالاه،و يجب أن يعقب كل عضو بالسابق عليه عند كماله، قوله: (و لا ترتيب فيهما).

هذا أحد القولين (١)لانتفاء المقتضى،و الأصح الوجوب،لأن وضوء البيان إن وقع فيه الترتيب فوجوبه ظاهر،و إلا لزم وجوب مقابله،و الثانى باطل اتفاقا.و بيان الملازمه:أن ما وقع عليه وضوء البيان يجب العمل به،لأن بيان الواجب واجب،و لقوله عليه السلام بعده:«هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به» (٢).

قيل:يجوز أن يكون الواقع فى وضوء البيان خلاف الترتيب،و لم يتعين ذلك الواقع للإجماع على جواز غيره،قلنا:فيلزم أن لا يكون قوله عليه السلام:«هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به» جاريا على ظاهره فى الفرد المتنازع بل يكون مخصصا بالنسبه إليه،و هو خلاف الأصل،و ما لزم عنه خلاف الأصل فهو خلاف الأصل.

قوله: (و لو استعان بثلاثه للضروره فغسلوه دفعه لم يجزئ).

المراد:غسلوا أعضاء وضوئه دفعه،و ذلك حيث يتعذر عليه المباشره بنفسه، و إنما لم يجزئ لفوات الترتيب،و إنما يبطل ما عدا غسل الوجه،فيعيد المتوالى لذلك ما سواه على الوجه المعتبر.

قوله: (الموالاه:و هى أن يعقب كل عضو بالسابق عليه عند كماله).

أى:عند كمال السابق،و المراد تعقبه به بحسب العاده،و هذا أحد القولين للأصحاب فى تفسير الموالاه (٣)،و هو أقرب الى المعنى اللغوى،فإن الموالاه مفاعله من الولاء،و هو التابع،و هو اختيار المصنف.

و القول الثانى:إن الموالاه مراعاة الجفاف على معنى أنه يجب الغسل قبل أن

ص:٢٢٤

١- ١) ذهب الى عدم وجوب الترتيب المحقق فى الشرائع ١:٢٢،و المعتبر ١:١٥٥،و فخر الإسلام على ما ذكره السيد العاملى فى مفتاح الكرامه ١:٢٦٠،و [١]ذهب الى وجوب الترتيب الصدوق فى الفقيه ١:٢٨،و سلار فى المراسم:٢٨،و الشهيدان فى الروضه ١:٧٥. [٢]

٢- ٢) الفقيه ١:٢٥ حديث ٣.

٣- ٣) منهم:المفيد فى المقنعه:٥،و أبو الصلاح فى الكافى فى الفقه:١٣٣،و الشيخ الطوسى فى المبسوط ١:٢٣، و الخلاف ١:٨ مسألة ٤١ كتاب الطهاره،و المحقق فى المعتبر ١:١٥٧ و الشهيد فى الذكري:٩٢.

يجف ما قبله،فما دام البلبل باقيا فلا حرج،و هو الظاهر من عباره أكثر الأصحاب (١)، و فى بعض حواشى الشهيد حكاية قول ثالث جامع بين التفسيرين،و هو المتابعه اختيارا،و مراعاة الجفاف اضطرارا.

و عندى إن هذا هو القول الأول،لأن القائل به لا- يحكم بالبطلان بمجرد الإخلال بالمتابعه ما لم يجف البلبل،فلم يبق لوجوب المتابعه معنى إلا ترتب الإثم على فواتها،و لا يعقل تأثيم المكلف بفواتها إلا إذا كان مختارا،لامتناع التكليف بغير المقدور.

إذا تقرر ذلك فأصح القولين هو الثانى،إذ ليس فى النصوص ما ينافيه، و الموالاه بالمعنى الأول تقتضى زياده تكليف،و الأصل عدمه.

و قد احتج المصنف على الأول بحجج مدخوله،و لو تمت لزم فساد الوضوء بالإخلال بالمتابعه،لعدم تحقق الامتثال بدونها على تقدير الوجوب،لأن الامتثال إنما يتحقق إذا أتى بالمأمور به مشتملا على جميع الأمور الواجبه فيه،و أصحاب القول الأول لا يقولون به،و هذا من أمتن الدلائل على صحه القول الثانى،و هنا مباحث:

أ:حكى فى الذكري (٢)عن الأصحاب،فى تحقيق معنى جفاف السابق و عدمه ثلاثه أقوال:فعن ظاهر المرتضى (٣)،و ابن إدريس (٤)اعتبار العضو المتقدم بغير فصل،و عن صريح ابن الجنيد (٥)اشتراط بقاء البلبل فى جميع ما تقدم،إلا لضروره، و عن ظاهر باقى الأصحاب (٦)الاكتفاء بشيء من البلبل،و اطباقهم على الأخذ من شعور الوجه للمسح،و ورود الأخبار (٧)بذلك يقتضى صحه الثالث،إذ لولاه لزم

ص:٢٢٥

١- ١) منهم:السيد المرتضى فى الناصريات(الجوامع الفقيهيه):٢٢١،و سلالر فى المراسم:٣٨ و ابن البراج فى المهذب ١:٤٥،و ابن إدريس فى السرائر:١٧.

٢- ٢) الذكري:٩٢. [١]

٣- ٣) الناصريات(الجوامع الفقيهيه):٢٢١.

٤- ٤) السرائر:١٨.

٥- ٥) نقل عنه فى المختلف:٢٧.

٦- ٦) منهم:سلالر فى المراسم:٣٨،و ابن زهره فى الغنيه(الجوامع الفقيهيه):٤٩٢،و المحقق فى الشرائع ١:٢٢، و الشهيد فى اللمعه ١٨.

٧- ٧) التهذيب ١:٥٩،٨٩ حديث ١٦٥،٢٣٥،الاستبصار ١:٥٩،٧٤ حديث ١٧٥،٢٢٩.

فإن أخلّ وجف السابق استأنف وإلا فلا. و ناذر الوضوء مواليا لو أخلّ بها فالأقرب الصحة و الكفاره. فساد الوضوء للإخلال بالموالاه.

ب: هل بقاء البلل معتبر مطلقا، أم في الهواء المعتدل، حتى لو كان مفرط الرطوبه و عرق (١) بحيث لو لا إفراط الرطوبه لجف البلل - يبطل الوضوء؟ فيه احتمال، و وجه الصحة بقاء البلل حسيًا، و التقدير على خلاف الأصل، قال في الذكرى (٢) ! و تقييد الأصحاب بالهواء المعتدل، ليخرج طرف الإفراط في الحراره.

ج: لو تعذر بقاء الموالاه لإفراط الحرّ و الهواء، مع رعايه ما يمكن من الإسباغ و الإسراع فالظاهر السقوط، و عليه يحمل الحديث (٣) الدال على اغتفار جفاف البلل، و لو افتقر إلى الاستئناف للمسح جاز، كما صرح به في الذكرى (٤) و غيرها، و لو جمع بين الوضوء و التيمم احتياطا كان أقرب الى البراءه.

قوله: (فإن أخل وجف السابق).

المتبادر منه جفاف الجميع.

قوله: (و ناذر الوضوء مواليا، لو أخل بها فالأقرب الصحة و الكفاره).

المراد بالوضوء: ما يتصور تعلق النذر به ليشمل المندوب، و الواجب المبيح و غيره، فمن نذر الوضوء مواليا، أى: متابعا لأفعاله انعقد نذره.

أما على القول بأنها مراعاة الجفاف فظاهر، و أما على أنها المتابعه، فلأن نذر الواجب ينعقد و يظهر أثره في وجوب الكفاره بالمخالفه، فلو توضحاً و أخل بالمتابعه ففي صحه الوضوء وجهان، يلتفتان إلى أن المعتبر في صحه الفعل حاله الذى اقتضاه النذر، أم أصله، لأن شرط المنذور كغيره، إذ هو بعض أفراد الوضوء؟ الأصح الأول، لاقتضاء النذر ذلك، فلا يقع عن المنذور لعدم المطابقه، و لا عن غيره لعدم التيه، إذ الفرض أن المنوى هو المنذور، و مثله لو نذر صلاه ركعتين من قيام، فأتى بهما من جلوس بتيه النذر، لم

ص: ٢٢٤

١- ١) فى (عليه السلام) و(ح) فرق، و المثبت هو الصحيح ظاهرا.

٢- ٢) الذكرى: ٩٢. [١]

٣- ٣) التهذيب ١: ٨٨ حديث ٢٣٢، الاستبصار ١: ٧٢ حديث ٢٢٢.

٤- ٤) الذكرى: ٩٢. [٢]

ينعقد، مع أن القيام غير شرط في أصلها.

إذا تقرر ذلك، فقد رتب المصنف على صحه الوضوء وجوب الكفاره—و صرّح به الشارحان—(١)و كأنه يرى أن المأتي به هو المنذور، و الكفاره للإخلال بالصفه المشترطه.

و ليس بجيد، لأن المأتي به إنما يجرى عن المنذور إذا اشتمل على جميع وجوه الوجوب فيه، لأن هذا هو المعقول من الاجزاء، و حينئذ، فلا كفاره لعدم المخالفه، و إلا بقي المنذور في الذمه لعدم الإتيان به.

و الفرض عدم المطابقه بين المأتي به و المنذور فيبقى في عهدته، فيجب تداركه، و لا تجب الكفاره إلا إذا قصّر في التدارك عند تضيق وقته حتى فات وقته، فظهر أنّ الكفاره لا يتوجه القول بها على واحد من القول بالصحه و البطلان، إلا على ما ذكرناه.

و فصل ولد المصنف بما حاصله على القول بالبطلان (٢)، مع بقاء الوقت تجب الإعاده و لا- كفاره، و على الصحه تجب، و مع خروج الوقت تجب مطلقا، و هذا لأنه فرض نذر الوضوء ماليا في وقت معين، و هو بعض أفراد مسأله الكتاب، لأنها أعم من أن يكون النذر معينا أو مطلقا.

و الحاصل: إن جعل مدار وجوب الكفاره صحه الوضوء المأتي به غير مستقيم، و سيأتى في باب صلاه النذر أنه لو نذر صلاه في زمان، أو مكان مخصوص فأتى بها في غيره، فإنه يجب عليه فعلها فيه و لا كفاره، و هو مخالف لما هنا، و الحق أن ما قرره هنا لا وجه له.

و تحقيق الحكم: ان الوضوء المنذور كذلك إن تعين وقته، و أخل بالصفه المشترطه اختيارا حتى خرج الوقت وجبت الكفاره، و إن بقي تداركه فيه و لا كفاره، سواء قلنا بصحه المأتي به على خلاف الصفه أم لا، و إن لم يتعين وقته لم يتحقق وجوب الكفاره فيه، إلا مع تضيق وقته بغلبه ظن الوفاء، مع الإخلال به على التقديرين أيضا.

ص: ٢٢٧

١- (١) انظر: إيضاح الفوائد ١: ٤٠.

٢- (٢) انظر: إيضاح الفوائد ١: ٤١.

الفصل الثاني: في مندوباته و يتأكد السواك و ان كان بالرطب للصائم آخر النهار و أوله سواء، قوله: (الفصل الثاني: في مندوباته. و يتأكد السواك و إن كان بالرطب للصائم آخر النهار و أوله سواء).

من مستحبات الوضوء المتأكدة السواك، حتى أنه ورد عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ-: «لو لا أن أشق على أمتي، لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء» (١)، أي: لأوجبه عليهم، فان الاستحباب ثابت، و عن الباقر و الصادق عليهما السلام: «صلاه ركعتين بسواك أفضل من سبعين ركعه بغير سواك» (٢) و يستحب بقضبان الأشجار، و أفضلها الأراك، و تجزئ الخرقه الخشنه، و الإصبع، و يستحب أن يكون عرضا.

و لا فرق بين الرطب و اليابس للصائم، و غيره.

و قال ابن أبي عقيل (٣)، و الشيخ (٤) يكره بالرطب للصائم، و لا- فرق في استحبابه للصائم بين أول النهار و آخره، خلافا للعامه (٥)، القائلين بكرهته للصائم بعد الزوال، لأنه يزيل أثر العباده، و ليس بشيء.

قال في الذكري (٦) ما حاصله: هل السواك و التسميه من سنن الوضوء حتى تقع عندهما نيته؟ ظاهر الأصحاب (٧) و الأخبار (٨) انهما من سننه، لكن لم يذكر الأصحاب إيقاع التيه عندهما، و لعله لسلب اسم الغسل المعتبر في الوضوء عنهما.

ص: ٢٢٨

١- (١) الكافي ٣: ٢٢ حديث ١، [١] الفقيه ١: ٣٤ حديث ١٢٣.

٢- (٢) الكافي ٣: ٢٢ حديث ١ و [٢] فيه: (ركعتان بالسواك)، الفقيه ١: ٣٣ حديث ١١٨، المحاسن: ٥٦١: حديث ٩٤٩. [٣]

٣- (٣) حكاة العلامه في المختلف: ٢٢٣.

٤- (٤) المبسوط ١: ٢٧٣، النهايه: ١٥٦.

٥- (٥) الوجيز ١: ١٣، المجموع ١: ٢٧٥، نيل الأوطار ١: ١٢٧.

٦- (٦) الذكري: ٨٣. [٤]

٧- (٧) منهم: الشيخ في المبسوط ١: ٢٧٣، و سلار في المراسم: ٣٨، و المحقق في المعتبر ١: ١٦٨، و يحيى بن سعيد في الجامع للشرائع: ٣٤. [٥]

٨- (٨) الكافي ٣: ٢٢ باب السواك، الفقيه ١: ٣٣ باب السواك، المحاسن: ٥٥٨ باب الخلال و السواك.

و وضع الإناء على اليمين، و الاغتراف بها، و التسميه، و الدعاء. و غسل الكفين قبل إدخالهما الإناء مره من حدث النوم و البول، و مرتين من الغائط، و ثلاثا من الجنابه، قوله: (و وضع الإناء على اليمين و الاغتراف بها).

هذا إن كان يتوضأ من إناء يمكن الاغتراف منه باليد، أسنده في الذكرى (١) الى الأصحاب، روى ان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله كان يحب التيامن في شأنه كله (٢)، و يستحب أن يكون الاغتراف باليد اليمنى، لفعل الباقر عليه السلام في وصف وضوء رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله (٣)، و ليدره بها إلى اليسار عند غسل اليمنى، قاله الأصحاب، و روى عن الباقر عليه السلام الأخذ لغسل اليمنى باليسرى (٤).

و روى عنه عليه السلام الأخذ باليمنى أيضا (٥).

قوله: (و التسميه و الدعاء).

هى قول: بسم الله و بالله، إلى آخره الدعاء (٦).

قوله: (و غسل الكفين قبل إدخالهما الإناء).

غسل الكفين للوضوء من مفصل الزند، و للجنابه من المرفق - على الأظهر - لورود النص به (٧)، و ظاهر العبارة عدم الفرق، و لو اجتمعت هذه الأسباب تداخل الغسل كما صرح به فى المنتهى (٨).

ص: ٢٢٩

١ - ١) الذكرى: ٨٠. [١]

٢ - ٢) صحيح البخارى ٥٣: ١ باب ٣١.

٣ - ٣) الكافي ٣: ٢٥ حديث ٤، ٥. [٢]

٤ - ٤) الكافي ٣: ٢٤ حديث ٢.

٥ - ٥) الكافي ٣: ٢٤ حديث ٣. [٣]

٦ - ٦) التهذيب ١: ٥٣ حديث ١٥٣.

٧ - ٧) التهذيب ١: ١٣١ حديث ٣٦٢، الاستبصار ١: ١١٨ حديث ٣٩٨.

٨ - ٨) المنتهى ١: ٤٩.

و المضمضه و الاستنشاق ثلاثا ثلاثا، و الدعاء عندهما و عند كل فعل، و بدأه الرجل بغسل ظاهر ذراعيه، و فى الثانيه بباطنهما، و المرأه بالعكس، و الوضوء بمد، قوله: (و المضمضه و الاستنشاق ثلاثا ثلاثا).

و يستحب كونهما بثلاث أكف، ثلاث أكف، و قول ابن أبى عقيل: ليسا بفرض و لا سنه (١) ضعيف، و يستحب المبالغه فيهما بجذب الماء إلى أقصى الحنك، و جذبه إلى خياشيمه لغير الصائم.

قوله: (و الدعاء عندهما).

يريد به: فيهما، كما عبر به فى المنتهى (٢).

قوله: (و بدأه الرجل بغسل ظاهر ذراعيه).

قال فى الذكرى (٣): إن أكثر الأصحاب لم يفرقوا بين الرجل و المرأه (٤)، و الفرق ذكره فى المبسوط (٥)، و تبعه جماعه (٦)، و تتخير الخنثى.

قوله: (و الوضوء بمد).

سيأتى بيان المدّ- إن شاء الله تعالى- فى الفطره (٧)، قال فى الذكرى: المد لا يكاد يبلغه الوضوء، فيمكن أن يدخل فيه ماء الاستنجاء، لما تضمنته روايه ابن كثير، عن أمير المؤمنين عليه السلام (٨).

ص: ٢٣٠

١- ١) حكاه عنه العلامه فى المختلف: ٢١.

٢- ٢) المنتهى ٥١: ١.

٣- ٣) الذكرى: ٩٤. [١]

٤- ٤) منهم: العلامه فى المنتهى ٥١: ١.

٥- ٥) المبسوط ٢١: ١.

٦- ٦) ممن ذهب الى هذا القول: المفيد فى المقنع: ٥، و أبو الصلاح فى الكافى فى الفقه: ١٣٢، و ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٩٢، و المحقق فى الشرائع ٢٤: ١، و يحيى بن سعيد فى الجامع للشرائع: ٣٤ و [٢] العلامه فى المنتهى ٥١: ١، و الشهيد فى الدروس: ٤، و اللمعه ١٨.

٧- ٧) الكافى ٧٠: ١، حديث ٦، الفقيه ٢٦: ١، حديث ٨٤، المقنع: ٢، التهذيب ٥٣: ١، حديث ١٥٣ المحاسن: ٤٥، حديث ١٦.

٨- ٨) الذكرى: ٩٥. [٣]

و تشنيه الغسلات و الأشهر التحريم فى الثالثه، و لا تكرر فى المسح. و تكره الاستعانه، و التمندل، و يحرم التوليه اختيارا.

قوله: (و تشنيه الغسلات).

خلافًا لابن بابويه، حيث أنكر الثانيه (١).

قوله: (و الأشهر التحريم فى الثالثه).

و قال ابن الجنيد (٢)، و ابن أبى عقيل (٣)، و المفيد بعدم التحريم (٤)، و هو ضعيف، و الأصح التحريم إذا اعتقد الشرعيه، لأنه أدخل فى الدين ما ليس منه، و يبطل الوضوء إن استوعب بها الأعضاء، بحيث يتعذر المسح بالبلل.

قوله: (و لا تكرر فى المسح).

أى: لا واجبا و لا مندوبا، و لو اعتقد الشرعيه حرم و أثم، و عليه ينزل قول الشيخين (٥)، و ابن إدريس بالتحريم (٦)، و لا يبطل به الوضوء قطعا.

قوله: (و تكره الاستعانه).

لورود النص بالنهى عنها (٧)، و نحو إحضار الغير الماء للوضوء لا يعد استعانه، بل صب الماء ليغسل به المتوضى استعانه، لا صبه على العضو فان ذلك توليه.

قوله: (و التمندل).

لما روى عن أبى عبد الله عليه السلام: «من توضأ فتمندل كانت له حسنه، و إن توضأ و لم يتمندل حتى يجف وضوءه كانت له ثلاثون حسنه» (٨) و قيل بعدم

ص: ٢٣١

١- (١) الهدايه: ١٦.

٢- (٢) حكاه عنه فى المختلف: ٢٢.

٣- (٣) المصدر السابق.

٤- (٤) المقنعه: ٥.

٥- (٥) المفيد فى المقنعه: ٥، و الطوسى فى المبسوط ١: ٢٣.

٦- (٦) السرائر: ١٧.

٧- (٧) الكافى ٣: ٦٩، حديث ١، الفقيه ١: ٢٧، حديث ٨٥، التهذيب ١: ٣٦٥، حديث ١١٠٧.

٨- (٨) الكافى ٣: ٧٠، حديث ٤، [١] الفقيه ١: ٣١، حديث ١٠٥، ثواب الأعمال: ٣٢، حديث ١.

الفصل الثالث: في أحكامه يستباح بالوضوء الصلاة و الطواف للمحدث إجماعاً، و مس كتابه القرآن إذ يحرم عليه مسها على الأقوى. الكراهيه (١).

و المراد بالتمنديل: مسح ماء الوضوء بثوب و نحوه، و الظاهر أنّ مسح الوجه باليدين، و وضع اليدين في الكمين لا يعد مكروهاً، لعدم صدق التمنديل على ذلك، لكن قوله عليه السلام: «حتى يجف وضوءه» قد يشعر بخلاف ذلك.

قوله: (الفصل الثالث: في أحكامه: يستباح بالوضوء الصلاة، و الطواف للمحدث إجماعاً).

إطلاق استباحه الطواف للمحدث لا يخلو من تسامح، فان مندوبه مباح للمحدث بخلاف الصلاة، و إنما الوضوء مكمل له، فكان ينبغي أن يقيد الطواف بالواجب.

قوله: (و مس كتابه القرآن، إذ يحرم مسها على الأقوى).

لثبوت النهي عن مسها للمحدث، و النهي للتحريم، و قوله تعالى (لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ). (٢) خبر معناه النهي، و المراد بالكتاب: الكتاب، لأن المراد به ما بين دفتي المصحف، و المراد بالمس: الملاقاه بشيء من البدن، و الظاهر أن الإصابه بنحو الشعر و السن لا يعد مساً، و يراد بالكتابه الرقوم الداله على مواد الكلمات، كما يسبق إلى الأفهام، فالإعراب لا يعد منها، بخلاف نحو الهمزه و التشديد، مع احتمال عدّ الجميع و العدم، لخلو الكتابه السابقه عن الجميع، و لا يحضرني الآن في ذلك كلام لأحد.

ص: ٢٣٢

١ - ١) قال الشهيد في الذكرى: (و ظاهر المرتضى في شرح الرساله عدم كراهيه التمنديل و هو أحد قولي الشيخ) و شرح الرساله غير متوفر لدنيا، و قول الشيخ في المبسوط ١: ٢٣.

٢ - ٢) الواقعه: ٧٩. [١]

و ذو الجبيرة ينزعها مع المكنه، أو يكرر الماء حتى يصل البشره، فإن تعذر مسح عليها و ان كان ما تحتها نجسا، و فى الاستئناف مع الزوال اشكال.

قوله: (و ذو الجبيرة ينزعها مع المكنه، أو يكرر الماء حتى يصل البشره، فإن تعذر مسح عليها و إن كان ما تحتها نجسا).

تحرير القول فى الجبيرة أنها إن كانت فى موضع الغسل، و كان ما تحتها طاهرا، و أمكن إيصال الماء اليه من غير خوف ضرر، يجوز للمكلف تكرير الماء حتى تنغسل به البشره، و لا يجب النزع و ان أمكن لحصول الغسل المطلوب، و لو كان ما تحتها نجسا و أمكن النزع و لا ضرر بالغسل، و جب النزع لوجوب تطهير محل الغسل إذا لم يمكن تطهيره بدون النزع.

و لو تعذر النزع و إيصال الماء، أو خاف الضرر، أو كان ما تحتها نجسا و تعذر تطهيره، مسح عليها المسح المعهود فى الوضوء، بشرط أن يكون ظاهرها طاهرا، و إلا وضع عليها طاهرا ليمسح عليها على الأظهر، كما صرح به المصنف، و شيخنا الشهيد (١)، و إن كانت فى محل المسح، و أمكن النزع و لا ضرر بإيصال الماء تعين النزع، و لا يجوز التكرار بحيث يصل البلل الى ما تحتها، و إن كان ما تحتها طاهرا، لوجوب المسح ببطن اليد بلا حائل، و إن لم يمكن النزع، أو كان يتضرر بوصول الماء، أو كان ما تحتها نجسا يتعذر تطهيره مسح على الظاهر الطاهر، و هل يجب تكراره، بحيث يصل الماء إلى ما تحتها إن أمكن، و كان طاهرا و لا يتضرر بوضعه؟ و جهان، أظهرهما الوجوب، لأن الميسور لا يسقط بالمعسور.

إذا عرفت هذا فعد إلى عباره الكتاب، و انظر قصورها عن بيان هذه الأحكام، فان ظاهرها استواء المسح و الغسل فى ذلك، و قد عرفت التفاوت بينهما، و كذا قوله:

(ينزعها مع المكنه أو يكرر الماء) شامل لما إذا كان ما تحتها نجسا أو طاهرا، و يتضرر بإصابه الماء، و معلوم عدم تخيره بين الأمرين فى الصورتين، فان النزع فى الأولى متعين، و المسح فى الثانية كاف و إن أمكن النزع و التكرير.

و متى أردت ضبط صور المسألة قلت: الجبيرة إما أن يمكن نزعها، أو لا، و على

ص: ٢٣٣

و الخاتم أو السير أو شبههما ان منع وصول الماء حرّك وجوبا، وإلا استحبابا.

و صاحب السلس و المبطن يتوضأ أن لكل صلاه عند الشروع فيها و ان تجدد حدثهما، و كذا المستحاضه. و غسل الأذنين و مسحهما بدعه، و كذا التطوق إلا للتقيه، و ليس مبطلا.

التقديرين إما أن يكون فى موضع الغسل، أو لا، و على التقديرات إما أن يكون ما تحتها طاهرا، أو لا، و على التقادير إما أن يمكن إمساسه بالماء، أو لا، و تعذر الإمساس إما أن يكون لتضرر به، أو لعدم إمكان وصول الماء عاده، فهذه أربعة و عشرون صوره قد علمت أحكامها، و بأدنى ملاحظه يعلم ما يدخل فى العبارة منها، و ما يخرج. و حكم الطلاء، و اللصوق على الجرح، و نحوه حكم الجبيره على الأظهر.

قوله: (و صاحب السلس و المبطن يتوضأ أن لكل صلاه عند الشروع فيها، و إن تجدد حدثهما، و كذا المستحاضه).

لا إشكال فى أن المستحاضه تتوضأ لكل صلاه، و ليكن وضوؤها عند الشروع فيها، و لا يضرب تخلل نحو الأذان و الإقامه، و انتظار للجماعه غير كثير، و نحو ذلك.

و أما السلس فالمشهور أنه كذلك، نظرا إلى أنه بتجدد الحدث يصير محدثا، فتجب عليه الطهاره، و يمنع من المشروط بها، إلا أن ذلك لما امتنع اعتباره مطلقا، لتعذر الصلاه حينئذ، و جب عليه الوضوء لكل صلاه، مراعاه لمقتضى الحدث بحسب الممكن، و فى المبسوط (١): إنه يصلى بوضوء واحد عده صلوات، لأن إلحاقه بالمستحاضه قياس، و جوابه: إن مساواتها له فى الحكم بدليل ليس بقياس.

و أما المبطن، و المراد به: عليل البطن أعم من أن يكون بريح أو غائط، و فى الروايه تنبيه عليه (٢)، فالمشهور أنه يتوضأ لكل صلاه، فإن تجدد حدثه فيها توضحاً و بنى بشرط عدم الكلام و الاستدبار، و إنما يتم هذا إذا لم يكن حدثه متواترا، فإن تواتر اتجه كونه كالسلس.

و الأصح أن كلاً من السلس و المبطن، إن أمكن منه فعل الطهاره و الصلاه

ص: ٢٣٤

١- (١) المبسوط ١: ٦٨. [١]

٢- (٢) الفقيه ١: ٣٨ حديث ١٤٦، التهذيب ١: ٣٤٨ و ٣٥٠ و ٣٥١ حديث ١٠٣٧، ١٠٣٦، ١٠٢١.

و لو تيقن الحدث و شك في الطهاره تطهر دون العكس. و لو تيقنهما متحدين متعاقبين و شك في المتأخر، فان لم يعلم حاله قبل زمانهما تطهر، و إلاّ- استصحبه. سليمه عن الحدث، و لو بتحرى الزمان الذى يرجى فيه ذلك تعين، و إلاّ- وجب الوضوء لكل صلاه، كما تقدم فى السلس، و اعلم أن كلاً- من الثلاثه يجب عليه التحفظ فى منع النجاسه بحسب الممكن، لورود النص (١)، و تصريح الأصحاب (٢).

قوله: (و لو تيقن الحدث، و شك فى الطهاره تطهر).

أى: لو تيقن الحدث فى زمان، ثم طرأ الشك فى الطهاره بعده، فان الذهن إذا التفت الى اليقين السابق أفاد ظن بقاء الحدث، فيترجح على الطرف الآخر، و هذا هو المراد من قولهم: (الشك لا- يعارض اليقين) فتجب الطهاره، و ينعكس الحكم لو انعكس الفرض.

قوله: (و لو تيقنهما متحدين، متعاقبين، و شك فى المتأخر، فان لم يعلم حاله قبل زمانهما تطهر، و إلاّ استصحبه).

أراد بكونهما متحدين: استواءهما فى العدد، كحدث و طهاره، أو حدثين و طهارتين، و على هذا، فإنهما إذا استويا فى العدد اتحدا فيه، و المراد بكونهما متعاقبين:

كون الطهاره عقيب الحدث، لا- عقيب طهاره، و كون الحدث عقيب طهاره لا عقيب حدث، و إنما اعتبر الاتحاد و التعاقب، لأنه بدونهما لا يطرد الأخذ بمثل ما كان قبلهما، لو علم حاله قبل زمانهما.

و أصل المسأله مفروضه فى كلام الأصحاب، خاليه من هذا التقييد، و تحريرها: إن من تيقن حصول الحدث و الطهاره منه، و لم يعلم السابق منهما و اللاحق، أطلق المتقدمون من الأصحاب وجوب الطهاره عليه (٣)، لتكافؤ الاحتمالين من غير ترجيح، و الدخول فى الصلاه موقوف على الحكم بكونه متطهراً.

ص: ٢٣٥

١- ١) المصدر السابق.

٢- ٢) منهم: الشيخ فى المبسوط ١: ٦٨، و العلامه فى المختلف: ٢٨، و الشهيد فى الذكري: ٩٧. [١]

٣- ٣) منهم: الصدوق فى المقنع: ٧، و الهدايه: ١٧، و المفيد فى المقنعه: ٦، و الشيخ فى المبسوط ١: ٢٤.

و لو علم ترك عضو أتى به و بما بعده، فان جف الليل استأنف.

و فضّل المتأخرون في ذلك (١)، فقالوا: ينظر، فان لم يعلم حاله قبل زمانهما وجبت الطهاره- كما ذكره-، و إن علم حاله قبلهما، بأنه كان متطهراً، أو محدثاً لم يتجه الحكم بالطهاره على كل حال.

ثم اختلفوا، فقال المحقق ابن سعيد: يأخذ بضد ما كان قبلهما من حدث و طهاره (٢)، لأنه إن كان محدثاً، فقد تيقن رفع ذلك الحدث بالطهاره المتيقنه مع الحدث الآخر، لأنها إن كانت بعد الحدثين، أو بينهما فقد ارتفع الأول بها، و انتقاضها بالحدث الآخر غير معلوم، للشك في تأخره عنها، ففي الحقيقه هو متيقن للطهاره، شاك في الحدث.

و إن كان متطهراً، فقد تيقن أنه نقض تلك الطهاره بالحدث المتيقن مع الطهاره، لأنه إن كان بعد الطهارتين، أو بينهما فقد نقض الأولى على كل تقدير، و رفعه بالطهاره الأخرى غير معلوم، للشك في تأخرها عنه، فهو متيقن للحدث، شاك في الطهاره.

و قال المصنف: إنه يأخذ بمثل ما كان قبلهما، و احتج في المختلف (٣) على أنه الآن متطهر إذ علم قبلهما أنه كان متطهراً، بأنه تيقن أنه نقض تلك الطهاره، ثم توضحاً، و لا يمكن أن يتوضأ عن حدث مع بقاء تلك الطهاره، و نقض الطهاره الثانيه مشكوك فيه، فلا- يزول عن اليقين بالشك، و على أنه الآن محدث، إذا علم قبلهما أنه كان محدثاً، بأنه تيقن أنه انتقل عنه إلى الطهاره، ثم نقضها، و الطهاره بعد نقضها مشكوك فيها.

و يرد عليه أنه ان لم يعلم التعاقب، جاز توالي الطهارتين في الأول، فيكون الحدث بعدهما، و الحدثين في الثاني، فتكون الطهاره بعدهما، فلا يتم ما ذكره، و لهذا قيد المسأله في غير المختلف بالتعاقب (٤)، و لما كان فرض المسأله لا يأبى كون كل من الطهاره و الحدث متعدداً، قيدهما بكونهما متحدتين في العدد، إذ لو زاد أحدهما على عدد

ص: ٢٣٦

١- ١) منهم المحقق في المعبر ١: ١٧٠، و يحيى بن سعيد في الجامع للشرائع: ٣٧.

٢- ٢) المعبر ١: ١٧١. [١]

٣- ٣) المختلف: ٢٧.

٤- ٤) المنتهى ١: ٧٢، [٢] التحرير ١: ١٠.

و لو شك في شيء من أفعال الطهارة فكذلك ان كان على حاله، وإلا فلا التفات في الوضوء، والمرتمس و المعتاد على اشكال. الآخر، لم يطرد الأخذ بمثل ما كان قبلهما، لأنه لو زاد عدد الطهارة على الحدث، و كان قبلهما محدثا لم يكن الآن محدثا، و ما قيد به حق، إلا أنه خروج عن المسألة إما الى غيرها، أو الى بعض أفرادها، و أعراض عن الحكم فيها.

و أورد عليه شيخنا الشهيد: ان ذلك ليس من الشك في شيء (١)، الذي هو موضوع المسألة، و هو غير قادح، لو لا أنه خروج عن المسألة، إذ يكفي كون الشك في مبدأ الأمر، و أورد عليه غيره (٢) أن ذلك لا يسمى استصحابا عند العلماء، و نقل عنه أنه أجاب، بأن المراد: لا يزم الاستصحاب، و هو: البناء على نظير السابق، و الأصح البناء على الضد إن لم يقطع بالتعاقب، و إلا أخذ بالنظير، و لو لم يعلم حاله قبلهما تطهر.

قوله: (و لو شك في شيء من أفعال الطهارة فكذلك ان كان على حاله).

أى: أتى به و بما بعده إن لم يجف البلل، هذا إذا كان المتطهر على حاله- أى على فعل الطهارة- من وضوء و غيره، و لا يعتبر انتقاله من موضعه إلى موضع غيره، و إنما يعيد على المشكوك فيه و ما بعده، إذا لم يكثر شكه، فان كثر عاده لم تجب الإعادة للحرج، و لأنه لا- يأمن دوام عروض الشك، و ربما حدث الكثرة بثلاث مرات، و يشكل بعدم النص، فتعين الرجوع إلى العرف، و يزول الحكم بزوال الكثرة.

قوله: (و المرتمس و المعتاد على إشكال).

أى: معتاد الموالاه بين أفعال الغسل، و المراد: إن هذين- أيضا- لو شكّا في شيء من أفعال الطهارة، بعد الانتقال عن فعلها، و الفراغ منه لا- يلتفتان، على اشكال ينشأ من أن الأصل عدم الإتيان بالمشكوك فيه، فلا- يتحقق الخروج من عهده التكليف، و من أن الارتماس إنما يصح بارتماسه واحده عرفا تعم جميع البدن، و الأصل الصحه.

ص: ٢٣٧

١- ١) الذكرى: ٩٨. [١]

٢- ٢) المعترض هو البيضاوى على ما فى مفتاح الكرامه ١: ٢٩٠ [٢] حيث قال: (ان المنقول فى حاشيه المدارك). انظر: المدارك حاشيه ص: ٤١.

و لو ترك غسل أحد المخرجين و صَلَّى أعاد الصلاه خاصه، و ان كان ناسيا أو جاهلا بالحكم.

و تشترط طهاره محل الأفعال عن الخبث لا غيره، و أيضا، فإن الظاهر شمول الماء جميع البدن، مع عدم الحائل، و العاده قد يحصل بها العلم، و لقول الصادق عليه السلام لزراره: «إذا خرجت من شيء، ثم دخلت في غيره، فشككت، فليس بشيء» (١) و الأصح عدم الالتفات فيهما.

و مقتضى قول المصنف: (و إلا- فلا- التفات في الوضوء، و المرتس، و المعتاد) ثبوت الالتفات في غيرها، و هو حق في غير التيمم، فإنه كالوضوء. و في بعض فوائد شيخنا الشهيد رحمه الله (٢): أن الاشكال في المعتاد خاصه، و العباره محتمله، و كل من المسألتين قابل للإشكال، لأن الموالاه غير شرط في الغسل مطلقا، و إن كان الارتماس إنما يتحقق بارتماسه واحده، نعم الحكم في الارتماس أقوى منه في المعتاد.

و في بعض فوائده: إن هذا الاشكال، لا- يتوجه، لأنه إن حصل ظن الإيقاع بنى عليه، و إلا- فلا- فرق بينه (٣) و بين غيره، و ليس بشيء، لأن العاده ثمر الظن، إلا أن العمل بمطلق الظن ليس بمطرد، بل المعتبر الظن الذي أقامه الشارع مقام العلم.

قوله: (و يشترط طهاره محل الأفعال عن الخبث لا غيره).

أى: لا- غير المحل، و إنما اشترط طهاره محلها لأن الماء القليل ينجس بملاقاه النجاسه، فلا يصلح للتطهير، و الكثير لا يفيد المحل الطهاره، مع بقاء العين، و كما أن النجس لا يطهر، فكذا محل النجاسه مع بقاء عينها، حقه أن لا يقبل الطهاره.

و يستفاد من اشتراط طهاره المحل أن المطهر للنجاسه لا يكون محسوبا للطهاره، بل لا بد من إفاضه الماء عليه بعد تطهيره، و هو الأصح، لتوقف يقين البراءه عليه.

ص: ٢٣٨

١- (١) التهذيب ٢: ٣٥٢ حديث ١٤٥٩.

٢- (٢) القواعد و الفوائد ١: ٩٠. [١]

٣- (٣) القواعد و الفوائد ١: ١٤٧ و ١٤٩. [٢]

و لو جدد ندبا و ذكر إخلال عضو من إحداهما أعاد الطهاره و الصلاه، و ان تعددت على رأى. قوله: (و لو جدد ندبا، و ذكر إخلال عضو من إحداهما أعاد الطهاره و الصلاه و إن تعددت على رأى).

المجدد: هو الوضوء الثانى الواقع بعد وضوء أول مبيح للصلاه، فلو تبين فساد السابق فالواقع بعده بنيه التجديد مجدداً ظاهراً، لا بحسب الواقع، و قيدها بكونه أولاً ليندرج المجدد الثانى و الثالث، و غيرهما، إن قلنا بمشروعيته لصلاه واحده أكثر من مره، أو كان تعدده بحسب الصلوات.

و هذا كما يصدق على المجدد ندبا، يصدق على الواجب بنذر و شبهه، فقوله:

(ندبا) كأنه مستدرك، إذ لا يظهر له كثير فائده، بل ربما كان مضرًا، لأن التجديد وجوباً تتعلق به بعض هذه الأحكام، و الضمير فى (إحداهما) يعود إلى الطهارتين، المجدد و ما قبله لدلالته عليه التراما.

قوله: (و إن تعددت) لا- يخلو من مناقشه، إذ العطف ب(أن) الوصلية للفرد الأ-خفى تأكيداً للحكم، و بياناً لشموله، و ليس إعادته الصلاه المتعدده أخفى من إعادته الواحده، نعم، ما وقع بالطهارتين من الصلوات، قد يقال: إعادته أخفى مما وقع بواحده، لأن بعض الأصحاب لما اكتفى بالطهاره الثانيه، على تقدير فساد الأولى، لم يتحقق عنده وجوب إعادته ما وقع بالطهارتين، بخلاف ما وقع بالأولى، لعدم القطع بكونها رافعه للحدث، فيبقى فى عهده التكليف، فلو قال: و إن وقعت بالطهارتين كان أولى.

و اعلم أن هذه المسأله مبنيه على الأقوال السابقه فى التيه، فعلى القول باشتراط تيه الرفع أو الاستباحه تتعين إعادته الطهاره و الصلاه، لا مكان أن يكون الإخلال من الأولى و الثانيه لا تبيح لانتفاء التيه المعتبره فيها، فإنها إنما وقعت على قصد التجديد، و الحدث قد كان مقطوعاً به، فيبقى حكمه استصحاباً (لما كان و هذا هو الذى أشار) (1) إليه المصنف بقوله: (على رأى).

ص: ٢٣٩

١- ١) فى نسخه «ح»: و لما كان هذا هو الأقوى أشار.

و لو توطأ و صلّى و أحدث، ثم توطأ و صلّى اخرى، ثم ذكر الإخلال المجهول أعادهما مع الاختلاف عددا بعد الطهارة، و مع الاتفاق يصلّى ذلك العدد و ينوى به ما فى ذمته.

و على القول بالاكْتفاء بالقربه لا- إشكال فى صحه الصلاه الواقعه بالطهارتين، إما على القول بالاكْتفاء بالوجوب، أو الندب مع القربه، فيجب إعادتهما إلا فى صور:

الاولى: أن تكون الطهارتان معا مندوبتين، و تكونا معا واقعتين فى وقت لا تجب فيه الطهارة، كما لو توطأ و ذمته بريئه من مشروط بالطهارة، ثم جدد ندبا فى وقت لا- تجب فيه الطهارة أيضا، و إنما قيدنا بوقوعهما معا فى وقت لا تجب فيه الطهارة، لأنهما أو إحداهما لو وقعت فى وقت الوجوب لم تكن مبيحه للصلاه، لفقد الشرط- و هو نيه الوجوب- فلو كان التجديد ندبا بعد دخول الوقت، و قد توطأ مندوبا قبله، لم يكن المجدد كافيا على تقدير فساد الأول، لفقد نيه الوجوب مع كونه معتبرا فى صحه طهارته.

الثانيه: أن تكونا معا واجبتين، كأن يتوطأ واجبا، و يجدد واجبا بنذر و شبهه.

الثالثه: أن يتوطأ واجبا، و يجدد ندبا، مع خلو ذمته من مشروط بالطهارة، لأنه حينئذ مخاطب بالندب، على تقدير علمه بفساد الاولى، فيكون شرط التيه حاصلًا.

الرابعه: عكسه، بأن يتوطأ ندبا مع براه ذمته، و يجدد واجبا بنذر و شبهه بعد اشتغالها بمشروط بالطهارة. فإنه فى هذه الصور الأربع لا تجب عليه إعاده الطهارة، و لا الصلاه الواقعه بالطهارتين معا، لأن أيتهما فسدت أجزاء الأخرى.

و يمكن مثل هذا على القول باشتراط نيه أحد الأمرين، فيما لو توطأ بنيه معتبره، ثم ذهل عن طهارته، فتوطأ مره أخرى بنيه الرفع، مع الاتفاق فى الوجوب نيه و محلات على القول بإجزاء الثانيه لو تبين فساد الأولى، فإنه على هذا القول، لو ذكر الإخلال المجهول لا يعيد شيئا من الطهارة و الصلاه الواقعه بالطهارتين معا.

قوله: (و لو توطأ و صلّى، و أحدث، ثم توطأ و صلّى اخرى، ثم ذكر الإخلال المجهول).

لو تعدد الوضوء المبيح، بأن وقع كل وضوء بعد حدث، و تعددت الصلاه،

و وقعت كل صلاة بوضوء، ثم ذكر المكلف إخلال عضو، فقد يكون الإخلال من طهاره واحده، وقد يكون من طهارتين، فإن كان الأول: فإما أن يكون الشك في طهارتي صلاتين، أو في طهارات صلوات يوم.

و إن كان الثاني: فإما أن يكون الترك من الطهارتين، مع الشك في صلوات يوم واحد، أو في صلوات يومين، فهذه صور أربع، ذكرها المصنف على الترتيب:

الأولى: أن يكون الإخلال من طهاره واحده، والشك في طهارتي صلاتين، فإما أن تتفق الصلاتان عدداً، أو تختلفا، فإن اختلفتا وجب إعادتهما معاً، لتيقن فساد إحدهما، ولا يحصل يقين البراءة إلا بإعادتهما، وإن اتفقتا أعاد ذلك العدد، ناوياً به ما في ذمته من هاتين الصلاتين، لأن الواجب إعادته ذلك العدد بنيه الفأث، وقد حصل بالترديد، ولأصالة البراءة من وجوب الزائد السالمة عن معارضه كونه مقدمه للواجب، بخلاف المختلفين، ولقول أبي عبد الله عليه السلام في الناسي واحده من صلوات يوم لم يعلمها: «يصلى ركعتين، وثلاثاً، وأربعاً» (١) و إلى هذا صار أكثر الأصحاب (٢).

و قال أبو الصلاح (٣)، و ابن زهره (٤): يعيد الصلاتين معاً كالمختلفتين، و ضعفه يظهر مما تقدم، ولا فرق في هاتين الصورتين بين المسافر و الحاضر.

و اعلم أن اللام في قول المصنف: (الإخلال المجهول) للعهد، و المعهود ما تقدم من قوله: (ثم ذكر إخلال عضو) هذا حكم الصلاة، و أما الطهاره فحكمها راجع الى متيقن الطهاره و الحدث مع الشك في السابق، و هذه من صور الإعادة.

ص: ٢٤١

١- ١) التهذيب ٢: ١٩٧ حديث ٧٧٤.

٢- ٢) منهم: الصدوق في المقنع: ٣٢، و ابن الجنيد كما في المختلف: ١٤٨، و المفيد في المقنع: ٣٤، و المرتضى في جمل العلم و العمل: ٦٨، و الشيخ في المبسوط ١: ١٢٧، و [١] ابن البراج في المهذب ١: ١٢٦، و ابن إدريس في السرائر: ٥٩، و ابن حمزه في المراسم: ٩١.

٣- ٣) الكافي في الفقه: ١٥٠. [٢]

٤- ٤) الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٠٣.

و لو كان الشك فى صلاه يوم اعدا صبحا و مغربا و اربعا، و المسافر يجتزئ بالثنائيه و المغرب.

و لو كان الإخلال من طهارتين اعدا اربعا صبحا و مغربا و اربعا مرتين، و المسافر يجتزئ بالثنائيتين و المغرب بينهما.

قوله: (و لو كان الشك فى صلاه يوم).

هذه هى الصوره الثانيه، و تحقيقها: أن يكون الإخلال من طهاره واحده، و الشك فى طهارات صلوات يوم، فان كانت من فرض المقيم اعدا ثلاث صلوات، و هى التى اختلف عددها صبحا، و مغربا معينتين، لعدم ما يوافقهما فى العدد، و اربعا مطلقه إطلاقا ثلاثيا بين الظهر، و العصر، و العشاء.

و إن كانت من فرض المسافر أتى بصلاتين مغربا معينه، و ثنائيه مطلقه إطلاقا رباعيا بين الصبح، و الظهر، و العصر، و العشاء، لاتفاق عددهن، و لا- ترتيب فى واحده من الصورتين، لاتحاد الفئات، و على قول أبى الصلاح، و ابن زهره يجب اعاده الخمس، و نبه المصنف بقوله: (يجتزئ.)، على أن ما تقدم حكم الحاضر، و إن لم يجر له ذكر.

و اللام فى قوله: (و لو كان الشك) للعهد، و المعهود ما دل عليه الإخلال السابق، أى: و لو كان الشك فى صلاه يوم، للإخلال بعضو من إحدى طهاراته، لأن الفرض تعدد الطهاره بتعدد الصلاه كما تقدم.

قوله: (و لو كان الإخلال من طهارتين).

هذه هى الصوره الثالثه، و تحقيقها: أن يكون الإخلال من طهارتين، و الشك فى طهارات صلوات يوم، و الفرض أنه صلى الخمس بخمس طهارات، فان كان مقيما اعدا اربع صلوات صبحا و مغربا، و رباعيتين إحداهما قبل المغرب، و الأخرى بعدها رعايه للترتيب لتعدد الفئات، يطلق فى الأولى منهما ثنائيا بين الظهر و العصر، و فى الثانيه بين العصر و العشاء، و إنما لم يكتف بالثلاث لأن الفئات اثنتان، فجاز كونهما رباعيتين.

و إن كان مسافرا اعدا ثلاثا مغربا، و ثنائيتين، إحداهما قبلها، و الأخرى

و الأقرب جواز إطلاق النية فيهما و التعيين، فيأتي بثالته و يتخير بين الظهر أو العصر أو العشاء، فيطلق بين الباقيتين مراعيًا للترتيب، و له الإطلاق الثنائي فيكتفى بالمرتين. بعدها، يطلق في الأولى إطلاقًا ثلاثيًا بين الصبح، و الظهر، و العصر، و في الثانيه بين الظهر، و العصر، و العشاء، و حينئذ فتراً الذمه على كل من التقديرين، لانطباقهما على كل واحد من الاحتمالات الممكنه، و هي عشره (١)، و خلاف أبي الصلاح آت هنا (٢)، و أفاد المصنف باعتبار الترتيب بالنسبه إلى المسافر، حيث قال: (و المغرب بينهما) اعتباره بالنسبه إلى المقيم، لاستوائها في الفأئ المتعدد.

فان قيل: إيجاب الترتيب هنا ينافى سقوط الترتيب المنسى. قلنا: لا- منافاه، لأن للمكلف هنا طريقا الى تحصيله، من غير زياده تكلف، لأن العدد الواجب لا يتغير بالترتيب.

قوله: (و الأقرب جواز إطلاق النية فيهما، و التعيين) الى قوله (فيكتفى بالمرتين).

هذا من أحكام الصوره الثالثه، و تحقيقه: أن الأقرب عند المصنف جواز الجمع بين الإطلاق و التعيين معا، في كل من رباعيتي المقيم، و ثنائيتي المسافر، بأن يصلى رباعيه، أو ثنائيه معينه، و يطلق في الأخرى، فيجب عليه حينئذ أن يأتي بفريضه ثالثه، لعدم حصول يقين البراءه بدونها، لإمكان كون الفأئ رباعيتين، أو ثنائيتين غير ما عينه، فلا تكون الثانيه وحدها كافيه في الإجزاء.

و لا- يتعين عليه في الفريضه الثالثه إطلاق و لا- تعيين، و إن كان المراد في العبارة الأول، حيث قال: (فيطلق بين الباقيتين)، (أى: الفريضتين الباقيتين) (٣) بعد المعينه من الرباعيتين، أو الثنائيتين بضميمه الثالثه، و يتخير بين تعيين الظهر، أو

ص: ٢٤٣

١- ١) جاء في هامش الصفحه من النسخه المخطوطه «ع» ما لفظه: و هي احتمال كون الفأئ الصبح مع واحده من الأربع أو الظهر مع واحده من الثلاث أو العصر مع احدي العشاءين أو المغرب مع العشاء «منه مدّ ظله».

٢- ٢) الكافي في الفقه: ١٥٠.

٣- ٣) ما بين الهلالين ساقط من نسخه «ح».

العصر، أو العشاء إن كان مقيماً، و في تعيين أيها شاء، أو الصبح ان كان مسافراً.

و يجب رعايه الترتيب، فالمقيم إذا عَينَ الظهر بعد الصبح، ردد ثنائياً بين العصر و العشاء مرتين، إحداهما قبل المغرب، و الأخرى بعدها، و لا يجوز تواليهما، لاختلال الترتيب بين المغرب و العشاء، و إن عَينَ العصر أطلق ثنائياً بين الظهر و العشاء مرتين، إحداهما بعد الصبح و قبل العصر، و الأخرى بعد المغرب، و لا يجوز تواليهما بعد العصر، و لا بعد المغرب، لفوات الترتيب بين الظهرين، و بين العشاءين، و إن عَينَ العشاء، أطلق ثنائياً مرتين متواليتين، بين الظهر و العصر بعد الصبح، و قبل المغرب.

و إن كان مسافراً و عَينَ الصبح، أطلق ثنائياً بين الظهر و العصر، و بين العصر و العشاء مرتين، إحداهما قبل المغرب، و الأخرى بعدها، و لا يجوز تواليهما قبل المغرب لفوات ترتيب العشاءين، و لا بعدها لفوات الترتيب بينها و بين إحدى الظهرين.

و إن عَينَ الظهر، ردد ثنائياً بين الصبح و العصر قبل الظهر، فلا- يجوز بعدها لفوات الترتيب بينها و بين الصبح، و لا يخل ذلك بالترتيب بينها و بين العصر، لأنه بتقدير فواتهما تصح العصر بالترديد الثاني بعد المغرب، و بين العصر و العشاء بعد المغرب، لا قبلها لفوات الترتيب بينها و بين العشاء، و إن عَينَ العصر أطلق ثنائياً قبلها بين الصبح و الظهر، و بين الظهر و العشاء بعد المغرب، و إن عَينَ العشاء أطلق ثنائياً بين الصبح و الظهر، و بين الظهر و العصر قبل المغرب، تحصيلاً للترتيب بينها و بين واحده من الثلاث قبلها.

و وجه القرب: أنه طريق صالح لبراءه الذمه، فإنه يجوز له كل من الإطلاق و التعيين منفردين، أما الإطلاق فقد تقدم توجيهه، و أما التعيين فلتضمنه الواجب و زياده، و يختل عدم الجزم بالنيه على تقدير التعيين، فيلزمه الإطلاق، حيث يمكن تحصيلاً للجزم بحسب الإمكان.

أما ما لا- يمكن كالصبح و المغرب و في فرض المقيم فلا طريق إلى البراءه منهما الا التعيين فضعيف، لأن الجزم إنما يجب مع العلم، أما مع عدمه فلا، و لأن وجوبها من باب المقدمه يدفع هذا الخيال لتحقق الوجوب قطعاً، و جواز الإطلاق لا ينافى ذلك، لأن كلاً منهما طريق للبراءه، فيكون وجوبه تخييرياً، و لأن الظاهر أن العدول عن

التعيين إنما هو رخصه و تسهيل لا- لمصادفه التيه ما فى الذمه، و إذا جازا منفردين فكذا مجتمعين، لوجود المقتضى- و هو إجراؤهما منفردين- و انتفاء المانع، إذ ليس إلا اجتماعهما، و هو غير صالح للمانع.

و يحتمل ضعيفا عدم الجواز، لعدم حصول فائده به، لانتفاء التخفيف بحذف بعض الفرائض لوجوب ثالثه، و لعدم الجزم بحسب ما يمكن بمصادفه التيه ما فى الذمه لتعيين واحده، و ما انتفت فائدته ينبغى عدم جوازه، و الحق- كما قال شيخنا فى الذكرى- إنه تكلف محض لا فائده فيه، بل لا ينبغى فعله (١).

و اعلم أنه يجب أن يقرأ التعيين فى قول المصنف: (و الأقرب جواز إطلاق التيه فيهما، و التعيين) بالنصب على أنه مفعول معه، و أن الواو بمعنى مع لا- عاطفه، لعدم كون العبارة نصا فى المراد، إلا- على هذا التقدير، إذ لا يراد فيها جواز الإطلاق، و جواز التعيين ليكون ردا على أبى الصلاح (٢)، كما ذكره الشارحان الفاضلان (٣).

أمّا أولًا: فلأن خلاف أبى الصلاح جار فى مسائل الباب كلها، فتخصيص رده بهذا الموضوع لا وجه له، فان المناسب إما تقديمه ليجرى عليه باقى المسائل، أو التعرض لرده فى الجميع.

و أما ثانيا: فلأن الفاء فى قوله: (فيأتى بثالثه) تقتضى كون الإتيان بفريضه ثالثه متفرعا على الأقرب، و ما فى حيزه، و لا يستقيم إلا إذا أريد الجمع بين الأمرين معا، لأن الإطلاق لا يقتضيه.

و أما ثالثا: فلأن قوله: (و يتخير بين تعيين الظهر، أو العصر، أو العشاء.) لا- ينطبق إلا- على ما ذكرناه، لأنه جمع فيه بين التعيين و الإطلاق، و لا يستقيم ذلك مع الإطلاق وحده، و لا مع التعيين وحده، و لأن معنى قوله: (فيطلق بين الباقيتين) إطلاقه بين الفريضتين الباقيتين، من المزيد عليهما الثالثه بعد تعيين واحده منهما، و لا ينتظم هذا إلا على ذلك التقدير.

ص: ٢٤٥

١- ١) الذكرى: ٩٩. [١]

٢- ٢) الكافى فى الفقه: ١٥٠.

٣- ٣) انظر: إيضاح لفوائد ١: ٤٤، و الفاضل عميد الدين فى كتابه و هو غير متوفر.

و لأن الضمير في (يتخير) لا- مرجع له بدون ما ذكرناه، إذ لا يستقيم عوده إلى المكلف باعتبار جواز الإطلاق له و هو ظاهر، و لا باعتبار التعيين، لأن المتبادر منه تعيين الجميع فلا- يطابق، و لو جعل أعم من تعيين الجميع و البعض، لكان فيه- مع اختلاف مرجع الضمير فيه، و فيما قبله- فوات النظم العربي، لأن التقدير حينئذ: و الأقرب جواز الإطلاق فيهما له، و جواز تعيين الصادق بتعيين الكل، و تعيين البعض خاصة، فيأتي على تقدير التعيين بمعنييه بثالته، و يتخير من أراد التعيين في البعض خاصة إلى آخره، و هذا كلام متهافت، منحط عن درجه الاعتبار.

و أما رابعاً، فلأن قوله: (و له الإطلاق الثنائي فيكتفى بالمرتين) يكون مستدركا، على تقدير أن يراد جواز كل منهما، مع ما فيه من اختلال النظم، لأن الإطلاق الثنائي هو المراد بقوله: (و الأقرب جواز إطلاق التيه فيهما) حينئذ.

و ما ذكره الفاضل عميد الدين من أن المراد بالإطلاق الأول الثلاثي، بأن يطلق في كل من الفريضتين بين الثلاث- أعنى الظهريين و العشاء- و يكون قوله بعد:

(و له الإطلاق الثنائي) بيانا لأقل ما يجزئ تكلف لا- حاصل له، لأن الإطلاق في الفوائت هو عبارته عن التردد بينها مع رعايه التوزيع على ما وقع فيه الاشتباه إذا كان المردد فيه متعدداً، بأن يطرح في التردد الثاني ما بدأ به في الأول و يزيد على آخره أخرى.

مثلاً- في هذه المسألة المردد فيه رباعيتان، و التردد بين الرباعيات الثلاث لاحتمال كون الفائتين منها، فيوزع التردد بين الثلاث على الرباعيتين، فيكون تردد كل رباعيه بين اثنتين، و لا يتم إلا بما ذكرناه، فلو كان الفائت الأولى و الثالثه، صحتا بالترديد الأول و الثاني، و لو ردد في كل من الرباعيتين بين الثلاث، لكان الزائد على ما ذكرناه لغوا لا فائده فيه أصلاً، و المطلوب بيان ما به تتحقق البراءة.

فإن قلت: التكرار لازم على ما قدرت أيضاً، لأنه قد سبق وجوب أربع صلوات على الحاضر، و لا يكون إلا كذلك، فاعادتها تكرار.

قلت: ليس كذلك، لأنه لما ذكر وجوب الأربع على الحاضر، و الثلاث على المسافر، أراد أن يبين كيفيه أدائها، فذكر له كيفيتين: إحداهما الجمع في كل من

و لو كان الترك من طهارتين فى يومين، فان ذكر التفريق صلّى عن كل يوم ثلاث صلوات، الرباعيتين و الثنائيتين، بين الإطلاق و التعيين، فيأتى بثالته الى آخره.

و الثانيه:الاقتصار على الإطلاق، و ترك ذكر التعيين فى الجميع، لأن جواز الإطلاق و التعيين يقتضى جوازه بطريق أولى، و لأننا لا نعلم فى جوازه مخالفا، فكان الأهم بيان ما هو مختلف فيه، كما سبق فى الصورة التى قبلها.

فان قلت:قوله:(و يتخير بين تعيين الظهر أو العصر). و قوله:(و له الإطلاق الثنائى) لا ينطبق على المسافر، لأنه يتخير بين تعيين إحدى الثلاث أو الصبح، و إذا اقتصر على الإطلاق فإطلاقه ثلاثى لا ثنائى.

قلت:لما لم ينطبق على حكمهما عبارته واحده اقتصر على بيان حكم المقيم و ترك حكم المسافر، لأنه يعلم بالمقاييسه بأدنى تأمل.

فإن قلت:كيف تقدير عبارته ليزول عنها الإجمال و الخفاء، و يندفع و هم المتوهمين فيها؟ قلت:تقديرها هكذا:و لو كان الإخلال السابق من طهارتين فى جملة طهارات يوم و الحال فى أدائها كما سبق صلّى أربعا، و المسافر ثلاثا، مراعىا للترتيب، بتقديم الصبح، و توسط المغرب بين الرباعيتين و الثنائيتين.

و الأقرب فى كيفية أداء كل من الرباعيتين و الثنائيتين، جواز الجمع بين إطلاق التيه و التعيين، بحيث يكونان معا، فيتعين عليه حينئذ أن يأتى برباعيه أو ثنائيه ثالثه، لأن إحداهما إذا عينت لم يكف الأخرى فى يقين البراءه، و يتخير الحاضر بين تعيين الظهر، أو العصر، أو العشاء، فائتها عين أطلق بين الباقيتين، مراعىا للترتيب الذى لا تتحقق البراءه إلا به.

و له كيفية أخرى فى أدائهما، و هى الإطلاق فيهما ثنائيا بين الرباعيات الثلاث، فيكتفى بالمرتين، و لا حاجه إلى الفريضة الثالثه، و منه يستفاد حكم المسافر، و الله أعلم.

قوله: (و لو كان الترك من طهارتين فى يومين).

هذه هى الصورة الرابعه، و تحقيقها: أن يكون الترك المذكور من طهارتين،

و الشك فى طهارات صلوات يومين، و هى تنقسم إلى أقسام ثلاثة، لأنه إما أن يعلم التفريق- أى: تفريق الطهارتين المختلفين فى اليومين-، أو يذكر جمعهما فى يوم، أو يجهل كلا من الجمع و التفريق.

و ربما أورد على العبارة عدم صدقها على غير الصورة الأولى، لأن معنى قوله:

(و لو كان الترك من طهارتين فى يومين) كونهما فى اليومين، فكيف يحتمل الجمع فى يوم أو الجهل بالجمع و التفريق؟ و جوابه أن العبارة- إذا نزلت على ما ذكرناه- تكون شاملة للأقسام الثلاثة حينئذ، و لا بعد فى ذلك مع مساعده المقام، و قد سبق فى العبارة ما ينبه على ما هنا، و هو قوله فى الصورة الثانية: (و لو كان الشك فى صلاة يوم).

القسم الأول: أن يذكر التفريق، فيجب أن يصلى بحسب حال اليومين، باعتبار وجوب التمام فيهما، أو القصر، أو بالتفريق، أو ثبوت التخيير، و صور ذلك عشر، و المصنف ذكر حكم واحده و أحال الباقي على ما سبق:

أ: أن يكون متما فيهما حتما، فيجب أن يصلى عن كل يوم ثلاث صلوات:

صبحا، و مغربا، و ربايعه، يطلق فيها ثلاثيا بين الظهر و العصر و العشاء، فيحصل له من كل ثلاث واحده.

ب: أن يكون مقصرا فيهما حتما، فيجب أن يصلى عن كل يوم صلاتين مغربا، و ثنائيه يطلق فيها ربايعا بين البواقي، ليحصل له من كل صلاتين واحده.

ج: أن يكون متما فى أحدهما حتما، مقصرا فى الآخر حتما، فيصلى ثلاثا و اثنتين، مرتبا بين اليومين إن علم السابق.

د: أن يكون متما فى أحدهما حتما، مخيرا فى الآخر، و يختار التمام، فكالأولى.

ه: الصورة بحالها و يختار القصر فكالثالثه.

و: أن يكون مقصرا فى أحدهما حتما مخيرا فى الآخر و يختار القصر، فكالثانيه.

ز: الصورة بحالها و يختار التمام، فكالثالثه.

ح: أن يكون مخيرا فيهما و يختار التمام، فكالأولى.

ط: الصورة بحالها و يختار القصر فيهما فكالثانيه.

و إن ذكر جمعهما في يوم و اشتبه صَلَّى أربعا.

و تظهر الفائدة في إتمام أحد اليومين، و تقصير الآخر حتما، أو بالتخير فيزيد ثنائه، و وجوب تقديم فائته اليوم على حاضرتة لا غير. ي: الصورة بحالها و يختار القصر في أحدهما و التمام في الآخر فكالثالثه، و ذلك كله بعد الإحاطه بما سبق ظاهر.

قوله: (و إن ذكر جمعهما في يوم و اشتبه-إلى قوله-لا غير).

هذا هو القسم الثاني من أقسام الصورة الرابعه، و تحقيقه: أن يذكر اجتماع الطهارتين المختلفتين في طهارات صلوات يوم من اليومين المذكورين، و يشبه اليوم المتروك فيه باليوم الآخر، و صوره العشر السالفه أيضا.

أ: أن يكون متما فيهما حتما، فيجب أن يصلى أربعا: صباحا، و رباعيتين بينهما المغرب.

ب: أن يكون مقصرا فيهما حتما، فيصلى ثنائيتين و المغرب بينهما.

ج: أن يكون متما في أحدهما حتما، مقصرا في الآخر حتما، فيصلى خمسا:

ثنائه يطلق (فيها) ثلاثيا بين الصبح، و الظهر، و العصر، ثم رباعيه يطلق فيها ثنائيا بين الظهر، و العصر، ثم مغربا، و رباعيه يطلق فيها بين العصر و العشاء، و ثنائه يطلق فيها بينهما و بين الظهر، مراعى هذا الترتيب فيما عطف ب(ثم)، لتوقف يقين البراءه عليه، فلو لم يبدأ بالثنائه لم يتحقق الترتيب بين الصبح و ما بعدها.

د: أن يكون متما في أحدهما حتما، مخيرا في الآخر و يختار التمام، فكالأولى.

ه: الصورة بحالها و يختار القصر، فكالثالثه.

و: أن يكون مقصرا في أحدهما حتما مخيرا في الآخر و يختار القصر، فكالثانيه.

ز: الصورة بحالها و يختار التمام، فكالثالثه.

ح: أن يكون مخيرا فيهما و يختار التمام فيهما، فكالاولى.

ط: الصورة بحالها و يختار القصر فيهما، فكالثانيه.

ي: الصورة بحالها و يختار التمام في أحدهما و القصر في الآخر، فكالثالثه.

إذا تقرر ذلك فهنا مباحث:

أ: إنما تكون صور هذه المسألة و التي قبلها عشرا مع استواء الأيام و تفاوتها في التمام، و القصر، و التخير، أما إذا كان الاستواء و التفاوت بالنسبة إلى الصلوات فان الصور تزيد على ذلك، و حكمها يعلم مما سبق.

ب: قد يقال: قول المصنف: (صلى أربعا) وقع جوابا للشرط - أعنى: قوله:

(و إن ذكر جمعهما) - فيجب أن يكون واردا على جميع الصور المندرجه تحته - و هي العشر السالفه - و ظاهر أنه ليس كذلك.

و يمكن أن يجاب: بأن المصنف اقتصر على بيان حكم التمام لأنه الغالب، و ذكر في الفائده حكم اجتماع القصر و التمام، بأن يضم إلى الأربع ثنائيه، و أحال حكم الباقي على النظر و التأمل، فإنه يظهر بأدنى تأمل، إذ لم يبق سوى حكم القصر، و هو ظاهر مما مضى.

ج: أشار بقوله: (و تظهر الفائده) إلى جواب سؤال مقدر، تقديره أى فائده لقولكم: (و اشتبه)؟ فإنه لا فارق بين صلوات كل من ليومين، ثم ان هذه متكرره لا فائده لذكرها لتقدم بيان حكمها في الصورة الثالثه.

أجاب - رحمه الله تعالى - : بأن فائده الاشتباه تظهر في ثلاثه مواضع، و بالتقييد بالاشتباه و بيان فائدته يخرج عن التكرار.

الأول من المواضع: أن يكون أحد اليومين تماما حتما و الآخر قصرا حتما، فقوله: (حتما) ينازعه كل من التمام و القصر، فهو إما مصدر حذف عامله، أو حال من أحدهما، و العامل فيه محذوف مدلول عليه بالمعنى، لأن الكلام في وجوب التمام و القصر، و أيهما جعلته حالا منه قدّرت حذفه، و حذف عامله من الآخر.

لكن في التعبير بالتمام و القصر - هنا - مناقشه لطيفه، لأن أحدهما قاصر و الآخر متعدد، فيجب تقدير العامل على وجه مختلف، و حكمه وجوب زياده ثنائيه على الأربع المذكوره في كلامه على ما بيناه فيما تقدم.

الموضع الثاني: أن يكون التمام أو القصر بالتخير، فالجار في قوله: (أو بالتخير) متعلق بمحذوف وجوبا، على أنه حال من التمام و التقصير و تحته صور ثلاث: أن يكونا معا مخيرا فيهما، أن يكون أحدهما تماما و الآخر مخيرا فيه، أن يكون أحدهما قصرا و الآخر

و لو جهل الجمع و التفريق صلّى عن كل يوم ثلاث صلوات، مخيرا فيه، كأنه قيل: أو بالتخير فيهما، أو في أحدهما، و قد تقدم حكم ذلك كله.

الموضع الثالث: وجوب تقديم فائته اليوم على حاضرتة على القول به، و ذلك فيما إذا حصل الاشتباه المذكور في وقت العشاء الآخرة من اليوم الثاني، فإنه يجب عليه:

ان كان مقيما- أن يصلى صباحا، و ربايعه مطلقه ثانيا بين الظهر و العصر قضاء فيهما، و مغربا مردده بين الأداء و القضاء، إذ على تقدير فواتها يحتمل أن يكون من يومه كما يحتمل أن يكون من أمسه، و ربايعه مطلقه ثانيا بين العصر قضاء، و العشاء أداء و قضاء، لما قلناه في المغرب و قول المصنف: (لا غير) معطوف على ما قبله: و بنى (غير) لقطعه عن الإضافة ظاهرا مع نيتها، و المضاف إليه ما دل عليه الكلام السابق، و التقدير: و تظهر فائده الاشتباه المذكور أيضا في وجوب تقديم فائته اليوم على حاضرتة على القول به كما هو رأى المصنف، فإنه قد يتفق ذلك في بعض الصور- و هو ما إذا تذكّر في وقت العشاء الآخرة من اليوم الثاني كما نبهنا عليه، و إن أهمله المصنف- لا غير، أى: لا على غير هذا القول.

و يحتمل أن يكون التقدير: تظهر فائده الاشتباه في هذه المواضع الثلاثة لا في غيرها، فعلى الأول يكون معطوفا على محذوف- و هو الذى قدرناه بقولنا: على القول به-، و على الثانى يكون معطوفا على ما دل عليه الكلام، و الأول ألصق بالمقام، و أوفق للمرام، فإنّ انحصار الفائده فى هذه الأمور لا- يترتب عليه غرض، بخلاف بيان موضع الفائده الثالثه، لأنها إنما تتم على القول المذكور، إذ لو قيل بالتوسعه المحضه فى فائته اليوم و غيرها لم يكن فرق بين كون الفائت من يومه أو أمسه، فيتطهر لإمكان كون الخلل من طهارته الأخيره، و يصلى المغرب و العشاء أداء لعدم يقين البراءه منهما، و يأتى بالباقي متى أراد، و على القول بالمضايقه المحضه تجب المبادره على كل حال و إن لم يتذكر إلا بعد فوات اليومين.

قوله: (و لو جهل الجمع و التفريق صلّى عن كل يوم ثلاث صلوات).

هذا هو القسم الثالث من الصوره الرابعه، و تحقيقه: أنه إذا جهل اجتماع الطهارتين المختلفين فى يوم واحد من اليومين، و تفريقهما فيهما فجوّز كلا من الأمرين، فإن كان مقيما صلى عن كل يوم ثلاث صلوات، لأنهما إن كانتا مجتمعتين فى يوم لزمه

و كذا البحث لو توضحاً خمسا لكل صلاة طهاره عن حدث، ثم ذكر تخلل حدث بين الطهاره و الصلاه و اشتبه.

و لو صَلَّى الخمس بثلاث طهارات، فان جمع بين الرباعيتين بطهاره صَلَّى أربعا صباحا و مغربا و أربعا مرتين، و المسافر يجتزي بشائيتين و المغرب بينهما و إلا- اكتفى بالثلاث. أربع، و إن كانتا متفرقتين لزمه ست، فمع الجهل يتوقف يقين البراءة على الإتيان بالأكثر، و إن كان مقصرا لزمه عن كل يوم اثنتان، و إن كان متما في أحدهما مقصرا في الآخر لزمه الإتيان بست: أربع عن أحدهما، و اثنتين عن الآخر، لإمكان اجتماعهما في يوم التمام، و كون المختل طهارتي الرباعيتين.

و إذا أفرد صلوات أحد اليومين عن الآخر، مراعيًا تقديم ما يجب للأول، مع تقديم الصبح فيه، و توسط إحدى المغربين بين الرباعيتين أو الشائيتين اللتين في اليومين، إن كان متما فيهما معا أو مقصرا، و بين الرباعيتين و الشائيتين معا إن كان متما في أحدهما مقصرا في الآخر، فقد حصل الترتيب على كل من تقديري الجمع و التفريق، و من هذا يظهر حكم التخيير بأقسامه، و كل ذلك- بعد معرفه ما سبق- معلوم.

قوله: (و كذا البحث لو توضحاً خمسا) (إلى قوله) (و الا اكتفى بالثلاث).

هنا مسألتان:

الأولى: لو توضحاً لكل صلاة وضوء مستقلا- أي: عن حدث- ثم ذكر أنه قد تخلل حدث بين بعض تلك الطهارات و صلواتها، و لم يعلمها بعينها، فان جميع ما تقدم من الصور، و الأحكام، و وجوب إعادة الطهاره آت هنا، لعدم الفرق بين الإخلال من الطهاره بعضو مع جفاف ما تقدم، و بين تخلل الحدث بينها و بين الصلاه.

الثانية: لو صلى الخمس بثلاث طهارات، فان جمع بين رباعيتين بطهاره، كأن صَلَّى الصبح بطهاره و الظهرين بثانيه و العشاءين بثالثه، أو الصبح بطهاره و الظهر بثانيه و الباقي بثالثه و نحو هذا، لم يتيقن البراءة بدون أن يصلّى أربعا لجواز فساد طهاره الرباعيتين. و يجب تقديم الرباعيتين معا على المغرب، و تأخيرهما عن الصبح و لو صَلَّى الصبح بطهاره، و الظهرين و المغرب بطهاره، و العشاء بطهاره، لجواز فساد الطهاره

ص: ٢٥٢

و تجب الطهاره بماء مملوك، أو مباح طاهر، و لو جهل غصبيه الماء صحت طهارته، و جاهل الحكم لا يعذر، الثانيه.

أما لو لم يجمع بينهما بطهاره فإنه يجزئه الثلاث، لأن أقصى ما يمكن فساد طهاره إحدى الرباعيات مع فريضه أخرى ثنائيه أو ثلاثيه، فيخرج عن العهده بالثلاث، و لو لم يعلم واحدا من الأمرين فلا بد من الأربع، لعدم يقين البراءه بدونه.

و عباره الكتاب مختله بالنسبه إلى هذا القسم، لاندراجة في قوله: (و إلا- اكتفى بالثلاث) نظرا إلى أن قوله: (فان جمع بين الرباعيتين). منزل على العلم بذلك، أى: فان علم أنه جمع إلى آخره، لامتناع وجوب صلوات أربع ظاهرا، و فى نفس الأمر بدون هذا العلم، فيكون قوله: (و إلا اكتفى بالثلاث) شاملا للقسم الثالث، فيحصل الاختلال.

و لو نزلت على وقوع ذلك- و إن لم يعلم- لزم الاختلال أيضا، لأن قوله: (و إلا اكتفى بالثلاث) معناه حينئذ: و إن لم يجمع بينهما بحسب الواقع اكتفى بالثلاث، سواء علم بذلك أم لا، و فى صوره جهل الحال لا بد من الأربع، و اللام- فى قوله: (فان جمع بين الرباعيتين)- للجنس. هذا إذا كان متما، فلو كان مقصرا، أو مخيرا فحكمه معلوم مما سبق.

فرع: وجوب الجهر و الإخفات فى مواضع التعيين، بالنسبه إلى جميع ما تقدم بحاله، أما فى مواضع الإطلاق فإنه يتخير بينهما، لعدم إمكان الجمع، و لا ترجيح.

قوله: (و تجب الطهاره بماء مملوك، أو مباح).

إن أريد بالمباح: المأذون فى استعماله شرعا- و هو معناه الأعم- أغنى عن ذكر مملوك، أو مباح الأصل خرج عنه بعض الأقسام، و هو ما أذن فيه مالكة لمعين، أو مطلقا، و لا ريب أنه يكفى فى الإباحه كونها بحسب الظاهر، إذ هو مناط التكليف، و قد سبق ذكر اشتراط إباحه مكان الطهاره فى أحكام الأوانى استطرادا، فلم يحتج إلى إعادته هنا.

قوله: (و جاهل الحكم لا يعذر).

المراد به: الحكم التكليفى المتعلق بالغصب، كتحریم التصرف فى المغصوب،

و لو سبق العلم فكالعالم.

المقصد الخامس: فى غسل الجنابه

اشاره

المقصد الخامس: فى غسل الجنابه، و فيه فصلان: أو الحكم الوضعى كبطلان الطهاره به، لأنه مخاطب بالتعلم على الفور، فتقصيره لا يعد عذرا.

قوله: (و لو سبق العلم فكالعالم).

فى هذه العبارة تسامح، لأن من سبق منه العلم عالم و إن طرأ عليه النسيان، لا كالعالم، و كأنه أراد بالعالم غير الناسى، و هذا القول من المصنف -أعنى: أن ناسى الغصب حال الطهاره كالعالم به- مبنى على أن الناسى مكلف، فيتوجه إليه النهى، لأن النسيان إنما عرض من تفريطه بقله التكرار الموجب للتذكار. و هو ضعيف، لامتناع تكليف الغافل، و سيأتى تمام الكلام على تكليف الناسى فى باب الصلاه، و الأصح عدم وجوب الإعادة، و إن كانت أحوط.

فرع: لو علم الجاهل بالغصب فى أثناء الطهاره، فإن بقى شىء لم يغسل امتنع الغسل بذلك الماء قطعاً، و إن استوفى الغسل، فهل يجوز المسح بذلك الماء؟ قيل:

نعم (١)، لأنه فى حكم التالف، و هو قوى، فإن التلف عاده موجب للبدل و لا يثبت العوض و المعوض لواحد، و لأنه لو تذكر لم يجب بمجرد تذكره جمعه عن الأعضاء بحسب الممكن، نظراً إلى العاده، و لا- يمنع صحه الصلاه وجود ذلك البلل، و إن كان الاجتناب أولى، و من الماء المغصوب ما استنبط من أرض مغصوبه، كما صرح به فى الذكرى (٢)، لا- الوقف العام إذا غير عن وضعه، أو استولى عليه شخص من المستحقين عدواناً، و إن أثم.

قوله: (المقصد الخامس: فى غسل الجنابه، و فيه فصلان).

كان حقه أن يجعل المقصد فى الغسل كما جعله فى الوضوء، لأن غسل الجنابه قسم من الغسل الذى هو نظير الوضوء، و كأنه لما تعددت أقسام الغسل، و انتشرت أحكام الأقسام أفرد كلا منها بمقصد يخصه.

ص: ٢٥٤

١- ١) نقل صاحب مفتاح الكرامه ١: ٣٠٣ [١] هذا القول عن الشيخ نجيب الدين.

٢- ٢) الذكرى: ١٢.

إشارة

الأول: في سببه و كفيته.

الجنابه تحصل

الجنابه تحصل للرجل و المرأه بأمرين: إنزال المنى مطلقاً، و صفاته الخاصه: رائحه الطلع، و التلذذ بخروجه، و التدفق. فان اشتبه اعتبر بالدفق و الشهوه، و تكفى الشهوه فى المريض، قوله: (الأول: في سببه و كفيته. الجنابه تحصل للرجل و المرأه بأمرين: إنزال المنى مطلقاً).

قد يقال: الفصل فى سبب الغسل، و الذى بينه هو سبب الجنابه. و يجب: بأن المراد، إنما هو بيان سبب الجنابه، لأن كون الجنابه سبب الغسل قد علم فيما سبق، فلم يحتج إلى إعادته، و لم يذكر المصنّف ما به تحصل الجنابه للخثى، و كان عليه أن يذكرها. و إنما تحصل الجنابه للخثى بإنزال الماء من الفرجين، لا من أحدهما خاصه، إلا مع الاعتياد، و بإيلاج الواضح فى دبرها دون الخثى، و لو أولج فى قبلها، فعند المصنّف يجب الغسل، صرح به فى التذكرة (1)، لصدق التقاء الختانيين، و فيه منع لجواز زيادته. و لو توالج الخثيان فلا شىء، و لو أولج واضح فى قبلها، و أولجت هى فى قبل امرأه، فالخثى جنب لامتناع الخلو عن الذكور و الأنوثة، و الرجل و المرأه كواجدى المنى فى الثوب المشترك.

قوله: (و صفاته الخاصه رائحه الطلع).

أى: طلع النخل، و قريب منه رائحه العجين، و ذلك ما دام رطباً، فإذا جف فرائحه بياض البيض.

قوله: (فان اشتبه اعتبر بالدفق و الشهوه).

هذه الصفات إنما تعتبر حال اعتدال الطبع، و هى متلازمه حينئذ، و لو تجرد عن بعضها، فإنما يكون لعارض، و حينئذ فوجود البعض - و إن كان هو الرائح و حدها -

ص: ٢٥٥

فإن تجرد عنهما لم يجب الغسل إلا مع العلم بأنه منى. و غيبوبه الحشفه فى فرج آدمى قبل أو دبر، ذكر أو أنثى، كاف، وقد نبه عليه فى المريض، فإن تجرد منيه عن الدفق لعارض -و هو ضعف القوه- غير قادح فى تعلق الحكم به.

و إنما ذكر فى الصفات التلذذ بخروجه، و هنا الشهوه، للإشعار بأنهما فى حكم صفة واحده، و ذلك لتلازمهما، فإذا ذكرت إحداهما فكأنما ذكرت الأخرى (١).

قوله: (فان تجرد عنهما).

الضمير يعود إلى كل من خاصتى المريض و الصيحيح، فإنهما اثنتان فى النوع، و إن كانت إحداهما متحده و الأخرى متعدده، و هو مرجع معنوى، كما فى قوله تعالى:

(وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ)، بعد قوله سبحانه (وَإِنْ كَانَ أَصِيحُّ أَحَبُّ الْأُمَيَّةِ لَطَالِمِينَ فَانْتَفَمْنَا مِنْهُمْ) (٢) فإن الضمير يرجع إلى القصتين، المدلول عليهما بما سبق.

و لا ينبغى حمل العبارة على غير ذلك، لأنه يقتضى عدم وجوب الغسل مع وجود الرائحة فقط، و هو باطل بغير خلاف لما قدمناه من تلازم الصفات إلا لعارض، فوجود بعضها كاف.

قوله: (لم يجب الغسل، إلا أن يعلم أنه منى).

و ذلك لأن الحكم تابع لخروج المنى، لا لوجود الصيغيات، فلو أحس بانتقال المنى فأمسك نفسه، ثم خرج بعده بغير شهوه و لا فتور تعلق به الوجوب.

قوله: (قبل أو دبر، ذكر أو أنثى).

كان حقه أن يقول: لذكر أو أنثى، لأن الفرج لا يكون ذكرا و لا أنثى، و الخلاف فى الدبر للأنثى و الذكر، و الأصح وجوب الغسل لغيبوبه الحشفه فيهما.

أما دبر المرأة، فلقول الصادق عليه السلام: «هو أحد المأتين، فيه الغسل» (٣)، و لفحوى قول على عليه السلام، فى الإنكار على الأنصار: «أ توجبون عليه

ص: ٢٥٦

١- ١) فى هامش نسخه «ح»: و يلوح من عبارته المصنّف ان المعتبر عند الاشتباه انما هو الدفق و الشهوه، دون باقى الصفات، و ليس بجيد. «منه مدّ ظله».

٢- ٢) الحجر ٧٩، ٧٨: ١٥. [١]

٣- ٣) الاستبصار ١: ١١٢ حديث ٣٧٣.

حتى أو مَيّت، أنزل معه أو لا، فاعلا أو مفعولا على رأى، ولا يجب فى فرج البهيمه إلاّ مع الانزال. الجلد و الرّجم، و لا توجبون عليه صاعا من ماء» (١)، و لنقل المرتضى الإجماع (٢)، و أما دبر الذّكر فلفحوى الإنكار السّابق، و لدعوى المرتضى الإجماع المرّكّب، باعتبار أن كل من أوجب الغسل بالغيوبه فى دبر المرأه، أو جبه فى دبر الذّكر، و كل من نفى نفى، فيلزم من إيجابه فى الأوّل إيجابه هنا، و لا يضّر قدح المحقّق بأنه لم يثبت (٣)، لأن الإجماع المنقول بخبر الواحد حجّه.

قوله: (حَيّ أو ميت).

أى: هذا التّغيب لحيّ أو مَيّت و إلا- لم يستقم، فان غيّب الحيّ فى المَيّت، أو استدخل آلته و جب الغسل على الأصح استصحابا للحكم الثّابت فى حال الحياه، و لصدق الختان، و كذا: لا فرق بين الطّائع و المكره، و النائم و المستيقظ للعموم.

قوله: (فاعلا أو مفعولا).

لا- يخفى، أن المَيّت مستثنى من هذا الحكم لانتفاء التّكليف فى حقّه، و لا يخفى أيضا ما فى هذه العبارة كلّها من التّكلف، و لو قال: بالغا أولا، لكان حسنا، لأن الصّبيّ و الصّبيه يتعلّق بهما حكم الحدث بالتّغيب المذكور، بالنسبه إلى البالغ و غيره، و إن لم يتعلّق بهما الوجوب و الحرمة، فيمنعهما الوليّ من نحو الصّلاه و المساجد، و يأمرهما بالغسل تمرينا، فيستبيحان ما يستبيحه البالغ، كالحدث الأصغر، و تجب الإعادة بعد البلوغ لانتفاء الشرعيه عن السّابق.

قوله: (و لا يجب فى فرج البهيمه، إلاّ مع الإنزال).

لا- نصّ للأصحاب بالإتيان فى فرج البهيمه، و قول بعض الأصحاب بالوجوب (٤) لا يخلو من ضعف، لعدم المستند، و حملة على المرأه قياس، و صدق الختان

ص: ٢٥٧

١- ١) التّهذيب ١: ١١٩ حديث ٣١٤.

٢- ٢) الناصريات: ٢٢٣. [١]

٣- ٣) المعتمر ١: ١٤٨.

٤- ٤) منهم: الشيخ الطوسى فى المبسوط ١: ٢٧٠، و ذهب إليه العلامه فى المختلف: ٣١ و أسنده إلى السيد المرتضى.

و واجد المنى على جسده أو ثوبه المختص به جنب، بخلاف المشترك. ممنوع، و حديث الأنصار (١)، لا دلالة له هنا، فان مقتضاه ثبوت الغسل في كل موضع يثبت فيه الجلد و الرّجم، لا مطلقا، لكن الوجوب أحوط.

قوله: (و واجد المنى على جسده، أو ثوبه المختصّ به جنب).

المراد بكونه مختصّا به: أن لا- يشركه فيه غيره على صورته الاجتماع فيه، و إن تعاقبا عليه، لا اختصاص الحكم بصاحب النوبه، و تحقيق ما هناك: أن من وجد على بدنه، أو ثوبه المذكور المنى المعهود، و لم يمتنع كونه منه و جب عليه الغسل و إن لم يتذكر احتلاما، لمقبوله سماعه عن أبي عبد الله عليه السّلام، في الرّجل يرى في ثوبه المنى بعد ما يصبح، و لم يكن رأى في منامه أنّه احتلم قال: «فليغتسل، و ليغسل ثوبه، و يعيد صلاته» (٢).

و اعتبر في إيجاب الغسل عدم امتناع كون المنى منه، إذ لو امتنع ذلك عادة، كأن وجد على ثوب صبي لا- يمكن احتلامه، بخلاف من يمكن احتلامه كمن بلغ اثنتي عشرة سنة، كما ذكره المصنّف في المنتهى (٣)، فإنه يحكم بكونه منه، و تلحقه أحكام الجنابه، و يحكم ببلوغه، و من هذا يعلم أن إطلاق العبارة لا بدّ من تقييده.

قوله: (بخلاف المشترك).

أى: فإنه لا- يجب الغسل على واحد من المشتركين بوجدان المنى، و يتحقّق الاشتراك بكونهما معا دفعه مجتمعين فيه، كالكساء الّذى يفرش، أو يلتحف به، و كذا لو تعاقبا عليه و جهل صاحب النّوبه، و لا- فرق في ذلك بين أن يكون وجدان المنى بعد القيام، أو قبله مع حصول الاشتباه، خلافا للشيخ (٤)، فان اعتبار الاشتراك عنده مشروط بوجدانه بعد القيام.

و إنّما لم يجب لامتناعه، فان إيجابه عليهما يقتضى إيجاب الغسل بغير سبب، للقطع ببراءة أحدهما، و لا يكون تكليف مكلف مقدمه لتكليف آخر، و لأن كلّ واحد منهما متيقّن للطهاره شاك في الحدث، و إيجابه على واحد معلوم البطلان أيضا، فلم يبق

ص: ٢٥٨

١- ١) التهذيب ١: ١١٩ حديث ٣١٤.

٢- ٢) الاستبصار ١: ١١١ حديث ٣٦٧.

٣- ٣) المنتهى ١: ٨٠.

٤- ٤) النهاية: ٢٠. [١]

و يسقط الغسل عنهما، و لكل منهما الائتمام بالآخر على اشكال، و يعيد كل صلاة لا يحتمل سبقتها. إلا السقوط، لكن يستحب لكل منهما الغسل الرفع، للقطع بأن أحدهما جنب، و ينويان الوجوب كما في كل احتياط، و لو علم المجنب منهما بعد ذلك فالوجه وجوب الإعادة.

قوله: (و لكل منهما الائتمام بالآخر على إشكال).

ينشأ من سقوط اعتبار هذه الجنابه في نظر الشارع، و لهذا يجوز لكل منهما اللبث في المساجد، و قراءة العزائم، و كلّ مشروط بالطهاره، و لأنّ كلّ منهما متيقّن للطهاره شاك في الحدث، و لأنّ صلاة المأموم متوقفه على صحّته صلاة الإمام ظاهراً، و هو ظاهر اختيار المصنّف في المنتهى (١) و في جميع الدلائل نظر، لمنع الصغرى في الأوّل، و الكبرى في الأخيرين.

و من أن سقوط بعض أحكام الجنابه إنّما كان لتعذر العلم بالجنب المستلزم للمحذور، و هو منتف في موضع النزاع، لتردد حال المأموم بين كونه جنباً، أو مؤتماً بجنب، و أيّما ما كان يلزم البطلان، و هذا مختار شيخنا الشهيد، و ولد المصنّف (٢)، و قطع به صاحب المعبر (٣) و هو الأقوى.

و ضابط ذلك أن كل فعل لا تتوقف صحّته من أحدهما على صحته من الآخر، و لو توقّف معيه صحّح منهما، و ما كان متوقفاً لابتناؤه عليه كصلاة المأموم، أو لكونه لا- يصحّ إلا معه كما في الجمعه إذا تم العدد بهما لا تصحّ المتوقّفه، ففي الأولى صلاة المأموم الّذى وقع له الاشتباه باطله خاصّه، و أمّا في الثّانية فلا تصحّ الجمعه أصلاً إذا علم الحال عند المصلين، و إلاّ فصلاه من علم خاصّه، و كذا العيد الواجبه، و ما عدا ذلك من دخولهما إلى المسجد دفعه، و قراءة تهما العزائم، و نحوه لا حجر فيه قطعاً، و إن توهمه بعض القاصرين (٤).

قوله: (و يعيد كلّ صلاة لا يحتمل سبقتها).

أى: يعيد واجد المنى على ثوبه، أو بدنه كلّ صلاة لا يحتمل سبقتها على

ص: ٢٥٩

١- ١) المنتهى ١: ٨١. [١]

٢- ٢) إيضاح الفوائد ١: ٤٦.

٣- ٣) المعبر ١: ١٧٩. [٢]

٤- ٤) قال السيد العاملي في مفتاح الكرامه ١: ٣١٠: (و [٣] ما وجدت من صرح به الا الصيمرى في كشف الالتباس).

و لو خرج منى الرجل من المرأه بعد الغسل لم يجب الغسل، إلا- أن تعلم خروج منيها معه، و يجب الغسل بما يجب به الوضوء. الاحتلام، فهذا من أحكام واجد المنى، و ما بينهما معترض، و يندرج فى ذلك ما علم سبقه، و ما شك فيه، فيعيد من آخر نومه لأصالة البراءه ممّا عداه، و أصاله صحّه ما فعله، و أصاله عدم تقدم المفسد.

و قال فى المبسوط: يعيد جميع الصّيلوات من آخر غسل رافع للحدث، (1) و كأنه ينظر إلى احتمال التقدّم فيوجب رعايه الاحتياط، و ليس بجيد لما تقدّم، إلا أن يحمل على تعقب التّومه الأخيره للغسل من غير فصل، أو على ما إذا لبس ثوبا و نام فيه، ثم نزع و صلى فى غيره أياما، ثم وجد المنى فيه على وجه لا يحكم بكونه من غيره، فان فى هذين الموضوعين يتخرّج الحكم على القولين معا.

هذا بالنسبه إلى الحدث، أمّا بالنسبه إلى الخبث فلم يتعرض اليه المصنّف، و حكمه و جوب إعاده ما بقى وقته من الصّيلوات المحكوم بتأخرها عن هذا الحدث لا ما خرج، بناء على إعاده الجاهل بالتّجاسه فى الوقت، و تصويره منفكا عن الحدث فى هذا الفرض دقيق.

قوله: (و لو خرج منى الرّجل من المرأه بعد الغسل لم يجب الغسل، إلا أن يعلم خروج مئتها معه).

لا- كلام إذا علمت أحد الأمرين من خروج مئتها معه و عدمه، إنّما الكلام فيما إذا شكّت، فظاهر العبارة عدم الوجوب، لأصالة البراءه و أصاله عدم الخروج، و قيل:

يجب (2) إذ الأصل فى الخارج من المكلف أن يتعلّق حكمه به إلى أن يتحقّق المسقط له، و لا- بأس به لما فيه من الاحتياط، و تحقق البراءه معه.

قوله: (و يجب الغسل بما يجب به الوضوء).

أى: بماء طاهر مملوك، أو فى حكمه.

ص: ٢٦٠

١- ١) المبسوط ١: ٢٨.

٢- ٢) قاله الشهيد فى الدروس: ٥.

و واجباته:التيه عند أول الاغتسال،و يجوز تقديمها عند غسل الكفّين مستدامه الحكم الى آخره،و غسل جميع بشره بأقل اسمه بحيث يصل الماء الى منابت الشعر و إن كثف،و تخليل كل ما لا يصل اليه الماء إلّا به،و تقديم الرأس،ثم الجانب الأيمن،ثم الأيسر، قوله: (و واجباته:التيه عند أول الاغتسال).

أى:مقارنه لأوله،إمّا استحبابا،كعند غسل الكفّين كما سبق فى الوضوء،أو وجوبا مضيّقا،و هو عند ابتداء غسل جزء من العضو الأوّل-أعنى:الرأس و الرقبه- و ربما أطلق على المجموع الرأس تغليبا،لأنّهما بمنزله عضو واحد،و لا ترتيب فى نفس الأعضاء،فلا حجر إذا نوى عند أى جزء كان من العضو الأوّل.

و استفاد من قول المصنّف:(و يجوز تقديمها عند غسل الكفّين)أن المراد بأول الاغتسال فى العبارة أول الشّروع فى غسل البدن،و ذكر المصنّف (١)و شيخنا الشّهد (٢)ما حاصله أن استحباب غسل اليدين هنا غير مقيّد بما سبق فى الوضوء.

قوله:(بحيث يصل الماء إلى منابت الشعر و ان كثف).

لأن الحكم هنا منوط بالبشره،أمّا الشعر فلا يجب غسله إلّا أن يتوقّف غسل البشره عليه كما سيأتى.

قوله:(و تخليل كل ما لا يصل إليه الماء إلّا به).

لو قال:و تخليل كل ما لا يصل الماء إلى البشره إلّا بتخليله كان أولى.

قوله:(و تقديم الرأس،ثم الجانب الأيمن،ثم الأيسر).

المراد بالرأس هنا:الرأس المعروف مع الرّقبه تغليبا،و لا ريب أن الحدّ المشترك يجب غسله مع كل عضو من باب المقدّمه،و ما كان من الأعضاء متوسّطا بين الجانبين-و هو العورتان و السّيره-فلا ترجيح لغسله مع أحد الجانبين على الآخر،بل يتخّير المكلف فى غسله مع أى جانب شاء،و غسله مع الجانبين أولى،و ليس من ذلك عظام الصّدر كما قد يتوهم،إذ ليست هذه أعضاء عرفا.

ص:٢٦١

١-١)قاله فى المنتهى ١:٨٥.

٢-٢)الذكرى:١٠٤.

فان نكس أعاد على ما يحصل معه الترتيب، ولا ترتيب مع الارتماس و شبهه. قوله: (و لا ترتيب مع الارتماس و شبهه).

شبه الارتماس: الاغتسال تحت المطر الغزير، و الميزاب، و لا يعد ذلك ارتماسا، لأن المراد به التغطى بالماء، أخذنا من الرمس، الذى هو التغطيه و الكتمان (١)، و فى سقوط الترتيب بهما معا خلاف بين الأصحاب، أظهره السقوط بالأوّل خاصّه، لصحيحتى زرارته، و الحلبي، عن أبى عبد الله عليه السلام: «إذا ارتمس الجنب فى الماء ارتماسه وحده أجزاء ذلك من غسله» (٢).

وجه الاستدلال أن الارتماسه الواحده عرفا لا تصدق مع المطر و الميزاب، و كذا مجرى الماء الضيق، بخلاف نحو النهر الواسع و الحوض، فإنّه يسقط الترتيب بالارتماس فيه كما قلناه.

و قيل: يترتب حكما، ففسّر بوجوب اعتقاد المغتسل الترتيب، و ربما فسّر بأن الغسل يترتب و إن لم يعتقد، و تظهر فائده التفسيرين فيمن وجد لمعه لم تغسل، فيعيد على الأوّل، و يغسلها على الثانى، و فى نادر الغسل مرتبا فيبرأ بالارتماس على الثانى دون الأوّل، كذا قال فى الذكري (٣).

و ربّما توهم بعض الطلبة، إن الارتماس عبارته عن شمول الماء البدن كلّه فى زمان واحد، بحيث يحيط بالأسافل و الأعالي جملة، كما توهمه عبارته الألفيه (٤)، و ليس بشيء، لأنّ المعتبر فى الارتماس ما دلّ عليه الحديث، و هو ارتماسه واحد عرفا، إذ لا يراد بالواحد و المدّفعه فى أمثال ذلك إلا المعنى العرفى، و لأن الارتماس شرّع تخفيفا كما يظهر من الأخبار (٥)، و هذا المعنى مبين للتخفيف مع تعدّده فى بعض المكلفين، و عبارات الأصحاب مشحونه بما ينافيه.

و بالجمله فهو أهون من أن نتصدّى لردّه، فإنّا لا نعلمه قولا لأحد من معتبرى

ص: ٢٤٢

١- ١) لسان العرب (رمس) ١: ١٠١: ٦.

٢- ٢) الكافي ٣: ٤٣ حديث ٥، [١] التهذيب ١: ١٤٨ حديث ٤٢٣، ٤٢٢، الاستبصار ١: ١٢٥ حديث ٤٢٤.

٣- ٣) الذكري: ١٠٢. [٢]

٤- ٤) الألفيه: ٣١.

٥- ٥) الكافي ٣: ٤٣ حديث ٥، [٣] التهذيب ١: ١٤٨ حديث ٤٢٣، ٤٢٢، الاستبصار ١: ١٢٥ حديث ٤٢٤.

و فى وجوب الغسل لنفسه أو لغيره خلاف. الأصحاب، و لا- يتوهم دلالة شىء من أصول المذهب عليه، و إنما الّذى يكفى المكلف أن يقارن بالتيه شيئاً من البدن، ثم يتبعه بالباقي منغمساً فى الماء، ثم تخلل ما لا بد من تخليله.

قوله: (و فى وجوب الغسل لنفسه أو لغيره خلاف).

طال التّشاجر بين متأخري الأصحاب فى أن غسل الجنابه هل هو واجب لنفسه، بمعنى أن حصول الجنابه كاف فى وجوبه، أم وجوبه كغيره من الطّهارات يتوقّف على وجوب الغايه الّتى تطلب لأجلها؟ فقال المصنّف (١) و جماعه (٢): بالوجوب، و قال المحقّق (٣) و جماعه (٤): بالثانى.

و الّذى يقتضيه النّظر، أنّ الطّهارة لم تطلب عند الشّارع إلّا للعباده المشروطه بها، كما ترشد إليه الآيه فى تصديرها بقوله جل اسمه: (إذا قمتم إلى الصّلاه فاغسلوا) (٥).

و يشهد له إطباق الأصحاب على ذلك فى باقى الطّهارات، و قطع النّظر عن جميع النظائر بمجرّد الحجج المحتمله بعيد عن انظار الفقهاء، و من ثم قال المحقّق فى المسائل المصريه:

إخراج غسل الجنابه من دون ذلك تحكّم بارد. و مما يؤيد ذلك، أن تضيّق وجوب الغسل و توسعته دائر مع تضيّق وقت تلك الغايات و توسعته، فإنه يشعر بأن وجوبها هو منشأ وجوبه.

و أمّا الدلائل من الجانبين، فمرجعها من جانب أصحاب القول الأوّل إلى تعليق الأمر بالغسل على حصول الجنابه، فى مثل قوله عليه السّلام: «إنّما الماء من الماء» (٦)، و قوله عليه السّلام: «إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل» (٧)، و قوله تعالى:

ص: ٢٤٣

١- ١) مختلف الشيعة: ٢٩، منتهى المطلب ١: ٩٣.

٢- ٢) منهم: ابن حمزه فى الوسيله: ٤٣، و ولد المصنّف فى إيضاح الفوائد ١: ٤٧.

٣- ٣) المعبر ١: ١٧٧، شرائع الإسلام ١: ١١.

٤- ٤) منهم: الشيخ فى المبسوط ١: ٤، و ابن إدريس فى السرائر: ٦.

٥- ٥) المائده: ٦. [١]

٦- ٦) صحيح مسلم ١: ٢٦٩ حديث ٨٠-٨١، سنن ابن ماجه ١: ١٩٩ باب ١١٠، سنن ابى داود ١: ٥٥ باب ٨٣.

٧- ٧) الكافي ٣: ٤٦ حديث ٢، [٢] التهذيب ١: ١١٨ حديث ٣١١، الاستبصار ١: ١٠٨ حديث ٣٥٩.

و تستحب المضمضه، و الاستنشاق، و الغسل بصاع، و إمرار اليد على الجسد، و تخليل ما يصل إليه الماء.

(وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنْبًا فَاطَّهَّرُوا) (١).

(و ربّما احتج بأن (الفاء) تقتضى التعقيب، كما وقع للشارح ولد المصنّف (٢)، و هو مردود، لأن المقتضى لذلك هو الفاء العاطفه، لا الواقعه فى جواب الشرط) (٣). و من جانب أصحاب القول الثانى، إلى استفاده تعليق الوجوب بوجوب الغايه من التعاطف الواقع فى الآيه، فإن الشرط المتقدم على الجملة يعمّها، خصوصا مع القطع بإرادته فى السّابق و اللاحق، و مفهوم الشرط حجّه عند الأكثر، و من مفهوم قوله عليه السّلام: «إذا دخل الوقت وجب الطهور و الصّلاه» (٤).

و ممّا يومئ إليه قول أبى عبد الله عليه السّلام و قد سئل عن المرأه الجنب يأتيها الحيض أ تغتسل؟: «قد جاء ما يفسد الصلاه فلا تغتسل» (٥).

و الحقّ أن الدلائل من الجانبين متقاربه، و نرجح الثانى بما ذكرناه من المؤيدات منضمّا إلى أصل البراءه المقتضى لعدم الوجوب قبل الوقت، على أن الإطلاقات الواقعه فى الأحاديث الأولى معارضه بالإطلاقات فى غير الجنابه، مثل قوله عليه السّلام: «فمن نام فليتوضأ» (٦)، قال فى الذّكرى: الأصل فى ذلك أنّه لما كثر علم الاشتراط أطلق الوجوب و غلب فى الاستعمال (٧) فعلى هذا المفتى به هو القول الثانى.

و تظهر فائده القولين فيما إذا اغتسل برىء الذّمه من مشروط بالغسل، فإنه ينوى الوجوب على الأوّل، و الندب على الثانى.

قوله: (و إمرار اليد على الجسد).

أى: ذلكه، و قيل بوجوبه، و هو ضعيف.

ص: ٢٦٤

١- (١) المائده: ٦. [١]

٢- (٢) إيضاح الفوائد ٤٧: ١.

٣- (٣) ما بين الهالين ساقط من نسخه «ع».

٤- (٤) الفقيه ٢٢: ١ حديث ٦٧.

٥- (٥) الكافي ٣: ٨٣ حديث ١، [٢] التهذيب ١: ٣٧٠ حديث ١١٢٨.

٦- (٦) سنن ابن ماجه ١: ١٦١ حديث ٤٧٧، مسند أحمد ١: ١١١، سنن البيهقى ١: ١١٨، و فى جميع المصادر: (العين وكاء السه فمن نام فليتوضأ).

٧- (٧) الذّكرى: ٢٣. [٣]

و الاستبراء للرجل المنزل بالبول، فان تعذر مسح من المقعده إلى أصل القضيب ثلاثاً، و منه الى رأسه كذلك، و ينتره ثلاثاً.

الفصل الثاني: في الأحكام

إشاره

الفصل الثاني: في الأحكام يحرم على الجنب قبل الغسل الجلوس في المساجد، قوله: (و الاستبراء للرجل المنزل بالبول).

احترز بالرجل عن المرأة، فلا استبراء عليها على الأصح، لعدم اتحاد مخرج البول و المنى بالنسبه إليها، و بالمنزل عن غيره، فلا يتعلق به ذلك الحكم، لأن البول لإخراج بقايا المنى التي في المخرج.

إذا تقرر ذلك، فقد قال جمع من الأصحاب بالوجوب (١) و هو أحوط، لأن فيه محافظه على الغسل من جريان المبطل عليه، و موافقه لقول معظم الأصحاب.

قوله: (فان تعذر).

يشهد لهذا الأخبار الداله على الاجتزاء بالاجتهاد (٢) في عدم إعاده الغسل، فقد نزلها جمع من الأصحاب (٣) على ما إذا لم يتأت البول للمغتسل، جمعا بينها و بين غيرها.

قوله: (الفصل الثاني في الأحكام: يحرم على الجنب قبل الغسل الجلوس في المساجد).

قيل: قوله: (قبل الغسل) مستدرك، و أوجب بأمور:

الأول: أقواها أنه جنب بعد الغسل حقيقه عندنا، و التحريم إنما هو قبله.

الثاني: أنه يعلم ما يستباح بالغسل، فيجوز أن ينوى.

الثالث: بقاء التحريم ما بقى جزء بغير غسل.

و يردّه إن المتبادر من قوله: (قبل الغسل) ما قبل الإتيان بشيء منه، فيفهم منه زواله بالشروع فيه، و لو سلم دلالته على ما قبل إتمامه فهما متصادقان، فجمعهما لا فائده فيه.

ص: ٢٦٥

١ - ١) منهم: الشيخ المفيد في المقنعه: ٦، و الشيخ الطوسي في المبسوط ١: ٢٩، و الاستبصار ١: ١١٨، باب ٧٢، و ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٩٢، و سلار في المراسم: ٣١.

٢ - ٢) انظر: التهذيب ١: ١٤٥، حديث ٤١١-٤١٢، الاستبصار ١: ١١٩، حديث ٤٠٤-٤٠٥.

٣-٣) منهم: ابن حمزه في الوسيله: ٣٥ و سآلآر في المراسم: ٣٢.

و وضع شىء فيها، و الاجتياز فى المسجد الحرام و مسجد النبى عليه السلام.

و لو أجنب فيهما تيمم واجبا للخروج منهما، و يجب أن يقصد أقرب الأبواب إليه. و يحرم عليه قراءة العزائم و أبعاضها حتى البسمله إذا نواها منها، و قوله: (الجلوس فى المساجد) كان ينبغى أن يقول: اللبث فى المساجد مطلقا، لأن التحريم ليس مقصورا على الجلوس فيها، و الظاهر أنه يلحق باللبث التردد فى المسجد، لأن الجواز مقصور على الاجتياز فى غير المسجدين، و التردد لا يعدّ اجتيازاً.

قوله: (و وضع شىء فيها).

أى: فى المساجد، و هو أصح القولين، لورود النص بالنص بالمنع منه (١)، و قيل: أنه مكروه (٢)، و قيل: إنما يحرم إذا استلزم اللبث (٣)، و هو فى الحقيقة راجع الى عدم تحريم الوضع.

قوله: (و يجب أن يقصد أقرب الأبواب إليه).

المراد به: بعد التيمم، فلو كان التراب فى موضع آخر بعيد عن الباب، فالظاهر أنه يتيمم به و يخرج، لإطلاق النص بالتيمم (٤).

قوله: (و يحرم عليه قراءة العزائم و أبعاضها، حتى البسمله إذا نواها منها).

البعض المقروء إما أن يكون بعضاً لا يعدّ إلا من العزيمة، لانتفاء مشاركتها غيرها فى ذلك البعض، أو لا يكون كذلك، و على التقديرين فإما أن ينوى به كونه من العزيمة، أو ينوى عدم كونه منها، أو لا ينوى شيئاً، فهذه صور ست.

فمع النية للعزيمة يحرم مطلقاً، و مع نية غيرها أو عدم النية بالكليّة لا يحرم المشترك، أمّا غيره فيحرم فى الثانى للصدق، و فى الأوّل تردّد ينظر فيه الى أن القرآن

ص: ٢٦٦

١- ١) علل الشرائع ١: ٢٨٨ باب ٢١٠ حديث ١.

٢- ٢) القائل سلار فى المراسم: ٤٢.

٣- ٣) قاله ابن فهد فى المقتصر فى شرح المختصر، كما فى مفتاح الكرامه ١: ٣٢٤. [١]

٤- ٤) الكافى ٣: ٧٣ حديث ١٤، التهذيب ١: ٤٠٧ حديث ١٢٨٠.

و مسّ كتابه القرآن، و ما عليه اسم الله تعالى أو أسماء الأنبياء أو الأئمة عليهم السلام، يخرج عن كونه قرآنا بالتيه، و سيأتي مثله- ان شاء الله تعالى- في باب التكلم بالقرآن في الصلاه لإفهام الغير.

فرع: لو تكلم ببعض كلمه من العزيمه ناويا ذلك، فان عرض له في خلال النطق بها سكوت و قد أراد النطق بها فلا شبهه في التحريم، أمّا لو قصد النطق ببعض ففي تحريمه تردد من أنه بعض للقرآن فيحرم، و من إمكان القدح في كونه بعضا، لأن بعضيته للقرآن إنّما هو حال كونه بعض الكلمه، و ذلك غير متحقق في الفرض.

قوله: (و مسّ كتابه القرآن).

المراد بكتابه القرآن: صور الحروف، و منه نحو التشديد، و المدّ، و هل الاعراب كذلك؟ فيه وجهان. و هل المراد بصور الحروف مطلق رقمها أم الرقوم المقرّره في رسم المصحف، و في علم الخطّ، حتّى لو كان شيء يكتب بالألف فكتب بغيره، أو بالعكس، أو كان حرف لا يكتب أصلا فكتب لا يحرم مسه؟ وجهان أيضا.

و يعرف كون المكتوب قرآنا أو اسم الله أو نبي أو إمام بكونه لا يحتمل إلا ذلك كآيه الكرسي و نحو ذلك، و بالتيه، و إن كان المكتوب مع قطع النظر عن التيه محتملا. و إن انتفى الأمران و احتمل فلا تحريم.

ثم المراد بالمسّ: الملاقاه بجزء من البشره، أمّا الشعر و السن فلا، لعدم صدق اسم المس عليها عرفا، و في الظفر تردد.

قوله: (و ما عليه اسمه تعالى).

على ظاهر العبارة مؤاخذه، لأن الحرام مس اسمه تعالى لا مسّ ما عليه الاسم، و إن كان ظاهر الزوايه كذلك (1)، إذ لو حرم يحرم مسّ ما عليه القرآن بطريق أولى، و أصحابنا لا يقولون به.

و تلحق به أسماء الأنبياء، و الأئمة عليهم السلام عند الأكثر (2)، و المصنّف في

ص: ٢٦٧

١- (١) التهذيب ١: ١٢٦ حديث ٣٤٠، الاستبصار ١: ١١٣ حديث ٣٧٤.

٢- (٢) منهم: بن حمزه في الوسيط: ٤٥، و [١] ابن البراج في المهذب ١: ٣٤، و الشهيد في اللمعه: ٢٠. [٢]

و يكره الأكل و الشرب إلا بعد المضمضه و الاستنشاق، و النوم إلا بعد الوضوء، و الخضاب المنتهى بعد أن حكى عن الشيخين التحريم، قال: إنه لم نجد به حديثاً مروياً (١)، فمال إلى الكراهيه، و التحريم أظهر، لأن للاسم حظاً من المسمى، و لمناسبه التعظيم، و لموافقه كبار الأصحاب.

قوله: (و الأكل و الشرب إلا بعد المضمضه و الاستنشاق).

لورود النهى عنهما قبل ذلك (٢)، قال ابن بابويه: إنه يخاف عليه البرص (٣) قال: و روى «إن الأكل على الجنابه يورث الفقر» (٤)، و فى بعض الأخبار النهى عنهما ما لم يتوضأ (٥)، و فى صحيح زراره، عن أبى جعفر عليه السّلام غسل اليدين و المضمضه و الوجه، ثم يأكل و يشرب (٦)، و فى حديث عن أبى عبد الله عليه السّلام الأمر بغسل يده، و أن الوضوء أفضل (٧)، و الظاهر أنه لهذا الاختلاف قال المحقق فى الشرائع:

و تخف الكراهيه بالمضمضه و الاستنشاق (٨)، و ظاهر كلام الأكثر أنها تزول، و لا بأس به، و ما زاد فى الأخبار منزل على الأفضل.

و ينبغى أن يراعى فى الاعتداد بهما عدم تراخى الأكل و الشرب عنهما كثيراً فى العاده، بحيث لا يبقى بينهما ارتباط عاده، و تعدد الأكل و الشرب، و اختلاف المأكول و المشروب لا يقتضى التعدد إلا - مع تراخى الزمان، لصدق الأكل و الشرب على المتعدّد، باعتبار كونهما مصدرين.

قوله: (و الخضاب).

الخضاب: ما يتلوّن به من حناء و غيره، و قد اختلفت الأخبار فى الخضاب

ص: ٢٤٨

١- (١) المنتهى ١: ٨٧، و انظر المبسوط ١: ٢٩. [١]

٢- (٢) الكافي ٣: ٥٠، حديث ١٢، ١، [٢] التهذيب ١: ١٢٩، حديث ٣٥٧، ٣٥٤، و للمزيد راجع الوسائل ١: ٤٩٥، باب ٢٠. [٣]

٣- (٣) الفقيه ١: ٤٧.

٤- (٤) الفقيه ١: ٤٧، حديث ١٧٨.

٥- (٥) الفقيه ١: ٤٧، حديث ١٨١.

٦- (٦) الكافي ٣: ٥٠، حديث ١، [٤] التهذيب ١: ١٢٩، حديث ٣٥٤.

٧- (٧) التهذيب ١: ٣٧٢، حديث ١١٣٧.

٨- (٨) شرائع الإسلام ١: ٢٧. [٥]

و قراءه ما زاد على سبع آيات، و تشتد الكراهيه فيما زاد على سبعين، و تحرم التوليه اختيارا.

و تكره الاستعانه، و يجوز أخذ ماله في المسجد، و الجواز فيه.

للجنب، ففي بعضها النهى عنه (١)، و في بعض نفى البأس عنه (٢)، فالجمع بينهما بالكراهيه متعين، لثلا يطرح شيء منها.

و كذا يكره للمختضب أن يجنب ما لم يأخذ الخضاب مأخذه، فإن أخذ مأخذه فلا بأس، و قد وقع التصريح بالحكمين في بعض الأخبار (٣).

قوله: (و قراءه ما زاد على سبع آيات).

حكى في الذكرى عن ابن البراج أنه منع من قراءه ما زاد على سبع آيات، قال: و عن سائر في الأبواب تحريم القراءه مطلقا (٤)، و احتاط في المبسوط بمنع ما زاد على سبع آيات أو سبعين (٥)، لروايتي زرعه و سماعه (٦)، و هما ضعيفتان بالقطع، و بأن زرعه و سماعه واقفيان، و المعتمد جواز ما عدا العزائم، و كراهه ما زاد على سبع، و الظاهر أن تكرير السبع غير مكروه، و لا فرق بين الآي الطويله و القصيره.

قوله: (و تكره الاستعانه).

المراد بها: طلب المعونه على إيجاد حقيقه الغسل، بنحو صب الماء لا بنحو إحضاره.

قوله: (و يجوز أخذ ماله في المسجد).

تدل عليه صحيحه عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته

ص: ٢٦٩

١- ١) التهذيب ١: ١٨١، حديث ٥١٩، ٥١٨، الاستبصار ١: ١١٦، حديث ٣٨٧، ٣٨٦.

٢- ٢) الكافي ٣: ٥١، حديث ٩، ١٢، التهذيب ١: ١٨٢، ١٨٣، حديث ٥٢٥، ٥٢٤، الاستبصار ١: ١١٦، حديث ٣٨٩، ٣٩٠.

٣- ٣) دل على الحكم الأول ما في التهذيب ١: ١٨١، حديث ٥١٨، الاستبصار ١: ١١٦، حديث ٣٨٦، ٣٨٧، و دل على الثاني ما في

الكافي ٣: ٥١، حديث ٩، ١٢، التهذيب ١: ١٨٢، ١٨٣، حديث ٥٢٥، ٥٢٤، الاستبصار ١: ١١٦، حديث ٣٨٩، ٣٩٠.

٤- ٤) الذكرى: ٣٤، [١] و انظر: المهذب ١: ٣٤.

٥- ٥) المبسوط ١: ٢٩، [٢]

٦- ٦) التهذيب ١: ١٢٨، حديث ٣٥١، ٣٥٠، الاستبصار ١: ١١٤، حديث ٣٨٣.

أ: الكافر المجنب يجب عليه الغسل

أ: الكافر المجنب يجب عليه الغسل، و شرط صحته الإسلام، و لا يسقط بإسلامه، و لا عن المرتد. و لو ارتد المسلم بعد غسله لم يبطل.

ب: يحرم مس المنسوخ حكمه خاصة

ب: يحرم مس المنسوخ حكمه خاصة دون المنسوخ تلاوته خاصة. عن الجنب و الحائض يتناولان من المسجد المتاع يكون فيه، قال: «نعم، و لكن لا يضعان في المسجد شيئاً» (١).

قوله: (الكافر المجنب يجب عليه الغسل، و شرط صحته الإسلام، و لا يسقط بإسلامه، و لا عن المرتد).

و جوب الغسل على الكافر الأصلي كغيره، و كذا سائر التكاليف، فإذا أسلم سقط عنه أحكام التكليف مثل الصلاة، و الصوم، و الزكاه، و الكفارات، أمّا نحو التجاسه و الحدث الأكبر و الأصغر، فإن مانعتها باقيه لوجود المانع، و الإسلام إنّما يسقط نحو ما ذكرناه، فيخاطب بالغسل و الوضوء و إزاله التجاسه لما يتجدد من الصلاه.

فلو أسلم في غير وقت صلاه لم يكن عليه شيء من ذلك، لأن الغسل و الوضوء و الإزاله لا يجب شيء منها في نفسه، و على ما يراه المصنّف من أنّ غسل الجنابه واجب لنفسه يتخرج الوجوب، و لا يسقط بإسلامه، لوجود المقتضى له و هو الحدث في كلّ زمان، إلى أن يحصل الرفع له. و لو اتفق إسلامه في وقت الصلاه فوجوب الغسل و الصلاه ثابت في حقّه على القولين.

أمّا المرتد فإنّ تكليفه في حال ردّته و بعد عوده إلى الإسلام بحاله، لأنه مأخوذ بأحكام الإسلام على كلّ حال، سواء كانت ردّته عن فطره، أو ملّه.

قوله: (يحرم مس المنسوخ حكمه خاصه، دون المنسوخ تلاوته خاصه).

التقييد ب«خاصه» في المسألتين يقتضى أن تكون الصور ثلاثاً، و اعتبار النسخ يعشر بصوره رابعه: المنسوخ حكمه و تلاوته، المنسوخ حكمه دون تلاوته، و عكسه، ما لم ينسخ حكمه و لا تلاوته.

١-١) الكافي ٣:٥١ حديث ٨ [١] التهذيب ١:١٢٥ حديث ٣٣٩.

و يمكن أن يجاب بأن ذكر الاستبراء يعين كون المراد المنزل، لما أسلفه من اختصاص الاستبراء به، و حينئذ فالمغتسل -و قد أنزل- لو وجد بللا مشتبها بعد الغسل لا يلتفت إن كان قد بال و استبرأ، فلا يجب عليه إعادة الغسل، و لا فعل الوضوء اتفاقاً، لانتفاء المقتضى، و لما روى عن أبي عبد الله عليه السلام بعدّه طرق من عدم إعادة الغسل لمن بال قبله (١).

و ما روى من أن البلل المشتب بعد الاستبراء لا يكون بولا ينفي الوضوء (٢)، و لو انتفى الأمران أعاد الغسل، لأن الظاهر أن الخارج منى، إذ الغالب تخلف أجزاء منه فى المخرج، و ظاهر أن خروجه موجب للغسل، و تدلّ عليه عدّه أخبار (٣).

و فى بعض الأخبار الاكتفاء بالوضوء (٤)، و يظهر من كلام الصيّدوق اختياره (٥)، و يشكل بأنّ الظاهر أن الخارج منى، و جميع الأصحاب على خلافه، و فى بعضها إطلاق عدم الإعادة (٦)، و حملها الأصحاب على من تعدّر منه البول فاجتهد، و فى بعضها عدم إعادة النّاسى (٧)، و احتمله الشيخ (٨) و هو مشكل، فإن الأسباب لا يفترق فيها النّاسى و العامد.

و لو بال و لم يجتهد فعليه الوضوء، لأن البول يدفع أجزاء المنى المتخلفه فيزول احتمالها، بخلاف بقايا البول، و قد رواه معاوية بن ميسره عن أبي عبد الله عليه السلام (٩)، و محمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (١٠). و لو اجتهد و لم يبل، فإن

ص: ٢٧٢

١- (١) الكافي ٣: ٤٩ حديث ٢، [١] الفقيه ١: ٤٧ حديث ١٨٦، التهذيب ١: ١٤٣ حديث ٤٠٨، ٤٠٥ و للمزيد راجع الوسائل ١: ٥١٧ باب ٣٦.

٢- (٢) الكافي ٣: ٤٩ حديث ٢، التهذيب ١: ١٤٣، ١٤٤ حديث ٤٠٨-٤٠٥، الاستبصار ١: ١١٩ حديث ٤٠٠-٤٠٣.

٣- (٣) الكافي ٣: ١٩ حديث ١، التهذيب ١: ٢٧ حديث ٧١، ٧٠.

٤- (٤) الكافي ١: ٤٩ حديث ٤، الفقيه ١: ٤٧ حديث ١٨٦، ١٨٧، التهذيب ١: ١٤٤ حديث ٤٠٨، ٤٠٦، الاستبصار ١: ١١٨ باب وجوب الاستبراء.

٥- (٥) المقنع: ١٣.

٦- (٦) التهذيب ١: ١٤٥ حديث ٤١٢، ٤١١، الاستبصار ١: ١١٩ حديث ٤٠٥، ٤٠٤.

٧- (٧) التهذيب ١: ١٤٥ حديث ٤١٠، ٤٠٩، الاستبصار ١: ١٢٠ حديث ٤٠٧، ٤٠٦.

٨- (٨) التهذيب ١: ١٤٥.

٩- (٩) التهذيب ١: ١٤٤ حديث ٤٠٨، الاستبصار ١: ١١٩ حديث ٤٠٣.

١٠- (١٠) التهذيب ١: ١٤٤ حديث ٤٠٧، الاستبصار ١: ١١٩ حديث ٤٠٢.

كان متمكناً من البول أعاد الغسل قطعاً، وإلا فوجهان:

أحدهما: الإعادة، لعدم تأثير الاجتهاد في إخراج أجزاء المنى المتخلفة، وعموم الأخبار بإعادة من لم يبيل (١)، وعدم إمكان البول لا يزيل حكم الخارج.

و الثاني: عدم إعادته واحد من الوضوء و الغسل، لعدم العلم بكون الخارج متياً، وأصاله البراءة، و إيجاب الإعادة فيما تقدم للدليل لا يقتضى الوجوب هنا و لفتوى الأصحاب، و حملهم ما ورد من عدم إعادته من لم يبيل على من تعذر منه البول، و هو الأظهر، و به أفتى شيخنا (٢)، و يلوح من عبارته المصنّف هنا، حيث قال: (و الاستبراء بالبول فان تعذر مسح). و توقف في المنتهى (٣).

إذا تقرر ذلك، فتقييد المصنّف البلبل بكونه مشتبهاً يحترز به عن المعلوم كونه متياً فيجب الغسل، أو بولا فيجب الوضوء، أو غيرهما فلا شيء في جميع الأحوال.

و قوله: (لم يلتفت) إن حمل على عدم إعادته الغسل بالعناية- أى: لم يعد الغسل إن كان قد بال- صحت العبارة، و إن لم تكن داله على إعادته الوضوء بترك الاستبراء، إلا أن يقال: قد علم هذا مما سبق في باب الاستنجاء.

و كذا قوله: (أو استبرأ) إذا حمل على تعذر البول- كما يشعر به ما تقدم من كلامه في الاستبراء بالبول- لم يبق على العبارة مؤاخذه، إذ التقدير حينئذ: لو وجد بللا مشتبهاً لم يعد الغسل إن كان قد بال، أو استبرأ مع تعذر البول، و إعادته الوضوء في الأول دون الثاني معلومه مما سبق، و لو بال و استبرأ فلا شيء بطريق أولى.

و قوله: (و إلا أعاد الغسل) معناه: لو لم يبيل و لم يستبرئ عند تعذر البول، أو استبرأ مع إمكانه أعاد الغسل.

و قوله: (دون الصلاة الواقعة قبل الوجدان).

إشارته إلى أن الخارج حدث جديد، لأن انتقال المنى عن محله الأصلي غير

ص: ٢٧٣

١- ١) الكافي ٣: ٤٩، الفقيه ١: ٤٧، حديث ١٨٧، ١٨٦، التهذيب ١: ١٤٣، حديث ٤٠٨، ٤٠٥، الاستبصار ١: ١١٨، باب وجوب الاستبراء.

٢- ٢) الذكرى: ١٠٣.

٣- ٣) المنتهى ١: ٩١-٩٢. [١]

د: لا موالاه هنا: نعم يشترط عدم تجدد حدث أكبر أو أصغر

د: لا موالاه هنا: نعم يشترط عدم تجدد حدث أكبر أو أصغر، فإن تجدد أحدهما في الأثناء أعاد فيهما على الأقوى. موجب للغسل عندنا و إن صار في الاحليل، إنما الحدث خروجه كسائر الأحداث سواء الرجل و المرأة، و نقل بعض علمائنا القول بوجوب إعادته الصلوة أيضا (١)، و هو مذكور في حديث محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يخرج بعد ما اغتسل من إحليله شيء قال: «يغتسل و يعيد الصلوة» (٢)، و هو منزل على وقوع الصلوة بعده، توفيقا بينه و بين غيره.

قوله: (لا موالاه هنا).

أى: بمعنيها السابقين في الوضوء، أعنى المتابعه و مراعاة الجفاف، و هو مذهب جميع الأصحاب، و رواه في الكافي و التهذيب عن علي عليه السلام (٣) و هذا بالنظر إلى نفس الغسل، أما إذا حصل مقتضى لوجوبها فإنها تجب، كما إذا نذرها فإن نذرها ينعقد لاستحبابها، و كذا لو ضاق الوقت، أو توقع فقد الماء إذا كان الغسل واجبا لاشتغال الذمه بمشروط به عندنا، و مطلقا عند آخرين.

و هل تجب إذا خاف فجأه الحدث كما في السلس و المبطون؟ يبنى على وجوب الإعادة بتخلل الحدث الأصغر، و سيأتي تحقيقه، أما إذا خاف فجأه الأكبر، فتجب محافظته على سلامه العمل من الإبطال مع احتمال العدم، إذ الإبطال غير مستند إليه، نعم يجب الاستئناف.

و لو كان الحدث الأكبر مستمرا اشترط لصحة الغسل الاتباع، لعدم العفو عما سوى القدر الضروري، و كذا القول في الوضوء.

قوله: (نعم، يشترط عدم تخلل حدث أكبر أو أصغر، فإن تجدد أحدهما في الأثناء أعاد فيهما على الأقوى).

الخلاص إنما هو في تخلل الأصغر، إذ لا كلام في أن تخلل الأكبر موجب

ص: ٢٧٤

١- ١) نقله ابن إدريس في السرائر: ٢٣.

٢- ٢) التهذيب ١: ١٤٤، حديث ٤٠٧، الاستبصار ١: ١١٩، حديث ٤٠٢.

٣- ٣) الكافي ٣: ٤٤، حديث ٨، و التهذيب ١: ١٣٤، حديث ٣٧٢.

للغسل، إلا أنه إذا اختلف في بعض المجموع فقد اختلف في المجموع من حيث المجموعيّه.

و اعلم أن قوله سابقا: (لا- موالاه هنا) لما أشعر بجواز تخلل ما ليس من أفعال الغسل بينها، استثنى من ذلك تخلل الحدث بقوله: (نعم يشترط.)، فان «نعم» في مثل هذا التركيب تفيد معنى الاستدراك و الاستثناء بحسب الاستعمال، و للأصحاب في وقوع الحدث الأصغر خلال الغسل ثلاثة أقوال:

أحدها: الإعادة، ذهب إليه المصنّف، و جماعه من الأصحاب (1)، محتجين بأن الأصغر لو وقع بعد الغسل بكماله أبطله، فأبعاضه أولى بالبطان فيعيده، و معلوم بطلان الأولى، فإن الغسل لا يبطل بالحدث، و إنّما تزول الإباحه فيجب للطهاره الصّغرى، و لو بطل لوجب إعادته، و المنع متوجّه إلى الثانيه، إذ من جملتها محل النزاع، و لو سلمت فاللازم هو فعل الوضوء لا الإعادة.

و احتج السّارح بأنه قد أبطل تأثير ذلك البعض في الإباحه، و كلما أبطل تأثيره في الإباحه أبطل تأثيره في رفع الحدث (2) و ليس بشيء، لأن الإباحه التي ادعى إبطالها، إن أراد بها الإباحه المترتبة على رفع الأ-كبر فممنوع، فكيف يبطل الأصغر المؤثر في الأكبر؟ و إن أراد بها المترتبة على رفع الأصغر، فالغسل ليس رافعا للأصغر، لأن رافع الأصغر إنّما هو الطهاره الصّغرى، باتفاق جميع الأصحاب، و مع الجنابه يمتنع فعلها، و يسقط حكم الحدث الموجب لها.

و احتج في الذكري بأن الحدث لا يخلو عن أثر ما مع تأثيره بعد الكمال، و الوضوء ممتنع في غسل الجنابه (3).

و ضعفه ظاهر، فإن أثر الحدث الأصغر لا يظهر ما دام الأكبر موجودا، و ما لم يتم الغسل، فالحدث بحاله، و لو سلم فلم لا يكون أثره هنا كأثره قبل الشروع في الغسل؟ قال فيها: و قد قيل: مروى عن الصادق عليه السّلام في كتاب عرض المجالس للصدوق (4). و مثل هذه الروايه لا اعتبار بها في الاستدلال.

ص: ٢٧٥

١- ١) منهم: والد الصدوق في الفقيه ١: ٤٩، و الشيخ الطوسي في النهاية: ٢٢، و الشهيد في الدروس: ٦.

٢- ٢) إيضاح الفوائد ١: ٤٨.

٣- ٣) الذكري: ١٠٦. [١]

٤- ٤) الذكري: ١٠٦. [٢]

هـ: لا يجب الغسل بغيوبه بعض الحشفه

هـ: لا- يجب الغسل بغيوبه بعض الحشفه، و يجب على مقطوعها لو غيب بقدرها، القول الثانی: الإكمال و الوضوء، ذهب إليه المرتضى (١)، و المحقق (٢)، لأن تأثير الأصغر وجوب الوضوء بعد الكمال يقتضى ذلك قبله بطريق أولى، و فى الأولويه نظر، فان الحدث الحاصل بعد الكمال، إنما أثر لحصوله بعد ارتفاع الحدث، و حصول الإباحه لإمكان تأثيره حينئذ، بخلاف ما قبله لبقاء الجنابه.

فإن قيل: أبطل تأثيرها ما مضى فى رفع الأصغر.

قلنا: ما مضى غير مؤثر فى رفع الأصغر لاضمحلاله مع حدث الجنابه، و صلاحته تأثيره فى الأكبر بحاله هذا، مع أن عموم الأخبار بنفى الوضوء مع غسل الجنابه ينافى ذلك (٣).

الثالث: الاكتفاء بالإتمام، ذهب إليه ابن البراج (٤)، و ابن إدريس (٥)، و هو أظهر الأقوال و أمتنها، و عليه الفتوى، و ضم الوضوء أحوط، و كمال الاحتياط الجمع بين الإعادة و الوضوء. هذا إذا اغتسل مرتباً، و لو اغتسل مرتباً و أحدث، فإن كان بعد التيه و شمول البدن بالماء فالوضوء، أو قبلهما فلا شيء، أو بعد التيه و قبل تمام الإصابه اطرد الخلاف السابق، و كلام الذكري (٦) لا يخلو من شيء.

قوله: (لا يجب الغسل بغيوبه بعض الحشفه، و يجب على مقطوعها، لو غيب بقدرها).

أمّا الحكم الأوّل، فمستنده مفهوم قوله عليه السلام: «إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل» (٧)، لكن يرد على العبارة ما لو قطع بعض الحشفه فغيب الباقي، و حصل الالتقاء المذكور، فان ظاهر العبارة تنفى الوجوب، و الحديث يثبت، و الوجوب أظهر، إلا

ص: ٢٧٦

١- ١) لم نجد القول فى كتب السيد المرتضى المتوفره لدينا و حكاه عنه المحقق فى المعتمد ١: ١٩٦. [١]

٢- ٢) المعتمد ١: ١٩٦، و الشرائع ١: ٢٨.

٣- ٣) الكافي ٣: ٤٥، حديث ١٣، التهذيب ١: ١٣٩-١٤٣.

٤- ٤) جواهر الفقه (الجوامع الفقهيه): ٤١١.

٥- ٥) السرائر: ٢٢.

٦- ٦) الذكري: ١٠٦.

٧- ٧) التهذيب ١: ١١٩، حديث ٣١٤.

و:لو خرج المنى من ثقبه فى الصلب

و:لو خرج المنى من ثقبه فى الصلب فالأقرب اعتبار الاعتياد و عدمه. أن يبقى ما لا يتحقق معه إدخال شىء يعتد به عرفا.

و اعلم أن فى روايه محمد بن إسماعيل الصّحيحه (١) تفسير التقاء الختّانين بغيوبه الحشفه، و قد ينافى هذا الحكم.

و أما الحكم الثّانى، فمستنده قوله: (إذا أدخله فقد وجب الغسل) (٢) و ليس المراد إدخال الجميع قطعاً للاكتفاء بالحشفه، فتعيّن أن يراد به البعض، أعنى الحشفه أو ما ساواها، و فيه تكلف، و لا ريب أن الوجوب أحوط.

قوله: (و فى الملفوف نظر).

ينشأ من صدق الالتقاء، إذ المراد به التحاذى لا التماس لامتناعه، فان ختان المرأه فى أعلى الفرج، و بينه و بين مدخل الذّكر ثقبه البول، و من أن الالتقاء إنما يحمل على المعهود دون غيره، و لانتفاء الاستمتاع، و بالأوّل أفتى المصنّف فى المنتهى (٣) و شيخنا الشّهيد (٤)، و ربّما فرّق بعض العامه بين ما إذا كانت اللّفافه رقيقه و صفيقه، لعدم حصول اللذّه فى الثّانى دون الأوّل (٥)، و الوجوب مطلقاً أظهر.

قوله: (لو خرج المنى من ثقبه فى الصّلب فالأقرب اعتبار الاعتياد و عدمه).

إنّما خصّ المسأله بخروجه من الصّلب، لأنّه مجراه الطّبيعى، و هو موضع التردّد، و كذا لو خرج من ثقبه فى الإحليل أو فى خصيتيه، أمّا لو خرج من غير ذلك فاعتبار الاعتياد حقيق بأن يكون مقطوعاً به.

و وجه القرب أنّ إطلاق اللفظ يقتضى الحمل على المتعارف فى الاستعمال و المتفاهم عند الإطلاق، و هذا لندوره غير متعارف، فلا يحمل إطلاق اللفظ عليه إلى

ص: ٢٧٧

١- (١) الكافى ٣: ٤٦ حديث ٢، [١] التهذيب ١: ١١٨ حديث ٣١١، الاستبصار ١: ١٠٨ حديث ٣٥٩.

٢- (٢) الكافى ٣: ٤٦ حديث ١، [٢] التهذيب ١: ١١٨ حديث ٣١٠، الاستبصار ١: ١٠٨ حديث ٣٥٨.

٣- (٣) المنتهى ١: ٨٣. [٣]

٤- (٤) الذكري: ٢٧، [٤] الدروس: ٥، البيان: ١٤.

٥- (٥) قاله أبو الفيان البصرى، و القاضى حسين. انظر: المجموع ٢: ١٣٤.

ز: لا يجب نقض الضفائر إذا وصل الماء الى ما تحتها

ز: لا يجب نقض الضفائر إذا وصل الماء الى ما تحتها، وإن لم يمس الماء الشعر بجملته.

أن يصير متعارفاً، و يعد مخرجاً للمنى عادة، كالخارج من غير السبيلين.

و يحتمل ضعيفا الوجوب مطلقا، و لا يعتبر الاعتياد تمسكا بظاهر قوله تعالى:

(يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَ التَّرَائِبِ) (١)، بين أن مجراه الطبيعي الصَّيْلِب، فإذا خرج منه ينبغي تعلق الأحكام به لعدم تغير اسمه و لا محلّه، و لقوله عليه السَّلام: «إنما الماء من الماء» (٢) و بطلان الحصر لا يمنع الاستدلال بما بقى من المعنى، و بهذا أفتى المصنّف فى المنتهى (٣) و فى الاستدلال شىء، و الفتوى على الأوّل، و إن كان للاحتياط حكم آخر.

فزع: لو خرج المنى بصوره الدّم، ففى الغسل اشكال.

قوله: (لا يجب نقض الضفائر).

إن قيل: لم وجب غسل الشعور فى الوضوء، و لم يجب فى الغسل، إلا إذا توقّف غسل البشره على غسلها، مع أن ظاهر قوله عليه السَّلام: «تحت كل شعره جنابه، فبلوا الشعر، و انقوا البشره» (٤) الوجوب؟ قلنا: إنما وجب غسل شعر الوجه فى الوضوء، لأنه عوض من غسل البشره، لوقوع المواجهه التى أنيط بها الحكم به، و لهذا وجب غسل ما بدا من بشره الخفيف و لم يجب غسل المسترسل، و أما شعر اليدين، فوجب تبعا و تغليا لاسم اليد على جميع ما نبت عليها و للإجماع، و أما فى الغسل فقد انتفى الأمران.

و الحديث معارض بما رواه الحلبي مرسلا عن أبي عبد الله عليه السَّلام: «لا تنقض المرأة شعرها» (٥) و هو مطلق، و إرساله منجبر بقبول الأصحاب له، و ما رواه

ص: ٢٧٨

١ - ١) الطارق: ٧. [١]

٢ - ٢) صحيح مسلم ١: ٢٦٩ باب ٢١ حديث ٣٤٣، سنن ابن ماجه ١: ١٩٩ حديث ٦٠٧، سنن النسائي ١: ١١٥، سنن أبي داود ١: ٥٦ حديث ٢١٧، سنن الترمذى ١: ٧٤ باب ٨١ حديث ١١٢، مسند أحمد ٥: ٤٢١.

٣ - ٣) المنتهى ١: ٨١. [٢]

٤ - ٤) سنن ابن ماجه ١: ١٩٦ حديث ٥٩٧، سنن أبي داود ١: ٦٥ حديث ٢٤٨.

٥ - ٥) الكافي ٣: ٤٥ حديث ١٦، [٣] التهذيب ١: ١٤٧ حديث ٤١٧، ٤١٦.

ح: لا يجزئ غسل النجس من البدن عن غسله من الجنابه

ح: لا- يجزئ غسل النجس من البدن عن غسله من الجنابه، بل يجب إزاله النجاسه أولا، ثم الاغتسال ثانيا. الجمهور عن أم سلمه أنها قالت للنبي صلى الله عليه وآله: إنني امرأه أشد ضفر رأسي، فأنقضه للجنابه؟ قال: «لا» (١)، ولم يستفصل، أ يصل الماء بدونه أم لا؟ فيكون للعموم.

و الضفر بالضاد المعجمه المفتوحه: الشعر ينسج بعضه على بعض، و في معناهما صحيح زراره، عن أبي جعفر عليه السلام: «إذا مس الماء جلدك فحسبك» (٢).

قوله: (لا يجزئ غسل النجس من البدن عن غسله من الجنابه، بل يجب إزاله النجاسه أولا، ثم الاغتسال ثانيا).

إنما وجب ذلك لأنهما سببان، فوجب تعدد حكمهما فان التداخل خلاف الأصل، ولأن ماء الغسل لا بد أن يقع على محل طاهر، وإلا لأجزأ الغسل مع بقاء عين النجاسه، ولا نفع القليل، و ماء الطهاره يشترط أن يكون طاهرا إجماعا.

و ذهب الشيخ في المبسوط إلى أن من اغتسل و على بدنه نجاسه، يرتفع حكم جنابته، و عليه أن يزيل النجاسه إن كانت لم تنزل بالغسل، و إن زالت فقد أجزأ عن غسلها (٣).

و في هذا الكلام أمران أحدهما: ان مطلق الغسل كاف و إن بقيت عين النجاسه، و هو بعيد جدا.

و الثاني: ان غسله يجزئ عن غسلتين.

و قد خرج المصنف في بعض كتبه الاكتفاء بغسله للأمرين معا إذا كان مما لا يفعل كالكثير، و استثنى من القليل ما إذا كانت النجاسه في آخر العضو، فإن الغسله تطهره و ترفع الحدث (٤).

ص: ٢٧٩

١- (١) صحيح مسلم ١: ٢٥٩ حديث ٣٣٠، سنن ابن ماجه ١: ١٩٨ حديث ٦٠٣، سنن النسائي ١: ١٣١ باب ١٤٩ من الطهاره، سنن أبي داود ١: ٦٥ حديث ٢٥١، سنن الترمذى ١: ٧١ حديث ١٠٥.

٢- (٢) في الكافي ٣: ٢٢ حديث ٧، [١] التهذيب ١: ١٣٧ حديث ٣٨١، الاستبصار ١: ١٢٣ حديث ٤١٧ «إذا مس جلدك الماء فحسبك».

٣- (٣) المبسوط ١: ٢٩. [٢]

٤- (٤) المختلف: ٣٢.

ط: لو وجد المرتمس لمعه لم يصبها الماء

ط: لو وجد المرتمس لمعه لم يصبها الماء، فأقوى الاحتمالات الاجتزاء بغسلها، لسقوط الترتيب، ثم غسله و غسل ما بعده لمساواته الترتيب، ثم الإعادة لعدم صدق الوحده.

المقصد السادس: في الحيض و فيه فصلان

اشاره

المقصد السادس: في الحيض و فيه فصلان و التحقيق: ان محلّ الطّهاره إن لم تشترط طهارته أجزأ الغسل مع وجود عين النّجاسه و بقائها في جميع الصور، و لا حازه إلى التقييد بما ذكره، خصوصاً على ما اختاره من أن القليل الوارد إنّما ينجس بعد الانفصال، و إن اشترط طهاره المحلّ لم تجزئ غسله واحده لفقد الشرط، و الشائع على ألسنه الفقهاء هو الاشتراط، فالمصير إليه هو الوجه.

و اعلم، أن قول المصنّف: (بل تجب إزاله النّجاسه أولاً، ثم الاغتسال ثانياً) ربّما أو هم وجوب غسل النّجاسه عن جميع المحلّ قبل الاغتسال، لأن إزاله النّجاسه عن بعض المحلّ إزاله لبعض النّجاسه لا لها، فلا يجزئ غسلها تدريجاً، و الاغتسال بحيث كلّما طهر شيئاً غسله، و ليس كذلك قطعاً.

قوله: (لو وجد المرتمس لمعه لم يصبها الماء، فأقوى الاحتمالات الاجتزاء بغسلها).

ما جعله أقوى الاحتمالات لا- يتجه على إطلاقه، لأنه إن تخلل بين غسلها و بين الغسل زمان كثير لم يصح، لما عرفت من أن الارتماس إنّما يتحقّق بارتماسه واحده، و ما جعله بعده في القوه- هو غسلها و غسل ما بعدها- لا وجه له أصلاً، إلاّ على القول بأن الارتماس يترتب حكماً أو نيه، إلا أن الحديث ينافيه، لأنه ظاهر في عدم الترتيب.

و ما جعله أضعف الاحتمالات- هو الإعادة- هو الأصح مع طول الزّمان، فحينئذ المفتى به هو التفصيل بطول الزّمان، فيكون الأصح هو الثالث، و عدمه فالأصحّ الأوّل، و الثّاني لا وجه له.

قوله: (المقصد السادس في الحيض، و فيه فصلان).

لم يقل في غسل الحيض كما قال في غسل الجنابه، و كذا صنع في الاستحاضه و النفاس، و لعله إنّما فعل هكذا لأن الغسل قد علم ممّا سبق، فلم يبق إلاّ أحكام

الأول: في ماهيته: الحيض دم يقذفه الرحم إذا بلغت المرأة، ثم يعتادها في أوقات معلومه غالباً لحكمه تربيته الولد، فإذا حملت صرف الله تعالى ذلك الدم الى تغذيته، فإذا وضعت الحمل خلع الله تعالى عنه صورته الدم و كساه صورته اللبن لاغتذاء الطفل، فإذا خلّت المرأة من حمل و رضاع بقي ذلك الدم لا مصرف له فيستقر في مكان، ثم يخرج في الغالب في كل شهر ستة أيام أو سبعة أو أقل أو أكثر بحسب قرب المزاج من الحرارة و بعده عنها.

الدماء الثلاثة، فلذلك عنون الأبواب الثلاثة بها.

قوله: (الأول في ماهيته: الحيض دم يقذفه الرحم إذا بلغت المرأة، ثم يعتادها في أوقات معلومه غالباً).

الحيض لغه: السيل بقوه، يقال: حاض الوادي إذا سال بقوه (١).

و شرعاً: دم يقذفه الرحم إلى آخره، و التقييد بقوله: (غالباً) لئلا يخرج من التعريف بعض أفراد الحيض، و هو ما كان على خلاف الغالب، و الإجماع على أنه لا يكون قبل البلوغ، و مثله دم النفاس لكنه يخرج بالقييد الأخير.

قوله: (لحكمه تربيته الولد).

قد يسأل عن متعلق الجار، فيجاب بأنه محذوف، يدلّ عليه سوق الكلام، أي خلق لحكمه تربيته الولد، و قوله: (فإذا حملت). بيان لذلك، و «الفاء» فيه عاطفه.

قوله: (فإذا حملت).

من ثمّ قلما تحيض الحامل و المرضع.

قوله: (ثمّ يخرج في الغالب في كلّ شهر ستة أيام).

المراد به: الشّهر الهلالي، كما دلّت عليه الأخبار (٢) و العادات، و قوله: (أو أقل أو أكثر)، المراد به أقل من الستة و السّبعة أو أكثر منهما في كل شهر ليكون في جملة الغالب، و لو أريد أقل من الشّهر و أكثر منه لم يستقم، لأنه خلاف الغالب، بل يكون

ص: ٢٨١

١- (١) انظر: لسان العرب ٧: ١٤٢ مادة حيض.

٢- (٢) الكافي ٣: ٩١ باب معرفه الحيض، التهذيب ١: ١٥١ حديث ٣ و هي مطلقه و ليس فيها ما يدل على الهلالي.

و هو فى الأءلب أسود ىخرج بحرقه و حراره،فإن اشتبه بالءذره حكم لها بالتطوق و للقرح ان خرج من الأءمن. مدلولا عليه بمفهوم الغالب،و الجارّ فى (بحسب) يتعلق بقوله:(ىخرج)و هو-بفتح السئن-المقدار،أى ىخرج بمقدار قرب المزاج.

قوله: (ىخرج بحرقه و حراره).

قد ىسأل عن الفرق بين اللفظئن،فىجاب بأن الحرقه هى ما تجده المرأه من اللذع بحراره الدّم،وقد كان الأنسب تأخبرها عن الحراره،كما فى لفظ الحدىث عن أبى عبد الله علیه السّلام:«دم الحىض حار،تجد له حرقه» (١)و فى حدىث آخر عنه علیه السّلام:«دم الحىض حار،عبىط أسود له دفع و حراره» (٢)فذكر الحراره مرّتين، و لعله أراد بإحداهما معنى الحرقه،فإن الدّفِع ىشعر بها،و زاد الدّفِع و العبىط،و هو بالمهملتئن:الطرى.

و روا عن النبى صلّى الله علیه و آله:«دم الحىض عبىط أسود محتدم» و المحتدم:الحار،كأنه محترق،ىقال:احتدم النهار إذا اشتدّ حره.

قوله: (و للقرح إن خرج من الأءمن).

هذا هو المشهور،ذهب إله ابن بابویه (٣)،و الشىخ فى النّهايه (٤)و أكثر الأصحاب (٥)و المصنّف فى كتبه (٦).

و اختلف قول شىخنا الشّهید،ففى بعض كتبه قال بالأوّل (٧)،و فى بعضها قال بالثانى (٨)،و فى المنتهى (٩)و المختلف (١٠)أسند الثانى إله روايه الشىخ

ص: ٢٨٢

١- (١) الكافى ٣:٩١ حدیث ٣، [١] التهذیب ١:١٥١ حدیث ٤٣١.

٢- (٢) الكافى ٣:٩١ حدیث ١، [٢] التهذیب ١:١٥١ حدیث ٤٢٩.

٣- (٣) الفقیه ١:٥٤.

٤- (٤) النّهايه: ٢٤.

٥- (٥) منهم: ابن إدريس فى السرائر: ٢٨، و ابن سعید فى الجامع للشرائع: ٤١، و الشّهید فى البیان: ١٦.

٦- (٦) ذكر ذلك فى المختلف: ٣٦، و المنتهى ١:٩٥، و التذکره ١:٢٦. [٣]

٧- (٧) الدروس: ٦.

٨- (٨) الذکرى: ٢٨.

٩- (٩) المنتهى ١:٩٥.

١٠- (١٠) المختلف: ٣٦.

رحمه الله عليه في التهذيب (١).

و العذى وجدته في التهذيب الأول، فإنه روى عن محمد بن يحيى، رفعه عن أبان، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: فتاه منا بها قرحة في جوفها، و الدم سائل، لا- تدرى من دم الحيض، أو من دم القرحة؟ فقال: «مرها فلتستلق على ظهرها، و ترفع رجليها، و تستدخل إصبعها الوسطى، فان خرج الدم من الجانب الأيسر فهو من الحيض، و إن خرج من الجانب الأيمن فهو من القرحة.» (٢).

لكن العذى رواه الكليني، عن محمد بن يحيى أيضا عكس هذه الرواية (٣)، حكاه المصنف في المنتهى (٤) و التذكرة (٥)، و شيخنا في الذكري و زاد فيها ان في كثير من نسخ التهذيب الجديده الروايه بلفظها (٦)، يعنى كما رواه ابن يعقوب، ثم حكى ان ابن طاوس رحمه الله عليه قال: إن الحكم بكون الخارج من الأيسر حيضا موجود فى بعض نسخ التهذيب الجديده، و قطع بأنه تدليس، إلا أن الروايه مرسله، و فى الدروس قال: و الروايه مضطربه (٧).

أقول: ما قطع به ابن طاوس من التدليس ليس بظاهر، فان التدليس إنما يكون فى الإسناد دون المتن، كأن يروى عن لقيه و لم يسمع منه موهما أنه سمع منه، أو يروى عن عاصره و لم يلقه موهما أنه لقيه و سمع منه. أما الاضطراب فقد يكون فى المتن، و قد يكون فى الإسناد، بأن ترد الروايه من طريق على وجهه، و من آخر على وجه يخالفه، لكن إنما يصدق الاضطراب إذا تساويا، أما إذا ترجح أحدهما بمرجح فلا اضطراب، و حينئذ يقال هنا: فتوى الشيخ بأن الحيض من الأيسر يدل على أن الصحيح من نسخ التهذيب ما تضمن الروايه.

ص: ٢٨٣

١- ١) لم نجد هذه الروايه فى التهذيب، بل الموجود هو العكس، و هى روايه محمد بن يحيى عن أبان الآتية.

٢- ٢) التهذيب ١: ٣٨٥ حديث ١١٨٥.

٣- ٣) الكافي ٣: ٩٤.

٤- ٤) المنتهى ١: ٩٥. [١]

٥- ٥) التذكرة ١: ٢٦.

٦- ٦) الذكري: ٢٨. [٢]

٧- ٧) الدروس: ٦.

و كل ما تراه قبل بلوغ تسع سنين، و لا تعارضها روايه محمد بن يعقوب لها بخلاف ذلك، لأنَّ الشَّيخ أعرِف بوجوه الحديث و أضبَط، خصوصاً مع فتوى الأصحاب بمضمونها، فإنَّه مع ترجيحه لها جابر لو هن إرسالها.

و يشهد لذلك ما روى من أن الحائض إذا أرادت أن تستبرئ نفسها ألصقت بطنها إلى جدار، و رفعت رجلها اليسرى (١) فإنها تدل على أن الحيض من الأيسر، فعلى هذا المعتمد ما عليه أكثر الأصحاب (٢).

فرعان:

أ: إذا انتفت القرحة، و خرج الدم من الأيمن بأوصاف الحيض و شرائطه فالظاهر أنَّه حيض، نظراً إلى الإمكان في نظر الشارع، و وجوب تعلق الحكم مع اجتماع الشرائط، و الحديث لا ينافي ذلك، لأنه إنَّما ورد على ذات القرحة، و الظاهر أن إطلاق الأصحاب يراد به ذلك.

ب: لو خرج الدَّم من غير الرحم في دور الحيض لانسداد الرحم، قال في البيان: فالأقرب أنَّه حيض مع اعتياده، كما حكى في زماننا عن امرأه يخرج الدَّم من فيها (٣)، و ما قرَّبه قريب.

قوله: (و كل ما تراه قبل بلوغ تسع سنين).

قد يقال: إن هذا مع قوله سابقاً: (إذا بلغت المرأة) تكرار، و جوابه أنه لم يتقدم تعيين الزَّمان الذي يحصل به البلوغ، فلا تكرار.

و قد يقال أيضاً: إن الحيض دليل على حصول البلوغ، فإذا اشترط في كونه حيضاً بالبلوغ انتفت دلالته.

و جوابه: أنه يفيد العلم بالبلوغ فيمن جهل سنَّها، و استعدت له -عاده- ثم وجد

ص: ٢٨٤

١- ١) الكافي ٣: ٨٠ حديث ١، [١] التهذيب ١: ١٦١ حديث ٤٦٢.

٢- ٢) ذهب إليه الشيخ في المبسوط ١: ٤٣، و النهاية: ٢٤ و [٢] ابن البراج في المهذب ١: ٣٥، و غيرهم.

٣- ٣) البيان: ١٦. [٣]

أو بعد سن اليأس و هو ستون للقرشيه و النبطيه، و خمسون لغيرهما، الدم بشرائط الحيض، فإنه يكون دليلا على بلوغها.

قوله: (و هو ستون للقرشيه و النبطيه، و خمسون لغيرهما).

المراد بالقرشيه من انتسبت إلى قریش بأبيها كما هو المختار في نظائره، و يحتمل الاكتفاء بالأم هاهنا، لأن المعتبر في الحيض تقارب الأمزجه، و من ثم اعتبرت العمات و الخالات و بناتهن في المبتدئه إذا اختلف عليها الدم، و المعتمد هو الأول اقتصارا على المتيقن، و أتباعا لمدلول قول الصادق عليه السلام في صحيحه ابن أبي عمير: «إذا بلغت المرأة خمسين لم تر حمرة إلا أن تكون امرأه من قریش» (١).

أما النبطيه فذكرها الأصحاب، لكن لا نص ظاهرا عليها، قال في الذكرى:

و أما النبطيه فذكره المفيد رحمه الله و من تبعه روايه، و لم أجد به خبرا مسندا (٢)، و على هذا فلم يذكر أحد من أصحابنا تعيين النبطيه، و العدى كثر في كلام أهل اللغة أن النبط: جيل كانوا ينزلون البطائح بين الكوفه و البصره، قال في الصيحاء: النبط و النبيط قوم ينزلون بالبطائح بين العراقيين، الجمع أنباط- إلى أن قال: - و في كلام أيوب ابن القريه أهل عميان عرب استنبطوا، و أهل البحرين نبيط استعربوا (٣) و في النهايه لابن الأثير بعد أن ذكر ما قدمناه أولا قال: إنهم كانوا قديما سكان العراق (٤)، و في القاموس اقتصر على ما قدمناه (٥)، و حينئذ فالحكم خال من مستند قوى سوى الشهره، و مناطه غير مضبوط، و يمكن أن يستأنس له بأن الأصل عدم اليأس، فيقتصر فيه على موضع الوفاق.

و في بعض الأخبار الصحيحه، عن الصادق عليه السلام حد التي يئست من المحيض خمسون سنه (٦)، و في بعضها استثناء القرشيه (٧)، و الأخذ بالاحتياط في بقاء

ص: ٢٨٥

١- (١) الكافي ٣: ١٠٧ حديث ٣، [١] الفقيه ١: ٥١ حديث ١٩٨، التهذيب ١: ٣٩٧ حديث ١٢٣٦.

٢- (٢) الذكرى: ٢٨. [٢]

٣- (٣) الصحاح ٣: ١١٦٢ [٣] ماده (نبط).

٤- (٤) النهايه (نبط) ٩: ٥.

٥- (٥) القاموس (نبط) ٣٨٧: ٢.

٦- (٦) الكافي ٣: ١٠٧ حديث ٤، [٤] التهذيب ١: ٣٩٧ حديث ١٢٣٧، ١٢٣٥، و ج ٨: ١٣٧ حديث ٤٧٨.

٧- (٧) الكافي ٣: ١٠٧ حديث ٣، [٥] الفقيه ١: ٥١ حديث ١٩٨، التهذيب ١: ٣٩٧ حديث ١٢٣٦.

أو دون ثلاثه أيام، أو ثلاثه متفرقه، أو زائدا عن أقصى مدّه الحيض أو النفاس فليس حيضا. و يجامع الحمل على الأقوى، الحكم بالعدّه و توابع الزوجيه-استصحابا لما كان لعدم القطع بالمنافى-أولى، و الأمر في العبارة أسهل، فالوقوف مع المشهور أوجه، و بالغ المصنّف في المنتهى (1) فحكم بإمكان الحيض الى الستين مطلقا، و مشهور الأصحاب، و الذي في الاخبار خلافه.

قوله: (أو زائدا عن أقصى مدّه الحيض أو النفاس، فليس حيضا).

أمّا الزائد عن أقصى مدّه الحيض فظاهر، و أما الزائد عن أقصى مدّه النفاس فلا بدّ من تخلل عشره-هي أقل الطهر بين النفاس و الحيض-ليكون ما بعده و ما قبله حيضا، و لا يغنى ذكر الأوّل عن الثّاني، إذ لا يلزم من نفى كون الزائد عن أقصى مدّه الحيض حيضا، نفى كون الزائد عن أقصى مدّه النفاس حيضا، و هو المقصود بالبيان، فلا تتوجّه على العبارة مؤاخذه.

قوله: (و يجامع الحمل على الأقوى).

اختلف الأصحاب في ذلك على أقوال:

فالمشهور أنّ الحامل قد تحيض كالحائض (2)، و للشّيخ قول في الخلاف بأنّها تحيض ما لم تستين الحمل (3)، و في النّهايه (4) اعتبر عدم تأخر الدّم عن العاده بعشرين يوما، فإن تأخر كذلك فليس بحيض تعويلا على روايه الصحاف (5)، و هي معارضه بأشهر منها و أكثر مع قبولها التّأويل بالغالب.

و قال ابن الجنيّد: لا يجتمع حمل و حيض (6)- و هو اختيار ابن إدريس - (7) استنادا إلى حجج ضعيفه، منها قوله عليه السّلام: «ما كان الله ليجعل حيضا مع

ص: ٢٨٦

١- (١) المنتهى ١: ٩٦. [١]

٢- (٢) منهم: الصدوق في المقنع: ١٦، و الشهيد في الدروس: ٦.

٣- (٣) الخلاف ١: ٧٤ مسألة ١٢ كتاب الحيض.

٤- (٤) النّهايه: ٢٥.

٥- (٥) الكافي ٣: ٩٥ حديث ١، التهذيب ١: ٣٨٨ حديث ١١٩٧، الاستبصار ١: ١٤٠ حديث ٤٨٢.

٦- (٦) نقل قوله في المختلف: ٣٦.

٧- (٧) السرائر: ٢٩.

و أقله ثلاثة أيام متواليه، و أكثره عشره أيام و هى أقل الطهر.

حبل» (١)، و ردّ بمنع صحّه السند، و منها ان الحامل يصح طلاقها مع الدم، و لا شىء من الحائض يصحّ طلاقها، و الكبرى ممنوعه و منقوضه بالغائب، و منها أن الحيض علامه على عدم الحمل فلا يجامعه، و ردّ بأنّ العلامه يكفى فيها الغالب، و الأصحّ الأوّل.

قوله: (و أقله ثلاثة أيام متواليه).

اتفق الأصحاب كلّهم على أن أقل الحيض ثلاثة أيام، كما اتفقوا على أن أكثره عشره، فلو نقص عن ذلك فليس بحيض قطعاً، و الأخبار (٢) فى ذلك كثيره جدّاً، و لا ريب أن الليالى معتبره فى الأيام، إمّا لكونها داخله فى مسماها أو تغليبا، و قد صرح بدخولها فى بعض الأخبار من طرق العامه (٣)، و فى عباره بعض الأصحاب (٤)، و ادعى المصنّف الإجماع على ذلك فى المنتهى (٥).

لكن اختلفوا فى أن الثلاثه هل يشترط أن تكون متواليه أم يكفى كونها فى جملة عشره و إن كانت متفرقه؟ فالأكثر على الأوّل (٦)، و الشّيخ فى النّهايه على الثّانى (٧)، و به مرسله يونس، عن بعض رجاله، عن أبى عبد الله عليه السلام (٨)، و ضعفها بالشّدوذ، و الإرسال منع من التمسك بها، و الوقوف مع الأصل للشكّ فى الحيض، و استصحاب شغل الذمه بالعباده، و موافقه أكثر الأصحاب اقتضى ترجيح الأوّل.

فعلى هذا، ما المراد بالتوالى؟ لا يعرف الان فى كلام أحد من المعتبرين تعييناً له، و المتبادر إلى الأفهام من كون الدّم ثلاثه أيام حصوله فيها على الاتصال، بحيث متى ما وضعت الكرّسف تلون به، و قد يوجد فى بعض الحواشى الاكتفاء بحصوله فيها فى

ص: ٢٨٧

١- (١) التهذيب ١: ٣٨٧ حديث ١١٩٦، الاستبصار ١: ١٤٠ حديث ٤٨١.

٢- (٢) الكافي ٣: ٧٥ حديث ٣-١، [١] التهذيب ١: ١٥٦ حديث ٤٤٥-٤٤٧، الاستبصار ١: ١٣٠-١٣١ حديث ٤٤٦-٤٥٠.

٣- (٣) سنن النسائي ١: ١٨٢.

٤- (٤) المعتمر ١: ٢٠٢؛ و [٢] فيه (فقال أبو علي بن الجنيد فى المختصر: أقله ثلاثة أيام بلياليها).

٥- (٥) المنتهى ١: ٩٧.

٦- (٦) منهم: الشّيخ فى الجمل و العقود (الرسائل العشره): ١٦٣، و ابن إدريس فى السرائر: ٢٨، و ابن الجنيد كما نقله فى المختلف ٣٦، و ابن حمزه فى الوسيله: ٤٧-٤٨.

٧- (٧) النّهايه: ٢٦.

٨- (٨) الكافي ٣: ٧٦ حديث ٥. [٣]

و كل دم يمكن أن يكون حيضا فهو حيض و ان كان أصفر أو غيره، فلو رأت ثلاثه ثم انقطع عشره ثم رأت ثلاثه فهما حيضان.

و لو استمر ثلاثه و انقطع و رآته قبل العاشر، و انقطع على العاشر فالدمان و ما بينهما حيض. و لو لم ينقطع عليه فالحيض الأول خاصه. الجمله، و هو رجوع الى ما ليس له مرجع.

قوله: (و كل دم يمكن أن يكون حيضا فهو حيض).

هذا الحكم ذكره الأصحاب كذلك، و تكرر في كلامهم، و يظهر أنه مما أجمعوا عليه، و لولاه لكان الحكم به مشكلا، من حيث ترك المعلوم ثبوته في الذمه تعويلا على مجرد الإمكان، و قد يستأنس له بظاهر الأخبار الداله على تعلق أحكام الحيض بمجرد لون الدم (١)، مع إمكان أن لا يكون حيضا، و منه يظهر اعتبار التمييز.

و المراد بالإمكان: عدم الامتناع عند الشارع، فلو رأت دما بشرائط الحيض كلها، لكن تقدمه دم كذلك و لم يتخلل بينهما أقل الطهر امتنع أن يكون حيضا، و كذا ما بين العاده و العشره مع التجاوز، و لا يقدر عدم ظهور الحال قبل بلوغ العشره، لأن الحكم بكونه حيضا و عدمه عند الشارع واقع، و انكشافه عندنا موقوف على التجاوز و عدمه، و لا يعتبر في إمكان كون الدم حيضا أن يكون بصفه دم الحيض، كما صرح به المصنف في المنتهى (٢) و غيره (٣)، و كذا غيره (٤).

و لا يشكل بأن لدم الاستحاضه صفات يختص بها، فلا يجامع دم الحيض، و الا لم تكن مختصه، لأن المراد الاختصاص غالبا، و لأن الصفات غير موثوق بها، لأن الصفرة و الكدره في أيام الحيض حيض، كما أن السواد و الحمرة في أيام الطهر استحاضه، فلا يعارض ما هو أقوى، فإن اجتماع الشرائط يوجب القطع بالحيض.

قوله: (و لو لم ينقطع عليه، فالحيض الأول خاصه).

هذا إذا لم تكن ذات عاده مستقره، أو كانت و لم يصادف الدم الذي قبل

ص: ٢٨٨

١- (١) الكافي ٣: ٧٦ حديث ٥، [١] التهذيب ١: ١٥٨ حديث ٤٥٢.

٢- (٢) المنتهى ١: ٩٨. [٢]

٣- (٣) التحرير ١: ١٣، و [٣] التذكرة ١: ٢٦-٢٧.

٤- (٤) المحقق في المعبر ١: ٢٠٣، و الشهيد في اللمعه: ٢٠. [٤]

و لو تجاوز الدم العشره، فإن كانت ذات عاده مستقره-و هي التي يتساوى دمها أخذًا و انقطاعًا شهرين متواليين- العاشر جزءًا من عاداتها، فإن صادف فالجزء الأخير من العاده، و الدم الأول و ما بينهما حيض، أما زمان الدمين-أعنى الجزء الأخير و الدم الأول- فظاهر لأنهما في العاده، و أما ما بينهما من النقاء فهو حيض عندنا، لأنه محفوف بدمى الحيض، و يمتنع كون الطهر أقل من عشره.

قوله: (و لو تجاوز الدم العشره، فإن كانت ذات عاده مستقره).

لما ذكر أن الدم إذا انقطع على العشره حكم بأن الجميع حيض، أشار إلى حكم ما إذا تجاوز، و اعلم أنه إذا تجاوز الدم العشره، فقد امتزج الحيض بالطهر، فلا يخلو إما أن تكون ذات عاده مستقره، أو مبتدئه، أو مضطربه ناسيه لعاداتها عددا و وقتًا، أو عددا خاصه، أو وقتًا خاصه، و على التقديرات، فإما أن يكون لها تمييز أو لا، فهذه صور عشر.

أ: ذات عاده مستقره مميزه.

ب: الصوره بحالها و لا تمييز.

ج: مبتدئه مميزه.

د: مبتدئه غير مميزه.

ه: ناسيه العاده عددا و وقتًا، مميزه.

و: الصوره بحالها و لا تمييز.

ز: ناسيه العدد دون الوقت مميزه.

ح: الصوره بحالها و لا تمييز.

ط: عكس ذلك مع التمييز.

ي: الصوره بحالها و لا تمييز.

فهذه أقسام المستحاضات، و سيأتي-ان شاء الله تعالى-مفصله.

قوله: (و هي التي يتساوى دمها أخذًا و انقطاعًا شهرين متواليين).

العاده إنما تثبت بمرتين متساويتين عددا و وقتًا إجماعًا، لأن العاده مأخوذه من العود، و لا تصدق بالمره الواحده، لقول النبي صلى الله عليه و آله: «دعى الصلاه أيام

أقراءك» (١)، و الجمع لا يصدق على الواحد قطعاً، و فى مقطوع سماعه: «فإذا اتفق شهران عده أيام سواء فتلك أيامها» (٢)، و عن الباقر عليه السّلام و قد سئل عن المستحاضه كيف يغشاها زوجها؟ قال: «ينظر الأيام التى كانت تحيض فيها و حيضتها مستقيمه، فلا يقربها فى عده تلك الأيام» (٣) و صدق الاستقامه يستدعى مرتين، و لا يشترط الثلاث اتفاقاً منّا لقول الصادق عليه السّلام: «فان انقطع الدّم لوقته من الشهر الأوّل، حتّى توات عليها حيضتان، أو ثلاث فقد علم أن ذلك صار لها وقتاً، و خلقاً معروفاً» (٤).

و لا- يشترط فى استقرار العاده استقرار عاده الطهر لعموم النص، و صدق الأقراء بدونه، فلو رأته فى أوّل شهرين خماس، ثم فى آخر الثانى و عبر العشره رجعت إلى الخمسه، و تستظهر هذه برؤيه الدّم الثالث إلى ثلاثه، كما سيأتى فى المبتدئه و المضطره، لوقوعه فى غير وقت العاده، نعم يشترط استواء وقتيهما و ان اختلف العدد كما فى الفرض السابق.

و يلوح من عباره المنتهى عدم اعتبار استواء الوقتين، فإنه قال: لا يشترط فى استقرار العاده استقرار عاده الطهر، ثم قال بعده: لا يشترط التساوى فى الوقت، فإن العاده تتقدم و تتأخر بالوجدان (٥)، و هذا و إن كان بإطلاقه يؤذن بعدم اعتبار استواء الوقت، إلاّ أنّه يحتمل أن يريد بعدم اعتبار الاستواء بالنسبه إلى الاستقرار العددى لا مطلقاً.

و قد صرح بذلك فى التذكرة حيث قال: لا يشترط فى استقرار العاده استقرار عاده الطهر- إلى أن قال- و كذا لا يشترط الوقت، فلو رأته فى أوّل الشهر، ثم فى أوسط الثانى، ثم فى آخره استقرت عاداتها عدداً، فان اتفق الوقت مع العدد استقرت عادته (٦).

ص: ٢٩٠

١-١) الكافي ٣:٨٨ حديث ١. [١]

٢-٢) الكافي ٣:٧٩ حديث ١. [٢]

٣-٣) التهذيب ١:٤٠٢ حديث ١٢٥٧.

٤-٤) الكافي ٣:٨٨ حديث ١ [٣] بتفاوت يسير.

٥-٥) المنتهى ١:١٠٣. [٤]

٦-٦) التذكرة ١:٢٧. [٥]

و فى الذكرى بعد أن اعتبر استقرار الطهر حكى عن المصنّف عدمه، ثم قال:

و تظهر الفائده لو تغاير الوقت فى الثالث، فان لم نعتبر استقرار الطهر جلست لرؤيه الدّم، و إن اعتبرناه فبعد الثالثه، أو حضور الوقت. هذا إن تقدم الوقت، و لو تأخر أمكن ذلك استظهارا، و يمكن القطع بالحوض هنا، ثم قال: و الأقرب ان اتحاد الوقت إنما يؤثر فى الجلوس برؤيه الدم، و قلما يتفق دائما (١).

و أقول: ما حكاه عن المصنّف صحيح، غير أن ما ادّعا من الفائده منظور فيه، إذ ليس فى كلام المصنّف، و لا غيره من الأصحاب تصريح بأن من استقرت عاداتها عددا لا وقتا تجلس لرؤيه الدّم مع القول بوجوب الاستظهار بالثلاثه على المبتدئه و المضطربه، و ما قربه فى آخر كلامه لا- معنى له، إذ لا- فرق بين المبتدئه و ذات العاده و ذات الدم إذا رأت الدم فى غير عاداتها، إلا إذا تأخر فيمكن الفرق هنا، و سيأتى فى كلام المصنّف اعتبار الاحتياط فى المبتدئه بالصبر ثلاثه و هو آت فى متقدمه العاده، و من لم تستقر عاداتها وقتا، و لم يوجد فى كلامه ما ينافيه، بل يظهر من قوله فيما بعد:

(و تترك ذات العاده العباده برؤيه الدّم فيها).

و لو استوت الحيزتان عددا و اختلفتا وقتا، كما لو رأت خمسه أول الشهر و أخرى آخره، استقرت عددا لا وقتا، اتفق عدد الطهر أو اختلف، تدل على ذلك عبارات الأصحاب، و حكاه فى الذكرى (٢) عن المبسوط (٣) و الخلاف (٤).

و مثله ما لو تساويا فى زياده على شهرين، فتستظهر برؤيه الدّم الثالث إلى ثلاثه أيام، و ان عبر العشره رجعت الى الخمسه، فإن استمر الدّم فلا تصريح فى حكم الدّم الزابع، و الظاهر إلحاقها بذاكره العدد الناسيه للوقت.

و لو استوى الوقت فى الحيزتين و اختلف العدد، كما لو رأت خمسه فى أول الشهر و ستة فى أول الثانى فوجهان:

ص: ٢٩١

١- ١) الذكرى: ٢٨. [١]

٢- ٢) الذكرى: ٢٨. [٢]

٣- ٣) المبسوط ٤٧: ١.

٤- ٤) الخلاف ٤١: ١. مسأله ١٣ كتاب الحوض.

أحدهما: استقرار أقل العددين، وهو مختار المصنّف في النهاية (١)، والشّهد في الذكرى (٢).

و الثاني: العدم، وهو الأقرب لعدم صدق الاستواء و الاستقامه، لكن هذه ترك الصّلاه و الصوم برؤيه الدّم، فإذا عبر دمها العشره فالظاهر إلحاقها بذاكره الوقت الناسيه للعدد مع احتمال رجوعها، و التي قبلها إلى عاده النّساء من الأقارب و الأقران ان لم يسبق لها عاده مستقيمه.

و لو اختلف عدد الحيضتين و وقتهما، فاستقرار الوقت منتف قطعاً، و في استقرار أقل العددين ما تقدم. إذا تقرر هذا فهنا مباحث:

الأول: قد يلخص مما ذكرناه أن العاده على ثلاثه أقسام: مستقره عددا و وقتاً، مستقره عددا لا وقتاً، مستقره وقتاً لا عدداً، و ظاهر عبارته الكتاب تعريف الأولى لأنها المتبادره إلى الفهم من إطلاق لفظ المعتاده، كما يظهر من قول المصنّف:

(و ترك ذات العاده العباده برؤيه الدّم فيها)، و لعدم انطباق التعريف على غيرها، لأن تساوى الدّمين أخذاً و انقطاعاً إنّما يصدق مع تماثل الزّمان، و هو غير صادق في غير المدعى.

و لو صحّ عدم اعتبار التماثل، و اكتفى بمطلق الاستواء في وقت الأخذ و الانقطاع امتنع صدقه في الثالثه، و خروجها من التعريف حيثئذ نوع خلل، لأنه إن أريد تعريف مطلق المعتاده و جب دخولها فخرجها خلل في عكس التعريف، أو المعتاده الحقيقيه، فدخول الثانيه خلل في طرد التعريف، فتعيّن اعتبار التماثل.

الثاني: الشّهر لغه هو العدّه بين هلالين، و ربّما أطلق على ثلاثين يوماً كما سيأتى إن شاء الله تعالى في البيع، و الظهار، و الإيلاء و غيرها، و يطلق هنا على العدّه التي يقع فيها حيض و طهر صحيحين، و أقل ذلك عندنا ثلاثه عشر يوماً كما صرح به المصنّف في النّهايه (٣) و هذا الإطلاق شائع في كلامهم، و لم يثبت أنه بطريق الحقيقه

ص: ٢٩٢

١- ١) نهايه الأحكام ١: ١٤٤.

٢- ٢) الذكرى: ٢٨. [١]

٣- ٣) نهايه الأحكام ١: ١٤٣. [٢]

أو المجاز مع كثره استعمالهم الشهر بالمعنى اللغوى فى مثل قولهم: فى كل شهر ستّة أيام، أو سبعة.

وقولهم: تحديد أبى الصّلاح أكثر الطهر بثلاثة أشهر (١) ضعيف، و أمثال ذلك مما لا يحصى، مع أنّه قد ثبت أن غالب عادات النّساء فى كلّ شهر هلالى مرّه، و لهذا إنّما يحكم بالحيض للمتحيّره فى كلّ هلال مرّه، و كذا المبتدئه مع إمكان الزّيادة على ذلك و يحكم بانقضاء عدّتها لو طلقت بثلاثة أشهر، و أكثر إطلاقات الشّهر فى الأخبار منزله على الهلالى، فعلى هذا يكون إطلاق الشّهر على العده الّتى يقع فيها حيض، و طهر صحيحين بطريق المجاز لأنه خير من الاشتراك و النقل.

إذا عرفت هذا، فقد ظهر ممّا قرّناه أو لا، ان الشّهر فى عبارته الكتاب فى تعريف المعتاده إنّما يراد به الهلالى لا العده بالمعنى الثّانى، كما يوجد فى بعض حواشى ولد المصنّف (٢) و شيخنا الشّهيد (٣)، لأن تماثل الزّمان بالنسبه إلى الدّمين لا يتصوّر فى غيره، و كلام الفقهاء مشحون بذلك.

و لأنه لو أريد ذلك لم يتحقق استقرار العاده، لصدقه مطردا فيما لو رأت خمسه فى أوّل الشّهر، و خمسه فى آخره، ثم استمرّ الدّم فى الشّهر الذى بعده، فإنّنا و إن حكمنا برجوعها فى الدّم الثّالث إلى العدد السّابق، إلا أنّ ما بعده من زمان استمرار الدّم لا يتعين لها حيض بيقين، لانقضاء المعين لذلك، و لم يصحّ قوله فيما بعد: (و تترك ذات العاده العباده برؤيه الدّم فيها) لأنّ التّى استقرت عاداتها وقتا لا عددا تخرج من التّعريف حينئذ.

و يمكن أن يقال: أراد بالشّهر فى التّعريف المعنى الثّانى، و لا يضر خروج المعتاده وقتا خاصه، إذ المراد بالعاده هنا ما يرجع اليه عند عبور الدّم العشره، و هو ثابت فى ذات العاده عددا و وقتا، و عددا خاصه دون غيرهما.

إلا أنّ هذا إنّما يعتد فى أوّل طروء الدّم بعد تخلل عشره، فلو دام أو طرأ قبل تخلل

ص: ٢٩٣

١- ١) الكافى فى الفقه: ١٢٨. [١]

٢- ٢) راجع مفتاح الكرامه ١: ٣٤٧، و [٢] التنقيح الرائع ١: ١٠٥. [٣]

٣- ٣) ذكره السيد العاملى فى مفتاح الكرامه ١: ٣٤٧. [٤]

رجعت إليها، عشره بينه و بين الدّم الأول لم يكن حكمه معلوما،و لا يكون حينئذ رجوع ذات العاده عددا و وقتا إلى عاداتها مع استمرار الدّم دائما مستفادا من العبارة،لأن صحتّها إنّما تكون إذا أريد بقوله:(رجعت إليها)كون ذلك في المره الأولى لما عرفته،فلا يكون ضابطا مع احتياج قوله:(و تترك ذات العاده).حينئذ إلى التأويل،فكان الأولى ما قدمناه.

الثالث:هذا المذكور هنا،هو حكم ذات العاده التي لا تميز لها،فان التي لها تمييز سيأتى بيان حكمها قبل الفروع،و كيف نزلت الشهر في العبارة فهي غير شامله لجميع أقسام المعتاده،فلا يعرف أحكام الباقي منها من العبارة،و قد أوضحنا حكمها فيما سبق.

الرابع:قد تلخص مما ذكرناه أنّ استقرار العاده وقتا إنّما يكون بتمائل زمان الدّمين بالنسبه إلى الشهرين الهلالين،لما عرفت من أنّ الشهر في كلام النّبي صلّى الله عليه و آله و الأئمّه عليهم السّلام إنّما يحمل على الهلالى،نظرا إلى أنّه الأغلب في عادات النساء،و فى الاستعمال،و لو حمل على المعنى الآخر مع كونه مرجوحا لم يطرد،فلو رأّت ثلاثه،ثم انقطع عشره،ثم رأته و عبر العشره فلا وقت لها لعدم تماثل الوقت باعتبار الشهر.

الخامس:لو كان لذات العاده المستقره عددا خاصّه،أو وقتا خاصّه تميز،فان طابق ما استقر لها من العاده عملت عليه،و إن خالف فالترجيح للعاده.

قوله:(رجعت إليها).

معناه:ردت حكم دمها المتجاوز إلى عاداتها المستقرّه،فحكمت بأن مقدار العاده حيض،و ما زاد استحاضه،فتقضى ما تركته فيه من صوم،و صلاه،لأنّها تبينت كونها طاهره فيه،و أنّ ما احتملته من كون الدّم حيضا فاسد،و الظن إذا ظهر فساده لا عبره به،فكيف الاحتمال.

و ان كانت مضطربه أو مبتدئه رجعت الى التمييز. و شروطه اختلاف لون الدم، و مجاوزته العشره، و كون ما هو بصفه الحيض لا ينقص عن الثلاثه و لا يزيد على العشره، فجعلت الحيض ما شابهه و الباقي استحاضه.

قوله: (و إن كانت مضطربه أو مبتدئه رجعت إلى التمييز، و شروطه اختلاف لون الدم، و مجاوزته العشره، و كون ما هو بصفه دم الحيض لا ينقص عن ثلاثه و لا يزيد على العشره).

ظاهر العبارة أن المبتدئه من لم يسبق لها عادة في الحيض، لأنها مقابل المعتاده، و أن المضطربه من سبق لها عادة و نسيته، لأنه قسّمها إلى ناسيه العدد، و ناسيه الوقت، و ناسيتهما، و في المعتبر: المبتدئه هي التي تبتدئ الدم، و المضطربه هي التي لم تستقر لها عادة (١).

و هذا التفسير صحيح إلا أن الأول هو الذي تجرى عليه أحكام الباب، فان من لم تستقر لها عادة أصلا ترجع الى النساء مع فقد التمييز كالتى ابتدأت الدم، و المضطربه لا ترجع الى النساء لسبق عادة لها، و أيضا فإن المنقسم إلى الأقسام الثلاثه هي هذه دون تلك.

و يجوز قراءه المبتدئه بكسر الدال، و فتحه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى التي ابتدأت الحيض، أو التي ابتدأ بها الحيض، أى لم تستقر لها عادة.

إذا تقرّر ذلك، فالمبتدئه و المضطربه إما أن يكون لهما تمييز أو لا؟ و التمييز تفعيل من ماز الشيء يميزه إذا عزله و فرزه (٢)، و لا خلاف بين الأصحاب في اعتبار الأمور التي ذكرها المصنّف فيه. و هل يعتبر فيه بلوغ الدم الضعيف أقل الطهر؟ و جهان:

أحدهما: نعم، و هو الذي يلوح من ظاهر المعتبر (٣) و به صرح المصنّف في التّهايه (٤)، لأننا إذا جعلنا القوى حيضا كان الضّعيف طهرا، لأنه مقابله.

ص: ٢٩٥

١- (١) المعتبر ٢٠٩، ٢٠٧: ١. [١]

٢- (٢) الصحاح (ميز) ٨٩٧: ٣.

٣- (٣) المعتبر ٢٠٩، ٢٠٧: ١.

٤- (٤) نهاية الأحكام ١٣٥: ١.

و الثاني: لا لعموم قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «دم الحيض اسود يعرف» (١) و لو رأت ثلاثه أسود، ثم ثلاثه اصفر، ثم عاد الأسود عشره، فعلى الأول لا تميز لها، و على الثاني حيضها خمسه، و فى المبسوط حيضها العشره، و الستة السابقيه تقضى صلاتها و صومها (٢).

و قال المصنّف فى التذكرة: و الأقرب أنه لا تميز لها (٣)، و هو يعطى اعتبار أقل الطهر فى الضّعيف و اعتباره قوىّ متين، لكن فى خبر يونس بن يعقوب، عن أبى عبد الله عليه السّلام فى امرأه ترى الدّم ثلاثه أو أربعه، ثم الطّهر ثلاثه أو أربعه، ثم الدم كذلك، ثم الطهر كذلك، ثم الدّم كذلك، فأجاب عليه السّلام بترك الصلاه، و فعلها مع الطهر ما بينها و بين شهر، ثم هى مستحاضه (٤)، أخرجه الشّيخ فى التهذيب من طريق ابن أبى عمير (٥).

و بمعناه عن يونس بن يعقوب ايضا من طريق آخر (٦)، و حمله الشّيخ على مضطربه اختلط حيضها، أو مستحاضه استمرّ بها الدّم و اشتبهت عاداتها، ففرضها أن تجعل ما يشبه دم الحيض حياضاً، و الآخر طهراً، صفره كانت أو نقاء، ليستبين حالها (٧)، و هو صريح فى عدم اشتراط بلوغ الضّعيف أقل الطهر.

و بمعنى الخبر قال فى المبسوط (٨)، و وجهه صاحب المعتمد بحصول الاشتباه و عدم تيقن الحيض أو الطهر، فتعمل فيه بالاحتياط (٩)، و لا يكون هناك حيض ييقن، و لا طهر ييقن، لأن أقل الطهر عشره.

و حمل فى المختلف كلام الشّيخ على من رأت أربعه أسود أوّل الشّهر، ثم خمسه

ص: ٢٩٦

١- (١) الكافي ٣: ٨٨ حديث ١. [١]

٢- (٢) المبسوط ١: ٥٠. [٢]

٣- (٣) التذكرة ١: ٣١.

٤- (٤) الكافي ٣: ٨٣ حديث ١، [٣] التهذيب ١: ٣٨١ حديث ١١٨٣.

٥- (٥) التهذيب ١: ٣٨٠ حديث ١١٧٩، الاستبصار ١: ١٣١ حديث ٤٥٣.

٦- (٦) التهذيب ١: ٣٨٠ حديث ١١٨٠، الاستبصار ١: ١٣٢ حديث ٤٥٤.

٧- (٧) الاستبصار ١: ١٣٢.

٨- (٨) المبسوط ١: ٤٣. [٤]

٩- (٩) المعتمد ١: ٢٠٦. [٥]

طهر نقاء، وبقية الشهر أو تتمه العشره بصفه دم الاستحاضه، فإنها تتحيز بما هو بصفه دم الحيض، قال: و لا يحمل ذلك على ظاهره (١)، و هذا الحمل يدل على اعتبار بلوغ الضعيف أقل الطهر، و عليه الفتوى، و تنزيل صاحب المعبر أقرب الى ظاهر اللفظ.

و من علامات التمييز الرائحه، فالمنتن قوى بالنسبه إلى غيره، و منها الثخانه، و منها اللون، فالأسود قوى، ثم الأحمر، ثم الأشقر، ثم الأصفر، و متى اجتمع فى دم خصله، و فى أخرى اثنتان فهو أقوى.

و فى التذكرة قال بعد أن قرر أن ما شابه دم الحيض فهو الحيض، سواء كان الأول أو الأوسط أو الآخر قال: و لو كان فى دم خصله و فى آخر أخرى فالمتقدم هو القوى (٢)، لكن ذكر هذا فى سياق كلام الشافعى، فلعلّه حكاية عنه، و فى النهاية تردد لعدم الأولويه (٣).

فرع:

قد تترك ذات التمييز العباده عشرين يوما متواليه، بأن ترى الحمره عشره فتجلسها لإمكان الحيض -بناء على عدم وجوب الاستظهار- ثم ترى السواد بعد عشره فالحكم للثانى لأنه الأقوى، و الأول تبين أنه استحاضه، و لو اتفق قوه الدم الثالث بالنسبه إليهما انتقلت إليه، و مثله يأتى فى ناسيه العاده إذا ذكرت بعد جلوسها فى غيرها، و اختار فى المعبر أن تحتاط فى العشره الثانيه بالعباده، فان لم يعبر الدم العشره قضت الصوم، و الأصح ما فعلته لفوات شرط التمييز بالنسبه إلى الدم الثانى (٤)، و فيه قوه.

و اعلم أن قول المصنّف: (و ان كانت مضطربه، أو مبتدئه رجعت الى التمييز) على ظاهره مؤاخذه، فإن المضطربه هى التى اختلف عليها الدم و نسيت عادتها، إما عددا أو وقتا، أو عددا و وقتا، بدليل قوله بعد: (لو ذكرت المضطربه العدد، دون

ص: ٢٩٧

١- (١) المختلف: ٣٨.

٢- (٢) التذكرة ٣١: ١. [١]

٣- (٣) نهايه الأحكام ١٣٥: ١. [٢]

٤- (٤) المعبر ٢٠٤: ١. [٣]

و لو فقدتا التمييز رجعت المبتدئه إلى عاده نساؤها، فإن فقدن أو اختلفن فإلى عاده أقرانها، الوقت.) و حينئذ فالحكم برجوعها الى التمييز مطلقا لا يستمر، لأن ذاكره العدد، النَّاسِيه للوقت لو عارض تمييزها عدد أيام العاده لم ترجع الى التمييز بناء على ترجيح العاده على التمييز، و كذا القول في ذاكره الوقت ناسيه العدد.

و يمكن الاعتذار، بأن المراد برجوعها إلى التمييز ما إذا طابق تمييزها العاده، بدليل ما ذكره من ترجيح العاده على التمييز، و هو حسن، فينزل إطلاق كلامه على ذلك.

قوله: (و لو فقدتا التمييز رجعت المبتدئه إلى عاده نساؤها).

أى: دون المضطربه، و إنما اختص هذا الحكم بالمبتدئه، لأن المضطربه سبق لها عاده، فلم يناسب الرجوع إلى عاده غيرها، و المراد بالنساء الأقارب من الأبوين أو أحدهما، و لا يختص ذلك بالعصبه، لأن المعبر الطبعه و هى جاذبه من الطرفين.

قوله: (فان فقدن أو اختلفن فإلى عاده أقرانها).

هذا الحكم ذكره فى المبسوط (١)، و تبعه جماعه من الأصحاب (٢)، و حكى المصنّف فى المنتهى عن المرتضى و ابن بابويه الرجوع إلى الروايات من دون توسط الأقران (٣)، و مال إليه.

و أنكر فى المعبر (٤) الرجوع إلى الأقران مطالباً بالدليل، و فارقاً بالمشاكله فى الطّباع و الجنسيّه فى النّساء دون الأقران، و اعترضه فى الذكرى بصدق لفظ نساؤها الوارد فى الروايه عليهنّ، لأن الإضاافه تصدق بأدنى ملابسه، قال: و لما لابسنها فى السنّ و البلد، صدق عليهنّ النّساء، و أمّا المشاكله فمع السنّ و اتّحاد البلد تحصل غالباً، قال:

و ليس فى كلام الأصحاب منع منه، و إن لم يكن فيه تصريح، نعم الظاهر اعتبار اتحاد

ص: ٢٩٨

١- (١) المبسوط ١: ٤٦.

٢- (٢) منهم: ابن حمزه فى الوسيله: ٥٠، و الشهيد فى الذكرى: ٣٠.

٣- (٣) المنتهى ١: ١٠٠. [١]

٤- (٤) المعبر ٢٠٧: ١-٢٠٨. [٢]

فان فقدان أو اختلافن تحيُضت هي و المضطربه في كل شهر بسبعه أيام أو بثلاثه من شهر و عشره من آخر، و لهما التخيير في التخصيص.

البلد في الجميع، لأن للبلدان أثرا ظاهرا في تخالف الأمزجه (١) هذا كلامه.

و مراده بالجميع النساء و الأقران، و للنظر فيما قاله مجال، و لا بدّ من انتفاء الأغلب في عادات النساء، لترجع إلى الأقران، فلو اختلفن و غلب عليهنّ عدد تحيُضت به، و مثله يعتبر في اختلاف الأقران لترجع إلى الروايات.

قوله: (تحيُضت هي و المضطربه في كلّ شهر بسبعه أيام، أو بثلاثه من شهر و عشره من آخر).

و لها أن تتحيُض بالسّيّته أيضا، لورودها مع السّيّبعه في حديث واحد (٢)، و لعله إنّما تركها المصنّف اكتفاء بالسّيّبعه في الدلاله عليها، و يتخير في هذه الأعداد، إلا أن يغلب على ظنها شيء فتصير إليه.

و في نهايه المصنّف: الأقوى الرجوع إلى الاجتهاد، لئلا يلزم التخيير في السابع بين وجوب الصّيلاه و عدمها (٣)، و يشكل بامتناع الاجتهاد، حيث ينتفى المرجّح، إذ القول بالتخيير لا يصحّ معه، و ما ذكره من امتناع التخيير منقوض بيومي الاستظهار بعد العاده و غير ذلك.

و الظاهر أنه لا يتعين عليها جعل الحيض أوّل الشهر، و إن اقتضته الجبله غالبا لعدم الترجيح في حقها، و قد احتمله المصنّف في التذكرة (٤)، و لا شك أنه أولى، و إذا قلنا بالتخيير فلا أثر لمنع الزوج.

و المراد بتخييرها في الأعداد و التخصيص إنّما هو أوّل مرّه لا- مطلقا، بحيث يجوز لها ذلك في كل شهر، و إن كانت عبارات الأصحاب مطلقه لبعده اختلاف مرات الحيض زمانا و عددا، و لأن ذلك قائم مقام العاده للمعتاده.

ص: ٢٩٩

١- ١) الذكري: ٣١. [١]

٢- ٢) الكافي ٣: ٨٣ حديث ١، التهذيب ١: ٣٨١ حديث ١١٨٣.

٣- ٣) نهايه الأحكام: ١: ١٣٨. [٢]

٤- ٤) التذكرة ٣١: ١.

و لو اجتمع التمييز و العاده فالأقوى العاده إن اختلفا زمانا. فرعان:

الأول: إذا تحيضت المبتدئه و المضطربه بعدد من الروايات لفقد ما سواها، فإنما يبقى اعتباره في الدور الثاني إذا لم يتجدد شيء هو أولى من تمييز لهما، أو عاده النساء للمبتدئه.

الثاني: إذا لم ينقطع الدم على العدد المذى تحيضا به، هل تستظهر ان كذات العاده بيوم أو يومين؟ الظاهر نعم، و صرح به في الدروس (١)، و حكى أن في المبتدئه روايه أنها تستظهر بعد عاده أهلها بيوم (٢).

قوله: (و لو اجتمع التمييز و العاده فالأقوى العاده إن اختلفا زمانا).

ما تقدم من حكم ذات العاده المستقره المراد به ما إذا لم يكن لها مع العاده تمييز، فإنه ذكر ذات التمييز هنا، و هذا كما يفيد حكم ذات العاده المستقره عددا و وقتا، يفيد حكم المستقره في أحدهما خاصه، و كذا يفيد حكم التماسيه للعاده عددا خاصه، أو وقتا خاصه، و متى اتفق التمييز و العاده فلا بحث.

أما إذا اختلفا زمانا إما مع الاختلاف عددا أو لا معه، فللشيخ قولان (٣)، و بالعاده قال أكثر الأصحاب (٤)، و مستند القولين الأخبار الكثيره الداله على اعتبار العاده مطلقا من غير تقييد بانتفاء التمييز (٥)، و قد سبق بعضها، و حديث حفص بن البختري في الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام: «إن دم الحيض حار عييط أسود له دفع، فإذا كان للدم حراره و دفع فلتدع الصلاه» (٦) و هو دال على اعتبار التمييز من غير تقييد.

ص: ٣٠٠

١- (١) الدروس: ٧.

٢- (٢) التهذيب ١: ٤٠١ حديث ١٢٥٢، الاستبصار ١: ١٣٨ حديث ٤٧٢.

٣- (٣) قول في الجمل و العقود (الرسائل العشر): ١٦٢، و قول في النهايه: ٢٤.

٤- (٤) منهم: الشهيد في الذكرى: ٣٩.

٥- (٥) الكافي ٣: ٩١ حديث ١، [١] التهذيب ١: ١٥١ حديث ٤٢٩، و لمزيد الاطلاع راجع الوسائل ٢: ٥٤٢ باب ٣. [٢]

٦- (٦) المصدران السابقان.

ألو رأأت ذات العاده المستقره العدد

ألو رأأت ذات العاده المستقره العدد متقدما على العاده أو متأخرا فهو حيض، لتقدم العاده تاره و تأخرها أخرى. و يمكن الجواب بأن ذلك مبنى على الغالب، فان الغالب كون ما فى زمان العاده بهذا الوصف، فلا تعارض، أو تنزل على المبتدئه و المضطربه جمعا بين الأخبار، على أن قوه العاده المتكززه ظاهره، فان العادات ملحقه بالأمر الجليله، و الحق ترجيح العاده المستفاده من الأخذ و الانقطاع، و هى المراده فى كلام المصنّف، أما المستفاده من التمييز فلا لأن الفرع لا- يزيد على أصله مع احتمال الترجيح، لصدق الأقرء عليها و فيه بعد، لأنه خلاف المتعارف.

و اعلم أن قول المصنّف: (إن اختلفا زمانا) من تمام تصوير المسأله و ليس شرطا للأقوى و الا لفسد المعنى، و لو قال: و لو اجتمع التمييز و العاده، و اختلفا زمانا فالأقوى العاده، كان أحسن.

قوله: (لو رأأت ذات العاده- إلى قوله- لتقدم العاده تاره و تأخرها أخرى).

هل يجب على من تقدم دمها العاده الاحتياط فى العباده إلى أن تمضى الثلاثه، أو يحضر الوقت؟ بينى على إيجاب الاحتياط على المبتدئه و المضطربه، و عدمه مع احتمال عدم الوجوب هنا، ففى مقطوع سماعه، المرأه ترى الدم قبل وقت حيضها قال: «إذا رأأت قبل وقتها فلتدع الصلاه فإنه ربما يعجل» (١)، و فى خبر إسحاق بن عمّار، عن الصادق عليه السلام فى المرأه ترى الصفرة: «إن كان قبل الحيض بيومين فهو من الحيض» (٢) و فى البيان (٣) نزل هذه على المضطربه إذا ظنت الدم حيضا، و ينافيه قوله: «إن كان قبل الحيض بيومين فهو من الحيض».

ص: ٣٠١

١- (١) الكافى ٣: ٧٧ حديث ٢، [١] التهذيب ١: ١٨٥ حديث ٤٥٣.

٢- (٢) الكافى ٣: ٧٨ حديث ٢، [٢] الفقيه ١: ٥١ حديث ١٩٦، التهذيب ١: ٣٩٦ حديث ١٢٣١.

٣- (٣) البيان: ٢٠.

ب: لو رأت العاده و الطرفين أو أحدهما، فإن تجاوز العشره فالحيض العاده و إلا فالجميع.

و يمكن الفرق بين ذات العاده و غيرها إذا تقدم دمها العاده يوما أو يومين عملا- بهذه الروايه (١)، بخلاف ما لو زاد لعدم الدليل، و مقطوعه سماعه مطلقه (٢)، فلا تصلح للدلاله على الزائد لحملها على المقيّد، إلا أنه لا يحضرني الآن قائل بذلك، و الاحتياط طريق إلى اليقين، فهو أولى.

و يمكن حمل الاولى على ما إذا رأت قبل وقتها و علمته حيضا، أو مضى ثلاثه أيام، و حمل الثانيه على الاخبار عن الغالب، أى: إن كان قبل الحيض بيومين ففى الغالب هو من الحيض، و حينئذ فلا- دلالة لها على ترك العباده فى اليومين، و لا يخفى ما فيه، و كيف قلنا فالأولى الجزم بتعلق تروك الحائض بهذه ما خلا ترك الواجب.

هذا إذا تقدم الدم العاده، و لو تأخر أمكن ذلك لما تقدّم، و القطع بكونه حيضا، فإن التأخر يثير ظنّ حصوله، لأنه يزيد انبعاثا نظرا إلى العاده، و فيه قوه.

قوله: (لو رأت العاده و الطرفين).

المراد بالطرفين ما قبل العاده و ما بعدها، و فى المتقدّم ما سبق من احتمال وجوب الاحتياط و عدمه.

إن قيل: إذا تجاوز الدم العشره فلم يحكم بكون الطرفين استحاضه، و هلا- حكم بالثانى خاصه حيث يمكن ضميمة الأول إلى العاده فى كونهما حيضا؟ قلنا: الحكم بكون الثانى استحاضه مع استواء نسبتها إلى العاده ترجيح من غير مرجح.

فإن قيل: استواء النسبه غير معلوم، بل المعلوم خلافه، و اتفاقهم على أن كل دم يمكن أن يكون حيضا فهو حيض يقتضى ضميمته.

قلنا: لما كانت العاده ملحقه بالأمور الجبليه، اقتصر فى مخالفتها على ما إذا كان

ص: ٣٠٢

١- (١) الكافى ٣: ٧٨ حديث ٢، الفقيه ١: ٥١، حديث ١٩٦، التهذيب ١: ٣٩٦ حديث ١٢٣١.

٢- (٢) الكافى ٣: ٧٧ حديث ٢، التهذيب ١: ١٥٨ حديث ٤٥٣.

ج: لو ذكرت المضطربه العدد دون الوقت، تخيرت في تخصيصه و ان منع الزوج التعيين. و قيل: تعمل في الجميع عمل المستحاضه، و تغتسل لانقطاع الحيض في كل وقت يحتمله، و تقضى صوم العدد.

مجموع الدّم لا- يزيد على العشره، فإن زاد وجب العمل بالعادة: و إطلاق الأخبار (1) و الأصحاب الرجوع إلى العاده مع التّجاوز يشمل ذلك.

قوله: (و إن منع الزّوج التعيين).

هذا لا اختصاص له بذاكره العدد، بل هو آت في كلّ من خيّرت في تخصيص عدده، إمّا عدد العاده أو إحدى الروايات، لأن ثبوت الحيض لها بأصل الشّرع لا- باختيارها، و التخيير لم يثبت أصله، بل لأن جهلها بالحال اقتضى استواء جميع أيام الشّهر بالنسبه إليها، فامتنع تكليفها بشيء مخصوص، فكما لم يكن ذلك منوطا باختيارها أصله، لم يكن للزوج في ذلك اعتراض، و يحتمل أن يكون كالواجبات الموسعه، فعلى القول بأن له منعها من الاشتغال بها في أوّل الوقت لو خالفت تسقط نفقتها إن منعت الوطاء.

و المراد بتخييرها في التخصيص إنّما هو في أوّل الأمر- كما سبق- فإذا اختارت أوّل الشهر صار كالعادة، فتعمل في باقيه عمل المستحاضه.

و المراد بالشهر هنا: الهلال، رجوعاً إلى الجبلّه، فإن الغالب حصول الحيض في كلّ شهر مرّه، و لو علمت حصول العدد في الشهر مرتين، و تكرر ذلك، و لم تعلم الوقت فلا تصرّيح للأصحاب، و الظاهر وجوب جلوسها مرّتين في الشهر، و التخيير بحاله، و حيث قلنا بالتخيير، فإنما هو عند عدم أماره يظن معها وقت مخصوص، و لا شك في أولويه أوّل الشهر لموافقته الغالب.

قوله: (و قيل: تعمل في الجميع عمل المستحاضه).

هذا القول للشيخ (2)- رحمه الله- إلحاقاً لها بالمتحيره، تمسكاً بالاحتياط، و محله

ص: ٣٠٣

١ - ١) الكافي ٣: ٧٦، ٨٣، ٩٥ حديث ١، ٥١، ٥٢، التهذيب ١: ١٥٨، ١٦٨، ٣٨١ حديث ١١٨٣، ٤٨٢، ٤٥٣ و للمزيد راجع الوسائل ١: ٥٤١ باب ٥ من أبواب الحيض.
٢ - ٢) المبسوط ١: ٥١.

و لو انعكس الفرض تحيَّضت بثلاثه و اغتسلت فى كل وقت يحتمل الانقطاع، و قضت صوم عشره احتياطاً ان لم يقصر الوقت عنه، و تعمل فيما تجاوز الثلاثه عمل المستحاضه.

ما لم يحصل لها اختلال الحيض فى زمان يقصر نصفه عنه، و لم تعلم بالمزج للقطع بحيض ما و طهر ما حينئذ فلا تعمل فى الجميع عمل المستحاضه.

و المعتمد التخيير، و القول بالجمع بين التكاليفات ضعيف، و هنا فائدتان:

أ: موضع القولين، ما إذا لم تعلم وقت طرء الدّم عليها، بأن عرض لها جنون و نحوه، فان علمته رجعت بتجاوز العشره، إلى عدد العاده، فإن استمرّ إلى الشهر الثانى فهو محلّ الخلاف.

ب: ليس المراد من قوله: (و قيل: تعمل فى الجميع عمل المستحاضه) الاقتصار عليه، و على الغسل للانقطاع، بل تترك مع ذلك ما تتركه الحائض، أخذاً بمجامع الاحتياط.

و المراد من قوله: (و تغتسل لانقطاع الحيض فى كل وقت يحتمله) الاغتسال عند كلّ صلاه، و كذا غيره من الغايات المشروطه بالطهاره، لأنه محلّ تحتم وجوب الطهاره، و ان كان كل وقت يحتمل الانقطاع، فتجب للصلوات الخمس خمسه أغسال، سوى ما يجب للاستحاضه، إذ لا-تداخل لما قيل أن استمرار الحدث يمنع التداخل، و تتخير فى تقديم أى الأفعال شاءت من الغسل و الوضوء و غيرهما مما يجب، و يجب عليها المسارعه بين الفرضين بالغسل للفرض الثانى مع كثره الدم، كما تجب المسارعه بالوضوء لو كانت مستحاضه تلزمها الأغسال.

فرع: لو علمت زمان الانقطاع بعينه اقتصر على الاغتسال للانقطاع فيه.

قوله: (و لو انعكس الفرض تحيَّضت بثلاثه).)

المراد بانعكاس الفرض أن تذكر الوقت و تنسى العدد، و هنا صور أربع، لأنها إن ذكرت أول الحيض أكملته أقله-و هو ثلاثه- لثبوت تيقنه حينئذ، و إن ذكرت آخره جعلته نهايتها، و إن ذكرت وسطه جعلت قبله يوماً و بعده يوماً، و إن ذكرت يوماً فى الجسله أو دونه كأن قالت: كنت فى أول يوم من الشهر، أو من زواله إلى الليل حائضاً

قطعا، و لا- أعلم أ هو الأول أم الآ-خر أم الوسط؟فهو الحيض خاصه، و باقى الزّمان مشكوك فيه، و بهذا يظهر أن إطلاق المصنّف (تحيضها بثلاثة) ليس بجيد.

ففى الأولى: يجب عليها أن تعمل فى باقى العشره-و هو سبعة بعد الثلاثة- أعمال المستحاضه و منقطعه الحيض، فتغتسل لاحتمال الانقطاع، على نحو ما تقرّر سابقا، ما تركه الحائض.

ثم تقضى صوم العشره، و ذلك كله مشروط بأن لا تعلم قصور زمان عادتها عن العشره، فلو عرفته إجمالا قضت المشكوك فيه خاصه كما يقتصر فى الأعمال و التروك عليه.

و فى الثانيه: تجمع فى السّبعه السّابقه على الثلاثة بين عمل المستحاضه و تروك الحائض، دون منقطعه الحيض، و القضاء بحاله إلا أن يقصر الزّمان كما تقدم.

و فى الثالثه: تجمع فى السّبعه السّابقه بين أعمال المستحاضه و تروك الحائض لعدم احتمال الانقطاع فيها، و فى السّبعه اللاحقه تجمع بين أعمال المستحاضه و منقطعه الحيض، و تروك الحائض إن لم تعلم قصور الزّمان و القضاء كما تقدم.

و فى الزّابعه: تعمل فيما قبل المعلوم إن يوما و إن دونه، إلى تمام العشره أعمال المستحاضه و تروك الحائض، و فيما بعده كذلك مع أعمال منقطعه الحيض مع عدم قصور الزّمان، و كذا القضاء.

و هذا الحكم مبنى على القول بوجوب الاحتياط، و لم يرتضه المصنّف فى ذاكره العدد، و الظاهر عدم الفرق، فلا وجه للمخالفه، و الأظهر أمّا اقتصارها فى الصّور الثلاث الأول على الثلاثة إن لم تعلم الزّيادة عليها، أو رجوعها إلى الستة أو السّبعه أو الثلاثة مع العشره، فتجعل الثلاثة ابتداء العدد المأخوذ فى الاولى، و انتهاءه فى الثانيه، و تتخير فى الثالثه و الزّابعه إن لم تعلم القصور عنها، أو عن أحدها، فإن علمت شيئا عملت به، فلو علمت النقصان عن السّيته و الزّيادة على الثلاثة فالخمسه مع احتمال الأربعه، و تغتسل للانقطاع، ثم هى مستحاضه.

د:ذاكره العدد الناسيه للوقت قد يحصل لها حيض بيقين، و ذلك بأن تعلم عددها فى وقت يقصر نصفه عنه، فيكون الزائد على النصف و ضعفه حيضا بيقين، بأن يكون الحيض ستة فى العشر الأول فالخامس و السادس حيض. و لو كان سبعة فالرابع و السابع و ما بينهما حيض، و لو كان خمسة من التسعة الأولى فالخامس حيض، و لو ساوى النصف أو قصر فلا حيض بيقين.

و فى الصوره الثالثه، إن علمت أن اليوم الذى ذكرته أوسط الحيض، تخيرت على نحو ما تقدم، لكن لا تأخذ من الأعداد المتقدمه إلا- و ترا كالثلاثه و السبعه، و إن لم تعلم ذلك أمكن أن تأخذ الأقل و هو الثلاثه لأصالة عدم الزائد و الاقتصار على المتيقن، أو تأخذ واحدا من أعداد الروايات.

و متى أخذت عددا، اشترط أن لا تعلم الزيادة عليه، أو النقصان عنه، و هى فى باقى الزمان مستحاضه مع استمرار الدم، و بما حققناه يظهر للمتأمل قصور عباره المصنّف عن أحكام القول بالاحتياط فى هذه، و عدم جريانه فيها على ما اختاره فى ذاكره العدد خاصه.

قوله: (ذاكره العدد، الناسيه للوقت قد يحصل لها حيض بيقين).

ذاكره الوقت، الناسيه للعدد قد تكون كالمتحيره، بمعنى عدم تيقنها الحيض فى شىء من الزمان، و قد لا تكون، كأن يحصل لها العلم بأن عاداتها فى زمان يقصر نصفه عن عدد أيام العاده، لوجوب الأخذ من أحد النصفين مع الآخر حينئذ، بخلاف ما لو ساوى النصف عدد العاده أو قصر عنه، و ضابط الحيض المتيقن على ذلك التقدير ما زاد على نصف الزمان و ضعفه، أى: مثله كالمسته فى العشره، فالخامس و السادس حيض بيقين، و ما قبل الخامس مشكوك فيه بين الحيض و الاستحاضه، و ما بعد السادس مشكوك فيه بينهما و بين انقطاع الحيض، فتراعى الاحتياط على القول به، و تتخير فى التخصيص بين ما قبل الخامس و بعد السادس على القول الآخر.

ه: لو ذكرت الناسيه العاده بعد جلوسها في غيرها رجعت الى عاداتها.

و لو تيقنت ترك الصلاه في غير عاداتها لزمها إعادتها، وقضاء ما صامت في الفرض في عاداتها، فلو كانت عاداتها ثلاثه من آخر الشهر فجلست السبعه السابقه ثم ذكرت قضت ما تركت من الصلاه و الصيام في السبعه، و لو أضلت سبعه في عشره فالرابع و السّابع و ما بينهما حيض، و لو أضلت خمسه من التسعه الأولى من العشره فإن الخامس ييقين، لأن الزيادة على النصف بنصف يوم، و إنما قيد المصنّف التسعه بكونها الأولى، و هي التي بدايتها من أوّل العشر، إذ لو كانت التسعه الثانيه- و هي التي بدايتها من ثاني العشر- لكان الحيض السادس لا الخامس.

و قد يعلم من هذا أحكام مسائل المزج، فمنها ما لو قالت: الحيض سته، و كنت أمزج أحد نصفى الشهر بالآخر بيوم أو يومين، فهذه أضلت سته في العشر الأوسط، فلها يومان في الأوّل، و أربعة في الثاني حيض ييقين.

و لو قالت: و كنت أمزج أحد الشهرين بالآخر بلحظه، فاضلالها الستة في اثني عشر يوما من آخر الشهر الأوّل و أوّل الثاني، و اللحظتان حيض ييقين، فإن الستة إن كانت من الأوّل تمت باللحظه من الثاني، و إن كانت من الثاني فتمامها باللحظه من الأوّل، و على هذا القياس.

و اعلم أن قول المصنّف: (بأن يكون الحيض سته في العشر الأوّل) لا يريد به إلاّ المثال، فإن السبعه و الأربعة و غيرهما كذلك، و كذا العشر الأوسط و الأخير، و إن كان ظاهر قوله: (بأن يكون الحيض). قد يقتضى خلاف ذلك.

قوله: (لو ذكرت الناسيه العاده بعد جلوسها في غيرها).

قد يسأل عن تصوير الفرض على القول بالاحتياط، فان تصويره على القول برجوعها إلى الروايات ظاهر، و صورته في ذات العادتين ثلاثه و سبعه متسقتين و غير متسقتين، مع اختلاف زمانهما إذا نسيت نوبه الشهر و غلب على ظنها أنها السبعه فجلستها، ثم ذكرت أنها الثلاثه فحينئذ تفعل ما ذكره.

و يمكن فرضها في ذات العاده المتّحده، إذا كانت ثلاثه في زمان، فظنتها سبعه

و قضت ما صامت من الفرض في الثلاثة.

و:العاده قد تحصل من حيض و طهر صحيحين

و:العاده قد تحصل من حيض و طهر صحيحين، و قد تحصل من التمييز، كما إذا رأت في الشهر الأول خمسه أسود و باقى الشهر أصفر أو أحمر، و فى الثانى كذلك، فإذا استمرت الحمره فى الثالث أو السواد جعلت الخمسه الأولى حيضا، و الباقى استحاضه عملا بالعاده المستفاده من التمييز.

فى زمان آخر فالحكم ما تقدم.

قوله: (و قضت ما صامت من الفرض فى الثلاثة).

الظاهر أن التقييد بالفرض لا حاجه إليه، كما لم يقيد به فى قوله: (قضت ما تركت من الصلاه و الصيام فى السبعه)، إذ المراد بيان فساد ما صامته باعتبار كون الزمان حيضا فى الثلاثة، كما أن المراد بيان قبول الزمان فى السبعه للصلاه و الصوم لأنه طهر، فكما يجب قضاء الواجب يشرع قضاء المندوب.

قوله: (العاده قد تحصل من حيض و طهر صحيحين).

هذه العبارة قد توهم الاجتزاء بحيضه واحده فى ثبوت العاده، كما هو مذهب الشافعى (١)، و به عبر أصحابه (٢)، و ليس مذهبا لنا، فينبغى أن يراد بالحيض الجنس، ليصلح للتعدد، و قد تقدم اعتبار المرّتين.

أمّا الطهر فيكفى مرّه واحده، إذ العاده أيام الأقرء، و الطهر دليل عليها، و المراد بالصحيحين الخاليان عن استحاضه، كما صرح به من عبّر بهذا اللفظ لامتناع استقرار العاده، مع اتصال أحدهما بالاستحاضه.

قوله: (فإذا استمرت الحمره فى الثالث أو السواد).

قد يسأل عن فائده تعبير المصنّف باستمرار الحمره أو السواد فى الشهر الثالث، و هل له مدخل فى ثبوت الحكم المذكور، أم لا؟ فيقال: نعم فى بعض الصور، و هو ما إذا حصل تمييز بالشروط يعارض العاده المستفاده من التمييز، فان الظاهر هنا ترجيح التمييز، فإنه أصل للعاده المذكوره، و الفرع لا

ص: ٣٠٨

١-١) المجموع ٢:٤١٧.

٢-٢) المجموع ٢:٤١٧-٢:٤١٨.

ز:الأحوط ردّ الناسيه للعدد و الوقت الى أسوء الاحتمالات

ز:الأحوط ردّ الناسيه للعدد و الوقت الى أسوء الاحتمالات نفى ثمانيه:

يعارض أصله، فلعلّ المصنّف عبر بالاستمرار لتسلم العبارة عن هذا الفرد.

أما لو اختلف لون الدّم لا مع شريطه التمييز و عبر العشره، فإن المرجح هو العاده المستفاده من التمييز.

قوله: (الأحوط ردّ الناسيه للعدد و الوقت إلى أسوأ الاحتمالات).

ناسيه العدد و الوقت، هي المشهوره بين الفقهاء بالمتحيره لتحيرها في شأنها، و قد تسمى محيرّه أيضا، لأنها تحير الفقيه في أمرها، و بعضهم يضح اسم المتحيره موضع الناسيه، فتسمى ناسيه العدد، و ناسيه الوقت أيضا متحيره، و الأول أحسن و أشهر، و التسيان المطلق قد يعرض لغفله أو عله، و قد تجنّ صغيره و تستمر لها عاده في الحيض ثم تفيق و لا تعلم مما سبق شيئا.

و قول المصنّف: (الأحوط ردّ الناسيه). الظاهر أنه يريد به الوجوب، لأن الخلاف هنا في لزوم أحكام الاحتياط، لحصول الشك في زمان الحيض المقتضى لعدم يقين البراءة بدون الجمع بين التكليفين، و المعتمد عدم الوجوب، بل ترجع هذه إلى الروايات السابقه مع عدم التمييز.

قال في الذكري: ان العمل بالروايات ظاهر الأصحاب (١)، و ادّعى عليه الشيخ في الخلاف الإجماع (٢)، و في البيان: الاحتياط هنا بالردّ إلى أسوأ الاحتمالات ليس مذهبا لنا (٣)، و يدل عليه أصاله براءة الذمه من التكليف بالزائد، و ما يلزم من الحرج العظيم، و المشقه على المرأة و الزوج، و الروايات الداله على رجوعها إلى الستة و السبعه و غيرهما كثيره (٤).

و اعلم أن هذا القسم هو تتمه الأقسام العشره السابقه، لأن المضطربه المميّزه تقدمت عند ذكر المبتدئه، و هي شامله للأقسام الثلاثه، ثم ذكر قسمين منها، أوّل

ص: ٣٠٩

١- ١) الذكري: ٣٢. [١]

٢- ٢) الخلاف ١: ٣٨ مسألة ٤ كتاب الحيض.

٣- ٣) البيان: ١٧. [٢]

٤- ٤) الكافي ٣: ٧٩، ٨٣، التهذيب ١: ٣٨٠ حديث ١١٨٣، ١١٨١، الاستبصار ١: ١٣٨ حديث ٤٧٢، و للمزيد راجع الوسائل ٢: ٥٤٦

باب ٨ من أبواب الحيض. [٣]

منع الزوج من الوطء، و منعها من المساجد، و قراءه العزائم، و أمرها بالصلوات، و الغسل عند كل صلاه، الفروع: و هما ناسيه الوقت، و ناسيه العدد غير مميزتين، و هذا هو القسم الثالث، و يدلّ على عدم التمييز هنا أن هذه الأحكام لا تجماع التمييز لوجوب الرجوع إليه.

قوله: (منع الزوج من الوطء).

و كذا السيد، إذ ما من زمان يفرض إلا- و هو محتمل للحيض، فلو فعل عصى، و عليها الغسل للجنابه، و لا كفاره هنا، و إن قلنا بوجوبها على الحائض لعدم تيقن الحيض.

قوله: (و أمرها بالصلوات).

قد يفهم منه و من قوله: (و قضاء أحد عشر على رأى، و صوم يومين.) عدم وجوب قضاء الصّلاه، و به صرح فى التذكرة (١) لأنها إن كانت طاهرا صح الأداء، و إلا فلا تكليف، و لأن فيه حرجا عظيما.

و احتمال فيها أيضا الوجوب (٢)، لإمكان انقطاع الحيض فى خلالها، أو فى آخر الوقت و قد بقى قدر الطّهاره و ركعه، و ربما انقطع قبل الغروب و قد بقى قدر الطّهاره و خمس ركعات فيجب الظّهر و العصر، و مثله المغرب و العشاء، و اختاره المصنّف فى النّهايه (٣) و حينئذ، فأمّا أن تصلى أوّل الوقت دائما، أو آخره دائما، أو لا هذا و لا ذاك.

فى الأوّل تقضى بعد كلّ أحد عشر يوما صلاتين مشتبهتين، لإمكان أن ينقطع الحيض فى أثناء العصر أو العشاء، فتفسد الصّلاتان و يجب قضاؤهما، و كذا يمكن انقطاعه فى أثناء الصّبح، فيجب قضاؤها خاصّه، فحينئذ يقين البراءه يتوقف على قضاء صلاتين مشتبهتين، و كيفيه قضاؤهما كقضاء الصوم سواء.

و إن كانت تصلى آخر الوقت دائما، قضت بعد كلّ أحد عشر ثلاث صلوات، لإمكان أن يطرأ الحيض فى أولى الظّهرين أو العشاءين، فتفسد صلاتان، و ينقطع فى

ص: ٣١٠

١-١) التذكرة ١: ٣٢. [١]

٢-٢) المصدر السابق. [٢]

٣-٣) نهايه الأحكام ١: ١٤٨. [٣]

أثناء غسل الأولى منهما أو الثانية، فيجب قضاؤها لفساد طهارتها، وكيف قدر زمان صلاتها آخر الوقت، فلا بد من إدراك الطهارة و خمس ركعات، فإذا قدر صحه الفرض الثاني لمصادفه غسله الطهر فالأول فاسد، وإلا فالثاني، فتقضى سبع صلوات صباحا و مغربا و رباعيه مردده بين الثلاث، ثم صباحا و رباعيتين بينهما المغرب، لأن الفائت من يومين اثنتان من يوم، و واحده من آخر.

و لو كانت تصلى أول الوقت دائما و جب قضاء صلاتين مشتبهتين لاحتمال الانقطاع بعد فعلهما دون ما زاد، إذ لو فرض ابتداء الحيض في أثناء الصلاة لما وجبت، لأنها لم تدر ك من الوقت ما يسعها.

و لو كانت تصلى أول الوقت تاره، و آخره أخرى، أو وسطه دائما و جب قضاء أربع صلوات مشتبهات، لإمكان الابتداء في أولهما فتفسدان، و يجب التدارك لإمكانه، و كذا يمكن الانقطاع في الثانية فتفسدان أيضا، و التدارك ممكن فيجب، و جاز التماثل، فلا بد من ثمان صلوات.

و في بعض حواشى الكتاب ما صورته: ينبغى أن تصلى كل صلاة مرتين أول الوقت و آخره، لأنه إن كان أحدهما حيضا صح الآخر.

قلت: جاز أن ينقطع الحيض في أثناء غسل الثانية فيفسد، و يجب قضاؤها لإدراك قدر الطهارة و ركعه.

و لا يقال: يقدر وقوع الثانية حيث ينتهى الضيق فلا تجب الأولى، لأننا نقول هذا يتم في الصبح، أما في الظهرين و العشاءين فلا، فإن نهايه الضيق أن تغتسل لكل من الصلواتين مع كثره الدم، و قد بقى من آخر الوقت قدر الطهارة مرتين و خمس ركعات، فيمكن الانقطاع في أثناء الغسل، فيفسد و يجب قضاء الفريضة المؤداه به.

و فيها أيضا ما لفظه: أو نقول: إن صلّت دائما أول الوقت أو آخره قضت بعد كل أحد عشر صلاة مشتبهه، و إن كانت تصلى أوله تاره و آخره أخرى قضت بعد أحد عشر صلاتين مشتبهتين.

قلت: قد بينا و جوب صلاتين في الفرض الأول لإمكان الانقطاع في أثناء

و صوم جميع رمضان، وقضاء أحد عشر على رأى، و صوم يومين -أول و حادى عشر- قضاء عن يوم.

و على ما اخترناه تضيف إليهما الثانى و الثانى عشر، الفريضة الثانية، فتفسد الصلاتان و يجب تداركهما.

و بينا فى الفرض الثانى وجوب ثلاث، لإمكان طريانه فى الفريضة الاولى، و انقطاعه فى الغسل لنظيرها، فلا يستقيم ما ذكره.

و فى الفرض الثالث وجوب أربع، لإمكان طريانه فى الفريضة الأولى فيفسد الفرضان، و يجب قضاؤهما، لإدراك قدر الطهارة و فعلهما من أول الوقت، و إمكان انقطاعه فى أثناء الثانية، فيجب فعلهما لإدراك قدر الطهارة و خمس ركعات، و هذا الذى ذكره يناسب مذهب العامة القائلين باختصاص كل صلاة بوقت لا تشاركها فيه الأخرى.

قوله: (و قضاء أحد عشر على رأى).

الإشارة بذلك إلى خلاف الشيخ -رحمه الله-، حيث أوجب قضاء عشره لأنها أكثر الحيض، و لم يعتبر التشطير لأصاله عدمه (1) و حيث علم أن وجوب ذلك كله رعايه للاحتياط بحسب الممكن، ظهر وجوب أحد عشر، بل يجب قضاء أحد و عشرين، لإمكان كون الحيض أول الشهر و آخره مع التشطير.

قوله: (و صوم يومين أول و حادى عشر قضاء عن يوم، و على ما اخترناه تضيف إليهما الثانى و ثانى عشر).

إذا أرادت هذه قضاء يوم، فعند الشيخ تصوم يومين، أول و حادى عشر، لعدم إمكان اجتماعهما فى الحيض، و هذا بناء على عدم اعتبار التشطير، فأما على اعتباره -و هو الذى أشار إليه المصنف بقوله: (و على ما اخترناه.)- فيجب أن تضيف إليهما يومين آخرين، الثانى و ثانى عشر الأول، و حينئذ فيمتنع اجتماع الجميع فى الحيض، و لو بمراعاة التشطير، لأن الحيض إن ابتدأ بالأول انتهى بالحادى عشر،

ص: ٣١٢

و يجزئها عن الثاني و الحادى عشر يوم واحد بعد الثاني و قبل الحادى عشر. فصَحَّ ما بعده، أو بالثانى صَحَّ الأول، و إن انتهى فى الأول و ابتدأ فى الحادى عشر صَحَّ الثانى، أو انتهى فى الثانى و ابتدأ فى الثانى عشر صَحَّ الحادى عشر، و بهذا الطريق يمكن قضاء تسعه أيام.

و العبارة عنه أن يقول: إذا أرادت قضاء صوم من يوم إلى تسعه صامت المقضى مرّتين، و لاء أول الثانيه ثانى عشر أول الاولى، و تصوم يومين بين المرّتين متواليين أو متفرّقين، متصلين بالمرّتين، أو بإحداهما، أو منفصلين عنهما، و على ذلك فتبرأ ذمتها، لعدم إمكان اجتماع المرّتين فى الحيض، و مهما فسد من أيام إحداهما صَحَّ بدله من أيام الأخرى، أو من اليومين المتوسطين.

و لا- تكفى المرّتان من دون المتوسطين، لإمكان انقطاع الحيض فى نصف اليوم الأخير من المره الاولى، و يعود فى نظيره، كأن يكون عدد المقتضى مثلاً خمسه فينقطع فى الخامس، و يعود فى الخامس عشر، فيفسد جميع أيام المرّتين ما عدا ثلاثه، فيكمل بالمتوسطين، و إن أشكل عليك ذلك فعليك بمراجعته هذا الجدول، و ربّما يوجد على هذا المحلّ جدول لا يخلو من خلل، يظهر خلله بصحيح التأمل لما وصفناه و هذه صورته:

قوله: (و يجزئها عن الثانى و الحادى عشر يوم واحد بعد الثانى و قبل الحادى عشر).

هذا إشاره إلى طريقه ثانيه للقضاء بناء على مراعاة التّشطير، و هى أقلّ تكليفا

من الاولى بيوم، إلا- أنها أقل نفعاً منها، لأنها إنما تجزئ في قضاء أربعة أيام فما دون، و تلك تجزئ في قضاء تسعة فما دونها، و صورتها في قضاء يوم: أن تصوم الأول و ثانى عشره، و تصوم بدل الثانى و الحادى عشر فى الطريقه الأولى يوماً واحداً، تجعله بعد الثانى و قبل الحادى عشر، حذراً من اجتماع الجميع فى الحيض.

و العبارة عن هذه أن نقول: إذا أرادت قضاء يوم فما زاد إلى أربعة قضته مرتين، تزيد على أولاهما يوماً، و تفرقها أى تفرق شاءت فى عشره أيام، بحيث لا توالى بين يومين، و لا تجعل المجموع فى أزيد من عشره، ثم تصوم الثانى متفرقه من غير زياده، تبدأ من ثانى عشر اليوم الأول، أو من عاشر ثانى، و كذا تجعل كل يوم من أيام المره الثانى ثانى عشر. نظيره من المره الأولى، أو عاشر ما يلى النظير لا- أزيد، و إنما لم يجز التوالى فى المرتين، أو فى إحداهما لثلاث- ينقطع الحيض فى آخر يوم، و يبدأ فى حادى عشر نظيره، فيفسد الجميع.

ففى مثال الكتاب يمكن انتهاء الحيض فى الثانى، فيبتدى فى الثانى عشر، فتفسد الأيام الثلاثه، و إنما لم يصح من غير زياده يوم لإمكان انقطاع الحيض على آخر العدد، و عوده فى نظيره، فلا تحصل البراءه.

و إنما وجب كون النظير ثانى عشر نظيره، أو عاشر ثانى دون ما زاد على ذلك، لأنهما إن اجتمعا فى الحيض أجزأ ما بعد الأول و ما قبل الثانى، بخلاف ما لو جعل النظير بعد عاشر ما يلىه، لإمكان انقطاع الحيض فى اليوم العدى يلى النظير الأول و عوده فى حادى عشر، فتجتمع الثلاثه فى الحيض.

و إنما لم يصح بهذه الطريقه أزيد من قضاء أربعة، لأن الطهر المقطوع به تسعه أيام، فإذا وزع عليها القضاء على الوجه السابق امتنع أن يصح أزيد من ذلك، و إن أردت أن يظهر لك ذلك بالعيان، فعليك بمراجعته هذا الجدول فيه يظهر لك خلل الجدول الموضوع على هذا المحل فى جميع صورته ما عدا الاولى، و هذه صورته:

ح: إذا اعتادت مقادير مختلفه متسقه، ثم استحیضت رجعت الى نوبه ذلك الشهر، فان نسيتها رجعت الى الأقل فالأقل إلى أن تنتهى إلى الطرف.

و أعلم، أنها لو أرادت قضاء غير الصوم من العبادات، كالصلاه، أو فعل الطواف لنفعها ما قدمناه من الضابط في ذلك.

و لو أراد زوجها طلاقها أوقعه في أول النهار، أى وقت شاء، ثم في آخر حادى عشر لعدم إمكان اجتماعهما في الحيض، و إذا طلقت انقضت عدتها بثلاثة أشهر، لأن الغالب الحيض في كل شهر، و لا تكلف الصبر إلى سن اليأس من حيث احتمال تباعد الحيض، للروايه الداله على اعتبار السابق من الأمرين: الأقراء و الأشهر (1)، و يحتمل انسحاب حكم المسترابة فيها لإمكانه.

قوله: (لو اعتادت مقادير مختلفه متسقه).

كما تثبت العاده في المقدار الواحد من العدد، كذلك تثبت في المقادير المختلفه، كثلاثة و خمسة و سبعة مثلاً، و ذلك إذا كانت متسقه- أى منتظمه لا يختلف ترتيبها في الدّورين- بأن ترى العدد الأول في الدور الأول أول الدور الثّاني، و كذا العدد الثّاني و الثّالث.

و لا- فرق بين أن تكون تلك المقادير جاريه على ترتيب العدد- كما مثلنا- أو لا تكون، كما إذا كانت ترى في شهر خمسة ثم ثلاثه ثم سبعة، ثم تعود إلى الخمسه ثم الثلاثه ثم السّبعه، و لا فرق أيضا بين أن ترى كل واحد من المقادير مرّه- كما ذكرنا- أو مرتين كما إذا كانت ترى في شهرين ثلاثه ثلاثه، ثم في شهرين خمسة خمسة، و في شهرين بعدهما سبعة سبعة، ثم في الدّور الثّاني كذلك.

ص: ٣١٥

١- ١) الكافي ٦: ١٠٠ حديث ٩، [١] التهذيب ٨: ١١٨ حديث ٤٠٨، الاستبصار ٣: ٣٢٤ حديث ١١٥٣.

و وجه ثبوت العاده بذلك، أن تعاقب الأقدار المختلفه لما اعتيد صار كالعدد و الوقت المعتادين، و اندرج في عموم الأقرءاء.

و يحتمل العدم، لأن كل واحد من المقادير ينسخ ما قبله، و يخرج عن الاعتبار خصوصا المتكرره، فعلى الثاني تعمل على التمييز، و مع فقده فالروايات أو تحتاط، و على الأول تجلس في كل شهر برؤيه الدم، فان انقطع على العاده أو العشره فذاك، و إن عبرها فالعاده أعنى نوبه الشهر.

هذا إن ذكرتها، فان نسيته رجعت إلى أقل المحتملات عندها، ثم الأقل الى أن ينتهي إلى طرف الأعداد- أعنى أقلها- فلو كانت مقاديرها ثلاثه ثم خمسه ثم سبعة ثم تسعه، فقالت: لا أدري نوبه الشهر خمسه أم سبعة؟ فإنها تأخذ الخمسه، لأنها الأقل، ففي الثاني هي متردده بين السبعة و التسعه، لأن نوبه الأول إن كانت السبعة فما بعده تسعه، و إن كانت خمسه فما بعده سبعة، فتأخذها لأنها الأقل، و في الثالث هي متردده بين التسعه و الثلاثه فتأخذ الثلاثه و على هذا، ثم ما ذا تعمل في باقى الزمان إلى آخر العدد المحتمل؟ وجهان:

أحدهما: تحتاط بالجمع بين التكاليف الثلاثه إلى آخر المحتمل مصيرا إلى اليقين بحسب الإمكان.

و الثاني: لا بل هي مستحاضه لأصالة البراءه مما عدا ذلك، و لأن تلك هي العاده المعتره شرعا. و يحتمل القطع بوجوب الاحتياط هنا للجزم بإخلالها ببعض العادات في الجملة، و كيف قلنا فلا بد من قضاء مقادير الدور كلها.

هذا إذا كانت المقادير تمر في الدورين متسقه، فان مرت مختلفه فلا عاده على الظاهر، لعدم تكرر عدد منها على الوجه المعتر، و قد تقدم في الكلام على المعتاده ميل المصنّف، و شيخنا الشهيد إلى اعتبار الأقل من المقدارين المختلفين، فيجب انسحابه هنا، و قد صرح في الذكرى بالثلاثه (1).

ص: ٣١٦

الفصل الثاني: في الأحكام تحرم على الحائض كل عبادته مشروطه بالطهاره، كالصلاه، و الطواف، و مس كتابه القرآن. و يكره حمله و لمس هامشه، و لا- يرتفع حدثها لو تطهرت، و لا- يصح صومها، و يحرم عليها الجلوس في المسجد، و في التذكرة قال: جلست الأقل من كل شهر (١)، و الظاهر أنه يريد الثلاثة أيضا، و قد ينظر في ذلك إذا كانت الثلاثة أول المقادير، لعدم اعتبار المتكرر حينئذ، إذ لو اعتبر لنسخ ما قبله لتكرره فيأتي هنا، فعلى المختار تعمل على التمييز، و مع فقده فالروايات، و قد تقدم تحقيق ذلك كله.

قوله: (و مس كتابه القرآن).

لا- خلاف في تحريم مس كتابه القرآن على الحائض كالجنب، و كذا يحرم مس اسم الله تعالى و أسماء الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، و الظاهر أن اسم فاطمه عليها السلام كذلك، و قد تقدم تحقيق ذلك.

قوله: (و يحرم الجلوس في المسجد).

تخصيص التحريم بالجلوس يؤذن بأن غيره ليس بمحرم فيندرج فيه العبور، و جوازه لها، و للجنب مروى في حسنه محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام بلفظ «مجتازين» (٢) و يفهم منه و من الآية (٣) عدم جواز التردد في المسجد لهما، إذ معنى المجتاز و عابر السبيل من يدخل من أحد البابين و يخرج من الآخر، فيرد على عبارته الكتاب.

و هذا كله فيما عدا المسجدين، أما هما فيحرم الدخول إليهما مطلقا لما في حسنه محمّد بن مسلم: «و لا تقربان المسجدين الحرمين» (٤)، و خالف في ذلك سلار، حيث

ص: ٣١٧

١-١) التذكرة ١:٣٢. [١]

٢-٢) علل الشرائع ١:٢٨٨ حديث ١ باب ٢١٠. [٢]

٣-٣) النساء: ٤٣.

٤-٤) التهذيب ١:٣٧١ حديث ١١٣٢.

و يكره الجواز فيه، و لو لم تأمن التلوّث حرم أيضا، عدّه في التّروك المستحبّه، و لم يفرق بين المسجدين و لا غيرهما (١).

قوله: (و يكره الجواز فيه).

قال المصنّف في المنتهى: قال الشّيخ في الخلاف: يكره لها الاجتياز في غير المسجدين، و لم نقف فيه على حجه و اباحه في غيره، و هو اختيار المفيد، و السّيد المرتضى (٢)، و احتج على نفى الكراهه بعدم النّص (٣).

ثم احتمل كون سبب الكراهه إما جعل المسجد طريقا و إما الدّخول بالنجاسه إليه، و لك أن تنظر في كلامه من وجهين.

أحدهما: أنّ جعل المسجد طريقا إذا اقتضى كراهه الاجتياز و جب أن لا يخص بالحائض، بل يعم كلّ مجتاز، فلا وجه لتخصيصه بالحائض.

الثاني: ان إدخال النّجاسه إلى المسجد عنده حرام و ان لم تتعد، فكيف يكون سببا للكراهيه؟ إلا أن يقال: هذا ممّا يستثنى لورود النّص عليه، و لكراهيه الاجتياز.

قال في الذكري: و لا بأس به و إن لم يكن له دليل قوى، أما الجنب فلا يكره لآيه (٤)، و لم يذكره المصنّف.

فرع: لو اضطر إلى الكون في المسجد لابثا لنحو خوف من سبع أو لص بحيث لم يجد بدا منه، و تعدّر الغسل تيمّم و جلس إلى أن تزول الضّروره، صرح به في المنتهى (٥) و الطّاهر: أنه لو غلبه التّوم على وجه تعذر دفعه فلا حرج.

إما الحائض فلم يتعرض إليها، و فيها إشكال ينشأ من تعذر الطّهاره منها، فان قلنا به - و هو الظاهر - فهل تيمّم؟ إشكال ينشأ من شرعيه مثله للخروج من المسجدين، و من أنه على خلاف الأصل، فيقتصر فيه على مورد النّص، و لا - فرق بين المسجدين و غيرهما.

ص: ٣١٨

١- ١) المراسم: ٤٢.

٢- ٢) المنتهى ١: ١١٠، [١] و انظر: كتاب الخلاف ١: ١١٣ مسألة ٢٠٦، و المقنعه: ٦.

٣- ٣) المصدر السابق. [٢]

٤- ٤) الذكري: ٣٥. [٣]

٥- ٥) المنتهى ١: ١١٠. [٤]

و كذا يحرم على المستحاضه و ذى السلس و المجروح الدخول، و الجواز أيضا فى المسجد معه، و يحرم قراءه العزائم و أبعاضها، و يكره ما عداها، و لو تلت السجده أو استمعت سجده. و يحرم على زوجها و وطؤها قبلا، فيعزّر لو تعمده عالما قوله: (و كذا يحرم على المستحاضه و ذى السلس و المجروح معه).

أى: مع خوف التلوّث، و يفهم منه عدم تحريم إدخال النّجاسه إلى المسجد، مع عدم خوف التلوّث. و هو خلاف مذهب المصنّف، و لا سبيل الى أن يقال: هذه أيضا يخرج بالنّص، إذ لا نصّ على غير الحائض.

قوله: (و لو تلت السجده، أو استمعت سجده).

خالف فى ذلك الشّيخ، فحرم عليها السّجود بناء على اشتراط الطّهاره فى سجود التّلاوه (١)، و المشهور خلافه، و فى روايه أبى بصير عن الصّادق عليه السّلام:

«إذا قرئ شىء من العزائم الأربع و سمعتها فاسجد و إن كنت على غير طهر، و إن كنت جنبا، و إن كانت المرأه لا تصلّى» (٢)، و هى صريحه فى المدعى، و قوله عليه السّلام فى خبر عبد الرّحمن، فى الحائض: «تقرأ و لا تسجد» (٣) محمول على السجدهات المستحبه، بدليل قوله: «تقرأ».

و اعلم أن تقييد المصنّف السّجود بالاستماع الذى يكون معه الإصغاء، يفهم منه عدم الوجوب بالسماع، و قد صرح به فى غير هذا الموضوع، و صرح شيخنا الشّهيد بالوجوب (٤)، و هو الأقرب، و هو مروى فى خبر أبى بصير السّابق، و سيأتى تحقيقه فى باب سجود التّلاوه ان شاء الله تعالى، و لا يخفى أن مراد المصنّف بقوله: (و لو تلت السّجده أو استمعت سجده) الوجوب.

قوله: (فيعزّر لو تعمد عالما).

أجمع علماء الإسلام على تحريم وطء الحائض قبلا،

ص: ٣١٩

١-١) النهاية: ٢٥. [١]

٢-٢) التهذيب ٢: ٢٩١ حديث ١١٧١ و فيه: (على غير وضوء).

٣-٣) التهذيب ١: ٢٩٢ حديث ١١٧٢.

٤-٤) البيان: ٢٠.

و قطع فى التذكرة (١) بفسق الواطى، و لو استحلّه كفر قطعاً، لإنكاره ما علم من الدين ضروره، ما لم يدع الشبهه الممكنه فى حقّه، فيجب تعزيره بما يراه الحاكم، و يحكى عن أبى على بن الشيخ أبى جعفر رحمه الله تعزيره باثنى عشر سوطاً و نصف ثمن حد الزانى (٢) و لا نعرف المأخذ، و إنّما بناء التعزيرات على عدم التقدير، إذ هى منوطه بنظر الحاكم، إلا ما اختصّ بالنص.

و هذا إذا كان عالماً بالحيض، متعمداً للفعل، فلو جهل الحيض فلا شىء عليه، و مثله ما لو نسيه، و كذا لو جهل التحريم خاصه أو نسيه لعموم قوله عليه السلام:

«الناس فى سعه مما لم يعلموا» (٣)، و قوله عليه السلام: «رفع عن أمتى الخطأ و النسيان» (٤).

و لو وطأ طاهراً فطراً بالحيض، و جب النزح حال العلم، فان استدام تعلقت به الأحكام، و يجب القبول من المرأه لو أخبرت بالحيض إن لم تتهم بتضييع حقّه، لقوله تعالى (وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ) (٥) فلو لا وجوب القول لما حرم الكتمان.

و إن اشتبه الحال، فان كان لتحيرها فقد تقدم فى أحكام المتحيره، و إن كان لغلبيه ظن كذبها بالتهمه، ففى الذكرى يجب اجتنابها (٦)، و فيه نظره، و صرح المصنّف فى التذكرة بعدمه (٧)، و فى المنتهى أوجب الامتناع حاله الاستمرار مع الاشتباه (٨)، محتجاً بوجوب تغليب الحرام للاحتياط فى الفروج.

فان كان يريد الاشتباه للتحير فقد تقدّم حكمه، و إن كان لغيره - كما فى الزائد

ص: ٣٢٠

١- (١) التذكرة ٢٨: ١.

٢- (٢) ذكر القول السيد العاملى فى مفتاح الكرامه ٣٧٣: ١. [١]

٣- (٣) الكافى ٢٩٧: ٦ حديث ٢، [٢] التهذيب ٩: ٩٩ حديث ٤٣٢ و ما فىهما قريب و ليس نصاً.

٤- (٤) الخصال ٤١٧: ٢.

٥- (٥) البقره: ٢٢٨. [٣]

٦- (٦) الذكرى: ٣٥. [٤]

٧- (٧) التذكرة ٢٨: ١.

٨- (٨) المنتهى ١١٧: ١. [٥]

و فى وجوب الكفاره قولان: أقربهما الاستحباب، و هى دينار فى أوله قيمته عشره دراهم، و نصفه فى أوسطه، و ربعه فى آخره. على العاده-ففى وجوب الامتناع فيه نظر، استنادا إلى العاده. و لو وطأ الصبى لم تتعلق به الأحكام.

و يجب على المرأه الامتناع بحسب الإمكان و قوفا مع قوله تعالى (وَ لَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَ الْعُدْوَانِ) (١). فتعزر أيضا مع المطاوعه، و قد ورد مثله فى الصوم. و لو غرته، أو أكرهته، أو استدخلت ذكره حال نومه اختصت بالحكم لكن لا كفاره عليها، و لو قلنا بوجوبها، كما يختص بحكمه لو أكرهها، أو وطأها نائمه من دون وجوب شيء آخر، و النفساء فى ذلك كالحائض.

قوله: (و فى وجوب الكفاره قولان: أقربهما الاستحباب).

القولان للشيخ (٢)، و أكثر الأصحاب قائلون بالوجوب (٣)، لكن المستند ضعيف، فان روايات العدم أصح إسنادا (٤)، مع أن فيه جمعا حسنا بين الأخبار، و هو الأصح.

قوله: (و هى دينار فى أوله قيمته عشره دراهم، و نصفه فى أوسطه، و ربعه فى آخره.).

التقدير بذلك مستفاد من روايه داود بن فرقد عن أبى عبد الله عليه السلام (٥)، و اختار ابن بابويه فى المقنع وجوب التصدق بشبعه (٦)، و هذا فى الزوجه حره كانت أو أمه، دواما أو متعه.

و لو وطأ الأ-جنبه فى الحيض زانيا أو لشبهه، فهل تترتب عليه الكفاره وجوبا أو استحبابا، أم لا-؟ منشؤهما عدم النص و كونه أفحش، فيناسبه التغليظ بطريق

ص: ٣٢١

١- ١) المائدة: ٢. [١]

٢- ٢) المبسوط ١: ٤١، الخلاف ١: ٣٧ مسألة ١ كتاب الحيض.

٣- ٣) منهم: المرتضى فى الانتصار: ٣٣، و ابن إدريس فى السرائر: ٢٨، و الشهيد فى الذكرى: ٣٤.

٤- ٤) التهذيب ١: ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢،

الأولى، و به صرّح في الذكري (١) و المصنّف في المنتهى (٢) و احتجّ له بروايه أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام: «من أتى حائضاً» (٣) حيث علق الحكم على المطلق من غير تقييد، فكان كالعام.

و يعتبر في الدينار كونه خالصاً من الغش مضروباً، لأنه المتبادر من الإطلاق، فلا يجزئ التبر (٤) و لا قيمه، لعدم تناول النصّ لهما، و كما في جميع الكفّارات إلا مع التعذّر فيمكن الإجزاء، و مثله النصف و الربع، و مع تعارض قيمه و التبر يحتمل التخيير، و ترجيح التبر لقربه إلى المنصوص.

و التقدير في الدينار بعشره دراهم هو المعروف بين الأصحاب هنا و في الدية، و الخبر خال منه (٥) و نسبه في الذكري (٦) إلى تقدير الشيخين (٧)، و ظاهره التوقف في وجوب اعتباره، و لا وجه له.

و المراد بتقديره بالعشره: ما كان عليه في زمانه صلى الله عليه و آله، فلو طرأ نقصان قيمته أو زيادتها فالحكم بحاله، و مصرف هذه الكفّاره مصرف سائر الكفّارات حملاً على المتعارف شرعاً.

و المراد بالأوّل و الوسط و الآخر، أوّل العاده و وسطها و آخرها، فيختلف باختلاف العاده على الصحيح، فالأوّل لذات الثلاثة اليوم الأوّل، و لذات الأربعة هو مع ثلث الثاني، و لذات الخمسه هو مع ثلثيه، و لذات الستّه اليومان الأوّلان، و على هذا القياس، و مثله الوسط و الآخر.

و قال سلاّر: الوسط ما بين الخمسه إلى السبعة (٨)، و القطب الزاوندى اعتبر

ص: ٣٢٢

١- ١) الذكري: ٣٥.

٢- ٢) المنتهى ١: ١١٦. [١]

٣- ٣) التهذيب ١: ١٦٣ حديث ٤٦٨، الاستبصار ١: ١٣٣ حديث ٤٥٦.

٤- ٤) التبر: ما كان من الذهب غير مضروب، انظر الصحاح (تبر) ٢: ٦٠٠.

٥- ٥) التهذيب ١: ١٦٤ حديث ٤٧١، الاستبصار ١: ١٣٣ حديث ٤٥٦.

٦- ٦) الذكري: ٣٥. [٢]

٧- ٧) المفيد في المقنعه: ٧، و الطوسي في النهاية: ٢٦.

٨- ٨) المراسم: ٤٤.

و يختلف ذلك بحسب العاده، فالثاني أول لذات الستة، و وسط لذات الثلاثة، فإن كثره تكررت مع الاختلاف زمانا أو سبق التكفير، و إلا فلا العشره و أسقط العاده (١)، فعندهما قد تخلو بعض العادات عن الوسط، و الآخر، و ظاهر قوله عليه السلام: «يتصدق إذا كان في أوله بدينار» (٢) يدفعه لعود الضمير إلى الحيض المسؤول عن الوطء فيه أول الخبر - و هو حيض المرأة - و حمله على مطلق الحيض خلاف الظاهر، مع ندور القولين أيضا.

تفريع:

النفساء في ذلك كالحائض، فعلى هذا قال في الذكرى: و لو صادف الوطء زمانين أو ثلاثه - يعني بالنسبه إلى الأول و الوسط و الآخر - نظرا إلى ما يتفق في النفاس من قصر زمانه، فالظاهر التعدد (٣) و في البيان احتمال التعدد ثم زاد فقال: أما لو قصر زمانه عما يحتمل الوطء فلا (٤)، و فيه نظر.

قلت: يحتمل عود النظر إلى المسألتين، و عوده إلى الأخيره خاصه، و لا وجه للفرق، و في أصل المسأله إشكال لعدم صدق الأول و الوسط و الآخر في مثل ذلك عرفا، و المحكم في ذلك هو العرف مع أصاله البراءه و عدم ظهور معارض، و ما أبعد ما بين قوله و قول سلار و القطب.

قوله: (فان كثره تكررت مع الاختلاف أو سبق التكفير، و إلا فلا).

يريد ب(الاختلاف) اختلاف الزمان في الموجب، كالأول و الوسط مثلا، فان موجب الأول دينار، و الثاني نصفه، و مثله الوسط و الآخر، و الأول و الآخر، و المراد ب(سبق التكفير) تقدمه على الوطء الثاني، و قوله: (و إلا فلا) معناه و إن انتفى الأمران فلا

ص: ٣٢٣

١-١) فقه القرآن ٥٤: ١. [١]

٢-٢) التهذيب ١: ١٦٤، حديث ٤٧١، الاستبصار ١: ١٣٤، حديث ٤٥٩.

٣-٣) الذكرى: ٣٥. [٢]

٤-٤) البيان: ٢٠ و ٢٢. و [٣] فيه: (عما يحتمل الوطء ثلاثا فلا).

و لو كانت أمته تصدق بثلاثه أمداد من الطعام. يتكرر، و«إلا» مركبه من (إن) الشرطيه، و(لا) النافيه، و جمله الشرط محذوفه، و هذا هو مختار المصنّف في كتبه (١).

و وجهه في المتفق أن الحكم متعلق بالوطء، و صدقه في الواحد و المتعدد سواء.

قلنا: فتجب الكفّاره كلّما صدق، و إيجاب الثاني عين ما أوجبه الأوّل خلاف الظاهر، فيتوقف على الدليل، على أنه لو تمّ لزم مثله مع اختلاف الزّمان، و ينحصر الوجوب في الأكثر.

و وجه التكرّر مع الاختلاف أنّهما فعلاّن مختلفان في الحكم، فلا يتداخلان كغيرهما من العقوبات المختلفه، و ضعفه ظاهر مع أنه قياس.

و ذهب ابن إدريس إلى عدم التكرّر مطلقا (٢)، و شيخنا الشّهيد إلى التكرّر مطلقا (٣)، لأصالة عدم التداخل، و هو أقرب.

و لو عجز عن الكفّاره فظاهر النصّ السقوط، فان في خبر داود (٤) أمره بالاستغفار، و جعله كفّاره من لم يجد السبيل إلى شيء من الكفّاره و هو الظاهر، مع احتمال انتظار اليسار كباقي الكفّارات، و فيه ضعف. و الظاهر أن المراد بالعجز المقارن للفعل، لأنه يمنع تعلق التكليف لا الطارئ، لسبق الاستقرار، مع احتمال العموم لإطلاق الأمر بالاستغفار.

قوله: (و لو كانت أمته تصدق بثلاثه أمداد من طعام).

وجوب الصدقه هنا و استحبابها مبني على القولين في الكفّاره، و القائل بالوجوب ها هنا هو الصدوق (٥)، و الشّرخ في النّهايّه (٦)، و لا حجه إلاّ روايه عبد الملك ابن عمرو عن أبي عبد الله عليه السلام (٧) و لا تصلح للاحتجاج من وجهين:

ص: ٣٢٤

١- ١) المنتهى ١: ١١٧، تحرير الأحكام ١: ١٥، [١] المختلف: ٣٦.

٢- ٢) السرائر: ٢٨.

٣- ٣) البيان: ٢٠.

٤- ٤) التهذيب ١: ١٦٤، حديث ٤٧١، الاستبصار ١: ١٣٤، حديث ٤٥٩.

٥- ٥) الفقيه ١: ٥٣، ذيل حديث ٢٠٠.

٦- ٦) النّهايّه: ٥٧١-٥٧٢.

٧- ٧) التهذيب ١: ١٦٤، حديث ٤٧٠، الاستبصار ١: ١٣٣، حديث ٤٥٨.

و يجوز له الاستمتاع بما عدا القبل، و لا- يصحّ طلاقها مع الدخول و حضور الزوج أو حكمه و انتفاء أحدهما: أن الأمر فيها بالصدقة على عشرة مساكين، و لا قائل به.

الثاني: أن ظاهرها استحباب الصدقة، لأنه عليه السلام أجابه أولاً بالأمر بالاستغفار، فالحق عدم ابتنائها على ما تقدم.

و لا فرق في الأمه بين القنه و المدبره، و أم الولد و المزوجه و لو بعده، و في المكاتبه المشروطه و المطلقه تردد ينشأ من انقطاع السلطنه بالكتابه، بخلاف المعتق بعضها فيلحق بالأجنبيّه، و يحتمل التقييد إعطاء لكل من السببين حكمه.

قوله: (و يجوز الاستمتاع منها بما عدا القبل).

هذا هو المشهور، و ذهب الشّيد المرتضى إلى أنّه لا يحلّ الاستمتاع منها إلا بما فوق المثّر، و منه الوطاء في الدبر (1)، و حجته ظاهر روايه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «تتزر بإزار إلى الركبتين و تخرج سرتها، ثم له ما فوق الإزار» (2)، و في معناها روايه أبي بصير عنه عليه السلام أيضا (3)، و لا دلالة فيهما إلا بمفهوم الخطاب، و هو ضعيف.

و في مرسله عبد الله بن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام:

«إذا حاضت المرأة فليأتها زوجها حيث شاء ما اتقى موضع الدم» (4) و في معناها روايه عبد الملك بن عمرو (5) و هشام بن سالم عنه عليه السلام (6)، و هي صريحه في المطلوب.

قوله: (و لا يصحّ طلاقها مع الدخول، و حضور الزوج أو حكمه، و انتفاء الحمل).

ص: ٣٢٥

- ١- ١) قاله في شرح رساله كما حكاه عنه العلامة في المختلف: ٣٥.
- ٢- ٢) التهذيب ١: ١٥٤ حديث ٤٣٩، الاستبصار ١: ١٢٩ حديث ٤٤٢.
- ٣- ٣) التهذيب ١: ١٥٤ حديث ٤٤٠، الاستبصار ١: ١٢٩ حديث ٤٤٣.
- ٤- ٤) التهذيب ١: ١٥٤ حديث ٤٣٦، الاستبصار ١: ١٢٨ حديث ٤٣٧.
- ٥- ٥) التهذيب ١: ١٥٤ حديث ٤٣٧، الاستبصار ١: ١٢٨ حديث ٤٣٨.
- ٦- ٦) التهذيب ١: ١٥٤ حديث ٤٣٨، الاستبصار ١: ١٢٩ حديث ٤٣٩.

الحمل. و يجب عليها الغسل عند الانقطاع كالجنابه، لكن يجب الوضوء سابقا أو لاحقا. لا يجوز طلاق الحائض إجماعا، ولا يقع باتفاقنا بشروط ثلاثه:

أن تكون مدخولا بها، فغير المدخول بها يصح طلاقها و إن كانت حائضا.

و أن يكون زوجها حاضرا معها، أو في حكم الحاضر، والمراد به من كان قريبا منها بحيث يمكنه استعمال حالها، أو لم تبلغ غيبته حدّا يعلم انتقالها من الطهر إلى آخره، بحسب عاداتها الغالبه، فلو كان غائبا عنها فوق المده المذكوره، أو كان في حكم الغائب - وهو الذي لا يمكنه استعمال حالها مع قربه - صحّ طلاقها و إن صادف الحيض.

و أن تكون حائلا فيصح طلاق الحامل و إن كانت حائضا بناء على اجتماعهما، و ستأتى هذه الأحكام بدلائلها في الطلاق ان شاء الله تعالى.

و اعلم أن كلام الأصحاب خال عن تقدير البعد الذي به تتحقّق الغيبه و ضده، و سمعنا بعض من عاصرناه يحده بنحو مسير يوم، و كأنه نظر إلى أن الغيبه شرعا إنّما تتحقّق بالسفر المبيح للقصر، إذ من لم يبلغ سفره هذا القدر يعدّ مقيما و حاضرا، إلا ان إلحاق من لم يكن بحيث يعلم حال زوجته لبيئونها عنه، أو كونه محبوسا، مع تعذر الوقوف على أحوالها بالغائب، يشعر بأن المراد بالغائب من ليس من شأنه الإطلاع على أحوالها، لبعد المنزل عاده، و إن لم تبلغ المسافه المذكوره، إلا أنّ التمسك بالاحتياط أولى، خصوصا فيما ليس له شرعا مقدر يصار إليه، و حكم الفروج مبنى على كمال الاحتياط.

قوله: (و يجب عليها الغسل عند الانقطاع كالجنابه، و يجب الوضوء سابقا أو لاحقا).

ظاهر أن وجوب الغسل عليها مشروط بوجوب الغايه، فإنه لا خلاف في أن غير الجنابه لا يجب لنفسه، فإطلاق المصنّف الوجوب اعتمادا على ظهور المراد، و في تعليق الوجوب بحال الانقطاع رد على من يرى وجوب الغسل عليها بأول رؤيه الدم، أو

بالرؤية بشرط الانقطاع من العامه (١)، لأن الغسل إنما يجب بالحدث بشرط الغايه، و لو حاضت و هي جنب فكغيرها إن لم يسبق وجوب الغسل لغايه واجبه، و أشار بقوله:

(كالجنابه) إلى اعتبار ما تقدم في غسل الجنابه، و سقوطه بالارتماس و أحكامها.

و لو تخلل الحدث الأصغر في أثناءه فقولان مبيان على الخلاف في غسل الجنابه (٢)، و يمكن الجزم بعدم الإعادة هنا، كما قطع به المصنّف في التذكرة، و جزم به في النهاية، إمّا لأن الحدث الأ-كبر يرتفع بالغسل و الأصغر بالوضوء، فلا منافاه بين الغسل و الحدث الأصغر، أو لأن الطهارتين ترفعان الحدثين بالاشتراك، فللوضوء دخل في كمال الرفع و الاستباحه، كما علل به في الذكرى في باب الغسل، و استبعد كون كلّ من الطهارتين تستقل برفع أحد الحدثين (٣)، و لا ريب في ضعف القول بالتشريك، و إلا لكان موجب الطهاره الصغرى موجبا للكبرى، و هو باطل إجماعا.

و لا يحل الصوم و اللبث في المسجد، و الوطء للحائض قبل الغسل، على القول بتحريم الوطء قبله، و كذا ضعف ما ذكره من بناء عدم الاستئناف عليه لأن الوضوء و إن كان له دخل على ذلك التقدير، إلا أن الغسل جزء السبب في رفع الحدثين، فإذا أبطل تأثيره لم يفد الوضوء، و في تخيير المصنّف إياها بين تقديم الوضوء و تأخيره رد على قول الشيخ بوجوب التقديم (٤)، و إن كان في بعض الاخبار ذكر التقديم (٥)، لإطلاق البعض و ترجيحه بالشهره، فيحمل التقديم على الاستحباب، و قد يفهم من عباره المصنّف عدم جواز تخلل الوضوء الغسل، و ليس بمراد، إذ لا مانع فإن الموالاه ليست واجبه.

ص: ٣٢٧

-
- ١- ١) قال به القاضي أبو الطيب و المحاملى و ابن الصباغ و غيرهم من الشافعيه، المجموع شرح المهذب ٢: ١٤٨.
- ٢- ٢) ذهب الى وجوب الإعادة الصدوق في الهدايه: ٢١، و الشيخ في النهاية: ٢٢، و المبسوط ١: ٣٠، و ذهب إلى عدم وجوب الإعادة ابن إدريس في السرائر: ٢٢.
- ٣- ٣) الذكرى: ١٠٦.
- ٤- ٤) المبسوط ١: ٤٤، التهذيب ١: ١٤٣.
- ٥- ٥) الكافي ٣: ٤٥، حديث ١٣، التهذيب ١: ١٣٩، حديث ٣٩١، الاستبصار ١: ١٢٦، حديث ٤٢٨.

و يجب عليها قضاء الصوم دون الصلاة إلا ركعتي الطواف. فرعان:

أولاً- يجوز كل من نيه (الرفع و الاستباحه) (١) في هذا الوضوء، سواء قدمته على الغسل أم لا، خلافا لابن إدريس، حيث منع أن تنوى فيه الرفع في الحالين، و عين لها نيه الاستباحه، نظرا إلى أن الرفع إنما يتحقق برفع الحدث الأكبر، فإن تقدم الوضوء فهو باق، و إن تأخر فقد زال (٢) و ظهور ضعفه يغنى عن رده.

ثانيا: ماء الغسل على الزوج على الأقرب، لأنه من جملة النفقه، فيجب نقله إليها، و لو احتاجت إلى الحمام، أو إلى إسخان الماء لم يبعد القول بوجوب العوض دفعا للضرر مع احتمال العدم، نظرا إلى أن ذلك من مؤن التمكين الواجب عليها، و هو ظاهر في غير الجنابه، خصوصا إذا كان السبب من الزوج، و المملوكه كالزوجه، بل أولى لأنه مؤنه محضه، مع احتمال الانتقال إلى التيمم هنا، كالانتقال إلى الصوم في دم المتعه، و غيره من الكفارات، تمسكا بأصالة البراءه، و ليس الطهاره كالفطره، لأن الأمر بالطهاره للمملوكه، و بالفطره للسيد، و حيث قلنا بالوجوب فحصل العجز عن المباشره، فهل تجب الإعانه؟ وجهان، صرح في الذكرى بالوجوب (٣) و للنظر فيه مجال.

قوله: (و يجب عليها قضاء الصوم دون الصلاه، إلا ركعتي الطواف) عدم وجوب قضاء الصلاه المؤقته موضع وفاق بين العلماء، و به تواترت الأخبار (٤)، أما غير المؤقته كرعتي الطواف إذا طرأ الدم قبلهما، و المنذوره نذرا مطلقا فيجب تداركها لعدم تعيين الوقت المقتضى للسقوط.

و لو نذرت الصلاه في وقت معين فاتفق الحيض فيه، ففي وجوب القضاء قولان، فان قلنا به استثنيت و لعله أقرب، و لا فرق في الموقته بين اليوميه و غيرها، في عدم

ص: ٣٢٨

١- ١) في نسخه «ن»: رفع الحدث أو الاستباحه.

٢- ٢) السرائر: ٢٩.

٣- ٣) الذكرى: ١٠٦.

٤- ٤) الكافي ٣: ١٠٤ باب الحائض تقضى الصوم، علل الشرائع: ٥٧٨ باب ٣٨٥ حديث ٦، و ص ٢٩٣ باب ٢٢٤ حديث ١،

[١] التهذيب ١: ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠ و للمزيد راجع الوسائل ٢: ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨

و يستحب لها الوضوء عند كل وقت صلاه، و الجلوس فى مصلاها ذاكره لله تعالى بقدرها. و يكره لها الخضاب.

و تترك ذات العاده العباده برؤيه الدم فيها، و المبتدئه بعد مضى ثلاثه ايام على وجوب القضاء كالايات، و قد صرح به فى البيان (١) و الظاهر أن الزلزاله لا يجب تداركها كغيرها، لأنها مؤقته.

قوله: (و يستحب لها الوضوء عند وقت كل صلاه، و الجلوس فى مصلاها ذاكره له بقدرها).

هذا هو المشهور بين الأصحاب (٢)، و ذهب على بن بابويه إلى وجوب ذلك (٣)، تعويلاً على روايه زراره فى الحسن عن الباقر عليه السلام بلفظ «عليها» (٤) و عورضت بروايه زيد الشحام، عن أبى عبد الله عليه السلام، الوارده بلفظ «ينبغى» (٥) فجمع بينهما بالحمل على الاستحباب، مع ندور القول بالوجوب.

و قال المفيد: تجلس ناحيه من مصلاها (٦)، و الحديثان خاليان من ذكر المصلّى، قال فى المعتبر (٧): و هو المعتمد، و علله بالتمرين على العباده بحسب المكنه، فتصير عاده، قال فى الذكري: هذا من تفردات الإماميه -رحمهم الله (٨). و لو فقدت الماء فهل يشرع التيمم؟ الظاهر العدم.

قوله: (و تترك ذات العاده العباده برؤيه الدم فيها، و المبتدئه بعد مضى ثلاثه على الأحوط).

ص: ٣٢٩

١-١) البيان: ١٩.

٢-٢) منهم: الشيخ فى الخلاف ١: ٣٩ مسألة ٥ كتاب الحيض، و العلامه فى المختلف: ٣٦، و الشهيد فى الذكري: ٣٥. [١]

٣-٣) الفقيه ٥٠: ١.

٤-٤) الكافي ٣: ١٠١ حديث ٤، التهذيب ١: ١٥٩ حديث ٤٥٦.

٥-٥) الكافي ٣: ١٠١ حديث ٣، [٢] التهذيب ١: ١٥٩ حديث ٤٥٥.

٦-٦) المقنع: ٧.

٧-٧) المعتبر ٢٣٣: ١. [٣]

٨-٨) الذكري: ٣٥. [٤]

الحكم الأوّل لا- خلاف فيه بين العلماء، وقد تواترت الأخبار عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، والأئمة عليهم السّلام بوجوب الجلوس لرؤيه الدّم أيام الأقرء (١)، و يؤيده أن العادات المستمرة ملحقه بالأمر الجليله، نعم قد يستفاد من ظاهر قوله:

(فيها)- أي في العاده- أنها لو رأت الدم في غيرها استظهرت بثلاثه، إن قلنا بوجوب الاستظهار في غيرها و هو ظاهر، و قد تقدم الكلام على ذلك مستوفى.

أمّا المبتدئه و المضطربه، و لم يذكرهما المصنّف، و لا فرق بينهما، فقد قال ابن الجنيد (٢)، و المرتضى، و ابن إدريس (٣) بوجوب الاستظهار عليهما إلى ثلاثه، و رجحه في المعتبر (٤)، و به أفتى شيخنا الشهيد في بعض كتبه (٥) و قال الشيخ: تترك العباده بمجرد رؤيه الدّم (٦)، و به أفتى المصنّف في أكثر كتبه (٧)، و قواه في الذكرى محتاطا بالأوّل (٨)، و هو ظاهر اختيار المصنّف هنا.

للشيخ: حسنه حفص ابن البخترى، عن الصادق عليه السّلام حيث قال:

«فإذا كان للدّم حراره و دفع و سواد فلتدع الصّلاه» (٩).

و في الدلاله ضعف، لأن الأمر المعلق ب«إذا» لا يفيد العموم، فلعلّ المراد به ذات العاده، و أيضا فإن القائل بجواز الترك برؤيه الدّم لا يقصره على هذه الأوصاف.

فإن قلت: إذا ثبت الحكم هنا بالروايه ثبت في غيره بالإجماع المستفاد من عدم القائل بالفرق.

قلنا: ينافيه مفهوم الشرط في قوله: (فإذا كان..). فإنه حجه عند كثير،

ص: ٣٣٠

١- ١) الكافي ٣: ٧٩ باب أول ما تحيض المرأة، التهذيب ١: ٣٨ باب ١٩، و للمزيد انظر: الوسائل ٢: ٥٥٩ باب ١٤ من أبواب الحيض.

٢- ٢) نقله عنه في الذكرى: ٢٩. [١]

٣- ٣) السرائر: ٢٩.

٤- ٤) المعتبر ١: ٢١٠.

٥- ٥) الدروس: ٦، البيان: ٢٠.

٦- ٦) المبسوط ١: ٦٦.

٧- ٧) المنتهى ١: ١٠١، [٢] المختلف: ٣٧.

٨- ٨) الذكرى: ٢٩.

٩- ٩) الكافي ٣: ٩١ حديث ١، [٣] التهذيب ١: ١٥١ حديث ٤٢٩.

و يجب عليها عند الانقطاع قبل العاشر الاستبراء بالقطنه، فإن خرجت نقيته طهرت و إلاّ- صبرت المبتدئه إلى النقاء أو مضى العشره، و ذات العاده تغتسل بعد عاداتها بيوم أو يومين، فإن انقطع على العاشر أعادت الصوم، فيحمل على ذات العاده، و قد احتج له بأخبار آخر، ليس لها دلالة قويه (١).

للأولين: وجوب التمسك بلزوم العباده إلا أن يتحقق المسقط.

و عورض بالمعتاده، و الفرق ظاهر، و بأن الاحتمال قائم بعد الثلاثه، لجواز وجود دم أقوى ناقل لحكم الحيض إليه، و ندور ذلك ظاهر، فإنه إنما يتحقق مع استمرار الدّم و تجاوزه العشره، و اجتماع شروط التّمييز، و كون الطارئ أقوى، و الاحتمال النادر غير قادح، فظهر أن القول بالاستظهار أقوى.

قوله: (و يجب عليها عند الانقطاع قبل العاشر الاستبراء بالقطنه، فإن خرجت نقيه طهرت، و إلاّ صبرت المبتدئه إلى النقاء، أو مضى عشره).

الصّمير في (عليها) يعود إلى ما عليه أحكام الباب- و هي الحائض- و قد تكرر رجوع الضمائر إليها، و الاستبراء هنا طلب براءة الرحم من الدّم، و يدل على وجوبه ما روى عن سماعه عن أبي عبد الله عليه السّلام (٢)، و ما روى عن شرحبيل، عنه عليه السّلام (٣)، و اشترك الحديثان في الاعتماد بالرجل اليسرى على حائط، ثم استدخال القطنه و في الثانيه تستدخلها بيدها اليمنى، و عبارته المصنّف خاليه من ذلك.

فإن خرجت القطنه نقيه فقد طهرت، فيجب الغسل مطلقاً، و إن خرجت ملطخه صبرت المبتدئه إلى النقاء أو مضى العشره، فإن لم ينقطع الدّم على العشره فحكم المبتدئه من الرجوع الى التمييز، ثم عادته النساء الى آخره، و قد سبق.

و كذا القول في المضطربه المتحيّره، و ذاكره الوقت خاصه، و التي استقرت عاداتها وقتاً خاصه، فإن الجميع يعتبرن التمييز و ما بعده فيما لم تفده العاده دائماً.

قوله: (و ذات العاده تغتسل بعد عاداتها بيوم أو يومين، فإن انقطع على

ص: ٣٣١

١- (١) التهذيب ١: ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١: ٤٣٤، ٤٣٢، ٤٣١، و ٤٣٥.

٢- (٢) التهذيب ١: ١٦١، حديث ٤٦٢.

٣- (٣) الكافي ٣: ٨٠، حديث ٣، [١] التهذيب ١: ١٦١، حديث ٤٦١.

و ان تجاوز أجزاء فعلها. العاشر أعادت الصّوم، و إن تجاوز أجزاء فعلها) ذات العاده تصدق في المستقره عددا و وقتا، و في المستقره عددا خاصه، و الذاكه العدد خاصه، أما في الدّور الأوّل إن قلنا بوجوب الاحتياط، أو مطلقا إن قلنا باستناد تخصيص العدد بزمان اختيارها، و ثبوت الاستظهار-أعنى طلب ظهور الحال في كون الدم حيضا أو طهرا-بالصّبر يوما و يومين لذات العاده.

و الاغتسال بعدهما لا- خلاف في ثبوته، إنّما الخلاف في وجوبه، و القائل به الشّيخ (١)، و المرتضى (٢)، و ابن إدريس (٣)، و المعتمد الاستحباب و في بعض الأخبار ما يدل على الاستظهار إلى العشره (٤)، و هو مختار المرتضى (٥)، و ابن الجنيد (٦)، و التخيير لا بأس به، و إن كان الوقوف مع المشهور طريق الاحتياط.

و هذا الاستظهار إنّما يكون مع وجود الدّم بأي لون اتفق، لا- مع انقطاعه، و يظهر من عبارته المختلف ثبوته مطلقا (٧) و لا وجه له، فإذا اغتسلت بعد الاستظهار و أتت بالعباده و انقطع الدّم على العشره تبيّن أن الجميع حيض، فتقضى الصّوم إن كانت قد صامت لفساده دون الصّلاه، لأنّها حائض.

و إن تجاوز العشره أجزاء ما فعلته بعد الغسل، لأنّها طاهر، و تقضى ما فاتها في يومى الاستظهار من صوم و صلاه كما صرح به في المنتهى (٨) لأن ما زاد على العاده طهر كلّه، و جواز الترك-ارترافا من الشّارع بحالها لاحتمال الحيض-لا يمنع وجوب القضاء إذا تبيّن فساده، إذ قد تبيّن أن العباده كانت واجبه عليها، و من هذا البيان يعرف ما في العبارة من الأحكام، و ما خلت عنه ممّا يحتاج الى بيانه.

ص: ٣٣٢

١- (١) النهايه: ٢٤ و ٢٦.

٢- (٢) حكاة العاملى فى مفتاح الكرامه ١:٣٨١ [١] عن المصباح.

٣- (٣) السرائر: ٢٨.

٤- (٤) الكافي ٣:٧٧ حديث ٣، التهذيب ١:١٧٢ حديث ٤٩٣.

٥- (٥) حكاة العاملى فى المفتاح ١:٣٨١.

٦- (٦) حكاة العلامه فى المختلف: ٣٨.

٧- (٧) المختلف: ٣٨.

٨- (٨) المنتهى ١:١٠٩.

و يجوز لزوجها الوطء قبل الغسل على كراهيه، و ينبغي له الصبر حتى تغتسل، فان غلبته الشهوه أمرها بغسل فرجها. قوله: (و يجوز لزوجها وطؤها قبل الغسل على كراهيه، و ينبغي له الصبر حتى تغتسل، فان غلبته الشهوه أمرها بغسل فرجها).

المشهور بين الأصحاب جواز وطء الحائض إذا طهرت قبل أن تغتسل من الحيض (١)، و قال ابن بابويه بتحريمه، قبل الغسل (٢).

لنا: قوله تعالى (وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ) (٣) بالتخفيف، كما قرأ به السبعة، أى: حتى يخرجن من الحيض، جعل سبحانه غايه التحريم خروجهن من الحيض، فثبت الحل بعده بمقتضى الغايه، و لا يعارض بمفهوم قوله سبحانه (فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ) (٤) لأننا نقول: تعارض مفهوما الغايه و الشرط فيتساقطان، إن لم يكن مفهوم الغايه أقوى، و يرجع إلى حكم الأصل و هو الحل فيما لم يقم دليل على تحريمه.

فان قلت: فما تصنع بقراءه التشديد، فان ظاهرها اعتبار التطهير، أعنى الاغتسال.

قلت: يجب حملها على الطهر، توفيقا بينها و بين القراءه الأخرى، صونا للقراءتين عن التناقى، فقد جاء فى كلامهم تفعل بمعنى فعل كثيرا، مثل تطعمت الطعام و طعمته، و كسرت الكوز فتكسر، و قطعت الجبل فتقطع، فالتثقيل منه غير مغاير للتحفيف فى المعنى، و الأصل فى الاستعمال الحقيقيه.

و من هذا الباب المتكبر فى أسماء الله سبحانه، فإنه بمعنى الكبير، و حيث ثبت مجيء هذه البيئه بالمعنى المذكور، و جب الحمل عليه فى الآيه توفيقا بين القراءتين، و يؤيده قوله تعالى (فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ) (٥)، فإنه إما مصدر كالمجىء و المبيت، و هو الظاهر، بدليل قوله تعالى أولا (وَ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدَى) (٦) أى:

ص: ٣٣٣

١- ١) منهم: المرتضى فى الانتصار: ٣٤، و الشيخ فى النهايه: ٢٦، و الشهيد فى البيان: ٢٠ و [١] فيه: (و يكره).

٢- ٢) الفقيه ٥٣: ١.

٣- ٣) البقره: ٢٢٢. [٢]

٤- ٤) البقره: ٢٢٢. [٣]

٥- ٥) البقره: ٢٢٢. [٤]

٦- ٦) البقره: ٢٢٢. [٥]

الحيض، فيحتاج الى تقدير مضاف حينئذ، أى: زمان الحيض أو اسم لزمان الحيض، أو مكانه، وإثما يعد مكانه مع استمرار الدّم.

كذا قال فى المختلف (١)، و فيه نظر، إذ لا يشترط لصدق المشتق بقاء أصله، و كيف كان فهو يدلّ بالمفهوم الوصفى على انتفاء وجوب الاعتزال فى غير زمان الحيض، فيشمل المتنازع.

وقد روى الشّيخ، عن محمّد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السّلام قال: المرأه ينقطع عنها دم الحيض فى آخر أيامها فقال: «إن أصاب زوجها شبق فلتغسل فرجها، ثم يمسه زوجها إن شاء قبل أن تغتسل» (٢)، و مثلها رواه على بن يقطين، عن أبى عبد الله عليه السّلام (٣)، و فى معنى ذلك أحاديث كثيره (٤)، و فى بعضها تصريح باستحباب تقديم الغسل (٥)، و كما يجب التّوفيق بين القراءتين، كذا يجب التّوفيق بينهما و بين السنه، لصدورها عن لا ينطق عن الهوى.

حجه المانع قراءه التشديد، و قد سبق عدم دلالتها، و ما رواه الشّيخ عن أبى بصير، عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: سألته عن امرأه كانت طامثا فرأت الطّهر، أ يقع عليها زوجها قبل أن تغتسل؟ قال: «لا، حتّى تغتسل» (٦) و بمعناها غيرها (٧)، و جوابه الحمل على الكراهيه جمعا بين الأخبار، على أن فى طريق الزّوايه على بن أسباط، و فيه قول.

إذا تقرر هذا فاعلم أن المراد بقول المصنّف: (و يجوز لزوجها الوطء).

الجواز بالمعنى الأعمّ، و هو مطلق السائغ، فلا ينافى حكمه بالكراهيه بعد، و قد تقدم ما

ص: ٣٣٤

١- (١) المختلف: ٣٥.

٢- (٢) التهذيب ١: ١٦٦، حديث ٤٧٧، الاستبصار ١: ١٣٥، حديث ٤٦٣.

٣- (٣) التهذيب ١: ١٦٦، حديث ٤٧٦.

٤- (٤) للمزيد انظر: الوسائل ٢: ٥٧٢، باب ٢٧ من أبواب الحيض. [١]

٥- (٥) الكافي ٥: ٥٣٩، حديث ١٠٢، [٢] التهذيب ١: ١٦٦، ١٦٧، حديث ٤٧٥، ٤٨٠، الاستبصار ١: ١٣٥، ١٣٦، حديث ٤٦٤، ٤٦٧ و ٤٦٨.

٦- (٦) التهذيب ١: ١٦٦، حديث ٤٧٨، الاستبصار ١: ١٣٦، حديث ٤٦٥.

٧- (٧) التهذيب ١: ١٦٧، ٣٩٩، حديث ١٢٤٤، ٤٧٩، الاستبصار ١: ١٣٦، حديث ٤٦٦.

و إذا حاضت بعد دخول وقت الصلاة بقدر الطهارة و أدائها قضتها، و لا- يجب لو كان قبله، و لو طهرت قبل الانقضاء بقدر الطهارة و أداء ركعه و جب أدائها، فإن أهملت و جب القضاء، و لو قصر الوقت عن ذلك يدلّ عليها، مع قول الكاظم عليه السلام و قد سئل عن وطئها قبل الغسل: «لا بأس، و بعد الغسل أحب اليّ» (١).

و مراد المصنّف بقوله: (و ينبغي) الاستحباب، لأنّه معناها الحقيقي و لا تكرار، فإنه اعاده ليرتّب عليه تقديم غسل الفرج، و ليس هذا الغسل واجبا، و إن وجد في خبر محمّد بن مسلم، لأن في خبر ابن المغيرة عمن سمع العبد الصّالح عليه السّلام: نفى البأس عن الوطء و ان لم تمس الماء (٢) و هو دال على المدعى، نعم هو مستحب استحبابا مؤكّدا، و العبارة لا تدلّ على الاستحباب صريحا.

و لو فقدت الماء فهل تتيّم للوطء بدلا من الغسل و جوبا أو استحبابا؟ المروى عن الصادق عليه السّلام: «نعم» (٣)، و صرح به في الذّكرى (٤)، و يظهر من عبارته المنتهى (٥) و هو حسن، و لا فرق بين أن تصلّى به و عدمه، و لا فرق في جواز الوطء بين أن ينقطع الدّم لأكثر الحيض أو لا، نعم يشترط في الثاني انقطاع الدّم على العادة فصاعدا، فلو انقطع دون نهايتها فأشكال، و يجيء على ما اختاره المصنّف في بعض كتبه، من اعتبار الوضوء في غسل الحيض و نحوه (٦)، و أنّه كالجزء عدم الاكتفاء بالغسل لو اشترطناه.

قوله: (و إذا حاضت بعد دخول وقت الصّلاه بقدر الطهارة و أدائها قضتها، و لا يجب لو كان قبله، و لو طهرت قبل الانقضاء بقدر الطهارة و أداء

ص: ٣٣٥

- ١- ١) التهذيب ١: ١٦٧ حديث ٤٨١، الاستبصار ١: ١٣٦ حديث ٤٦٨.
- ٢- ٢) التهذيب ١: ١٦٧ حديث ٤٨٠، الاستبصار ١: ١٣٦ حديث ٤٦٨.
- ٣- ٣) الكافي ٣: ٨٢ حديث ٣، التهذيب ١: ٤٠٠ حديث ١٢٥٠.
- ٤- ٤) الذّكرى: ٣٤.
- ٥- ٥) المنتهى ١: ١١٧.
- ٦- ٦) المختلف: ٣٩.

سقط الوجوب. ركعه وجب أداؤها، فإن أهملت وجب القضاء، ولو قصر الوقت عن ذلك سقط الوجوب).

من الأصول المقرّره وجوب كون وقت العباده بحيث يسعها و يسع شروطها، لامتناع التّكليف بالمحال، وأن إدراك ركعه من آخر الوقت يتنزل منزله إدراك الوقت كمالاً، وسيأتي في باب وقت الصّلاه ان شاء الله تعالى.

إذا تقرر هذا، فطروء الحيض و انقطاعه إن كان في أوّل وقت الفريضة، فإن كان قبل أن يمضى من الوقت مقدار ما يسع الطّهاره إن لم تكن متطهره، وكذا باقى شروط الصّلاه، و فعل الصّلاه أقلّ المجزئ بالنّسبه إلى تلك المرأه، و قيّدنا بذلك لتندرج المسافره، و ذات الجبيره، و القطع، و المتيمّمه، و سريعه القراءه و بطيئتها و نحو ذلك لم يجب القضاء قطعاً، خلافاً لبعض العامه (١)، و للصدوق منا، حيث أوجب قضاء ركعه من المغرب لو أدركت ركعتين (٢) لعدم استقرار وجوب الأداء، و امتناع توجه الخطاب بالفعل كما سبق.

و يتحقّق عدم إدراك وقت الصّلاه بقصوره عن التّسليم إن قلنا بوجوبه، و إن كان بعد إدراك الصّلاه كما قلناه وجب القضاء إن كانت لم تؤدّ، و كذا الحكم فى وجوب القضاء إن كانت لم تكن قد صلّت، لو طرأ الحيض فى وسط الوقت و لم يكن قبله مانع من وجوب الصّلاه كجنون، فلو كان اعتبر لوجوب القضاء تخلل زمان يسع أقلّ الواجب بينهما، و كذا الآخر.

و لو انقطع الدّم و قد بقى من الوقت مقدار الفريضة بشروطها أقلّ الواجب - كما تقدّم - وجب الأداء، و مع الإخلال القضاء، و كذا لو بقى مقدار ركعه بالشّروط، و لو كان من آخر وقت الصّلاتين اعتبر لإدراكهما معا بقاء مقدار خمس ركعات، سواء فى ذلك الظهران و العشاءان، و إنّما اكتفى من آخر الوقت بمقدار ركعه، لأنّ الباقي يزاحم به فى وقت صلاه اخرى إن كان بخلاف أوّل الوقت.

ص: ٣٣٦

١-١) راجع المجموع ٤:٣٦٨، و فتح العزيز (بهامش المجموع) ٤:٤٥٩، و الوجيز ١:٣٤.

٢-٢) المقنع: ١٧. [١]

المقصد السابع: في الاستحاضه و هي في الأغلب أصفر، بارد، رقيق، ذو فتور. و لو أدركت قدر إحدى الصلاتين، اختصت به الثانيه على المشهور من الاختصاص (١)، و على القول باشتراك الوقت من أوله الى آخره يتجه وجوب الاولى، و سيأتي تحقيق ذلك في الوقت بعون الله تعالى. و لو أدركت أقل من ركعه لم يجب الأداء و لا القضاء عندنا، و هل يستحب القضاء؟ صرح به المصنف في المنتهى (٢) و التذكرة (٣)، و النهايه (٤).

و يلوح من عباره الكتاب هنا حيث قال: (سقط الوجوب) هذا حكم الصلاه، أما الصوم فان الغسل إذا طهرت قبل الفجر بمقدار زمانه واجب له، و شرط إن كان واجبا، و إلا فهو شرط لصحته خاصه، و مع تعذره يجب التيمم على الأصح، و قد سبق تحقيق ذلك.

قوله: (المقصد السابع في الاستحاضه: و هي في الأغلب أصفر، بارد، رقيق، ذو فتور).

الاستحاضه في الأصل استفعال من الحيض، يقال: استحاضت على وزان استقيمت بالبناء للمجهول، فهي تستحاض كذلك، لا تستحيض إذا استمر بها الدم بعد أيامها، فهي مستحاضه، ذكره في الصحاح (٥)، و مقتضاه عدم سماع ماده مبنيه لغير المجهول، ثم استعمل لفظ الاستحاضه في الدم الموصوف، و هو كل ما ليس بحيض و لا نفاس و لا قرح و لا جرح، و المراد بالفتور خروجه بضعف، بخلاف دم الحيض فان خروجه بقوه و دفع.

ص: ٣٣٧

١- ١) منهم: الشيخ في المبسوط ١: ٤٥، و ابن البراج في المهذب ١: ٣٦، و المحقق في المعبر ١: ٢٣٧. [١]

٢- ٢) المنتهى ١: ١١٤. [٢]

٣- ٣) التذكرة ١: ٢٨. [٣]

٤- ٤) نهايه الأحكام ١: ١٢٤.

٥- ٥) الصحاح ١٠٧٣: ٣ [٤] ماده (حيض).

وقيدنا بالأغلب لأنه قد يكون بهذه الصفات حيضاً، فإن الصفرة والكدره في أيام الحيض حيض، وفي أيام الطهر طهر. وكل ما ليس بحيض، ولا قرح، ولا جرح فهو استحاضه وان كان مع اليأس قوله: (وقيدنا بالأغلب لأنه قد يكون بهذه الصفات حيضاً).

للتقييد بالأغلب فائده أخرى، هي أن الاستحاضه قد تجيء بصفات الحيض كما إذا فقد بعض الشروط، وقد يكون دم الاستحاضه أبيض أيضاً، وهو لون يختص به.

قوله: (فإن الصفرة والكدره في أيام الحيض حيض، وفي أيام الطهر طهر).

المراد بأيام الحيض: هي المحكوم بكونها حيضاً ولو تغليبا، لا أيام العاده فقط، وكذا الطهر.

قوله: (وكل ما ليس بحيض، ولا قرح، ولا جرح فهو استحاضه وإن كان مع اليأس).

إنما تستمر هذه الكليه إذا استثنى دم النفس، وعطف الجملة بـ«ان» للتنبيه على أن سنّ اليأس يجامع الاستحاضه، ولا حاجة إليه، لأنه إنما يحسن العطف بها للتنبيه على حكم الفرد الخفى، و سنّ اليأس والصيغر في ذلك سواء بالنسبه إلى نظر الفقيه، بل حكم الصغرى خفى، فكان ينبغى التنبيه عليه، فان الدم قبل التسع لغير القرحة والجرح استحاضه.

فإن قلت: ما فائده بيان أن دم الصغيره استحاضه، مع أنه لا تكليف عليها؟ قلت: الفائده معرفته لتجرى عليها الأحكام تمرينا وتمنع من المساجد والعزائم، وغير ذلك من الأفعال المشروطه بالطهاره.

وهنا سؤال هو: إن القرحة يحكم له بالخارج من الأيمن؟ وللحيض بالخارج من الأيسر، فما الذى يكون محلاً للاستحاضه،

ثم ان ظهر على القطنه و لم يغمسها و جب عليها تجديد الوضوء عند كل صلاه و تغيير القطنه، و ان غمسها من غير سيل و جب مع ذلك تغيير الخرقه و الغسل لصلاه الغداه، و ان سال و جب مع ذلك غسل للظهر و العصر و غسل للمغرب و العشاء مع الاستمرار، و إلا فاثنان أو واحد، و جوابه: إن الخارج من الأيسر، مع انتفاء شرائط الحيض محكوم به للاستحاضه، و كذا الأيمن مع انتفاء القرع.

قوله: (ثم إن ظهر على القطنه و لم يغمسها و جب عليها تجديد الوضوء عند كل صلاه، و تغيير القطنه، و إن غمسها من غير سيل و جب مع ذلك تغيير الخرقه، و الغسل لصلاه الغداه، و إن سال و جب مع ذلك غسل للظهر و العصر و غسل آخر للمغرب و العشاء مع الاستمرار، و إلا فاثنان أو واحد).

أشار بذلك إلى أحكام الاستحاضه، و عطفه ب(ثم) لينبه على انفصاليه عما قبله. و تحقيقه: ان المشهور بين الأصحاب (١) أن لدم الاستحاضه ثلاث مراتب: القله، و التوسط، و الكثيره، فيجب على المستحاضه أن تعتبر نفسها في وقت الصلاه، فإن لَطَخَ الدَّم باطن الكرسف، -و هو: القطنه- أي: جانبه الّمدى يلي الباطن -فإطلاق الباطن عليه مجاز، و لم يدخل وسطه بحيث يغمسه جميعا- و هو المراد بقول المصنّف: (ظهر على القطنه). -و جب عليها تغيير القطنه، أو غسلها لوجوب إزاله النّجاسه، و هذا بخلاف السّيلس و المبطن، و المجروح، لعدم وجوب ذلك عليهم.

و فرق في المنتهى بورود النص على المستحاضه دونهم (٢)، و فيه نظر، لعدم نصّ صريح في المستحاضه أيضا، نعم يلوح من بعض الأخبار مثل قول الباقر عليه السّلام:

«فإذا ظهر أعادت الغسل، و أعادت الكرسف» (٣) و قد يحتج لذلك بإجماع الأصحاب على الوجوب فيها كما حكاه في المنتهى (٤) في أوّل باب الاستحاضه.

ص: ٣٣٩

١- ١) منهم: الصدوق في الفقيه ٥٠: ١، و الشيخ في المبسوط ٤٢: ١، و سلار في المراسم: ٤٤.

٢- ٢) المنتهى ١٢٢: ١.

٣- ٣) التهذيب ١٧١: ١ حديث ٤٨٨، الاستبصار ١٤٩: ١ حديث ٥١٢.

٤- ٤) المنتهى ١٢٠: ١. [١]

و يجب عليها غسل ما ظهر من فرجها أيضا، لإصابه النَّجَاسَة له، ذكره شيخنا الشَّهيد (١)، وأهمله المصنّف، قال الشَّيخ: و تغيير الخرقه (٢)، حكاه عنه في التذكرة (٣)، و لا وجه له.

و الوضوء لكلّ صلاه، و خالف ابن أبي عقيل في ذلك، فلم يوجب الوضوء في هذا القسم، و جعله غير ناقض للطَّهارة، حكاه عنه في الذّكري (٤)، و المصنّف في المنتهى (٥) و المختلف (٦)، و ابن الجنيّد أوجب فيه غسلًا واحدًا في اليوم و اللّيلة (٧)، و هما نادران، لإجماع الأصحاب بعدهما على خلافهما، مع دلالة الأخبار على الوضوء متكررا (٨).

و إن غمس الدّم القطنه، بمعنى شموله باطنها و ظاهرها جميعا، ففي موثقه زراره، عن أبي جعفر عليه السّلام: «إذا نفذ اغتسلت و صلت» (٩) و التّفوذ يقتضى الاستيعاب، لأنه مأخوذ من نفذ السّهم من الرميّه إذا خرقتها (١٠)، و قد تشهد له عبارات الأصحاب، حيث عبّر بعضهم عن هذا القسم: بثقب الدّم الكرّسف (١١)، و بعضهم: بظهوره عليه (١٢)، و بعضهم: بغمسه له (١٣)، و مرادهم واحد قطعاً، و مجموع هذه العبارات يستلزم ما فسرنا به، فمع الغمس المذكور يجب مع ما تقدم تغيير

ص: ٣٤٠

١- (١) الذكري: ٣٠.

٢- (٢) النهاية: ٢٨. [١]

٣- (٣) التذكرة ٢٩: ١. [٢]

٤- (٤) الذكري: ٣٠. [٣]

٥- (٥) المنتهى ١٢٠: ١. [٤]

٦- (٦) المختلف: ٤٠.

٧- (٧) نقله عنه في المختلف: ٤٠.

٨- (٨) الكافي ٣: ٨٩ حديث ٤، التهذيب ١: ١٧٠ حديث ٤٨٥.

٩- (٩) التهذيب ١: ١٦٩ حديث ٤٨٣.

١٠- (١٠) الصحاح ٢: ٥٧١ [٥] ماده (نفذ).

١١- (١١) قاله المحقق في الشرائع ١: ٣٤، و ابن إدريس في السرائر: ٣١.

١٢- (١٢) قاله العلامة في المنتهى ١: ١٢٠. [٦]

١٣- (١٣) قاله العلامة في التحرير ١: ١٦، و المختلف: ٤، و الشهيد في اللمعة: ٢١.

الخرقه أو غسلها، لأن نفوذ الدّم من الكرسف يقتضى الوصول إليها فينجس.

و يجب الغسل لصلاه الغداه، و ابن الجنيد، و ابن أبي عقيل (١) سوّيا بين هذا القسم و بين الثالث فى وجوب ثلاثه أغسال، و كذا المصنّف فى المنتهى (٢) محتجًا بضعف الأخبار الدّاله على الاقتصار على الغسل الواحد (٣)، و صحيحه معاويه بن عمّار، عن أبى عبد الله عليه السّلام تضمنت وجوب الأغسال الثلاثه بالغمس (٤).

قلنا: لا ريب أن سيلان الدم غمس و زياده، فلتحمل عليه جمعا بينها و بين روايه الصحاف (٥)، و صحيحه زراره (٦)، و غيرهما من الأخبار (٧)، و عملا- بما عليه الأكثر، و إن سال الدّم و هو القسم الثالث للاستحاضه، و المراد بسيلانه تجاوزه الكرسف و الخرقه التى فوقه، و ذلك إنّما يكون عند تحشى المرأه، لا وقت طرحه عنها.

هذا هو المفهوم من عبارات الأصحاب، و الذى فى خبر الصّحاف الأمران معا، حيث قال: «ما لم تطرح الكرسف عنها، فان طرحته و سال الدم و جب الغسل» مع قوله بعد: «فان كان الدم إذا أمسكت الكرسف يسيل من خلفه صبيبا» (٨) الى آخره، فيظهر عدم الفرق.

و كيف كان فيجب عليها- مع ما تقدم- غسل للظهرين، تجمع بينهما وجوبا، و الأفضل أن تؤخر الاولى و تعجل الثانيه، و غسل للعشاءين، كذلك وجوب الأغسال الثلاثه فى هذا القسم لا خلاف فيه بين الأصحاب، إنّما الخلاف فى وجوب الوضوء

ص: ٣٤١

١- ١) نقله عنهما فى المختلف: ٤٠.

٢- ٢) المنتهى ١: ١٢٠. [١]

٣- ٣) الكافى ٣: ٨٩ حديث ٤، التهذيب ٤٠٢، ١: ١٧٠ حديث ١٢٨٥، ٤٨٥.

٤- ٤) الكافى ٣: ٨٨ حديث ٢، [٢] التهذيب ١: ١٧٠ حديث ٤٨٤.

٥- ٥) الكافى ٣: ٩٥ حديث ١، التهذيب ١: ١٦٩ حديث ٤٨٢.

٦- ٦) التهذيب ١: ١٧٣ حديث ٤٩٦.

٧- ٧) انظر: الوسائل ٢: ٦٠٤ باب ١ من أبواب الاستحاضه.

٨- ٨) الكافى ٣: ٩٥ حديث ١، [٣] التهذيب ١: ١٦٩، الاستبصار ١: ١٤٠ حديث ٤٨٢ باختلاف يسير فى الجميع.

لكل صلاة، فاكتفى جمع من الأصحاب بالوضوء و الغسل لصلاتي الجمع (١)، وبعضهم اكتفى بالغسل عن الوضوء في هذا القسم وغيره (٢)، والمعتمد ما قدمناه، وهنا مباحث:

أولاً: اعتبار الجمع بين الصَّلاتين ليتحقَّق الاكتفاء بغسل واحد، فلو أفردت كلَّ صلاة بغسل جاز قطعاً، بل هو أفضل و أبلغ كما صرح به في المنتهى (٣).

ثانياً: اعتبر جمع من الأصحاب لصحَّه صلاتها معاقبتها للطَّهارة (٤)، فلو لم تتشاغل بها عقيب الطَّهارة لم تصحَّ، وهو حسن، لأنَّ العفو عن حدثها المستمرَّ للضَّرورة، فيقتصر على ما كان في محل الضَّرورة، وهو ما لا يمكن الانفكاك منه، و إيجاب الوضوء لكلِّ صلاة، و إيجاب الجمع بين الفرضين بغسل يرشد إلى ذلك، و لا يضرُّ الاشتغال بنحو الاستقبال، و السَّتر، و الأذان، و الإقامة من مقدمات الصَّلاة، و لو كان دمها ينقطع حيناً، فإن كان بحيث يسع الطَّهارة و الصَّلاة و جب انتظاره، ما لم يضرَّ بالفرض.

ثالثاً: لا تجمع المستحاضه بين الصَّلاتين بوضوء واحد، سواء الفرض و النفل بخلاف الغسل، فتجمع بين صلاة اللَّيل و الصَّبح بغسل واحد.

رابعاً: قيل: المعتبر في قله الدم و كثرته النَّسبه إلى الأقسام السَّابقة بأوقات الصَّلاه (٥) لأنها أوقات الخطاب بالطَّهارة، فلا أثر لما قبلها، فلو سبقت القله و طرأت الكثره، تغيَّر الحكم، فلو طرأ السيَّلان بعد الصَّبح و استمر اغتسلت للظَّهريين، و لو طرأ بعد هما فلا غسل لهما، و لو كثر قبل الوقت ثم طرأت القله فعلى هذا القول لا غسل عليها.

و يمكن وجوبه نظراً إلى أن الحدث مانع، سواء كان في وقت الصَّلاه أم لا،

ص: ٣٤٢

١- ١) منهم: ابن إدريس في السرائر: ٣٠.

٢- ٢) منهم: الشيخ في النهاية: ٢٨-٢٩، و ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٨٨.

٣- ٣) المنتهى ١: ١٢٢.

٤- ٤) منهم: ابن إدريس في السرائر: ٣٠، و الشهيد في الدروس: ٧.

٥- ٥) قاله الشهيد في الذكرى: ٣١. [١]

و مع الأفعال تصير بحكم الطاهر، و هو ظاهر اختياره في البيان (١)، و في خبر الصحاف ما يشعر به (٢)، و هو قوله عليه السلام: «فان كان الدّم لا يسيل فيما بينها و بين المغرب فلتتوضّأ لكلّ صلاه».

و في الذكري قال: إنّه مشعر بأن الاعتبار بوقت الصّلاه (٣)، و ليس بظاهر، و لا ريب أن اعتباره مطلقا أحوط.

خامسا: إنّما تجب الأغسال الثلاثة مع استمرار الدم سائلا إلى وقت العشاءين، فلو طرأت القله بعد الظهرين فغسلان، أو بعد الصّبح فغسل واحد، و هذا هو المراد بقول المصنّف: (مع الاستمرار، و إلا فائنان أو واحد) أي: و إن لم يستمرّ فائنان إن بقي إلى وقت الظّهرين، أو واحد إن لم يبق، و يظهر من العبارة القول بان الاعتبار بأوقات الصلوات لأن الظاهر أن المراد بالاستمرار بقاء الكثره إلى وقت الصّلوات، التي سبق وجوب الغسل لها.

قوله: (و مع الأفعال تصير بحكم الطاهر).

المراد بالأفعال جميع ما تقدّم من الغسل و الوضوء، و تغيير القطنه و الخرقه، و قد عرفت وجوب تطهير المحل، و أنّما يراد بالأفعال ما يجب عليها بحسب حال الدم، و إن أطلقه اعتمادا على ما سبق و قال: (بحكم الطاهر)، لأنها لدوام حدثها لا تكون طاهرا حقيقه، و المراد من كونها بحكم الطاهر، أن جميع ما يصحّ من الطاهر من الأمور المشروطه بالطّهارة تصح منها، فتصحّ صلاتها، و صومها، و يأتيها زوجها أو سيدها.

و يلوح من مفهوم العبارة أنّها بدون الأفعال لا يأتيها زوجها، و إنّما يراد بها الغسل خاصّه، إذ لا تعلق للوضوء بالوطء، و اختاره في المنتهى (٤)، و أسنده إلى ظاهر عبارات الأصحاب، و استدل بالأخبار الدّالة على أن الاذن في الوطء بعد الغسل (٥)،

ص: ٣٤٣

١-١) البيان: ٢١.

٢-٢) الكافي ٣: ٩٥ حديث ١، [١] التهذيب ١: ١٦٩، حديث ٤٨٢، الاستبصار ١: ١٤١، حديث ٤٨٢.

٣-٣) الذكري: ٣٠.

٤-٤) المنتهى ١: ١٢١.

٥-٥) التهذيب ١: ١٧٠، ٤٠١، ٤٠٢، حديث ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٦، ١٢٥٣ و ١٢٥٧.

و لو أخلت بشيء من الأفعال لم تصح صلاتها. و لو أخلت بالأغسال لم يصح صومها، و انقطاع دمها للبرء يوجب الوضوء. و صاحب المعبر جعله قبل الغسل مكروها كراهيه مغلظه (١)، متمسكا بعموم قوله تعالى (فَأْتُوا حَزَنُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ) (٢)، و قول الصادق عليه السلام: «المستحاضه يأتيها بعلها متى شاء إلا أيام أقرائها» (٣).

قال في الذكري: ما أقرب الخلاف هنا من الخلاف في وطء الحائض قبل الغسل (٤)، و في اختيار المعبر قوه، لعدم دلالة الأخبار على تعيين غسل الاستحاضه، فجاز أن يكون المراد غسل الحيض، إلا أن ما ذكره أحوط.

قوله: (و لو أخلت بشيء من الأفعال لم تصح صلاتها).

و ذلك لأنها إما محدثه، أو ذات نجاسه لم يعف عنها.

قوله: (و لو أخلت بالأغسال لم يصح صومها).

المراد بها الأغسال النهاريه، فلا- يشترط لصوم يوم غسل ليله المستقبله قطعاً، و هل يشترط غسل ليلته؟ فيه وجهان. و لو أخلت بالغسل بطل صومها و وجب القضاء خاصه، قال في الذكري: و كلام المبسوط (٥) يشعر بتوقفه في القضاء، حيث أسنده إلى روايه الأصحاب (٦).

قوله: (و انقطاع دمها للبرء يوجب الوضوء).

حكم الشيخ بأن انقطاع دمها يوجب الوضوء (٧)، و قيده جمع من الأصحاب

ص: ٣٤٤

١- (١) المعبر ٢٤٨: ١.

٢- (٢) البقره: ٢٢٣. [١]

٣- (٣) التهذيب ١: ٤٠١ حديث ١٢٥٤.

٤- (٤) الذكري: ٣١. [٢]

٥- (٥) المبسوط ١: ٦٨.

٦- (٦) الذكري: ٣١. [٣]

٧- (٧) المبسوط ١: ٦٨.

المقصد الثامن: في النفاس و هو دم الولادة، فلو ولدت و لم تر دما فلا نفاس و ان كان تاما، بكونه انقطع للبرء، أى: للشفاء، فإن دم الاستحاضه دم مرض و فساد (١)، و المراد أنه لم ينقطع متوقع العود، أعنى انقطاع فتره فإنّه حينئذ لا يجب تجديد الطّهارة، لأنّه بمنزله الموجود، إلا أن يتسع للطّهارة و الصّلاه فيجب.

و أنّما وجب الوضوء مع الانقطاع للبرء، لأن الحدث لدوامه معفو عنه مقدار زمان الطّهارة و الصّلاه، فإذا انقطع كذلك ظهر أثر الحدث الذي وقع في خلال الطّهارة و الصّلاه و بعد هما، لانتفاء العفو مع زوال الضّروره، إلا أنّ هذا يقتضى وجوب ما كان يوجبه الدّم من غسل أو وضوء، اعتبارا بحال الحدث، كما ذهب إليه شيخنا الشّهيد، فإطلاق إيجاب الوضوء وحده لا يستقيم.

قال في الذّكرى: و هذه المسأله لم يظفر فيها بنصّ من قبل أهل البيت عليهم السّلام، و لكن ما أفتى به الشّيخ هو قول العامه، بناء منهم على أن حدث الاستحاضه يوجب الوضوء لا غير و لما كان الأصحاب يوجبون به الغسل فليكن مستمرا، (٢). هذا كلامه، و هو كلام واضح.

قوله: (المقصد الثامن في النفاس: و هو دم الولادة).

يقال: نفست المرأة و نفست بضم النون و فتحها، و في الحيض بالفتح لا غير، و هو مأخوذ إما من النفس و هو الدّم، أو الولد، أو من تنفس الرحم بالدّم (٣)، و شرعا:

هو دم يقذفه الرحم عقيب الولادة، أو معها.

قوله: (فلو ولدت و لم تر دما فلا نفاس و إن كان تاما).

لا خلاف بين الأصحاب في ذلك، و إنّما المخالف في ذلك بعض العامه (٤)،

ص: ٣٤٥

١- ١) منهم: العلامه في المختلف ١: ١٢٢، و الشّهيد في الدرّوس: ٧.

٢- ٢) الذّكرى: ٣١. [١]

٣- ٣) الصحاح (نفس) ٣: ٩٨٤، القاموس (نفس) ٢: ٢٥٥.

٤- ٤) القائل أحمد بن حنبل كما في المغنى لابن قدامه ١: ٣٩٦ فصل ٤٩٥.

و لو رأت الدم مع الولاده أو بعدها و ان كان مضغه فهو نفاس. و لو رأت قبل الولاده بعدد أيام الحيض و تخلل النقاء عشره فالأول حيض و ما مع الولاده نفاس، و ان تخلل أقل من عشره فالأول استحاضه فأوجب الغسل بخروج الولد، و بعضهم جعل خروجه حدثا أصغر (١).

قوله: (و لو رأت الدّم مع الولاده أو بعدها و إن كان مضغه فهو نفاس).

لا-خلاف في أن الدّم الخارج قبل الولاده كدم الطلق ليس نفاسا، كما أنه لا-خلاف في أن الخارج بعد الولاده نفاس، إنما الخلاف في أن الخارج معها هل هو نفاس أم لا-؟ و المشهور أنه نفاس (٢)، خلافا للسّيد المرتضى (٣)، و العمل على المشهور، لحصول المعنى المشتق منه، و خروجه بسبب الولاده، فيتناوله إطلاق النّصوص.

و يتحقّق النفاس بمقارنه الدّم وضع كلّ ما يعدّ آدميا، أو مبدأ خلق آدمي حتّى المضغه دون العلقه، لعدم اليقين، و في الذّكري: إنّه لو علم كونه مبدأ نشوء إنسان، بقول أربع من القوابل كان نفاسا (٤)، و للتوقّف فيه مجال لانتفاء التّسميه.

قوله: (و لو رأت قبل الولاده بعدد أيام الحيض، و تخلل النقاء عشره، فالأول حيض، و ما مع الولاده نفاس، و إن تخلل أقل من عشره فالأول استحاضه).

وجهه إعطاء كل من الدّمين حكمه، فإن كل دم يمكن أن يكون حيضا فهو حيض كما سبق في الحيض، و قد يستفاد من قوله: (و تخلل النّقاء عشره) أنّه بدون تخلّله كذلك لا يكون الأوّل حيضا، و قد صرّح بهذا المفهوم بقوله: (و ان تخلل أقل). و في المسأله وجهان:

ص: ٣٤٦

١- ١) القائل امام الحرمين كما في فتح العزيز ٥٨٠: ٢.

٢- ٢) ذهب اليه المفيد في المقنعه: ٧، و الشيخ في المبسوط ٦٨: ١، و الشهيد في الدروس: ٧ و غيرهم.

٣- ٣) الناصريات (الجوامع الفقهيّه): ٢٢٧.

٤- ٤) الذكري: ٣٣. [١]

و لا حد لأقله، فجاز أن يكون لحظه. و أكثره للمبتدئه، و مضطربه الحيض عشره أيام. أحدهما: ما ذكره المصنّف، لأن دم النَّفاس حيض من حيث المعنى، لأنه دم حيض احتبس، فيشترط تخلل أقل الطَّهر بينه و بين الحيض، و لإطلاق قولهم النفساء كالحائض، إلا في أمور مخصوصه استثناها، و هو مقرب الذَّكرى (١).

و الثَّانى: أنه (ليس بحيض) (٢) لعدم ثبوت اشتراط تخلل أقل الطَّهر بين الحيض و النَّفاس، و هو مختار المصنّف في التَّذكره (٣)، و ظاهر اختياره في المنتهى (٤) و في الأوّل قوه.

قوله: (و لا حد لأقله فجاز أن يكون لحظه).

لا خلاف بين الأصحاب في ذلك، إذ يجوز عدمه، كالمرأه التي ولدت في عهد رسول الله صَلَّى الله عليه و آله فسميت الجفوف (٥).

قوله: (و أكثره للمبتدئه، و مضطربه الحيض عشره أيام).

هذا هو المشهور (٦)، و للمفيد قول بثمانيه عشر (٧) و هو قول الصدوق (٨)، و ابن الجنيد (٩)، و المرتضى (١٠)، و جعله ابن أبى عقيل أحد و عشرين، حكاه في الذَّكرى (١١)، و في المختلف: إنَّ ذات العاده المستقره في الحيض تنفس بقدر عادتها،

ص: ٣٤٧

١- (١) المصدر السابق.

٢- (٢) في ع و ن: «حيض».

٣- (٣) التَّذكره ٣٦: ١. [١]

٤- (٤) المنتهى ٩٧: ١.

٥- (٥) ذكر ذلك المحقق في المعبر ٢٥٣: ١، و [٢] الشهيد في الذَّكرى: ٣٣، و [٣] قال النووى في المجموع بعد ذكر الخبر و سميت ذات الجفوف.

٦- (٦) منهم: المفيد في المقنعه: ٧، و الشيخ في المبسوط ٦٩: ١، و [٤] الشهيد في الدروس: ٧.

٧- (٧) المقنعه: ٧.

٨- (٨) الهدايه: ٢٣. [٥]

٩- (٩) نقله في المختلف: ٤١.

١٠- (١٠) الانتصار: ٣٥.

١١- (١١) الذَّكرى: ٣٣. [٦]

و مستقيمته ترجع الى عاداتها في الحيض إلا- أن ينقطع على العشره، فالجميع نفاس. و لو ولدت التوأمين على التعاقب فابتداء النفاس من الأول، و العدد من الثاني، و للمبتدئه ثمانية عشر يوما (1)، قال الشيخ في التهذيب: جاءت أخبار معتمده في أن أقصى مدّة النفاس عشره، و عليها أعمل لوضوحها عندى (2)، و العمل على المشهور اقتصارا في ترك العباده على المتيقن، و ترجيحاً لجانب الشهره.

و المراد بالمضطربه: إما المتحيره و هى الناسيه للعدد و الوقت، أو التى نسيت عددها، سواء ذكرت الوقت أم لا لما سيأتى من أن ذات العاده ترجع إليها، و أثر الرجوع إلى العاده إنما يظهر في العدد.

قوله: (و مستقيمته ترجع إلى عاداتها في الحيض، إلا أن ينقطع على العشره فالجميع نفاس).

يدلّ على ذلك- أعنى رجوعها إلى عاداتها في الحيض- الأخبار الصحيحه الصريحه (3)، و تستظهر بيوم أو يومين، كما تستظهر بعد عاداتها في الحيض، صرح به في المنتهى (4)، و هو مذكور في عدّه أحاديث (5)، و لا- ترجع إلى عاداتها في النفاس اتفاقاً، و لو تجاوز الدّم قدر العاده و انقطع على العشره فالجميع نفاس كالحيض، و لما ظهر أن أثر الرجوع إلى العاده إنما يظهر في العدد، لا امتناع العدول عن وقت النفاس إلى زمان العاده، و جب أن يراد بمستقيمه الحيض ذات العاده المستقره عدداً، و إن لم تعلم الوقت.

قوله: (و لو ولدت التوأمين على التعاقب فابتداء النفاس من الأول و العدد من الثاني).

التوأمين: هما الولدان في بطن، يقال: هذا توأم هذا، و هذه توأمه هذه، و الغالب تعاقب ولادتهما، فالدم مع كلّ منهما و بعده نفاس مستقل، لتعدّد العلّه، فلكلّ

ص: ٣٤٨

١- ١) المختلف: ٤١.

٢- ٢) التهذيب ١: ١٧٤.

٣- ٣) الكافي ٣: ٩٧-٩٩ حديث ٤، ٥، ٦، ١، [١] التهذيب ١: ١٧٣-١٧٥ حديث ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٩، ٥٠٠.

٤- ٤) المنتهى ١: ١٢٤. [٢]

٥- ٥) الكافي ٣: ٩٧ حديث ٤، ٥، ٦، التهذيب ١: ١٧٥ حديث ٥٠١، ٥٠٠.

و لو لم تر إلا في العاشر فهو النفاس. و لو رآته مع يوم الولادة خاصه فالعشره نفاس. و لو رآته يوم الولاده و انقطع عشره ثم عاد فالأول نفاس، و الثاني حيض ان حصلت شرائطه، و النفساء كالحائض في جميع الأحكام. نفاس حكم نفسه، فلا جرم هي نفساء من وضع الأول، و هو ابتداء النفاس الأول، و العدد معتبر من وضع الثاني إن لم يتخلل بينهما أزيد من عشره، فإن تخلل اعتبر للأول عدد برأسه كالثاني، و عبارته المصنّف خرجت مخرج الغالب، إذ الغالب عدم تخلل ما زاد على العشره.

قوله: (و لو لم تر إلا في العاشر فهو النفاس).

علله في المنتهى بأن النفاس هو الدّم و حدّه عشره أيام (١)، و التحقيق أن يقال:

على اعتبار العاده، أنّما يكون العاشر نفاسا إذا لم يتجاوز الدّم العاشر، أو كانت مبتدئه أو مضطربه، أو ذات عاده هي عشره، لمصادفته جزءا من العاده، و كذا لو كانت أقلّ و صادف الدّم جزءا منها، إلا أنّ ذلك الجزء هو النفاس خاصه مع التجاوز.

و يمكن أن لا- يرد شيء على عبارته لأن قوله: (و لو لم تر إلا- في العاشر) يقتضى الانقطاع عليه، و إن كان المتبادر أن الحصر بالإضافة إلى ما قبله.

قوله: (و لو رآته مع يوم الولاده خاصه فالعشره نفاس).

إن انقطع على العاشر- كما هو مقتضى العبارة- فلا بحث، و إن تجاوز اعتبر في ذات العاده كون عاداتها عشره- كما تقدم- و إلا فإن صادف جزءا من العاده فالعاده النفاس خاصه، و إلا فالأول لا غير.

قوله: (و النفساء كالحائض في جميع الأحكام).

استثنى أمور:

أولا: الأقلّ قطعاً.

ثانيا: الخلاف في أكثره دون أكثره الحيض.

ثالثا: لا ترجع النفساء إلى عاده النفاس، بخلاف الحائض.

ص: ٣٤٩

المقصد التاسع: في غسل الأموات: وفيه خمسة فصول:

مقدمه

مقدمه:

ينبغي للمريض ترك الشكايه، كأن يقول: ابتليت بما لم يبتل به أحد و شبهه. رابعا: لا ترجع إلى عاده نسائها في النفاس أيضا، وان كان في كل من هذين روايه (١) لا عمل عليها.

خامسا: لا ترجع المبتدئه إلى عاده نسائها في الحيض، ولا هي و المضطربه إلى الزوايات، ولا هما و ذات العاده إلى التمييز.

سادسا: الحيض يدل على البلوغ بخلاف النفاس، لحصوله بالحمل.

سابعا: العده تنقضى بالحيض دون النفاس غالبا، ولو حملت من زنى و رأت قرائن في زمان الحمل حسب النفاس قرءا آخر، و انقضت به العده بظهوره أو انقطاعه على القولين، و لو تقدم عد في الأقراء.

ثامنا: قيل: لا يشترط أن يكون بين الحيض و النفاس أقل الطهر بخلاف الحيضتين (٢) و ما سوى ذلك من الأحكام فهما سواء فيه من واجب و حرام، و مكروه و مندوب، و الغسلان سواء إلا في النيه.

قوله: (المقصد التاسع في غسل الأموات: وفيه خمسة فصول).

لما كانت أحكام الغسل مبحوثا عنها في هذا الباب عنونه به، بخلاف الحيض و الاستحاضه و النفاس، و لما كان الغسل أسبق أحكام الميت، خصّ الباب بالغسل و جعل التكفين و الصلاه و الدفن كالتوابع له.

قوله: (مقدمه: ينبغي للمريض ترك الشكايه، كأن يقول: ابتليت بما لم يبتل به أحد و شبهه).

أى: يستحب له ذلك استحبابا مؤكدا، عن الصادق عليه السلام: «من مرض

ص: ٣٥٠

١- (١) التهذيب ٤٠٣، ١٧٧: ١ حديث ١٢٦٢، ٥٠٧.

٢- (٢) قاله العلامة في المنتهى ١: ١٢٣.

و تستحب عيادته إلا في وجع العين، و أن يأذن لهم في الدخول عليه، فإذا طالت علته ترك و عياله. و يستحب تخفيف العياده إلا مع حب المريض الإطالة، و تجب الوصية على كل من عليه حق. ليله، فقبلها بقبولها-أى: لا يشكو ما أصابه إلى أحد-كتب الله له عياده ستين سنة» (١)، و عنه عليه السلام: «قول الرجل: حممت اليوم، و سهرت البارحة ليس شكايه، إنما الشكوى لقد ابتليت بما لم يبتل به أحد، أو أصابني ما لم يصب أحدا». (٢).

قوله: (و تستحب عيادته إلا في وجع العين، و أن يأذن لهم في الدخول عليه، فإذا طالت علته ترك و عياله).

عن الصادق عليه السلام: «لا- عياده في وجع العين، و لا- تكون عياده في أقل من ثلاثة أيام، فإذا وجبت فيوم و يوم لا، فإذا طالت العلة ترك العليل و عياله» (٣) و يستحب للعليل الاذن لهم في الدخول عليه، لرجاء دعوه مستجاب، فإنه ليس من أحد إلا و له دعوه مستجاب (٤).

قوله: (و يستحب تخفيف العياده إلا مع حب المريض الإطالة).

عنه عليه السلام: «تمام عياده المريض أن تضع يدك على ذراعه، و تعجل القيام من عنده، فإن عياده النوكى أشد على المريض من وجعه» (٥)، و عن علي عليه السلام الأمر بالتخفيف، إلا أن يكون المريض يحب ذلك و يريد و يسأله (٦).

قوله: (و تجب الوصية على كل من عليه حق).

سواء حق الله أو حق العباد، و لا يخفى أن المراد بالحق الذي يجب تأديته، و كذا يجب على من له حق يخاف ضياعه، و ما وقفت عليه من العبارات خال منه، و لو

ص: ٣٥١

١- ١) الكافي ٣: ١١٥ حديث ٤. [١]

٢- ٢) الكافي ٣: ١١٦ حديث ١. [٢]

٣- ٣) الكافي ٣: ١١٧ حديث ١. [٣]

٤- ٤) مضمون خبر في الكافي ٣: ١١٧ حديث ٢. [٤]

٥- ٥) الكافي ٣: ١١٨ حديث ٤. [٥]

٦- ٦) الكافي ٣: ١١٨ حديث ٦. [٦]

و يستحب الاستعداد بذكر الموت كل وقت، و حسن ظنه بربه، و تلقين من حضره الموت الشهادتين، و الإقرار بالنبى و الأئمة عليهم السلام، و كلمات الفرج، و نقله الى مصلاه إن تعسر عليه خروج روحه، و الإسراج إن مات ليلاً، كان قد أوصى قبل ذلك سقط الوجوب.

قوله: (و تلقين من حضره الموت الشهادتين، و الإقرار بالنبى و الأئمة عليهم السلام، و كلمات الفرج).

أى: يستحب تلقينه ذلك كله، و التلقين التفهيم (١)، يقال: غلام لقن أى:

سريع الفهم، و لا يخفى أن تلقينه الإقرار بالنبى صلى الله عليه و آله، فى العبارة مكرر لأنه داخل فى تلقينه الشهادتين. و المراد بمن حضره الموت من قرب منه، فظهرت عليه علاماته، و فى روايه يلقنه كلمات الفرج و الشهادتين، و يسمّى له الإقرار بالأئمة واحداً بعد واحد، حتى ينقطع منه الكلام (٢).

قوله: (و نقله إلى مصلاه إن تعسر عليه خروج روحه، و الإسراج إن مات ليلاً).

أى: الذى كان يكثر فيه الصّلاه من بيته، و استحباب الإسراج عنده إن مات ليلاً، ذكره الشيخان (٣) و الأصحاب (٤) معللاً بأنه لما قبض الباقر عليه السلام أمر أبو عبد الله عليه السلام بالسراج فى البيت الذى كان يسكنه حتى قبض أبو عبد الله عليه السلام، و أمر أبو الحسن بمثل ذلك فى بيت أبى عبد الله عليه السلام، حتى أخرج إلى العراق. (٥).

قال فى الذكرى: فيدخل فى ذلك المدعى (٦) و فيه نظر، لأن ما دل عليه

ص: ٣٥٢

١- ١) الصحاح ٢١٩٦: ٦ [١] مادة لقن).

٢- ٢) الكافي ١٢٤: ٣ ذيل حديث ٦. [٢]

٣- ٣) المفيد فى المقنعه: ١١، و الشيخ فى المبسوط ١٧٤: ١، و النهايه: ٣٠. [٣]

٤- ٤) منهم: ابن حمزه فى الوسيله، ٥٣: ٥، و المحقق فى الشرائع ٣٦: ١.

٥- ٥) الكافي ٣: ٢٥١ حديث ٥، [٤] الفقيه ١: ٩٧ حديث ٤٥٠، التهذيب ١: ٢٨٩ حديث ٨٤٣.

٦- ٦) الذكرى: ٣٨. [٥]

و قراءه القرآن عنده، و تغميض عينيه بعد الموت، و اطباق فيه و مد يديه الى جنبيه، و تغطيته بثوب، و تعجيل تجهيزه إلا مع الاشتباه فيرجع الى الأمارات أو يصبر عليه الحديث غير المدعى، إلا أن اشتها الحكم بينهم كاف في ثبوته للتسامح في دلائل السنن. قوله: (و قراءه القرآن عنده).

يستحب قراءه الصّافات، لقول الكاظم عليه السّلام: «لم تقرأ عند مكروب من موت قط إلا عجل الله راحته» (١) و في روايه عن النّبي صلّى الله عليه و آله الأمر بقراءه يس (٢).

قوله: (و تغميض عينيه بعد الموت، و إطباق فيه).

قال في المنتهى: لا خلاف في استحبابهما، و قال فيه: يستحب أن يشدّ لحياه بعصاه لثلا يسترخي لحياه و يفتح فوه و تدخل الهوام إلى جوفه، و يقبح بذلك منظره (٣).

قوله: (و مد يديه إلى جنبيه).

ذكره الأصحاب (٤)، قال في المعبر: و لا أعلم به نقلا عن أئمتنا عليهم السّلام، و لكن ليكون أطوع للغاسل و أسهل للادراج (٥).

قوله: (و تغطيته بثوب).

لا خلاف في ذلك، و قد ورد في حديث أبي كهمش (٦)، و فيه ستر للميت و صيانه.

قوله: (و تعجيل تجهيزه إلا مع الاشتباه، فيرجع إلى الأمارات، أو يصبر

ص: ٣٥٣

١- ١) الكافي ٣: ١٢٦ حديث ٥. [١]

٢- ٢) مستدرک الوسائل ١: ٩٣ باب ٣١ من أبواب الاحتضار.

٣- ٣) المنتهى ١: ٤٢٧. [٢]

٤- ٤) منهم: الشيخ في النهاية: ٣٠، و [٣] ابن البراج في المهذب ١: ٥٤، و الشهيد في البيان: ٢٣.

٥- ٥) المعبر ١: ٢٦١. [٤]

٦- ٦) التهذيب ١: ٢٨٩ حديث ٨٤٢.

ثلاثة أيام. و في وجوب الاستقبال به الى القبلة حاله الاحتضار قولان.

و كفيته بأن يلقى على ظهره، و يجعل وجهه و باطن رجليه إلى القبلة، بحيث لو جلس لكان مستقبلاً. عليه ثلاثة أيام).

لا خلاف في استحباب التعجيل، و روى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله:

«عَجِّلُوا بِهِمْ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ» (١) و قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله: «إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ أَوَّلَ النَّهَارِ فَلَا يَقِيلُ إِلَّا فِي قَبْرِهِ» (٢) و هذا في غير من اشتبه موته، لقول الكاظم عليه السلام:

«إِنْ أَنَا دَفِنْتُ أَحْيَاءَ مَا مَاتُوا إِلَّا فِي قُبُورِهِمْ» (٣).

و المراد بالأمارات نحو انخساف صدغيه، و ميل أنفه، و امتداد جلده و وجهه، و انخلاع كفه من ذراعه، و استرخاء قدميه، و تقلص أنثيه إلى فوق مع تدلي الجلد، و نحو ذلك.

و مع الاشتباه يترتب به ثلاثة أيام و جوبا، لئلا يعان على قتل مسلم، فقد نقل أنه دفن جماعة أحياء منهم من أخرج حياً، و منهم من مات في قبره. و في المنتهى نقل حديثين حاصلهما أن خمسه ينتظر بهم ثلاثة أيام: الغريق، و المصعوق، و المبطون، و المهذوم، و المدخن، إلا أن يتغير قبل ذلك ثم قال: و يستبرأ بعلامات الموت في غير هؤلاء إذا اشتبه، و لا يعجل عليه (٤).

قوله: (و في وجوب الاستقبال به إلى القبلة حاله الاحتضار قولان، و كفيته أن يلقى على ظهره، و يجعل وجهه و باطن رجليه إلى القبلة، بحيث لو جلس لكان مستقبلاً).

الاحتضار: افتعال: من الحضور، و هو إما حضور المريض الموت، أو حضور الملائكة عنده لقبض روحه، و حضور الناس لتوفير دواعيهم على ذلك في هذا الوقت،

ص: ٣٥٤

١- ١) الكافي ٣: ١٣٧ حديث ١، [١] الفقيه ١: ٨٥ حديث ٣٨٩، التهذيب ١: ٤٢٧ حديث ١٣٥٩.

٢- ٢) الكافي ٣: ١٣٨ حديث ٢، [٢] التهذيب ١: ٤٢٨ حديث ١٣٦٠.

٣- ٣) التهذيب ١: ٣٣٨ حديث ٩٩١ مع اختلاف يسير.

٤- ٤) المنتهى ١: ٤٢٧. [٣]

و يكره طرح حديد على بطنه، و حضور جنب أو حائض عنده. و كونه مطلوباً شرعاً، و القولان في الاستقبال للشيخ (١)، و الأشهر الوجوب (٢) و عليه الفتوى للأمر به في عدّه أحاديث (٣) و في بعضها الأمر به في حال التّغسيل (٤).

و احتمال في الذّكرى دوام الاستقبال به، و ذكر أنّ استفادته هذا الاحتمال من بعض الأخبار (٥)، قال: و نبه عليه ذكره حال الغسل، و وجوبه حال الصّلاه و الدّفن، و إن اختلفت الهيئه (٦).

و لا يخفى أن وجوب الاستقبال بالميت فرض كفايه، و أنّه يسقط باشتباه القبلة لعدم إمكان توجيهه إلى الجهات المختلفه. و الظاهر أنه لا فرق بين الصّغير و الكبير في هذا الحكم إذا كان مسلماً أو في حكمه، و كيفيه الاستقبال ما ذكره المصنّف.

قوله: (و يكره طرح حديد على بطنه).

ذكر ذلك الشّيخان (٧) و أكثر الأصحاب (٨)، و في التّهذيب: سمعناه مذاكره (٩) و قال ابن الجنيد: يضع على بطنه شيئاً يمنع ربوها (١٠) و إجماع الأصحاب على خلافه.

قوله: (و حضور جنب أو حائض عنده).

لثبوت التّهي عنه في الأخبار (١١)، و علل أبو الحسن عليه السّلام أمره الحائض بالتّحى عن قربه، بأن الملائكه تتأذى بذلك (١٢).

ص: ٣٥٥

١- ١) قال بالوجوب في المبسوط ١:١٧٤، و النهايه: ٣٠، و بالاستحباب في الخلاف ١:١٦١ مسألة ١ كتاب الجنائز.

٢- ٢) من القائلين بالوجوب المفيد في المقنعه: ١٠، و المحقق في الشرائع ١:٣٦، و الشهيد في الدروس: ٨.

٣- ٣) الكافي ٣:١٢٦ باب توجيه الميت إلى القبلة، الفقيه ١:٧٩ حديث ٣٥٢، ٣٥١، التّهذيب ١:٢٨٥ حديث ٨٣٥، ٨٣٤.

٤- ٤) الفقيه ١:١٢٣ حديث ٥٩١، التّهذيب ١:٢٩٨ حديث ٨٧٣، ٨٧٢، ٨٧١.

٥- ٥) الكافي ٣:١٢٧ حديث ٣، التّهذيب ١:٢٨٦ حديث ٨٣٥.

٦- ٦) الذّكرى: ٣٧. [١]

٧- ٧) المفيد في المقنعه: ١١ و الشيخ في الخلاف ١:٢٧٩ مسألة ٢ كتاب الجنائز.

٨- ٨) منهم: ابن البراج في التّهذيب ١:٥٤، و العلامه في المنتهى ١:٤٢٧.

٩- ٩) التّهذيب ١:٢٩٠.

١٠- ١٠) نقله في المختلف: ٤٣.

١١- ١١) علل الشرائع ١:٢٩٨ باب ٢٣٦ حديث ١، التّهذيب ١:٤٢٨ حديث ١٣٦٢، ١٣٦١.

١٢- ١٢) الكافي ٣:١٣٨ حديث ١، [٢] التّهذيب ١:٤٢٨ حديث ١٣٦١.

الفصل الأول: في الغسل و فيه مطلبان:

الأول: الفاعل و المحل

الأول: الفاعل و المحل، يجب على كل مسلم على الكفايه تغسيل المسلم و من هو بحكمه، و ان كان سقطا له أربعة أشهر، قوله: (الفصل الأول: في الغسل و فيه مطلبان:

الأول الفاعل و المحل).

البحث عن تغسيل الميت يستدعي ثلاثه أمور: النظر في الغاسل، و المحل، و الكيفيه، فجعل الأولين في بحث، و الأخير في بحث. قوله: (يجب على كل مسلم على الكفايه تغسيل المسلم، و من هو بحكمه).

لا يخفى أن أحكام الموتى كلها واجبه على الكفايه، إذا قام بها بعض، أو ظن قيامه سقطت عن الباقيين، و إنما يجب تغسيل المسلم دون الكافر لثبوت النهي عنه (١)، فيكون محرّما، و لأنه يمتنع الغسل في حقّه - إذ لا يطهر - فكيف يعقل وجوبه، و لا فرق في ذلك بين جميع الكفار، حتى المظهر للإسلام إذا قال أو فعل ما يقتضى كفره؟ و المراد بمن في حكم المسلم: من الحق شرعا بالمسلمين و جعل بمنزلتهم كالصّبي، و من بلغ مجنونا إذا كان أحد أبويهما مسلما، و كذا لقيط دار الإسلام و دار الكفر، و فيها مسلم يمكن إلحاقه به تغليبا، و في المتولّد من زنى المسلم نظر ينشأ من عدم اللحاق شرعا، و يمكن تبعيه الإسلام هنا لكونه ولدا لغه كالتّحريم، بخلاف البالغ إذا أظهر الإسلام فإنّه يغسل قطعاً، و كذا الطفل المسببي إذا كان السّابي مسلما و قلنا بتبعيته للسّابي، لأنّ التّبعيه في الطّهاره خاصّه.

قوله: (و إن كان سقطا له أربعة أشهر).

لورود الأخبار بالأمر بغسله (٢)، و ضعف السّند منجبر بقول الأصحاب، و اطباقهم على الحكم، و هل يكفن؟ قال في الذكري: لم يذكره الشّيخان، و حكى عن

ص: ٣٥٦

١ - (١) الكافي ٣: ١٥٩، حديث ١٢، [١] الفقيه ١: ٩٥، حديث ٤٣٧، التهذيب ١: ٣٣٥، حديث ٩٨٢.

٢ - (٢) الكافي ٣: ٢٠٦، حديث ١، التهذيب ١: ٣٢٨، حديث ٩٦٠.

أو كان بعضه إذا كان فيه عظم، و لو خلا من العظم أو كان للسقط أقل من أربعة أشهر لفا في خرقه و دفنا.

ابن البراج أنه يلفّ بخرقه (١)، و أورد في مكاتبه محمّد بن الفضل لأبى جعفر عليه السّلام انه يدفن بدمه (٢)، ثم حملها على الثّاقص عن أربعة جمعا بينها و بين غيرها (٣)، فظاهره أنه يكفن و ليس ببعيد. و لو نقص السقط عن أربعة لم يغسل، لفقد الموت الذى هو عدم الحياه عن محل اتصف بها.

قوله: (أو كان بعضه إذا كان فيه عظم).

ذكره الأصحاب، و احتجّ عليه فى الخلاف بإجماعنا (٤) و ربما يستفاد من قوله:

(أو كان بعضه) إن القطعه المبانه من المسلم الحىّ يجب تغسيلها، و هو مقرب الذكري (٥) و ذهب صاحب المعبر الى دفنها بغير غسل، لأنها من جمله لا- تغسل (٦)، و ردّه فى الذكري بأن الجملة لم يحصل فيها الموت بخلاف القطعه (٧)، و فى الدليل ضعف، و كل من القولين محتمل، و الحمل على قطعه الميت قياس.

و لو قيل: لو لم يجب تغسيلها لم يجب تغسيل من قطع حيا إذا وجدت قطعه متفرقه، لأن كل قطعه لا يتعلق بها الوجوب لم يتم لأنه بعين هذا يلزم وجوب الصّلاه على القطعه، إلا أن يقال: انتفى هذا بالإجماع فلا يقدر، و لا ريب أن تغسيلها أحوط. و المراد بتغسيل البعض الغسل المعهود.

و الظاهر أنه يكفن كما ذكره الأصحاب، و فى اعتبار تعدّد قطع الكفن تردد، و يمكن اعتبار حال ذلك البعض حين الاتّصال، فان كان من موضع يناله القطع الثّلاث، أو اثنتان منها اعتبر ما كان، و عظام الميت كالميت لروايه على بن جعفر، عن

ص: ٣٥٧

١- (١) المهذب ٥٦: ١.

٢- (٢) الكافي ٣: ٢٠٨ حديث ٦، [١] التهذيب ١: ٣٢٩ حديث ٩٦١.

٣- (٣) الذكري: ٤٠. [٢]

٤- (٤) الخلاف ١: ٢٩١ مسألة ٦٢ كتاب الجنائز.

٥- (٥) الذكري: ٤٠. [٣]

٦- (٦) المعبر ١: ٣١٩. [٤]

٧- (٧) الذكري: ٤٠. [٥]

و حكم ما فيه الصدر أو الصدر وحده حكم الميت في التّغسيل و التّكفين و الصّلاه عليه و الدفن، و في الحنوط إشكال. أخيه عليه السّلام في أكيل السبع (١)، و في العظم الواحد تردّد، و عن ابن الجنيّد و جوب غسله (٢).

قوله: (و حكم ما فيه الصدر أو الصدر وحده حكم الميت في التّغسيل و التّكفين و الصّلاه عليه و الدفن).

لمرفوعه رواها البزنطي: «إذا قطع أعضاؤه يصلّى على العضو الّذى فيه القلب» (٣) و هو يستلزم أولويه الغسل و الكفن لترتيبها عليهما، و ألحق في الذكري بالصدر القلب لفحوى الرّوايه، و كذا بعض كلّ واحد منهما محتجاً بأنّه من جمله يجب غسلها منفرده (٤)، و في الدليل ضعف، و في دلالة الرّوايه على حكم القلب بالفحوى و غيرها نظر، و الاحتياط طريق السّلامه، فلا بأس بالمصير إلى ما ذكره.

قوله: (و في الحنوط إشكال).

في القاموس: الحنوط كصبور و كتاب، كل طيب يخلط للميت (٥)، و المراد به هنا المسح بالكافور، و منشأ الاشكال من إطلاق الحكم بمساواته للميت، و من أنّ المساواه لا تقتضى العموم، و ظاهر كلام الشّارح أنّ الاشكال مع فقد المساجد (٦)، و ظاهر العبارة يشهد له، إلا أنّه بعيد.

و شيخنا الشّهيد ردّ هذا الإشكال بأنه مع فقد المساجد لا وجه للتحنيط، و مع وجودها لا وجه للتردد (٧)، و ألحق أنّه مع وجود المساجد يجب الحنوط لفحوى الرّوايه السّابقه (٨)، و لأن الحكم معلق بمساجد الميت، و الأصل بقاء ما كان، و لأنّ «الميسور

ص: ٣٥٨

١- ١) الكافي ٣: ٢١٢ حديث ١، [١] الفقيه ١: ٩٦ حديث ٤٤٤، التهذيب ١: ٣٣٦ حديث ٩٨٣.

٢- ٢) نقله عنه في المختلف: ٤٦.

٣- ٣) المعتبر ١: ٣١٧ [٢] نقلاً عن جامع البزنطي.

٤- ٤) الذكري: ٤١. [٣]

٥- ٥) القاموس ٢: ٣٥٥ [٤] ماده (حنط).

٦- ٦) إيضاح الفوائد ١: ٥٨.

٧- ٧) الذكري: ٥٠.

٨- ٨) المعتبر: ٣١٧. ١.

و أولى الناس بالميت فى أحكامه أولاهم بميراثه، و الزوج أولى من كل أحد، و الرجال أولى من النساء، و لا يغسل الرجل إلا رجل أو زوجته، و كذا المرأة يغسلها زوجها أو امرأه، لا يسقط بالمعسور» (١)، أمّا مع الانتفاء فلا، و لو وجد عضو من المساجد كاليد فهل يحنط؟ الظاهر نعم، إذ لم يثبت أنّ تحنيط المجموع شرط للأبغاض، فيبقى الوجوب.

قوله: (و أولى الناس بالميت فى أحكامه أولاهم بميراثه، و الزوج أولى من كل أحد).

أما الحكم الأول فلقوله تعالى (و أولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض) (٢)، و قول على عليه السلام: «يغسل الميت أولى الناس به» (٣) و الأولى هاهنا المراد به المستحق للميراث، كذا قال فى المنتهى (٤) و الظاهر أن الحكم مجمع عليه، و يدل على الثانى قول الصادق عليه السلام فى خبر إسحاق ابن عمّار: «الزوج أحقّ بامرأته حتّى يضعها فى قبرها» (٥).

قوله: (و الرجال أولى من النساء).

المراد بالرجل، و لو عطف قوله: (و لا- يغسل الرجل إلا رجل أو زوجته) على ما قبله بالفاء ليتفرع على ما قبله لكان أحسن و أسلم عن تخيل التكرار.

قوله: (و كذا المرأة يغسلها زوجها أو امرأه).

أى: لا يكون إلا ذلك فى حال الاختيار كالرجل، و هذا أشهر القولين للأصحاب (٦) و فى روايه محمد بن مسلم قال: سألته عن الرجل يغسل امرأته قال:

«نعم، إنّما يمنعها أهلها تعصبا» (٧).

ص: ٣٥٩

١- ١) الروايه عن على عليه السلام كما فى العوالى ٤: هامش ٥٨.

٢- ٢) الأنفال: ٧٥. [١]

٣- ٣) الفقيه ١: ٨٦ حديث ٣٩٤، التهذيب ١: ٤٣١ حديث ١٣٧٦.

٤- ٤) المنتهى ١: ٤٣٦. [٢]

٥- ٥) الكافي ٣: ١٩٤ حديث ٦، [٣] التهذيب ١: ٣٢٥ حديث ٩٤٩.

٦- ٦) منهم: الشيخ فى الخلاف ١: ١٦٣ مسألة ٢١ كتاب الجنائز، و ابن إدريس فى السرائر: ٣٣ و الشهيد فى الذكرى: ٣٨. [٤]

٧- ٧) الكافي ٣: ١٥٨ حديث ١١، [٥] التهذيب ١: ٤٣٩ حديث ١٤١٩، الاستبصار ١: ١٩٩ حديث ٧٠٠.

و ملك اليمين كالزوجه، و لو كانت مزوجه فكالأجنبيه. و فى صحيح الحلبي، عن أبى عبد الله عليه السلام: «المرأه تغسل زوجها لأنه إذا مات كانت فى عدّه منه» (١).

وقيل: إن جواز تغسيل كل من الزوجين الآخر مختص بحال الضروره (٢)، و العمل على الأول، و صرح جمع من الأصحاب بأن التّغسيل من وراء الثّياب (٣)، لصحيحه محمّد بن مسلم، قال: سألته عن الرّجل يغسل امرأته، قال: «نعم من وراء الثّياب» (٤) و هو الأصحّ، و لم أقف فى كلام على تعيين ما يعتبر فى التّغسيل من وراء الثّياب.

و الظاهر أنّ المراد ما يشمل جميع البدن، و حمل الثّياب على المعهود يقتضى استثناء الوجه و الكفين و القدمين، فيجوز أن تكون مكشوفه، و الظاهر أنّ العصر فى هذه الثّياب غير شرط لتعدّره، فجرى مجرى ما لا يمكن عصره، و قد نبّه عليه فى الذّكرى (٥).

و اعلم أن المطلقه رجعيه تغسل زوجها بخلاف البائن، و لا فرق فى الرّوجه بين الحره و الأمه، و المدخول بها و غيرها، و لا يقدر انقضاء عدّه الرّوجه فى جواز التّغسيل و إن تزوّجت، و قد علم من العبارة أن الولاية فى التّغسيل مشروطه بالمماثله فى الذكوره و الأنوثة إلا فى الرّوجين مطلقا، و سيأتى استثناء المحارم عند الضروره.

قوله: (و ملك اليمين كالزوجه و لو كانت مزوجه فكالأجنبيه).

إذا كانت ملك اليمين أم ولد جاز التّغسيل، لا يضاء زين العابدين عليه السلام أن تغسله أم ولده (٦)، و فى غير أم الولد من المملوكات نظر ينشأ من انتقالها إلى الوارث، و خروجها عن الملك، و إلحاقها بأم الولد قياس، مع أنّ علاقه أم الولد أقوى، و هو

ص: ٣٦٠

١- (١) التهذيب ١: ٤٤٠ حديث ١٤٢٣، الاستبصار ١: ٢٠٠ حديث ٧٠٦.

٢- (٢) قاله الشيخ فى التهذيب ١: ٤٤٠، الاستبصار ١: ١٩٩.

٣- (٣) منهم: الشيخ فى الاستبصار ١: ١٩٨، و ابن إدريس فى السرائر: ٣٣ و العلامه فى المنتهى ١: ٤٣٧. [١]

٤- (٤) الكافي ٣: ١٥٧ حديث ٣، [٢] التهذيب ١: ٤٣٨ حديث ١٤١١، الاستبصار ١: ١٩٦ حديث ٦٩٠.

٥- (٥) الذكرى: ٤٤. [٣]

٦- (٦) التهذيب ١: ٤٤٤ حديث ١٤٣٧، الاستبصار ١: ٢٠٠ حديث ٧٠٤.

و يغسل الخنثى المشكل محارمه من وراء الثياب، و لو فقد المسلم و ذات الرحم أمرت الأجنبيه الكافر بأن يغتسل ثم يغسله غسل المسلمين، الأظهر، و اختاره في المعتبر (١)، و اختار المصنّف الأول إلا أن تكون مزوجه، و مثله لو كانت معتده أو مكاتبه أو معتقا بعضها، أو أختها موطوءه، هذا في تغسيلها للسيد، أما تغسيله لها فيجوز قطعاً إذا كان وطؤها جائزاً.

قوله: (و تغسل الخنثى المشكل محارمه من وراء الثياب).

المراد بالمحرم من حرم نكاحه مؤيّداً بنسب أو رضاع أو مصاهره، و هذا الحكم إنّما هو إذا كان له فوق ثلاث سنين لجواز التّغسيل إلى الثلاث مطلقاً، و إنّما جاز تغسيل المحارم هنا لأنّه موضع ضروره لعدم الوقوف على المماثل، و على القول بجواز التّغسيل للأجنبي غير المماثل مع فقد المماثل و المحرم (٢) لا بحث في الجواز هنا مع فقد المحارم، و هو ضعيف، فتدفن بغير غسل، و قال ابن البراج: تيمم (٣).

و يجوز له أن يغسل المحارم مع فقد المماثل، و لو وجد معه محارم غير مماثلين فالظاهر أنّه أولى منهم لإمكان المماثل في حقّه.

فرع:

الميت المشتبه ذكوريته و أنوثيته كالخنثى، مع احتمال القرعه هنا ضعيفاً.

قوله: (و لو فقد المسلم و ذات الرّحم أمرت الأجنبيه الكافر بأن يغتسل، ثم يغسله غسل المسلمين).

هذا هو المشهور بين الأصحاب (٤)، و به روايه عمّار بن موسى، عن الصادق عليه السلام (٥).

قال في الذّكري: و لا أعلم لهذا مخالفاً من الأصحاب، سوى المحقّق في المعتبر

ص: ٣٤١

١- ١) المعتبر ٣٢١:١.

٢- ٢) قال بهذا المفيد في المقنعه: ١٣، و أبو الصلاح في الكافي في الفقه: ٢٣٧، و الشيخ في التهذيب ٣٤٣:١.

٣- ٣) المهذب ٥٦:١.

٤- ٤) منهم: المفيد في المقنعه: ١٣ و الشيخ في المبسوط ١٧٥:١. و ابن حمزه في الوسيله: ٥٥،

٥- ٥) الكافي ١٥٩:٣ حديث ١٢، التهذيب ٣٤٠:١ حديث ٩٩٧.

و لو كانت امرأه و فقدت المسلمه و ذو الرحم أمر الأجنبي الكافره بالاغتسال و التغسيل، و فى إعادة الغسل لو وجد المسلم بعده إشكال، محتجاً بتعذر التيه من الكافر مع ضعف السند (١).

و نازعه فى الاحتياج إلى التيه هنا اكتفاء بتيه الكافر، ثم حكى عن جماعه عدم التعرض إلى هذا الحكم.

و قال آخرًا: و للتوقف فيه مجال (٢).

قلت: لا- شبهه فى تعذر وقوع الغسل المطلوب من الكافر، و ليس هو كالتعق و الوقف و الوصيه، لأن هذه ليست عباده محضه، بخلاف الغسل.

و الاكتفاء بصوره الغسل بعيد، فالمصير إليه بمثل هذا الخبر الضعيف لا يخلو من شىء، مع أن مباشره الكافر غالبًا تقتضى تعدى نجاسته إليه، فإن قلنا بالعدم أو لم يوجد الكافر المماثل فهل تيمم؟ حكى فى الذكرى عن ظاهر المصنّف القول به، و به روايه متروكه (٣) ثم قال: و ظاهر المذهب عدمه (٤).

قوله: (و فى إعادة الغسل لو وجد المسلم بعده إشكال).

ينشأ من حصول الامتثال المقتضى للاجزاء، و من أن المأمور به- و هو الغسل الحقيقى- لم يأت به، فيبقى فى عهده التكليف، و تعذره للضرورة لا يقتضى سقوطه مطلقًا.

فان قيل: المأمور به- أعنى الغسل الحقيقى- لما تعذر وجب بدله، و هو غسل الضروره، و انحصر التكليف فيه، و سقط وجوب الأول، فإذا امتثل بفعل البدل خرج من العهده و لم يبق وجوب.

قلنا: بدليه غسل الضروره عن الغسل الحقيقى غير معلومه، إذ لا دليل يدلّ عليها، و سقوط وجوب الأول غير متحقق، إذ لا يلزم من امتناع التكليف بفعل واجب فى بعض أزمته وجوبه لضروره سقوط وجوبه مطلقًا.

ص: ٣٤٢

١- ١) المعتبر ٣٢٦: ١.

٢- ٢) الذكرى: ٣٩. [١]

٣- ٣) التهذيب ١: ٤٤٣ حديث ١٤٣٣.

٤- ٤) الذكرى: ٤٠. [٢]

و لذي الرحم تغسيل ذات الرحم من وراء الثياب مع فقد المسلمه، و بالعكس مع فقد المسلم، و لكل من الزوجين تغسيل صاحبه اختياراً، و يغسل الرجل بنت ثلاث سنين الأجنبيه مجردة، و كذا المرأة. و التحقيق أن هنا أمرين: الأمر بالغسل الحقيقي الذي امتنع تعلقه بالمكلف في زمان تعدّره، و الأمر الثاني بغسل الضروره في محلّ الضروره، فإذا خرج المكلف من عهده الثاني بامتثاله بقى الأمر الأوّل، لأن متعلقه لم يتحقق بعد، فإذا زال العذر زال امتناع تعلقه، فوجب امتثاله، و لو لا ذلك لكان إذا أمر المسلم الكافر بالتغسيل فلم يفعل يسقط الغسل أصلاً، لانحصار الوجوب حينئذ في الأمر لتعدّر الغسل.

هذا كله بالنسبه إلى المسلم، أما الكافر فإنه مكلف بفعل الغسل الحقيقي بأن يسلم ثم يوقعه، لأنه مكلف بالفروع كما هو مقرر في موضعه، و بهذا يظهر أنّ الأمر بالغسل الحقيقي لم يسقط إلا بالإضافة إلى ذلك المسلم الذي ليس بمماثل، فعلى هذا لو مسّ الميت ماس وجب عليه الغسل لبقاء نجاسته، فيجب تطهير الكفن الملاقي له برطوبه إذا أمكن الغسل، و بما حققناه ينكشف حكم كثير من المسائل، سيأتي جملة منها بعد ان شاء الله تعالى.

قوله: (و لكل من الزوجين تغسيل صاحبه اختياراً).

لا يخفى أن موضع هذه المسأله ما سبق، و لا يخفى أن كلام المصنّف في هذا البحث منتشر.

قوله: (و يغسل الرجل بنت ثلاث سنين الأجنبيه مجردة، و كذا المرأة) أي: تغسل ابن ثلاث سنين مجرداً، و هذا الحكم مستثنى من منع تغسيل غير المماثل الأجنبي، و المراد جواز ذلك اختياراً، و شرط الشيخ في النهايه عدم المماثل (1)، و منع في المعتبر من تغسيل الرجال الصبيّه (2)، و جواز المفيد (3)، و سلّار (4) تغسيل ابن

ص: ٣٦٣

[١ - ١] (١) النهايه: ٤١. [١]

[٢ - ٢] (٢) المعتبر ٣٢٤: ١. [٢]

[٣ - ٣] (٣) المقنعه: ١٣.

[٤ - ٤] (٤) المراسم: ٥٠.

و يجب تغسيل كل مظهر للشهادتين و ان كان مخالفا، عدا الخوارج و الغلاه، خمس سنين مجرّدا، و الصدوق تغسيل بنت أقلّ من خمس سنين مجرّده (١)، و في الجميع ضعف، و في التذكرة نقل الإجماع على تغسيل ابن ثلاث سنين و بنت ثلاث (٢)، و النص يؤيّده (٣).

و الظاهر من إطلاق النص و الأصحاب كون كلّ منهما مجرّدا عدم وجوب ستر العوره، و هو متّجه، و إلاّ لحرم تجريد البنت لأن جميع بدنها عوره، و لانتفاء الشهوه في مثل ذلك، و قد صرح في الذكري بعدم الوجوب في الطفل إذا غسّله النساء (٤)، و كذا في التذكرة (٥).

و لا يخفى أن الثلاث سنين هي نهايه الجواز، فلا بدّ من كون الغسل واقعا قبل تمامها بحيث يتمّ بتمامها، فإطلاق ابن ثلاث يحتاج الى التفتيح، إلاّ أن يصدق على من شرع في الثالثه أنه ابن ثلاث. و اعلم أن المصنّف لو قدّم جواز تغسيل المرأه ابن ثلاث سنين، ثم قال: (و كذا الرّجل) لكان أحسن، لثبوت الخلاف في الرّجل دون المرأه.

قوله: (و يجب تغسيل كلّ مظهر للشهادتين و إن كان مخالفا، عدا الخوارج و الغلاه).

يجب أن يستثنى من ذلك كل من أنكر ما علم ثبوته من الدّين ضروره، فلا بدّ في العبارة من استثناء النواصب و المجسّمه أيضا، فلا يجوز تغسيلهم، و قد صرح بذلك في البيان (٦)، لكنّه جوّز تغسيل المجسّمه بالتسميه المجرّده لا بالحقيقه، و كذا غير هؤلاء ممن أظهر الشهادتين و هو كافر.

ص: ٣٦٤

١-١) المقنع: ١٩. [١]

٢-٢) التذكرة ١: ٤٠. [٢]

٣-٣) الكافي ٣: ١٦٠ حديث ١، الفقيه ١: ٩٤ حديث ٤٣١، التهذيب ١: ٣٤١ حديث ٩٩٨.

٤-٤) الذكري: ٣٩.

٥-٥) التذكرة ١: ٤٠. [٣]

٦-٦) البيان: ٢٤. [٤]

فان جرد كفن خاصه. و يؤمر من وجب قتله بالاعتسال قبله ثلاثا على إشكال و التكفين و التحنيط و يجزئ.

قوله: (فان جرد كفن خاصه).

أى: و لا يغسل، و المستند فعل النبى صلى الله عليه و آله بحمزه لما جرد (١).

قوله: (و يؤمر من وجب قتله بالاعتسال قبله ثلاثا على إشكال).

وجوب القتل أعّم من أن يكون فى حدّ أو قصاص، و النصّ عن الصّياق عليه السّلام ورد فى المرجوم و المرجومه: أنّهما يغتسلان، و يتحنطان و يلبسان الكفن قبل ذلك (٢)، و المقتص منه بمنزله ذلك، الحديث. و الأمر له هو الإمام أو نائبه قال فى الذكري: و لا- نعلم فى ذلك مخالفا من الأصحاب، و الحقّ بهم كلّ من وجب عليه القتل، للمشاركة فى السّبب (٣) و هو ظاهر العبارة.

و يجب فى هذا الغسل ما يجب فى غسل الميّت، فيغتسل ثلاثا على إشكال ينشأ من أنه غسل الحى و الأمر لا يقتضى التكرار، و من أنّ المأمور به غسل الأموات بدليل التحنّط و لبس الكفن، فلا بدّ من الغسلات الثلاث و هو الأصحّ، و لا يقدر فى الاجتزاء به الحدث تخلل أو تأخر، و احتمال مساواته لغسل الجنابه فى الذكري (٤)، و هو ضعيف للأصل.

و لا يدخل تحته شىء من الأغسال الواجبه، بل يتعيّن فعل ما وجب منها، و لا يعاد الغسل بعد قتله، و لا يجب بمسّه الغسل لصدق غسل الأموات، و لو سبق موته وجبت الإعاده، و يجب بمسّه الغسل حينئذ، و لو قتل بسبب آخر فكذلك أيضا، سواء بقى الأوّل كالقصاص مع ثبوت الرّجم أم لا كما لو عفى عن القود، لأنّ الظاهر وجوب التجديد لأصالة عدم أجزاء الغسل للسّبب الأخر.

ص: ٣٦٦

١- ١) الكافى ٣: ٢١٠ حديث ١، [١] التهذيب ١: ٣٣١ حديث ٩٦٩.

٢- ٢) الكافى ٣: ٢١٤ حديث ١، [٢] التهذيب ١: ٣٣٤ حديث ٩٧٨.

٣- ٣) الذكري: ٤٢. [٣]

٤- ٤) الذكري: ٤٢. [٤]

و لو فقد المسلم و الكافر و ذات الرحم دفن بغير غسل، و لا تقربه الكافره، و كذا المرأه.

و روى انهم يغسلون محاسنها-يديها و وجهها-و يكره أن يغسل مخالفا، فان اضطر غسله غسل أهل الخلاف. قوله: (و لو فقد المسلم و الكافر و ذات الرحم دفن بغير غسل، و لا تقربه الكافره).

عن الشَّهيد رحمه الله أنّها لا- تقربه الكافره و إن كانت ذات رحم (1)، و لعلمه استنادا إلى أنّ النص (2)، و كلام الأصحاب في الكافر المماثل فيقتصر في الحكم المخالف على مورده، و هو متّجه، و عباره المصنّف تحتمل الأمرين لأن فقد ذات الرحم يتناول الكافره، فيكون فقدتها معتبرا في عدم قرب الكافره، و قوله: (و لا تقربه الكافره) مطلق، فيصدق على المحرم و الأجنبيه، و قوله: (و كذا المرأه) معناه أنّه مع فقد المسلمه و ذى الرحم الى آخره.

قوله: (و روى أنّهم يغسلون محاسنها يديها و وجهها).

هذه الزوايه هي روايه المفضّل بن عمر، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في المرأه تكون في السفر مع رجال ليس لها فيهم محرم و لا- معهم امرأه، فتموت المرأه ما يصنع بها؟ قال: «يغسل منها ما أوجب الله عليه التيمّم، و لا يكشف لها شيء من محاسنها التي أمر الله بستره» فقلت: كيف يصنع بها؟ قال: «يغسل بطن كفيها، ثم يغسل وجهها، ثم يغسل ظهر كفيها» (3) و في روايه «تؤمّم» (4) و في أخرى: «يغسل منها موضع الوضوء» (5)، و المنع مطلقا هو الأصحّ.

قوله: (و يكره أن يغسل مخالفا، فان اضطر غسله غسل أهل الخلاف).

قال المفيد: لا يجوز تغسيله و لا الصلاه عليه، إلا أن تدعوه ضروره، فيغسله

ص: ٣٦٧

١- (١) الذكرى: ٣٩.

٢- (٢) الكافي ٣: ١٥٩ حديث ١٢، الفقيه ١: ٩٥ حديث ٤٤٠، ٤٣٩، التهذيب ١: ٣٤٠ حديث ٩٩٧.

٣- (٣) الكافي ٣: ١٥٩ حديث ١٣، و [١] الفقيه ١: ٩٥ حديث ٤٣٨ و التهذيب ١: ٣٤٢ حديث ١٠٠٢، و الاستبصار ١: ٢٠٠ حديث ٧٠٥ مع اختلاف يسير في ألفاظه.

٤- (٤) التهذيب ١: ٤٤٣ حديث ١٤٣٣.

٥- (٥) التهذيب ١: ٤٤٣ حديث ١٤٣٠.

المطلب الثاني: في الكيفية، و يجب أن يبدأ الغاسل بإزالة النجاسة عن بدنه، ثم يستر عورته، ثم يغسّله ناويا غسل أهل الخلاف (١)، والمشهور بين الأصحاب كراهية التعرض إليه إلا أن يتعين فيجب (٢)، و ظاهرهم أنه لا يجوز تغسيله غسل أهل الولاية، و لا نعرف لأحد تصريحاً بخلافه، و لو مسّ بعد الغسل فالظاهر عدم وجوب الغسل بمسّه.

و لو جهل غسلهم و لم يمكن استعلامه، فهل يغسل غسل أهل الحق؟ فيه نظر، و لا بدّ من تقييده بأن لا يكون ناصبا.

و لو غسل المخالف مؤمناً ففي البيان الأقرب الاجزاء (٣)، و هو حسن إن غسله غسل أهل الايمان، و إلا فلا.

قوله: (و يجب أن يبدأ الغاسل بإزالة النجاسة عن بدنه، ثم يستر عورته).

لا- شبهه في وجوب إزالة النجاسة عنه لتوقف تطهيره عليها، أمّا عطفه ستر عورته عليها (ثم) ففيه تسامح، إذ لا ترتيب هنا، بل الحكم العكس لوجوب ستر عورته عن الناظر مطلقاً، و لو كان الغاسل غير مبصر، أو واثقاً من نفسه بكفّ البصر و ليس هناك ناظر غيره لم يجب، لكنّه يستحب استظهاراً.

قوله: (ثم يغسله ناويا).

قطع الشّيخ في الخلاف على وجوب التّيه في غسل الميّت، و نقل فيه الإجماع (٤)، و تردد في المعتبر نظراً إلى أنه تطهير للميّت من نجاسة الموت (٥)، و باقى المتأخّرين على الوجوب و هو ظاهر المذهب (٦) لأنّه عباده، و لوجوب التّرتيب فيه بين الأعضاء المقتضى لكونه غسلًا حقيقياً، و لإيماء قوله عليه السّلام: «كغسل الجنابه» (٧) إلى ذلك، إذ لا يحسن تشبيه إزاله النّجاسة به.

ص: ٣٦٨

١-١) المقننه: ١٣.

٢-٢) منهم: الشّيخ في المبسوط ١: ١٨١، و المحقق في الشرائع ١: ٣٧، و الشهيد في البيان: ٢٤.

٣-٣) البيان: ٢٤.

٤-٤) الخلاف ١: ٢٨٤ مسألة ٢٧ كتاب الجنائز.

٥-٥) المعتبر ١: ٢٦٥. [١]

٦-٦) منهم: فخر المحققين في إيضاح الفوائد ١: ٥٩، و الشهيد في الدروس: ٩.

٧-٧) التهذيب ١: ٤٤٧ حديث ١٤٤٧، الاستبصار ١: ٢٠٨ حديث ٧٣٢.

و يجب اشتغالها على قصد الفعل المعين، والقربة، والوجه دون الرفع لامتناعه والاستباحه لأنه لم يجعل شرعا لإباحه ممنوع منه كالطهاره المطلوبه للصلاه لأن الغسل من جملة أحكام الميت الواجبه، فوجوبه لنفسه.

و ترتب التكفين و الصلاه و الدفن عليه لا يقتضى كونه مطلوباً لها كسائر الأشياء المترتبة، فلو نسي الغسل و صلى ففى الإجزاء، أو وجوب الإعادة بعد الغسل و التكفين نظر ينشأ من أن الترتيب شرط الصحه، أو واجب لا غير. و لو دفن بغير غسل، فإن قلنا بعدم التنبش له صلى عليه بدونه.

و يجب صدور التيه من الغاسل أعنى الصاب للماء، فلو نوى غيره لم يجوز و لو اشترك جماعه فى غسله، فإن ترتبوا بأن غسل كل واحد بعضا اعتبرت التيه من كل واحد عند أول فعله، لامتناع ابتناء فعل مكلف على نيه مكلف آخر، وإن اجتمعوا فى الصب فالظاهر اعتبار التيه من الجميع، لأن التيسيل مستند إلى جميعهم و لا- أولويته، و لو كان بعضهم يصب الماء و البعض يقلب فالأفضل للمقلب أن ينوى أيضا، و اكتفى فى الذكرى بكون النيه منه، محتجا بأن الصاب كالأله (1)، و ليس بشىء، لأن الغاسل حقيقه من يصدر منه الغسل، و حقيقه الغسل ليست أمرا زائدا على إجراء الماء على المحل.

و يتخير بين تيه واحده و نيات ثلاث عند أول كل غسله، لأنه فى المعنى عباده واحده، و غسل واحد مركب من مجموع غسلات تترتب على فعله عدده أمور، فينوى له عند أول الغسلات، و فى الصوره ثلاثه أغسال لوجوب الترتيب فى أعضاء كل مره، و ثبوت التشبيه بين كل مره و غسل الجنابه فى النصوص (2) و كلام الفقهاء فلا يمتنع أفراد كل غسل بنيه عند أوله.

و لا- يجوز أفراد أبعاض الغسله بنيه كما فى سائر الأغسال، و يجب استدامه التيه حكما إلى الفراغ، و على ما بيناه من كونه عباده يمتنع وقوعه بماء مغصوب، و فى مكان مغصوب كسائر العبادات.

ص: ٣٦٩

١- ١) الذكرى: ٤٤. [١]

٢- ٢) الكافى ٣: ١٦١، حديث ١، الفقيه ١: ١٢٢، حديث ٥٨٦، [٢] علل الشرائع: ٣٠٠، باب ٢٣٧، حديث ٥ الاستبصار ١: ٢٠٨، حديث ٧٣٢، التهذيب ١: ٤٤٧، حديث ١٤٤٧.

بماء طرح فيه من السدر ما يقع عليه اسمه، و لو خرج به عن الإطلاق لم يجزئ مرتبا كالجنابه، ثم بماء الكافور قوله: (بماء طرح فيه من السدر ما يقع عليه اسمه).

ما أحسن هذه العبارة و أوفقها للتقييد بعدم خروج الماء بالسدر عن الإطلاق بحيث يصير مضافا، و قد ورد في روايه سليمان بن خالد، عن الصادق عليه السلام:

«يغسل بماء و سدر، ثم بماء و كافور، ثم بماء» (١).

و ليس للسدر مقدر، فيعتبر فيه صدق الاسم، نعم ينبغي أن يكون في الماء قدر سبع و رقات و لا يتعين، و إن قدر بذلك في بعض الأخبار (٢). و يعتبر كونه مطحونا لأن المراد به التنظيف و لا يتحقق بدون طحنه، نعم لو مرس (٣) الورق الأخضر بالماء حتى استهلك أجزاءه كفى ذلك، و قدر المفيد السدر بنحو رطل (٤)، و ابن البراج برطل و نصف (٥)، و إطلاق الأخبار يدفعهما (٦).

قوله: (و لو خرج به عن الإطلاق لم يجزئ).

أى: لو خرج الماء بالسدر عن كونه مطلقا لم يجزئ التمسيل به، و كذا الكافور، لأنه مطلوب للتطهير و المضاف غير مطهر، و لدلاله قوله عليه السلام: «بماء و سدر، ثم بماء و كافور عليه» (٧) و قوله: (مرتبا كالجنابه) معناه أنه يغسل رأسه و رقبتة أولا، ثم جانبه الأيمن، ثم الأيسر، و التشبيه به مستفاد من الأخبار، قال الباقر عليه السلام:

«غسل الميِّت مثل غسل الجنب» (٨). و يجوز في قوله (مرتبا) فتح التاء و كسرها على أنه حال من الغسل أو الغاسل، و لو نكس فكالجنابه.

قوله: (ثم بماء الكافور كذلك).

ص: ٣٧٠

١- (١) التهذيب ١: ٤٤٦ حديث ١٤٤٣.

٢- (٢) التهذيب ٣: ٣٠٣، ٣٠٢، ١: ٣٠٢، ٨٨٢، ٨٧٨، الاستبصار ١: ٢٠٧، ٧٢٩، ٧٢٦.

٣- (٣) مرس التمر و غيره في الماء إذا أنقعه و مرثه بيده الصحاح ٣: ٩٧٧ [١] ماده (مرس).

٤- (٤) المقنعه: ١١.

٥- (٥) المهذب ١: ٥٦.

٦- (٦) الكافي ٣: ١٣٩، باب غسل الميت، [٢] التهذيب ١: ٢٩٨، ٨٧٣-٨٧٧.

٧- (٧) التهذيب ١: ٤٤٦ حديث ١٤٤٣.

٨- (٨) الفقيه ١: ١٢٢، ٥٨٦، التهذيب ١: ٤٤٧، ١٤٤٧، الاستبصار ١: ٢٠٨، ٧٣٢.

كذلك، ثم كذلك بالقراح. المشار إليه ب(ذلك) هو ما سبق في ماء السّدر، أى بماء طرح فيه من الكافور ما يقع عليه اسمه، و لم يخرج به الماء عن الإطلاق مرتباً ايضاً.

قوله: (ثم كذلك بالقراح).

المشار إليه ب(ذلك) هنا هو التّرتيب، أى ثم يغسل مرتباً بالقراح،-و هو بفتح القاف-الخالى عن السّدر و الكافور، و فى الصّحاح: القراح: الذى لا يشوبه شىء (١).

و ربما توهم بعضهم من هذا التّفسير أن الماء المشوب بشىء، كماء السيل مثلا المشوب بالطين لا يجوز تغسيل الميت به لعدم كونه قراحاً، و هو فاسد لأن مثل هذا الماء يجوز استعماله فى سائر الطّهارات، و طهوريته موضع وفاق، و إنّما المراد بالقراح فى مقابل ماء السّدر و الكافور ما خلا عنهما، و قد تقدم فى حديث سليمان بن خالد «ثم بماء» (٢)، و لا شبهه فى أن هذا ماء.

و يستفاد من قوله: (ثم بماء الكافور، ثم بالقراح) حيث عطف ب(ثم) وجوب الترتيب بين هذه المياه كما ذكره، لأن(ثم) تقتضى التّرتيب، فلو غير التّرتيب لم يجزئ لعدم صدق الامتثال، و احتمال الاجزاء فى التّذكره (٣) و على قول سلّار بأن الواجب غسله واحده بالقراح، و الباقيتان مستحبتان (٤) لا بحث فى الاجزاء، و هو ضعيف.

و اعلم أن فى روايه الكاهلى، عن الصّادق عليه السّلام فى غسل جانبى الميت بعد غسل رأسه و لحيته و وجهه، الأمر بغسل جانبيه من قرنيه الى قدميه الأيمن أولاً، ثم الأيسر (٥)، فمقتضاه أن إضافه كلّ من شقى رأسه الى الجانب الّذى يليه من السّنين كما يستحب تثليث الغسل فى كلّ غسله.

ص: ٣٧١

١- ١) الصّحاح ١: ٣٩٦ [١] ماده (قراح).

٢- ٢) التهذيب ١: ٤٤٦ حديث ١٤٤٣.

٣- ٣) التذكرة ١: ٣٩.

٤- ٤) المراسم: ٤٧.

٥- ٥) الكافي ٣: ١٤٠ حديث ٤، [٢] التهذيب ١: ٢٩٨ حديث ٨٧٣.

و لو فقد الصدر و الكافور غسّله ثلاثا بالقراح على رأى. قوله: (و لو فقد الصدر و الكافور غسّله ثلاثا بالقراح).

هذا هو أصحّ الوجهين، لأنّ الواجب تغسيله بماء و سدر و بماء و كافور، كما تقدم فى خبر سليمان بن خالد (1) فالأمور به شيان، فإذا تعذر الخليطان، أو أحدهما بقى الأمر بتغسيله بالماء كما كان، و يؤيده قوله عليه السّلام: «لا يسقط الميسور بالمعسور» (2)، و قوله عليه السّلام: «فاتوا منه ما استطعتم» (3).

و علله فى المختلف بأنه مأمور بالغسلات الثلاث على هيئته—و هى كون الأولى بماء السّدر، و الثانية بماء الكافور، و الثالثة بالقراح—فيكون مطلق الغسلات واجبا، لاستلزام وجوب المركب و وجوب أجزائه (4). و فيه نظر، لأنّ اللازم و وجوب أجزائه حين هى أجزاءه لا مطلقا، و الماء عند تعدّد الصدر ليس جزءا لماء السّدر، فلا يلزم وجوبه.

و الوجه الثّانى: الاجتزاء بغسله واحده لتعذر ما سواها، فيمتنع التّكليف به، و يضعّف بأنّ المتعذر هو الخليط خاصّه، فيسقط.

إذا عرفت هذا، فاعلم أنّه لا بدّ من تمييز الغسلات بعضها عن البعض الآخر، لوجوب الترتيب بينها، و ذلك بالنيه، بأن يقصد تغسيله بالقراح فى موضع ماء السّدر، و كذا فى ماء الكافور.

و لو مسّ الميّت ماسّ بعد هذا الغسل، فالظاهر وجوب الغسل عليه، لعدم تغسيله على الوجه المعتبر لانّ هذا غسل ضروره، و لهذا تجب إعادته على الأصحّ إذا أمكن تغسيله على الوجه المعتبر قبل الدّفن، و كذا القول فى كلّ غسل شرع للضروره، و مثله التيمّم بطريق أولى.

فرع:

قال فى الذكرى: لو وجد ماء لغسله واحده فالأولى القراح لأنّه أقوى فى

ص: ٣٧٢

١-١) التهذيب ١: ٤٤٦ حديث ١٤٤٣.

٢-٢) عوالى الآلى ٤: ٥٨.

٣-٣) صحيح مسلم ٢: ٩٧٥ حديث ٤١٢.

٤-٤) المختلف: ٤٣.

و لو خيف تناثر جلد المحترق و المجدور لو غسله يممه مره على اشكال، و كذا لو خشى الغاسل على نفسه من استعمال الماء أو فقد الغاسل. و يستحب وضع الميت على ساجه. التطهير، ثم قال: و لا تيمم لحصول مسمى الغسل (١)، و فى الحكمين معا نظر، بل الظاهر وجوب رعايه الترتيب، و رعايه فعل بدل الفاءت.

و اعلم أنه يستفاد من عباره المصنّف أنّ غير السدر لا يقوم مقامه عند فقده، و عباره الشّرخ تقتضى الاكتفاء بالخطمى عند فقده (٢)، و الأصحّ خلافه.

قوله: (و لو خيف تناثر جلد المحترق و المجدور لو غسله يممه مره على إشكال).

المجدور من به الجدرى-بضمّ الجيم و فتحها- و هى قروح فى البدن تنقط و تقيح (٣)، و ينشأ الإشكال من أنه بدل من غسل واحد فيجزئ مرّه و من أنه ثلاثه أغسال و كونها فى قوه واحد لا يخرجها عن التعدد، و إذا وجب التعدّد فى المبدل منه مع قوته فى البدل الضعيف بطريق أولى، و هو الأصحّ.

قوله: (و كذا لو خشى الغاسل على نفسه من استعمال الماء أو فقد الغاسل).

أى: و كذا ييمم فى هذين الموضوعين أيضا، و فى الاكتفاء بالمره و وجوب التعدد الاشكال السابق.

قوله: (و يستحب وضع الميت على ساجه).

صيانه له عن التلطخ، و ليكن على مرتفع لئلا يعود ماء الغسل اليه، و ليكن مكان الرّجلين منحدرًا حذرا من اجتماع الماء تحته.

ص: ٣٧٣

١- ١) الذكري: ٤٥. [١]

٢- ٢) المبسوط ١: ١٧٧.

٣- ٣) القاموس ١: ٣٨٧ [٢] ماده (جدر).

مستقبل القبلة تحت الظلال، وفتح قميصه و نزعه من تحته، قوله: (مستقبل القبلة).

أى: يستحب ذلك وفاقا للمرتضى (١)، و المحقق لقول (٢) الرضا عليه السلام و قد سئل عن وضع الميِّت على المغتسل: «يوضع كيف تيسر» (٣) و قال الشيخ: يجب الاستقبال كحال الاحتضار لورود الأمر به (٤)، و هو دال على الوجوب (٥) و لا ينافيه ما سبق لأن ما تعسر لا يجب، و اختاره شيخنا الشهيد (٦)، و هو الأصح.

قوله: (تحت الظلال).

أى: يستحب ذلك، قاله الأصحاب عن الصادق عليه السلام: «إن أباه كان يستحب أن يجعل بين الميِّت و بين السماء سقف» (٧) يعنى إذ غسل، قال فى التذكرة:

و لعل الحكمة كراهه مقابله السماء بعورته (٨).

قوله: (و فتح قميصه و نزعه من تحته).

أكثر عبارات الأصحاب بالفتح، و فى البيان عبّر بشق القميص (٩)، و هو فى خبر عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام (١٠)، و هل بينهما فرق؟ المتعارف أن الفتح بموضع الخياطه، و لكن أهل اللغه ساووا بينهما، صرح بذلك فى القاموس و غيره (١١).

إذا عرفت ذلك فاستحباب نزع القميص من تحت الميِّت لا كلام فيه بين الأصحاب، لئلا يكون فيه نجاسه تلتخ أعالي بدنه لأن الحال مظنه النجاسه، لكن الخلاف فى أن تجريده من القميص و تغسيله عريانا مستور العوره أفضل، أم تغسيله فى

ص: ٣٧٤

١- ١) المسائل الموصليات الثالثه، ضمن رسائله ٢١٨: ١.

٢- ٢) المعتبر ٢٦٩: ١. [١]

٣- ٣) التهذيب ٢٩٨: ١ حديث ٨٧١.

٤- ٤) الكافي ١٢٧، ١٤٠، ٣: ١٢٣، ٣، ٤، الفقيه ١٢٣: ١ حديث ٥٩١، التهذيب ٢٩٨: ١ حديث ٨٧٢، ٨٧٣.

٥- ٥) المبسوط ٧٧: ١.

٦- ٦) الذكري: ٤٤.

٧- ٧) التهذيب ٤٣٢: ١ حديث ١٣٨٠ و فيه: (ستر) بدل (سقف).

٨- ٨) التذكرة ٣٨: ١. [٢]

٩- ٩) البيان: ٢٤.

١٠- ١٠) الكافي ١٤٤: ٣، ٩، [٣] التهذيب ٣٠٨: ١ حديث ٨٩٤.

١١- ١١) القاموس ٢٧٣: ٣، و الصحاح ١٥٣٩: ٤، ماده (فتح).

و تليين أصابعه برفق، و غسل رأسه برغوه السدر أولاً، ثم فرجه بماء السدر و الحرص. قميصه كما غسل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله (١)؟ فبالأول قال الشيخ في النهاية (٢) و المبسوط (٣) و جمع (٤)، و بالثاني قال ابن ابى عقيل (٥)، و أوجب النزاع ابن حمزه (٦)، و رواه عبد الله بن سنان (٧) و غيرها (٨) تشهد للأول، و ظاهر الاخبار طهاره القميص و إن لم يعصر (٩)، إجراء له مجرى ما لا يمكن عصره، و جواز الأمرين أقوى، و تطهيره مع تجريده أمكن، و الظاهر أن فتق القميص مشروط بإذن الوارث، فلو تعذر لصغر، أو غيبه و نحوهما لم يجز لأنه إتلاف لحكم مستحب.

قوله: (و تليين أصابعه برفق).

منع منه ابن أبى عقيل (١٠)، لخبر طلحة بن زيد، عن الصادق عليه السلام:

«و لا تغمز له مفصلاً» (١١)، و نزله الشيخ على ما بعد الغسل (١٢)، و المشهور الاستحباب.

قوله: (و غسل رأسه برغوه السدر أولاً، ثم فرجه بماء السدر و الحرص).

لا محل لهذا الترتيب، بل المستحب في الاخبار الابتداء بغسل فرجه (١٣)، و في

ص: ٣٧٥

١- (١) التهذيب ١:٤٦٨ حديث ١٥٣٥.

٢- (٢) النهاية: ٣٣. [١]

٣- (٣) المبسوط ١:١٧٨. [٢]

٤- (٤) منهم: ابن بابويه في الهداية: ٢٤، و [٣] سلاار في المراسم: ٥٦، و الشهيد في الدروس: ٩.

٥- (٥) نقله عنه في المختلف: ٤٣.

٦- (٦) الوسيله: ٥٥. [٤]

٧- (٧) الكافي ٣:١٤٤ حديث ٩، [٥] التهذيب ١:٣٠٨ حديث ٨٩٤.

٨- (٨) الكافي ٣:١٤١ حديث ٥، [٦] التهذيب ١:٣٠١ حديث ٨٧٧.

٩- (٩) التهذيب ١:٤٤٦، ١:٤٤٣، ١:٤٤٤، الاستبصار ١:٢٠٨ حديث ٧٣١.

١٠- (١٠) نقله عنه في المختلف: ٤٢.

١١- (١١) الكافي ٣:١٥٦ حديث ٣، التهذيب ١:٣٢٣ حديث ٩٤١ و فيهما: (و لا- يغمز له مفصل)، و النص الذى هنا ورد في

التهذيب ١:٤٤٧ حديث ١٤٤٥ عن حمران بن أعين.

١٢- (١٢) الخلاف ١:١٦٢ مسألة ١٥ كتاب الجنائز.

١٣- (١٣) الكافي ٣:١٣٨ باب غسل الميت، التهذيب ١:٢٩٨ حديث ٨٧٧، ٨٧٤-٨٧٩.

و يديه، و توضئته، و البدأه بشق الرأس الأيمن ثم الأيسر، و تثليث كل غسله في كل عضو، و مسح بطنه في الأوليين إلا الحامل، و الوقوف على الأيمن، و غسل يدي الغاسل مع كل غسله، و تنشيفه بثوب بعد الفراغ صونا للكفن، خير يونس غسل رأسه بالرغوه بعد تنقيه الفرج (١)، و كما يستحب تقديم غسل العوره بالحرص و الصدر، كذا يستحب في الثانيه بماء الكافور و الحرص (٢) و في الثالثه بالقراح وحده.

قوله: (و يديه).

أى: يدي الميت ثلاثا إلى نصف الذراع لخبر يونس (٣)، أما الغاسل فالى مرفقيه لخبر يونس أيضا، و يلوح منه أن الغسل هنا مره.

قوله: (و توضئته).

قبل الغسل أو بعده لكن لا بد من مراعاة إزاله التّجاسه العرضيه أولا، و لا مضمضه و لا استنشاق هنا.

قوله: (و مسح بطنه في الأوليين إلا الحامل).

أى: فى كلّ من غسلتى الصدر و الكافور قبلهما ليرد عليه الماء، و الغرض به التحفّظ من خروج شىء بعد الغسل، و أنكره ابن إدريس لمساواه الميت الحى فى الحرمة (٤) و هو ضعيف. و لا يستحبّ المسح فى الثالثه إجماعا بل يكره، و ليكن المسح رقيقا، و لا تمسح بطن الحامل التى مات ولدها حذرا من الإجهاض، و لو أجهضت فعشر ديه أمّه، نبه على ذلك فى البيان (٥).

قوله: (و غسل يدي الغاسل مع كلّ غسله).

قد عرفت أن الغسله إلى مرفقيه مرّه واحده، و كذا يستحبّ غسل الإجماعه.

ص: ٣٧٤

١- ١) الكافي ٣: ١٤١ حديث ٥، [١] التهذيب ١: ٣٠١ حديث ٨٧٧.

٢- ٢) الحرص: الأشنان، انظر الصحاح ٣: ١٠٧ مادة (حرص).

٣- ٣) الكافي ٣: ١٤١ حديث ٥: التهذيب ١: ٣٠١ حديث ٨٧٧.

٤- ٤) السرائر: ٣١.

٥- ٥) البيان: ٢٥. [٢]

و صبّ الماء في الحفيره، و يكره في الكنيف، و لا بأس بالبالوعه. و يكره ركوبه، و إقاعده، و قص أظفاره، و ترجيل شعره.

فروع

فروع:

أ:الدلك ليس بواجب

أ:الدلك ليس بواجب، بل أقل واجب الغسل إمرار الماء على جميع الرأس و البدن، و الأقرب سقوط الترتيب مع غمسه في الكثير. قوله: (و صبّ الماء في الحفيره).

أى: بأن يحفر له موضع المغتسل، و ليكن تجاه القبلة كما تضمّنه خبر سليمان بن حمّاد (١)، و الحفيره أولى من البالوعه أسنده في الذكري (٢) إلى ابن حمزه (٣).

قوله: (و يكره الكنيف، و لا بأس بالبالوعه).

الكنيف: الموضع المعدّ لقضاء الحاجه (٤)، و البالوعه: ما يعدّ في المنزل لإراقه الماء و نحوه، و كراهيه صبّ الماء في الكنيف دون البالوعه بإجماع الأصحاب، و به مكاتبه محمّد بن الحسن الصفّار إلى العسكري عليه السلام (٥).

قوله: (و قصّ أظفاره و ترجيل شعره).

أى: تسريحه، و قيل بالتحريم فيهما، نقل الشيخ فيه الإجماع، و كذا في تنظيف أظفاره من الوسخ بالخلال (٦)، و المشهور الكراهيه (٧)، فإن فعل دفن ما ينفصل من الأظفار و الشعر معه و جوبا.

قوله: (و الأقرب سقوط الترتيب مع غمسه في الكثير).

وجه القرب أنه كغسل الجنابه، و لأن المطلوب من الغسل يحصل بالغمس كما

ص: ٣٧٧

١ - ١) الكافي ٣: ١٢٧ حديث ٣، [١] التهذيب ١: ٢٩٨ حديث ٨٧٢ و فيهما عن سليمان بن خالد، الفقيه ١: ١٢٣ حديث ٥٩١ رواه مرسلا.

٢ - ٢) الذكري: ٤٤. [٢]

٣ - ٣) الوسيله: ٥٧.

٤ - ٤) لسان العرب ٩: ٣١٠ ماده (كنف).

٥-٥) الكافي ٣:١٥٠ حديث ٣، [٣] التهذيب ١:٤٣١ حديث ١٣٧٨.

٦-٦) المبسوط ١:١٨١، الخلاف ١:١٦٢ مسأله ١٣ كتاب الجنائز، النهايه:٤٣.

٧-٧) منهم:المحقق في المعتبر ١:٢٧٨،و البيان:٢٥.

ب: الغريق يجب إعادته الغسل عليه.

ج: لو خرجت نجاسه بعد الغسل لم يعد

ج: لو خرجت نجاسه بعد الغسل لم يعد، ولا الوضوء، بل تغسل. ولو أصابت الكفن غسل منه ما لم يطرح في القبر فيقرض. يحصل بالترتيب، والمراد سقوط الترتيب بين أعضاء كل غسله لا بين الغسلات، فلا بد من كون ماء السيد غير ماء الكافور، والقراح غيرهما، فإن لم يكن تغاير المياه امتنع ذلك في غير الغسله الواحده لعدم صدق ماء الكافور والقراح شرعا على ما مزج بالسدر.

و يحتمل عدم أجزاء الغمس لعدم النص، وفي الأول قوه لأن سقوط الترتيب بالغمس في الغسل الحقيقي يقتضى سقوطه هنا بطريق أولى، وإن كان الترتيب أحوط.

قوله: (الغريق يجب إعادته الغسل عليه).

و ذلك لأن التيه معتبره في الغسل و لم تحصل، و يجيء على قول من لا يعتبر التيه (١) عدم الوجوب.

قوله: (لو خرجت نجاسه بعد الغسل لم يعد، ولا الوضوء، بل تغسل).

و كذا لا يجب إعادته شيء منهما لو خرجت في الأثناء و ان تقدم الوضوء، إذ ليس المراد بهذا الغسل و الوضوء دفع الحدث، و أوجب ابن ابي عقيل اعاده الغسل بالخارج (٢)، و هو ضعيف، نعم يجب غسل النجاسه على كل حال و إن وضع في القبر إلا مع التعذر، و لا يجوز حينئذ إخراجه بحال لما فيه من هتك الميت مع أن القبر محل النجاسه، و اعلم أن الوضوء معطوف على الضمير المرفوع في (لم يعد) بغير فصل، و فيه ضعف.

قوله: (و لو أصابت الكفن غسلت منه ما لم يطرح في القبر فيقرض).

أطلق الشيخ قرضها (٣) لصحيح الكاهلي عن الصادق عليه السلام (٤)

ص: ٣٧٨

١- ١) هذا القول محكى عن السيد كما في ذخيره المعاد: ٨٣، و [١] مفتاح الكرامه ١: ٤٢٧. [٢]

٢- ٢) نقله عنه في المختلف: ٤٣.

٣- ٣) المبسوط ١: ١٨١، النهايه: ٤٣. [٣]

٤- ٤) الكافي ٣: ١٥٦، حديث ١، التهذيب ١: ٤٣٦، حديث ١٤٠٥.

الفصل الثاني: في التكفين، وفيه مطلبان:

الأول: في جنسه و قدره

الأول: في جنسه و قدره، و شرطه أن يكون مما تجوز الصلاة فيه، فيحرم في الحرير المحض. و غيره (١)، و فصّل بما ذكره المصنّف جماعه لاستبقاء الكفن، و النّهي عن إتلاف المال، و على هذا فإنّما يقرض في القبر إذا تعذر غسلها، و عن الصدوق إذا قرضت مدّ أحد الثّوبين على الآخر ليستر المقطوع (٢).

و لو تفاحشت النّجاسه بحيث يؤدي القطع إلى إفساد الكفن و هتك الميّت و تعذّر الغسل، فالظاهر عدم القطع لامتناع إتلاف الكفن على هذا الوجه، و قد نبّه على ذلك شيخنا الشّهيد (٣).

قوله: (الأول: في جنسه و قدره، و شرطه أن يكون ممّا تجوز الصّلاه فيه فيحرم في الحرير المحض).

الضمير في (جنسه و قدره) للكفن المدلول عليه بالتكفين، و الأولى أن يكون الضمير في شرطه للكفن أيضا، و تكون الجملة مسوقه لبيان الجنس، و لا يحسن جعل هذا الضمير للجنس إذ يصير التقدير حينئذ: و شرط الجنس أن يكون من الذي تجوز الصّلاه فيه.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ المراد بقوله: (ممّا تجوز الصّلاه فيه) كون الجواز للرجال، إذ لا يجوز التكفين في الحرير للرجل و لا للمرأة باتفاقنا، حكاه في الذّكري (٤) و ثبوت النّهي عنه في خبر كسوه الكعبه (٥)، مع تجويز البيع و الهبه.

و يخرج عنه المغصوب و النّجس، و جلد و وبر ما لا يؤكل لحمه، فلا يجوز في شيء من ذلك قطعاً، و يندرج فيه نحو وبر ما يؤكل لحمه، فيجوز التكفين فيه كما صرح

ص: ٣٧٩

١- (١) الكافي ٣: ١٥٦ حديث ٣، التهذيب ١: ٤٥٠ حديث ١٤٥٨.

٢- (٢) الفقيه ١: ٩٢.

٣- (٣) الذكري: ٥٠. [١]

٤- (٤) الذكري: ٤٦. [٢]

٥- (٥) الكافي ٣: ١٤٨ حديث ٥، [٣] الفقيه ١: ٩٠ حديث ٤١٦، التهذيب ١: ٤٣٤ حديث ١٣٩١.

به في التذكرة (١) وإن لم يقيد بالمأكل، لأن الظاهر إرادته، و عن ابن الجنيذ المنع منه (٢)، و سنده غير معلوم. و يجب أن يستثنى منه جلد ما يؤكل لحمه، فإنه لا يجوز التكفين فيه، لوجوب نزعه عن الشهيد فهنا أولى، و مع الضرورة لا يكفن في المغصوب قطعاً و غيره.

قال في الذكري: فيه ثلاثة أوجه، المنع لإطلاق النهي، و الجواز لثلاً يدفن عارياً مع وجوب ستره و لو بالحجر، و وجوب ستر العوره لا غير حاله الصلاه ثم ينزع بعد، و حينئذ فالجلد مقدّم لعدم صريح النهي فيه، ثم النجس لعروض المانع، ثم الحرير لجواز صلاه النساء فيه، ثم و بر غير المأكل، و في هذا الترتيب للنظر مجال، إذ يمكن أولويه الحرير على النجس لجواز صلاتهن فيه اختياراً (٣).

هذا كلامه، و فيه نظر، أما في الجلد فلأن الأمر بنزعه عن الشهيد يدل على المنع في غيره بمفهوم الموافقه، و هي أقوى من الصريح، و لم يدل دليل على الجواز فيه، و التكفين باليمنوع منه بمنزلة العدم شرعاً، و القبر كاف في الستر، و الأمر التعبدى متعذر على كل تقدير.

و مثله القول في الحرير، و جواز صلاه النساء فيه لا- يقتضى جواز التكفين به لعدم الملازمه، على أنه لو تم ذلك لزم اختصاص الحكم بالنساء، و ظاهر كلامه الإطلاق، و و بر غير المأكل أبعد من الجميع.

أما النجس فيدل على جوازه مع الضرورة عدم وجوب نزعه عن الميت لو استوعبته النجاسة و تعذر غسلها و قرضه، و أنه آئل إلى النجاسة عن قريب فأمره أخف، و الظاهر المنع مطلقاً في غير النجس.

و لو اضطر إلى ستر عورته حال الصلاه و لم يوجد غير الميمنوع منه أمكن الستر بأحد الأشياء الميمنوع منها من غير ترتيب لعدم الدليل عليه، مع احتمال وضعه في القبر على وجه لا ترى عورته، ثم يصلى عليه.

ص: ٣٨٠

١- ١) التذكرة ١: ٤٣. [١]

٢- ٢) نقله عنه في التذكرة ١: ٤٣.

٣- ٣) الذكري: ٤٦. [٢]

و يكره الكتان، و الممتزج بالإبريسم. و يستحب القطن المحض الأبيض. و أقلّ الواجب للرجل و المرأة ثلاثة أثواب: مئزر، و قميص، و إزار على رأى، قوله: (و يكره الكتان).

ذهب إليه علماؤنا لقول الصّادق عليه السّلام: «لا يكفن الميت فى كتان» (١)، و لقوله عليه السّلام: «الكتان كان لبني إسرائيل يكفنون به، و القطن لأمة محمّد صلى الله عليه و آله» (٢).

قوله: (و الممتزج بالإبريسم).

إذا كان الخليط أكثر، كذا فى مقطوعه الحسن بن راشد (٣)، و عبّر به جماعه (٤)، و ينبغى أن يكون الحكم بالجواز مع صدق الممتزج، سواء كان الخليط أكثر أم لا- كما فى الصّلاه- فيمنع منه إذا اضمحل الخليط فسّمى حريرا.

قوله: (و يستحب القطن المحض الأبيض).

عن النّبي صلى الله عليه و آله: «ليس من لباسكم أحسن من البياض فلبسوه، و كفنوا فيه موتاكم» (٥) و عنه صلى الله عليه و آله: «البسوا البياض فإنّه أطهر و أطيب، و كفنوا فيه موتاكم» (٦).

قوله: (و أقلّ الواجب للرجل و المرأة ثلاثة أثواب: مئزر، و قميص، و إزار على رأى).

المراد ب(بأقل الواجب) الواجب الّذى هو أقل ما يجزئ و لا يجزئ دونه، فأضاف الصّيفه إلى موصوفها، و لا يخفى أن الأكثر من ذلك مجزئ بطريق أولى، و اعتبار

ص: ٣٨١

١- ١) التهذيب ١: ٤٥١ حديث ١٤٦٥، الاستبصار ١: ٢١١ حديث ٧٤٥.

٢- ٢) الكافي ٣: ١٤٩ حديث ٧، [١] الفقيه ١: ٨٩ حديث ٤١٤، التهذيب ١: ٤٣٤ حديث ١٣٩٢، الاستبصار ١: ٢١٠ حديث ٧٤١.

٣- ٣) الكافي ٣: ١٤٩ حديث ١٢، الفقيه ١: ٩٠ حديث ٤١٥، التهذيب ١: ٤٣٥ حديث ١٣٩٦، الاستبصار ١: ٢١١ حديث ٧٤٤.

٤- ٤) منهم: المحقق فى المعتبر ١: ٢٨٠.

٥- ٥) الكافي ٣: ١٤٨ حديث ٣، [٢] التهذيب ١: ٤٣٤ حديث ١٣٩٠ و فيهما: (شئ أحسن من).

٦- ٦) الكافي ٦: ٤٤٥ حديث ١، ٢، و [٣] فيهما: (أطيب و أطهر).

و فى الضروره واحده. و يستحب أن يزداد للرجل حبره عبريه غير مطرزه بالذهب، ثلاثه أثواب هو مذهب أكثر أصحابنا (١)، لقول الباقر عليه السلام: «إنما الكفن المفروض ثلاثه أثواب» (٢) و قال سألار: تجزئ قطعه واحده للأصل (٣)، و هو ضعيف.

و يراعى فى هذه الأثواب التوسيط، فى الجنس يراعى الأوسط باعتبار اللاتق بحال الميت عرفاء، فلا يجب الاقتصار على أدون المراتب و إن ماكس الورثه، أو كانوا صغاراً، حملاً لإطلاق اللفظ على المتعارف.

و فى القدر يجب فى المتر أن يكون من السيره إلى الركب بحيث يسترهما لأنه المفهوم منه، و يجوز إلى القدم باذن الوارث أو وصيه الميت حيث تنفذ، و فى القميص أن يكون إلى نصف الساق، و يجوز إلى القدم مطلقاً لأنه الغالب، و فى اللفافه أن تشمله من قبل رأسه و رجليه بحيث تشد، و يعتبر فى الجميع شمولها البدن فى جانب العرض، و ينبغى أن يكون عرض اللفافه بحيث يمكن جعل أحد الجانبين على الآخر، كما تشهد به الأخبار (٤)، و يشعر به كونها لفافه فوق الجميع.

و هل يشرط أن يكون كل واحد من هذه الأثواب بحيث يستر العوره فى الصلاه، أم يكفى حصول الستر بالمجموع؟ الظاهر الأول لأنه المتبادر من الأثواب، و لأنه أحوط، و إلى الآن لم أظفر فى كلام الأصحاب بشيء فى ذلك نفيًا و لا إثباتًا.

قوله: (و فى الضروره واحده).

يقدم اللفافه ثم القميص ثم المتر.

قوله: (و يستحب أن يزداد للرجل حبره عبريه غير مطرزه بالذهب).

و كذا تزداد المرأه، و ما سيأتى من عبارته يشعر بذلك.

و الحبره - بكسر الحاء المهمله و فتح الباء الموحده - ثوب يمنى (٥)، و عبريه - بكسر

ص: ٣٨٢

١- ١) منهم: الشيخ فى الخلاف ١: ١٦٤ مسألة ٢٦ كتاب الجنائز، و المحقق فى المعتمد ١: ٢٧٩، و [١] الشهيد فى الذكرى: ٤٦. [٢]

٢- ٢) الكافى ٣: ١٤٤ حديث ٥، [٣] التهذيب ١: ٢٩٢ حديث ٨٥٤.

٣- ٣) المراسم: ٤٧.

٤- ٤) الكافى ٣: ١٤٣ حديث ١، [٤] التهذيب ١: ٣٠٥، ٣٠٦ حديث ٨٨٧، ٨٨٨.

٥- ٥) الصحاح ٢: ٦٢١ [٥] ماده (عبر).

فان فقدت فلفافه أخرى، وخرقه لفخذيّه طولها ثلاثه أذرع و نصف في عرض شبر و تسمى الخامسة، و عمامه، و تعوض المرأة عنها قناعا، و تزداد لفافه أخرى لثدييها و نمطا، العين-منسوبه إلى بلد، أو جانب واد. (١) و يشترط أن لا- تكون مطرزه بالذهب لامتناع الصيلاه فيه حينئذ للرجال، و زاد في الذكرى المنع من المطرزه بالحرير لأنه إتلاف غير مأذون فيه (٢)، و الأصل في استحباب الحبره ما روى من تكفين النبي صلى الله عليه و آله فيها (٣)، و كذا الحسن عليه السلام (٤) و استحباب زيادتها على الأثواب الثلاثه عند جميع الأصحاب، و في الأخبار ان الحبره حمراء (٥)، فظاها أفضليتها، و لو تعذر الوصف كفى في أصل الاستحباب الحبره.

قوله: (و خرقه لفخذيّه طولها ثلاثه أذرع و نصف في عرض شبر).

في خبر عمّار عن الصّادق عليه السّلام: «عرضها شبر و نصف» (٦)، و يستحب أن تزداد للمرأة أيضا كما يشعر به ما سيأتي من العبارة.

قوله: (و تزداد لفافه أخرى لثدييها).

لخبر سهل بن زياد عن بعض أصحابه رفعه، قال: سألته كيف تكفن المرأة؟ قال: «كما يكفن الرجل، غير أنّها تشد على ثدييها خرقه تضم الثدي إلى الصّدر، و تشد إلى ظهرها» (٧).

قوله: (و نمطا).

النمط لغه: كساء من صوف يجعل على هودج المرأة (٨)، و في نهايه ابن

ص: ٣٨٣

١- ١) معجم البلدان ١٧٨: ٤ مادة (عبر).

٢- ٢) الذكري: ٤٧: [١]

٣- ٣) الكافي ١٤٣: ٣ حديث ٢، التهذيب ٢٩٦، ٢٩١: ١ حديث ٨٥٠، ٨٦٩.

٤- ٤) لم نعثر عليه في مظانّه، و يمكن أن يكون ظاهر الروايه التي وردت في الكافي ١٤٩: ٣ حديث ٩، التهذيب ٢٩٦: ١ حديث ٨٦٨، و المعبر ٢٨٢: ١. [٢]

٥- ٥) الكافي ١٤٩: ٣ حديث ٩، التهذيب ٢٩٦: ١ حديث ٨٦٨، ٨٦٩.

٦- ٦) التهذيب ٣٠٥: ١ حديث ٨٨٧.

٧- ٧) الكافي ١٤٧: ٣ حديث ٢ و [٣] فيه (على ظهرها).

٨- ٨) القاموس (نمط) ٣٨٩: ٢.

و العمامه ليست من الكفن. الأثير: أنه ضرب من البسط له خمل رقيق (١)، و في عبارته جماعه من الأصحاب: أنه ثوب فيه خطط من الأنماط، و هي الطرائق (٢)، و عباراتهم دأله على أنه ثوب زينه، و ابن إدريس جعله الحبره- وفاقا للشيخ في الاقتصاد (٣)- لدلالته على الزينه (٤).

و قال المفيد: تزداد المرأه ثوبين (٥)، و هما لفافتان، أو لفافه و نمط، و كذا قال المصنّف في التذكرة، و قال عليّ بن بابويه: ثم اقطع كفته، تبدأ بالنمط، و تبسطه و تبسط عليه الحبره، و تبسط الإزار على الحبره، و تبسط القميص على الإزار (٦)، فظاهره مساواه الرجل و المرأه، و الحاصل أنّ كلام الأصحاب هنا مختلف، إلا أنّ كلام الأكثر تضمن أن النمط غير الحبره، و اللفافه.

و في عبارته ابن البرّاج: إنّه مع عدمه يجعل بدله لفافه أخرى، كما يجعل بدل الحبره لفافه، فيكون للمرأه ثلاث لفائف (٧)، و هو مقتضى قول المفيد، و المصنّف في التذكرة، و الظاهر أنّه لا خلاف بينهم في أنّ النمط ثوب كبير شامل للبدن كاللفافه و الحبره. قوله: (و العمامه ليست من الكفن).

أى: هي سنه، و لا تحسب من جمله الكفن الواجب و لا المندوب، لحسنه الحلبي عن الصادق عليه السّلام: «ليست تعد العمامه من الكفن، إنّما يعد ما يلف به الجسد» (٨) و عنه عليه السّلام في حديث عبد الله بن سنان: «و الخرقه و العمامه لا بد منهما، و ليستا من الكفن» (٩)، قال المصنّف في التذكرة: فلو سرقها- يعنى العمامه-

ص: ٣٨٤

١-١) النهايه (نمط) ١١٩: ٥.

٢-٢) منهم: المحقق في المعتبر ١: ٢٨٦، و [١] الشهيد في الذكرى: ٤٨. [٢]

٣-٣) الاقتصاد: ٢٤٨.

٤-٤) السرائر: ٣١.

٥-٥) المقنع: ١٢. [٣]

٦-٦) التذكرة ١: ٤٣، و [٤] الهدايه: ٢٣. [٥]

٧-٧) المهذب ١: ٦٠.

٨-٨) الكافي ٣: ١٤٤، حديث ٧، [٦] التهذيب ١: ٢٩٣، حديث ٨٥٧.

٩-٩) الكافي ٣: ١٤٤، حديث ٦، [٧] التهذيب ١: ٢٩٣، حديث ٨٥٦.

و لو تشاح الورثه اقتصر على الواجب، و يخرج ما أوصى به من الزائد عليه من الثلث، و للغرماء المنع منه دون الواجب. و لا تجوز الزيادة على الخمسه فى الرجل، و على السبعه فى المرأه.

و تستحب جريدتان من النخل قدر عظم الذراع، فان فقد فمن الصدر، فان فقد فمن الخلف، فان فقد فمن شجر رطب. التباش لم يقطع، و إن بلغت النصاب، لأن القبر حرز للكفن دون غيره (١).

قلت: خبر معاويه بن وهب عن الصادق عليه السلام (٢) يدل على أنهما من الكفن، فلعل المراد من هذين الحديثين: ليستا من الكفن المفروض كما دلّ عليه خبر زراره، قلت لأبى جعفر عليه السلام العمامة للميت أمن الكفن هي؟ قال: «لا» إنما الكفن المفروض ثلاثه أثواب» (٣) أو: ليستا من المهمم الذى يلفّ به الجسد، لأن ذلك من التوابع و المكملات، كما ترشد إليه حسنه الحلبي السابقيه، و هذا هو الأصحّ.

قوله: (و لو تشاح الورثه اقتصر على الواجب).

التشاح، تفاعل من الشحّ (٤)، و فى تأديته معنى شح جميعهم تكلف، و المراد:

الاقتصار على الواجب وسطا فلا يتعين أدنى المراتب، و لو تبرع بعضهم بشيء من نصيبه صح.

قوله: (و تستحبّ جريدتان من النخل قدر عظم الذراع، فان فقد فمن الصدر، فان فقد فمن الخلف، فان فقد فمن شجر رطب).

لا- خلافاً بين الأصحاب فى استحباب الجريدتين، و الأصل فيه أن آدم لما هبط من الجنة خلق الله من فضل طينه النخله فكان يأنس بها فى حياته، فأوصى بنيه أن يشقوا منها جريداً بنصفين و يضعوه معه فى أكفانه (٥)، و فعله الأنبياء بعده

ص: ٣٨٥

١- (١) التذكرة ١: ٤٣. [١]

٢- (٢) الكافي ٣: ١٤٥ حديث ١١، [٢] التهذيب ١: ٢٩٣ حديث ٨٥٨.

٣- (٣) الكافي ٣: ١٤٤ حديث ٥، [٣] التهذيب ١: ٢٩٢ حديث ٨٥٤.

٤- (٤) الصحاح ١: ٣٧٨ ماده (شح).

٥- (٥) التهذيب ١: ٣٢٦ حديث ٩٥٢.

عليهم السّلام إلى أن درس في الجاهليّة، فأحياها نبينا صلّى الله عليه وآله، وفي فضلها أخبار كثيرة من طرق الأصحاب (١) والعامة أيضا (٢)، وقد تضمن كثير منها رفع العذاب ما دامتا خضراوين (٣).

و المشهور بين الأصحاب كونهما قدر عظم الذّراع (٤)، وهو مروى في خبر يونس (٥) عنهم عليهم السّلام، وغيره (٦).

وقيل: قدر شبر (٧)، وقيل: أربع أصابع فما فوقها (٨)، وقد ورد في الأخبار شق الجريده (٩)، وتعليلهم عليهم السّلام رفع العذاب بالخضرة يقتضى العدم (١٠)، أما الخضرة فتعتبر قطعاً، ومن ثم قالوا: ويجعل على الجريدتين قطن (١١).

ولا ريب أنّ الأفضل كونهما من النخل، فإن فقد فالسدر، فإن فقد فالخلاف، وهذا التّرتيب موجود في خبر سهل بن زياد (١٢)، وعكس ذلك المفيد (١٣)، والأوّل أجود، فإن فقد الجميع فشجر رطب، ذكره الأصحاب، والتعليل بالخضرة يومئى إليه،

ص: ٣٨٤

١- (١) الكافي ٣: ١٥١ باب وضع الجريده، الفقيه ١: ٨٨ حديث ٤٠٤-٤١١، التهذيب ١: ٣٢٦ حديث ٩٥٢-٩٥٨.

٢- (٢) صحيح البخارى ٢: ١١٩ باب الجريد على القبر.

٣- (٣) الفقيه ١: ٨٨ حديث ٤٠٧، ٤٠٥، ٤٠٤، التهذيب ١: ٣٢٧ حديث ٩٥٥.

٤- (٤) منهم: الصدوق فى الهدايه: ٢٤، والمفيد فى المقنعه: ١١، والمرضى فى الانتصار: ٣٦.

٥- (٥) الكافي ٣: ١٤٣ حديث ١. [١]

٦- (٦) الكافي ٣: ١٥٢ حديث ٣.

٧- (٧) قاله الصدوق فى الفقيه ١: ٨٧.

٨- (٨) القول لابن أبى عقيل نقله عنه فى المختلف: ٤٤.

٩- (٩) الفقيه ١: ٨٨ حديث ٤٠٥.

١٠- (١٠) الكافي ٣: ١٥١ باب وضع الجريده، الفقيه ١: ٨٨ حديث ٤١٠، ٤٠٩، ٤٠٧، ٤٠٥، ٤٠٤، التهذيب ١: ٣٢٧ حديث ٩٥٥، ٩٥٤.

١١- (١١) فى المسالك ١: ١٠ نسبة الى الأصحاب، وفى مفتاح الكرامه ١: ٤٥٥ [٢] اختاره بعض الأصحاب، وفى الحدائق ٤: ٤٨ قد ذكر بعض الأصحاب، وفى جواهر الكلام ٤: ٢٣٤، [٣] فيما ذكره جماعه من متأخري المتأخرين.

١٢- (١٢) الكافي ٣: ١٥٣ حديث ١٠، [٤] التهذيب ١: ٢٩٤ حديث ٨٥٩.

١٣- (١٣) المقنعه: ١١.

المطلب الثاني: في الكيفية: و يجب أن يبدأ بالحنوط فيمسح مساجده السبعة بالكافور بأقل اسمه، و يسقط مع العجز عنه، و في خبر عليّ بن إبراهيم عود الرمان (١) فيقدم على الشجر الرطب بعد الخلاف.

قوله: (و يجب أن يبدأ بالحنوط فتمسح مساجده السبعة بالكافور بأقل اسمه).

هذا هو الأصح، و قال المفيد (٢)، و ابن أبي عقيل (٣): يحنط الأنف، و زاد الصدوق الصدر و السمع و البصر و الفم، و المغابن و هي الآباط (٤)، و أصول الأفخاذ (٥)، و الأخبار مختلفه في ذلك نفيًا و إثباتًا (٦)، و المشهور قصر الوجوب على السبعة و إضافه الصدر استحبابًا. و أضاف الصدوق الى الكافور المسك (٧)، استنادًا الى خبرين مرسلين (٨)، و المشهور تحريم تطيب الميت بغير الكافور و الذريره (٩).

و يكفي من الكافور للتحنيط ما صدق عليه الاسم لصدق الامتثال، و عدم قاطع يدلّ على خلاف ذلك، و قدّر الشّرخان أقله بمتقال، و أوسطه بأربعة دراهم (١٠)، و بعض الأصحاب بمتقال و ثلث (١١)، و الأخبار مختلفه، ففي بعضها متقال (١٢)، و في

ص: ٣٨٧

- ١- (١) التهذيب ١:٢٩٤ حديث ٨٦١.
- ٢- (٢) المقنعه: ١١.
- ٣- (٣) نقله عنه في المختلف: ٤٣.
- ٤- (٤) القاموس ٤:٢٥٣ ماده (غبين).
- ٥- (٥) الفقيه ١:٩١.
- ٦- (٦) الكافي ٣:١٤٣ باب تحنيط الميت، [١] التهذيب ١:٣٠٥-٣٠٨ حديث ٨٩٣، ٨٨٧ و ٤٣٦ حديث ١٤٠٣، ١٤٠٤.
- ٧- (٧) الفقيه ١:٩٣.
- ٨- (٨) الفقيه ١:٩٣ حديث ٤٢٦، ٤٢٢.
- ٩- (٩) و ممن قال به ابن حمزه في الوسيله: ٥٩، و الشيخ في المبسوط ١:١٧٧، و [٢] ابن سعيد في الجامع للشرائع: ٥٣. [٣]
- ١٠- (١٠) المفيد في المقنعه: ١١، و الشيخ في الخلاف ١:١٦٤ مسأله ٣٣ كتاب الجنائز.
- ١١- (١١) القول للجعفي على ما في جواهر الكلام ٤:١٨٢. [٤]
- ١٢- (١٢) الكافي ٣:١٥١ حديث ٥، [٥] التهذيب ١:٢٩١ حديث ٨٤٦.

والمستحب ثلاثة عشر درهما وثلث، و دونه أربعة دراهم، والأدون درهم.

البعض مثقال و نصف (١) و في روايه أوسطه أربعة مثاقيل (٢)، و هي منزله على الفضيله.

قوله: (والمستحب ثلاثة عشر درهما وثلث).

مستنده إن جبرئيل عليه السلام نزل بأربعين درهما من كافور الجنة، فقسمه النبي صلى الله عليه وآله بينه وبين علي عليه السلام و فاطمه عليها السلام أثلاثا (٣).

و روى علي بن إبراهيم رفعه في الحنوط ثلاثة عشر درهما و ثلث (٤)، و هو دال على أن هذا المقدار مختص بالحنوط، و أن كافور الغسل غير هذا، قال في الذكري: قطع به الأكثر (٥)، و فسر ابن إدريس المثاقيل بالدراهم (٦) و هو غير واضح.

قال في الذكري: و طالبه ابن طاوس بالمستند، و جعل ابن البراج أكثر الحنوط ثلاثة عشر درهما و نصفاً (٧)، و الأخبار تدفعه (٨).

و قال الشيخان (٩) و الصدوق (١٠): أقله مثقال، و أوسطه أربعة دراهم، و عن الجعفي: إن أقله مثقال و ثلث (١١)، و اختلاف الأخبار يدل على أن المراد بالقدر الفضيله، فيكون الواجب ما وقع عليه الاسم.

ص: ٣٨٨

١- (١) التهذيب ١: ٢٩١ حديث ٨٤٩.

٢- (٢) الكافي ٣: ١٥١ حديث ٥، [١] التهذيب: ٢٩١ حديث ٨٤٨.

٣- (٣) الفقيه ١: ٩١، علل الشرائع ١: ٣٠٢ باب ٢٤٢ حديث ١. [٢]

٤- (٤) الكافي ٣: ١٥١ حديث ٤، [٣] التهذيب ١: ٢٩٠ حديث ٨٤٥ و فيهما: (السنه في الحنوط. و ثلث أكثره).

٥- (٥) الذكري: ٤٦. [٤]

٦- (٦) السرائر: ٣٢.

٧- (٧) المهذب ١: ٦١ و فيه: (ثلاث عشر درهما و ثلث) و في الذكري: ٤٦، و [٥] المختلف ٢٣: (و نصفاً).

٨- (٨) الكافي ٣: ١٥١ حديث ٤، [٦] التهذيب ١: ٢٩٠ حديث ٨٤٥، الفقيه ١: ٩١، العلل ٣: ٢٠٢ باب ٢٤٢ حديث ١. [٧]

٩- (٩) المفيد في المقنعه: ١١، و الشيخ في الخلاف ١: ١٦٤ مسألة ٣٣ كتاب الجنائز.

١٠- (١٠) الفقيه ١: ٩١.

١١- (١١) نقله عنه في جواهر الكلام ٤: ١٨٢. [٨]

و يستحب أن يقدم الغاسل غسله أو الوضوء على التكفين. و الأقرب عدم الاكتفاء به في الصلاة إذا لم ينو ما يتضمن رفع الحدث، قوله: (و يستحب أن يقدم الغاسل غسله، أو الوضوء على التكفين).

المراد بغسله غسل المسّ و بالوضوء الوضوء الذي يجامع الغسل للصلاة، كما هو مصرّح به في كلام المصنّف في التذكرة (١) و في الذكرى أيضا (٢)، و علله في التذكرة بأن الغسل من المسّ واجب، فاستحب الفوريه.

فان لم يتفق ذلك أو خيف على الميت فليغسل يديه إلى المنكبين، لخبر ابن يقطين عن العبد الصالح عليه السلام: «يغسل الذي غسله يديه قبل أن يكفنه إلى المنكبين ثلاث مرّات، ثم إذا كفنه اغتسل» (٣) و فيه دلالة على تأخير الغسل، و يمكن تنزيله على الضرورة كما نبه عليه في الذكرى (٤).

قوله: (و الأقرب عدم الاكتفاء به في الصلاة إذا لم ينو ما يتضمن رفع الحدث).

وجه القرب أنّ التكفين مشروع من دونه، فلا يلزم من نيته نية رفع الحدث، فلا يحصل بدليل: «و إنّما لكل امرئ ما نوى» (٥).

و يحتمل ضعيفا الاكتفاء به، لأنّ كمال الفضيله متوقف عليه، و ليس المقصود بالوضوء إلا ذلك فيتحقّق الرفع، فتباح الصلاة. و ضعفه ظاهر، إذ لا يلزم من توقّف كمال الفضيله على رفع الحدث كونه مقصودا و منويا حال فعل الوضوء، و ينبغي التنبيه لثلاثة أمور:

الأول: إنّهم صرّحوا بأن الوضوء المستحبّ تقديمه على التكفين هو وضوء الصلاة، فعلى اعتبار نية أحد الأمرين من الرفع و الاستباحه لا بدّ من نيتهما لتحصل الفضيله المطلوبه، و حينئذ فلا مجال للتردد في إباحه الصلاة، و لا لفرض خلوه عن نية

ص: ٣٨٩

١- (١) التذكرة ١:٤٤.

٢- (٢) الذكرى: ٤٩.

٣- (٣) التهذيب ١:٤٤٦ حديث ١٤٤٤، الاستبصار ١:٢٠٨ حديث ٧٣١ و فيهما: (غسله يره).

٤- (٤) الذكرى: ٤٩. [١]

٥- (٥) صحيح البخارى ١:٢، و سنن أبي داود ٢:٢٦٢ حديث ٢٢٠١.

و أن يجعل بين أليته قطنا،و إن خاف خروج شيء حشاً دبره، رفع الحدث، إلا أن ينزل ذلك على استحباب الوضوء مطلقاً،و أن الأفضل كونه وضوء الصلاه.

الثاني: أنه سبق في كلام المصنّف، أنه لو توضأ ناويا ما يستحبّ له الوضوء كقراءة القرآن، فالأقوى الصّحّه، و المفهوم من الصّحّه هنا هو كونه مبيحا للصّلاه، و تعليلهم يدلّ عليه، فيكون ما ذكره رجوعاً عن ذلك.

الثالث: أنه قد سبق في بحث الوضوء اشتراط نيه الرّفْع أو الاستباحه فيه، و مقتضى ذلك أنه لو لم ينو واحدا منهما لم يكن وضوءه صحيحاً، و كذا يستفاد من قوله في مسأله نيه قراءة القرآن: إذ المقابل للصّحّه هو الفساد، فمقتضاه إن حصلت الإباحه كان صحيحاً و إلا فهو فاسد، و المعلوم من عبارته هنا خلاف ذلك، و إلا لم تحصل بالوضوء الخالي من الأمرين فضيله التّكفين أصلاً.

و يمكن تنزيل كلامه على أن اشتراط نيه أحد الأمرين لتحقيق الاستباحه لا لكونه وضوء معتبراً في الجملة، و يكون المراد بالصّحّه الصّحّه بالإضافة إلى الصّلاه و نحوها، فبكونه مبيحاً لها يعد صحيحاً، و بعده فاسداً، و لا بأس بهذا التّنزيل، إذ لا دليل يدلّ على فساد الوضوء لخلوه من الأمرين، نعم لا يكون مبيحاً، و ينبغي أن يلحظ هذا البحث لأنني لم أظفر في كلام أحد على شيء يحققه.

قوله: (و أن يجعل بين أليته قطنا).

و ليكن عليه الحنوط، كما في خبر يونس عنهم عليهم السّلام، و كذا على قبله رواه أيضا (١)، و في القاموس: الأليه العجيزه أو ما ركب العجز من شحم أو لحم، و لا تقل أليه و لا ليه (٢)، و في الصّحاح: إذا ثنيت قلت أليان، فلا تلحقه التاء (٣).

قوله: (و إن خاف خروج شيء حشاً دبره).

أمّا استحباب الحشو في الدبر فقد ورد في خبر يونس عنهم عليهم السّلام (٤)

ص: ٣٩٠

١- ١) الكافي ٣: ١٤١ حديث ٥، التهذيب ١: ٣٠١ حديث ٨٧٧.

٢- ٢) القاموس ٤: ٣٠٠ [١] ماده «إلى».

٣- ٣) الصّحاح ٦: ٢٢٧ [٢] ماده «ألا».

٤- ٤) الكافي ٣: ١٤١ حديث ٥، [٣] التهذيب ١: ٣٠١ حديث ٨٧٧.

و أن يشد فخذيته من حقويه الى رجليه بالخامسه لفا شديدا بعد أن يضع عليها قطنا و ذريه، و كذا في قبل المرأه، و ليكثر الحشو فيه إلى نصف منّ لخبر عمار عن الصّادق عليه السّلام (1) و به صرّح في الذّكري (2)، و ظاهر عباره الكتاب أن الحشو إنّما يستحب عند خوف خروج شيء لا بدونه لأن فيه تناول حرمة الميّت، كذا صرّح في التذّكره (3) و المنتهى (4).

و أطلق الشّيخ الحشو في دبره (5)، و قال ابن إدريس: يوضع على حلقة الدّبر (6)، و عباره الذّكري محتمله فإنّه قال: و يحشو ما يخاف الخروج منه (7)، و لعل مراده قول الشّيخ، لأنّه احتج بالأخبار و هي مطلقه (8)، فيكون المراد بما يخاف الخروج منه ما شأنه ذلك، إذ يكفي في صدق الخوف ثبوته في بعض الأحوال بخلاف عباره هنا، و قول الشّيخ أقوى تمسّكا بإطلاق الأخبار، و لأن تناول حرمة الميّت بنجاسته، و الاحتياج إلى كشفه و تطهيره و تأخير تجهيزه أشدّ.

قوله: (و أن يشد فخذيته من حقويه إلى رجليه بالخامسه لفا شديدا بعد أن يضع عليها قطنا و ذريه) (9).

في خبر يونس عنهم عليهم السّلام: «خذ خرقة طويله عرضها شبر فشدّها من حقويه، و ضم فخذيته ضما شديدا و لفها في فخذيته، ثم أخرج رأسها من تحت رجليه إلى الجانب الأيمن، و أغمزها في الموضع الذي لفتت فيه الخرقة» (10).

ص: ٣٩١

١- (١) التهذيب ١:٣٠٥ حديث ٨٨٧.

٢- (٢) الذكري: ٤٩. [١]

٣- (٣) التذّكره ١:٤٤. [٢]

٤- (٤) المنتهى ١:٤٣٩. [٣]

٥- (٥) المبسوط ١:١٧٩، [٤] الخلاف ١:١٦٤ مسأله ٢٩ كتاب الجنائز، النهايه: ٣٥.

٦- (٦) السرائر: ٣٢.

٧- (٧) الذكري: ٤٩. [٥]

٨- (٨) الكافي ٣:١٤١ حديث ٥، التهذيب ١:٣٠٥، ٣:٣٠١ حديث ٨٨٧.

٩- (٩) فتات قصب الطيب و هو قصب يجاء به من الهند أو من نهاوند، انظر: مجمع البحرين (ذرر) ٣:٣٠٧.

١٠- (١٠) الكافي ٣:١٤١ حديث ٥، [٦] التهذيب ١:٣٠١ حديث ٨٧٧ و فيه: (و لفهما).

و يجب أن يؤزره ثم يلبسه القميص ثم يلفه بالإزار.

و تستحب الحبره فوق الإزار، و جعل إحدى الجريدتين مع جلده من جانبه الأيمن من ترقوته، و الأخرى من الأيسر بين القميص و الإزار، و قال فى البيان: يشد طرفاها على الفخذين، و يلف بالمسترسل الفخذان لفاً شديداً بعد وضع قطن تحتها (١)، و الذى فى كلام الأكثر هو الأوّل (٢)، و فى الذكري و لا يشق رأسها، أو يجعل فيها خيط يشدها (٣).

و ظاهر قول المصنّف: (بعد أن يضع عليها قطناً): أنّ هذا القطن زائد على ما سبق، و المفهوم من الاخبار خلافه (٤). و الحقوان- بفتح الحاء المهملة و إسكان القاف- الكشحان (٥)، و فى الصّحاح: إن الحقو الخصر، و مشدّ الإزار (٦).

قوله: (و جعل إحدى الجريدتين مع جلده من جانبه الأيمن من ترقوته، و الأخرى من الأيسر بين القميص و الإزار).

أى: من ترقوه جانبه الأيسر، أى عندها، و هذا أشهر أقوال الأصحاب (٧).

و قيل: إنّ اليسرى عند ورکه ما بين القميص و الإزار، و اليمنى كما سبق (٨).

و قيل: إحداهما تحت إبطه الأيمن، و الأخرى نصف ممّا يلى السّياق و نصف ممّا يلى الفخذ (٩)، و الأخبار (١٠) مختلفه فى ذلك، و ما أحسن ما قال فى المعتمد: مع اختلاف الروايات و الأقوال يجب الجزم بالقدر المشترك، و هو استحباب وضعها مع

ص: ٣٩٢

١- ١) البيان: ٢٦ و [١] فيه: يشد طرفاها على الحقوين و يلف بالمترسل.

٢- ٢) منهم: الشيخ فى المبسوط ١: ١٧٩، و [٢] ابن إدريس فى السرائر: ٣٢.

٣- ٣) الذكري: ٤٧. [٣]

٤- ٤) الكافي ٣: ١٤١ حديث ٥، التهذيب ٣: ٣٠١، ٣٠٥، ٣٠٦ حديث ٨٨٧.

٥- ٥) القاموس ٤: ٣١٨ مادة (حقو).

٦- ٦) الصحاح ٦: ٢٣١٧ [٤] مادة (حقا).

٧- ٧) منهم: الصدوق فى المقنع: ١٩، و [٥] ابن البراج فى المهذب ١: ٦١.

٨- ٨) ذهب اليه الصدوق فى الفقيه ١: ٩١.

٩- ٩) ذهب اليه سلالر فى المراسم: ٤٩.

١٠- ١٠) الكافي ١٥٤، ١٥٣، ١٥٢، ١٥١: ٣، حديث ١٣، ٥، ٣، ١، [٦] الفقيه ١: ٨٨ حديث ٤٠٥، التهذيب ٣: ٣٢٧، ٣٠٩، ٣٠٦: ١ حديث

٩٥٤، ٨٩٧، ٨٨٨، و للمزيد راجع الوسائل ٢: ٧٣٩ باب ١٠ من أبواب التفكين. [٧]

و التعميم محنكا يلف وسط العمامه على رأسه و يخرج طرفيها من تحت الحنك و يلقيان على صدره، و نثر الذريره على الحبره و اللفافه و القميص الميت في كفته، أو في قبره بأي هذه الصور شئت (١).

و لو تعذر وضعها في الكفن وضعت في القبر، و لو تعذر لتقيه أو نسيان أو تركت، ففي الذكرى يجوز وضعها على القبر، كما فعل النبي صلى الله عليه و آله في القبر الذي كان صاحبه معذبا (٢)، و فيها قال الأصحاب، و توضع مع جميع أموات المسلمين حتى الصغار، لإطلاق الأمر بذلك (٣)، و هو حسن.

قوله: (و التعميم محنكا).

استحباب التحنيك في مرسل ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام (٤)، و في بعض الأخبار عن الصادق عليه السلام: «لا تعممه عمه الأعرابي» (٥)، و أمر بأخذ طرف العمامه من وسطها و نشرها على رأسه، ثم ردها الى خلفه و طرح طرفيها على ظهره، و في المبسوط: عمه الأعرابي بغير حنك (٦).

و الأصح أن يعمم و يحنك بالعمامه، و يجعل لها طرفان فيلقى فضل الشق الأيمن على الأيسر، و بالعكس يمدان على صدره، كما في خبر يونس عنهم عليهم السلام و لا تقدير للعمامه (٧)، بل أقله ما يفى بالهيئة المستحبه.

قوله: (و نثر الذريره على الحبره و اللفافه و القميص).

في الذكرى: تستحب الذريره على الأكفان (٨)، و ظاهره جعلها على جميع قطع الكفن، و قد سبق استحباب جعلها على القطن الذي يوضع على الفرجين، و ذكره

ص: ٣٩٣

١- ١) المعبر ٢٨٨: ١. [١]

٢- ٢) الفقيه ١: ٨٨ حديث ٤٠٥.

٣- ٣) الذكرى: ٤٩. [٢]

٤- ٤) الكافي ٣: ١٤٥ حديث ١٠، [٣] التهذيب ١: ٣٠٨ حديث ٨٩٥.

٥- ٥) الكافي ٣: ١٤٤ حديث ٨، [٤] التهذيب ١: ٣٠٩ حديث ٨٩٩.

٦- ٦) المبسوط ١: ١٧٩.

٧- ٧) التهذيب ١: ٣٠٩ حديث ٨٨٨.

٨- ٨) الذكرى: ٤٧.

و كتبه اسمه و أنه يشهد الشهادتين و أسماء الأئمة عليهم السلام الشيخ في المبسوط (١) و غيره (٢) و في المنتهى: لا يستحب نثرها على اللغافه الطاهره (٣).

و قد اختلفت عباره الأصحاب في الذريره اختلافا كثيرا، لم يرجع فيه إلى أمر بين، فقيل: إنها فتات قصب الطيب الذي يجاء به من الهند كأنه قصب الشاب (٤)، و قيل: هي أخلاط من الطيب تسمى بذلك (٥)، و قيل: هي نبات طيب غير الطيب المعهود تسمى القمحان بالضّم و التشديد (٦)، و في المعتمر: هي الطيب المسحوق (٧)، و قيل غير ذلك (٨)، و مقاله صاحب المعتمر لا تخلو من قرب، فان اللفظ إنما يحمل على المتعارف الشائع الكثير، إذ يبعد استحباب ما لا يعرف، أو لا تعرفه الافراد من الناس، و به صرح المصنّف في التذكرة (٩).

قوله: (و كتبه اسمه و أنه يشهد الشهادتين و أسماء الأئمة عليهم السلام) أي: و يستحب كتبه اسمه إلى آخره على ما يأتي ذكره، و زاد في الذكرى الكتابه على العمامة، و نقل ذلك عن الشيخ في المبسوط (١٠)، و ابن البراج (١١) معلّلا

ص: ٣٩٤

١- (١) المبسوط ١: ١٧٩.

٢- (٢) ذهب الى ذلك الصدوق في الفقيه ١: ٩٢، و المفيد في المقنعه: ١١.

٣- (٣) المنتهى ١: ٤٤٠. [١]

٤- (٤) ذهب اليه الشيخ في التبيان [٢] كما نقل ذلك كثير منهم ابن إدريس و الشهيد و صاحب مفتاح الكرامه و [٣] غيرهم.

٥- (٥) هذا القول للصنعاني كما في الذكرى: ٤٧. [٤]

٦- (٦) هذا القول لابن إدريس في السرائر: ٣٢.

٧- (٧) المعتمر ١: ٢٨٤. [٥]

٨- (٨) قال الشيخ في النهاية ٣٢: [٦] الذريره المعروفه بالقمحه، و قال في الذكرى ٤٧: و [٧] قال المسعودي: من الأفويه الخمسه و العشرين قصب الذريره و الورد و السليخه و اللاذن و الزباد. و قال الراوندي: قيل: انها حبوب تشبه الحنطه التي تسمى القمح تدق تلك الحبوب كالدقيق لها ریح طيب، قال: و قيل: الذريره هي الورد و السنبل و القرنفل و القسط و الأشنه و كلها نبات و يجعل فيها اللاذن و يدق جميع ذلك و يجعل ذريره.

٩- (٩) التذكرة ١: ٤٤. [٨]

١٠- (١٠) المبسوط ١: ١٧٧. [٩]

١١- (١١) المهذب: ٦١. ١.

بتربه الحسين عليه السلام إن وجد، فان فقد فبالإصبع، و يكره بالسواد- بعدم تخصيص الخبر (١) و لو تعددت اللفافه كما فى بدل النمط، و كذا النمط فلا تصريح بالكتابه على الجميع و يمكن تنزيل اللفافه فى كلامهم على الجنس، و لا بأس بها لثبوت أصل الشرعيه، و ليس فى زيادتها إلا زياده الخير.

و الأصل فى استحباب الكتابه ما روى أن الصادق عليه السلام كتب على حاشيه كفن ولده إسماعيل: «إسماعيل يشهد أن لا إله إلا الله» (٢) و زاد الأصحاب:

و أن محمدا رسول الله صلى الله عليه و آله (و أسماء الأئمه عليهم السلام).

و فى الذكرى: بعد الشهادتين (٣) و زاد الشيخ فى النهايه (٤) و المبسوط (٥) و الخلاف (٦) أسماء النبى صلى الله عليه و آله، و الأئمه عليهم السلام، و ظاهره فى الخلاف دعوى الإجماع عليه.

و لم يذكر الأصحاب استحباب كتبه شىء غير ما ذكر، و لم ينقل شىء يعتد به يدل على الزيادة، و إعراض الأصحاب عن التعرض للزيادة يشعر بعدم تجويزه، مع أن هذا الباب لا مجال للرأى فيه، فيمكن المنع، و فى الذكرى احتمال الأمرين (٧).

قوله: (بتربه الحسين عليه السلام إن وجد، فان فقد فبالإصبع، و يكره بالسواد).

استحباب الكتابه بتربه الحسين عليه السلام، ذكره الأصحاب (٨) لأنها تتخذ للبركه، و هى مطلوبه حينئذ، و ينبغى أن تبتل التربه، كما صرح به المفيد (٩)

ص: ٣٩٥

١- ١) الذكرى: ٤٩. [١]

٢- ٢) التهذيب: ٣٠٩: ١ حديث ٨٩٨.

٣- ٣) الذكرى: ٤٩. [٢]

٤- ٤) النهايه: ٣٢.

٥- ٥) المبسوط ١٧٧: ١.

٦- ٦) الخلاف ١٠٦٥: ١ مسألة ٣٩ كتاب الجنائز.

٧- ٧) الذكرى: ٤٩. [٣]

٨- ٨) منهم: الشيخ فى المبسوط ١٧٧: ١، و ابن البراج فى المهذب ١: ٦٠، و الشهيد فى الذكرى: ٢٠. [٤]

٩- ٩) قال العلامه فى المنتهى ١: ٤٤١: ([٥] قال المفيد- رحمه الله- فى رسالته الى ولده: ببل التربه.)، و كذا ابن إدريس فى السرائر: ٣٢.

على الحبره، و القميص، و الإزار، و الجريدتين. و خياطه الكفن بخيوط منه، و سحق الكافور باليد، و وضع الفاضل على الصدر، و غيره (١)، لتكون الكتابه مؤثره حملا على المعهود، و مع عدمها فبطين و ماء، و مع عدمه فبالإصبع، كما ذكره في الذكري (٢).

و نقل عن الغريه للمفيد أن الكتابه بالتربه أو غيرها من الطين، و عن ابن الجنيد أنها بالطين و الماء (٣) و لم يعين، فلا وجه للانتقال إلى الإصبع مع فقد التربه الشريفة، نعم إن وجدت هي تعينت للفضيله، و الكتابه بالإصبع ذكرها الأصحاب (٤).

و كما يكره بالسواد يكره بغيره من الأصباغ، كما ذكره المفيد (٥) و غيره (٦)، لأن فيه خروجا عن التكفين بالبياض، و مخالفه للنهي عن التكفين بالسواد (٧).

قوله: (و خياطه الكفن بخيوط منه).

قاله الشيخ (٨) و الأصحاب (٩).

قوله: (و سحق الكافور باليد).

ذكر ذلك جماعه من الأصحاب (١٠)، و أسنده في المعبر الى الشيخين، قال: و لم أتحقق مستنده (١١)، و في المبسوط: يكره سحقه بحجر أو غير ذلك (١٢).

ص: ٣٩٦

١- ١) منهم ابن إدريس في السرائر: ٣٢، و العلامه في المختلف: ٤٦.

٢- ٢) الذكري: ٤٩. [١]

٣- ٣) نقله العلامه في المختلف: ٤٦.

٤- ٤) منهم: سلار في المراسم: ٤٨، و العلامه في المختلف: ٤٦، و الشهيد في الذكري: ٤٩. [٢]

٥- ٥) المقنعه: ١١.

٦- ٦) منهم: العلامه في المنتهى ١: ٤٤١، و [٣] الشهيد في الدروس: ١١.

٧- ٧) الكافي ٣: ١٤٩، حديث ١١، التهذيب ٤: ٣٣٤، ٤٣٥، حديث ١٣٩٤، ١٣٩٥.

٨- ٨) المبسوط ١: ١٧٧.

٩- ٩) منهم: المحقق في الشرائع ١: ٤٠، و ابن سعيد في الجامع للشرائع: ٥٤، و [٤] الشهيد في اللمعه: ٤٢.

١٠- ١٠) منهم: الشيخ في المبسوط ١: ١٧٩، و النهايه: ٣٦، و الشهيد في البيان: ٢٦.

١١- ١١) المعبر ١: ٢٨٧. [٥]

١٢- ١٢) المبسوط ١: ١٧٩. [٦]

و طى جانب اللفافة الأيسر على الأيمن و بالعكس.

و يكره بل الخيوط بالريق، و الأكمام المبتدأه، و قطع الكفن قوله: (و طى جانب اللفافة الأيسر على الأيمن).

أى: على أيمن الميت تيمنا بالتيامن، و العكس طى أيمن اللفافة على أيسر الميت.

قوله: (و يكره بلّ الخيوط بالريق).

قال فى المعتبر: ذكره الشيخ (1) و رأيت الأصحاب يجتنّبونه، و لا بأس بمتابعتهم لإزاله الاحتمال، و وقوفا على موضع الوفاق (2)، و يظهر من تقييد الكراهية بكون بلّها بالريق عدم كراهه غيره، و به صرح فى الذكرى للأصل (3).

قوله: (و الأكمام المبتدأه).

قاله الجماعة (4) و هو فى مرسله محمّد بن سنان عن أخبره عن أبى عبد الله عليه السلام (5)، و احترز بالمبتدئه عمّا لو كفن فى قميصه، فإنّه لا- يقطع كمّه، إنّما يقطع منه الأزرار خاصّه لما فى هذه الروايه، قال فى المنتهى: و يستحب أن يكفن فى الجديد بلا خلاف لأنّ النبى صلّى الله عليه و آله كذا كفن (6)، و كذا الأئمه (7) عليهم السلام (8) و فى روايه عن الرضا عليه السلام أفضليه الثوب الذى كان يصلّى فيه الرّجل و يصوم (9).

قوله: (و قطع الكفن بالحديد).

ص: ٣٩٧

١-١) المبسوط ١: ١٧٧.

٢-٢) المعتبر ١: ٢٨٩. [١]

٣-٣) الذكرى: ٤٩. [٢]

٤-٤) و به قال الشيخ فى المبسوط ١: ١٧٧، و الشهيد فى الذكرى: ٤٩. [٣]

٥-٥) الفقيه ١: ٩٠ حديث ٤١٨ و رواه بدون ذكر محمد بن سنان، التهذيب ١: ٣٠٥ حديث ٨٨٦.

٦-٦) الكافي ٣: ١٤٣ حديث ٢، الفقيه ١: ٩٣ حديث ٤٢١، التهذيب ٢: ٢٩١، ٢٩٢، ١: ٢٩١، ٨٥٣، ٨٥٠.

٧-٧) التهذيب ١: ٤٤٩ حديث ١٤٥٣.

٨-٨) المنتهى ١: ٤٤١. [٤]

٩-٩) التهذيب ١: ٢٩٢ حديث ٨٥٥.

بالحديد، وجعل الكافور في سمعه و بصره.

تمه

تمه:

لا- يجوز تطيب الميت بغير الكافور و الذريره، و لا- يجوز تقريبيهما من المحرم و لا- غيرهما من الطيب في غسل و حنوط، و لا يكشف رأسه، و لا تلحق المعتده و لا المعتكف به.

و كفن المرأة واجب على زوجها و ان كانت موسره. قال الشيخ: سمعناه مذاكره من الشيوخ، و عليه كان عملهم (١).

قوله: (و لا يجوز تقريبيهما من المحرم، و لا غيرهما من الطيب في غسل و حنوط).

هذا الحكم متفق عليه بين الأصحاب.

قوله: (و لا يكشف رأسه).

هذا قول أكثر الأصحاب (٢)، لما رواه محمد بن مسلم عن الباقر و الصادق عليهما السلام قال: سألتهما عن المحرم كيف يصنع به إذا مات؟ قال: «يغطي وجهه، و يصنع به كما يصنع بالحلال، غير أنه لا يقرب طيباً» (٣)، و قال المرتضى (٤)، و ابن ابي عقيل (٥): إن إحرامه باق فلا يقرب طيباً، و لا يخمر رأسه، و المعتمد الأول.

و لا تلحق به المعتده لأن وجوب الحداد للتفجع بالزوج و قد زال بالموت، و لا المعتكف و إن حرم عليه الطيب حياً لعدم النص، و زوال التكليف بالموت المقتضى لسقوط حكم الاعتكاف و غيره.

قوله: (و كفن المرأة الواجب على زوجها و ان كانت موسره).

الأصل في ذلك ما رواه الشكوني، عن الصادق عليه السلام، عن أبيه

ص: ٣٩٨

١- ١) التهذيب ٢٩٤: ١.

٢- ٢) منهم: ابن حمزه في الوسيله: ٦٠، و الشهيد في البيان: ٢٨. [١]

٣- ٣) التهذيب ٣٣٠: ١ حديث ٩٦٥.

٤- ٤) قال السيد العاملي في مفتاح الكرامه ١: ٤٥٩: ([٢] إن هذا القول محكى عن السيد).

٥- ٥) نقله عنه في المختلف: ٤٤.

عليه السلام: «إن علينا عليه السلام قال: على الزوج كفن امرأته إذا ماتت» (١)، و لثبوت الزوجية إلى حين الوفاة، و لأن من وجبت نفقته و كسوته حال الحياه و جب تكفينه كالمملوك، فكذا الزوجه، هكذا علل في التذكرة (٢).

و مما علل به في الذكرى أنها زوجه لآيه الإرث فتجب مؤنتها لأنها من أحكام الزوجية (٣)، و قريب منه تعليل المعتبر (٤)، و ظاهر ذلك يقتضى قصر الوجوب على الزوجه الدائمه الممكنه، فلا يجب للمستمتع بها، و لا للناشز، و في الذكرى: إن التعليل بالإنفاق ينفي وجوب الكفن للناشز و إطلاق الخبر يشملها، و كذا المستمتع بها (٥)، فظاهره التوقف.

و أقول: إن عدم تعلق وجوب الإنفاق بالزوج لهما حال الحياه لعدم صلاحية الزوجيه فى المستمتع بها لذلك، و ثبوت المانع منه فى الناشز - و هو النشوز - يقتضى عدم تعلق الحكم، لوجوب الكفن بعد الموت بطريق أولى، لأن الزوجيه تزول حينئذ أو تضعف، و لهذا تحل له أختها و الخامسة، فيقيد بذلك إطلاق الخبر مع ضعفه، و لعل عدم الوجوب أظهر. و لا فرق فى الزوجه بين الحره و المملوكه، و المطلقه رجعيه زوجه بخلاف البائن.

و تجب أيضا مؤنه التجهيز كالحنوط و غيره من الواجب لما سبق، صرح بذلك فى المبسوط (٦)، و جماعه من الأصحاب (٧)، و لا فرق فى وجوب ذلك بين أن يكون لها مال أو لا. و لو أعسر عن الكفن بأن لا يفضل شىء عن قوت يوم و ليله له و لعياله و ما يستثنى من الدين كفتن من تركتها، و علله المصنف بأن الإرث بعد الكفن.

ص: ٣٩٩

١- ١) التهذيب ١: ٤٤٥ حديث ١٤٣٩.

٢- ٢) التذكرة ١: ٤٤. [١]

٣- ٣) الذكرى: ٥٠. [٢]

٤- ٤) المعتبر ١: ٣٠٧.

٥- ٥) الذكرى: ٥١. [٣]

٦- ٦) المبسوط ١: ١٨٨.

٧- ٧) منهم: ابن إدريس فى السرائر: ٣٤، و الشهيد فى الدروس: ١١.

و ان يؤخذ الكفن أولا من أصل المال، ثم الديون، ثم الوصايا، ثم الميراث. و يشكل بأنه لو ملك شيئا قبل تكفينها تعلق الوجوب به و سقط عن تركتها، و لو أعسر عن البعض أخذ من تركتها. و لو ماتا معا لم يجب كنفها لخروجه عن التكليف، صرح به فى الذكري (١)، بخلاف ما لو مات بعدها.

و لو لم يكن إلا كفن واحد فالظاهر اختصاصه به لأنه لم يتعين لها، و الوجوب السابق يسقط لطوء عجزه بموته المقتضى لتقدمه بكفنه على جميع الديون، و ظاهر أنها لو أوصت بالكفن فى موضع وجوبه عليه كان من ثلث مالها، و هنا مباحث:

أولا: المملوك كالزوجه بل أولى، لأن كفته مؤنه محضه، و كذا مؤن تجهيزه، و لا فرق بين القنّ و غيره حتى المكاتب، لأن الكتابه بالنسبه إليه تبطل بالموت، و لو كانت مطلقة و أدى شيئا وجب من الكفن على المولى بقدر ما بقى منه رقا.

ثانيا: لا يلحق واجب النفقه بالزوجه للأصل، و وجوب الإنفاق حال الحياه انتفى بالموت.

ثالثا: لو كان مال الزوج مرهونا لم يجب عليه كنفها لامتناع تصرفه بالزهن، إلا أن يبقى بعد الدين بقيه فيجب التوصل إلى صرفها فى الكفن بحسب الممكن شرعا كما فى نفقه الزوجه.

رابعا: لو وجد الكفن و يش منها أمكن كونه ميراثا لثبوت استحقاقها له، و يمكن اختصاص الزوج به لعدم القطع بخروجه عن ملكه.

قوله: (و يؤخذ الكفن أولا من صلب المال ثم الدين، ثم الوصايا، ثم الميراث).

لا خلاف بين علمائنا فى ذلك، و عليه أكثر العامه الا من شدّ منهم، و يدلّ على ذلك قول النبى صلّى الله عليه و آله فى الذى و قصت به راحلته: «كفونوه فى ثوبه» (٢)، و لم يسأل عن ثلثه، و لأن الإرث بعد الدين و المؤنه قبله، و ليس الوجوب منحصر فى ساتر العوره.

ص: ٤٠٠

١- ١) الذكري: ٥١. [١]

٢- ٢) الذكري: ٥٠ و [٢] فيه: بثويبه، صحيح البخارى ٢: ٩٦ كتاب الجنائز و فيه: بثويين.

و المراد بقوله:(أولاً)تقدمه على كل حق،و هو واضح فى الديون المتعلقة بالذمه قبل الموت،فان تعلقها بالتركة متأخر عن الموت،فلا تراحم الكفن و إن كان الميت مفلساً.

أما المرهون و الجانى ففى أخذ الكفن منهما تردّد من أن مقتضى الرهن و الجنايه الاختصاص،و من بقائهما على الملك،و إطلاق تقديم الكفن على الدّين فى الأخبار (1)و كلام الأصحاب،و يمكن الفرق بين المرهون و الجانى،لأن المرتهن إنّما يستحق من قيمته و لا يستقل بالأخذ بخلاف المجنى عليه.

و يمكن الفرق بين كون الجنايه،خطأ و عمداً و الحكم موضع تردّد،و إن كنت لا أستبعد تقديم الكفن فى الرهن،و هذا إذا لم تكن الجنايه أو الرهن بعد الموت،فانّ الكفن مقدم حينئذ جزماً.

و لا- يخفى أن المراد بقوله:(من صلب المال)أنه لا- يحسب من الثلث،و هذا فى الواجب خاصه دون ما زاد،فإنه مع الوصيه من الثلث،و بدونها موقوف على تبرّع الوارث.

و لو أوصى بإسقاطه فالوارث بالخيار،و قيل:تنفذ وصيته،و المعقول منه منع النّدب من الوارث و غيره،و ليس بشىء.

و لو ضاقت التركه عن الكفن فالممكن،و لو أمكن ثوبان فاللفافه لا- بدّ منها، و يبقى تقديم كل من الآخرين محتملاً،المثزر لسبقه،و القميص لأنه مثزر و زياده.و لو قصر عنه غطى رأسه و جعل على رجله حشيش و نحوه كما فعل النّبى صلّى الله عليه و آله ببعض أصحابه (2).و لو كثر الموتى و قلت الأكفان،قيل:يجعل اثنان و ثلاثه فى ثوب واحد،و مال إليه فى المعتبر (3)،و هو مروى عن فعل النّبى صلّى الله عليه و آله فى قتلى أحد من طرق العامه (4)،و لا يخفى أن الدّيون مقدّمه على الوصايا،و هما مقدّمان على

ص:٤٠١

١- ١)الكافى ٧:٢٣ باب أنه يبدأ بالكفن ثم بالدين ثم بالوصيه،و الفقيه ٤:١٤٣ حديث ٤٨٨،التهديب ٩:١٧١ حديث ٦٩٨.

٢- ٢) صحيح البخارى ٢:٩٨ كتاب الجنائز.

٣- ٣) المعتبر ١:٣٣١. [١]

٤- ٤) سنن الترمذى ٢:٢٤١ حديث ١٠٢١ كتاب الجنائز.

و لو لم يخلف شيئاً دفن عارياً، و لا يجب على المسلمين بذل الكفن بل يستحب. نعم يكفن من بيت المال إن كان. و كذا الماء و الكافور و السدر و غيره.

الميراث.

فرع: لو وجد الكفن و يئس من الميت فهو ميراث، و لو كان من بيت المال، أو الزكاه، أو تبرع به متبرع عاد كما كان لعدم سبب ناقل.

قوله: (و لو لم يخلف شيئاً دفن عارياً، و لا يجب على المسلمين بذل الكفن، بل يستحب، نعم يكفن من بيت المال.) صرح كثير من الأصحاب بأنه إذا لم يخلف الميت شيئاً يدفن عارياً (١)، و يجب ستر عورته بشيء و الصلاه عليه قبل الدفن، فان تعذر وضع فى القبر و ستر بنحو تراب و صلى عليه، و لا يجب على المسلمين بذل الكفن لأصالة البراءة، بل يستحب استحباباً مؤكداً لروايه سعيد بن طريف عن أبى جعفر عليه السلام: «من كفن مؤمناً كان كمن ضمن كسوته إلى يوم القيامة» (٢)، و كذلك القول فى باقى مؤن تجهيزه من نحو السدر و الكافور و الماء.

و لو كان بيت مال المسلمين موجوداً أخذ الكفن منه، و كذا باقى المؤن، و الظاهر أنه على طريق الوجوب، لأن بيت المال معدّ لمصالح المسلمين.

و المراد ببيت المال: الأموال التى تستفاد من خراج الأرضين المفتوحه عنوه، و سهم سبيل الله من الزكاه، على القول بأن المراد به كل قربه لا- الجهاد وحده، و لو أمكن الأخذ من سهم الفقراء و المساكين من الزكاه جاز، لأن الميت أشدّ فقراً من غيره. و هل يجب؟ الظاهر نعم، روى الفضل بن يونس، عن أبى الحسن عليه السلام:

« كان أبى يقول: إن حرمة بدن المؤمن ميتاً كحرمة حياً، فوار بدنه و عورته، و جهازه، و كفنه، و حنطه، و احتسب بذلك من الزكاه» (٣)، و فى هذا الخبر الأمر بإعطاء عيال

ص: ٤٠٢

١- ١) منهم: ابن حمزه فى الوسيله: ٥٧.

٢- ٢) الكافى ٣: ١٦٤ حديث ١، [١] الفقيه ١: ٩٢ حديث ٤١٩ و هو عن الصادق (عليه السلام)، التهذيب ١: ٤٥٠ حديث ١٤٦١.

٣- ٣) التهذيب ١: ٤٤٥ حديث ١٤٤٠.

و يجب طرح ما سقط من الميت من شعره أو لحمه معه في الكفن.

الفصل الثالث: في الصلاة عليه

إشاره

الفصل الثالث: في الصلاة عليه و مطالبه خمسه:

الأول: الصلاة واجبه على الكفايه

الأول: الصلاة واجبه على الكفايه على كل ميت مظهر للشهادتين و ان كان ابن ست سنين ممن له حكم الإسلام، سواء الذكر و الأنثى، و الحر و العبد.

الميت قدر ما يجهزونه، فان لم يكن له من يقوم بأمره جهزه غيرهم، فيكون الدّفع إلى الوارث أفضل إن وجد.

و فيه أنه لو خلف كفنا فتبرّع متبرّع بآخر يكفن بالمتبرّع به، و الآخر للورثه لا يقضى منه الدّين، لو كان معللاً بأنه شيء صار إليه بعد الوفاة فلا يعد تركه، و لا يخفى أن للنظر فيه مجالاً.

قوله: (و يجب طرح ما سقط من الميت من شعره أو لحمه معه في الكفن).

و ليكن بعد الغسل، نقل المصنّف في التذكرة إجماع العلماء على ذلك (١).

قوله: (الفصل الثالث: في الصّلاه عليه و مطالبه خمسه:

الأول: الصّلاه واجبه على الكفايه على كلّ ميت مظهر للشّهادتين و إن كان ابن ستّ سنين ممن له حكم الإسلام).

الميت لا- يتناول الأبعاض، فلا يصلّى عليها إلا الصدر، و سيأتي ذكره، و كذا القلب و أبعاضهما على ما سبقت الإشارة إليه من كونهما كالميت.

أمّا عظام الميت فيصلّى عليها، للخبر عن الكاظم عليه السّلام في أكيل السّبع (٢)، و ما ألّذى يراد بعظام الميت جميعها، حتّى لو نقصت عظما لم يصل عليها، أمّ المعظم؟ كلّ منهما محتمل، و في الثّاني قرب، نظراً إلى الصدق، فلا أثر لفقد عظم نحو اليد و الرّجل، و عن المصنّف أن مجموع ما عدا الصّدر كالميت، محكى في حواشى الشهيد.

ص: ٤٠٣

(١-١) التذكرة ١: ٤٥. [١]

(٢-٢) الفقيه ١: ٩٦. حديث ٤٤٤.

و لا يصلّي على العضو الواحد و إن كان تاماً سوى ما ذكر في أشهر الاخبار (١)، و قال في التذكرة إن الرأس لا يصلّي عليه، و لا نعرف فيه خلافاً للأصحاب (٢).

و لو تعدّر تغسيل الصدر و نحوه ممّا يغسل، فالظاهر ان تيممه مشروط بوجود محلّ التيمم، و حيث حكم بالصّلاه على الأبعاض فلا بدّ من العلم بموت صاحبها إجماعاً، و هل ينوى الصّلاه عليه خاصّه، أم على الجملة؟ ظاهر المذهب الأوّل، لعدم الصّلاه على الغائب عندنا، و على هذا فتجب الصّلاه على الباقي لو وجد.

و المراد بمظهر الشّهادتين: من لم يعلم إنكاره ما علم من الدّين ضروره، فلا يصلّي على الكافر أصلياً كان أو مرتداً، و لو ذميه حاملاً من مسلم، و منه الخوارج و الغلاة و النواصب و المجسّمه، و غيرهم ممّن خرج عن الإسلام بقول أو فعل.

و لو وجد ميت لا يعلم إسلامه ألحق بالدار، إلا أن يغلب الظن بإسلامه في دار الكفر لعلامه قويه، و في المعتر نفى الحكم، و إن كان فيه علامات المسلم، معللاً بأنه لا علامه إلا و يشارك فيها بعض أهل الكفر (٣).

و يمكن أن يقال: لو اجتمع عدّه علامات تنتفى المشاركة في مجموعها ثبت الحكم، و لم يرد ما ذكره.

و في ولد الرّنى ما سبق في الغسل، و لقيط دار الإسلام بحكم المسلم، و كذا لقيط دار الكفر إذا كان فيها مسلم يمكن تولده عنه.

و منع جمع من الأصحاب الصّلاه على المخالف إلا لتقيه (٤)، فيلحن حينئذ، و ظاهر كلام المتأخّرين يقتضى اختصاص ذلك بالنّاصب، و جوزوا الانصراف بالتكبيره الرّابعه من غير لعن، و لم يصرّحوا بحكم الصّلاه على المخالف، و كيفيتها و إن كان ظاهر إطلاقهم الوجوب، و ينبغي أن يصلّي عليه بمذهب أهل الخلاف كتغسيله

ص: ٤٠٤

١- (١) الفقيه ١: ١٠٤، حديث ٤٨٤، ٤٨٣، التهذيب ١: ٣٣٧، حديث ٩٨٦.

٢- (٢) التذكرة ١: ٤٦، [١]

٣- (٣) المعتر ١: ٣١٥، [٢]

٤- (٤) منهم: المفيد في المقنعه: ١٣، و أبو الصلاح في الكافي في الفقه: ١٥٧، و [٣] الشهيد في الذكري: ٥٤.

و يستحب على من نقص سنّه عن ذلك إن ولد حيا، إلزاما له بمذهبه، أمّا المستضعف فإنّه كالمؤمن في غير الدّعاء. و يكفي في إظهار الشّهادتين إشاره الأخرس إذا عقلت.

و قول المصنّف: (و إن كان ابن ستّ سنين ممن له حكم الإسلام).

حاول به إدراج الصّبي و المجنون اللذين هما بحكم المسلم في وجوب الصّلاه عليه، كما هو المشهور، و نفى جمع من الأصحاب الصّيه لاه على الصّبي، أمّا إلى ان يبلغ (١)، أو إلى أن يعقل الصّيه لاه (٢)، و الفتوى على المشهور لكثره الأخبار الدّاله عليه (٣)، و المراد ب(ابن الست) من استكملها، لا- من طعن فيها، فعلى هذا يتناول كل من حكم بإسلامه ممّن سبق، لكن على ظاهر العبارة مؤخذتان:

إحدهما: أنّ الطفل الذي بحكم المسلم، و إن لم يكن مظهرا للشّهادتين، على أن إظهاره لهما غير معتبر، فإن إظهاره و عدمه سواء ما لم يبلغ، إلا أن يقال: أن المراد إظهار الشّهادتين حقيقه أو حكما، و غايته استعمال اللفظ في حقيقته و مجازه معا.

الثّانيه: ان عطف جمله (إن) الوصلية في العبارة يقتضى وجوب الصّيه لاه على من لم يبلغ الست، إذ التقدير: إن لم يكن ابن ست أو كان، و لو قدرت الواو حاله لأشكل من حيث أنّ من زاد على الست لا يقال له: ابن ست، نعم، يقال: بلغها.

و يمكن أن يقال: العطف ب(ان) يشعر بأن أبعاد الأفراد و أخفاها، و نهايتها في ثبوت الحكم الفرد الذي في حيزها، فيقتضى هنا أن من له دون الست لا يصلّى عليه. و لو حذف الواو و أتى ب(بلغ) مكان (ابن) لكان أولى، و يسلم عن التّكليف، و لا يخفى أنّه لا فرق في ذلك بين الذكر و الأنثى، و الحرّ و العبد.

قوله: (و يستحبّ على من نقص سنه عن ذلك إن ولد حيا).

منع بعض متقدّمي الأصحاب من الصّلاه على الصّبي إلى أن يعقل

ص: ٤٠٥

١- ١) ذهب الى ذلك ابن ابي عقيل كما في المختلف: ١١٩، و الحسن بن عيسى كما في مفتاح الكرامه ١: ٤٦٢. [١]

٢- ٢) ممن ذهب اليه الصدوق في المقنع: ٢١، و المفيد في المقنع: ٣٨، و الجعفي كما في مفتاح الكرامه ١: ٤٦٢. [٢]

٣- ٣) الكافي ٢٠٧، ٣: ٢٠٦، حديث ٢، ٤، [٣] الفقيه ١٠٥، ١٠٤: ١، حديث ٤٨٧، ٤٨٦، التهذيب ١٩٨: ٢، حديث ٤٥٦، الاستبصار ١: ٤٧٩،

حديث ١٨٥٥.

و لا صلاة لو سقط ميتا و ان ولجته الروح، الصلاة (١)، و أوجبها ابن الجنيدي على المستهل (٢)، و هو الذي ولد حيا، يقال: استهل الصبي إذا صاح عند الولاده، و المشهور الاستحباب، لقول الصادق عليه السلام: «إذا استهل فصل عليه» (٣).

قوله: (و لا صلاة لو سقط ميتا و إن ولجته الروح).

لو خرج شيء منه حيا فاستهل ثم مات قبل خروج جميعه، فمقتضى قوله عليه السلام: «إذا استهل فصل عليه، و ورثه» (٤) تعلق الحكم من استحباب الصلاة و الإرث به، و مقتضى قوله عليه السلام عن آباءه عليهم السلام: «يورث الصبي و يصلّي عليه إذا سقط من بطن أمه فاستهل صارخا» (٥) العدم.

و مفهوم الشرط في الثاني يقيد به إطلاق الأول، لكن قال المصنّف في التذكرة: لو خرج بعضه و استهل، ثم مات استحباب الصلاة عليه، و لو خرج أقله لحصول الشرط و هو الاستهلال (٦)، و به صرح في المعتمر (٧) و الذكرى (٨) محتجا بدخوله في قوله عليه السلام: «إذا استهل سقط صلي عليه» (٩)، و كأنه لم يعتبر الخبر الثاني، فإنّه رواه السكوني (١٠) و هو ضعيف.

و لا فرق في عدم الصلاة عليه إذا ولد ميتا، بين أن تلجه الروح ببلوغ أربعة أشهر كما ورد أنّه تنفخ فيه الروح بعد الأربعة (١١) أو لا.

ص: ٤٠٦

١- ١) منهم: الصدوق في المقنع: ٢١، و المفيد في المقنعه: ٣٨، و الجعفي كما في مفتاح الكرامه ١: ٤٦٢. [١]

٢- ٢) نقله عنه في المختلف: ١١٩.

٣- ٣) التهذيب ٣: ١٩٩ حديث ٤٥٩.

٤- ٤) التهذيب ٣: ١٩٩ حديث ٤٥٩.

٥- ٥) التهذيب ٣: ٣٣١ حديث ١٠٣٥.

٦- ٦) التذكرة ١: ٤٥. [٢]

٧- ٧) المعتمر ٢: ٣٤٥. [٣]

٨- ٨) الذكرى: ٥٤. [٤]

٩- ٩) مضمون روايه في التهذيب ٣: ١٩٩ حديث ٤٥٩.

١٠- ١٠) التهذيب ٣: ٣٣١ حديث ١٠٣٥.

١١- ١١) تفسير القمي ٢: ٩١.

و الصدر كالميت. و الشهيد كغيره، و لا- يصلّى على الأبعاض غير الصدر و ان علم الموت، و لا- على الغائب. و لو امتزج قتلى المسلمين بغيرهم صلّى على الجميع و أفرد المسلمون بالنيه. قوله: (و لا يصلّى على الأبعاض غير الصدر و إن علم الموت).

ردّ بذلك قول جمع من العامة، بأن الصّلاه على الأبعاض- و لو غير الصّدر- واجبه.

قوله: (و لا على الغائب).

المراد به من لم يشاهده المصلّى حقيقه و لا- حكما، أو من كان بعيدا بما لم تجر العاده به، و المتبادر من الغائب هو المعنى الثّانى، و إن كان قد ذكر كلاً من المعنيين فى الذّكرى (١) و اعتبرنا فى المعنى الأوّل نفى المشاهده بالاعتبارين، لثلاثه ترد الصّلاه على القبر، فان الميّت فى حكم المشاهد.

لكن لا بدّ أن يعلم أن الصّلاه مع الحائل المانع من المشاهده نحو القبر لا يجوز اختياراً، و لو اضطر إلى الصّلاه على الميّت من وراء جدار ففى الصّحه تردد نظراً الى المعهود، و التفاتا إلى جواز الصّلاه على القبر.

قوله: (و لو امتزج قتلى المسلمين بغيرهم صلّى على الجميع و أفرد المسلمين بالنيه).

المراد بذلك عند الاشتباه، و إن كان قوله: (امتزج) مطلقاً، و المراد بأفراد المسلمين بالنيه إيقاع الصّلاه على المسلمين من هؤلاء، و فى إطلاق كون ذلك صلاه على الجميع توسع، و إنّما وجب ذلك لتوقّف الواجب عليه، و المروى عن الصادق عليه السّلام أنّ النّبى صلّى الله عليه و آله فى يوم بدر أمر بمواراه كمش الذّكر، أى صغيره، و قال: «لا- يكون إلا- فى كرام الثّياس» (٢) قال فى الذّكرى: فحينئذ يمكن العمل به فى الصّلاه فى كلّ مشتبّه، لعدم تعقل معنى فى اختصاص الشّهيد (٣).

ص: ٤٠٧

١- ١) الذّكرى: ٥٤. [١]

٢- ٢) التهذيب ١٧٢: ٦ حديث ٣٣٦.

٣- ٣) الذّكرى: ٥٤. [٢]

المطلب الثاني: في المصلى.

و الأولى بها هو الأولى بالميراث، فالابن أولى من الجد، والأخ من الأبوين أولى من الأخ لأحدهما، والأب أولى من الابن، واختار في المبسوط الصّيه لاه على الجميع، واحتاط بالصّيه لاه على كل واحد واحد بشرط إسلامه (١)، والأول أقرب إلى الجزم بالنيه، ويظهر من المعتبر (٢) ترجيح الصّيه لاه على الجميع، حيث صوّب موارد الجميع ترجيحاً لجانب حرمة المسلم ولعله إنما لم يلتفت إلى الرواية لضعفها، ولا تعتبر القرعة هاهنا.

قوله: (و الأولى بها هو الأولى بالميراث).

يدل على ذلك آية أولوا الأرحام (٣)، وقول الصادق عليه السّلام: «يصلّى على الجنّاه أولى الناس بها» (٤)، ولا خلاف في أنّ الزوج أولى من كل أحد بالصّيه لاه على الزّوجه لخبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام: «الزّوج أحق بالصّيه لاه على الزّوجه مطلقاً ومن الأب والأخ والولد» (٥) والظاهر أنّ الزّوجه ليست كذلك، وهل يفترق بين المستمتع بها وغيرها، والحره والمملوكه؟ إطلاق النص يقتضى عدم الفرق.

و لو فقد الزّوج فالأب، ثم الولد، ثم ولد الولد، ثم الجدّ للأب، ثم الأخ للأبوين، ثم للأب، ثم للأم، ثم العم، ثم الخال، ثم ابن العم، ثم ابن الخال، ثم المعتق، ثم الضامن، ثم الحاكم، ثم عدول المسلمين.

و هذا التّرتيب لا يتمّ تعليقه بأولويّه الإبرث لتخلفه في الأب، والولد، والجدّ، والأخ، والعمّ، والخال، فإنّ الأبوين والأولاد في مرتبه، وكذا الباقيون، ولو أريد بالأولويّه كثره التّصيب تخلف ذلك في الأب مع الولد، ولهذا عدوه في باب الغرقى

ص: ٤٠٨

١-١) المبسوط ١: ١٨٢. [١]

٢-٢) المعتبر ١: ٣١٥. [٢]

٣-٣) الأنفال: ٧٥.

٤-٤) الكافي ٣: ١٧٧، حديث ٥، ١، [٣] التهذيب ٣: ٢٠٤، حديث ٤٨٣.

٥-٥) الكافي ٣: ١٧٧، حديث ٣، ٢، [٤] الفقيه ١: ١٠٢، حديث ٤٧٤، التهذيب ٣: ٢٠٥، حديث ٤٨٤، الاستبصار ١: ٤٨٦، حديث ١٨٨٣.

و الزوج أولى من كل أحد، و الذكر من الوارث أولى من الأنثى، و الحر أولى من العبد. أضعف، و الجد مساو للأخ في الإرث.

و يمكن التعليل به أكثرى، و عارض في الأب قوه جانبه بثبوت الولاية له على الولد، مع المساواه في مرتبه الإرث، و في الجد اختصاصه بالتولد، و عن ابن الجنيّد تقديم الجدّ، ثم الأب، ثم الولد (١)، و المشهور الأوّل.

و اعلم أنّ في عبارته المصنّف لطيفه، و هى تأخير أولويه الأب على الابن، و الزوج على من سواه، لأنّ كلاً من الأولويتين غير متفرّعه على الأولويه في الإرث، فمن ثم ابتداء بأولويه الابن على الجدّ و آخر الأب.

و اعلم أنّ ظاهر عبارته حصر الولاية فيمن ذكر، فالموصى إليه بالصّلاه من الميّت لا ولاية له إلا أنّ يقدمه الولي لإطلاق الآيه (٢).

و يمكن أن يقال: إطلاق وجوب الوفاء بالوصيّة يقتضى ثبوت الولاية له، و لأنّ الميّت ربما آثر شخصاً لعلمه بصلاحه فطمع في إجابته دعائه، فمنعه من ذلك و حرمانه ما أمّله بعيد، و هو منقول عن ابن الجنيّد (٣).

و قوله: (و الزوج أولى من كل أحد).

يريد به أولويته مطلقاً، حتّى على سيّد الأمه لو كانت مملوكه على ما سبق.

قوله: (و الذّكر من الوارث أولى من الأنثى).

فالأب أولى من الأم، و الأخ أولى من الجدّه، و كذا في كلّ مرتبه، و لو كان الذّكر ناقصاً-بنحو صغر و جنون-لم يكن بعيداً القول بأنّ الولاية للأنثى من طبقته لأنّه في حكم المعدوم، و عند عدمه فالولاية لها جزماً، و مع فقد الكامل في تلك الطبقة ففي الانتقال إلى الأبعد تردّد، فان لم نقل به فالولاية إلى وليّه.

قوله: (و الحرّ أولى من العبد).

لا ولاية للعبد أصلاً، لانّ تفضاء الإرث في حقّه.

ص: ٤٠٩

١-١) حكاه عنه في المختلف: ٤٥.

٢-٢) الأنفال: ٧٥.

٣-٣) حكاه عنه في المختلف: ١٢٠.

و انما يتقدم الولي مع اتصافه بشرائط الإمامه، و إلا قدم من يختار، و لو تعددوا قدم الأفقه، فالأقرأ، قوله: (و إنما يتقدم الولي مع اتصافه بشرائط الإمامه).

أى: من العداله و طهاره المولد، و غير ذلك من الشرائط التي ستأتي في الجماعه، لإطلاق اعتبارها في جواز الاقتداء، و لا بد مع ذلك من علمه بالأحكام الواجبه في صلاه الجنازه.

قوله: (و إلا قدم من يختاره).

أى: و إن لم يتصف بتلك الشرائط قدم من يختاره ممن يتصف بذلك، فان لم يختار أحدا سقط اعتباره لأن الجماعه أمر مهم مطلوب فلا- يتعذر بامتناعه من الاذن، بل يصلّي الحاكم، أو يأذن إن كان موجودا، و إلا قدم عدول المسلمين من يختارونه. و لا يخفى أن إذن الولي إنما يعتبر في الجماعه لا- في أصل الصلاه لوجوب ذلك على الكفايه، فكيف يناط برأى أحد من المكلفين؟ فلو صلوا فرادى بغير إذن أجزاء.

قوله: (و لو تعددوا).

أى: الأولياء، بأن كانوا في مرتبه واحده و تشاحوا، أو تحمل العبارة على ما هو أعم من ذلك لتكون المسائل الآتيه جميعها تفصيلا لها، فينزل على من له حق الإمامه إما بكونه وليا، أو بصلاحيته لها باستجماع الشرائط.

قوله: (قدم الأفقه، فالأقرأ).

أى: إن كان وليا، و إلا فالأولى للولي تقديمه، هذا هو مختار المحقق في الشرائع (١)، لأن القراءه هنا ساقطه و فيه ضعف، لأن كثيرا من مرجحات القراءه معتبره في الدعاء، و لأن اعتبار سقوط القراءه يقتضى عدم ترجيح الأقرأ أصلا، و لعموم قوله صلى الله عليه و آله: «يؤمكم أقرؤكم» (٢)، فيرجح الأقرأ، و هو المشهور بين الأصحاب و عليه الفتوى.

و المراد بالأفقه: الأعلم بفقهِ الصلاه، و بالأقرأ: الأعلم بمرجحات القراءه لفظا

ص: ٤١٠

١- (١) الشرائع ١: ١٠٥.

٢- (٢) الكافي ٣: ٣٧٦ حديث ٥، التهذيب ٣: ٣٢ حديث ١١٣ و فيهما: (يؤمهم أقرؤهم).

فالأسن، فالأصبح. و معنى.

قوله: (فالأسن، فالأصبح).

لعلّ تقديمه لما روى عنه صلّى الله عليه وآله: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَرِدُّ دَعْوَةَ ذِي الشَّيْبَةِ الْمُسْلِمِ» (١)، والمراد به الأسنّ في الإسلام، كما صرّحوا به في باب الجماعة، فلو كان واحد سنه خمسون في الإسلام، و آخر سبعون منها عشرون في الإسلام، فالأوّل هو الأسنّ، و قد اقتصر الشّيخ (٢) و الجماعة (٣) على تقديم الأسنّ، و دلائلهم تقتضى اعتبار مرجحات الإمامه في اليوميه، كما صرّح به المصنّف في التذكرة (٤) و شيخنا الشّهيد (٥)، فعلى هذا يقدم الأسنّ هجره على الأصبح.

و اعلم أنّ الهجره في الأصل الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام، فأما في زماننا فأحسن ما قيل فيها إن المراد بها: سكنى الأمصار لأنها مقابل سكنى البادية، مجازا عن الهجره الحقيقيه، لأن ذلك مظنه الاتصاف بشرائط الإمامه و اكتساب كمالات النفس، بخلاف البوادي و ما يشبهها من القرى التي يغلب على أهلها البعد عن العلوم و كمالات النفس.

و أما الصباحه، فقد روى بعض الأصحاب تقديم الأصبح و جهها بعد التساوى (٦) فيما سبق، و قال صاحب المعتمد: لا أرى لهذا أثرا في الأولويه، و لا وجهها في شرف الرجال (٧)، و علّله المصنّف في المختلف بالدلاله على عنايه الله تعالى بصاحبه (٨)، و ربما فسّر بالأحسن ذكرا بين الناس مجازا لقول على عليه السّلام: «إِنَّمَا يَسْتَدِلُّ عَلَى الصَّالِحِينَ بِمَا يَجْرِي اللَّهُ لَهُمْ عَلَى أَلْسِنِ عِبَادِهِ» (٩)، و هو حسن.

ص: ٤١١

١- ١) الذكري: ٥٧. [١]

٢- ٢) المبسوط ١: ١٨٤، الخلاف ١: ١٦٨ مسألة ٧٢ كتاب الجنائز.

٣- ٣) منهم: ابن إدريس في السرائر: ٨١، و الشهيد في الدروس: ١٢.

٤- ٤) التذكرة ٤٧: ١.

٥- ٥) الذكري: ٥٧. [٢]

٦- ٦) منهم: المحقق في الشرائع ١: ١٠٥، و العلامة في التحرير ١: ١٩، و الشهيد في البيان: ٢٨.

٧- ٧) المعتمد ٢: ٤٤٠. [٣]

٨- ٨) المختلف: ١٥٦.

٩- ٩) نهج البلاغه ٣: ٩٣ [٤] كتاب ٥٣ عهده الى مالك الأشر.

و الفقيه العبد أولى من غيره الحر، و لو تساوا أقرع.

و لا يجوز لجامع الشرائط التقدّم بغير إذن الولي المكلف و ان لم يستجمعها، و إمام الأصل أولى من كل أحد. و الهاشمي الجامع للشرائط أولى إن قدّمه الولي.

قوله: (و الفقيه العبد أولى من غيره الحر).

هذا الحكم المذكور في كلام الأصحاب هكذا، و هو مشكل إن أريد به الأولويّه المستنده إلى ثبوت الولاية، إذ العبد لا يرث له، فلا ولاية له، و إن أريد بأولويّته أفضلية تقديم الولي له فهو صحيح، إلا أنّه خلاف المتبادر من كلامهم، و الظاهر أن مرادهم الأوّل، بدليل أنّهم في ترجيح الهاشمي اشترطوا تقديم الولي له، لكن يتعيّن إرادته المعنى الثاني ليصح الكلام، و لا يمتنع تنزيل العبارة عليه، باعتبار ما فسرنا به ضمير (و لو تعدّدوا).

قوله: (و لا يجوز لجامع الشرائط التقدّم بغير إذن الولي المكلف و إن لم يستجمعها).

أى: لا يجوز ذلك و إن لم يستجمع الولي الشرائط، لاختصاص حق التقدّم بالولي، و التقييد بالمكلف ليخرج غيره، فإنه إذا لم يكن الولي مكلفا لكونه صغيرا و نحو ذلك يسقط اعتبار إذنه، و ربّما أشعرت العبارة بعدم اعتبار إذن من في طبقه أخرى بعدى (١) ممن له استحقاق الولاية و الإرث، و قد سبق الكلام على ذلك.

قوله: (و إمام الأصل أولى من كل أحد، فلا يحتاج إلى إذن الولي).

لقول الصادق عليه السّلام: «إذا حضر الإمام الجنازه، فهو أحقّ الناس بالصّلاه عليها» (٢)، و قال الشّرخ في المبسوط يحتاج (٣) لخبر السكوني (٤)، و في الدّلاله و السّند ضعف.

ص: ٤١٢

١-١) هكذا وردت في النسخ الخطيه، و لعل الصحيح: بعد من، أو: بعدها ممن.

٢-٢) الكافي ٣: ١٧٧ حديث ٤، [١] التهذيب ٣: ٢٠٦ حديث ٤٨٩.

٣-٣) المبسوط ١: ١٨٣. [٢]

٤-٤) التهذيب ٣: ٢٠٦ حديث ٤٩٠.

و ينبغي له تقديمه. و يقف العراه فى صف الامام و كذا النساء خلف المرأه، و غيرهم يتأخر عن الإمام فى صف و ان اتحد، قوله: (و ينبغي له تقديمه).

أى: يستحبّ، ذكره جمع من الأصحاب (١)، و قال المفيد: يجب (٢)، قال فى الذكري: و لم أقف على مستنده (٣)، و ربّما احتجّ للاستحباب بقوله صلّى الله عليه و آله: «قدّموا قريشا و لا تقدموها» (٤) و طعن فيه فى الذكري بأنه غير مستثبت فى روايتنا (٥)، و بأنه أعم من المدعى، و ربّما احتج بان فيه إكراما لرسول الله صلّى الله عليه و آله نظرا إلى رعايه قربه. و لا يخفى أنه ليس لنائب الولى الاستنابه بدون الإذن، لعدم جواز تجاوز المأذون.

و لو اجتمع جنازات فتشاح أولياؤهم، قدّم أولاهم بالإمامه فى المكتوبه للعموم، و يحتمل تقديم ولى من سبق ميته، لأنه استحقّ الإمامه فيبقى، و لو أراد كلّ أفراد ميته بصلاه جماعه جاز.

قوله: (و يقف العراه فى صف الامام، و كذا النساء خلف المرأه و غيرهم يتأخر عن الإمام فى صف و ان اتحد).

أمّا وقوف العراه فى صف الامام فقد علل بالمحافظه على أن لا تبدو عورته لهم، قاله الشيخ (٦) و الأصحاب (٧)، مع أنهم صرّحوا بأن العراه يجلسون فى اليوميه، و كأنه بناء على أن الستر ليس شرطا فى صلاه الجنازه كما صرّح به المصنّف لأنها دعاء، أو الفرق بالاحتياج إلى الركوع و السجود هناك بخلافه هنا، و فيه ضعف لوجوب الإيماء لهما.

ص: ٤١٣

١- ١) منهم: أبو الصلاح فى الكافى فى الفقه: ١٥٦، و الشيخ فى المبسوط ١: ١٨٣ و ابن سعيد فى الجامع للشرائع: ١٢٠، و الشهيد فى البيان: ٢٨.

٢- ٢) المقنعه: ٣٨.

٣- ٣) الذكري: ٥٧. [١]

٤- ٤) الجامع الصغير للسيوطى ٢: ٢٥٣ حديث ٦١٠٨.

٥- ٥) الذكري: ٥٧. [٢]

٦- ٦) النهايه: ١٤٧ و ليس فيها التعليل.

٧- ٧) منهم: ابن حمزه فى الوسيله: ١١٠، و ابن إدريس فى السرائر: ٦٣، و الشهيد فى البيان: ٢٨.

و تقف النساء خلف الرجال، و تنفرد الحائض بصف خارج.

المطلب الثالث: في مقدماتها

المطلب الثالث: في مقدماتها يستحب إعلام المؤمنين بموت المؤمن ليتوفروا على تشييعه، و أما وقوف المرأة وسط النساء فلخبر زراره عن الباقر عليه السلام (١) و أما تأخر المأموم الواحد عن الامام هنا فلخبر اليسع عن الصادق عليه السلام (٢).

قوله: (و تقف النساء خلف الرجال، و تنفرد الحائض بصف خارج).

أما الحكم الأول فلأن موقف النساء في الجماعة خلف الرجال، و أما الثاني فلما رواه محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام في الحائض تصلّى على جنازه؟ قال:

«نعم، و لا تقف معهم، و تقف منفردة» (٣) و الظاهر أنّها تنفرد مع النساء أيضا كما صرح به جماعه (٤) لأن ظاهر الخبر أنّ انفرادها لكونها حائضا، فإنّها تنفرد عن الرجال مطلقا. و النفساء كالحائض على الأقرب لمساواتها لها في جميع الأحكام، إلا ما استثني.

قوله: (يستحب إعلام المؤمنين بموت المؤمن ليتوفروا على تشييعه).

روى عن النبي صلى الله عليه و آله أنّه قال: «لا يموت منكم أحد إلا آذتموني» (٥)، و عن الصادق عليه السلام: «ينبغي لأولياء الميت منكم أن يؤذنوا إخوان الميت، يشهدون جنازته، و يصلّون عليه، و يستغفرون له، فيكتب لهم الأجر، و للميت الاستغفار، و يكتسب هو الأجر فيهم و فيما اكتسب له من الاستغفار» (٦).

و هذا الاعلام كيف اتفق لا كلام في استحبابه، أما الكلام في النداء، قال

ص: ٤١٤

١- (١) التهذيب ٣: ٢٠٦، حديث ٤٨٨، الاستبصار ١: ٤٢٧، حديث ١٦٤٨.

٢- (٢) الكافي ٣: ١٧٦، حديث ١، [١] الفقيه ١: ١٠٣، حديث ٤٧٧. [٢]

٣- (٣) الكافي ٣: ١٧٩، حديث ٤، الفقيه ١: ١٠٧، حديث ٤٩٦، التهذيب ٣: ٢٠٤، حديث ٤٧٩ مع اختلاف يسير في الجميع.

٤- (٤) منهم: الشيخ في المبسوط ١: ١٨٤، و ابن إدريس في السرائر: ٨١.

٥- (٥) مسند أحمد ٤: ٣٨٨.

٦- (٦) الكافي ٣: ١٦٦، حديث ١، [٣] التهذيب ١: ٤٥٢، حديث ١٤٧٠.

و مشى المشيع خلف الجنازه أو الى أحد جانبيها، و تربيعها، و البدأه بمقدم السرير الأيمن، ثم يدور من ورائها إلى الشيخ في الخلاف: لا أعرف فيه نصًا (١)، و في المعتبر (٢) و التذكرة (٣) لا بأس به، و هو الوجه لما فيه من الفوائد، و انتفاء المنع الشرعي.

قوله: (و مشى المشيع خلف الجنازه أو إلى أحد جانبيها).

روى إسحاق بن عمّار، عن الصّادق عليه السّلام: «أول ما يتحف به في قبره أن يغفر لمن شيع جنازته» (٤)، و عن الباقر عليه السّلام: «من مشى مع جنازه حتّى يصلّى عليها، ثم رجع كان له قيراط، فإذا مشى معها حتّى تدفن فله قيراطان، و القيراط: مثل جبل (٥) أحد».

قال في القاموس الجنازه بالكسر: الميّت، و بالفتح: السّيرير أو عكسه، أو بالكسر السّيرير مع الميّت (٦)، و في الصّحاح: الجنازه واحده الجنائز، و العامه تقول الجنازه بالفتح، و المعنى الميّت على السّيرير، فإذا لم يكن عليه ميّت فهو سرير و نعش (٧).

و يستحبّ أن يكون مشى المشيع خلف الجنازه، أو الى أحد جانبيها لا أمامها، بإجماع علمائنا، روى العامّه عن علي عليه السّلام أنّه سمع رسول الله صلّى الله عليه و آله يقول: «ان فضل الماشي خلفها على الماشي أمامها كفضل المكتوبه على التطوع» (٨).

قوله: (و تربيعها و البدأه بمقدم السرير الأيمن، ثم يدور من ورائها إلى الأيسر).

ص: ٤١٥

١- ١) الخلاف ١: ١٧١ مسألة ٩٦ كتاب الجنائز.

٢- ٢) المعتبر ١: ٢٦٢. [١]

٣- ٣) التذكرة ٣: ٣٨. ١.

٤- ٤) الفقيه ١: ٩٩ حديث ٤٦٠ و فيه: (المؤمن في قبره.)، الكافي ٣: ١٧٣ [٢] حديث، التهذيب ١: ٤٥٥ حديث ١٤٨٢ و ليس فيهما (في قبره أن).

٥- ٥) زياده من «ح» و هي مطابقه لما في الكافي ٣: ١٧٣ حديث ٥، [٣] التهذيب ١: ٤٥٥ حديث ١٤٨٥، و في الفقيه ١: ٩٩ حديث ٤٥٥ من دونها.

٦- ٦) القاموس ٢: ١٧٠ [٤] ماده (جنز).

٧- ٧) الصّحاح ٣: ٨٧٠ [٥] ماده (جنز).

٨- ٨) دعائم الإسلام ١: ٢٣٤. [٦]

الأيسر، و قول المشاهد للجنّازة: الحمد لله الذى لم يجعلنى من السواد المخترم التّربيع: حمل الجنّازة من جوانبها الأربعة بأربعة رجال، و هو أولى من الحمل بين العمودين عند جميع علمائنا، عن الباقر عليه السّلام: «السّينه أن يحمل السّرير من جوانبه الأربعة، و ما كان بعد ذلك من حمل فهو تطوّع» (١).

و أفضله التّناوب ليشترك الجميع فى الأجر، و لقول الصّادق عليه السّلام لإسحاق بن عمّار: «إذا حملت جوانب سرير الميّت خرجت من الذّنوب كما ولدتك أمك» (٢) و أفضله أن يكون على الهيئه الّتى ذكرها المصنّف، و هى البدء بمقدم السّرير الأيمن عند رأس الميّت، ثمّ يحمل من عند رجله، ثمّ يدور من ورائها إلى الأيسر من عند رجله، ثمّ من عند رأسه دور الرّحى، رواه العلاء عن الصّادق عليه السّلام (٣)، و الفضل بن يونس عن الكاظم عليه السّلام (٤).

و قال الشّيخ فى الخلاف: يبدأ بيسره الجنّازة، و يأخذها بيمينه، و يتركها على عاتقه و يمشى إلى رجليها، و يدور دور الرّحى، إلى أن يرجع إلى يمينه الجنّازة فيأخذ ميامن الجنّازة بمياسره، و استدللّ على ذلك بإجماع الفرقه (٥)، مع أنّه قال فى النّهايه (٦) و المبسوط بالأوّل (٧)، و هو الأصحّ.

قوله: (و قول المشاهد للجنّازة: الحمد لله الذى لم يجعلنى من السّواد المخترم).

روى قول ذلك عن على بن الحسين عليه السّلام (٨)، و عن الباقر عليه السّلام (٩)، و السّواد: الشّخص، و من النّاس عامّتهم، كذا قال فى القاموس (١٠).

ص: ٤١٦

١- ١) الكافي ٣: ١٦٨ حديث ٢، [١] التهذيب ١: ٤٥٣ حديث ١٤٧٦.

٢- ٢) الفقيه ١: ١٠٠ حديث ٤٦٣.

٣- ٣) الكافي ٣: ١٦٩ حديث ٤، [٢] التهذيب ١: ٤٥٣ حديث ١٤٧٤، الاستبصار ١: ٢١٦ حديث ٧٦٣.

٤- ٤) الكافي ٣: ١٦٨ حديث ٣، [٣] التهذيب ١: ٤٥٢ حديث ١٤٧٣ و فيه عن المفضل.

٥- ٥) الخلاف ١: ١٦٨ مسأله ٦٦ كتاب الجنائز.

٦- ٦) النّهايه: ٣٧. [٤]

٧- ٧) المبسوط ١: ١٨٣. [٥]

٨- ٨) الكافي ٣: ١٦٧ حديث ١، [٦] التهذيب ١: ٤٥٢ حديث ١٤٧٢.

٩- ٩) الكافي ٣: ١٦٧ حديث ٢.

١٠- ١٠) القاموس ١: ٣٠٤ (سود).

و طهاره المصلّى.

و يجوز التيمم مع الماء، و يجوز الحمل على كلّ منهما على إرادته الجنس في الأوّل، و المخترم-بالخاء المعجمه و الراء-
الهالك، و المعنى: الحمد لله الذى لم يجعلنى من الهالكين.

و لا تنافى بين هذا و بين حبّ لقاء الله، لأن المراد بذلك حال الاحتضار، لما ورد عن النبى صلّى الله عليه و آله أنّه قال: «من أحبّ لقاء الله أحبّ الله لقاءه، و من كره لقاء الله كره الله لقاءه» فقليل له صلّى الله عليه و آله: إنا لنكره الموت، فقال: «ليس ذلك، و لكن المؤمن إذا حضره الموت بشر برضوان الله و كرامته، فليس شىء أحبّ إليه ممّا أمامه، فأحب لقاء الله و أحبّ الله لقاءه، و إن الكافر إذا حضر بشر بعذاب الله، فليس شىء أكره إليه ممّا أمامه كره لقاء الله، فكره الله لقاءه» (١)، و بقيه عمر المؤمن نفسه لا تمن لها، كما فى بعض الأخبار.

و يمكن أن يقال: حب لقاء الله لا تنافيه كراهه الموت بوجه، لأن حبّ لقاءه سبحانه يقتضى كمال الاستعداد له، و إنّما يكون ذلك بالبقاء فى دار التكليف، و أيضا فإنّ حب لقاءه سبحانه لا تنافيه كراهه ما أمامه من الشدائد و الأهوال، فحمد الله على البقاء من جهه أنّه متضمّن للخلاص من تلك الشدائد.

قوله: (و طهاره المصلّى و يجوز التيمم مع الماء).

لا تشترط طهاره المصلّى من الحدث إجماعا، فيصح من الجنب و الحائض، و الطهاره أفضل قطعاً، و يجوز التيمم مع وجود الماء على أصح القولين (٢)، و ان لم يخف الفوات، لروايه ضعيفه تعضدها الشهره (٣)، و يستحب لكل من الجنب و الحائض كغيرهما، و الظاهر أنّه لا بدليه فى هذا التيمم لشرعيته مع إمكان المائيه.

و هل تشترط الطهاره من الخبث؟ تردد فيه فى الذكرى قال: و لم أقف فى هذا

ص: ٤١٧

١- ١) صحيح البخارى ١: ١٣٢، صحيح مسلم ٤: ٢٠٦٥، حديث ٢٦٨٤، سنن ابن ماجه ٢: ١٤٢٥، حديث ٤٢٦٤، سنن النسائى ٤: ٩، مسند أحمد ٢: ٤٢٠ [١] ورد فيه صدر الحديث.

٢- ٢) قال بالجواز مطلقا المفيد فى المقنعه: ٣٨، و الشيخ فى الخلاف ١: ١٦٩ مسألة ٨٠ كتاب الجنائز، و المحقق فى الشرائع ١: ٥٠، و قيد الشيخ الجواز بخوف الفوت كما فى التهذيب ٣: ٢٠٣.

٣- ٣) الكافى ٣: ١٧٨، حديث ٥، الفقيه ١: ١٠٧، ذيل حديث ٤٩٥، التهذيب ٣: ٢٠٣، حديث ٤٧٧.

و يجب تقديم الغسل و التكفين على الصلاة، فان لم يكن له كفن طرح فى القبر ثم صلّى عليه بعد تغسيله و ستر عورته و دفنه، ثم يقف الإمام وراء الجنازه مستقبل القبلة، على نص و لا فتوى (١).

قلت: تجوز الصلاه للحائض من غير تقييد، مع عدم انفكاكها عن دم الحيض غالباً، يقتضى عدم الاشتراط، و تعليل الصادق عليه السلام بذلك بأنه لا ركوع فيها و لا سجود يدلّ عليه (٢) و لعلّ عدم الاشتراط أظهر.

قوله: (و يجب تقديم الغسل و التكفين على الصلاه).

لا يخفى أنّ هذا حيث تجب الثلاثه، و لو أخل بالترتيب عامداً أعاد ما يحصل معه قطعاً، و ناسياً فيه تردد، و جاهل بالحكم عامداً.

قوله: (فان لم يكن له كفن طرح فى القبر، ثم صلّى عليه بعد تغسيله و ستر عورته، و دفن).

هذا إذا لم يكن ستره بنحو ثوب و الصلاه عليه خارجاً، فإن أمكن وجب مقدماً على الدفن، و لا يرد ما قيل: من أنّ قوله: (و دفن) لا فائده فيه، لأن فائدته الإيذان بوجود تقديم ذلك على الدفن أيضاً، لما رواه عمّار عن الصادق عليه السلام فى ميت وجدته قوم عريانا لفظه البحر و ليس معهم فضل ثوب يكفونونه به قال: «يحفر له، و يوضع فى لحده، و تستر عورته باللبن و الحجر، ثم يصلّى عليه، ثم يدفن» (٣) و مقتضى إطلاق الأمر بالستر وجوبه، و إن لم يكن ثم ناظر، و تباعد المصلّى بحيث لا يرى.

قوله: (ثم يقف الامام وراء الجنازه).

لا ريب أنّه لا يصحّ أن يقف قدام الجنازه، و لا أن يجعلها عن أحد جانبيه، بل قدامه، تأسيساً بالنبي صلّى الله عليه و آله، و الأئمه عليهم السلام، لكن هل يشترط أن يكون محاذياً لها بحيث يكون قدام موقفه، حتّى لو وقف وراءها باعتبار السمّ، و لم

ص: ٤١٨

١- (١) الذكري: ٦١. [١]

٢- (٢) الكافي ٣: ١٧٩ حديث ٥، التهذيب ٣: ٢٠٤ حديث ٤٨٠.

٣- (٣) الكافي ٣: ٢١٤ حديث ٤، [٢] الفقيه ١: ١٠٤ حديث ٤٨٢، التهذيب ٣: ٣٢٧ حديث ١٠٢٢.

و رأس الميت على يمينه، غير متباعد عنها كثيرا وجوبا في الجميع. و يستحب وقوفه عند وسط الرجل و صدر المرأة، يكن محاذيا لها، و لا لشيء منها لم يصح؟ لا أعلم الآن تصريحاً لأحد من معتبري المتقدمين بنفي و لا إثبات، و إن صرح بالاشتراط بعض المتأخرين (١)، فإن قلنا به، فاشتراطه بالنسبة إلى غير المأموم، لأن جانبي الصف يخرجان عن المحاذاه.

قوله: (و رأس الميت عن يمينه).

و يجب مع ذلك أن يكون مستلقيا، بحيث لو اضطجع على يمينه لكان بإزاء القبلة للتأسي، و لأمر الصادق عليه السلام بإعادة الصلاة على من بان مقلوبا بعد الفراغ منها رجلاه إلى موضع رأسه، ما لم يدفن (٢).

قوله: (غير متباعد عنها كثيرا وجوبا في الجميع).

لا تحديد لهذا التباعد سوى ما يقتضيه العرف، و في الذكرى لا يجوز التباعد بمائتي ذراع (٣)، و الحق أن المرجع ما قلناه. و كذا القول في الارتفاع و الانخفاض.

و يستحب أن يكون بين الامام و الجنازة شيء يسير، ذكره الأصحاب (٤).

قوله: (و يستحب وقوفه عند وسط الرجل، و صدر المرأة).

لقول الصادق عليه السلام: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: من صلى على امرأه فلا يقم في وسطها، و يكون ممّا يلي صدرها، و إذا صلى على الرجل فليقم في وسطه» (٥)، و لأنه أبعد عن محارمها. و قال الشيخ في الخلاف: السّنة أن يقف عند رأس الرجل و صدر المرأة (٦)، و المشهور الأول. و لا يبعد أن يقال: إن الخنثى كالمراه تباعدا عن موضع الشّهوه.

ص: ٤١٩

١- ١) منهم: المحقق في الشرائع ١: ١٠٦، و العلامة في التحرير ١: ١٩، و [١] الشهيد في البيان: ٣٠.

٢- ٢) الكافي ٣: ١٧٤ حديث ٢، [٢] التهذيب ٣: ٣٢٢ حديث ١٠٠٤.

٣- ٣) الذكرى: ٦١. [٣]

٤- ٤) منهم: الشيخ في المبسوط ١: ١٨٤، و [٤] ابن البراج في المهذب ١: ١٣٠، و ابن إدريس في السرائر: ٨١.

٥- ٥) الكافي ٣: ١٧٦ حديث ١، [٥] التهذيب ٣: ١٩٠ حديث ٤٣٣.

٦- ٦) الخلاف ١: ١٧١ مسألة ٩٧ كتاب الجنائز.

و جعل الرجل مما يلي الامام ان اتفقا، يحاذى بصدرها وسطه، فان كان عبدا و سَط بينهما، فان جامعهم خنثى آخرت عن المرأة، فإن كان معهم صبي له أقل من ست آخر الى ما يلي القبلة و إلا جعل بعد الرجل، قوله: (يحاذى بصدرها وسطه).

ليقف الامام موقف الفضيله من كل منهما.

قوله: (فان كان عبدا و سَط بينهما).

مرجع الضمير الذي في (كان) المعدود اسما لها ليكون (عبدا) هو الخبر، لا يخلو من خفاء و تكلف، تقديره: فان كان الحاضر معهما عبدا إلى آخره، و لو رفعه على أن كان تامه، أو محذوفه الخبر لكان أولى.

قوله: (فان جامعهم خنثى آخرت عن المرأة).

هذا لا يستقيم، بل يستحب تقديمها على المرأة، و به صرح المصنف في التذكرة (1) و غيرها (2)، و يمكن حمل التأخير هنا على التأخير إلى جهه الامام، و هو بعيد.

قوله: (فان كان معهم صبي له أقل من ست آخر الى ما يلي القبلة).

هذا هو الأشهر، لأن الصيلاه عليه مستحبه، و مراعاة الواجب أولى، و أطلق ابنا بابويه تقديم الصبي إلى الامام (3)، و تشهد له روايه عمار بن ياسر (4)، و مرسله ابن بكير (5) و أطلق في النهايه تأخيره (6)، و الفتوى على الأول.

قوله: (و إلا جعل بعد الرجل).

معناه و إن لم يكن له أقل من ست، بأن كان له أكثر جعل بعد الرجل و قبل المرأة.

ص: ٤٢٠

١- ١) التذكرة ٥٠: ١.

٢- ٢) المنتهى ٤٥٧: ١.

٣- ٣) ذكره السيد العاملي في مفتاح الكرامه ٤٧٥: ١. [١]

٤- ٤) سنن ابى داود ٢٠٨: ٣ حديث ٣١٩٣ (وفيه: عن عمار مولى الحرث بن نوفل)، سنن النسائي ٧١: ٤ (وفيه: عن عمار).

٥- ٥) الكافي ١٧٥: ٣ حديث ٥، التهذيب ٣٢٣: ٣ حديث ١٠٠٧، الاستبصار ٤٧٢: ١ حديث ١٨٢٤.

٦- ٦) النهايه: ١٤٤.

و الصّلاه فى المواضع المعتاده، و تجوز فى المساجد.

المطلب الرابع: فى كيفيتها

المطلب الرابع: فى كيفيتها و يجب فيها القيام، قوله: (و الصّلاه فى المواضع المعتاده و تجوز فى المساجد).

استحبّ الأصحاب إيقاع صلاه الجنازه فى المواضع المعتاده لذلك، إمّا تبركا بها لكثرتها من صلّى فيها، و إمّا لأن السامع بموته يقصدها للصلّاه عليه، و يكره إيقاعها فى المساجد إلا- بمكّه، خوفا من تلطخ المسجد بانفجاره، و لما رواه أبو بكر بن عيسى العلوى، عن الكاظم عليه السّلام أنّه منعه من ذلك، حيث أخرجه من المسجد ثم قال: «يا أبا بكر ان الجنائز لا يصلّى عليها فى المسجد» (١) و ليس للتّحريم، لإذن الصّادق عليه السّلام فى الصّلاه على الميت فى المسجد (٢)، فيحمل على الكراهية جمعا بينها.

أمّا مسجد مكّه فاستثناه الشّيخ رحمه الله (٣) و الأصحاب (٤)، قال فى الذّكرى: و لعلّه لكونها مسجدا بأسرها، كما فى حق المعتكف و صلاه العيد (٥)، و فيه نظر، لأن خوف التلّطخ، و تحريم إيصال النّجاسه قائم فى مسجدها دون ما سواه منها، بخلاف حكم المعتكف و العيد، و إطلاق قول المصنّف: (و يجوز فى المساجد)، و إن لم يناف الكراهه فإنّه لا يدلّ عليها، و مع ذلك فلا بدّ من استثناء مسجد مكّه منه.

قوله: (و يجب فيها القيام).

مع قدره، و كذا يجب الاستقرار، فلا تجوز الصّلاه قاعدا، و لا راكبا اختيارا، بإجماعنا، تأسيا بالنّبي صلّى الله عليه و آله، و الأئمه عليهم السّلام، و لعدم تيقن البراءه بدونها، و الناسى كالعائد على الأقرب، لقضيه الاشرط، و مع العجز يسقط كاليوميّه، لكن هل يسقط بصلاه العاجز الفرض عن غيره ممن يقدر على القيام؟.

ص: ٤٢١

١- ١) الكافى ٣: ١٨٢ حديث ١، [١] التهذيب ٣: ٣٢٦ حديث ١٠١٦، الاستبصار ١: ٤٧٣ حديث ١٨٣١.

٢- ٢) الفقيه ١: ١٠٢ حديث ٤٧٣، التهذيب ٣: ٣٢٥ حديث ١٠١٣-١٠١٥، الاستبصار ١: ٤٧٣ حديث ١٨٢٩-١٨٣٠.

٣- ٣) الخلاف ١: ١٦٨ مسألة ٧٣ من كتاب الجنائز.

٤- ٤) منهم: المحقق فى المعتبر ٢: ٣٥٦، و العلامه فى المنتهى ١: ٤٥٨، و الشهيد فى الدروس: ١٢.

٥- ٥) الذّكرى: ٦٢. [٢]

والتَّيِّه، والتكبير خمسا، الظَّاهر لا، لأن النَّاقص لا يسقط الكامل، ولأصاله بقائه في العهده، وكذا نقول في العارى، بالإضافة إلى من يقدر على الساتر إن قلنا باشتراط الستر، وهو الأحوط إلحاقا لها بغيرها من الصَّيِّمات، ومن لا يحسن العرييه مع من يحسنها و غير ذلك. وكذا الصَّبي لا يسقط بصلاته فرض المكلفين لعدم التَّكليف، لأن فعله تمريني لا يوصف بالصَّحَّه و الفساد على الأصحَّ. وكذا القول في الغسل و غيره من فروض الكفايات التي من شرطها التَّيِّه.

قوله: (والتَّيِّه).

و يعتبر فيها قصد الصَّيِّلاه لوجوبها أو ندبها تقربا الى الله تعالى لأنها عباده، ولا يجب فيها التعرُّض إلى الأداء و القضاء، لعدم مقتضاهما، ولا- تعيين الميِّت، لكن يجب القصد الى معيَّن، و يكفي قصد منوى الامام على ما صرَّح به في الذَّكرى (١) فلو تبرَّع بالتَّعيين فلم يطابق ففي الذَّكرى: الأقرب البطلان، لخلو الواقع عن نيه.

و ينبغي أن يقيد بما إذا لم يشر إلى الموجود بأن قصد الصَّيِّلاه على فلان لا على هذا فلان. ولا بدَّ في المأموم من نيه الاقتداء كجماعه اليوميه و غيرها، و يجب استدامه التَّيِّه حكما الى آخرها.

قوله: (والتكبير خمسا).

ياجماعنا، إحداها تكبيره الإ-حرام و يتَّبه على ركنيتها ما رواه الصدوق من ان العله في ذلك، أن الله تعالى فرض على الناس خمس صلوات، فجعل للميِّت من كلَّ صلاه تكبيره (٢) و في اخرى: إن الله تعالى فرض على الناس خمس فرائض الصلاه، و الزَّكاه، و الصَّوم، و الحج، و الولاية، فجعل للميِّت من كل فريضه تكبيره، و إنَّما يكبر العامه أربعا لأنهم تركوا الولاية (٣)، و على هذا فهل يطرد بطلان الصلاه بزياده شيء منها و نقصانه على وجه لا يمكن تداركه بأن يتخلل فعل كثير

ص: ٤٢٢

١- ١) الذَّكرى: ٥٨. [١]

٢- ٢) علل الشرائع: ٣٠٢ باب ٢٤٤ حديث ١، ٢. [٢]

٣- ٣) علل الشرائع: ٣٠٣ باب ٢٤٥ حديث ١. [٣]

و الدعاء بينها، و زمان طويل؟.

لا أستبعد ذلك لعدم صدق الامتثال، و مال في الذكري إلى عدم البطلان بزيادة التكبير سهوا، ثم احتمال البطلان معللا بزيادة الركن، و قال بعد ذلك: لو زاد في التكبير متعمدا لم تبطل، لأنه خرج بالخامسة من الصلوة، فكانت زياده خارجه من الصلوة، و لو قلنا باستحباب التسليم فكذلك، لأنه لا يعد جزءا منها (١).

و يشكل كلامه بما لو كبر عند بعض الأدعية تكبيرتين، فإن كون الزيادة خارجه من الصلوة هنا غير واضح، أما الأذكار فلا قطعا، فتكون الأركان في هذه الصلوة سبعة إن لم نقل بأن التيه شرط.

و هل يجب ترك منافيات ذات الركوع-عدا الحدث و الخبث-من الاستدبار، و الفعل الكثير و غيرهما فتبطل بما تبطل به؟ الظاهر نعم، و ينه على ذلك اشتراط الاستقبال، و قوله عليه السلام: «صلّوا كما رأيتموني أصلي» (٢)، و عدم تيقن الخروج عن العهده بدونه.

قوله: (و الدعاء بينها).

لم يوجه المحقق في الشرائع (٣)، و الأصح وجوبه لأنه المقصود من صلاه الجنازه، و للتأسي، و لقول الصادق عليه السلام: «إنما هو تكبير، و تسبيح، و تمجيد، و تهليل» (٤) و غيره من الاخبار (٥)، و حكى في الذكري ان الأصحاب بأجمعهم ذكروا ذلك في كيفية الصلوة، و لم يصرح أحد منهم بنذب الأذكار (٦).

و الأصح أنه لا- يتعين لفظ مخصوص، بل المعاني التي اشتركت فيها الروايات باعتبار كل تكبيره بأي عباره كانت، فإن اختلاف الأخبار في الأذكار دليل على

ص: ٤٢٣

١- ١) الذكري: ٦٤. [١]

٢- ٢) صحيح البخاري ١: ١٦٢.

٣- ٣) الشرائع ١: ١٠٦.

٤- ٤) الكافي ٣: ١٧٨ حديث ١، [٢] الفقيه ١: ١٠٧ حديث ١، التهذيب ٣: ٢٠٣ حديث ٤٧٥ و في الجميع: (تحديد).

٥- ٥) علل الشرائع: ٢٦٩، عيون أخبار الرضا ٢: ١١٥.

٦- ٦) الذكري: ٥٩. [٣]

بأن يتشهد الشهادتين عقيب الأولى، ثم يصلّى على النبي و آله عليهم السلام فى الثانيه، و يدعو للمؤمنين عقيب الثالثه، ثم يترحم على الميت فى الرابعه ان كان مؤمنا، و لعنه ان كان منافقا، ذلك، و هو مختار التذكره (١) و الذكري (٢)، و الظاهر أن الألفاظ التى اشتركت فى تعيينها الروايات، مثل لفظ الشهاده و الصلاه فى الشهادتين، و الصلاه على النبي و آله عليهم السلام متعينه.

قوله: (بأن يتشهد الشهادتين عقيب الأولى، ثم يصلّى على النبي و آله عليهم السلام فى الثانيه، و يدعو للمؤمنين عقيب الثالثه، ثم يترحم على الميت.).

هذا هو المشهور بين الأصحاب (٣)، و نقل فيه الشيخ الإجماع (٤)، و اشتهر فى الأخبار (٥) جمع الأذعية الأربعة عقيب كل تكبيره، و حكاها فى الذكري عن ابن أبى عقيل و الجعفى (٦)، قال المصنّف فى المختلف: كلاهما جائز (٧). و فى بعض الروايات الدعاء عقيب الخامسه (٨). و لو كان الميت أنثى قال: (اللهم أمتك). إلى آخر الدعاء، ملحقا علامه التأنيث، و يتخير فى الخشى. قوله: (و لعنه إن كان منافقا).

المراد بالمنافق هنا: الناصب على ما تشهد به بعض العبارات (٩) و الروايات (١٠)، و فى بعض الروايات ما يدل على أن المنافق الحقيقى الذى يبطن الكفر

ص: ٤٢٤

١-١) التذكره ١:٥٠. [١]

٢-٢) الذكري: ٥٩. [٢]

٣-٣) منهم: المحقق فى المعتبر ٢:٣٤٩، و [٣] العلامه فى المختلف: ١١٩.

٤-٤) الخلاف ١:١٦٩ مسألة ٧٨ كتاب الجنائز.

٥-٥) الكافي ١:١٨٢، ٣:١٨٢، حديث ٣، ١، ٤، التهذيب ٣:١٩١، حديث ٣:٤٣٦.

٦-٦) الذكري: ٥٩. [٤]

٧-٧) المختلف: ١١٩.

٨-٨) فقه الرضا: ١٩.

٩-٩) المفيد فى المقنعه: ٣٨، و الشيخ فى النهايه: ١٤٥ و الشهيد فى الذكري: ٦٠.

١٠-١٠) الكافي ٣:١٨٨، حديث ٧، ٦، ٤، ٣، ٢، الفقيه ١:١٠٥، حديث ٤٩١، ٤٩٠، التهذيب ٣:١٩٦، حديث ٣:٤٥٣.

و دعا بدعاء المستضعفين ان كان منهم، و سأل الله أن يحشره مع من يتولاه إن جهله، و يظهر الإسلام كذلك، لأن النبي صلى الله عليه و آله صلى على عبد الله بن أبي فلعه (١). و ينبغي أن لا يكون الدعاء على هذا القسم واجبا، لأن التكبير عليه أربع، فبالرابعة تنتهى الصلاة.

قوله: (و دعا بدعاء المستضعفين إن كان منهم).

حدّ ابن إدريس المستضعف فى باب الأسآر بمن لا- يعرف اختلاف الناس فى المذاهب، و لا يبغض أهل الحق على اعتقادهم (٢)، و عرّفه فى الذكرى بأنه الذى لا يعرف الحق، و لا يعاند فيه، و لا يوالى أحدا بعينه (٣)، و حكى عن الغريه أنه الذى يعرف بالولاء و يتوقف عن البراءة (٤)، و التفسيرات متقاربه، و إن كان تفسير ابن إدريس ألصق بالمقام، فإن العالم بالخلاف و الدلائل إذا كان متوقفا لا يقال له:

مستضعفا.

و ما يقال من أنّ المستضعف: هو الذى لا يعرف دلائل اعتقاد الحق و ان أعتقده، فليس بشىء، إذ لا خلاف بين الأصحاب فى أنّ من اعتقد معتقد الشيعه الإماميه مؤمن، يعلم ذلك من كلامهم فى الزكاه و النكاح و الكفّارات. و دعاء المستضعفين: (اللهم اغفر للذّين تابوا، و اتّبّعوا سبيلك) (٥) الى آخر الآيتين، أو الآيات.

قوله: (و يسأل الله أن يحشره مع من يتولاه إن جهله).

أى: إن جهل إيمانه و ضده، لروايه ثابت أبى المقدام، عن الباقر عليه السّلام أنه قال: «اللهم إنك خلقت هذه النفوس» (٦) إلى آخر الدعاء.

ص: ٤٢٥

١- ١) الكافي ٣: ١٨٨ حديث ١، [١] التهذيب ٣: ١٩٦ حديث ٤٥٢.

٢- ٢) السرائر: ١٣.

٣- ٣) الذكرى: ٥٩. [٢]

٤- ٤) حكاة الشهيد فى الذكرى: ٥٩. [٣]

٥- ٥) غافر ٧-٩. [٤]

٦- ٦) الكافي ٣: ١٨٨ حديث ٦، [٥] التهذيب ٣: ١٩٦ حديث ٤٥١.

و أن يجعله له و لأبويه فرطاً إن كان طفلاً. و تستحب الجماعة، و رفع يديه فى التكبيرات، قوله: (و أن يجعله له و لأبويه فرطاً إن كان طفلاً).

لما رواه زيد بن على، عن آباءه، عن على عليه السلام (١)، و فى الشرائع: يسأل الله أن يجعله مصلحاً لحال أبيه، شافعاً فيه (٢)، قال فى الصيحاء: الفرط - بالتحريك - العذى يتقدم الوارد فىهيهى لهم الأرسان، و الدلاء، و يمدد الحياض، و يستقى لهم، و هو فعل بمعنى فاعل، مثل تبع بمعنى تابع، و يقال: رجل فرط، و قوم فرط أيضاً، و فى الحديث: «أنا فرطكم على الحوض»، و منه قيل للطفل الميت: «اللهم اجعله لنا فرطاً» أى: أجزا يتقدمنا حتى نرد عليه (٣).

قوله: (و تستحب الجماعة).

و لا تجب عندنا، و تستحب كثره المصلين لرجاء مجاب الدعوه فيهم، و أربعون أفضل، لما روى من إجازة شفاعتهم و شهادتهم فى الميت (٤)، و المائة أكمل، و يستحب أن يكونوا ثلاثة صفوف و تسوية الصف كالمكتوبه، و أفضلها المؤخر بخلاف جماعه اليوميه لخبر السكوني، عن الصادق عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه و آله (٥).

قوله: (و رفع يديه فى التكبيرات).

أما رفع اليدين فى تكبيره الإحرام فموضع وفاق، و أما غيرها فقال فى الذكرى:

إن الأكثر على نفيه، و هو مروى من فعل على عليه السلام (٦)، (٧) و الظاهر الاستحباب فيها

ص: ٤٢٦

١- ١) التهذيب ٣: ١٩٥ حديث ٣٤٩.

٢- ٢) الشرائع ١: ١٠٧. [١]

٣- ٣) الصحاح ٣: ١١٤٩ [٢] ماده (فرط).

٤- ٤) الخصال ٢: ٥٣٨ حديث ٤.

٥- ٥) الكافي ٣: ١٧٣ حديث ٣، [٣] التهذيب ٣: ٣١٩.

٦- ٦) التهذيب ٣: ١٩٤ حديث ٤٤٤، ٤٤٣، الاستبصار ١: ٤٧٨ حديث ١٨٥٤، ١٨٥٣.

٧- ٧) الذكرى: ٦٣. [٤]

ووقوفه حتى ترفع الجنازه، و لا قراءه فيها أيضا لروايه عبد الرحمن العرزمي (1)، و عبد الله بن خالد (2)، فعل الصادق عليه السلام له، و روايه يونس أمر الرضا عليه السلام به (3)، فتحمل الأولى على التقية كما تشعر به روايه يونس، و الأقرب استحباب الجهر بها للإمام لسمع من خلفه، أما الدعاء فيستحب الأسرار به مطلقا لأنه أقرب الى الإجابة، و يكره الجهر بالتكبير للمأموم، و الظاهر أن المنفرد يتخير.

قوله: (و وقوفه حتى ترفع الجنازه).

ظاهر العبارة استحباب ذلك لكل مصل، و روايه حفص بن غياث عن الصادق عليه السلام، عن أبيه عليهم السلام: «أن علينا عليه السلام كان يفعل ذلك» (4) - لا تدل على اختصاص الاستحباب بالإمام كما ذهب إليه في الذكرى و حكاها عن ابن الجنيد (5) لثبوت التأسى.

قوله: (و لا قراءه فيها).

أى: لا واجبه و لا مندوبه، و هل تكره؟ ذهب الشيخ في الخلاف إلى الكراهه، و ادعى عليه الإجماع (6)، و يظهر من كلام الذكرى العدم (7)، و مذهب الشيخ أظهر تأسيا بالنبي صلى الله عليه و آله، و الأئمه عليهم السلام، و لو كانت مستحبه لما عرضوا عنها، و الجواز إنما هو مع الإتيان بواجب الدعاء. و فى المنتهى حمل بعض الأخبار بقراءه الفاتحه بعد التكبيره الأولى (8)، على أن أجزاءها من حيث تضمنها معنى الشهادتين (9)، و فيه بعد ظاهر. و كذا الاستعاذه فيها. و لا يستحب دعاء الاستفتاح.

ص: ٤٢٧

١- ١) التهذيب ٣: ١٩٤، حديث ٤٤٥، الاستبصار ١: ٤٧٨، حديث ١٨٥١.

٢- ٢) التهذيب ٣: ١٩٥، حديث ٤٤٧، الاستبصار ١: ٤٧٨، حديث ١٨٥٠.

٣- ٣) التهذيب ٣: ١٩٥، حديث ٤٤٦، الاستبصار ١: ٤٧٨، حديث ١٨٥٢.

٤- ٤) التهذيب ٣: ١٩٥، حديث ٤٤٨.

٥- ٥) الذكرى: ٦٤. [١]

٦- ٦) الخلاف ١: ١٦٩، مسألة ٧٧ كتاب الجنائز.

٧- ٧) الذكرى: ٦٠. [٢]

٨- ٨) التهذيب ٣: ١٩٣، ٣١٩، حديث ٤٤١، ٤٤٠ و ٩٨٨، الاستبصار: ١: ٤٧٧، حديث ١٨٤٤، ١٨٤٥.

٩- ٩) المنتهى ١: ٤٥٢. [٣]

و لا تسليم، و يكره تكرارها على الواحد. قوله: (و لا تسليم).

لا واجبا و لا مندوبا بإجماع الأصحاب، و قال فى الذكري: و ظاهرهم عدم مشروعيتها (١)، و أكثر الأخبار واردة بنفيه (٢)، و ربّما أشعرت بنفى الشرعيه، و الأخبار الواردة بثبوته ضعيفه (٣)، فلا تعارض هذه، و حملت على التقية لموافقته مذهب أهل الخلاف.

قوله: (و يكره تكرارها على الواحد).

قال الشيخ فى الخلاف: و يكره لمن صلّى على الجنازه أن يصلّى عليها ثانيا (٤)، و قال المصنّف فى التذكرة: إن خيف على الميت كرهت و إلاّ فلا (٥)، و فى باقى كلامه ما يدل على الكراهية مع منافاه التّعجيل، و ظاهر المختلف كراهه التكرار مطلقا كما هنا (٦).

و الأخبار مختلفه، ففى بعضها إطلاق منع التكرار (٧)، و فى بعضها الإذن (٨)، و هو مروى من فعل رسول الله صلّى الله عليه و آله، و أمير المؤمنين على عليه السلام فى مواضع مخصوصه، و ظاهر أنّه لا- عموم لها، و كلام أمير المؤمنين عليه السلام فى نهج البلاغه يدلّ على الاختصاص بإظهار الشرف و الكرامه (٩).

و الّذى ينبغى أن يجمع به بين الأخبار القول بكراهه التكرار من المصلّى الواحد مطلقا، إذ لا صراحه فى شىء منها بالإذن فى ذلك إلاّ ما روى من فعلهما

ص: ٤٢٨

١- (١) الذكري: ٦٠. [١]

٢- (٢) الكافي ٣: ١٨٥، حديث ٢، التهذيب ٣: ١٩٣، حديث ٣٣٧-٤٣٨، الاستبصار ١: ٤٧٧، حديث ١٨٤٦-١٨٤٨، تحف العقول: ٣١٢.

٣- (٣) التهذيب ٣: ١٩١، حديث ٤٣٥، الاستبصار ١: ٤٧٨، حديث ١٨٤٩.

٤- (٤) الخلاف ١: ١٧٠، مسأله ٨٣ كتاب الجنائز.

٥- (٥) التذكرة ١: ٥١. [٢]

٦- (٦) المختلف: ١٢٠.

٧- (٧) التهذيب ٣: ٣٢٤، ٣٣٢، حديث ١٠٤٠، ١٠١٠، الاستبصار ١: ٤٨٤، ٤٨٥، حديث ١٨٧٩، ١٨٧٨، قرب الاسناد: ٦٣.

٨- (٨) التهذيب ١: ٢٩٦، حديث ٣٣٤، ٨٦٩، حديث ١٠٤٥، إعلام الورى: ١٤٤، الاحتجاج: ٨٠. [٣]

٩- (٩) نهج البلاغه ٢: ٣٥ [٤] كتاب ٢٨.

المطلب الخامس: في الأحكام كل الأوقات صالحه لصلاه الجنازه و ان كانت أحد الخمسه إلا عند تضيق الحاضره. عليهما السلام، و لا عموم له كما علم. و لو تغاير المصلّى لم يكره إلا أن ينافى التعجيل.

و يتخير في المعاده بين نيه الوجوب اعتبارا بأصل الفعل، و التدب اعتبارا بسقوط الفرض.

قوله: (كل الأوقات صالحه لصلاه الجنازه و إن كانت أحد الخمسه).

لأنها ذات سبب، و للأخبار الواردة بعموم الاذن في فعلها في جميع الأوقات (1)، و المتبادر من الصّلاحيه عدم المنع منها، و المراد بالخمسه: الأوقات التي يكره ابتداء النوافل فيها، و فيه رد على بعض العامه المانع من فعلها حينئذ، لكن لا دلالة له على نفى الكراهيه لأن الصّلاحيه أعمّ من ذلك، و حينئذ فلا يحصل المطلوب من العبارة، أعني: نفى الكراهيه في هذه الأوقات، إلا أن يريد مجرد الرد على بعض العامه المانعين منها حينئذ.

و حملها على استواء الطرفين بعيد، و في العبارة فساد، فان ضمير (كانت) للأوقات و هو اسمها، و (أحد الخمسه) خبرها، و المفرد لا يخبر به عن الجمع كما لا يخفى.

قوله: (إلا عند تضيق الحاضره).

أى: فتقدم الحاضره لانتفاء الصّلاحيه حينئذ، و هو شامل لما إذا تضيقت الحاضره خاصّه، و ما إذا تضيقتا معا.

و قد اختلف كلام الأصحاب في الفرض الثاني، فاختر ابن إدريس تقديم

ص: ٤٢٩

١- (١) الكافي ٣: ١٨٠ حديث ١، ٢، التهذيب ٣: ٣٢٠ حديث ٩٩٤-١٠٠٠، الاستبصار ١: ٤٦٩ باب وقت الصلاه على الميت.

الحاضره مطلقا (١)، و قطع به المصنّف في المختلف (٢) و قال الشّيخ في المبسوط (٣) بتقديم الجنازه، و جعله في الذّكرى محتملا لضيق وقت الاختيار (٤)، فيكون من الأعذار المسوغه للوقت الثّاني -بناء على مذهبه- و للضيق مطلقا، و يكون تقديم الجنازه جاريا مجرى إنفاذ الغير من الهلاك و نحوه مع ضيق الوقت و عدم إمكان الإيماء، فعلى هذا لا يقطع لوقوع الخلاف في المسأله.

و خرّج -هو ما إذا أمكن دفن الميّت قبل الصّلاه عليه، ثم تؤدى الحاضره، ثم يصلّى على القبر- تقديم الحاضره، لأنّه إنّما يفوت به تقديم صلاه الجنازه على الدّفن، و هو جيّد لا غبار عليه.

لكن لو تضيق الوقت على وجه لا يمكن معه ذلك، بأن لا يسع إلا الدفن مجرّدا عن الصّلاه أو الحاضره، فوجب تقديم أحكام الجنازه لا بأس حينئذ، لأن حرمة المسلم ميّتا كحرمة حيّا، و فساده المقتضى للمثله و الإهانه لا قضاء له بخلاف الحاضره، و روايه هارون بن حمزه، عن الصادق عليه السّلام: «إذا دخل وقت المكتوبه فابدأ بها قبل الصّلاه على الميّت، إلّا أن يكون مبطونا، أو نفساء أو نحو ذلك» (٥)، كالصريحه في ذلك، و ليس في روايه على بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السّلام ما ينافيه (٦)، نعم لو أمكن الجمع بين الدّفن و الإيماء لليوميّه و تدارك الصّلاه على القبر لم يكن القول به بعيدا من الصواب.

و لو اتّسع الوقتان تخير عند المصنّف، و مال في الذّكرى الى استحباب تقديم الحاضره (٧)، و في روايه على بن جعفر ما يشهد له، و عبارته الكتاب خاليه من الدّلاله على شيء منهما لما عرفت من معنى الصّلاحيّه سابقا، و من هذا يعلم حكم باقي الصّلوات

ص: ٤٣٠

١-١) السرائر: ٨١.

٢-٢) المختلف: ١٢١.

٣-٣) المبسوط ١: ١٨٥.

٤-٤) الذكري: ٦٢. [١]

٥-٥) التهذيب ٣: ٣٢٠ حديث ٩٩٤.

٦-٦) التهذيب ٣: ٣٢٠ حديث ٩٩٦، قرب الاسناد: ٩٩. [٢]

٧-٧) الذكري: ٦٢. [٣]

و لو اتسع وقتها و خيف على الميت لو قدمت صلّى عليه أولا، و ليست الجماعه شرطا و لا العدد، بل لو صلّى الواحد أجزأ و إن كان امرأه.

و يشترط حضور الميت لا ظهوره، فلو دفن قبل الصلاه عليه صلّى عليه يوما و ليله على رأى، و لو قلع صلّى عليه مطلقا. مع الجنازه.

قوله: (فلو دفن قبل الصلاه صلّى عليه يوما و ليله على رأى).

لأصحابنا فى هذه المسأله أقوال:

الأول: التحديد بيوم و ليله لميت لم يصل عليه، أو مصلّ فاته الصلاه و إن صلّى عليه غيره، و هو ظاهر كلام الأكثر (١)، و ظاهر عباره المصنّف هنا أنّ ذلك لمن لم يصل عليه.

الثانى: التحديد بثلاثه أيام (٢).

الثالث: التحديد بتغير صورته، ذهب اليه ابن الجنيد (٣).

الرابع: لا تحديد، و خصّه فى المختلف بمن لم يصل عليه (٤)، أما غيره فلا يجوز، و فى البيان أطلق الحكم فيهما و نفى التحديد (٥)، و أكثر النصوص تشهد له، و ليس فيها ما يدلّ على شىء من المذاهب السالفه، و لا بأس بمختار المختلف لأن فيه جمعا بين الأخبار بأن تحمل أخبار الصلاه بعد الدفن على من لم يصل عليه، و غيرها على من صلّى عليه، و على هذا فتكون الصلاه على من لم يصل عليه واجبه لبقاء وقتها.

قوله: (و لو قلع صلّى عليه مطلقا).

أى لو قلع من لم يصلّ عليه، و هو يقتضى بقاء شىء منه صلّى عليه من غير تحديد لزوال المانع بالظهور، و لو صار رميما فى الحكم تردد، و لو كان قد صلّى عليه

ص: ٤٣١

١- ١) منهم: المفيد فى المقنعه: ٣٨، و الشيخ الطوسى فى الخلاف ١: ١٧٠ مسأله ٨٣ كتاب الجنائز، و ابن البراج فى المهذب ١: ١٣٢.

٢- ٢) قاله سلار فى المراسم: ٨٠.

٣- ٣) نقله عنه فى المختلف: ١٢٠.

٤- ٤) المختلف: ١٢٠.

٥- ٥) البيان: ٢٩. [١]

نعم تقديم الصلاة على الدفن واجب إجماعاً، والمسبوق يكبر مع الامام ثم يتدارك بعد الفراغ، فان خاف القوات و الى التكبير، فان رفعت جنازه أو دفنت أتم و لو على القبر. فهل يثنى؟ يعلم حكمه مما سبق.

قوله: (و المسبوق يكبر مع الامام ثم يتدارك بعد الفراغ).

يجوز الائتمام فى أثناء صلاة الجنازه كاليوميه و لو بين تكبيرتين، و لا- ينتظر تكبير الإمام لإطلاق الشرعيه، و نقل فيه الشيخ الإجماع (١)، فيأتى بالفائت بعد الفراغ كاليوميه.

قوله: (فان خاف القوات و الى التكبير).

لقول الصادق عليه السلام فى روايه الحلبي: «فليقض ما بقى متتابعاً» (٢)، و هى و إن كانت مطلقه، إلا أنها منزله على عدم إمكان الإتيان بالدعاء لقول النبي صلى الله عليه و آله: «ما أدركتم فصلوا، و ما فاتكم فاقضوا» (٣).

قوله: (فان رفعت الجنازه أو دفنت أتم و لو على القبر).

لروايه القلانسي عن رجل، عن الصادق عليه السلام: «يتم التكبير و هو يمشى معها، فإذا لم يدرك التكبير كبر عند القبر، فإن أدركهم و قد دفن كبر على القبر» (٤)، قال فى الذكرى: و هذا يشعر بالاشتغال بالدعاء، إذ لو و الى لم يبلغ الحال إلى الدفن (٥)، و ما قاله حق، لكن لو كان مشيهم إلى غير سمت القبلة، أو بحيث يفوت به شرط الصلاة لم يبعد القول بوجوب مواله التكبير.

ص: ٤٣٢

١- (١) الخلاف ١:١٦٩ مسألة ٨٢ كتاب الجنائز.

٢- (٢) الفقيه ١:١٠٢ حديث ٤٧١، التهذيب ٣:٢٠٠ حديث ٤٦٣، الاستبصار ١:٤٨٢ حديث ١٨٦٥.

٣- (٣) سنن البيهقي ٤:٤٤.

٤- (٤) التهذيب ٣:٢٠٠ حديث ٤٦٢، الاستبصار ١:٤٨١ حديث ١٨٦٢ و فيهما: عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف الراوى فيهما.

٥- (٥) الذكرى: ٦٣. [١]

و لو سبق الإمام بتكبيره فصاعدا استحَبَّ إعادتها مع الامام. و إذا تعددت الجنائز تخيَّر الإمام في صلاه واحده على الجميع، و تكرار الصلاه على كل واحده أو على كل طائفه.

و لو حضرت الثانيه بعد التلبس تخيَّر بين الإتمام و استئناف الصلاه على الثانيه، و بين الإبطال و الاستئناف عليهما. قوله: (و لو سبق الإمام بتكبيره فصاعدا استحَبَّ إعادتها مع الامام).

مقتضاه عدم انقطاع القدوه بذلك، و هو حق كاليومئذيه، لكن في استحباب الإعادة لو كان متعمدا إشكال لأنها ركن، فزيادتها كتقصانها، أما لو كبر طائفا تكبير الإمام أو ناسيا، فإن الاستحباب ثابت ليدرك فضل الجماعه، و لا إثم هنا بخلاف العامد.

قوله: (و لو حضرت الثانيه بعد التلبس تخيَّر بين الإتمام و استئناف الصلاه على الثانيه، و بين الإبطال و الاستئناف الصلاه عليهما).

هذا قول معظم الأصحاب (١)، استنادا إلى روايه على بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام في قوم كبروا على جنازه تكبيره أو تكبيرتين، و وضعت معها اخرى، قال: «إن شاءوا تركوا الاولى حتى يفرغوا من التكبير على الأخيره، و إن شاءوا رفعوا الأولى و أتموا التكبير على الأخيره، كل ذلك لا بأس به» (٢).

قال في الذكري: و الروايه قاصره عن إفاده المدعى، إذ ظاهرها أن ما بقى من تكبير الاولى محسوب للجنازتين، فإذا فرغ من تكبير الاولى تخيروا بين تركها بحالها حتى يكملوا التكبير على الأخيره، و بين رفعها من مكانها و الإتمام على الأخيره، و ليس في هذا دلالة على إبطال الصلاه على الاولى بوجه، مع تحريم قطع العباده الواجبه (٣).

قلت: ما ذكره من عدم دلالة الروايه على قطع الصلاه واضح - و كذا تحريم

ص: ٤٣٣

١ - ١) منهم: الصدوق في المقنع: ٢١، و [١] الفقيه ١: ١٠٣، و الشيخ في المبسوط ١: ١٨٥، و [٢] ابن إدريس في السرائر: ٨٢.

٢ - ٢) الكافي ٣: ١٩٠، حديث ١، [٣] التهذيب ٣: ٣٢٧، حديث ١٠٢٠.

٣ - ٣) الذكري: ٦٣. [٤]

و الأفضل تفريق الصلاه على الجنائز المتعدده، و تجزئ الواحده القطع-لعموم: (و لا- تبطلوا) (١)، إن لم يكن فى المسأله إجماع، فإن كثيرا من عبارات الأصحاب متضمنه للقطع، إلا أن ذلك لا يعد إجماعا، و توقفه فى الحكم يشعر بعدم الظفر به، نعم لو خيف على الجنائز جاز القطع جزما.

و أما ما ذكره من التشريك بين الجنائزتين فيما بقى من التكبير، فغير مستفاد من الروايه أصلا، بل كما يحتمله يحتمل الإكمال على الاولى، و الاستئناف على الثانيه، و لما فهم من ظاهر الروايه التشريك استشكله بعدم تناول التيه للثانيه، و صحه العمل متوقفه على التيه، ثم احتمال الاكتفاء بإحداث التيه من الآن، و ما ذكره مبنى على ما قد عرف ضعفه، و إن كانت عباره ابن الجنيد (٢)، و تأويل الشيخ (٣)، و روايه جابر:

«إن رسول الله صلى الله عليه و آله كبر إحدى عشره، و سبعا، و ستا» (٤)، بالحمل على حضور جنازه أخرى، موافقين لما ذكره.

و الذى يقتضيه النظر عدم القطع إلا- عند الضروره ان لم يكن فيه خروج عن الإجماع، و متى قلنا بالتشريك، فهل يفرق كون إحدى الصلاتين واجبه و الأخرى مندوبه أم لا؟ ظاهر كلامه عدم الفرق، و هو يتم إذا قلنا باعتبار إحداث التيه من الآن. قوله: (و تجزئ الواحده).

ظاهر إطلاق عباره عدم الفرق بين استواء الصلاه بالنسبه إليهما فى الوجوب و التدب و عدمه، فيجمع فى التيه بين الوجهين بالتقسيط كما احتمله فى التذكره (٥)، و يشكل بأن فعلا واحدا لا يكون واجبا و مستحبا.

و يلوح من الذكرى (٦)، الميل إلى الاكتفاء بنيه الوجوب، و لا- أستبعده تغليباً لجانب الأقوى. و لا يلزم من عدم الاكتفاء بنيه الوجوب فى التدب استقلالاً عدم

ص: ٤٣٤

١- ١) محمد (صلى الله عليه و آله): ٣٣. [١]

٢- ٢) حكاة فى الذكرى: ٦٤. [٢]

٣- ٣) التهذيب ٣: ٣١٦ ذيل الحديث رقم ٩٨١.

٤- ٤) التهذيب ٣: ٣١٦ حديث ٩٨١، الاستبصار ١: ٤٧٤ حديث ١٨٣٨.

٥- ٥) التذكره ١: ٥٠.

٦- ٦) الذكرى: ٦٤.

فينبغي أن يجعل رأس الميت الأبعد عند ورك الأقرب، وهكذا صفا مندرجا، ثم يقف الإمام في وسط الصف.

الفصل الرابع: في الدفن

أشاره

الفصل الرابع: في الدفن و الواجب فيه على الكفایه شيثان:

الأول: دفنه في حفيره تحرس الميت عن السباع، و تكتم رائحته الاكتفاء بها تبعا، كما في مندوبات الصلاه و غيرها.

قوله: (فينبغي أن يجعل رأس الميت الأبعد عند ورك الأقرب، و هكذا صفا مندرجا، ثم يقف الامام وسط الصف).

هذا إذا كانوا رجالا فقط، فلو كان معهم نساء جعل رأس المرأة الأولى عند أليه الرجل الأخير، و رأس الثانيه عند رأس الاولي، إلى آخرهن، ثم يقوم الامام وسط الرجال، روى ذلك كله عمار بن موسى، عن الصادق عليه السلام (1)، و لا منافاه بين هذا و بين ما تقدم من مراعاة جعل صدر المرأة عند وسط الرجل لأن ذلك مع اتحاد الرجل.

و قول المصنّف سابقا: (فان كان عبدا و وسط بينهما) بيان للمرتبه في المذكورين، و لا- دلالة فيه على كيفية الصّيف، نعم قد يقال: الغرض من ذلك مراعاة القرب من الامام، و ذلك يفوت بالصّف مندرجا.

قال في الذكري في التفريع: لا فرق في التدرّيج إذا كان المجتمعون صنفا واحدا بين صفّ النساء و الرجال، و الأحرار و العبيد، و الماء و الأطفال، و الظاهر أنّه يجعلهم صفين كتراص البناء، لئلا يلزم الانحراف عن القبلة، و إن كان ظاهر الروايه أنّه صف واحد (2)، و في هذا الكلام شيء.

قوله: (الفصل الرابع في الدفن: و الواجب فيه على الكفایه شيثان: دفنه في حفره تحرس الميت عن السباع، و تكتم رائحته عن الناس).

ص: ٤٣٥

١- ١) الكافي ٣: ١٧٤ حديث ٢، [١] التهذيب ٣: ٣٢٢ حديث ١٠٠٤، الاستبصار ١: ٤٧٢ حديث ١٨٧٢.

٢- ٢) الذكري: ٦٣. [٢]

عن الناس. و الثاني: استقبال القبلة به بأن يضع على جانبه الأيمن. و المستحب وضع الجنازه على الأرض عند الوصول الى القبر، المراد بحراستها الميّت عن السّباع كونها بحيث يعسر نبشها غالبا، و هاتان الصّفتان متلازمتان في الغالب، و لو قدر انفكاك إحداهما عن الأخرى، فلا بدّ من مراعاتهما كما تبه عليه في الذّكري (١)، لعدم حصول الغرض من الدّفن إلاّ بذلك.

قوله: (و استقبال القبلة به بأن يضع على جانبه الأيمن).

لفعل النّبي صلّى الله عليه و آله، و دفنه كذلك، و عليه الصّحابه و التّابعون و قد ذكر هذه الكيفيّة معظم الأصحاب (٢)، و عن ابن حمزه استحباب الاستقبال حينئذ للأصل (٣)، و يدفعه ما سبق. و يجب كون الحفره مما يجوز التصرف به لذلك، إمّا بكونها مباحه، أو مرخصا فيها من قبل المالک، خاليه من ميّت آخر حيث يحرم النّيش.

و هل يجوز الدفن في ملك الميّت مع عدم رضی الوارث، أو كونه صغيرا فيكون من المستثنيات كمؤن التّجهيز، أم لا؟ لا أعلم تصريحاً بذلك نفيًا و لا إثباتًا، و لا أستبعد مع تعذّر غيره الجواز.

و يسقط الاستقبال مع اشتباه القبلة، و عند تعذره كمن مات في بئر و تعذر إخراجه.

قوله: (و المستحب وضع الجنازه على الأرض عند الوصول إلى القبر).

لخبر محمّد بن عجلان، عن الصادق عليه السّلام: «لا تفدحه بقبره، و لكن ضعه دون قبره بذراعين أو ثلاث، و دعه حتّى يتأهب للقبر» (٤)، فدحه الدين: أثقله، ذكره في الصّحاح (٥).

و ليكن وضعه عند رجلى القبر، و المرأه قدامه ممّا يلي القبلة، و هو مقتضى قول المصنّف: (و أخذ الرّجل من عند رجلى القبر، و المرأه مما يلي القبلة)، لأنّ أخذه من

ص: ٤٣٦

١- ١) الذّكري: ٦٤. [١]

٢- ٢) منهم: الشّرخان في المقنعه: ١٢ و المبسوط ١: ١٨٤ و ابن بابويه في الهدايه: ٢٧ و الفقيه ١: ١٠٨ و ابن البراج في المهذب ١: ٦٣.

٣- ٣) الوسيله: ٦٠.

٤- ٤) التهذيب ١: ٣١٣ حديث ٩٠٩.

٥- ٥) الصّحاح ١: ٣٩٠ [٢] ماده (فدح).

و أخذ الرجل من عند رجلى القبر، و المرأه ممّا يلي القبر، و إنزاله فى ثلاث دفعات، و سبق رأسه و المرأه عرضاً، و تحفّى النازل، و كشف رأسه، و حل أزراره، هناك يقتضى سبق الوضع، و قد استفيد ذلك كله من الاخبار (1)، و يظهر من المنتهى إجماع علمائنا عليه (2).

قوله: (و إنزاله فى ثلاث دفعات و سبق رأسه).

فى العبارة تجوّز، فان المراد نقله فى ثلاث دفعات و إنزاله فى الثالثه، و ليكن سابقاً برأسه، قال المفيد: كما سبق الى الدنيا من بطن أمه (3)، قال فى الذكرى: و لم يزد ابن الجنيد فى وضعه على مرّه (4)، و هو ظاهر المعتبر (5)، عملاً بمدلول الحديث.

لما روى عبد الصّمد بن هارون، رفع الحديث قال: قال أبو عبد الله عليه السّلام: «إذا أدخل الميت القبر، إن كان رجلاً سلّ سلاً، و المرأه تؤخذ عرضاً، فإنه أستر» (6).

قوله: (و تحفّى النازل، و كشف رأسه، و حل أزراره).

لخبر أبى بكر الحضرمى، عن الصّادق عليه السّلام: «لا تنزل القبر و عليك عمامه، و لا قلنسوه، و لا رداء، و لا حذاء و حلّ أزرارك»، قلت: فالخف، قال:

«لا بأس بالخف فى وقت الضروره و التقيه» (7).

و يستحب أن يكون متطهراً، لقول الصّادق عليه السّلام: «توضأ إذا أدخلت الميت القبر» (8).

ص: ٤٣٧

١- ١) الكافى ٣: ١٩٣ حديث ٤، ٥، التهذيب ١: ٣١٦ حديث ٩١٩، ٩١٦، ٩١٥.

٢- ٢) المنتهى ١: ٤٥٩.

٣- ٣) المقنعه: ١٢.

٤- ٤) الذكرى: ٦٥: [١].

٥- ٥) المعتبر ١: ٢٩٨. [٢].

٦- ٦) التهذيب ١: ٣٢٥ حديث ٩٥٠.

٧- ٧) الكافى ٣: ١٩٢ حديث ٣، [٣] التهذيب ١: ٣١٣ حديث ٩١١، الاستبصار ١: ٢١٣ حديث ٧٥١.

٨- ٨) التهذيب ١: ٣٢١ حديث ٩٣٤.

و كونه أجنبيًا إلا المرأة، والدعاء عند إنزاله، وحفر القبر قامه أو الى و في الذكرى أسند ذلك الى المصنّف، والمحقق، وقال: أنه في سياق خبر محمد بن مسلم و الحلبي عنه عليه السّلام (١)، و كأنه لم يقطع بكون الأمر به من كلام الامام عليه السّلام.

و يستحب الدّعاء عند معاينه القبر بالمأثور، و يجوز تعدد النازل، و يتعين مع الحاجه، و لا عبره بكونه و ترا عندنا للنّص (٢).

قوله: (و كونه أجنبيًا إلا المرأة).

لأنه يورث قسوه القلب، و من قسا قلبه بعد من ربه، قال الصادق عليه السّلام:

«أنها كم أن تطرحوا التراب على ذوى الأرحام فإن ذلك يورث القسوه فى القلب، و من قسا قلبه بعد من ربّه» (٣)، و لا فرق بين الابن و الأب، و إن كان خبر عبد الله العنبري (٤)، عن الصادق عليه السّلام يقتضى خفه كراهيته نزول الابن.

أمّا المرأة ففي خبر السّكوني، عن الصادق عليه السّلام: «قال أمير المؤمنين عليه السّلام: مضت السنه من رسول الله صلّى الله عليه و آله أن المرأة لا يدخلها قبرها إلا من كان يراها فى حال حياتها» (٥)، و الزوج أولى من المحرم لما ذكر فى الصّلاه و الغسل، و مع التّعذر فامرأة صالحه، ثم أجنبيّ صالح، و إن كان شيخا فهو أولى -قاله فى التّذكره- (٦)، يدخل يده من قبل كتفها، و آخر يدخل يده تحت حقوبها، حكاها فى الذكرى (٧)، عن ابن حمزه (٨).

قوله: (و حفر القبر قامه أو إلى الترقوه).

ص: ٤٣٨

١- ١) الذكرى: ٦٥. [١]

٢- ٢) الكافي ٣: ١٩٣ حديث ٤. [٢]

٣- ٣) الكافي ٣: ١٩٩ حديث ٥، [٣] التهذيب ١: ٣١٩ حديث ٩٢٨.

٤- ٤) التهذيب ١: ٣٢٠ حديث ٩٣٠.

٥- ٥) الكافي ٣: ١٩٣ حديث ٥، [٤] التهذيب ١: ٣٢٥ حديث ٩٤٨.

٦- ٦) التذكره ١: ٥٢. [٥]

٧- ٧) الذكرى: ٦٦. [٦]

٨- ٨) الوسيله: ٦٠. [٧]

الترقوه، و اللحد مما يلي القبلة، و حل عقد الكفن من عند رأسه و رجله، إجماعاً، و أكثر الأخبار الى الترقوه (١)، و لا يعمق فوق ثلاث أذرع، لخبر السيكوني، عن الصادق عليه السلام عن النبي صلى الله عليه و آله (٢)، و لو تعذر الحفر لصلابه الأرض و نحوها و جب نقله الى ما يمكن حفره، فان تعذر أجزاء البناء عليه إذا حصل به مقصود الدفن، و لا- يجرى اختياراً لانه خلاف المعهود.

قوله: (و اللحد مما يلي القبلة).

أى: يستحب اللحد عندنا، لقوله صلى الله عليه و آله: «اللحد لنا، و الشق لغيرنا» (٣). و المراد باللحد: أنه إذا بلغ الحافر أرض القبر حفر في حائطه مكاناً يوضع فيه الميت، و ليكن ممّا يلي القبلة استحباباً، قاله الأصحاب. و يستحب كونه واسعاً مقدار ما يجلس فيه. و هذا في غير الرخوه، أمّا فيها فيستحب الشق خوفاً من انهدامه، و لو عمل حينئذ شبه اللحد من بناء في قبلته، فقد قال في المعتمد: إنه أفضل (٤)، و حكاها في الذكري عن ظاهر ابن الجنيد (٥).

قوله: (و حل عقد الكفن من عند رأسه و رجله).

رواه إسحاق بن عمار (٤)، و أبو بصير، عنه عليه السلام (٧)، و في خبر حفص بن البختری (٨)، و غيره عنه عليه السلام: «يشق الكفن من عند رأسه» (٩).

و ردّه في المعتمد لمخالفته لما عليه الأصحاب، و لأن فيه إفساداً للمال على وجه لم تثبت شرعيته (١٠).

ص: ٤٣٩

-
- ١- (١) الكافي ٣:١٦٥ باب حد حفر القبر، [١] الفقيه ١:١٠٧ حديث ٤٩٨، التهذيب ١:٤٥١ حديث ١٤٦٩.
 - ٢- (٢) الكافي ٣:٦٦ حديث ٤، [٢] التهذيب ١:٤٥١ حديث ١٤٦٦.
 - ٣- (٣) سنن ابن ماجه ١:٤٩٦ حديث ١٥٥٤.
 - ٤- (٤) المعتمد ١:٢٩٦. [٣]
 - ٥- (٥) الذكري: ٦٥. [٤]
 - ٦- (٦) التهذيب ١:٤٥٧ حديث ١٤٩٢.
 - ٧- (٧) التهذيب ١:٤٥٠ حديث ١٤٦٣.
 - ٨- (٨) التهذيب ١:٤٥٨ حديث ١٤٩٣.
 - ٩- (٩) الكافي ٣:١٩٦ حديث ٩. [٥]
 - ١٠- (١٠) المعتمد ١:٣٠١. [٦]

و جعل شىء من تربه الحسين عليه السلام معه، و يمكن حمل الشق على إرادته حل العقده لبيدو وجهه، فكأنه شق عنه مجازا.

قوله: (و جعل شىء من تربه الحسين عليه السلام معه).

تبركا بها، و تيمنا، و احترازا من العذاب، و هو كاف فى الاستحباب.

قال فى المنتهى: روى أن امرأه كانت تزنى، و تضع أولادها فتحرقهم بالنار خوفا من أهلها، و لم يعلم بها غير أمها، فلما ماتت دفنت، فانكشف التراب عنها و لم تقبلها الأرض، فنقلت عن ذلك الموضع إلى غيره فجرى لها ذلك، فجاء أهلها إلى الصادق عليه السلام و حكوا له القصة، فقال لامها: «ما كانت تصنع هذه فى حياتها من المعاصى؟» فأخبرته بباطن أمرها، فقال عليه السلام: «إن الأرض لا تقبل هذه، لأنها كانت تعذب خلق الله بعذاب الله، اجعلوا فى قبرها شيئا من تربه الحسين عليه السلام» ففعل ذلك، فسترها الله تعالى (١) و نحوه قال فى التذكرة (٢).

و فى الذكري أسند القول بذلك إلى الشيخين، قال: و لم نعلم مأخذه (٣)، و أسند الزوايه إلى نقل المصنف، فكأنه لم يثبت عنده سندها، إلا أن روايات السنن مبته على المسامحة، فيقبل فيها الخبر الضعيف، خصوصا إذا اشتهر مضمونه.

قال: و الأحسن جعلها تحت خده، كما قاله المفيد فى المقنعه (٤)، و فى الغريه:

فى وجهه، و كذا فى اقتصاد الشيخ (٥)، و قيل: تلقاء وجهه، و قيل: فى الكفن، و فى المختلف الكل جائز (٦).

و يستحب أن تجعل له و سادة من تراب و نحوه، و يجعل خلف ظهره مدره و شبهها لئلا يستلقى، و هما مرويان عن الصادق عليه السلام (٧)، قال فى التذكرة: و يدنى من

ص: ٤٤٠

١-١) المنتهى ١: ٤٦١. [١]

٢-٢) التذكرة ١: ٥٢. [٢]

٣-٣) الذكري: ٦٦.

٤-٤) لم نجده فى المقنعه و نقل عنه فى المختلف: ١٢١.

٥-٥) الاقتصاد: ٢٥٠.

٦-٦) المختلف: ١٢١.

٧-٧) الفقيه ١: ١٠٨ حديث ٥٠٠.

و تلقينه و الدعاء له، و شرح اللب، الحائظ لثلاثا ينكب (١).

قوله: (و تلقينه).

أى: يستحب أن يلقنه الملحد له الشهادتين، و أسماء الأئمة عليهم السّلام، قال فى الذّكرى: و به اخبار تكاد تبلغ التواتر، كخبر ابن عجلان، عن الصادق عليه السّلام:

«يلقنه الشّهادتين، و يذكر له ما يعلم واحدا واحدا» (٢)، و خبر محفوظ الإسكاف، عنه عليه السّلام: «ليكن أعقل من ينزل قبره عند رأسه، و ليكشف عن خدّه الأيمن حتّى يفضى به إلى الأرض، و يدنى فاه إلى سمعه، و يقول: اسمع افهم، ثلاثا» (٣) الحديث (٤).

قوله: (و الدّعاء له).

لخبر الحلبي عن الصّادق عليه السّلام يقول: «بسم الله و فى سبيل الله، و على ملّه رسول الله، اللهمّ عبدك نزل بك و أنت خير منزل به، إلى آخره» (٥).

و كذا يستحبّ قراءه الفاتحه و الإخلاص، و المعوذتين و آيه الكرسي لخبر محمّد بن عجلان، عن الصادق عليه السّلام (٦)، و كذا يستحب الدّعاء عند وضع اللب، و عند الخروج من القبر.

قوله: (و شرح اللب).

المراد به: بناؤه و تنضيده، أى: جعل بعضه فوق بعض، و إن سواه بالطين كان ندبا، لما روى أن النّبي صلّى الله عليه و آله رأى فى قبر ابنه خللا، فسوّاه بيده ثم قال:

«إذا عمل أحدكم عملا فليتنن» (٧)، و فى خبر إسحاق بن عمّار، عن الصادق

ص: ٤٤١

١-١) التذكرة ١: ٥٢. [١]

٢-٢) التهذيب ١: ٣١٣ حديث ٩٠٩.

٣-٣) الكافي ٣: ١٩٥ حديث ٥، [٢] التهذيب ١: ٣١٧ حديث ٩٢٣.

٤-٤) الذكري: ٦٦. [٣]

٥-٥) الكافي ٣: ١٩٤ حديث ١، [٤] التهذيب ١: ٣١٥ حديث ٩١٥.

٦-٦) التهذيب ١: ٣١٣ حديث ٩٠٩.

٧-٧) الكافي ٣: ٢٦٢ حديث ٤٥. [٥]

و الخروج من قبل رجلى القبر، وإهاله الحاضرين التراب بظهور الأكف مسترجعين، عليه السلام: «تضع الطين و اللبن» (١).

قوله: (و الخروج من قبل رجل القبر).

احتراما للميت، و لقول الباقر عليه السلام: «من دخل القبر فلا يخرج إلا من قبل الرجلين» (٢)، و لما روى أن رسول الله صلى الله عليه و آله قال: «إن لكل بيت بابا، و باب القبر من قبل الرجلين» (٣).

قوله: (و إهاله الحاضرين التراب بظهور الأكف مسترجعين).

فى القاموس: إهاله التراب: صبّه (٤)، و يستحبّ كونه بظهور الأكف، لمرسله محمد بن الأصبع، عن الكاظم عليه السلام أنه فعل كذلك (٥)، و أقله ثلاث حثيات باليدين جميعا لفعل النبي صلى الله عليه و آله (٦)، و لما روى عن الباقر عليه السلام أنه حثا على ميت مما يلي رأسه ثلاثا بكفيه (٧).

و يستحبّ الدعاء، قال الصادق عليه السلام: «إذا حثت التراب على الميت، فقل: اللهم إيماننا بك، و تصديقنا بكتابك، هذا ما وعد الله و رسوله، و صدق الله و رسوله. و قال أمير المؤمنين عليه السلام: سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله يقول: من حثا على ميت، و قال هذا القول، أعطاه الله بكل ذره حسنه» (٨).

و يستحبّ أن يقولوا فى هذا الحال: إنا لله و إنا إليه راجعون، و هو معنى قوله:

(مسترجعين)، يقال: رجع و استرجع فى المصيبة إذا قال ذلك. و لا يهيل ذو الرحم، لورود النهى عنه (٩) معللا. بأنه يورث قسوه القلب.

ص: ٤٤٢

١- (١) التهذيب ١: ٤٥٤ حديث ١٤٩٢.

٢- (٢) الكافي ٣: ١٩٣ حديث ٤، [١] التهذيب ١: ٣١٦ حديث ٩١٧.

٣- (٣) الكافي ٣: ١٩٣ حديث ٥، [٢] التهذيب ١: ٣١٦ حديث ٩١٨.

٤- (٤) القاموس ٧١: ٤-٧٢ ماده (هيل).

٥- (٥) التهذيب ١: ٣١٨ حديث ٩٢٥.

٦- (٦) سنن البيهقي ٣: ٤١٠.

٧- (٧) التهذيب ١: ٣١٩ حديث ٩٢٧.

٨- (٨) التهذيب ١: ٣١٩ حديث ٩٢٦.

٩- (٩) الكافي ٣: ١٩٩ حديث ٥، التهذيب ١: ٣١٩ حديث ٩٢٨.

و رفع القبر أربع أصابع و تربيعه، و صب الماء عليه من قبل رأسه ثم يدور عليه، و صب الفاضل على وسطه، قوله: (و رفع القبر أربع أصابع).

اختلف الأصحاب و الاخبار في كونها مفرجات أو مضمومات (1)، و في بعض الأخبار شبر (2)، و هو يقوى التفريح لأنه أقرب إليه، و الكل جائز، و يكره أن يرفع أكثر من ذلك، قال في المنتهى و هو فتوى العلماء (3).

و يستحبّ تسطيحه بإجماعنا، و ورود النص عليه (4)، و يكره التسنيم، و كذا يستحب أن توضع له علامه من حجر أو خشبه ليزار و يترحم عليه، و ليكن عند رأسه، لفعل النبي صلى الله عليه و آله ذلك بقبر عثمان بن مظعون، و قال: «أعلم بها قبر أخي، و أدفن إليه من مات من اهله» (5).

قوله: (و تربيعه و صب الماء عليه من قبل رأسه ثم يدور عليه، و صب الفاضل على وسطه).

أى: يستحبّ أن يكون مربعا لخبر محمّد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السّلام (6). و كذا يستحبّ صب الماء على القبر بادئا بالرأس، ثم يدور الى أن ينتهي إليه لقول الصادق عليه السّلام: «السنه في رش الماء على القبر أن يستقبل القبلة، و يبدأ من عند الرأس إلى الرّجلين، ثم يدور على القبر من الجانب الآخر، ثم يرش على وسط القبر» (7).

و هل الابتداء بالصّب من جهه القبلة أم لا؟ ليس في الرّوايه و كلام الأصحاب تعيين للكيفيه، فبأى الجانبين بدأ جاز، و ليكن الصّب متصلا كما يفهم من الرّوايه،

ص: ٤٤٣

١- (١) الكافي ٣: ١٩٩ باب تربيع القبر، التهذيب ٣٢١، ٣٢٠، ٣١٥: ١ حديث ٩٣٤، ٩٣٢، ٩١٦.

٢- (٢) علل الشرائع ٣٠٧ حديث ٢ باب ٢٥٥، التهذيب ١: ٤٦٩ حديث ١٥٣٨، قرب الاسناد: ٧٢.

٣- (٣) المنتهى ١: ٤٦٢. [١]

٤- (٤) التهذيب ١: ٤٥٩ حديث ١٤٩٧، سنن البيهقي ٢: ٤.

٥- (٥) سنن ابن ماجه ١: ٤٩٨ حديث ١٥٦١.

٦- (٦) التهذيب ١: ٣١٥، ٤٥٨، ١٤٩٤، ٩١٦.

٧- (٧) التهذيب ١: ٣٢٠ حديث ٩٣١ باختلاف يسير.

و وضع اليد عليه و الترحم، و تلقين الولي بعد الانصراف مستقبلا للقبر و القبلة بأرفع صوته، و حكاة في الذكري عن الصّدوق (١).

قوله: (و وضع اليد عليه و الترحم).

و لتكن مؤثره مفرجه الأصابع لقول الباقر عليه السّلام: «إذا حثى عليه التراب و سوى قبره فضع كفك على قبره عند رأسه، و فرج أصابعك، و اغمز كفك عليه بعد ما ينضح بالماء» (٢)، و عن الباقر عليه السّلام أنّه قال بعد أن وضع كفّه على القبر: «اللّهم جاف الأرض عن جنبيه، و أصدد إليك روحه، و لقه منك رضوانا، و أسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمه من سواك» (٣)، ثم مضى. و حكى في الذكري، عن الصّدوق قال: متى زار قبره دعا به مستقبل القبلة (٤)، و على ذلك عمل الأصحاب (٥).

قوله: (و تلقين الولي بعد الانصراف مستقبلا للقبر و القبلة بأرفع صوته).

استحباب تلقين الولي له، أو من يأمره بعد انصراف النّاس عند جميع علمائنا، و هو مروى عن الباقر و الصادق عليهما السّلام، و في الخبرين: «أن أحد الملكين يقول لصاحبه: انصرف بنا عن هذا فقد لقن حجته» (٦)، و ليس فيهما تعرض لكيفية الوقوف، و ما ذكره المصنّف من استقبال القبلة و القبر هو قول ابن إدريس (٧).

و حكى في الذكري عن ابن البرّاج، و الشّيخ يحيى بن سعيد استدبار القبلة

ص: ٤٤٤

١- (١) الذكري: ٦٧، [١] و انظر: الفقيه ١: ١٠٩.

٢- (٢) التهذيب ١: ٤٥٧ حديث ١٤٩٠.

٣- (٣) التهذيب ١: ٣١٩ حديث ٩٢٧.

٤- (٤) الذكري: ٦٨، [٢] و انظر: الفقيه ١: ١٠٩.

٥- (٥) منهم: الشّيخ الطوسي في المبسوط ١: ١٨٧ و [٣] ابن البرّاج في المهذب ١: ٦٣، و المحقق في المعتمد ١: ٣٠٢ و الشهيد في الدروس: ١٣.

٦- (٦) الكافي ٣: ٢٠١ حديث ١١، [٤] الفقيه ١: ١٠٩ حديث ٥٠١، العلل ٣٠٨ حديث ١ باب ٢٥٧، التهذيب ١: ٣٢١، ٤٥٩ حديث ٩٣٥، ١٤٩٦.

٧- (٧) السرائر: ٣٣.

و التعزیه و أقلها الرؤیه له قبل الدفن و بعده. و استقبال القبر (١)، و هو أدخل فی المراد، لأن وجه المیت إلى القبلة، فإذا استدبرها كان متوجّها إليه، و الكلّ جائز.

و لیکن ذلك بأرفع صوته، قاله الأصحاب، و مع التقيّه يقوله سرا. و لا فرق فی هذا الحكم بين الصغير و الكبير على الظاهر، كما فی الجريدتين، لإطلاق الخبر، و التعلیل بدفع السؤال لا ینافیہ، كما فی عموم كراهه المشمس، و إن كان المحذور إنما يتولد على وجه مخصوص.

قوله: (و التعزیه و أقلها الرؤیه له قبل الدفن و بعده).

التعزیه: تفعله من العزاء، و هو الصبر، و المراد بها الحمل على الصبر، و التسلّي عن المصاب بإسناد الأمر إلى الله عزّ و جلّ، و نسبتہ إلى عدله و حکمته، و التذکیر بما وعد الله على الصبر، مع الدعاء للمیت و المصاب، و هي مستحبّه إجماعاً لقوله عليه السلام:

«من عزّى مصاباً فله مثل أجره» (٢)، و قال عليه السلام: «التعزیه تورث الجنّه» (٣).

و يجوز فعلها قبل الدفن إجماعاً، و بعده من غير كراهه عند أكثر العلماء للعموم، بل قال الشيخ: إنّها أفضل بعد الدفن (٤)، و يشهد له قول الصادق عليه السلام:

«التعزیه لأهل المصيبة بعد ما يدفن» (٥)، و لاشتغالهم بمیتهم قبله، و لأن الجزع يكثر بعده، لأنه وقت المفارقة، و تستحبّ تعزیه جميع أهل المصيبة، كبيرهم و صغيرهم، و يتأكد من ضعف عن تحمّل المصيبة، و لا فرق بين الرّجل و المرأه لقوله عليه السلام:

«من عزى ثكلى كسى برداً فى الجنّه» (٦)، لكن يكره للرّجل تعزیه المرأه الشّابه خوفاً من الفتنة.

ص: ٤٤٥

١- ١) الذکری: ٦٨، و [١] الجامع للشرائع: ٥٥، و [٢] المهذب: ٦٤: ١.

٢- ٢) الكافي: ٣: ٢٠٥، حديث ٢، [٣] سنن ابن ماجه: ١: ٥١١، حديث ١٦٠٢، سنن الترمذی: ٢: ٢٦٨، حديث ١٠٧٩.

٣- ٣) ثواب الأعمال: ٢٣٥، حديث ١.

٤- ٤) الخلاف: ١: ١٧٠، مسأله ٩١، كتاب الجنائز.

٥- ٥) الكافي: ٣: ٢٠٤، حديث ٢. [٤]

٦- ٦) مسکن الفؤاد: ١١٦، سنن الترمذی: ٢: ٢٦٩، حديث ١٠٨٢.

و الظاهر أنه لأحد للتعزية لعدم الظفر بقاطع في التوقيت، ونقل الصدوق عن الباقر عليه السلام: «أنه يصنع للميت مآتم ثلاثة أيام»
(١) لا يقتضى التحديد بها في التعزية، نعم لو أدت إلى تجديد حزن قد نسي كان تركها أولى.

و يستحب صنع الطعام لأهل الميت و بعثه إليهم إجماعاً إغائه لهم، و جبراً لقلوبهم، و لأمر النبي صلى الله عليه و آله فاطمه عليها السلام ان تأتي أسماء بنت عميس، عند قتل جعفر بن أبي طالب، و أن تصنع لهم طعاماً ثلاثة أيام (٢).

و يكره الأكل عندهم لقول الصادق عليه السلام: «إنه من عمل الجاهليته» (٣)، و هو يشعر بكراهية الجلوس عندهم للتعزية يومين و ثلاثه أيام، كما اختاره الشيخ في المبسوط (٤)، و نقل فيه الإجماع، و أنكره ابن إدريس (٥)، و يمكن أن يقال: إن الأمر بعمل المآتم ثلاثة أيام يقتضى عدم الكراهية، لأن المراد به اجتماع النساء في المصيبة، كما دل عليه كلام أهل اللغة.

و ليس في التعزية شيء موظف، بل أقله أن يرى المعزى صاحب المصيبة، و هو المراد من قول المصنف: «و أقلها الرؤيه» و ليقول ما روى عن الصادق عليه السلام أنه قال في تعزية قوم: «جبر الله و هنكم، و أحسن عزاكم، و رحم متوفاكم» (٦)، و هذا في غير تعزية الذمي، فيقول في تعزيتة لقريبه الكافر إن قلنا بالجواز: أخلف الله عليك، و لا- نقص عددك، قاصداً به كثره الجزية، و بقريبه المسلم: و غفر لميتك، و في عكسه:

أعظم الله أجرك، و أخلف عليك أي: كان الله خليفه عليك. و في المنتهى لا يجوز تعزیه الكفار و المخالفين للحق (٧).

ص: ٤٤٤

١-١) الفقيه ١:١١٦ حديث ٥٤٥.

٢-٢) الكافي ٣:٢١٧ حديث ١، [١] الفقيه ١:١١٦ حديث ٥٤٩.

٣-٣) الفقيه ١:١١٦ حديث ٥٤٨.

٤-٤) المبسوط ١:١٨٩. [٢]

٥-٥) السرائر: ٣٤.

٦-٦) الفقيه ١:١١٠ حديث ٥٠٦.

٧-٧) المنتهى ١:٤٦٥. [٣]

الفصل الخامس: في اللواحق راكب البحر مع تعذر البر يثقل أو يوضع في وعاء بعد غسله و الصلاه عليه ثم يلقى في البحر. و لا يدفن في مقبره المسلمين غيرهم إلا الذميه الحامل من مسلم، و يستدبر بها قوله: (الفصل الخامس: في اللواحق).
و المراد بها متممات ما سبق.

قوله: (راكب البحر مع تعذر البر يثقل أو يوضع في وعاء بعد غسله و تكفينه و الصلاه عليه، ثم يلقى في البحر).

المراد بالتعذر ما يشق معه الوصول الى البر عادة، و لو رجي بعد زمان قصير لا - يفسد فيه الميت، ففي وجوب الصبر و جواز المسارعه إلى الإلقاء في البحر تردد، و ينبغي أن يراد بالبحر ما يعم الأنهار العظيمه كالنيل.

و متى تحقق تعذر البر تخير المكلف بين ربط شيء ثقيل كحجر في رجليه، كما ورد في الحديث (١)، و الظاهر أنه يجوز في غيرهما، ثم يلقى في الماء مستقبلاً كما يدفن في البر، و بين أن يجعل في إناء ثقيل كالخاييه (٢)، للخبر عن الصادق عليه السلام (٣)، لا نحو الصيندوق الذي يبقى على وجه الماء، لعدم صدق اسم الدفن عليه. و يجب الاستقبال حين إلقائه، كما سبق، و هذا كله بعد تغسيله، و تكفينه، و تحنيطه، و الصلاه عليه، كما هو معلوم، و لا يخفى أن الوعاء و آله الثقيل من أصل التركه لأنهما من جمله مؤن التجهيز.

قوله: (و لا يدفن في مقبره المسلمين غيرهم إلا الذميه الحامل من مسلم و يستدبر بها القبلة).

ص: ٤٤٧

١- (١) الفقيه ١: ٩٦ حديث ٤٤١، التهذيب ١: ٣٣٩ حديث ٩٩٥، الاستبصار ١: ٢٥١ حديث ٧٦١.

٢- (٢) الخاييه: الحب، الصحاح ١: ٤٦ مادة (خبأ).

٣- (٣) الكافي ٣: ٢١٣ حديث ١، [١] الفقيه ١: ٩٦ حديث ٤٤١، التهذيب ١: ٣٣٩ حديث ٩٩٥، الاستبصار ١: ٢١٥ حديث ٧٦١.

القبلة. و يكره فرش القبر بالساج بغير ضروره، لا- يجوز أن يدفن في مقبره المسلمين غيرهم من الكفار على اختلاف أنواعهم، كما لا- يجوز تغسيلهم و تكفينهم و غيرهما من الأحكام السالفه، و كذا أطفالهم بإجماع العلماء، و يجب في موارد الكافر لدفع تأذى المسلمين بجيفته، أن لا يقصد به الدفن.

و يستثنى من ذلك الذميه الحامل من مسلم بنكاح بأن يسلم عليها، أو يعقد عليها، أما مطلقا أو متعه على اختلاف الرايين، أو بملك اليمين، أو بشبهه، و كذا الحريبه لو أسلم عليها أو وطئها بشبهه، فإنه يجب دفنها في مقبره المسلمين لحرمة الولد، إذ لو سقط لوجب دفنه، فلا- تسقط حرمة في جوف امه، و لقول الرضا عليه السلام في الأمه الكتابيه تحمل من المسلم ثم تموت مع ولدها: «يدفن معها» (١)، و الأصل في الدفن الحقيقه شرعا، فلا يرد طعن صاحب المعبر (٢)، بأنه لا دلاله فيها.

و يجب أن يستدبر بها القبلة على جانبها الأيسر ليكون وجه الجنين إلى القبلة على جانبه الأيمن، لأن وجهه إلى ظهرها و هو المقصود بالدفن، قال في التذكره: و هو وفاق (٣).

و هل يجب ذلك في الكافره الحامل من زنى المسلم؟ ظاهر العبارة نعم، لأن الحمل من المسلم يعمه اعتبارا بكونه ولدا لغه، و لهذا يحكم بتحريمه على الزانى إذا كان أنثى، و فيه تردد لعدم اللحاق شرعا، و قد سبق مثله في تغسيل ولد الزنى الطفل، و كذا باقى الأحكام.

قوله: (و يكره فرش القبر بالساج لغير ضروره).

الساج خشب معروف، و لا تختص الكراهيه بهذا الصنف، بل يكره كلما أشبهه، و يجوز فعله عند الضروره كنداوه الأرض، قاله الأصحاب، و لمكاتبه على بن بلال بالجواز (٤)، و إن كانت مقطوعه لاعتضادها بفتوى الأصحاب، أما وضع الفرش و المخده و نحوها فلا نص عندنا فيه، و الاعراض عنه هو الموافق لأحكام هذا الباب، أما إطباق

ص: ٤٤٨

١-١) التهذيب ١: ٣٣٤ حديث ٩٨٠.

٢-٢) المعبر ١: ٢٩٢. [١]

٣-٣) التذكره ١: ٥٦. [٢]

٤-٤) الكافي ٣: ١٩٧ حديث ١، التهذيب ١: ٤٥٦ حديث ١٤٨٨.

و إهاله ذى الرحم، و تجصيص القبور و تجديدها، اللحد بالساج و نحوه فلا بأس به.

قوله: (و تجصيص القبور).

أى: يكره ذلك، و حكى فى التذكرة الإجماع على الكراهية (١)، و قد روى عن الكاظم عليه السلام: «لا يصلح البناء على القبر، و لا الجلوس، و لا تجصيصه، و لا تطينه» (٢)، و حكى فى الذكرى، عن الشيخ: أن المكروه تجصيصه بعد الاندراص لا ابتداء (٣)، لما روى أن الكاظم عليه السلام أمر بعض مواليه بتجصيص قبر ابنه له ماتت، و كتب اسمها على لوح و جعله فى القبر (٤)، و فيه جمع ظاهر، و فى المنتهى حمل الأمر بالتجصيص فى هذا الحديث على التطين، و حكم بكراهه التجصيص مطلقا و التطين بعد اندراسها لا ابتداء (٥)، و فى قول الشيخ قوه، خصوصا إذا كان المراد به دوام تميزه ليزار و يترحم عليه.

قوله: (و تجديدها).

أى: بعد اندراسها، فقد روى أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «من جدد قبرا، أو مثل مثلا فقد خرج من الإسلام» (٦)، و هو منزل على قصد مخالفه الشارع بهذا الفعل استحلالا، أو على المبالغة فى الزجر مجازا، أى: هو على حد ذلك.

و قد روى الحديث بلفظ (حدد) بالحاء المهملة، أى: سنم، و بالخاء المعجمه من الخد، و هو الشق، فان شق القبر يتضمّن النّيش المحرم، و روى جدث بالجيم و التاء المثلثة و هو قريب من الشق، لأن الحدث القبر، فيكون معنى جدث القبر جعله جدثا لميت آخر، و هو يستلزم النّيش و التّزليل (٧)، كما سبق.

ص: ٤٤٩

١-١) التذكرة ١: ٥٦. [١]

٢-٢) التهذيب ١: ٤٦١، حديث ١٥٠٣، الاستبصار ١: ٢١٧، حديث ٧٦٧.

٣-٣) الذكرى: ٦٨، و [٢] النهاية: ٤٤. [٣]

٤-٤) الكافي ٣: ٢٠٢، حديث ٣، [٤] التهذيب ١: ٤٦١، حديث ١٥٠١، الاستبصار ١: ٢١٧، حديث ٧٦٨.

٥-٥) المنتهى ١: ٤٦٣. [٥]

٦-٦) الفقيه ١: ١٢٠، حديث ٥٧٩، التهذيب ١: ٤٥٩، حديث ١٤٩٧.

٧-٧) التهذيب ١: ٤٥٩، ذيل حديث ١٤٩٧.

والمقام عندها، والتظليل عليها، ودفن ميتين في قبر واحد، والنقل إلا إلى أحد المشاهد، ولا يخفى أن كراهية التجصيص والتجديد فيما عدا قبور الأنبياء والأئمة عليهم السلام، لإطباق السلف والخلف على فعل ذلك بها ولأن فيه تعظيماً لشعائر الله عز وجل، ولفوات كثير من المقاصد الدينيّة بترك ذلك.

قوله: (والمقام عندها والتظليل عليها).

أى: يكره ذلك، لما فيه من إظهار السخط لقضاء الله، والاشتغال عن مصالح المعاد والمعاش، وظنى أنه إذا تعلق بشيء من ذلك غرض صحيح كالإقامة عندها لتلاوة القرآن، ودوام الاعتاظ بها، والاعراض عن زهره الحياه الدنيا، والتظليل لدفع أذى نحو الحرّ والبرد حين التلاوة لا يعد مكروهاً ولا يحضرنى الآن تصريح به.

قوله: (و دفن ميتين في قبر).

أى: يكره ذلك اختياراً أما في حال الضرورة فلا بأس، وهذا إذا كان دفنهما ابتداءً، أما إذا دفن أحدهما، ثم أريد نبشه و دفن آخر فيه، فقد قال في المبسوط:

يكره (١)، والأصح المنع، لسبق حق الأول و تحريم النّيش، نعم لو كان الدّفن فى أزج (٢)، متسع جاز لانتفاء الأمرين، إذ لا يعد ذلك نبشاً فى العاده، و كرهه فى التذكرة (٣).

قوله: (و النقل إلا إلى أحد المشاهد).

أى: يكره نقل الميت عن بلد موته لمنافاته التعجيل الأمور به، وعلى ذلك إجماع العلماء، وهذا فى غير مشاهد الأئمة عليهم السلام، فيستحب النقل إليها و عليه عمل الإماميه من زمن الأئمة عليهم السلام الى زماننا فكان إجماعاً، قاله فى التذكرة (٤). و لو كان هناك مقبره بها قوم صالحون، أو شهداء استحب النقل إليها لتناله بركتهم و بركه

ص: ٤٥٠

١-١) المبسوط ١: ١٨٧.

٢-٢) الأزج: نوع من الأبنية فيه طول القاموس المحيط ١: ١٧٧ «أزج».

٣-٣) التذكرة ١: ٥٦. [١]

٤-٤) التذكرة ١: ٥٦. [٢]

زيارتهم، قاله في الذكري (١)، أما الشهيد فالأولى دفنه حيث قتل، لقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «ادفنوا القتلى في مصارعهم» (٢).

و يستحب جمع الأقارب في مقبره، لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لما دفن عثمان بن مظعون قال: «أدفن إليه من مات من أهله» (٣)، و يقدم الأب، ثم من يليه في الفضل و الذكر على الأنثى، ذكره في الذكري (٤)، و الظاهر أن المراد تقديمه إلى القبلة.

و لو دفن الميت لم يجز نقله و إن كان إلى المشاهد لتحريم النبس: لإطلاق تحريم النبس، قال في التذكرة: و سوغه بعض علمائنا (٥)، قال الشيخ: و قد وردت روايه بجواز نقله إلى بعض مشاهد الأئمة عليهم السلام سمعناه مذاكره (٦)، و حكى في الذكري عن ابن حمزه كراهيه النقل، و عن ابن الجنيد جوازه (٧)، لصلاح يراد بالميت، و ما رواه الصّيدوق عن الصادق عليه السلام: «من أن موسى عليه السلام استخرج عظام يوسف عليه السلام من شاطئ النيل و حمله الى الشام» (٨)، قد يدل على الجواز، لأن الظاهر أنه عليه السلام ذكره مقررا له، كحديث «ذكرى على كل حال حسن (٩)».

و لأن غرض الشفاعة بالمجاوره و نيل البركه بعد الوفاه أمر مطلوب، كما يتبه عليه ما روى: «أن موسى عليه السلام لما حضرته الوفاه سأل الله أن يدينه من الأرض

ص: ٤٥١

١-١) الذكري: ٦٥. [١]

٢-٢) دعائم الإسلام ١: ٢٣٨، [٢] سنن ابن ماجه ١: ٤٨٦ حديث ١٥١٦، سنن الترمذى ٣: ١٣١ باختلاف في الجميع.

٣-٣) الذكري: ٦٥. [٣]

٤-٤) الذكري: ٦٥. [٤]

٥-٥) التذكرة ١: ٥٦. [٥]

٦-٦) المبسوط ١: ١٨٧. [٦]

٧-٧) نقله في الذكري: ٦٥ و [٧] انظر: الوسيله: ٦٢.

٨-٨) الفقيه ١: ١٢٣ حديث ٥٩٤.

٩-٩) التهذيب ١: ٢٧ حديث ٦٨.

و الاستناد الى القبر، و المشى عليه. و يحرم نبش القبر، و نقل الميت بعد دفنه، المقدسه (١)، فعلى هذا القول بجواز النقل لا يخلو من قرب، لكن يشترط أن لا يبلغ الميت حاله يلزم من نقله هتكه و مثلته، بأن يصير متقطعا و نحوه.

قوله: (و الاستناد إلى القبر و المشى عليه).

أى: يكره كلّ منهما، لأن حرمة المؤمن ميتا كحرمته حيا، و نقل ذلك فى التذكرة عن علمائنا، و أكثر أهل العلم (٢)، و قد روى عن النبى صلى الله عليه و آله أنه قال: «لان يجلس أحدكم على جمر فتحرق ثيابه، و تصل النار الى بدنه أحبّ الىّ من أن يجلس على قبر (٣)»، و المراد به المبالغة فى الزجر.

و لا ينافى ذلك ما رواه الصدوق، عن الكاظم عليه السلام: «إذا دخلت المقابر فطأ القبور، فمن كان مؤمنا استروح إلى ذلك، و من كان منافقا وجد ألمه (٤)»، لإمكان أن يراد الدخول لأجل الزيارة.

قوله: (و يحرم نبش القبر).

تحريم النّيش فى الجملة إجماعى، و استثنى مواضع:

أ: إذا صار الميت رميما اتفاقا، و يختلف ذلك باختلاف الأهويه و التراب، و مع الشك يرجع فيه إلى أهل الخبرة، فلو ظن ذلك و ظهر بقاؤه و جب طمه كما كان، و لا فرق فى جواز النّيش بعد صيرورته رميما بين كون النّيش لدفن غيره، أو لمصلحه أخرى، و لا بين كون ذلك فى المسبله أو المملوكه للغير إذا أعارها للدفن، و متى علم صيرورته رميما لم يجز تصويره بصورة المقابر فى الأرض المسبله لأنه يمنع من الهجوم على الدفن فيه.

ب: إذا دفن فى أرض مغصوبه أو مشتركه و لم يأذن الشريك فإنّ للمالك

ص: ٤٥٢

١-١) صحيح البخارى ٢: ١١٣.

٢-٢) التذكرة ١: ٥٦.

٣-٣) صحيح مسلم ٢: ٦٦٦ حديث ٩٦، و مسند أحمد: ٢: ٣١١-٣١٢، و [١] سنن ابن ماجه ١: ٤٩٩ حديث ١٥٦٦، و سنن البيهقى ٤: ٧٩.

٤-٤) الفقيه ١: ١١٥ حديث ٥٣٩.

قلعه لتحریم شغل مال الغير و إن أدى الى هتك المیت، كذا قال فی الذکری (١)، لأن حق الآدمی مبنى على الضيق، و هو واضح إذا أمكن نقله إلى موضع مباح، أما مع التعذر ففيه نظر. و لا ريب أن الأفضل للمالك ترك القلع بعوض أو مجاناً.

و لو أستعير للدفن جاز الرجوع قبل الطم لا بعده، لأن التّيش محرم، و لأن الدّفن مؤبد إلى أن يبلى المیت. و لو دفن المیت فى أرض ثم بيعت، ففي المبسوط: أنه يجوز للمشتري نقل المیت و الأفضل تركه، لأنه لا دليل يمنع من ذلك (٢)، و هو يتم إذا كانت مغصوبه، كما تبّه عليه المصنّف.

ج: لو كفن فى مغصوب جاز نبشه لطلب المالك، و لا يجب عليه أخذ قيمه عندنا، نعم يستحبّ، و الفرق بأنّ تقويم المدفن غير ممكن بخلاف الثوب ضعيف لأن إجاره البقعه زمانا يعلم فيه بلى المیت ممكن، و ذكر فى الذکری احتمال و هو أنه إذا أدى التّيش إلى هتك المیت بظهور ما ينفر منه لم ينبش لبقاء حرمة (٣)، و لهذا الاحتمال وجه، و يجيء فى الأرض المغصوبه و نحوها.

د: لو وقع فى القبر ماله قيمه عاده جاز التّيش لأخذه، للّهي عن إضاعه المال، و لو ابتلع المیت مالا لغيره فى حال حياته فهل يشق جوفه بعد الموت لأخذه؟ قولان:

أحدهما: لا، و هو مختار الخلاف لبقاء حرمة المسلم (٤).

و الثّانى: يشق لإيصال الحق إلى مستحقه (٥).

و احتمال فى الذکرى تقييده بعدم ضمان الوارث (٦)، فان قلنا: لا يشق، أخذ من تركته جزماً، و هذا بخلاف ما لو ابتلع مال نفسه، و متى بلى و انتفت المثلّه جاز التّيش مطلقاً كما صرح به فى التذکره (٧).

ص: ٤٥٣

١- ١) الذکرى: ٧٦. [١]

٢- ٢) المبسوط ١: ١٨٨. [٢]

٣- ٣) الذکرى: ٧٦. [٣]

٤- ٤) الخلاف ١: ١٧١ مسألة ٩٤ كتاب الجنائز.

٥- ٥) قاله العلامة فى التذکره ٥٦: ١.

٦- ٦) الذکرى: ٧٦. [٤]

٧- ٧) التذکره ٥٦: ١. [٥]

و شقّ الرجل الثوب على غير الأب و الأخ، و يشق بطن الميتة لإخراج الولد الحي ثم يخاط، ه: التّيش للشهادة على عينه للأمر المترتبة على موته من اعتداد زوجته، و قسمه تركته، و حلول ديونه التي عليه، و براءه كفيله و نحو ذلك، و هذا إنّما يكون إذا لم يعلم تغير صورته بحيث لا يعرف.

و: لو دفن بغير غسل، أو إلى غير القبلة لم ينبش وفاقا للشيخ (1)، و يظهر من التذكرة القول بنبشه (2)، و أولى بعدم التّيش لو دفن بغير كفن لحصول الستر بالدفن، و أولى منه لو دفن بغير صلاه لإمكانها على القبر، و كذا لو كفن في حرير و نحوه بخلاف المغصوب لأن حقّ الله سبحانه و تعالى أوسع من حقّ آدمي.

قوله: (و شقّ الرّجل الثوب على غير الأب و الأخ).

أى: يحرم ذلك، أمّا الأب و الأخ فيجوز له الشق عليهما، و على ذلك فتوى الأصحاب، و في بعض الأخبار ذكر الامّ معهما (3)، و تقييد المصنّف بالحكم بالرّجل يدلّ على أنّ المرأه ليست كذلك، و في التّهايه للمصنّف أنّه يجوز لها ذلك على جميع الأقارب (4)، قال في الذّكري: و في الخبر إيماء إليه (5).

قوله: (و يشق بطن الميتة لإخراج الولد الحي، ثم يخاط).

توصلا إلى بقاء حياه الولد، فإن حرمه حياته أعظم من حرمه أمّه الميتة، و لأمر الصّادق (6)، و الكاظم (7) عليهما السّلام، و ليكن ذلك من الجانب الأيسر، أسنده في التذكرة إلى علمائنا (8)، و الأخبار خاليه عنه، قال في الذّكري: و من ثم أطلق في

ص: ٤٥٤

١- ١) الخلاف ١: ١٧١ مسألة ٩٥ كتاب الجنائز.

٢- ٢) التذكرة ١: ٥٦. [١]

٣- ٣) التهذيب ٨: ٣٢٥ حديث ١٢٠٧.

٤- ٤) نهاية الأحكام ٢: ٢٩٠.

٥- ٥) الذّكري: ٧٢. [٢]

٦- ٦) الكافي ٣: ١٥٥، ٢٠٦ حديث ٢، ١، و التهذيب ١: ٣٤٣ حديث ١٠٠٦.

٧- ٧) الكافي ٣: ١٥٥ حديث ١، التهذيب ١: ٣٤٣ حديث ١٠٠٤.

٨- ٨) التذكرة ١: ٥٧. [٣]

و لو انعكس أدخلت القابله يدها و قطعته و أخرجته. و الشهيد يدفن بثيابه، و ينزع عنه الخفان و ان أصابهما الدم، الخلاف (١).

و يجب أن يخاط الموضع لحرمه الميِّت، و به روايه عن ابن أبي عمير (٢)، موقوفه على ابن أذينة، فلذلك نفاها في المعتبر (٣) لعدم الضَّروره، و كون المصير إلى البلى و الأوَّل أقوى، لأن الراويين من العظماء، و مثل ذلك لا يقال عن غير توقيف، و كون حرمه الميِّت كحرمه الحيِّ يرشد إليه، و لا يشترط في ذلك كون الولد بحيث يعيش عادة.

قوله: (و لو انعكس أدخلت القابله يدها و قطعته و أخرجته).

أى: لو مات ولد الحامل في بطنها و هي حيَّة، أدخلت القابله يدها و أخرجته، و ذكر القابله اعتبارا بالغالب، فان غير القابله من النساء كالقابله في الجواز، و تقطيعه إنَّما يجوز إذا تعذر إخراجه بدونه، و الأصل في ذلك ما روى عن الصادق عليه السَّلام:

«أن أمير المؤمنين عليه السَّلام قال في المرأه يموت في بطنها الولد فيتخوَّف عليها: لا- بأس أن يدخل الرجل يده فيقطعها و يخرجها، إذا لم يتفق له النساء (٤)»، و لضعف الزوايه فإن الزاوي لها و هب- عدل في المعتبر إلى وجوب التوصل إلى إسقاطه ببعض العلاج، فان تعذَّر، فالأرفق في إخراجه، ثم الأرفق (٥)، و هذا لا ينافي الزوايه، لأن الظاهر أن الأمر بالتقطيع فيها للخوف على الام.

و يشترط العلم بحياه الجنين في المسأله الأولى، و بموته في الثانيه، فلو شك وجب الصَّبر، و يتولى الأمرين النساء، ثم محارم الرجال، ثم الأجانب، و يقدم الزَّوج على غيره من الرجال المحارم.

قوله: (و الشهيد يدفن بثيابه و ينزع عنه الخفان و إن أصابهما الدَّم).

أمَّا دفنه بثيابه فمما أجمع عليه المسلمون، و لا فرق بين أن يصيبها الدَّم أو لا،

ص: ٤٥٥

١- ١) الذكري: ٤٣ و [١] الخلاف: ١: ١٧٠ مسأله ٩٢ كتاب الجنائز.

٢- ٢) التهذيب ١: ٣٤٤ حديث ١٠٠٧.

٣- ٣) المعتبر ١: ٣١٦. [٢]

٤- ٤) الكافي ٣: ١٥٥، ٢٠٦، حديث ٣، ذيل حديث ٢، [٣] التهذيب ١: ٣٤٤ حديث ١٠٠٨ و فيه: لم ترفق.

٥- ٥) المعتبر ١: ٣١٦. [٤]

سواء قتل بحديد أو غيره. و من الثياب السراويل فيدفن معه مطلقا على الأصح، وكذا العمامه و القلنسوه، و قال المفيد (١)، و ابن الجنيد (٢): تنزع السراويل إلا أن يصيبه دم، و إطلاق الأمر بدفنه بثيابه (٣) حجه لنا.

أما الخفان فيجب نزعهما، وكذا سائر الجلود و الحديد، لأمر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله فِي قَتْلِ أَحَدٍ أَنْ يَنْزِعَ عَنْهُمْ الْجُلُودَ وَ الْحَدِيدَ (٤)، لعدم دخولها في مسمى الثياب عرفا، و جمع من الأصحاب على أنه إن أصاب شيئا من ذلك الدم يدفن (٥)، و مستنده روايه زيد بن علي عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام (٦) و هي ضعيفه فان طريقها رجال الزيديه.
قوله: (سواء قتل بحديد أو غيره).

من صدم أو لطم و نحو ذلك، و سواء قتل بسلاح نفسه أو غيره، سواء كان صغيرا أو كبيرا، ذكرا أو أنثى، حرًا أو عبدا لإطلاق الأخبار، و الجنب كغيره على الأصح، و كذا الحائض و النفساء لخروجه عن التكليف، و من ثم غير الشهيد لو كان جنبا لا يغسل غسلين، و قول ابن الجنيد (٧)، و المرتضى (٨) بتغسيل الجنب، لأن الملائكه غسلت حنظله بن الراهب لأنه خرج جنبا (٩) ضعيف، لعدم دلالة على الوجوب علينا، بل لا على الجواز.

ص: ٤٥٦

١-١) المقنعه: ١٢.

٢-٢) حكاة العلامه في المختلف: ٤٥.

٣-٣) الكافي ٢١٢، ٢١١، ٢١٠: ٣ حديث ١ و ٢ و [١] ٥، الفقيه ٩٧، ٩٦: ١ حديث ٤٤٧، ٤٤٦، ٤٤٥.

٤-٤) سنن البيهقي ١٤: ٤.

٥-٥) منهم: المفيد في المقنعه: ١٢، و ابن حمزه في الوسيله: ٥٤، و سلاار في المراسم: ٤٥.

٦-٦) الكافي ٢١١: ٣ حديث ٤، [٢] الفقيه ٩٧: ١ حديث ٤٤٩، التهذيب ٣٣٢: ١ حديث ٩٧٢.

٧-٧) حكاة المحقق في المعتمد ٣١٠: ١، و [٣] العلامه في المختلف: ٤٦.

٨-٨) قاله في شرح الرساله و نقله عنه المحقق في المعتمد ٣١٠: ١.

٩-٩) الفقيه ٩٧: ١ حديث ٤٤٨.

و مقطوع الرأس يبدأ في الغسل برأسه ثم بيدنه في كل غسله، و يوضع مع البدن في الكفن بعد وضع القطن على الرقبه و التعصيب، فإذا دفن تناول المتولى الرأس مع البدن، و المجروح بعد غسله تربط جراحاته بالقطن و التعصيب، و الشهيد الصبى أو المجنون كالعقل، و حمل ميتين على جنازه بدعه. و لا- يترك المصلوب على خشبه أكثر من ثلاثه أيام، ثم ينزل و يدفن بعد تغسيله و تكفينه و الصلاه عليه. قوله: (و مقطوع الرأس يبدأ في الغسل برأسه، ثم بيدنه في كل غسله).

كغيره لوجوب الترتيب في الغسل، و بينونه الرأس لا تقتضى سقوطه.

قوله: (و الشهيد الصبى، أو المجنون كالعقل).

أى: الصبى كالبالغ، و المجنون كالعقل في تعلق الأحكام السابقه، و المستند إطلاق الأخبار، و قد نقل قتل أطفال في بدر و أحد، و قتل طفل الحسين عليه السلام بالطف، و لم ينقل في شيء من ذلك غسل.

قوله: (و حمل ميتين على جنازه بدعه).

أى: على سرير واحد، و ظاهر البدعه التحريم لأن كل بدعه ضلاله، و المشهور الكراهه، و فى مكاتبه الصيغ فار الصيغ حجه إلى العسكري عليه السلام انتهى عن حمل الرجل و المرأة على سرير واحد (١)، و هى محموله على الكراهيه لضعفها بكونها مكاتبه و أصاله البراءه، و حينئذ فتكون كراهه الجمع بين الرجل و المرأة فى الحمل أشد، لتصريح الأصحاب بالكراهه مطلقا.

قوله: (و لا يترك المصلوب على خشبه أكثر من ثلاثه، ثم ينزل، و يدفن بعد تغسيله و تكفينه و الصلاه عليه).

روى الشكونى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «لا تقروا المصلوب بعد ثلاثه أيام حتى ينزل و يدفن» (٢).

ص: ٤٥٧

١-١) التهذيب ١: ٤٥٤ حديث ١٤٨٠.

٢-٢) الكافي ٣: ٢١٦ حديث ٣، [١] التهذيب ١: ٣٣٥ حديث ٩٨١.

يجب الغسل على من مس ميتا من الناس بعد برده بالموت و قبل تطهيره بالغسل، قوله: (تتمه: يجب الغسل على من مس ميتا من الناس بعد برده بالموت، و قبل تطهيره بالغسل).

لما كان وجوب غسل المس من لوازم تغسيل الميت غالبا، كان بيان أحكامه كالمتم لأحكام الأموات، و القول بوجوب غسل المس هو المشهور بين الأصحاب، و عليه دللت الأخبار، مثل خبر حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام: «من غسل ميتا فليغتسل» قلت: فان مسه؟ قال: «فليغتسل» (1) و خبر معاوية بن عمارة عنه عليه السلام: إذا مسه و هو سخن قال: «لا غسل عليه، فإذا برد فعليه الغسل»، قلت:

البهائم و الطير إذا مسها، أ عليه الغسل؟ قال: «لا، ليس هذا كالإنسان» (2) و فى معناه خبر محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام (3)، و خبر عبد الله بن سنان، عن الصادق عليه السلام: «يغتسل الذى غسل الميت، و إن غسل الميت إنسان بعد موته و هو حار فليس عليه غسل، و لكن إذا مسه، أو قبله و قد برد فعليه الغسل، و لا بأس أن يمسه بعد الغسل و يقبله» (4) و هذه كلها و غيرها (5) داله على الوجوب، و فى بعضها التصريح بأن مسه قبل البرد لا يوجب غسل (6)، و إن تغسيله حينئذ جائز، و الظاهر أن إطلاق وجوب الغسل على الغاسل خرج مخرج الغالب، إذ لا بد له من مسه غالبا، و خلاف المرتضى (7) ضعيف.

١- ١) الكافي ٣: ١٦٠ حديث ١، [١] التهذيب ١: ١٠٨، الاستبصار ١: ٩٩ حديث ٣٢١.

٢- ٢) التهذيب ١: ٤٢٩ حديث ١٣٦٧.

٣- ٣) الكافي ٣: ١٦٠ حديث ٢، [٢] التهذيب ١: ٤٢٨ حديث ١٣٦٤.

٤- ٤) الكافي ٣: ١٦٠ حديث ٣، [٣] التهذيب ١: ١٠٨ حديث ٢٨٤.

٥- ٥) للمزيد راجع الوسائل ٢: ٩٢٧ باب ١ من أبواب غسل الميت. [٤]

٦- ٦) الكافي ٣: ١٦٠ حديث ٣، [٥] التهذيب ١: ١٠٨، ٤٢٩، ١٣٦٧، ٢٨٤.

٧- ٧) نقل قوله فى المعبر ١: ٣٥١. [٦]

و كذا القطعه ذات العظم منه. و لو خلت من العظم أو كان الميت من غير الناس أو منهم قبل البرد وجب غسل اليد خاصه، قوله: (و كذا القطعه ذات العظم منه).

أى: من الميت من الناس، و مثله القطعه المبانه من الحيّ مع العظم، لمرسله أيوب ابن نوح، عن بعض أصحابنا، عن أبى عبد الله عليه السلام، قال: «إذا قطع من الرجل قطعه فهي ميتة، فإذا مسّه إنسان، فكلّ ما كان فيه عظم فقد وجب على من مسّه الغسل، و إن لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه» (١).

و نقل الشيخ الإجماع على ذلك (٢)، و توقف فى المعتبر لضعف الزوايه بالإرسال (٣)، و عدم تحقق الإجماع.

و جوابه: أن ضعفها تجبره الشهره، و الإجماع يكفى فيه شهاده الواحد، و عند ابن الجنيد يجب الغسل بمسّ القطعه من الحيّ ما بينه و بين سنه (٤).

قوله: (و لو خلت من العظم، أو كان الميت من غير الناس، أو منهم قبل البرد وجب غسل اليد خاصه).

أمّا عدم وجوب الغسل فى هذه المواضع الثلاثه ففى الأخبار السابقه ما يدلّ عليه، و أمّا وجوب غسل اليد فى القطعه الخاليه من العظم فظاهر مع الرطوبه، لما سبق فى أحكام النجاسات من نجاسه ميت الآدمى، و بدونها عند المصنّف لما سبق أيضا من أن الميت ينجس الملاقى له مطلقا، إلا أنه سيأتى فى كلامه عن قريب ما يخالف ذلك، و قد سبق أن المعتمد خلافه.

و أمّا ميته غير الآدمى ممّا له نفس فان نجاسته إنّما تتعدى مع الرطوبه كما سبق أيضا فى كلام المصنّف فلا بدّ من تقييدها هنا بالرطوبه، و الأصحّ أيضا أن الميت إنّما ينجس بعد البرد، فلا ينجس الملاقى له حيثئذ مطلقا للأصل و الاستصحاب، و عند المصنّف أنّه نجس و إن لم يبرد لأنه ميت. و ظاهر عدم كليه الكبرى.

ص: ٤٥٩

١- ١) الكافي ٣: ٢١٢ حديث ٤. [١]

٢- ٢) الخلاف ١: ١٦٤ مسألة ٢٥ كتاب الجنائز.

٣- ٣) المعتبر ١: ٣٥٢.

٤- ٤) حكاة العلامه عنه فى المختلف: ٢٨.

و لا تشترط الرطوبة هنا. و الظاهر ان النجاسه هنا حكميه،فلو مسّه بغير رطوبه ثم لمس رطبا لم ينجس. قوله: (و لا تشترط الرطوبة هنا).

المشار إليه ب(هنا)هو ما سبق من وجوب الغسل بمسّ الميّت،و ليس هو من متّمات حكم هذه المسائل الثلاث بدليل السياق،فان المطلوب بيان أحكام المسّ، و أيضا فإن قوله:(و الظاهر أن النجاسه هنا حكميه.)يقتضى عدم تعدى النجاسه مع اليبوسه،فلو كان المراد عدم اشتراط الرطوبة فى المسائل الثلاث تدافعا.

و المراد أنّ وجوب الغسل بمسّ الميّت المذكور لا- تشترط فيه رطوبه واحد من المحلّ الملاقى و ما يلاقيه من بدن الميّت،إذ ليس الحكم مقصورا على العضو الملاقى،بل هو شامل لجميع البدن،فلا وجه لاشتراط الرطوبة،لاستلزامه قصر الحكم على محلّها، و لإطلاق النصوص،و وجوب الغسل بالمس من غير تقييد بالرطوبة،و إلى هذا المعنى ترشد عبارته المنتهى (١).

قوله: (و الظاهر أنّ النجاسه هنا حكميه،فلو مسّه بغير رطوبه ثم لمس رطبا لم ينجس).

المشار إليه ب(هنا)قبل التأمل الصادق يحتمل أن يكون بدن الماس،فيكون التقدير:و الظاهر أن نجاسه بدن الماس حكميه،و يحتمل أن يكون بدن الميّت فيكون التقدير:و الظاهر أن نجاسه بدن الميّت حكميه و يكون التعرض إلى تحقيق نجاسته بكونها حكميه فى هذا الباب لكونه من متّمات أحكامه.

و قبل الخوض فى بيان الأصح من الاحتمالين،لا بدّ من بيان معنى النجاسه الحكميه،و إن كان قد سبق العلم بها عند بيان أقسام العيّيّه فى أحكام النجاسات، و أقسامها ثلاثه:

الأوّل:ما يكون المحلّ المذى قامت به معها طاهرا لا- ينجس الملاقى له و لو بالرطوبة،و يحتاج زوال حكمها إلى مقارنه النيّه لمزيلها.

ص: ٤٦٠

الثاني: ما لا يكون له جرم ولا عين يشار إليهما، وينجس الملاقى له مع الرطوبة كالبول اليابس في الثوب.

الثالث: ما يقبل التطهير وهو بدن الميت. ويقابلها العيية بالمعاني الثلاثة كما سبق.

إذا تقرّر هذا، فالمدى فهمه الشارح ولد المصنّف من العبارة هو الاحتمال الثاني (١)، وكذا الفاضل السيد عميد الدين، وليس بجيد، أما أولاً: فلأن كون نجاسة الميت عينيه أولاً، موضعه باب النجاسات، وقد تقدم حكمه هناك، والذي يجب أن يبحث عنه في باب المس هو نجاسة بدن الماس، وأما ثانياً: فلعدم صحّة العبارة على تقدير إرادته أى معنى كان من معاني الحكمية.

أما الأول: فلأن القول بأن نجاسة بدن الميت كنجاسة بدن الجنب قول ضعيف عند الأصحاب، إذ هو قول المرتضى (٢)، وعليه يتخرج عدم وجوب غسل المس، وعلى هذا التقدير يلزم أن يكون مقابل الظاهر في كلام المصنّف، هو أنّ نجاسة بدن الميت عيية خبيثة، وهو باطل عند المصنّف، لأنّه يرى أنّ نجاسة الميت عيية كما سبق في باب النجاسات ويختار وجوب غسل المس، فكيف يكون خلاف الظاهر عنده؟.

وكذا على تقدير إرادته الثالث، إذ يلزم على هذا التقدير أن يكون مقابل الظاهر كون نجاسة الميت كنجاسة الكلب والخنزير، وهو معلوم الفساد، وأما المعنى الثاني فظاهر عدم إرادته وعدم مطابقته.

وأيضاً فلا يستقيم ما فرعه على كون النجاسة حكمية من أنّه لو مسه بغير رطوبه ثم لمس رطبا لم ينجس على شيء من التقديرات.

أما على الأول: فلأنه لا فرق في عدم تنجس الملاقى بين توسط الرطوبة وعدمها.

وأما على الأخيرين: فلأن النجاسة العيية أيضاً كذلك، فإن لامسها بغير

ص: ٤٦١

١-١) إيضاح الفوائد ١:٦٦.

٢-٢) نقله عن مصباحه فخر المحققين في إيضاح الفوائد ١:٦٦، والمحقق في المعبر ١:٣٤٨.

و لو مسّ المأمور بتقديم غسله بعد قتله أو الشّهد لم يجب الغسل رطوبه لا يتنجّس الملاقى له مطلقا، فلا يكون ذلك متفرعا على كون النّجاسه حكميه.

و العجب أن ولد المصنّف في أوّل كلامه جعل القول بأن نجاسه الميت، حكميه، و ظاهره أنّ المذكور في العبارة مختار المرتضى (١)، و أنّه اختار استحباب غسل المسّ، ثم حقق آخرا أن نجاسته حكميه بالمعنى الثالث، و لم ينظر إلى أنّ مقابل الظاهر في العبارة ما هو، و من القائل به.

و عند التأمل يظهر فساد، و أنّه لا قائل به، فعلى هذا أصحّ الاحتمالين هو الأوّل، فيكون معنى العبارة أن نجاسته حكميه حديثه، فلو مسّ الميت بغير رطوبه ثم لمس رطبا لم ينجس لعدم المقتضى، إذ النّجاسه العيّه لا تتعدى إلا مع الرّطوبه، و هذا خلاف ما سبق منه في أحكام النّجاسات، لكنه نفس ما ذكره في المنتهى (٢).

و التّحقيق: أنّ نجاسه الميت، إن قلنا: أنّها تتعدى و لو مع اليبوسه، كما ذكره المصنّف سابقا، فنجاسه الماس عينيه بالنّسبه إلى العضو الذي وقع به المسّ، حكميه بالنّسبه إلى جميع البدن، فلا بدّ من غسل العضو، ثم الغسل.

و إن قلنا: إنّها إنما تتعدى مع الرّطوبه—و هو الأصحّ—فمعها تثبت النّجاستان، و بدونها تثبت نجاسه واحده، و هي الشّامله لجميع البدن.

قوله: (و لو مسّ المأمور بتقديم غسله بعد قتله، أو الشّهد لم يجب الغسل).

أما الأوّل: فلصدق الغسل فيه، و المسّ بعده لا يوجب غسلًا لقول الصادق عليه السّلام في خبر عبد الله بن سنان: «و لا بأس بمسه بعد الغسل» (٣)، و قد سبق الكلام فيه.

و أما الثّاني: فلأن في بعض الأخبار وجوب الغسل بمسه قبل أن يغسل (٤)،

ص: ٤٦٢

١-١) اختاره في المصباح كما نقله عنه في المعبر ١:٣٥١.

٢-٢) المنتهى ١:١٢٨.

٣-٣) الكافي ٣:١٦٠ حديث ٣، [١] التهذيب ١:١٠٨ حديث ٢٨٤ و فيهما: (أن يمسه).

٤-٤) الكافي ٣:١٦٠ حديث ٣-١، التهذيب ١:١٠٨، ٤٢٨، ١:١٠٨، ٢٨٣ و ١٣٦٤، ٢٨٤-١٣٦٩.

بخلاف من يمّم، و من سبق موته قتله، و من غسله كافر، و لو كمل غسل الرأس فمسه قبل إكمال الغسل لم يجب الغسل، و لا فرق بين كون الميت مسلماً أو كافراً. و فى بعضها وجوبه بسبب تغسيله (١)، و ذلك يقتضى قصر الوجوب على ماسّ من يجب تغسيله، و المطلق من الأخبار يحمل على المقيد، و لأصالة البراءة و عدم تحقق ناقل.

قوله: (بخلاف من يمّم، و من سبق موته قتله، و من غسله كافر).

لعدم حصول الغسل، إذ الإطلاق محمول على الغسل المعتبر شرعاً حال الاختيار، و كذا من غسل فاسداً، و من فقد فى غسله أحد الخليطين، و الميمم عن إحدى الغسلات.

قوله: (و لو كمل غسل الرأس فمسه قبل إكمال الغسل لم يجب الغسل).

لأن الظاهر أنّ وجوب الغسل تابع لمسه نجساً للدوران، و قد حكم بطهاره الرأس حينئذ، لأن النجاسة العيية لا تشترط فى طهاره أجزاء محلها طهاره الباقي، و نجاسة الميت و إن لم تكن عيية محضه إلا أنّها عيية ببعض الوجوه، فإنّها تتعدى مع الرطوبة، و أيضاً فقد صدق كمال الغسل بالإضافه إلى الرأس، و لأصالة البراءة من وجوب الغسل، و لا قاطع يقتضيه، و يمكن الوجوب لصدق المسّ قبل الغسل ما بقى جزء و للاستصحاب، و تبعيه الغسل للمسّ حال النجاسة غير معلوم، و الدوران ضعيف، و لا ريب أن الوجوب أحوط.

قوله: (و لا فرق بين كون الميت مسلماً أو كافراً).

أى: فى وجوب الغسل بمسه لأن نجاسته أغلظ، و لصدق المسّ قبل الغسل، إذ المانع من تغسيله كفره. و يحتمل عدم الوجوب بمسه لأن قولهم: قبل تطهيره بالغسل إنّما يتحقّق فى ميت يقبل التطهير، و الأول أقوى، تمسّكاً بمفهوم الموافقه، و لا فرق فى ذلك بين أن يغسل الكافر، أو لا.

و اعلم أن المصنّف لم يذكر تعيين محلّ المسّ الذى يلزم به الغسل من الحي

ص: ٤٤٣

إشاره

المقصد العاشر: في التيمم: و فصوله أربعة:

الأول: في مسوغاته

إشاره

الأول: في مسوغاته: و يجمعها شيء واحد، و هو العجز عن استعمال الماء، و للعجز أسباب ثلاثة:

و الميت، فان المسّ لبدن الميت إن كان بالظفر أو الشعر أو السن أو العظم الموضح من الحي، هل يجب الغسل بجميع ذلك، أم لا؟.

فيه تردد، ينشأ من الشك في صدق اسم المسّ على المسّ بشيء منها و عدمه، و لعل المسّ بالشعر لا يوجب شيئاً بخلاف الظفر و العظم، نظراً إلى المعهود في التسميه، و في السن تردد.

و لو مسّ الحي شيئاً من هذه من الميت ففي وجوب الغسل تردد، و الظاهر الوجوب في العظم و الظفر بخلاف الشعر، و في السن تردد.

و لو انفصل أحدهما من حي أو ميت قطع بنفي الوجوب في الشعر و الظفر، و كذا في السن للشك في المقتضى.

أمّا العظم المجرد، فقد ذهب شيخنا الشهيد إلى وجوب الغسل بمسه لدوران الغسل معه وجوداً و عدماً (١)، و لم يفرّق بين اتصاله و انفصاله، و الفرق ظاهر، فإنّ مسّ الميت إنّما يراد به مسّ بعض بدنه و هو صادق في العظم، و لا حاجه إلى الدوران، و أمّا بعد الانفصال فحديث القطعه (٢) لا يتناوله، و لا يصدق مسّ الميت بمسه، نعم يمكن الاحتجاج باستصحاب الحكم بوجوب الغسل بمسه حال الاتصال إلى حال الانفصال، و لا يرد أن هذا إنّما يتم في عظم الميت لانتفاء القائل بالفرق.

قوله: (المقصد العاشر في التيمم:

و فصوله أربعة:

الأول: في مسوغاته: و يجمعها شيء واحد هو العجز عن استعمال الماء).

التيمم لغه: القصد (٣)، و شرعاً: استعمال الصّعيد و ما في حكمه مشروطاً

١-١) الذكري: ٧٩. [١]

٢-٢) الكافي ٣:٢١٢ حديث ٤، التهذيب ١:٤٢٩ حديث ١٣٦٩، الاستبصار ١:١٠٠ حديث ٣٢٥.

٣-٣) الصحاح ٥:٢٠٦٤ مادة (يمم).

الأول: عدم الماء، و يجب معه الطلب غلوه سهم في الحزنه، و سهمين في السهله من الجهات الأربع إلا أن يعلم عدمه. بالنيه لإباحه الصيلاه، و لما كان العجز عن استعمال الشيء صادقا مع العجز عن تحصيل ذلك الشيء كان ما ذكره المصنّف ضابطا لجواز التيمّم صحيحا.

و المراد بالعجز: ما يحصل معه مشقّه لا يتحمل مثلها عادة، أو تترتب عليه المؤاخذة شرعا، كما في خوف عطش محترم، و إزاله النجاسه.

قوله: (الأول: عدم الماء، و يجب معه الطلب غلوه سهم في الحزنه، و سهمين في السهله من الجهات الأربع، إلا أن يعلم عدمه).

عد من أسباب العجز عن استعمال الماء عدمه و هو صحيح، لقوله تعالى (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا) (١)، لكن قال: (و يجب معه الطلب)، فيرد عليه أن عدم الماء الذي به يتحقّق العجز عن الاستعمال شرعا إنّما يكون بعد الطلب.

فان قيل: أراد بعدم الماء عدم حضوره عنده، مع عدم العلم بوجوده قريبا منه.

قلنا: هذا لا يصدق به العدم المسوغ، فلا يعد من أسباب العجز، و قد كان الأولى: و يتحقّق بالطلب الى آخره.

و لا ريب أنّ طلب الماء شرط لجواز التيمّم، لظاهر قوله تعالى (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً)، و عدم الوجدان إنّما يكون بعد الطلب، و لما روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «يطلب الماء في السفر إن كانت الحزونه فغلوه، و إن كانت السهوله فغلوتين» (٢)، و لإجماع الأصحاب.

و الواجب طلبه في رحله و أصحابه، و في مقدار غلوه سهم، و هي مقدار رميه من الرامى المعتدل و الآله المعتدله من الجهات الأربع، بحيث يستوعبها إن كانت الأرض حزنه أى: غير سهله، لاشتمالها على نحو الأشجار و العلو و الهبوط، و في مقدار غلوتين كذلك إن كانت سهله، و لو اختلف في ذلك توزع الحكم بحسبها، و لا يلزم طلبه ما دام

ص: ٤٦٥

١- ١) المائدة: ٦. [١]

٢- ٢) التهذيب ١: ٢٠٢ حديث ٥٨٦ باختلاف يسير، الاستبصار ١: ١٦٥ حديث ٥٧١.

و لو أخلّ بالطلب حتى ضاق الوقت تيمم و صَلَّى، و لا إعادته و ان كان مخطئاً إلا أن يجد الماء في رحله أو مع أصحابه فيعيد، في الوقت، خلافاً لصاحب المعتبر (١)، تعويلاً على حسنه زرارته، عن أحدهما عليهما السلام (٢).

و الظاهر أن المراد بها تحديد زمان الطلب لا مقداره، لأن الطلب قبل الوقت لا يجزئ لعدم توجه الخطاب حينئذ، إلا إذا بقي في مكانه و لم يتجدد له شكّ مع معارضتها بغيرها (٣).

و لو علم عدم الماء في بعض الجهات سقط الطلب فيه، أو مطلقاً فلا طلب لانتفاء الفائدة، و تحقق الشرط و هو عدم الماء، و لو علمه أو ظنه في الزائد على النصاب، كخضره و قربه و جب قصده قطعاً و لو بأجره، لوجوب تحصيل شرط الواجب المطلق، إلا مع المشقة الشديده.

و تجوز الاستنابه في الطلب، و ينبغي اشتراط عداله الثائب و يحتسب لهما، لأن إخبار العدل يثمر الظن، و متى فات بالطلب غرض مطلوب، كما في الخطاب و الصائد، لم يبعد القول بسقوط الطلب للضرورة، و يجب طلب التراب لو فقده، حيث يجب التيمم، لأنه شرط المطلق.

قوله: (و لو أخل بالطلب حتى ضاق الوقت تيمم و صَلَّى، و لا إعادته و إن كان مخطئاً، إلا أن يجد الماء في رحله أو مع أصحابه فيعيد).

خالف الشيخ في ذلك، فحكم بأن من أخل بالطلب و تيمم و صَلَّى فتيممه و صلاته باطلان للمخالفة (٤)، و ردّه المصنّف و غيره بتحتم التيمم عند ضيق الوقت (٥)، و امثال المأمور به يقتضى الإجزاء، أمّا لو كان تيممه مع السعه فكلام الشيخ متجه.

ص: ٤٦٦

١- ١) المعتبر ٣٩٣: ١. [١]

٢- ٢) الكافي ٣: ٦٣ حديث ٢، [٢] التهذيب ١: ١٩٢ حديث ٥٥٥.

٣- ٣) الكافي ٣: ٦٤ حديث ٣، التهذيب ١: ٢٠٢ حديث ٥٨٧، الاستبصار ١: ١٦٥ حديث ٥٧٢.

٤- ٤) النهاية: ٤٨.

٥- ٥) المختلف: ٤٧، و انظر: المعتبر ٣٩٣: ١. [٣]

و لو حضرت اخرى جدد الطلب ما لم يحصل علم العدم بالطلب السابق. و استثنى من الأول ما لو وجد الماء فى رحله أو مع أصحابه الباذلين، فإنه تجب الإعادة لورود الخبر بذلك عن الصادق عليه السلام (١)، و ضعف سنده مدفوع بالشهره، نبه عليه فى الذكري (٢)، و ظاهر كلامه فى المنتهى دعوى الإجماع على ذلك (٣)، و الحق بذلك ما لو وجد الماء فى الفلوات لأنه جعل مناط الإعادة وجدانه فى محل الطلب.

و الذى يقتضيه النظر أن ضيق الوقت إن كان موجبا للانتقال إلى طهاره الضروره يجرى مطلقا و لا تجب الإعادة و إلا فلا، إلا أنه لا- سبيل الى رد الحديث المشهور و مخالفه أكثر الأصحاب، فعلى هذا لو كان الماء موجودا عنده فأخل باستعماله حتى ضاق الوقت، فهل يتيمم و يؤدى، أم يتطهر به و يقضى؟ ظاهر إطلاق الشيخ بطلان التيمم (٤)، و الصلاه قبل الطلب للفاقد يقتضى الثانى بطريق أولى، و كلام المصنّف يقتضى الأول، و قد صرح به فى المنتهى (٥).

و الذى يقتضيه النظر استعمال الماء لانتفاء شرط التيمم، و هو عدم الوجدان، و لم يثبت أن فوات الأداء سبب لمنع استعمال الماء، و يطرد ذلك فيما لو ضاق الوقت عن إزاله النجاسه و ستر العوره و فعل شىء من الواجبات كقراءه السوره، و تسييح الركوع، و السجود و التشهد، و نحو ذلك، و إن كان بعض هذه الأمور قد يخالف بعضا فى الحكم.

و يقرب منه ما لو وهب الماء، أو أراقه فى الوقت، أو دخل الوقت و هو متطهر فأحدث باختياره، نعم لو كان الماء بعيدا عنه بحيث لو سعى إليه لخرج الوقت فتيمم و صلى مع الضيق فلا إعادة عليه لعدم صدق الوجدان حينئذ.

قوله: (و لو حضرت اخرى جدد الطلب ما لم يحصل علم العدم بالطلب السابق).

و لم يتجدد شكك بعده لعدم فائده الطلب حينئذ، و الظاهر أن المراد بالعلم فى

ص: ٤٦٧

١- ١) الكافى ٣: ٦٥ حديث ١٠، التهذيب ١: ٢١٢ حديث ٦١٦.

٢- ٢) الذكري: ٢٢. [١]

٣- ٣) المنتهى ١: ١٣٨. [٢]

٤- ٤) النهايه: ٤٨.

٥- ٥) المنتهى ١: ١٣٨. [٣]

و لو علم قرب الماء منه وجب السعى إليه ما لم يخف ضرراً، أو فوت الوقت، وكذا يتيمم لو تنازع الواردون و علم أنّ النوبه لا تصل إليه إلا بعد فوات الوقت. هذا و نظائره الجزم المستفاد من العادات، و هل يكفى الظن القوي؟ لا يبعد الاكتفاء به، لأن مناط أكثر الشرعيات الظن، و قد يشهد لذلك تضاعيف كلام الأصحاب، مثل مسأله تنازع الواردين، و مثل قوله فى الذكرى: و تجوز النياه فى الطلب لحصول الظن (١)، و غير ذلك.

قوله: (و لو علم قرب الماء منه وجب السعى إليه ما لم يخف ضرراً، أو فوت الوقت).

المراد بالقرب: ما يعد قرباً عادته، بحيث لا يحصل بالسعى إليه مشقة كثيرة، و يكفى فى خوف الضرر قول العارف، و شهاده القرائن، و لا فرق فى خوف الضرر بينه و بين غيره كما سيأتى.

أمّا خوف فوت الوقت، فالظاهر أنه لا يكفى فيه إخبار العارف لاشتغال الذمه يقينا باستعمال الماء، فلا يسقط التكليف به إلا بيقين يعارضه، و لو أخلّ بالسعى حتى ضاق الوقت فتيمم و صلى أثم قطعاً، و الظاهر الاجزاء لصدق الامتثال.

قوله: (و كذا يتيمم لو تنازع الواردون و علم أنّ النوبه لا تصل إليه إلا بعد فوات الوقت).

ظاهر العبارة أنه يتيمم لذلك مع السعيه و يصلّى، و هو مشكل بناء على أنّ العذر إذا كان مرجو الزوال إنما يجوز التيمم مع الضيق، و العلم بأن النوبه لا تصل إليه إلا بعد خروج الوقت على تقدير حصوله - لا يقتضى عدم جواز حصول الماء بطريق آخر لإمكان حصوله ببيع، أو هبه، و نحو ذلك، و ربما ظهر بطلان علمه الأوّل فى ثانى الحال، و هذا أوجه، و قد نبه عليه فى المنتهى (٢).

ص: ٤٦٨

١ - ١) الذكرى: ٢٢. [١]

٢ - ٢) المنتهى ١: ١٣٧. [٢]

و لو صب الماء فى الوقت تيمم و أعاد، و لو صبّه قبل الوقت لم يعد. قوله: (و لو صبّ الماء فى الوقت تيمم و أعاد، و لو صبّه قبل الوقت لم يعد).

أمّا الحكم الثانى: فظاهر لعدم توجه الخطاب إليه حينئذ باستعمال الماء، فلم يكن مفراطاً، و مثله ما لو وهبه، أو مرّ بماء فلم يتطهر به، أو كان متطهراً فأحدث سواء علم أن ظنّ وجود غيره أم لا، و هل يفرق بين ما إذا وجبت الطهارة عليه لفائته، أو منذوره، و نحو ذلك، أم لا؟ لا أعلم فى ذلك تصريحاً.

و يمكن أن يقال: الوقت يتناول ما ذكر، لأن كلّ صلاة واجبه تقتضى وقتاً إلا أنه بعيد، لأن المتبادر من الوقت هو المضروب للصلاة، و هو وقت الأداء.

و أمّا الحكم الأوّل: فلأنه بعد دخول الوقت مخاطب بفعل الصّلاه بالطهارة المائيّة لأنه متمكّن منها، فإذا تيمم و صلّى بعد الإراقة لم يخرج عن العهده، إذ لم يأت بالمأمور به على وجهه، فتجب الإعادة عند التمكن، و هو يتم إن لم يكن مأموراً بالتيمم و الصّلاه عند آخر الوقت، أمّا مع الأمر به فيتعيّن الإجزاء.

فان قيل: الإجزاء بالنسبة إلى الأمر بالتيمم، أمّا بالنسبة إلى الأمر بالطهارة المائيّة— هو الأمر الأوّل— فلا، فيبقى فى عهده.

قلنا: هذا يتم إن لم يكن التيمم بدلاً من الطهارة المائيّة، إذ لا يعقل وجوب البدل و المبدل منه مع ثبوت البدليّة، فإنّه لا معنى لها حينئذ، و لانتقاضه بالإراقة فى الوقت مع ظنّ وجود غيره ثم يظهر الخطأ، فإنّه لاقتضاء حينئذ، مع أن الدليل ينساق هنا، و اختار فى التذكرة عدم القضاء (١)، و هو ظاهر اختيار الذكرى (٢)، و فيه قوه، و الإعادة أحوط.

و إذا قلنا بالإعادة فالواجب إعادته ما أراق الماء فى وقتها، واحده كانت أو متعدّده. و يحتمل إعادته العصر أيضاً بالإراقة فى وقت الاختصاص بالظهر لوجوبها عند الفراغ بغير فصل، و هو حينئذ مقطوع بطهارته.

ص: ٤٤٩

١- (١) التذكرة ١: ٤٤.

٢- (٢) الذكرى: ١١٠.

الثانى: الخوف على النفس أو المال و لو ظنَّ عدم دخول الوقت فأراقه، ثم تبين الدخول فلا قضاء، و كذا عكسه و إن أثم، و إنما يأثم و يجب القضاء إذا علم أو ظنَّ عدم غيره، فلو ظن وجود ماء آخر فتبين العدم فلا شيء.

و فى حكم الإراقه مروره على نحو نهر، و تمكنه من الشراء، و قبول الهبه، و حدثه لو كان متطهرا، أو جنابته عمدا إذا كان عنده ماء يكفيه للوضوء خاصه، و هبته الماء للطهاره، بخلاف الشرب فإنه يجوز على ما يأتى.

و لا تصح الهبه هنا لعدم قبول العين للنقل، و مثلها نحو البيع و الصّيح، و على القول بالإعاده يعيد هنا كلّ صلاه بقى هذا الماء فى وقتها، مع تمكنه من استعادته، لتوجه الخطاب باستعماله، و الظاهر أنّ الصوم كالصّيه لانه فى ذلك لاشرطه بالطهاره، و لم أجد به تصريحاً.

قوله: (الثانى: الخوف على النفس، أو المال).

لم يقيد النفس بكونها نفسه أو مطلقاً، و كذا المال، لكن ظاهر قوله بعد: (أو عطش رقيقه). أن المراد نفسه و ماله، و قد كان الأولى له التعميم، لأن الخوف على مطلق النفس المحترمه، و المال المحترم سواء كان ذلك له أم لغيره.

و المراد بالمحترم: ما لم يهدر إتلافه، فالمرتد، و الخنزير و الكلب العقور، لا يعد الخوف عليه عذراً فى التيمم، و الخوف على البضع له و لغيره كالخوف على النفس بل أخرى، و مثله الخوف على العرض و إن لم يخف على البضع، و الخوف على الصّيه كالمراه، بل لو خيف على الدّابه أمكن ذلك.

و لا فرق فى الخوف بين أن يكون فى طريقه حين ذهابه إلى الماء مثلاً، أو بعد مفارقتة من لا يستقلّ بالدفع عنه، و خوف الحبس ظلماً عذراً، و منه المطالبه بحق هو عاجز عن أدائه، إما لعدم تمكنه من إثبات العجز، أو لتغلب المطالب. و لو خاف القتل قصاصاً مع رجاء العفو بالتأخير، إما بالدّيه أو مجاناً فالظاهر أنّه عذر لأن حفظ النفس مطلوب.

و لا فرق فى المال بين القليل و الكثير على الظاهر، لإطلاق الأمر بإصلاحه،

من لص أو سبيع أو عطش في الحال، أو توقعه في المال، و عند تأمل ما قلناه يظهر قصور العبارة، لأن ظاهرها حصر أقسام السَّبب الثاني فيما ذكره.

قوله: (من لص أو سبيع، أو عطش).

الجار متعلق بالخوف، فهو ظرف لغو، أي الخوف على نفسه أو مطلقاً من لص أو سبيع أو عطش، وكذا الخوف على الطرف، و الخوف على ماله أو مطلقاً من أحد الثلاثة كذلك، و الخوف من السَّبب على المال إذا أريد بالنفس الإطلاق في مثل إتلاف الحيوان بعض آله، أو إلقاء ما على ظهره من خوفه.

و خوف العطش أعم من الخوف على النفس، أو على شيء من الأطراف، أو خوف مرض يحدث أو يزيد، أو خوف ضعف يعجز معه عن مزاوله أمور السفر، لأن ذلك كله ضرر، و لقول الصادق عليه السلام: «لا آمره أن يغرب بنفسه، فيعرض له لص أو سبيع (١)».

قوله: (في الحال أو توقعه في المال).

الجار و المجرور الأولين صفة لعطش، فهو ظرف مستقر و متعلقه محذوف وجوباً، أي: أو عطش كائن في الحال، و يمكن ربطهما بالجميع، فإنه قد يتصور بتوجه المكلف إلى الماء علم اللص به، فيجمع اللصوص و يعرضون لهم بعد أيام، أو في موضع مخوف جداً، أو تعسر فيه المدافعة، و نحو ذلك، إلا أن تطبيق هذا في السَّبب لا يخلو من تكلف.

و يجب في قوله: (أو توقعه) أن يقرأ بالرفع، لأنه معطوف على الخوف، أي:

الخوف من العطش، أو من أحد هذه في الحال، أو توقعه في المال. و لا يخفى أن توقع العطش مآلاً باخبار العارف أو باستفادته من العادة، أو من قرائن الأحوال عذر في التيمم لأنه ضرر، و هو منفي بالحديث (٢).

و لو كان عنده ماء ان طاهر و نجس، و هو محتاج إلى الشرب لم يجز شرب

ص: ٤٧١

١ - ١) الكافي ٣:٦٥ حديث ٨. [١]

٢ - ٢) الكافي ٥:٢٩٢ حديث ٢، الفقيه ٣:٤٥ حديث ١٥٤، التهذيب ٧:١٦٤ حديث ٧٢٧، سنن ابن ماجه ٢:٧٨٤ حديث ٢٣٤٠، ٢٣٤١، مسند أحمد ١:٣١٣.

أو عطش رفيقه، أو حيوان له حرمه، أو مرض أو شين سواء استند في معرفه ذلك الى الوجدان أو قول عارف و ان كان صيباً أو فاسقاً، النَّجس و ادخار الطاهر للطهاره، لأن شرب النَّجس حرام، و للطهاره المائيه بدل، فيصار إليه لثبوت الحاجه، و قد صرَّح بذلك المصنّف (١) و غيره (٢).

قوله: (أو عطش رفيقه).

هذا مستدرِك، لأن ذكره عطش الحيوان العذى له حرمه يغنى عنه، بل لو أريد بخوف العطش سابقاً ما يكون أعم من عطشه و عطش غيره مما له حرمه لأغنى عن الجميع.

قوله: (أو مرض أو شين، سواء استند في معرفه ذلك إلى الوجدان، أو قول عارف و إن كان صيباً أو فاسقاً).

خوف المرض المجوّز للتيّم يتحقق بخوف حدوثه، و كذا زيادته و بطء برئه، سواء اختص بعضو أو عمّ جميع البدن، و لو تمكن من الإسخان و اندفع به الخوف لم يجز التيمّم، و لو افتقر إلى عوض و جب بذله إذا كان مقدوراً و إن كثر، و لو كان الضّرر يسيراً كالصداع، و وجع الضرس.

و في المنتهى: و الحمى الحاره (٣)، فعند المصنّف لا يجوز التيمّم، و نقله عن الشيخ و هو بعيد، لأن ذلك ضرر ظاهر، و ربما بلغ حدّاً يشق تحمله مشقه شديده مع أنّه لا يوثق في المرض بالوقوف على الحد اليسير، مع أن ضرر المذكورات أشد من ضرر الشين، و قد أطبقوا على جواز التيمّم لخوفه، و الذى يظهر من الذكري جواز التيمّم لذلك (٤)، و فيه قوه.

و لو كان الخوف جنباً ففيه إشكال ينشأ من انتفاء السبب المجوز، و من أنّه لا يأمن خلافاً في عقله و هو أشدّ ضرراً، و إليه ذهب في الذكري (٥)، و فيه قوه.

ص: ٤٧٢

١-١) المنتهى ١: ١٣٥.

٢-٢) منهم: المحقق في المعبر ١: ٣٦٨.

٣-٣) المنتهى ١: ١٣٦. [١]

٤-٤) الذكري: ٢٢.

٥-٥) الذكري: ٢٢.

و لو تألم فى الحال و لم يخش العاقبه توضاً. و لا فرق فى ذلك بين متعمّد الجنابه و غيره على الأصح لإطلاق النصوص (١)، و إباحه السبب، و نفي الضرر.

و اختار المفيد و جماعه عدم جواز التيمّم حينئذ و إن خاف على نفسه (٢)، و الشيخ فى التّهايه جوزه عند خوف التّلف، و أوجب الإعادة (٣)، و المستند أخبار لا دلالة فيها (٤)، مع معارضتها بأقوى منها، و أظهر دلالة، و قبولها التأويل.

و قد أطلق الأصحاب جواز التيمّم لخوف الشّين، و هو: ما يعلو بشره الوجه و غيره من الخشونه المشوهه للخلق، و ربّما بلغت تشقق الجلد و خروج الدّم.

و ينبغى تقييد المجوّز بكونه فاحشاً، كما فعله فى المنتهى (٥)، لقله ضرر ما سواه، و يرجع فى خوف الضرر إلى الظنّ المستفاد من الوجدان، باعتبار العاده، أو العلامات، أو قول العارف الثّقه، و الأقرب إلحاق غير الثّقه به إذا كان بحيث يركن إليه فى مثل ذلك، و منه الدّمى إذا لم يتهمه فى أمر الدّين و ظن صدقه، و الصّبى و المرأه كغيرهما، و لا يشترط التعدد كالخبر لحصول الظنّ بقول الواحد.

قوله: (و لو تألم فى الحال و لم يخش العاقبه توضاً).

لانتفاء الضرر عاده، و لا فرق فى التألم بين كونه من حرّ أو برد أو قبح رائحه الماء كالكبريتى، أو لمرض فى البدن و نحو ذلك، و لو كان الألم شديداً جدّاً لا يتحمل مثله فى العاده فقد صرح فى المنتهى، بجواز التيمّم له (٦) و هو قريب للضرر.

و هذا كلّه إذا لم يخش العاقبه، أى: لم يخف حدوث مرض أو زيادته، و لا فرق فى ذلك بين الوضوء و الغسل، و عليه يحمل ما روى أنّ الصادق عليه السّلام اغتسل فى ليله بارده و هو شديد الوجع (٧)، و قول المصنّف: (توضاً) خرج مخرج المثال.

ص: ٤٧٣

١- ١) الفقيه ١: ٥٦ باب التيمّم، التهذيب ١: ١٩٦ حديث ٥٦٦-٥٦٨، الاستبصار ١: ١٦١ حديث ٥٥٧.

٢- ٢) المقنع: ٨.

٣- ٣) النهايه: ٤٦.

٤- ٤) الكافي ٣: ٦٨ حديث ٣، ٢، الفقيه ١: ٥٩ حديث ٢١٩، الاستبصار ١: ١٦٢ حديث ٥٦١-٥٦٣.

٥- ٥) المنتهى ١: ١٣٥.

٦- ٦) المصدر السابق.

٧- ٧) التهذيب ١: ١٩٨ حديث ٥٧٥-٥٧٦، الاستبصار ١: ١٦٢ حديث ٥٦٣-٥٦٤.

الثالث: عدم الوصله، بأن يكون في بئر و لا آله معه. و لو وجده بثمر و جب شراؤه، و ان زاد عن ثمن المثل أضعافا كثيره و متى خشى العقابه لم يجز استعمال الماء لوجوب حفظ النفس، فان استعمله حيثذ ففى الأجزاء نظر أقربه العدم، لعدم الإتيان بالمأمور به، فيبقى فى العهده.

قوله: (الثالث: عدم الوصله، بأن يكون فى بئر و لا آله معه).

لو قال: كأن يكون فى بئر و لا آله معه كان أولى، لأن ظاهر العبارة الحصر و ليس بجيد، و المراد بالآله نحو الدلو و الحبل، و لو كان معه ثياب يمكنه ربط بعضها ببعض بحيث يصل إلى ماء البئر ثم يعصرها و يتوضأ بماء ينفصل منها و جب و إن نقصت قيمتها، لأنه متمكن، و كذا لو احتاج فى ذلك إلى شق الثوب، و قد تبه على ذلك فى المنتهى (١)، نعم لا بد من التقييد بعدم لحقوق الضرر بذلك.

قوله: (و لو وجده بثمر و جب شراؤه و إن زاد عن ثمن المثل أضعافا كثيره).

لوجوب تحصيل شرط الواجب المطلق بحسب الإمكان، و لأمر أبى الحسن عليه السلام بشراء ماء الوضوء بألف درهم لمن يجدها (٢)، من غير تقييد بمساواه ثمن المثل.

و قال ابن الجنيد: لا يجب مع الزيادة للضرر، و لجواز التيمم مع الخوف على المال (٣).

و جوابه: أن الفرض عدم الضرر بالشراء.

و الفرق بين الخوف على المال و موضع النزاع بالنص تاره، و يكون بذل العوض فى الشراء مقدمه الواجب، بخلاف الخوف، لأن ذلك ضرر مقارن، و لما يلزم من الإهانه بنهب المال، بخلاف ما يبذله المكلف باختياره.

و لو لزم من الشراء الإجحاف بالمال و تلف مقدار عظيم منه لم يجب، و ان كان

ص: ٤٧٤

١- ١) المنتهى ١: ١٣٧. [١]

٢- ٢) الكافي ٣: ٧٤ حديث ١٧، الفقيه ١: ٢٣ حديث ٧١، التهذيب ١: ٤٠٦ حديث ١٢٧٦.

٣- ٣) نقله عنه فى التذكرة ١: ٦٠. [٢]

ما لم يضرّ به في الحال، فلا يجب و ان قصر عن ثمن المثل. و لو لم يجد الثمن فهو فاقد، قادرا دفعا للضرر، نصّ عليه في الذكري (١) و غيرها (٢).

و المراد بثمان المثل: ما يقتضيه الزّمان و المكان لا أجره تحصيل الماء و نقله، لأنّه متقوم بنفسه.

و لو بذل بثمان غير مجحف إلى أجل يقدر عليه عند الحلول فقد صرّحوا بالوجوب، لأن له سبيلا إلى تحصيل الماء. و يشكّل بأنّ شغل الدّمه بالدين الموجب للمذله مع عدم الوثوق بالوفاء وقت الحلول، و تعريض نفسه لضرر المطالبه، و إمكان عروض الموت له مشغول الدّمه ضرر عظيم، و نمنع وجود السبيل إلى الماء، إذ المراد به ما لا ضرر فيه. و في حكمه الاقتراض للشّراء. و تقدم النفقه على شراء ماء الطّهارة، أما الدّين ففيه نظر يعرف مما تقدم.

قوله: (ما لم يضر به في الحال، فلا يجب و إن قصر عن ثمن المثل).

المتبادر من (الحال) هو الزّمان الحاضر، و ينبغي أن يراد به حاله، أي حال نفسه، فيجعل اللام عوضا عن المضاف إليه ليعم الضرر الحاضر و المتوقع، باعتبار الاحتياج إلى المال المبذول للماء في مستقبل الزمان، حيث لا يتجدد مال عاده، فإنه لا يجب الشّراء في الموضوعين، لأننا سوغنا ترك استعمال الماء لحاجته في الشّرب، فترك بذله أولى، فيكون حينئذ موافقا لما ذكره المصنّف في التذكرة (٣) و غيره (٤).

و لو وجد بعض الماء فالقول في شراء الباقي كما سبق، و لو أمكن الاكتساب لتحصيل ثمن الماء وجب، لأن الواجب المطلق يجب تحصيل شرطه بحسب المقدور.

قوله: (و لو لم يجد الثمن فهو فاقد).

و كذا لو وجد الماء و امتنع مالكة من بذله بعوض و غيره، و لا يجوز مكابرتة عليه لانتفاء الضّروره، بخلاف الطّعام في المجاعة.

ص: ٤٧٥

١- ١) الذكري: ٢٢. [١]

٢- ٢) البيان: ٣٣. [٢]

٣- ٣) التذكرة ١: ٦٣. [٣]

٤- ٤) منهم: الشهيد في الذكري: ٢٢.

و كما يجب شراء الماء يجب شراء الآله لو احتاج إليها. و لو وهب منه الماء أو أغير الدلو وجب القبول، بخلاف ما لو وهب الثمن أو الآله. قوله: (و كما يجب شراء الماء يجب شراء الآله لو احتاج إليها).

و لو دار الحال بين شرائها و استئجارها تخير، و لو تعذر الشراء و أمكن الاستئجار تعين، كل ذلك من باب المقدمه.

قوله: (و لو وهب منه الماء، أو أغير الدلو وجب القبول، بخلاف ما لو وهب الثمن أو الآله).

لو بذل ماء الطهارة للفاقد وجب عليه القبول لابتناء نحو ذلك عرفا على المسامحه، و عدم ثبوت المنه فيه عادة، و لم يجز له التيمم لأنه قادر على استعمال الماء، و لو أغير الدلو فكذا يجب القبول لمثل ما قلناه.

هذا إذا كان قادرا على الحبل أو نحوه بأن كان عنده أو بذل له، و لو بذل له أحدهما و هو عاجز عن الآخر لم يجب القبول لعدم الفائدة. و مثله لو وجد أحدهما يباع و هو فاقد للآخر و ما يقوم مقامه، فإنه لا يجب عليه الشراء، و عبارته الكتاب مطلقه.

و هذا بخلاف ما لو بذل له ثمن الماء فإنه لا يجب القبول على الأصح، لأن هبه المال مما يمتن به في العاده، و تحصل به للنفس غضاظه و امتهان، و ذلك من أشد أنواع الضرر على نفوس الأحرار، و لا أثر لقلته في ذلك لعدم انضباط أحوال الناس، فربما عد بعضهم القليل كثيرا، بل مناط الحكم كون الجنس مما يمتن به عادة، كما لا نفرق بين قله الماء و كثرته في وجوب القبول اعتبارا بالجنس.

و قال الشيخ: يجب القبول في هبه الثمن لوجوب تحصيل الشرط (1).

قلنا: نمنع الوجوب هاهنا لما فيه من الضرر، و كذا القول في هبه الآله فتوى و دليلا، و يجيء على قول الشيخ الوجوب. هذا كله إذا كان البذل و الهبه على وجه التبرع، فلو نذر ذلك لمعين، أو لمن يندرج فيه المعين فوجوب القبول حينئذ متجه، و متى قلنا بوجوب القبول فامتنع لم تصح ما دام الماء باقيا في يد المالك المقيم على البذل.

ص: ٤٧٦

و لو وجد بعض الماء وجب شراء الباقي، فإن تعذر تيمم و لا يغسل بعض الأعضاء. و غسل النجاسه العينيه عن الثوب و البدن أولى من الوضوء مع القصور عنهما، قوله: (و لو وجد بعض الماء وجب شراء الباقي، فإن تعذر تيمم، و لا يغسل بعض الأعضاء).

كما يجب على فاقد الماء تحصيله بشراء و نحوه، كذا يجب على واجد البعض شراء الباقي لتوقف الواجب عليه، و لأن أبعاض الواجب واجبه، فإن تعذر تيمم.

و لا يغسل بعض الأعضاء عندنا لأن الطهارة لا يعقل تبعضها، لأن المانع -و هو الحدث- أمر واحد لا يرتفع إلا بمجموع الطهارة، و لا يستعمل البعض و يتيمم عن باقي الأفعال، لانحصار الطهارة فى الأقسام الثلاثة، و الملقه ليست أحدها، و هذا بخلاف ما لو كان عليه طهارتان، كما فى غسل غير الجنابه من الأغسال. فوجد من الماء ما يكفى إحداهما، فإنه يستعمله، و يتيمم عن الأخرى.

قوله: (و غسل النجاسه العيئيه عن البدن و الثوب أولى من الوضوء مع القصور عنهما).

كأنه احترز بالعيئيه عن الحكميه، إذ لا- يعقل تقديم إزالتها على الوضوء و الغسل، و هو احتراز غير محتاج إليه لعدم توهم إرادتها، و لأن مزيلها لا يقال له فى عرفهم غسل مع أن للعيئيه إطلاقات، فربما أوهم معنى آخر.

و لا فرق بين البدن و الثوب فى تقديم غسل النجاسه عنهما على الطهارة، بشرط كون النجاسه غير معفو عنها، و الثوب ممّا يحتاج إلى لبسه فى الصلاه، إما لعدم الساتر، أو لضروره البرد و نحوه بنزعه، و ذكر الوضوء خرج مخرج المثال فان الغسل كذلك.

و المراد بالأولويه: استحقاق التقديم لا الأفضليه، لشهاده الاستعمال كذلك كثيرا، و ما سيأتى من حكم المخالفه يعين ذلك، و إنما وجب تقديم غسل النجاسه حينئذ لأن الطهارة المائيه لها بدل، و إزاله النجاسه لا بدل لها، ففيه جمع بين الواجبين،

فان خالف ففي الإجزاء نظر. و حكى المصنّف في ذلك الإجماع في التذكرة (١).

فلو كان معه ثوب يمكنه الاستغناء عنه حال الصّلاه و يحتاج الى لبسه في غيرها، و يخاف تعدى نجاسته إلى ما يضرّ به من ثياب و غيرها، فالظاهر تقديمه لمثل ما قلناه، و لم أجد به تصريحاً، إلا أنّ إطلاق العبارة لا يأباه.

و لا يخفى أنّ محلّ التّقديم ما إذا وجد ما يتيمم به، فلو فقدته فالواجب تقديم الطّهاره لانتفاء البدل حينئذ، و اشتراط الصّلاه بالطّهاره على كل حال، بخلاف إزاله النّجاسه.

قوله: (فان خالف ففي الإجزاء نظر).

ينشأ من أنّه منهي عن المأتى به لأنه مأمور بغسل النّجاسه، و الأمر بشيء يستلزم التّهي عن ضده، و التّهي في العباده يدل على الفساد.

و في المقدّمه القائله: بأنّ الأمر بالشىء يستلزم التّهي عن ضده على الإطلاق نظر، لأنه إنّما يستلزم التّهي عن ضده العام، و هو مطلق الترك الذي هو التّقيض عند أهل النّظر، لا مطلق الأضداد الخاصّه كما هو مقرر في الأصول، فلا يتم الدليل.

و لأن إزاله المانع أولى من تحصيل أحد الشرطين اللذين على البدل بعينه، كذا قيل و فيه نظر أيضاً، لأننا نقول بموجبه، لكن لا يلزم عدم إجزاء المأتى به، و هو المطلوب بالاستدلال.

و من أنّه تطهر بماء مملوك مباح فيصح، كذا قيل و فيه نظر لمنع كليه الكبرى، و الأصحّ عدم الإجزاء لأنه عبارة عن الإتيان بالمأمور به على الوجه المأمور به، و لم يحصل لأنّ الفرض أنّه مأمور بالتيمّم لا بالطّهاره بالماء، فيبقى في عهده التّكليف.

و كذا القول فيمن يخاف ضرراً بينا باستعمال الماء إذا استعمله و أعرض عن التيمّم، و بهذا البيان تظهر شدّه ضعف أحد وجهي النّظر. و في التذكرة هاهنا قال:

و في الاجزاء إشكال، أقربه ذلك إن جوّز وجود المزيل في الوقت، و إلا فلا (٢)، و هو حق إن أراد التجويز عادة، لا مطلق التجويز عقلاً، فهو كمن أراق الماء في الوقت.

ص: ٤٧٨

١-١) التذكرة ١: ٦٧. [١]

٢-٢) التذكرة ١: ٦٤. [٢]

الفصل الثاني: فيما يتيمم به و يشترط كونه أرضاً إما تراباً أو حجراً أو مدراً طاهراً

الفصل الثاني: فيما يتيمم به و يشترط كونه أرضاً إما تراباً أو حجراً أو مدراً طاهراً، قوله: (الفصل الثاني: فيما يتيمم به: و يشترط كونه أرضاً، إما تراباً، أو حجراً، أو مدراً طاهراً خالصاً).

أما اشتراط كون ما يتيمم به أرضاً، فلقوله تعالى (فَتَيَمَّمُوا صِعِيداً) (١)، و لقول الصادق عليه السلام: «إِنَّمَا هُوَ الْمَاءُ وَ الصَّعِيدُ» (٢) و إِنَّمَا لِلْحَصْرِ، وَ الصَّعِيدِ هُوَ وَجْهُ الْأَرْضِ، عَلَى أَحَدِ التَّفْسِيرِينَ (٣)، فَيَتَنَاوَلُ الْحَجَرَ بِأَنْوَاعِهِ مِنْ بَرَامٍ وَ رِخَامٍ وَ غَيْرِهِمَا وَ كَذَا الْحَصَى، نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْمُنْتَهَى (٤).

و يؤيده قوله تعالى (فَتَصْبِحُ صَعِيداً زَلَقاً) (٥)، و على هذا فيجوز التيمم به اختياراً، خلافاً للشيخ (٦) و جماعه (٧)، حيث اشترطوا في استعماله فقد التراب.

و المدر-محركه-قطع الطين اليابس، أو العلك الذي لا رمل فيه، قاله في القاموس (٨).

و يشترط كونه طاهراً إجماعاً، لقوله تعالى «فَتَيَمَّمُوا صِعِيداً طَيِّباً» (٩). قال المفسرون: معناه: الطاهر (١٠)، و لقوله عليه السلام: «و ترابها طهوراً» (١١) و لان التمسح لا يعقل كونه مطهراً.

ص: ٤٧٩

- ١-١) المائدة: ٦. [١]
- ٢-٢) التهذيب ١: ١٨٨ حديث ٥٤٠، الاستبصار ١: ١٥٥ حديث ٥٣٤.
- ٣-٣) الصحاح ٢: ٢٩٨ «صعد»، مجمع البحرين ٣: ٨٥ [٢] «صعد».
- ٤-٤) المنتهى ١: ١٤١. [٣]
- ٥-٥) الكهف: ٣٩. [٤]
- ٦-٦) النهاية: ٤٩.
- ٧-٧) منهم: سلار في المراسم: ٥٣، و ابن إدريس في السرائر: ٢٦ و ابن حمزه في الوسيلة: ٦٤.
- ٨-٨) القاموس (مدر) ٢: ١٣١.
- ٩-٩) النساء: ٤٣، [٥] المائدة: ٦. [٦]
- ١٠-١٠) منهم: الطبرسي في مجمع البيان ٢: ٥٢.
- ١١-١١) الكافي ٣: ٦٦ حديث ٣، الفقيه ١: ٦٠ حديث ٢٢٣.

خالصا مملوكا أو فى حكمه، فلا يجوز التيمم بالمعادن و لا الرماد و لا النبات قوله: (مملوكا أو فى حكمه).

لامتناع التصرف فى المغصوب شرعا، فلا يصح التيمم به للنهي المقتضى للفساد، و يندرج فى حكم المملوك المأذون فيه صريحا و ضمنا فى الاذن فى التصرف، و فحوى فى الإذن فى الدخول و الجلوس، و نحو ذلك عموما و خصوصا، و بشاهد الحال كالصحارى المملوكه حيث لا ضرر على المالك، و لم يتحقق نهيه عنها، و المسبل، و مباح الأصل، و المستأجر مملوك المنفعه، و فى حكمه المستعار، و يندرجان فى المأذون فيه.

و لو حبس المكلف فى مكان مغصوب و لم يجد ماء مباحا، أو لزم من استعماله إضرار بالمكان تيمم بترابه الطاهر و إن وجد غيره، لأن الإكراه أخرجه عن النهي، فصارت الأكوان مباحه لامتناع التكليف بما لا يطاق، إلا ما يلزم منه ضرر زائد على أصل الكون، و من ثم جاز له أن يصلّى، و ينام، و يقوم.

و حقّ الغير يتدارك بلزوم الأجره بخلاف الطهاره بماء المكان المغصوب، لأنه يتضمّن إتلافا غير مأذون فيه و لا تدعو إليه ضروره، نعم لو ربط فى ماء مغصوب و تعذر عليه الخروج، و لم يلزم من الاغتسال به زياده إتلاف أمكن القول بالجواز، و لم أظفر فى ذلك بتصريح، لكن عبارته الذكري (1) تشعر بجواز التيمم بالمغصوب، حيث تجوز الصلاه.

قوله: (فلا يجوز التيمم بالمعادن كالكل، و الزرنيخ، و تراب الحديد).

و نحو ذلك، لعدم وقوع اسم الأرض عليها.

قوله: (و لا الرماد).

سواء كان رماد الخشب أو التراب لعدم تسميته أرضا، و مثله النبات المنسحق و غيره.

ص: ٤٨٠

١-١) الذكري: ٢٢.

المنسحق كالأشنان و الدقيق، و لا بالوحل، و لا النجس، و لا الممتزج بما منع منه مزجا يسلبه إطلاق الاسم، و لا المغصوب.

و يجوز بأرض النوره، قوله: (و لا بالوحل).

و هو بتسكين الحاء و فتحها: الطين الرقيق، نصّ عليه في القاموس (١)، و الظاهر أنّ مطلق الطين لا- يجوز التيمم به لمفهوم قول الصيادق عليه السلام: «إذا كنت في حال لا تقدر إلا على الطين فتيمم به» (٢)، و في معناه صحيحه رفاعه عنه عليه السلام (٣)، و موثقه زواره عن الباقر عليه السلام (٤)، نعم لو كانت الأرض مبتله على وجه لا يبلغ البلل صيروره التراب طينا جاز التيمم به.

قوله: (و لا الممتزج بما منع منه مزجا يسلبه إطلاق الاسم).

كالممتزج بنحو الدقيق و الأشنان لسلب اسم الأرض عنه، و مقتضى عباره المذكرى أنّه إن كان الخليط بحيث يرى أو يسلب به اسم التراب لا يجوز التيمم (٥)، فعلى هذا لا يجوز التيمم بالتراب، و المدر المخلوط بالتبن كثيرا بحيث يرى متميزا، أما القليل فلا بأس لعسر الانفكاك عنه.

و فى المنتهى: و لو اختلط التراب بما لا- يعلق باليد كالشعير جاز التيمم منه، لأن التراب موجود فيه، و الحائل لا يمنع من التصاق التراب باليد فكان سائغا (٦)، هذا كلامه، و كأنه يرى أنه إذا أمرّ يده على وجه يصل التراب إلى جميع بطنها حال الضرب أجزاء، و فيه تردد ينشأ من عدم تسميه الخليط ترابا.

قوله: (و يجوز بأرض النوره و الجص).

المراد قبل إحراقهما لوقوع اسم الأرض عليهما، و عدم تناول المعدن لهما،

ص: ٤٨١

١- (١) القاموس ٤:٦٤ مادة (وحل).

٢- (٢) الكافي ٣:٦٧ حديث ١، [١] التهذيب ١:١٨٩ حديث ٥٤٣، الاستبصار ١:١٥٦ حديث ٥٣٩.

٣- (٣) التهذيب ١:١٨٩ حديث ٥٤٦، الاستبصار ١:١٥٦ حديث ٥٣٩.

٤- (٤) التهذيب ١:١٨٩ حديث ٥٤٥، الاستبصار ١:١٥٦ حديث ٥٣٨.

٥- (٥) الذكري: ٢١. [٢]

٦- (٦) المنتهى ١:١٤٢. [٣]

و الجص، و تراب القبر، و المستعمل، و الأعفر، و الأسود، و الأبيض، و الأحمر، و البطحاء، و سحاقه الخزف، و المشوى، و الآجر، و الحجر. و بالجواز روايه عن أمير المؤمنين عليه السلام (١)، و منع ابن إدريس من التيمم بهما لكونهما معدنا (٢)، و شرط الشيخ فى النهايه فى جواز التيمم بهما فقد التراب (٣) و هما ضعيفان، أما بعد الإحراق فلا يجوز خلافا للمرتضى (٤) للاستحاله، فإنهما حينئذ بمنزله الرماد.

قوله: (و تراب القبر).

لأنه أرض، سواء تكرر التنبش أم لا، لأن الأصل الطهاره، نعم لو علم حصول نجاسه فيه لم يجزئ، و لا يضر اختلاطه باللحم و العظم من دون مخالطه شىء من النجاسات، إلا أن يعلم أن الميت نجس، و بعض العامه منع مما علم نبشه لمخالطته صديد الموتى و لحومهم، و توقف فيما جهل حاله (٥).

قوله: (و المستعمل).

إجماعا منّا لبقاء الاسم و عدم رفع الحدث، و فسير بالممسوح به، و المتساقط عن محل الضرب بنفسه أو بالتفص، أما المضروب عليه فليس بمستعمل إجماعا، فإنه كالماء المغترف منه.

قوله: (و الأعفر، و الأسود، و الأحمر، و الأبيض، و البطحاء، و سحاقه الخزف، و الآجر، و الحجر).

يجوز التيمم بجميع أنواع التراب لصدق اسم الصيعة عليها، و الأعفر: هو العدى لا يخلص بياضه بل تشوبه حمرة، و الأحمر و منه - الأرمنى - الذى يتداوى به، و الأبيض هو العدى يؤكل سفها، و البطحاء مسيل واسع فيه دقاق الحصى، أو التراب اللين فى مسيل الماء، و يجوز التيمم بذلك كله لصدق اسم الأرض عليه.

ص: ٤٨٢

١- (١) التهذيب ١: ١٨٧ حديث ٥٣٩.

٢- (٢) السرائر: ٢٦.

٣- (٣) النهايه: ٤٩. [١]

٤- (٤) قاله فى المصباح، كما نقله عنه المحقق فى المعتبر ١: ٣٧٥.

٥- (٥) المجموع ٢: ٢١٦، و المغنى لابن قدامه ١: ٢٩٣.

و يكره السبخ و الرمل، و يستحب من العوالى. و لو فقد التراب تيمم بغبار ثوبه، أو عرف دابته، أو لبد السرج، و أما سحاقه الخزف و الآجر فيبنى الجواز فيهما على عدم الخروج بالطبخ عن الأرض، و قد توقف فيه المصنّف فى المنتهى (١) و ظاهر كلام ابن الجنيّد خروجهما عن الأرض (٢)، فلا- يجوز التيمم بهما عنده، و الأصحّ الجواز و منع ما ادّعاه من الخروج، و سحاقه الحجر كالبحر.

قوله: (و يكره السبخ و الرّمّل).

السبخه، بالتحريك و التسكين الأرض المملحه الشاشه (٣)، و فى جواز التيمم بها قولان: أشهر هما الجواز (٤) لأنّها أرض، و لو علاها الملح لم تجزئ حتى يزيله، أما الرمل فيجوز عندنا على كراهيه.

قوله: (و يستحب من العوالى).

لبعدها عن النّجاسه، و يكره من المهابط عند علمائنا أجمع، قال أمير المؤمنين عليه السّلام: «لا- وضوء من موطأ» (٥) قال التّوفلى: يعنى ما تطأ عليه برجلك، ذكره فى المنتهى (٦).

قوله: (و لو فقد التراب تيمم بغبار ثوبه، أو عرف دابته، أو لبد السّرج).

إذا فقد التراب و ما فى معناه تيمم بغبار أحد الثلاثة بأن ينفذه حتّى يعلوه الغبار، إلا أن يتلاشى بالنفض فيضرب عليه، فما لا غبار عليه لا يجزئ التيمم عليه، و ليتخير (٧) أكثرها غبارا إن لم يمكن جمع ما فيها، و ذكر الثلاثة لكونها مظنته لا للحصر،

ص: ٤٨٣

١-١) المنتهى ١:١٤١. [١]

٢-٢) نقله عنه فى المختلف: ٤٨.

٣-٣) القاموس المحيط (سبخ) ١:٢٦١.

٤-٤) نسب المحقق فى المعتبر ١:٣٧٤ [٢] كراهيه التيمم بالسبخه إلى علمائنا ما عدا ابن الجنيّد حيث قال بعدم الجواز. و كذلك فعل العلامه فى المختلف: ٤٨.

٥-٥) الكافى ٣:٦٢ حديث ٥، [٣] التهذيب ١:١٨٦ حديث ٥٣٧.

٦-٦) المنتهى ١:١٤١. [٤]

٧-٧) فى نسخه «ن»: و ليتخذ.

و لو لم يجد إلا- الوحل تيمم به. و لو لم يجد إلا الثلج فان تمكن من وضع يده عليه باعتماد حتى ينتقل من الماء ما يسمى به غاسلا وجب و قدمه على التراب، وإلا- تيمم به بعد فقد التراب. فلو كان معه بساط عليه غبار تيمم به، لقول الصادق عليه السلام: «فان كان في ثلج فلينفذ لبد سرجه فليتيمم من غباره، أو شيء مغبر» (١).

و الشيخ قدم غبار عرف الدابه و السرج على الثوب (٢)، و ابن إدريس عكس (٣)، و هما ضعيفان، إذ التيمم إنما هو بالغبار، و لا عبره بمحلّه.

و يجب تحصيل التراب كالماء و لو بشراء، أو استئجار، أو اتهاب و نحو ذلك.

قوله: (و لو لم يجد إلا الوحل تيمم به).

إن أمكن تجفيف الوحل بوجه تعين، و لو بأن يضرب عليه ثم يدع يديه حتى يجف ما عليهما، و حينئذ فيقدمه على الغبار لأنه تراب، فيفركه على شيء ثم يضرب عليه، و إن تعذر ذلك لم يجز التيمم به إلا بعد فقد الغبار، لقول الباقر و الصادق عليهما السلام بعد ذكر التيمم بالغبار إذا لم يجد إلا الطين: «أنه يتيمم منه» (٤).

قوله: (و لو لم يجد إلا الثلج فان تمكن من وضع يده عليه باعتماد حتى ينتقل من الماء ما يسمى به غاسلا وجب، و قدمه على التراب).

لا إشكال في هذا الحكم، لأن المتمكن من الطهاره المائيه لا يجزئه التيمم، و لقول الصادق عليه السلام في صحيحه محمّد بن مسلم و قد سأله عن الرجل يجنب في السفر و لا- يجد إلا الثلج، قال: «يغتسل بالثلج، أو بماء النهر» (٥) و لو تمكن من إذابته بالإسخان أو بتكسيه فكذلك.

قوله: (و إلا تيمم به بعد فقد التراب).

المراد فقد التراب و ما في معناه من حجر و رمل، و كذا الغبار و الوحل، و معنى

ص: ٤٨٤

١- ١) التهذيب ١: ١٨٩ حديث ٥٤٦، الاستبصار ١: ١٥٦ حديث ٥٣٩.

٢- ٢) النهايه: ٤٩.

٣- ٣) السرائر: ٢٦.

٤- ٤) التهذيب ١: ١٨٩ حديث ٥٥١، ٥٤٦، ٥٤٥.

٥- ٥) التهذيب ١: ١٩١ حديث ٥٥٠.

العباره أنه إذا لم يتمكن من وضع يديه على الثلج حتى يتقل من الماء ما يسمّى به غاسلا تيمّم به، و التيمّم فى عبارته يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يمسح وجهه و جميع أعضاء الوضوء، أو الغسل به و يكون إطلاق التيمّم عليه مجازاً، و هو مختار الشيخين (١)، و إليه ذهب فى المختلف (٢) و غيره (٣).

و الثانى: أن يمسح وجهه و يديه بنداوتيه بعد الضرب، كما يظهر من المرتضى (٤)، و سائر (٥)، و مستند ذلك ما رواه محمد بن مسلم فى الصحيح، قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب فى السيفر فلا يجد إلا الثلج، أو ماء جامداً، قال: «هو بمنزله الضرورة، يتيمّم و لا أرى أن يعود إلى هذه الأرض التى توبق دينه» (٦)، و الحديث يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يراد بقوله عليه السلام: «هو بمنزله الضرورة يتيمّم» تيممه بالثلج، و يؤيد هذا قول السائل: فلا يجد إلا الثلج، أو ماء جامداً، و حينئذ فيكون التيمّم به محتملاً. لمسح أعضاء الطهارة به، مجازاً عن التيمّم الحقيقى، للاشتراك فى المسح، كما يحتمل مسح أعضاء التيمّم به بعد الضرب عليه.

الثانى: أن يراد بقوله عليه السلام: «يتيمّم»: التيمّم بالتراب، على معنى أن السائل أراد أن الجنب لم يجد ما يغتسل به إلا الثلج، أو ماء جامداً، و لم يرد أن التراب ليس بموجود، و يؤيد هذا المعنى قوله عليه السلام: «هو بمنزله الضرورة»، بل المتبادر إلى الفهم هو هذا المعنى، و على تقدير احتمال الحديث فلا دلالة فيه على التيمّم بالثلج بحال سوى ما أراده المصنّف تبعاً للشيخين و ما يظهر من كلام المرتضى.

و احتج المصنّف أيضاً بأن المتطهر يجب عليه مماسه أعضاء الطهارة بالماء و إجراؤه عليها، فإذا تعدّر الثانى و جب الأول، إذ لا يلزم من سقوط أحد الواجبين لعذر

ص: ٤٨٥

١- (١) المفيد فى المقنعه: ٨، و الطوسى فى المبسوط ١: ٣١.

٢- (٢) المختلف: ٤٩.

٣- (٣) المنتهى ١: ١٤٣، و [١] التحرير ١: ٢٢.

٤- (٤) قاله فى المصباح، كما نقله عنه السيد العاملى فى مفتاح الكرامه ١: ٥٣٦.

٥- (٥) المراسم: ٥٣.

٦- (٦) التهذيب ١: ١٩١، حديث ٥٥٣، الاستبصار ١: ١٥٨، حديث ٥٤٤.

و لو لم يجد ماء و لا ترابا طاهرا، فالأقوى سقوط الصلاة أداء و قضاء. سقوط الآخر، و فيه نظر، لأنه إن أراد وجوب المماسه من حيث هي كذلك فممنوع، أو لكونها جزءا من مفهوم الغسل الذى هو عباره عن المماسه مع الجريان، فمسلم، لكن إنما يجب مع إمكان الجزء الآخر، لأن وجوبه إنما هو حال كونه جزءا لا مطلقا.

و الأصح أنه إن لم يمكن استعمال الثلج فى الوضوء و الغسل بحيث يتحقق به الغسل المشتمل على الجريان، و لم يجد شيئا آخر يتيمم به فهو فاقد الطهورين، و هو مختار ابن إدريس (1).

قوله: (و لو لم يجد ماء و لا ترابا طاهرا فالأقوى سقوط الصلاة أداء و قضاء).

أى: لو لم يجد ماء طاهرا، و لا ترابا طاهرا، حذف من الأول لدلاله الثانى عليه، فإن وجود النجس كعدمه، و كذا المشتبه به، لأن المطهر لا بد أن يكون طاهرا، و ليس المراد ظاهر اللفظ، لأن سقوط الصيلاه إنما يتحقق إذا فقد المطهر بأنواعه من ماء و تراب، و غبار و وحل، و كأنه اعتمد على ما أسلفه آتفا.

إذا عرفت ذلك، فسقوط الأداء هو ظاهر مذهب أصحابنا، لأن الطهاره شرط للصلاه مطلقا لقوله عليه السلام: «لا صلاه إلا بطهور» (2) و قد تعدرت، فيسقط التكليف بها لامتناع التكليف بما ليس بمقدور، و يلزم من سقوط التكليف بالشرط سقوط المشروط، و إلا فإن بقى الاشتراط لزم تكليف ما لا يطاق، و إن انتفى خرج المشروط مطلقا عن كونه مشروطا مطلقا، و هو باطل.

أما سقوط القضاء فللأصحاب فيه قولان:

أحدهما - هو الأصح، و اختاره المصنف (3) و جماعه - (4): السقوط لانتهاء المقتضى، فإن القضاء إنما يجب بأمر جديد و لم يثبت، و لأن الأداء لم يتحقق وجوبه، فلا يجب القضاء بطريق أولى.

ص: ٤٨٦

١- ١) السرائر: ٢٦.

٢- ٢) الفقيه ١: ٢٢، حديث ٦٧، [١] التهذيب ٢: ١٤٠، حديث ٥٤٥.

٣- ٣) التذكرة ١: ٦٣، المختلف: ١٤٩.

٤- ٤) منهم: المحقق فى الشرائع ١: ٤٩، و فخر المحققين فى الإيضاح ١: ٦٨.

و الثاني- و اختاره شيخنا الشهيد- (١) :وجوب القضاء، و هو الظاهر من عبارة الشيخ في المبسوط (٢) لقوله عليه السلام: «من فاتته صلاة فريضه فليقضها كما فاتته» (٣) و هو شامل لصوره النزاع لأن (من) من أدوات العموم.

و أجاب عنه في المختلف بأن المراد: من فاتته صلاة يجب عليه أداؤها فليقضها، إذ من لا يجب عليه الأداء لا يجب عليه القضاء كالصبي و المجنون (٤). و فيه نظر، لأن القضاء قد يجب على من لا يجب عليه الأداء، كما في النائم و شارب المرقد على وجهه، و المسافر في الصوم.

و يمكن استفاده اعتبار الوجوب عليه من قوله: (فريضه) لأن فعلا- بمعنى المفعول، أي: مفروضه و هي الواجبه، و يبعد أن يراد وجوبها على غيره، بأن يكون التقدير من فاتته صلاة مفروضه على غيره، لأن ذلك خلاف الظاهر من حيث أن المتبادر غيره، و أنه يحتاج إلى زياده التقدير.

فان قيل: يمكن أن يراد بفريضه ما من شأنها أن تكون فريضه، فيتناول صورته النزاع.

قلنا: و إن أمكن، إلا- أن السابق إلى الفهم هو ما قلناه مع استغنائه عن زياده التقدير، و إمكان إرادته غير كاف في وجوب القضاء لإمكان العدم، و الأصل براءة الذمه، و بما حققناه يظهر ضعف ما ذكره المصنف آخرا في المختلف معترضاً به على الجواب الذي حكيناه عنه سابقاً، من أن وجوب القضاء معلق على الفوات مطلقاً، و التخصيص بوجوب الأداء لم يدل اللفظ عليه، و إخراج الصبي و المجنون بدليل خاص (٥).

ص: ٤٨٧

١- (١) الذكري: ٢٣. [١]

٢- (٢) المبسوط ١: ٣١. [٢]

٣- (٣) الكافي ٣: ٤٣٥ حديث ٧، [٣] التهذيب ٣: ١٦٢ حديث ٣٥٠.

٤- (٤) المختلف: ٥٣.

٥- (٥) المختلف: ٥٣.

الفصل الثالث: في كفيته:

و تجب فيه التيه المشتمله على الاستباحه-دون رفع الحدث فيبطل معه-و التقرب، و إيقاعه لوجوبه أو ندبه قوله: (الفصل الثالث: في كفيته و تجب فيه التيه المشتمله على الاستباحه دون رفع الحدث فيبطل معه، و التقرب و إيقاعه لوجوبه أو ندبه).

وجوب التيه في التيمم بإجماع علماء الإسلام إلا من شدّد (١)، و يدلّ عليه مع ذلك ظاهر الآيه (٢) و الحديث (٣)، و لا ريب في اعتبار قصد الاستباحه لامتناع حصولها بدون التيه دون الرفع، فلو اقتصر عليه لم يصحّ لامتناع حصوله بالتيمم، و إلا لما بطل إلا به، و الإجماع على أنّ التيمم إذا تمكن من استعمال الماء تطهر عن الحدث السابق.

و يحتمل الصّححه لاستلزامه الاستباحه، فيدخل تحت التيه، و هو ضعيف. و لو ضمّه إلى الاستباحه لغا و صحت التيه، و ظاهر قوله في الكتاب: (فيبطل معه) عدم الصّححه هنا أيضا.

و في الذّكرى: لو نوى رفع المانع من الصّلاه صحّ و كان في معنى الاستباحه (٤)، و هو عجيب، فإنّ المانع هو الحدث، أعنى التّجاسه الحكيمه التي إنّما ترتفع بالوضوء أو الغسل، نعم يرتفع به المنع من الصّلاه لحصول الإباحه به، و كأنه أراد بالمانع المنع.

و أعجب منه قوله في البيان: لا رفع الحدث فيبطل، إلا أن يقصد به رفع ما مضى (٥)، فان الفرض أنّه غير دائم الحدث ليكون له حدث ماض و غيره، و لو فرضناه دائم الحدث لم يكن التيمم رافعا لدثه الماضي و لا غيره، و في قواعده حاول كون التيمم رافعا للحدث مطلقا (٦)، و هو غير واضح، و ما بين به ضعيف لا يحصل مطلوبه.

ص: ٤٨٨

١-١) مثل الأوزاعي و الحسن بن صالح، انظر: المغنى لابن قدامه ١: ٢٨٦.

٢-٢) المائدة: ٦.

٣-٣) التهذيب ٤: ١٨٦ حديث ٥١٩، أمالي الشيخ الطوسي ٢: ٢٣١.

٤-٤) الذّكرى: ١٠٧. [١]

٥-٥) البيان: ٣٦. [٢]

٦-٦) القواعد و الفوائد ١: ٩٢.

مستدامه الحكم حتى يفرغ، و وضع اليدين على الأرض، و اعتبار نيه التقرب و الوجوب أو التذب ظاهر كما في الوضوء و الغسل، و يعتبر مع ذلك تيه البدليه عن الوضوء أو الغسل على الأصح، لأن وقوعه بدلا من الوضوء أو الغسل إنما يكون بالنيه، لقوله عليه السلام: «و إنما لكل امرئ ما نوى» (١)، و يسقط اعتبار البدليه في مواضع نادره:

الأول: التيمم للجنازه.

الثاني: التيمم للنوم لمشروعيتها مع وجود الماء، فلا يعقل فيهما معنى البدليه.

الثالث: التيمم لخروج الجنب و الحائض من المسجدين لعدم شرعيته المائيه لو تمكن منها كما سبق. و هنا شيء، و هو أنه حيث لم يعتبر البدليه في التيمم في هذه المواضع فلا دليل يدل على وجوب ضربه واحده أو ضربتين، لأن مناط ذلك البدليه، إلا أن يقال: يناط الحكم هنا بالحدث، فإذا كان أكبر فضربتان، و إلا فواحد.

قوله: (مستدامه الحكم حتى يفرغ).

قد تقدم تفسير الاستدامه حكما، و دليل اعتبارها، و ذلك آت هنا.

قوله: (و وضع اليدين على الأرض).

أجمع الأصحاب على اعتبار الضرب في التيمم، و الروايات مصرحه به، مثل قول النبي صلى الله عليه و آله لعَمَّار لما تمعك بالتراب، و قد أجنب: «أفلا صنعت كذا»، ثم أهوى بيديه على الأرض، فوضعهما على الصَّعِيد (٢)، و في روايه زراره عن الباقر عليه السلام: «فضرب بيديه الأرض» (٣) و في روايه ليث المرادي عن الصَّيِّادق عليه السلام: «تضرب بكفَّيك على الأرض» (٤) و غير ذلك من الاخبار (٥).

و اختلاف الاخبار و عبارات الأصحاب في التعبير بالضرب و الوضع يدل على أن المراد بهما واحد، فلا يشترط في حصول مسمى الضرب كونه بدفع و اعتماد كما هو

ص: ٤٨٩

١-١) صحيح البخارى ١:٢، سنن أبى داود ٢:٢٦٢ حديث ٢٢٠١.

٢-٢) الفقيه ١:٥٧ حديث ٢١٢، السرائر: ٤٧٣.

٣-٣) الكافي ٣:٦١ حديث ١ و [١] فيه: (بيده)، التهذيب ١:٢٠٧ حديث ٦٠١، الاستبصار ١:١٧٠ حديث ٥٩٠.

٤-٤) التهذيب ١:٢٠٩ حديث ٦٠٨، الاستبصار ١:١٧١ حديث ٥٩٦.

٥-٥) راجع الكافي ٣:٦١ باب صفه التيمم، التهذيب ١:٢٠٧ باب صفه التيمم، الاستبصار ١:١٧٠-١٧١.

ثم مسح الجبهه بهما من القصاص الى طرف الأنف مستوعبا لها. المتعارف، لكن يشترط مقارنة التيه له، لأنه أول أفعال التيمم.

و المصنّف أهمل ذكر المقارنه هنا، و خيّر في غير هذا الكتاب بين مقارنتها للضرب و ابتداء المسح (1). و يشكل بأنّ الضرب أول الأفعال الواجبه، فتأخير التيه تأخير لها عن أول العباده. و لو وضع اليدين ثم نوى، فالظاهر عدم الإجزاء لعدم المقارنه للوضع حينئذ.

و يجب في الوضع كونه ببطن اليدين -لأنه المعهود- بغير حائل، و مع الضروره يجرى الضرب بالظهور، و يجب وضع اليدين معا، فلو وضع واحده ثم وضع الأخرى لم يجرى لأن المفهوم من «أهوى بيديه على الأرض»، و «اضرب بكفيك» كونهما دفعه.

قوله: (ثم مسح الجبهه بهما من القصاص الى طرف الأنف مستوعبا لها).

قد يشعر عطف مسح الجبهه على ما قبله ب(ثم) الداله على الترتيب و التراخي، بأن فعل التيه و استدامه حكمها سابق على المسح، و ليس ثم شيء من أفعال التيمم يتصور مقارنتها له إلا- الضرب، فيكون دالاً- على ما قلناه، إلا أنّ فيه خفاء و غموضاً، و مسح الجبهه من قصاص الشعر في مقدّم الرأس إلى طرف الأنف الأعلى، و هو الذى يلى آخر الجبهه متفق على وجوبه بين الأصحاب، و الأخبار الكثيره داله عليه، مثل قول الصادق عليه السلام فى موثق زراره: «ثم مسح بهما جبهته و كفيه مرّه واحده» (2).

و لا يجب استيعاب الوجه على المشهور، لدلاله الاخبار على مسح الجبهه، و نقل المرتضى فى الناصريه إجماع الأصحاب عليه (3)، و قال على بن بابويه: يجب مسح الوجه جميعه (4)، و به روايات أكثرها ضعيفه الإسناد (5)، و قد أعرض عنها الأصحاب، نعم مسح الجبينين - و هما المحيطان بالجبهه يتصلان بالصّدغين - واجب، لوجوده فى بعض

ص: ٤٩٠

١- (١) التذكرة ١: ٦٣.

٢- (٢) الكافي ٣: ٦١ حديث ١، [١] التهذيب ١: ٢٠٧ حديث ٦٠١، الاستبصار ١: ١٧٠ حديث ٥٩٠.

٣- (٣) الناصريات (الجوامع الفقيهيه): ٢٢٤.

٤- (٤) المقنع: ٩.

٥- (٥) التهذيب ١: ٢٠٧ حديث ٥٩٨ و ٥٠٠، الاستبصار ١: ١٧٠ حديث ٥٩١ و ٥٩٢.

ثم ظاهر الكف الأيمن من الزند الى طرف الأصابع مستوعبا لها، ثم الأيسر كذلك، الأخبار المتضمنه تتميم البيان (1) و الزيادة غير المنافية مقبولة، و لعدم مفصل محسوس بينهما و بين الجبهه.

و كذا الحاجين وفاقا للصديدوق، و قد حكى به روايه (2)، و لأنه لا بد من إدخال جزء من غير محلّ الفرض من باب المقدمه فبملاحظته يقرب من ذلك، و إن لم يكن عينه، و لا يبعد إطلاق الجبهه في الأخبار على ذلك تجوزا.

و يجب كون المسح بطن الكفين إلا - لضروره، قال في الذكري: من نجاسه أو غيرها (3)، فحينئذ يمسح بظهر ما تعذر المسح ببطنه، و يعتبر كونهما معا لظاهر الأخبار، و يجب أن يبدأ في المسح بالأعلى، فلو نكس فالأقرب عدم الإجزاء، صرح به جمع من المتأخرين (4)، إماما للحمل على الوضوء، و هو بعيد، و إماما تبعا لتتميم البيان، و في الدلالة ضعف، إلا أن الاحتياط طريق البراءه.

و يجب استيعاب محل الفرض، و يدلّ عليه قوله: (مستوعبا لها) أي: للجبهه بناء على أنّ الواجب مسحها، و نصبه على الحال، فلو أدخل بجزء لم يأت بالمأمور به على وجهه، فيجب تداركه و ما بعده ما لم يطل الفصل فتفوت الموالاته.

قوله: (ثم ظاهر الكف الأيمن من الزند إلى أطراف الأصابع مستوعبا، ثم الأيسر كذلك).

يجب في مسح اليمنى أن يكون بطن اليسرى، و كذا في اليسرى يجب مسحها بطن اليمنى إلا - لضروره، و لا - يجب استيعاب اليدين من المرفقين، لدلاله النص

ص: ٤٩١

١-١) التهذيب ١: ٢١١ حديث ٦١٣ و ٦١٤، الاستبصار ١: ١٧١ حديث ٥٩٣.

٢-٢) الفقيه ١: ٥٧ حديث ٢١٢.

٣-٣) الذكري: ١٠٩. [١]

٤-٤) منهم: الشهيد في الذكري: ١٠٩. [٢]

و لو نكس استأنف على ما يحصل معه الترتيب. عليه (١)، و فتوى أكثر الأصحاب به (٢)، خلافا لعلي بن بابويه (٣)، و الاستدلال كما سبق في الوجه، بل يجب المسح من الزند باتفاق الأصحاب.

و يجب البدء بالزند في المسح إلى رؤوس الأصابع في مسح اليدين جميعا، و إدخال جزء من غير محلّ الفرض من باب المقدمه.

و يجب تقديم اليمنى على اليسرى بإجماعنا، و لتتميم البيان، كما يجب تقديم الجبهه على اليمنى، و هو مستفاد من العطف بثم في الموضوعين. و لا يخفى أنّ استيعاب محلّ الفرض بالمسح واجب كما سبق في الجبهه، و المشار إليه في قوله: (كذلك) هو قوله:

(من الزند إلى أطراف الأصابع مستوعبا): أي ثم ظاهر الكف الأيسر من الزند إلى أطراف الأصابع مستوعبا.

و لا يجب في مسح الأعضاء المسح بجميع بطن الكف، للأصل، و لقول الباقر عليه السلام في قصه عمّار: «ثم مسح جبينه بأصابعه» (٤) و لما دلّ عطف الأفعال من الضرب و مسح الجبهه و اليمنى و اليسرى ب(ثم) على وجوب الترتيب و اعتباره في التيمّم عطف.

قوله: (و لو نكس استأنف ما يحصل معه الترتيب).

أي: وجوبا و إن لم يتعمّد، لأنه لم يأت بالمأمور به على وجهه و هو إجماع علمائنا.

و ينبغي تقييد الاكتفاء باستئناف ما يحصل معه الترتيب بعدم طول الزمان كثيرا بحيث يفوت الموالاته، فإنّه حينئذ يجب الاستئناف من رأس.

و تجب الموالاته أيضا، و أسنده في الذكري إلى الأصحاب (٥)، و صرح به في

ص: ٤٩٢

-
- ١- ١) الكافي ٣: ٦١، التهذيب ١: ٢٠٧، باب صفه التيمّم، الاستبصار ١: ١٧٠.
 - ٢- ٢) منهم: الشيخ في المبسوط ١: ٣٣، و النهايه: ٤٩، و [١] أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه: ١٣٦، و ابن البراج في المهذب ١: ٤٧، و سلاّر في المراسم: ٥٤.
 - ٣- ٣) المقنع: ٩.
 - ٤- ٤) الفقيه ١: ٥٧، حديث ٢١٢.
 - ٥- ٥) الذكري: ١٠٥.

و يتكرر التيمم لو اجتماعا، العبارات للإشعار بهذا المعنى.

قوله: (و يتكرر التيمم لو اجتماعا).

أى: الوضوء و الغسل و ذلك فى غير الجنابه، لأن المبدل منه القوى إذا كان متعددا، فالبديل الضعيف أولى بالتعدد، و ما رواه عمّار عن الصادق عليه السلام (١)، و أبو بصير، من أنّ تيمم الجنب و الحائض سواء (٢) لا ينافى هذا الحكم، لأن المراد سواء فى الكيفيه بالنظر إلى كون كلّ منهما بدلا من الغسل، على أنّ التسويه لا تفيد العموم، فعلى هذا يجب على الحائض تيمم للغسل و آخر للوضوء، و كذا أمثالها. و لو وجدت ماء لإحدى الطهارتين استعملته و تيممت عن الأخرى، و لو كفى للغسل لم يجز صرفه إلى الوضوء.

و لو اجتمع حدث الجنابه مع غيره من الأحداث الكبرى، فنوى بالتيمم استباحه الصّلاه من حدث الجنابه، أو البدليه من غسلها، فالظاهر أنّه يجزئ عن تيمم آخر و يباح له الدخول فى الصّلاه كما فى الغسل، و يظهر من عبارته اعتبار التعرض الى تعيين الحدث الآخر احتياطا، حتّى أنّ التيمم للجنبه إذا انفردت، ظاهر عبارته أن تيممها لا يجزئ عن الحدث الأصغر إلا مع التعيين، بل الأحداث الصغرى إذا اجتمع بعضها مع بعض ظاهر عبارته أنّها كذلك، و هو مشكل لأن الاستباحه من حدث يقتضى الاستباحه من غيره لأن المانع و المنع واحد، و إلا لتعددت الطّهارة، أو لجاز تعددها كما سبق تحقيقه فى باب الوضوء.

و لو نوى الاستباحه من غير حدث الجنابه إذا اجتمع مع غيره من الأحداث الكبرى، فهل يجزئ على القول باجزاء الغسل عن غير الجنابه- عنه؟ يحتمل ذلك لأنّ التيمم كالغسل، و لادن المانع و هو الحدث الذى يطلب رفعه لما كان أمرا واحدا فالمنع أمر واحد، فحيث نوى الاستباحه من واحد من الأحداث و جب أن يحصل له، فيزول المنع المترتب عليه و على غيره لأنه واحد. و يحتمل العدم، لأن التيمم طهاره ضعيفه، مع انتفاء

ص: ٤٩٥

١- ١) الفقيه ١: ٥٨ حديث ٢١٥، التهذيب ١: ٢١٢ حديث ٦١٧.

٢- ٢) الكافي ٣: ٦٥ حديث ١٠، التهذيب ١: ٢١٢ حديث ٦١٦.

و يسقط مسح المقطوع دون الباقي، ولا بد من نقل التراب، فلو تعرض لمهب الريح لم يكف، النص على ذلك، وعدم تصريح الأصحاب به، فيتعين الوقوف مع اليقين.

قوله: (و يسقط مسح المقطوع دون الباقي).

لأن وجوب المسح لو تعلق بمحلّ معدوم لزم تكليف ما لا يطاق، فلو قطعت اليد من تحت الزند سقط مسح ما قطع، ووجب مسح ما بقي، إذ «لا يسقط الميسور بالمعسور» (١)، و لو قطعت من فوقه سقط مسح الجميع.

و لو قطعت من مفصل الزند، فهل يجب مسح ما بقي من المفصل أم لا. كما لو قطعت اليد من المرفق في الوضوء؟ تردد المصنّف في المنتهى (٢) نظرا الى أن الغايه هل تدخل، أم لا؟ ثم اختار السقوط لزوال محلّ الفرض و هو الكف. و يرد عليه أن الزند إن كان غايه، و قلنا: إن الغايه تدخل لم يزل محلّ الفرض كلّه بالقطع المذكور، بل يبقى منه شيء، و لا ريب أن مسحه أحوط.

و لو كان له إصبع زائده أو كف أو يد فكالوضوء، و حيث قلنا بوجوب مسحها فلا يجزئ الضرب و المسح بها، و متى حصل القطع فالظاهر أنه يمسح وجهه بالتراب.

و يحتمل أن يضرب بما بقي من الذراع و يمسح به لأنه أقرب الى الضرب باليدين، و لو بقي من محلّ الضرب شيء فلا إشكال.

قوله: (و لا بد من نقل التراب، فلو تعرض لمهب الريح لم يكف).

المراد بنقله: كونه بحيث إذا أريد نقله أمكن ليتمكن الضرب عليه، فلا يجزئ التعرض لمهب الريح و إن كان فيه تراب لعدم إمكان الضرب عليه، و المتبادر من نقل التراب هنا أخذه لمحلّ الضرب ليمسح به، كما هو مذهب بعض العامة (٣)، و ابن الجنيد (٤) منّا، و الإجماع على خلافه، فلا يستقيم حمل العبارة إلا على ما ذكرناه، و فيه من

ص: ٤٩٤

١- (١) عوالى اللآلى ٤:٥٨ حديث ٢٠٥. [١]

٢- (٢) المنتهى ١:١٤٨. [٢]

٣- (٣) المجموع ٢:٢٣٥، الوجيز ١:٢١، فتح العزيز (بهامش المجموع) ٢:٣١٩.

٤- (٤) نقله فى المختلف: ٥٠.

و لو يممه غيره مع القدره لم يجز، و يجوز مع العجز. و لو كان على وجهه تراب فردده بالمسح لم يجز، و لو نقله من سائر أعضائه جاز. التكلف ما لا يخفى.

قوله: (و لو يممه غيره مع القدره لم يجز، و يجوز مع العجز).

أما الحكم الأول: فظاهر قوله تعالى (فَتَيَمَّمُوا) و فعل الغير لا يعد فعلا حقيقه، و قد سبق مثله فى الوضوء و الغسل.

و أما الحكم الثانى: فلوجوب التوصل إلى فعل الطهارة بحسب الممكن كما فى الطهارتين، فيجب حينئذ أن يضرب الصحيح يدي العليل، ثم يمسخ بهما إن أمكن، لظاهر قوله عليه السلام: «فاتوا منه بما استطعتم» (١) و لو تعذر ذلك ضرب بيديه و مسح بهما، و يتولى العليل النيه لقدرته عليها، و لو نوى كان أولى.

و حكى فى الذكرى عن ابن الجنييد أنه قال: يضرب الصحيح بيديه، ثم يضرب بهما يدي العليل، ثم قال: و لم نقف على مأخذه (٢).

قوله: (و لو كان على وجهه تراب، فردده بالمسح لم يجز و لو نقله من سائر الأعضاء جاز).

إنما لم يجز ترديد التراب على وجهه لأن الضرب واجب و لم يأت به، و أمّا جواز نقله من سائر أعضائه فلا- يستقيم على ظاهره، لما عرفت من وجوب الضرب فى التيمم عندنا، و إنما يتأتى ذلك على مذهب الشافعى (٣) الذى يشترط لصحة التيمم نقل التراب، فلا بد من حمل العبارة على نقل التراب من سائر أعضائه و جمعه فى موضع ليضرب عليه، و قد كان ينبغى حذف هذه العبارة لما فيها من الاحتياج الى التكلف البعيد، و إيهام ظاهرها.

ص: ٤٩٧

١- ١) صحيح البخارى ٧: ١١٧، صحيح مسلم ٢: ٩٧٥ حديث ٤١٢ و ٤: ١٨٣٠ حديث ١٣٣٧، سنن النسائى ٥: ١١١، سنن ابن ماجه ٣: ١ حديث ٢.

٢- ٢) الذكرى: ١٠٩. [١]

٣- ٣) الوجيز ١: ٢١، فتح العزيز (بهامش المجموع) ٢: ٣١٨.

و لو مَعَكَ وجهه في التراب لم يجز إلا مع العذر، و ينزع قوله: (و لو مَعَكَ وجهه في التراب لم يجز إلا مع العذر).

لأن الضرب باليدين و المسح بهما واجب باتفاقنا، و النصوص بذلك من طرقنا كثيرة، أما مع العذر فيجوز، إذ «لا يسقط الميسور بالمعسور» (١) فيقارن بالتيه مسح جبهته بمحل الضرب، و من العذر أن يكون باليد جراحه و نحوها، و منه القطع كما سبق.

و ليست نجاسة اليدين -و إن تعذرت إزالتها- عذرا في الضرب بالجبهة، بل و لا في الضرب و المسح بظهر الكفين، بل يتعين الضرب و المسح بهما تمسكا بالإطلاق، لكن لو كانت نجاستهما متعدية أمكن كونها عذرا حينئذ، لثلا ينتجس بها التراب فيضرب بالظهر، فان عمّت فبالجبهة، و عبارته الذكري: و لو ربطت يد المكلف فهو عذر (٢).

و يحتمل في الموضعين كونه عاجزا عن الطهارة فيؤخر الصيلا، كما لو عجز في الوضوء أو الغسل عن عضو فصاعدا و لم يمكنه التيمم، و لو عمّت النجاسة جميع الأعضاء فإن كانت متعدية فلا تيمم، و لو أمكن تجفيفها فلا إشكال في الوجوب.

و لو كانت نجاسة محل الضرب يابسه لا- تتعدى إلى التراب، و نجاسة محل المسح متعدية ففي صحته التيمم تردد من عدم التنصيص على مثله، و من أن طهاره المحل شرط مع الإمكان لا مطلقا، و اعتبار عدم التعدى في محل الضرب لثلا يخرج التراب بتعدى النجاسة إليه عن كونه طيبا.

و ظاهر عبارته الذكري (٣) ن الحائله كالتعدية. و فيه نظر، لجواز المسح على الجبيره، و خصوصية النجاسة لا أثر لها في المنع إلا إذا تعدت، نعم لو أمكن إزالة الجرم تعين و لو بنجاسة أخرى كالبول.

و اعلم أن المصنّف أهمل اشتراط طهاره محل الأفعال من الضرب و المسح و لا بدّ منه، و يبعد أن لا يرى اشتراط الطهارة فيها و إن تمكن من إزاله النجاسة.

قوله: (و نزع خاتمه).

ص: ٤٩٨

١- (١) عوالى اللالكلى ٤:٥٨ حديث ٢٠٥.

٢- (٢) الذكري: ١٠٩. [١]

٣- (٣) الذكري: ١٠٩.

خاتمه و لا يخلل أصابعه.

الفصل الرابع: فى الأحكام

الفصل الرابع: فى الأحكام.

لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت إجماعاً، ويجوز مع التضييق، يجب ذلك فى حال الضرب، وكذا فى حال المسح بالإضافة إلى الممسوح دون الماسح.

قوله: (و لا تخلل أصابعه).

أى: لا يستحب، لأن المسح على الظاهر، لكن يستحب تفريجها فى الضرب للوجه والكفين، نص عليه الأصحاب، وكذا لا يخلل شعره بطريق أولى لعدم الفائدة.

قوله: (الفصل الرابع: فى الأحكام: لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت إجماعاً، ويجوز مع التضييق).

المتبادر من الوقت هو المحدود شرعاً، وهو وقت الأداء، لأن الدخول حقيقه إنما يسند إليه، واللام فيه للعهد الذهني، فتكون العبارة فى قوه: لا- يجوز التيمم قبل دخول الوقت فى الموقته إلى آخره أمياً غيرها فيتيمم لها عند إرادته فعلها، كما ذكره فى الاستسقاء، لكن ذكر الخسوف بخصوصها مع كونها مؤقتة قد يشعر بخلاف ذلك.

ويمكن أن يراد بالوقت ما هو أعم من وقت الأداء، فيكون التمثيل بالخسوف والاستسقاء والفائته للتوعين، واختص من النوع الأول الخسوف لأنها أخفى من غيرها.

و ينبغى أن يراد بعدم جواز التيمم قبل دخول الوقت ما إذا تيمم لفعل الفريضة قبل وقتها، أما تيممه لمطلق الفعل، أو للكون على طهاره مثلاً مع فقد الماء فيجوز على احتمال فى الثانى.

و أمياً جواز التيمم مع التضييق، بل وجوبه، فإنه وإن كان إجماعياً إلا- أنه لشده ظهوره غنى عن البيان، إذ لولاه لزم الإخلال بالصلاة. والمراد بالتضييق: أن لا يبقى من الوقت سوى مقدار فعل الصلاة وما لا بد منه فيها.

و في السعه خلاف أقربه الجواز مع العلم باستمرار العجز، و عدمه مع عدمه. قوله: (و في السّعه خلاف أقربه الجواز مع العلم باستمرار العجز و عدمه مع عدمه).

أى: عن استعمال الماء، و المراد بالعلم المستفاد من العادات المتكرره، أو المستفاد بقرائن الأحوال، أو المستند إلى قول عارف و نحو ذلك، و ما اختاره المصنّف هو ما عليه أكثر المتأخرين (١).

و قيل بوجوب مراعاة التضييق مطلقاً، و ذهب إليه الأكثر كالشّخين (٢) و المرتضى (٣) و أبى الصّلاح (٤) و ابن إدريس (٥) و غيرهم (٦) لظاهر حسنه زراره عن أحدهما عليهما السّلام قال: «إذا لم يجد المسافر ماء فليطلب ما دام في الوقت، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتمم، و ليصل آخر الوقت» (٧)، و الأمر للوجوب، و لصحيحه محمّد بن مسلم قال: سمعته يقول: «إذا لم تجد الماء فأخر التيمم إلى آخر الوقت، فان فاتك الماء لم يفتك التراب» (٨) و بيانه كالأول.

و يعارض بالأخبار الداله على عدم إعادته الصّلاه إذا وجد الماء في الوقت و قد صلّى بتميم، مثل روايه معاويه بن ميسره عن أبى عبد الله عليه السّلام في الرجل في السّفر لا يجد الماء، ثم صلّى، ثم أتى بالماء و عليه شيء من الوقت أ يمضى على صلاته، أم يتوضأ و يعيد الصّلاه؟ قال: «يمضى على صلاته، فان ربّ الماء ربّ التراب» (٩) و هو عام لعدم الاستفصال، و ليس حمل هذه الأخبار على ظن الضيق فتبين السعه بأولى من

ص: ٥٠٠

١- ١) منهم: و الشهيد في اللمعه: ٢٦، و العلامه الحلى في المختلف: ٥٣ و التذكره: ١: ٦٤. [١]

٢- ٢) المفيد في المقنعه: ٨، و الطوسى في النهايه: ٤٧.

٣- ٣) الناصريات (الجوامع الفقيهيه): ٢٢٥.

٤- ٤) الكافي في الفقه: ١٣٦.

٥- ٥) السرائر: ٢٦.

٦- ٦) كابن البراج في المهذب: ١: ٤٧.

٧- ٧) الكافي ٣: ٦٣ حديث ٢، [٢] التهذيب ١: ١٩٢ حديث ٥٥٥، الاستبصار ١: ١٥٩ حديث ٥٤٨ و في الجميع: (و ليصل في آخر الوقت).

٨- ٨) التهذيب ١: ٢٠٣ حديث ٥٨٨ و فيه: (لا تفتك الأرض) الاستبصار ١: ١٦٠ حديث ٥٥٤ و فيه: (لم تفتك الأرض).

٩- ٩) التهذيب ١: ١٩٥ حديث ٥٦٤، الاستبصار ١: ١٦٠ حديث ٥٥٤.

و يتيمم للخسوف بالخسوف، و للاستسقاء بالاجتماع فى الصحراء، و للفائته بذكرها. و لو تيمم لفائته ضحوه جاز أن يؤدى الظهر فى أول الوقت حمل تلك على استحباب التأخير، بل الترجيح هنا نظرا إلى إطلاق الآيه و الأصل، و عموم أفضليه أول الوقت مع الاعتضاد بمثل قوله صلى الله عليه و آله: «أينما أدركتني الصلاه تيممت و صليت» (١)، و هو صريح فى الدلاله على الجواز مع السعه مطلقا.

و إلى هذا القول ذهب ابن بابويه (٢) و المصنّف فى المنتهى (٣) و قوه دليله ظاهره، إلا أنّ القول بالتفصيل أولى، لأنّ فيه مع الجمع بين الأدله عملا بكل من القولين، فالمصير إليه أظهر.

قوله: (و للاستسقاء بالاجتماع فى الصحراء).

لأنّ ذلك وقت فعلها و لا يتوقف على اصطفاهم، قال فى الذكرى: و الأقرب جوازه بإرادته الخروج إلى الصّحراء لأنّه كالشّروع فى المقدّمات (٤)، و فيما قاله قوه، لأنّ السعى إلى الصّلاه بعد حضور وقتها حقه أن يكون على طهاره.

و احتمال الجواز بطلوع الشّمس فى اليوم الثالث، لأنّ السبب الاستسقاء، و هذا وقت الخروج فيه. و هو بعيد، لأنّه لو سلم أنّ هذا هو الوقت، فلا بد من مراعاة التضييق إذا رجع زوال العذر، و بهذا يظهر أنّ العمل بالأول أقوى.

قوله: (و للفائته بذكرها).

لأنّه وقتها، و لا يراعى الضيق هنا على القول بأنّ القضاء موسع لما فيه من التعزير بالقضاء، و لأنّ السعه هنا غير مستفاده من تحديد الوقت، بل من عدم الفوريه.

قوله: (و لو تيمم لفائته ضحوه جاز أن يؤدى الظهر فى أول وقتها، على إشكال).

ص: ٥٠١

١- ١) سنن البيهقى ٢: ٢٢٢، مسند أحمد ٢: ٢٢٢.

٢- ٢) المقنع ٨، الفقيه ٦٠: ١.

٣- ٣) المنتهى ١٤٠: ١.

٤- ٤) الذكرى: ١٠٦. [١]

ذكر الضحوة على طريق التمثيل، فان التيمم للفائته قبل دخول شيء من أوقات الحاضره-أى وقت كان-كذلك، و مثله ذكر الفائته لأن التيمم للكسوف أو لنافله كالاستسقاء، و مطلق الصلاه أيضا هكذا، و كذا القول فى التقييد بالظهر، و احتراز بأدائها فى أول وقتها عن فعلها فى آخره بهذا التيمم فإنه يجوز قطعاً، لأن تيمما واحداً يجوز أن يصلّى به عدّه صلوات عندنا.

و حكى ولد المصنّف قولاً- بأنه لا- يجوز فعلها فى آخر الوقت بهذا التيمم، و علله بأن التيمم للصلاه قبل وقتها لا- يصحّ إجماعاً، فحين إيقاع هذا التيمم لا يكون مبيحاً لصلاه الظهر، و لا تصحّ نيه بإحتمالها به، و كذا عند آخر الوقت لعدم صفه زائده فيه (١).

و ليس بشيء، لأن عدم ترتّب إباحه الظهر عليه لعدم دخول وقتها لا يقتضى عدم ترتّبها مطلقاً كما فى الطهاره المائيه، نعم على القول بأن التيمم إنّما يبيح صلاه واحده يتجه ذلك.

إذا تقرر ذلك، فاعلم أنّه فى مسأله الكتاب لا- إشكال فى جواز فعل الظهر فى أول وقتها على القول بصحة التيمم مع السعه مطلقاً، و كذا إذا كان العذر غير مرجوّ الزوال على القول بالتفصيل، أما إذا كان العذر مرجوّ الزوال على هذا القول، أو مطلقاً على القول بوجوب مراعاة التصيق فهو موضع الاشكال، و إطلاق المصنّف منزّل على ما إذا كان العذر مرجوّ الزوال بناء على ما اختاره سابقاً.

و منشأ الاشكال من أن المقتضى لوجوب التّأخير- و هو إمكان استعمال الماء- موجود، و المانع منتف، إذ ليس إلا كون التيمم صحيحاً و هو غير صالح للمانع، و من احتمال كون المقتضى لوجوب التّأخير هو عدم صحّه التيمم مع السّعه إذا رجع زوال العذر، و هو منتف هنا للحكم بصحّته لصلاه أخرى، فينتفى و جوب التّأخير.

و الحاصل: إن منشأ الاشكال راجع الى الشك فى المقتضى لوجوب التّأخير من الأمرين المذكورين، فان دلّ دليل على كونه هو الأوّل لم يجز فعلها فى أول الوقت، و إن كان الثّانى جاز.

و لا تشترط طهاره البدن عن النجاسه، و لو تيمم و على بدنه نجاسه جاز، و لا يعيد ما صلّاه بالتيمم فى سفر أو حضر و الأظهر هو الأوّل لقوله عليه السّلام: «فليطلب ما دام فى الوقت، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيمّم و ليصل» (١)، أمر بالطلب ما دام فى الوقت، و اشترط فى فعل الصّلاه خوف فوات الوقت لأنّه اشترط ذلك فى فعل التيمّم و فى فعل الصّلاه، و لا يلزم من انتفاء التأخير بالنسبه إلى التيمّم لسبق فعله انتفاؤه بالنسبه إلى فعل الصّلاه استصحاباً لما كان، و كذا قوله عليه السّلام: «فان فاتك الماء لم يفتك التراب» (٢) يدل على أنّ التأخير للطمع فى الماء، و مختار المصنّف فى التذكرة (٣) الجواز، و هو قول الشيخ فى المبسوط (٤).

قوله: (و لا تشترط طهاره البدن عن النجاسه، فلو تيمّم و على بدنه نجاسه جاز).

النّجاسه إن كانت فى محلّ التيمّم فزالها شرط لصحته قطعاً، و ليس فى عباره المصنّف فى هذا الباب ما يتعلق بذلك نفيًا و لا إثباتاً، و قوله هنا: (فلو تيمّم و على بدنه نجاسه) يقتضى أن يكون فى غير محلّ التيمّم، و إطلاق عبارته يقتضى جواز التيمّم مع نجاسه غير محلّ الفرض، سواء كان العذر مرجو الزّوال أم لا، و قد سبق فى كلامه فى باب الاستنجا ما يخالف ذلك، و قد حققنا المسأله هناك.

قوله: (و لا يعيد ما صلّاه بالتيمّم فى سفر أو حضر).

لأنّه أتى بالمأمور به على وجهه لأنّه المفروض فيجزئ، و الإعادة تحتاج إلى دليل.

و قال بعض العامّه بوجوب إعادته ما صلّاه بالتيمّم لفقد الماء حضراً (٥).

ص: ٥٠٣

١- ١) الكافى ٣:٦٣ حديث ٢، [١] التهذيب ٢:٢٠٣، ١:١٩٢، حديث ٥٨٩، ٥٥٥، الاستبصار ١:١٥٩، ١٦٥، ٥٧٤، ٥٤٨.
٢- ٢) الكافى ٣:٦٣ حديث ١، [٢] التهذيب ١:٢٠٣، ١:٢٠٣، حديث ٥٨٨، الاستبصار ١:١٦٥، ٥٧٣ و فى الجميع، (لم تفتك الأرض).

٣- ٣) التذكرة ١:٥٣. [٣]

٤- ٤) المبسوط ١:٣٠.

٥- ٥) المجموع ٢:٣٠٥.

تعمّد الجنابه أو لا، منعه زحام الجمعة أو لا، تعذّر عليه إزاله النجاسه عن بدنه أو لا. قوله: (تعمّد الجنابه أو لا).

أى: سواء تعمّد الجنابه فى حال عجزه عن الغسل فتيّم و صلى، أم لم يكن كذلك بأن كانت جنابته لا عن عمد، وقيل بوجوب إعادته المتعمّد (1)، والأصحّ العدم لتحقق الامتثال و عموم الأخبار (2)، وقد سبق التنبيه عليه.

و يجب أن يستثنى منه ما إذا تعمّد الجنابه بعد دخول الوقت و هو غير طامع فى الماء للغسل، فإنّه بمنزله من أراق الماء فى الوقت، وقد سبق فى كلام المصنّف وجوب الإعادة عليه.

قوله: (منعه زحام الجمعة أو لا).

أى: و سواء منعه زحام الجمعة عن الخروج للإتيان بالطهاره المائيه فتيّم، أو لم يكن تيممه لذلك لا إعادته عليه لتحقق الامتثال المقتضى للاجزاء، و الإعادة بأمر جديد، و قال الشيخ: يعيد (3). و كذا الممنوع بزحام عرفه تعويلا على روايه السيكونى، عن أمير المؤمنين عليه السلام (4)، و فيه ضعف.

قوله: (تعذّر عليه إزاله النجاسه عن بدنه أو لا).

أى: و سواء تعذّر عليه إزاله النجاسه عن بدنه لعدم الماء فتيّم و صلى، أو لم يكن تيممه لذلك، فإنّه لا يعيد على الأصحّ لمثل ما قلناه، و قال الشيخ بإعادة المتيّم ذى النجاسه على بدنه أو ثوبه إذا لم يجد ماء يغسلها به، و لم يتمكّن من نزع الثوب و الصّلاه عاريا (5)، تعويلا على روايه عمّار، عن الصادق عليه السلام (6)، و عمّار ضعيف، و الأصحّ عدم الإعادة.

ص: ٥٠٤

١- ١) المبسوط ٣٠: ١.

٢- ٢) الكافي ٣: ٦٣، و الفقيه ١: ٥٧ الحديث ٢١٣، و المحاسن: ٣٧٢.

٣- ٣) المبسوط ٣١: ١.

٤- ٤) التهذيب ١: ١٨٥ حديث ٥٣٤، الاستبصار ١: ٨١ حديث ٢٥٤.

٥- ٥) المبسوط ٣٥: ١.

٦- ٦) التهذيب ١: ٤٠٧ حديث ١٢٧٩ و ٢: ٢٢٤ حديث ٨٨٦، الاستبصار ١: ١٦٩ حديث ٥٨٧.

و يستباح به كل ما يستباح بالمائيه، و اقتصر فى عباره الكتاب على ذكر نجاسه البدن، لأن نجاسه الثوب إذا تعذر نزع كنجاسه البدن، ولأنه إذا وجبت الإعادة لنجاسه البدن، فلنجاسه الثوب أولى.

و اعلم أنّ المصنّف قال فى المنتهى: إنّ ظاهر كلام الشيخ تعلق الإعادة بذي النجاسه المتيمّم عند غسل النجاسه، سواء وجد الماء للطهاره أم لا، لأنّه قال: ثم يعيد إذا غسل الموضع، لأن المؤثر هو وجود النجاسه و قد زالت (١).

قلت: لا- دلالة فى عباره الشيخ هذه على ما ادّعاها فى المنتهى، لأن ظاهر قوله بوجوب الإعادة التعليل بكونه قد صلّى بتيمم مع النجاسه، و الآ- لم يكن لذكر المسأله فى باب التيمم وجه أصلاً، إذ ليست من أحكامه حينئذ، بل من أحكام النجاسات، فإذا زال أحدهما انتفى الأمران من حيث هما كذلك، فحينئذ وجبت الإعادة إلا أن يكون الشيخ يرى وجوب الإعادة بالصّلاه مع النجاسه مطلقاً و إن كانت الطهاره مائيه، و ليس فى كلامه فى باب النجاسات دلالة على ذلك، لأنّه احتج على وجوب إعادة ذى النجاسه الذى لا يتمكن من إزالتها بحديث عمّار المتضمّن للتيمم، و ظاهر هذا أنّ الإعادة للأمرين معاً لا لخصوص النجاسه.

قوله: (و يستباح به كل ما يستباح بالمائيه).

من صلاه، و طواف، و دخول المساجد حتّى المسجدين و الكعبه، و مسّ كتابه القرآن، و الصّوم كما سبق، و منع ولد المصنّف من استباحه المساجد به للجنب (٢) لقوله تعالى (و لا- جُنباً إلاّ عابري سبيلٍ حتّى تَغْتَسِلُوا) (٣)، جعل غايه التحريم الغسل فلا يزول بالتيمم، و إلاّ لم تكن الغايه غايه، و كذا مسّ كتابه القرآن له معللاً بعدم فرق الآيه بينهما هنا، و هو ضعيف.

أمّا الأوّل: فهو معارض بقوله صلّى الله عليه و آله: «يا أبا ذر يكفيك الصّعيد عشر سنين» (٤)، فإن إطلاقه يقتضى الاكتفاء به فى العبادات المشروطه بالطهاره،

ص: ٥٠٥

١- ١) المنتهى ١: ١٥٤. [١]

٢- ٢) حكاة العاملى فى المفتاح ١: ٢٧ عنه فى شرح الإرشاد (٢) [مخطوط].

٣- ٣) النساء: ٤٣. [٣]

٤- ٤) الفقيه ١: ٥٩ حديث ٢٢١، التهذيب ١٩٩، ١٩٤: ١ حديث ٥٧٨، ٥٦١.

و تنقضه نواقضها، و التمکن من استعمال الماء، للقطع بأنه لا يراد الاكتفاء به في الصلاه في البيت دون دخول المسجد، و الصلاه مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، و لظاهر قول الصادق عليه السلام: «التراب أحد الطهورين» (١)، و لأن التيمم يبيح الصلاه التي هي أعظم من دخول المساجد، مع اشتراطها بالطهاره الصغرى و الكبرى، فإباحته لدخول المساجد بطريق أولى، و لإطلاق الحث على فعل الصلاه في المسجد.

و ليس التمسك بإطلاق ما ذكره من الغايه بأولى من التمسك بهذا الإطلاق، و على هذا فذكر الاغتسال في الآيه خرج مخرج الغالب، أو أنه هو الأصل، لأن التيمم إنما يكون عند الضروره.

و أما مس كتابه القرآن فظاهر، لأن التيمم طهاره بالكتاب و السنه لقوله تعالى:

(وَ لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ) (٢)، أى: بالأمر السابقه و التيمم أحدها، و قوله عليه السلام:

«هو أحد الطهورين». و يجيء على قوله عدم جواز الطواف للجنب أيضا إذا تيمم لاستلزامه دخول المسجد، و لم يصرح بحكم الحائض و النفساء و نحوهما.

قوله: (و تنقضه نواقضها و التمکن من استعمال الماء).

لا- ريب في انتقاض التيمم بنواقض كل من الطهارتين لأنه طهاره ضعيفه لا ترفع الحدث إنما تفيد إباحه الصلاه و نحوها، فإذا حصل شيء من الأحداث الكبرى و الصغرى بطلب الإباحه الحاصله بالتيمم، و استمر حكم الحدث، و تزيد نواقض التيمم على نواقضهما التمکن من استعمال الماء في الطهاره التي تيمم عنها.

و المراد بالتمکن: أن لا- يكون مانع حسي و لا- شرعي، فلو وجد الماء و له مانع من استعماله، كمتغلب نزل على نهر فمنع من وروده، أو كان في بئر و لا وصله له إليه، أو كان به مرض يخشى عليه من الماء، أو يخشى حدوث المرض، أو كان الماء بيد من لا يبذله أصلا، أو بعوض غير مقدور، أو توهم وجود الماء ثم ظهر الخطأ، أو تمکن من استعماله في الوضوء و هو متيمم عن الجنابه، فإن تيممه في جميع هذه المواضع لا ينتقض لعدم

ص: ٥٠٦

١- (١) التهذيب ١: ١٩٧، حديث ٥٧١، الاستبصار ١: ١٦١، حديث ٥٥٧ و الحديث فيهما مقارب.

٢- (٢) المائده: ٦. [١]

التمكّن، و عدم صدق الوجدان.

و كذا لو كان متيمّما عن الطّهارة فتمكن من إحداها خاصّه، فإن تيمّمها ينتقض دون الأخرى، فلو كفى الماء للغسل تعيّن تيمّمه للانتقاض، و إلا فتيمّم للوضوء إن كفى له، و عبارته الكتاب مطلقه كما ترى، و تنقيحها بما ذكرناه.

بقي هنا شيء، و هو أنّه هل يشترط لانتقاض التيمّم مضي مقدار زمان الطّهارة المائيّه متمكّنا من فعلها، أم بمجرد وجود الماء و التمكن من استعماله ينتقض التيمّم، و إن لم يمض مقدار زمان الطّهارة؟ إطلاق عبارته الكتاب يقتضى الثاني، و إن كان المتبادر منها أنّ التمكن من استعمال الماء في الطّهارة هو الناقض.

و يشهد للثاني إطلاق الاخبار، مثل قول أبي جعفر عليه السّلام و قد سئل أ يصلي الرّجل بتيمّم واحد صلاه اللّيل و النّهار كلها؟: «نعم ما لم يحدث، أو يصب ماء» (١)، و غيره (٢). و يشهد للأول أن التّكليف بالطّهارة المائيّه في وقت لا يسعها تكليف بما لا يطاق، و المقتضى للنقض هو التمكن من فعلها لا- مطلق التمكن للقطع بأنه لو علم من أوّل الأمر أنّه لا- يتمكّن من فعلها لا ينتقض تيمّمه.

فان قيل: توجه الخطاب بالطّهارة المائيّه ينافي بقاء التيمّم، و لعدم الجزم بالتيّه على هذا التّقدير.

قلنا: توجه الخطاب إنما هو بحسب الظاهر، فإذا تبين فوات شرطه انتفى ظاهرا و باطنا، و الجزم بالتيّه إنّما يجب بحسب الممكن، و لولاه لم يتحقّق الجزم في شيء من نيات العبادات، لعدم علم المكلف ببقائه إلى آخر العباده على صفات التّكليف.

و التّحقيق: إنّ الخطاب-ظاهرا-بفعل الطّهارة المائيّه يراعى بمضي زمان يسعها، فان مضي ذلك المقدار تبين استقرار الوجوب ظاهرا و باطنا، و إلاّ تبين العدم فيكون كاشفا، و هذا هو المختار.

و المراد بقوله عليه السّلام: «أو يصب ماء» كونه بحيث يتمكّن من استعماله

ص: ٥٠٧

١- (١) الكافي ٣: ٦٣ حديث ٤، [١] التهذيب ١: ٢٠٠ حديث ٥٨٠، الاستبصار ١: ١٦٣، ١٦٤ حديث ٥٦٥، ٥٧٠.

٢- (٢) التهذيب ١: ٢٠١ حديث ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٣٨٥، الاستبصار ١: ١٦٣ حديث ٥٦٧ و ٥٦٨.

فلو وجدته قبل الشروع بطل، فان عدم استأنف. و لو وجدته بعد التلبس بتكبيره الإحرام استمر. في الطَّهارة، للقطع بأنَّ إصابته و هو محتاج إلى شربه كالا- إصابه، فعلى ما اخترناه لو تلف الماء قبل إتمام الطَّهارة فالتيمُّ بحاله، فيجب أن يقيده قوله: (فلو وجدته قبل الشروع بطل، فان عدم استأنف) بما إذا مضى مقدار زمان استعماله في الطَّهارة متمكِّنا من فعلها.

قوله: (و لو وجدته بعد التلبس بتكبيره الإحرام استمر).

سواء كان في فرض أو نفل و هو الأصح، لعموم قوله تعالى (وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ) (١)، و لما رواه محمَّد بن حمران، عن أبي عبد الله عليه السَّلام في التيمُّم يؤتى بالماء حين يدخل في الصَّلاه، قال: «يمضى في الصَّلاه» (٢).

و لا يرد على الاستدلال بالآيه أنَّ النهي عن إبطال العمل مشروط بصحَّته، و الصَّيحه إنَّما تتحقَّق مع الشَّروط، لمنع اشتراط الصَّلاه حينئذ بالطَّهارة المائيه، و ليس هذا كإنتفاع دم المستحاضه في أثناء الصَّيلاه، لأنَّ المقتضى للبطلان هو وجود الحدث الذي لم يتطَّهر عنه، و قد كان معفوا عنه بالدَّوام فزال العفو بالانقطاع، بخلاف ما نحن فيه، لأنَّ الحدث قد أبيحت الصَّيلاه منه، و الأصل البقاء، و المبطل هو التمكن من المائيه و هو غير متحقَّق.

و قال الشَّيخ في النَّهايه: يرجع ما لم يركع (٣)، لقول أبي عبد الله عليه السَّلام:

«إن كان لم يركع فليصرف و ليتوضأ، و إن كان قد ركع فليمض في صلاته» (٤).

و قال ابن الجنييد: يرجع ما لم يركع الركعه الثانيه (٥)، لروايه زراره الدَّاله على الإبطال إذا كان قد صلَّى ركعه، و على عدمه مع صلاه ركعتين (٦).

ص: ٥٠٨

١- ١) محمد (صلى الله عليه و آله): ٣٣. [١]

٢- ٢) التهذيب ١: ٢٠٣، حديث ٥٩٠، الاستبصار ١: ١٦٦، حديث ٥٧٥.

٣- ٣) النَّهايه: ٤٨.

٤- ٤) الكافي ٣: ٦٤، حديث ٥، [٢] التهذيب ١: ٢٠٤، حديث ٥٩١، الاستبصار ١: ١٦٦، حديث ٥٧٦.

٥- ٥) نقله عنه في المختلف: ٥١.

٦- ٦) الفقيه ١: ٥٨، حديث ٢١٤، الاستبصار ١: ١٦٧، حديث ٥٨٠.

و هل له العدول الى النفل؟ الأقرب ذلك، و لو كان في نافله استمر ندبا، فان فقد بعده ففي النقض نظر، و قال سألار: يرجع ما لم يقرأ (١).

و شهره القول الأول ترجع العمل بروايته، و ظاهر الآيه يعين العمل به.

قوله: (و هل له العدول إلى النفل؟ الأقرب ذلك).

وجه القرب أن فيه الجمع بين عدم قطع الفريضة و إبطالها، و بين أدائها بأكمل الطهارتين، و قد شرع مثله فيما هو دون ذلك، كما في المحافظه على فضيله الجماعه.

و يحتمل عدم الجواز لأنه في معنى الإبطال المنهى عنه، لأن النافله يجوز قطعها و هو أقوى، فإن الجمع المدعى غير واضح، و جواز القطع في موضع الدليل لا يقتضى الجواز مطلقا، و القياس باطل.

قوله: (و لو كان في نافله استمر ندبا).

لأن ترك الاستفصال في روايه محمّد بن حمران (٢)، يقتضى عموم (٣) النافله، و للاستصحاب. و يحتمل تعيين القطع هنا، لأن إبطال النافله غير ممنوع منه، فيتحقق التمكّن من استعمال الماء.

قوله: (فان فقدته بعده ففي النقض نظر).

الضمير يعود إلى الوجدان، أى: فان فقدته بعد الوجدان، و لا بدّ من كون الفقدان قبل الفراغ و التمكّن من فعل الطهاره. و ينشأ النظر من أن التمكّن لم يتحقق لأن المنع الشرعى بمنزله المنع الحسى بل أقوى، و لأن التيمّم لم ينتقض مع وجود الماء، فبعد فقدته أولى، و لأن صحه أداء الصلاه يقتضى عدم ثبوت المنع من فعلها، و هو أمر مشترك بين جميع الصلوات، و من أن صحه التيمّم مشروطه بعدم التمكّن من استعمال الماء، و حيث انتفى الشرط انتفت الصحه.

ص: ٥٠٩

١- (١) المراسم: ٥٤.

٢- (٢) التهذيب: ١: ٢٠٣، حديث ٥٩٠، الاستبصار ١: ١٦٦، حديث ٥٧٥.

٣- (٣) فى «ع»: عدم.

و فى تنزل صلاه الميت منزله التكبير نظر، و ان أوجبنا الغسل فى إعادة الصلاه إشكال، و عدم فسادہ بالنسبه إلى الصلاه التى كان فيها للإذن بإتمامها حذرا من قطع العمل، أما غيرها فلا مانع من بطلانه بالنسبه إليه. و هو ضعيف، لأن الإذن بإتمام ما هو فيها يقتضى بقاء الإباحه، و اجتماع الصحه و الفساد فى طهاره واحده معلوم البطلان، و الأصح عدم النقض، فرضا كانت أو نفلا.

قوله: (و فى تنزل الصلاه على الميت منزله التكبير نظر).

لو يمم الميت بدلا من غسله، هل تنزل الصلاه عليه منزله التكبير للإحرام من التيمم لصلاه أخرى، فلا يبطل تيممه و لا يجب الغسل، أم لا؟ فيه نظر عند المصنف، ينشأ: من أنه طهاره صحيحه قد ترتب عليها بعض أحكامها، فلا يحكم بفسادها- و فى كبرى القياس منع- و أن امثال المأمور به يقتضى الإجزاء، و الإعادة بأمر جديد لأنها على خلاف الأصل، و لا ربط له بالمدعى إذ ليس المتنازع فيه الإعادة، بل فساد البدل و الإتيان بالمبدل منه، و إن سلم فالأمر بالغسل الصحيح باق، و امتناع توجهه إلى المكلف عند عدم الإمكان لا يقتضى السقوط مطلقا.

و من أن التيمم طهاره ضروريه شرعت لتعذر الغسل و قد زال العذر، و الوقت صالح له، فإن محله باق ما لم يدفن، و لأنه ميت لم يغسل على الوجه المعتبر قبل الدفن و لا مانع شرعا، و كل ميت كذلك يجب تغسيله، و المقدمتان قطعيتان، و هذا هو الأصح:

و مثله ما لو يمم عن بعض الغسلات، أو غسل فاسدا، أو خلا غسله من الخليلط.

قوله: (فإن أوجبنا الغسل فى إعادة الصلاه إشكال).

ينشأ من أن الصلاه مشروطه بالطهاره، و الاكتفاء بالتيمم فى محل الضروره و قد زالت. و فيه نظر لمنع الاشتراط، إذ الواجب الترتيب، و هو إنما يكون عند التمكن، و إن سلم فالشرط أحد الأمرين، إما الغسل مع إمكانه أو التيمم عند تعذره و قد حصل، و لأن إيجاب الغسل يقتضى إعادته ما بعده تحصيلا للترتيب، و هو ممنوع.

و من أن امثال المأمور به على الوجه المطلوب يقتضى الاجزاء و الإعادة بأمر جديد و لم يثبت، و لا يلزم من طريان الفساد على التيمم للتمكن من مبدله فساد واجب

و يجمع بين الفرائض بتيمم واحد. و لو تيمم ندبا لنافله دخل به فى الفريضة. و يستحب تخصيص الجنب بالماء المباح أو المبدول، و ييمم الميت، و ييمم المحدث، آخر قد حكم بصحته إلا بدليل، و لم يثبت.

قوله: (و يجمع بين الفرائض بتيمم واحد).

لقول الباقر عليه السلام و قد سئل يوصلى الرجل بتيمم واحد صلاة الليل و النهار كلها؟: «نعم، ما لم يحدث أو يصب الماء» (١)، خلافا للشافعى من العامة (٢).

قوله: (و لو تيمم ندبا لنافله دخل به فى الفريضة).

لأن النفل كالفرض فى الافتقار إلى الطهارة، فاستباحته تقتضى زوال المنع كالفريضة، و لأن التيمم يبيح ما يبيحه مبدله كما سبق بيانه، فلا يفرق فيه بين نية الفرض و النفل كالمبدل.

و كذا القول فى مس كتابه القرآن، و قراءه شىء من العزائم للجنب، و من فى حكمه، و اللبث فى المساجد لهما و غير ذلك، فإذا نوى استباحه شىء منها استباح الباقي بخلاف استباحه نحو العزائم، و اللبث فى المساجد لماس الميت، إذ لا يحرم عليه ذلك على الأصح فى اللبث فى المساجد كما سبق.

قوله: (و يستحب تخصيص الجنب بالماء المباح، أو المبدول، و ييمم الميت و ييمم المحدث).

لروايه التفليسى، عن الرضا عليه السلام فى القوم يكونون فى السفر فيموت منهم ميت و معهم جنب، و معهم ماء قليل قدر ما يكفى أحدهم، أيهم يبدأ به؟ قال:

«يغتسل الجنب و يترك الميت» (٣).

و قال الشيخ: إن كان ملكا لأحدهم اختص به، و إن لم يكن ملكا لأحدهم

ص: ٥١١

١- ١) الكافى ٣: ٦٣ حديث ٤، [١] التهذيب ١: ٢٠٠ حديث ٥٨٠، الاستبصار ١: ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨،

تخيروا في استعمال من شاء منهم لأنها فروض قد اجتمعت و لا أولويه لأحدهما، و لا دليل يقتضى التخصيص، فوجب التخيير (١).

و لاختلاف الروايات في الترجيح، ففي روايه محمد بن علي، عن بعض أصحابنا قال: قلت: الجنب و الميت يتفقان في مكان و لا يكون الماء إلاّ- بقدر ما يكفي أحدهما، أيهما أولى أن يغتسل بالماء؟ قال: «يتيمّم الجنب، و يغسل الميت» (٢) و يؤيدها أن غسله خاتمه طهارته فينبغي إكمالها، و الحي قد يجد الماء فيغتسل.

و أيضا القصد في غسل الميت التّنظيف و لا يحصل بالتيمّم، و في الحي الدّخول في الصّلاه و هو حاصل به، و قد تقدّمت روايه التفليسي بترجيح الجنب، و يؤيدها أنه متعبّد بالغسل مع وجود الماء، و الميت قد خرج عن التّكليف بالموت، و لأنّ الطّهارة من الحيّ تبيح فعل العبادات على الوجه الأكمل بخلاف الميت. و ما ذكره ضعيف، لأن روايه التفليسي أرجح من الأخرى، فإنها مقطوعه مع اعتضاها بصحيحه عبد الرّحمن بن أبي نجران، عن الصادق عليه السّلام (٣)، فالمعتمد استحباب تخصيص الجنب.

و هذا إذا لم يكن الماء ملكا لأحدهم، فإنه حينئذ لا يجوز له إثارة غيره به لوجوب الطّهارة به عليه عينا.

أمّا إذا كان مبدولا مطلقا، أو مع مالك يسمح ببذله، أو مباحا و استوا في إثبات اليد عليه، أو مشتركا في الملك بين من سوى وارث الميت الطفل، إذا ضاق الوقت في هذين القسمين فإن الأفضل تخصيص الجنب به.

و لو كان في الوقت سعه لم يجز للمالك، و لا لذى الأولويه في المباح بذله لرجاء إكماله بما يكفي للطّهارة، نعم لو كان في غير وقت صلاه جاز، لكن يلزم القول بتخصيص الميت حينئذ، بناء على وجوب غسل الجنابه لغيره. و لو بذل للأحوج بنذر أو وصيّيه و نحوهما تعين صرفه للجنب، فإنه أولى، لما قلناه.

ص: ٥١٢

١- (١) الخلاف ١: ٢٤ مسألة ١١٩ كتاب الطّهارة.

٢- (٢) التهذيب ١: ١١٠ حديث ٢٨٨، الاستبصار ١: ١٠٢ حديث ٣٣٢ باختلاف يسير.

٣- (٣) الفقيه ١: ٥٩ حديث ٢٢٢، التهذيب ١: ١٠٩ حديث ٢٨٥، الاستبصار ١: ١٠١ حديث ٣٢٩.

و لو انتهوا الى ماء مباح و استتوا في إثبات اليد فالملك لهم، و لو اجتمع الجنب و المحدث فالجنب أولى للخبر (١)، و لو كفى للمحدث خاصه فهو أولى، و لو لم يكف واحدا منهما فالأولويه للجنب (٢)، و لو فضل منه فضله لا- تكفى الآخر، فالظاهر أن الجنب أولى، و ظاهر التذكرة أولويه المحدث هنا (٣)، و هو بعيد.

و لو اجتمع الميت و المحدث فأولويه الميت أقرب لشده حاجته، و لمقطوعه على بن محمد السابقيه (٤)، و الجنب مع الحائض و قسيمها، و ماس الميت لا نص فيه، فيحتمل أولويته للاكتفاء بغسله في استباحه الصلاه و هو قريب، و لو قلنا بتوقف حل الوطء على الغسل في الحائض و قسيمها أمكن أولويتهن، نظرا الى قضاء حق الله تعالى، و حق الزوج.

و في المحدث مع أحد الأربعة تردّد من ضعف حدته بالنسبه إلى حدثهم، و من استفادته الاستباحه باستعمال الماء دونهم، و العطشان أولى من الجميع قطعاً، و ذو النجاسه أولى ممن عدا الميت لعدم البدل، و في الميت معه تردّد منشؤه يعلم ممّا سبق، و لم يرجح في التذكرة شيئاً، و الظاهر أن ذا النجاسه إنّما يقدم مع تمكن الباقيين من التيمّم، و لم أجد به تصريحاً، لكن تعليلهم يرشد إليه.

قوله: (و لو انتهوا إلى ماء مباح، و استتوا في إثبات اليد فالملك لهم).

و ذلك لعدم الأولويه، و لو استتوا في الوصول إليه من دون إثبات اليد فالأولويه لهم، فلو تمانعوا فالمانع آثم، و في المعتبر (٥)، و التذكرة (٦): يملكه القاهر، و استشكله في الذكري (٧)، بإزاله أولويه غيره، و هي في معنى الملك، و هذا مطرد في كلّ أولويه كالتحجير، و تعشيش الطائر في ملك شخص، و كلامه متجه.

إذا عرفت هذا فان كان الماء يكفى جميعهم فلا بحث، و ينتقض تيممهم لو

ص: ٥١٣

١- (١) التهذيب ١: ١٠٩ حديث ٢٨٥، الاستبصار ١: ١٠١ حديث ٣٢٩.

٢- (٢) على القول بوجوب استعمال الجنب ما يجده من الماء و إن كان قليلاً لا يكفى غسل كل الجسم.

٣- (٣) التذكرة ١: ٦٧. [١]

٤- (٤) التهذيب ١: ١١٠ حديث ٢٢٨، الاستبصار ١: ١٠٢ حديث ٣٣٢.

٥- (٥) المعتبر ١: ٤٠٧. [٢]

٦- (٦) التذكرة ١: ٦٧. [٣]

٧- (٧) الذكري: ٢٣. [٤]

و كل واحد أولى بملك نفسه. و يعيد المجنب تيممه بدلا من الغسل لو نقضه بحدث أصغر. و يتيمم من لا يتمكن من غسل بعض أعضائه و لا مسحه، كانوا متيممين بأول وصولهم، و لو قصر فحكمه معلوم مما سبق، و انتقاض التيمم حينئذ غير واضح.

قوله: (و كل واحد أولى بملك نفسه).

و لا يجوز له إيثار غيره به إن كفى طهارته، و إن قصر ففيه تفصيل سبق بيانه.

قوله: (و يعيد المجنب تيممه بدلا من الغسل لو نقضه بحدث أصغر).

أجمع علماء الإسلام إلا شاذاً على أن التيمم لا يرفع الحدث و إنما يفيد الإباحه، فلو تيمم المجنب ثم نقض تيممه بحدث أصغر أعاد التيمم بدلا من الغسل، لبطلان التيمم بالحدث الطارئ، و حدث الجنابه باق، فلا حكم للحدث الأصغر معه.

و قال المرتضى: إن المجنب إذا تيمم، ثم أحدث حدثاً أصغر و وجد ماء يكفيه للوضوء توضأ به، لأن حدثه الأول قد ارتفع، و جاء ما يوجب الصغرى و قد وجد من الماء ما يكفيه لها، فيجب عليه استعماله و لا يجزئه تيممه، فعلى هذا لو لم يجد ماء للوضوء تيمم بدلا منه (١)، و ضعفه ظاهر.

قال فى الذكري: و يمكن أن يريد بارتفاع حدثه استباحه الصلاه، و أن الجنابه لم تبق مانعه منها، فلا ينسب إلى مخالفه الإجماع (٢)، و كيف حملنا كلامه فهو ضعيف، إذ لا يلزم من الاستباحه زوال حدث الجنابه بل هو باق، فإذا بطلت الاستباحه تعلق الحكم به.

قوله: (و يتيمم من لا يتمكن من غسل بعض أعضائه و لا مسحه).

لجرح و غيره، و لا- يجزئه الجمع بين غسل الصيحيح و التيمم عن غيره، لأن الطهاره لا تتبعض، لأن تفصيل الطهاره فى الآيه إلى الوضوء، و الغسل، و التيمم يقطع الشركه بينهما، فلا يتلّفق من نوعين منها طهاره واحده.

ص: ٥١٤

١- ١) لم نجد قول المرتضى فى كتبه المتوفره لدنيا و لكن حكى قوله فى الذكري: ١١٢، و [١] العلامه فى المختلف: ٥٥، و قال السيد العاملى فى مفتاح الكرامه ١: ٦٣. [٢] ما عدا السيد فى شرح الرساله.

٢- ٢) الذكري: ١١٢. [٣]

و من يصلّى على الجنائز مع وجود الماء ندبا، ولا يدخل به في غيرها. و قال الشيخ: يحتاط بغسل الصّحيح و التيمّم (١)، فيمكن اعتبار مراعاة الترتيب على قوله: بأن يتيمّم في محلّ غسل المريض أو مسحه.

و لا ريب في ضعفه، و اعلم أن هذا الحكم لا يتمشى على ظاهره، لأن الجرح الذي لا لصوق عليه، و الكسر الذي لم يوضع عليه جبيرة، إذا تضرّر بالماء يكفي غسل ما حوله، كما نصّوا عليه، و وردت به الأخبار (٢)، فكيف يجوز العدول عنه الى التيمّم؟ و يمكن الجمع بينهما، بأن يكون الذي يسقط غسله، و لا- ينتقل بسببه الى التيمّم ما إذا كان الجرح و نحوه في بعض العضو، فلو استوعب عضو كاملا و جب الانتقال الى التيمّم.

و يمكن الجمع بأنّ ما ورد النصّ بغسل ما حوله مع تعذر غسله- و هو الجرح و القرحة و الكسر لا ينتقل عنه الى التيمّم بمجرد تعذر غسله و إن كثر بخلاف غيره، كما لو كان تعذر الغسل لمرض آخر، فإنه ينتقل الى التيمّم هنا، إلا أنّ عبارات الأصحاب تأبى ذلك، لأنّ المصنّف قال في التذكرة: الطّهارة عندنا لا تتبع، فلو كان بعض بدنه صحيحا و بعضه جريحا تيمّم، و كفاه عن غسل الصّحيح (٣).

و ظاهر هذه العبارة الإطلاق، فيكون الجمع الأوّل قريبا من الصواب، لأن اغتفار عضو كامل في الطّهارة بعيد.

قوله: (و من يصلّى على الجنائز ندبا مع وجود الماء، و لا يدخل به في غيرها).

أى: يتيمّم حينئذ على الأصحّ للرواية (٤)، و إنّما لم يدخل به في غيرها لأنّ شرعيّه التيمّم مع وجود الماء مقصور على مواضع مخصوصه.

ص: ٥١٥

١- ١) الخلاف ١: ٢١ مسألة ١٠٥ كتاب التيمّم.

٢- ٢) الكافي ٣: ٣٢ حديث ٤-١.

٣- ٣) التذكرة ١: ٦٦. [١]

٤- ٤) الكافي ٣: ١٧٨ حديث ٥، الفقيه ١: ١٠٧ حديث ٤٩٥، التهذيب ٣: ٢٠٣ حديث ٤٧٧.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

